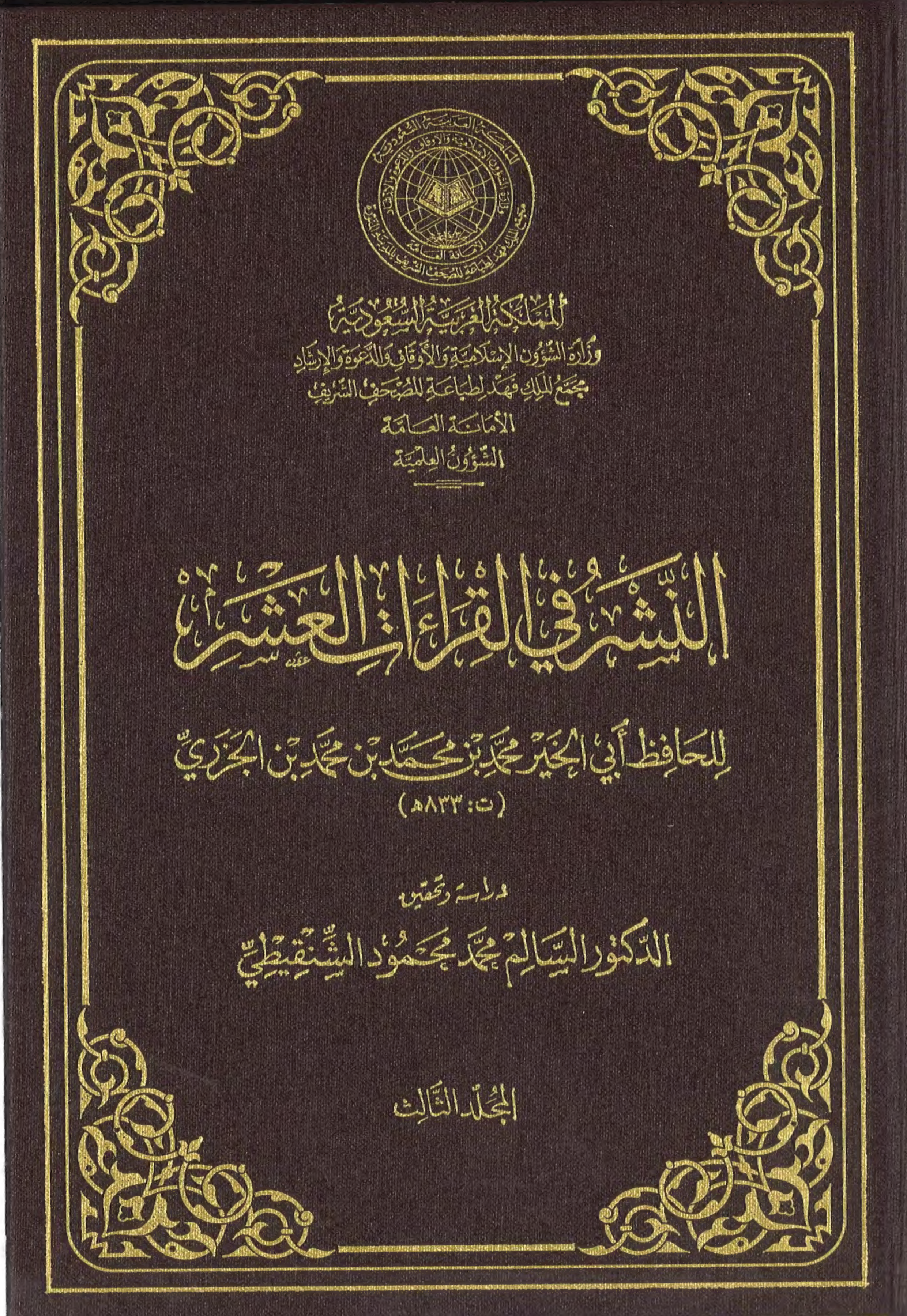

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية
النشر في القراءات العشر
للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)
دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي
المجلد الثالث

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الثالث

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦مج

٥٩٢ ص ؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٩-٦٧-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٣)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان

ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٩-٦٧-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٣)




بسم الله الرحمن الرحيم



قراءة الكسائي

رواية أبي الحارث[(١)]، طريق محمد بن يحيى[(٢)] عنه من طريق البَطّي[(٣)] من طريقين:

الأولى طريق زيد بن عليّ من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[(٤)]، ومن «التجريد» لابن الفحّام ومن «التلخيص» لابن بلّيمة وقرآ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس بن أحمد[(٥)] وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن السّقّاء، ومن «كامل» الهذليّ قرأ بها على أبي نصر القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبّازيّ[(٦)]، وقرأ بها الخبّازيّ والسقّاء على زيد بن عليّ بن أبي بلال[(٧)] فهذه خمس طرق لزيد.

الثانية بكّار من طريقين من «الهداية» للمهدويّ وقرأ بها على أبي[(٨)] الحسن أحمد بن محمد القَنطَريّ، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن الحسن بن عَلّان[(٩)]،

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٣) بفتح الباء، نسبة إلى جد المنتسب إليه أو إلى بيع البطّ، وبضمها أيضاً نسبة إلى اسم رجل، فلا أدري أيهما المراد. انظر: الأنساب: ١/ ٣٦٨، ٣٦٩.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) التجريد: ٦أ.

(٦) الكامل: ق: ١٥٠-١٥١.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٨) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع.

(٩) الواسطي، السراج، مقرئ متصدر، رجّح المؤلّف أن وفاته سنة (٣٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٧-١١٨، المعرفة: ٢/ ٦٢٧.

١٦٨/١ ومن «الغاية» لابن مهران وقرأ بها / ابن مهران وابن علّان على أبي عيسى بكّار ابن أحمد[١].

وقرأ بها بكّار وزيد على أبي الحسن أحمد بن الحسن البَطّيّ[٢] البغداديّ، فهذه سبع طرق للبطي.

ومن طريق القنطري عن محمد بن يحيى من ثلاث طرق:

الأولى طريق ابن أبي عمر من خمس طرق؛ طريق السوسنجِرْديّ وهي الأولى عن ابن أبي عمر من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[٣]، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي إسحاق المالكيّ وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ، ومن الكافي قرأ بها ابن شريح على أبي علي المالكيّ[٤]، ومن «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ المذكور[٥]، ومن «كفاية» أبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٦] ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على محمد بن عليّ الخيّاط[٧]، وقرأ بها الخيّاط وأبوا[٨] عليّ؛ الواسطيِّ والمالكيِّ ثلاثتهم على أبي الحسين[٩] السوسنجِرْديّ[١٠] فهذه ست طرق له.

---

(١) الغاية: ١١٦.

(٢) ستأتي ترجمته: ص: ٤٦١.

(٣) التجريد: ٦أ.

(٤) الكافي: ١١

(٥) الروضة للمالكي: ٢١١-٢١٢.

(٦) الكفاية الكبرى: ١٠٤-١٠٥.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٨) في (ز) وكذا المطبوع: «أبو» بالإفراد، وهو تحريف.

(٩) في المطبوع: «الحسن».

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٩.

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عنه من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطّار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الحسن الخيّاط، ومن «الجامع» للخياط المذكور[١]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أحمد بن هاشم[٢]، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على أبي القاسم عليّ بن أحمد بن البُسْريّ[٣]، ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم[٤].

وقرأ بها هو وابن هاشم وابن البسريّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ الستّة على أبي الحسن الحمّاميّ، فهذه سبع طرق للحمّاميّ.

طريق بكر وهي الثالثة عن ابن أبي عمر من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط، ومن «الجامع» للخياط المذكور، وقرأ بها الخيّاط على بكر بن شاذان[٥].

طريق النّهروانيّ وهي الرابعة عنه من كفاية أبي العز قرأ بها على أبي عليّ، وقرأ بها على أبي الفرج النّهروانيّ[٦].

---

(١) المستنير: ١/ ٢٨٤، الجامع: ٤٩.

(٢) الكامل: ق: ١٥٣.

(٣) شيخ بغداد في عصره.

والبُسْري، بضم الباء الموحدة من تحت، وسكون السين المهملة وفي آخرها الراء، نسبة إلى بيع وشراء البُسْر وهو: التمرُ قبل إرطابه، سمي بذلك لغضاضته، وذلك إذا لوّن ولم ينضج، وإذا نضج فقد أرطب، وقيل: هي نسبة إلى البُسْرية على فرسخين من بغداد.

انظر: المصباح: ٢/ ٦٣٠، الأنساب: ١/ ٣٤٩-٣٥٠، اللباب: ١/ ١٥٢، القاموس والتاج (بسر).

(٤) الكفاية الكبرى: ١٠٤-١٠٥.

(٥) المستنير: ١/ ٢٨٤.

(٦) هذه الطريق ليست في «الكفاية» المحقق.

طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من «مستنير» ابن سوار قرأ بها على أبي الحسن الخيّاط[١]، ومن «الجامع» للخياط أيضاً وقرأ على عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[٢].

وقرأ بها المصاحفيّ والنّهروانيّ وبكر والحمّاميّ والسوسنجِرْديّ خمستهم على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن مرّة المعروف بابن أبي عمر الطوسيّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن أبي عمر.

١/١٦٩ الثانية عن القنطريّ: طريق نصر بن / عليّ من «كتابي» أبي منصور بن خيرون، و«مصباح» أبي الكرم، وقرآ بها على عبد السيِّد بن عتّاب[٣]، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن أحمد الحربيّ، وقرأ بها على أبي القاسم نصر بن عليّ الضرير.[٤]

الثالثة عن القنطريّ: طريق الضرّاب[٥] من «المبهج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على محمد بن عبد الله الكارزيني[٦]، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي نصر الهروي وقرأ بها على

---

(١) المستنير: ١/ ٢٨٤.

(٢) الجامع: ٤٩.

(٣) المصباح: ٢/ ٦٢٩-٦٣٠.

(٤) مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٢/ ٣٣٨.

(٥) بفتح الضاد المعجمة، وتشديد الراء في آخرها باء موحدة من أسفل، نسبة إلى ضرب الدنانير والدراهم. انظر: الأنساب: ٤/ ١٤.

(٦) المبهج: ١/ ٨٣، المصباح: ٢/ ٦٢٩-٦٣٠

أبي الفضل الخزاعي[١]، وقرأ بها الخزاعيّ، والكارزينيّ على أبي شجاع فارس بن موسى الفرائضي الضراب[٢].

وقرأ الضّرّاب، ونصر، وابن أبي عمر ثلاثتهم على أبي إسحاق إبراهيم بن زياد القَنْطريّ[٣]، فهذه أربع وعشرون طريقاً للقنطري.

وقرأ القنطريّ، والبطّيّ على أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائيّ الصغير، وهذه إحدى وثلاثون طريقاً لابن يحيى.

طريق سلمة عن أبي الحارث: من طريق ثعلب[٤] من «التبصرة» لمكّي، ومن «الهداية» قرأ بها على أبي عبد الله بن سفيان، ومن «الهادي» لابن سفيان المذكور، ومن «التذكرة» لأبي الحسن بن غلبون، وقرأ بها مكي وابن سفيان وأبو الحسن على أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون[٥]، وقرأ بها على أبي الفرج أحمد بن موسى[٦] البغدادي[٧].

---

(١) الكامل: ق: ١٥٣.

(٢) مقرئ متصدر، غاية النهاية: ٢/ ٦.

(٣) ستأتي ترجمته: ص: ٤٦٢.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٦٢.

(٥) التذكرة: ١/ ٥٢، التبصرة: ٢١٠، الهادي: ق: ٣.

(٦) هذا السند لابن غلبون في «التذكرة»، أمّا سند مكي في «التبصرة» فهو: عن أبي الطيب عن أبي سهل وابن خالويه عن مجاهد عن محمد بن يحيى عن أبي الحارث عن الكسائي (التبصرة: ٢١٠)، وأما السند المذكور هنا وهو: مكي عن أبي الطيب عن أبي الفرج.. إلخ فقد ذكره الإمام ابن الباذش في الإقناع (١/ ١٤٥) بسنده إلى مكي.. والله أعلم.

(٧) شيخ. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٢.

ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على تاج الأئمّة ابن هاشم * وقرأ بها على أبي الحسن الحمّاميّ، *[١] وقرأ بها على أبي طاهر بن أبي هاشم، وقرأ بها أبو طاهر وأبو الفرج البغدادي على أبي بكر بن مجاهد[٢].

ومن كتاب «السبعة» لابن مجاهد المذكور قال: حدثني أحمد بن يحيى ثعلب[٣]، فهذه ست طرق لثعلب، ورواها ابن مجاهد أيضاً عن محمد بن يحيى المتقدم عن الليث[٤]، وهو الذي في إسناد «الهداية» و«التبصرة»[٥].

وقد أوردها الحافظ أبو عمرو في «جامعه» عن ابن مجاهد عن أحمد بن يحيى ثعلب[٦]، ورواها أبو الحسن بن غلبون في «التذكرة» من الطريقين جميعاً: سماعاً عن أبي الحسن المعدّل[٧]، وتلاوة على والده[٨] عن أبي الفرج أحمد بن موسى، كلاهما عن ابن مجاهد عنهما[٩]، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٢) الكامل: ق: ١٥٤.

(٣) السبعة: ٩٨.

(٤) السبعة: ٩٨.

(٥) التبصرة: ٢١٠-٢١١.

(٦) قال الداني: وأما طريق سلمة فحدثنا محمد بن عليّ الكاتب قال: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني أحمد بن يحيى بن ثعلب قال: حدثنا سلمة بن عاصم قال: حدثنا أبو الحارث عن الكسائيّ بالقراءة. اهـ.
ويلاحظ أن صيغ السند «حدثني» بينما في السبعة «أخبرني» وكلاهما واحد.
انظر: جامع البيان: ٥٦أ.

(٧) علي بن محمد بن إسحاق القاضي، الحلبي، وكناه المؤلّف: أبا الحسين. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٤

(٨) التذكرة: ١/ ٥٢-٥٣.

(٩) أي: عن محمد بن يحيى وثعلب.

ومن طريق ابن الفرج قرأتها / على الشيخ الصالح أبي عليّ الحسن بن أحمد ابن هلال بجامع دمشق، عن الإمام أبي الحسن عليّ بن أحمد المقدسيّ[١]، أخبرنا الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ البكريّ[٢] كتابة. ١/ ١٧٠

وبالإسناد المتقدم[٣] إلى الحافظ أبي العلاء الهمذاني، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المزرفيّ القطان[٤]. وبإسنادي المتقدّم[٥] إلى أبي طاهر ابن سوار.

وقرأ بها هو والمزرفيّ على أبي الوليد عتبة بن عبد الملك بن عاصم الأندلسيّ[٦]، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر الأنطاكيّ[٧]، وقرأ على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغداديّ، وقرأ على أبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي، وقرأها على أبي جعفر محمد بن الفرج الغسّانيّ[٨]، فهذه ثلاث طرق لابن الفرج.

---

(١) هو ابن البخاري، سبقت ترجمته ص: ٨.

(٢) هو الإمام أبو الفرج بن الجوزي.
انظر ترجمته ص: ٣٩٠.

(٣) انظر: ص: ٢٦١.

(٤) هذه الطريق للمؤلّف عن أبي العلاء بسنده، طريق أدائية، وليست في «غاية الاختصار»، خلافاً لما ذكر القسطلاني رحمه الله في لطائف الإشارات: ١/ ١٥٥.

(٥) انظر: ص: ٢١٥.

(٦) مقرئ صالح، عالي الإسناد، له غرائب من الأزرق. توفي سنة (٤٤٥ هـ).
انظر غاية النهاية: ١/ ٤٩٩.

(٧) تقدمت ترجمته ص: ٣٠٧.

(٨) هذه الطريق للمؤلف عن ابن سوار، أيضاً أدائية، وليست من «المستنير» خلافاً لما ذكره القسطلاني رحمه الله
انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٥٥.

وقرأها ابن الفرج وثعلب على سلمة بن عاصم البغدادي النحويّ، وهذه تسع طرق لسلمة.

وقرأ محمد بن يحيى وسلمة على أبي الحارث الليث بن خالد البغداديّ، تتمة أربعين. طريقاً لأبي الحارث[١].

رواية الدوري عن الكسائي

طريق جعفر بن محمد[٢]:

فمن طريق ابن الجَلَندا[٣] من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[٤]، ومن «تلخيص» ابن بلّيمة وبإسنادي إلى أبي الحسين الخشّاب[٥]، وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس، وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراسانيّ وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي بن الحسن بن الجلندا الموصليّ، فهذه أربع طرق له.

ومن طريق ابن ديزويه[٦] قال الداني: أخبرنا بها أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد النحاس المعدّل[٧]، ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ قرأ بها على

---

(١)ستأتي ترجمته في ص: ٤٦١.

(٢) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦٢.

(٣) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦٢.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) انظر: ص: ١٩٨.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٤٦٢، وجاء في حاشية (ك): «ديزويه» بالفارسيّة هو القلعة. اهـ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٦، جامع البيان: ١/ ق: ٥٥/ ب.

تاج الأئمة ابن هاشم وقرأ بها على أبي محمد النحاس المذكور وقرأها على أبي عمر عبد الله بن أحمد بن ديزويه الدمشقيّ[١].

وقرأ ابن الجلندا وابن ديزويه على أبي الفضل جعفر بن محمد بن أسد النَّصِيبيّ الضرير فهذه ست طرق لجعفر بن محمد.

طريق أبي عثمان الضرير عن الدوري، فمن طريق ابن هاشم من ست / طرق: ١/ ١٧١

طريق الفارسيّ وهي الأولى عنه قرأها الداني على عبد العزيز بن جعفر الفارسيّ.[٢]

طريق السوسنجِرْدي وهي الثانية عنه من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين[٣] نصر الشيرازي[٤]، ومن «روضة» المالكيّ، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخيّاط. قرأ الخيّاط والمالكيّ والشيرازيّ على أبي الحسن السوسنجِرْدي[٥]، فهذه ثلاث طرق للسوسنجِرْدي.

طريق الحمّاميّ وهي الثالثة عنه من المستنير قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ

---

(١) الكامل: ق: ١٥١.

(٢) الذي في «جامع البيان» (١/ ق ٥٥/ ب) أنها «إجازة» وليس تلاوة، قال الداني: وأما طريق أبي عثمان الضرير فحدثنا عبد العزيز بن جعفر... إلخ. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: «الحسن»، وهو خطأ.

(٤) التجريد: ٦.

(٥) الروضة للمالكي: ٢١٤، غاية الاختصار: ١/ ١٥٦.

الشرمقانيِّ والعطّارِ، وأبي الحسن الخيّاط[١]، ومن «الجامع» للخياط المـذكور[٢]، ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على أبي الفضل الرازي[٣]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر الهاشمي إلى آخر سورة «الفتح»[٤]، وبإسنادي إلى الكندي وقرأ بها على الشريف أبي الفضل محمد بن المهتدي بالله، وقرأ بها على أبي الخطاب أحمد بن علي الصوفي.

وقرأ الصوفيّ والهاشميّ والرازيّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ ستتهم على أبي الحسن علي بن أحمد الحمّاميّ[٥]، وهذه سبع طرق للحمّاميّ.

طريق المصاحفي وهي الرابعة من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عـليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[٦].

طريق الصيدلانيّ وهي الخامسة عن أبي طاهر من «مستنير» ابن سوار قرأ بها على الشرمقاني وأبي الحسن الخيّاط، ومن «الجامع» للخياط المذكور، وقرآ بها على أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الصيدلانيّ[٧]، فهذه ثلاث طرق له.

طريق الجوهري وهي السادسة[٨] عنه مـن «المـستنير» أيـضاً قـرأ بهـا ابـن

(١) المستنير: ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) الجامع: ٤٨.

(٣) الكامل: ق: ١٥٠.

(٤) المصباح: ٢/ ٦٠٨-٦٠٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢

(٦) المستنير: ١/ ٢٧٨.

(٧) الجامع: ٤٨، المستنير: ١/ ٢٧٨.

(٨) في المطبوع: «الثالثة» وهو خطأ.

ســوار على أبي عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الحســن عليّ بن محمد الجوهري(١).

وقرأ بها الجـوهريّ والـصيدلانيّ والمـصاحفيّ والحمّامـيّ والـسوسنجِرْديّ والفارسيّ ستتهم على أبي(٢) طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغداديّ(٣)، فهـذه ست عشرة طريقاً لابن أبي هاشم.

ومن طريق الشذائي من كتاب «المبهج» وكتاب «المـصباح» قـرأ بهـا سـبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها عـلى أبي عبـد الله الكارزيني، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور / بن عبد المجيـد بـن عبد المنعم الشذائي(٤) وغيره، فهاتان طريقان للشذائي. ١/ ١٧٢

وقرأ الشذائي وأبو طاهر على أبي عثمان سعيد بن عبـد الـرحيم بـن سـعيد الضرير البغداديّ المؤدّب، إلا أن أبا طاهر لم يختم عليه وانتهى إلى «التغـابن»(٥)، فهذه ثمان عشرة طريقاً لأبي عثمان، وقرأ أبو عثمان وجعفر على أبي عمر حفـص ابن عبد العزيز الدوري، تتمّة أربع وعشرين طريقاً للدوري.

وقرأ أبو الحارث والدوري على أبي الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن ابن فيروز الكسائيّ الكوفيّ فذلك أربع وستون طريقاً للكسائيّ.

---

(١) المستنير: ١/ ٢٧٨.

(٢) في المطبوع: «الطاهر» وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٨-٥٧٩.

(٤) المبهج: ١/ ٨٥-٨٦، المصباح: ٢/ ٦٠٧.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٧، جامع البيان: ١/ ق٥٥/ ب وفيه قول أبي طاهر نفسِه: «بلغت عليه إلى آخر سورة التغابن».

وقرأ الكسائيّ على حمزة، وعليه اعتماده[١]، وتقدم سنده[٢]، وقرأ أيضاً على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وتقدم سنده[٣]، وقرأ أيضاً على عيسى بن عمر الهمداني، وروى أيضاً الحروف عن أبي بكر بن عيّاش وعن إسماعيل بن جعفر وعن زائدة بن قدامة.[٤]

وقرأ عيسى بن عمر على عاصم، وطلحة بن مُصرِّف والأعمش وتقدم سندهم[٥]، وكذلك أبو بكر بن عيّاش، وقرأ إسماعيل بن جعفر على شيبة بن نصاح ونافع، وتقدم سندهما[٦].

وقرأ أيضاً إسماعيل على سليمان بن محمد بن مسلم بن جمّاز وعيسى بن وردان، وسيأتي سندهما[٧]، وقرأ زائدة بن قدامة على الأعمش، وتقدم سنده[٨].

وتوفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة على أشهر الأقوال عن سبعين سنة[٩]، وكان إمام الناس في القراءة في زمانه وأعلمهم بالقرآن[١٠].

---

(١) أخذ القراءة عرضاً عنه أربع مرات كما ذكره خلف. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٥، المعرفة: ١/ ٢٩٨.

(٢) انظر: ص: ٤٤١-٤٤٢.

(٣) انظر: ص: ٤٤٢.

(٤) أبو الصلت الثقفي، ثقة حجّة، صاحب مسند، ألّف في القراءات والتفسير، توفي بالروم غازياً سنة (١٦١ هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٨، الجرح والتعديل: ٣/ ٦١٣، السير: ٧/ ٣٧٥-٣٧٨.

(٥) انظر: ص: ٤٤٢.

(٦) انظر: ص: ٢٩٢.

(٧) انظر: ص: ٤٧٣-٤٧٤.

(٨) انظر: ص: ٤٤٢.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٩-٥٤٠، المعرفة: ٣٠٥.

(١٠) في المطبوع: «القراءة» وهو تحريف، وذكر السمعاني أن كتابه في القراءات اسمه (الآثار). انظر: الأنساب: ٥/ ٦٦

قال أبو بكر بن الأنباري:[١] اجتمعت في الكسائيّ أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يستمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ[٢].

وقال ابن معين: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي[٣].

وتوفي أبو الحارث سنة أربعين ومائتين[٤]، وكان ثقة قيّماً بالقراءة ضابطاً / لها محقّقاً، قال الحافظ أبو عمرو: وكان من جلّة أصحاب الكسائيّ، وتقدمت وفاة أبي عمر[٥] الدوري[٦]. ١/١٧٣

وتوفي محمد بن يحيى سنة ثمان وثمانين ومائتين[٧]، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصدراً محقّقاً جليلاً ضابطاً، قال الداني: هو أجلّ أصحاب أبي الحارث.

وتوفي البطّيّ بعيد الثلاثمائة[٨] وكان مقرئاً صادقاً متصدراً جليلاً. قال الداني: هو من أجلّ أصحاب محمد بن يحيى.

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٤٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٨، المعرفة: ١/ ٢٩٩.

(٣) ذكر أبو عمر الدوري أنه سمعه يحيى يقوله: انظر: المعرفة: ١/ ٢٩٨.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٤، المعرفة: ١/ ٤٥٤.

(٥) في المطبوع: «أبي عمرو والدوري»، وهو خطأ.

(٦) انظر: ص: ٣٥٤.

(٧) غاية النهاية: ٢/ ٢٧٩، المعرفة: ١/ ٥٠٣.

(٨) حدّد المؤلّف وفاته سنة (٣٣٠ هـ). غاية النهاية: ١/ ٤٧.

وتوفي القنطري في حدود سنة عشر وثلاثمائة، وكان مقرئاً ضابطاً معروفاً مقصوداً مقبولاً[١].

وتوفي ثعلب في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان ثقة، كبير المحلّ، عالماً بالقراءات، إمام الكوفيين في النحو واللغة.[٢]

وتوفي محمد بن الفرج قبيل[٣] سنة ثلاثمائة، وكان مقرئاً نحوياً عارفاً[٤] ضابطاً مشهوراً.

وتوفي جعفر بن محمد بعد سنة سبع وثلاثمائة فيما قاله الذهبي[٥]، وكان شيخ نصيبين في القراءة مع الحذق والضبط، وهو من جلّة أصحاب الدوري[٦].

وتوفي ابن الجلندا سنة بضع وأربعين وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصدراً متقناً ضابطاً. قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان.

وتوفي ابن ديزويه بعد الثلاثين وثلاثمائة[٧]، وكان ثقة معروفاً، راوياً شهيراً، ذا ضبط وإتقان.

---

(١) غاية النهاية: ١/ ١٥.

(٢) غاية النهاية: ١/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) في غاية المؤلّف: (بعد) ٢/ ٢٢٩.

(٤) في (ظ): «عالما»

(٥) المعرفة: ١/ ٤٧٧ ، وسقطت كلمة «بعد» من غاية النهاية: ١/ ١٩٥.

(٦) غاية النهاية: ١/ ١٩٥، المعرفة: ١/ ٤٧٧.

(٧) ذكر في غايته: (١/ ٤٠٦) أنه قبل الأربعين وثلاثمائة فيما يحسب.

وتوفي أبو عثمان بعد سنة عشر وثلاثمائة في قول الذهبي[١]، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً. قال الداني: هو من كبار[٢] أصحاب الدوري.

وتقدمت وفاة أبي طاهر بن أبي هاشم في رواية حفص[٣] وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسيّ[٤]./ ١/ ١٧٤

قراءة أبي جعفر

رواية عيسى بن وردان من طريق الفضل، طريق ابن شبيب من خمس طرق:

طريق النّهروانيّ وهي الأولى عنه من «كتابي» أبي العزّ القلانسيّ، ومن «غاية» أبي العلاء وقرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٥].

و[٦] بالإسناد إلى سبط الخيّاط، وقرأ بها سبط الخيّاط على أبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن بن الجرّاح، وقرأ بها على الدينوري[٧]، ومن «المصباح» لأبي الكرم

---

(١) في (س): «ثلاثمائة وكان ثقة معروفاً في قول الذهبيّ»، وهو تحريف من الناسخ. انظر: المعرفة: ١/ ٤٧٧.

(٢) «كبار» سقطت من (س).

(٣) انظر: ص: ٣٢٠.

(٤) انظر: ص: ٣٥٧.

(٥) الإرشاد: ١١٦-١١٨، الكفاية الكبرى: ٤٨، غاية الاختصار: ١/ ٨٦-٨٧.

(٦) الواو: سقطت من المطبوع، مما أدّى إلى تحريف المراد.

(٧) هذا الإسناد لسبط الخيّاط موجود في كتابه: «الاختيار في القراءات العشر» ١/ ٦٧، والدينوري هو محمد بن علي بن إبراهيم، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠٠.

قرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على أبي الحسن أحمد بن رضوان الصيدلانيّ، وأبي عليّ الشرمقانيّ، وعلى أبي علي الحسن بن عليّ العطّار[١]، ومن «روضة» أبي عليّ المالكيّ، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ، الشرمقانيِّ والعطّارِ، ومن «الكامل» قرأ بها على المالكيّ المذكور، ومنه أيضاً قرأ على أبي نصر عبد الملك بن عليّ بن سابور[٢]، ومن «الجامع» لابن فارس[٣].

وقرأ بها ابن فارس والعطّار والصيدلاني والشرمقاني وابن سابور والمالكيّ والدينوريّ والواسطيّ الثمانية على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النّهروانيّ.[٤] فهذه ثلاث عشرة[٥] طريقاً للنهروانيّ.

طريق ابن العلّاف وهي الثانية عنه من «التذكار» لأبي الفتح عبد الواحد بن شيطا قرأ بها على الأنماطي. وقرأ بها سبط الخيّاط على جده أبي منصور محمد بن أحمد الخيّاط وقرأ بها على أبي نصر أحمد بن مسرور الخباز، وقرأ بها السبط أيضاً على أبي الخطاب بن الجراح وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن الأنماطي[٦]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم بن عتَّاب، وقرأ بها

---

(١) المصباح: ١/ ٣٩٠-٣٩٣.

(٢) الروضة للمالكي: ٢١٨-٢١٩، الكامل: ق: ٨٣، المستنير: ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) الجامع: ١٥.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٧-٤٦٨.

(٥) في المطبوع: «عشر» وهو خطأ.

(٦) سند سبط الخيّاط في كتابه الاختيار: ١/ ٦٥-٦٦.

على أحمد بن رضوان، وعلى أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، وعلى الحسن بن عليّ العطّار[١]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطّار[٢].

وقرأ بها العطّار وابن رضوان والشرمقاني والخباز والأنماطي الخمسة على أبي الحسن ابن العلّاف، فهذه ثماني طرق لابن العلّاف.

طريق الخبازي: وهي الثالثة عنه من «كامل» الهذليّ قرأها الهذليّ على أبي نصر القهندزي وقرأها على أبي الحسين[٣] الخبازي.

طريق الورّاق: وهي الرابعة / عنه ومنه[٤] قرأ بها الهذليّ أيضاً على ابن شبيب[٥] وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها على منصور بن محمد الوراق.[٦] ١/١٧٥

طريق ابن مهران وهي الخامسة عنه ومن كتاب «الغاية» له[٧].

وقرأ بها ابن مهران والوراق والخبازي وابن العلّاف والنّهروانيّ على أبي القاسم زيد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن أبي بلال البزاز الكوفيّ، وقرأ بها على

---

(١) المصباح: ١/ ٣٩٠-٣٩٣.

(٢) المستنير: ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) في المطبوع: «الحسن» وهو خطأ، وانظر: الكامل: ق: ٨٣.

(٤) أي: «الكامل».

(٥) في المطبوع: «شيب»، وهو تحريف.

(٦) الكامل: ق: ٨٣.

(٧) الغاية: ٣٨-٣٩.

أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجونيّ وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد بن عثمان ابن شبيب الرازي، فهذه أربع وعشرون طريقاً لابن شبيب.

طريق ابن هارون الرازي: من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز القلانسيّ وقرأ بها على الشيخ أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي[١].

وقال سبط الخيّاط: أخبرنا بها أبو الفضل العبّاسيّ، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الكارزينيّ.

وقال أبو معشر الطّبريّ: أخبرنا الكارزيني المذكور[٢].

وقرأ بها أبو منصور ابن خيرون وأبو الكرم الشهرزوريّ على عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ[٣] على أبي طاهر محمد بن ياسين الحلبيّ.

وقرأ الحلبيّ والكارزينيّ وأبو العلاء الواسطيّ على أبي الفرج محمد بن أحمد ابن إبراهيم الشنبوذيّ المعروف بالشطويّ[٤].

---

(١) الإرشاد: ١٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٢.

(٢) لم أجد هذين الطريقين لا للسبط ولا لأبي معشر، وفتشت عنهما في أسانيد أبي معشر من كتابه «سوق العروس» في أسانيد أبي جعفر فلم أجدها. والأقوى أنهما طريقان أدائيان للمؤلف. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: «بها» وهو تحريف.

(٤) هذه الطريق لأبي الكرم ليست في «المصباح»، وعليه فتعتبر طريق أدائية للمؤلّف، ويقوي هذا أن المؤلّف لم يصرح بأنّها من «المصباح» والله أعلم.

وبإسنادي[١] إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مُسبّح الفِضِي، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس وقرأ على عبد الباقي[٢] بن الحسن الخراسانيّ، وقرأ بها هو والشطويّ على أبي بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازيّ[٣]، وهذه سبع طرق لابن هارون.

وقرأ بها ابن هارون وابن شبيب على أبي العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازيّ، فهذه إحدى وثلاثون طريقاً للفضل.

طريق هبة الله من طريق الحنبلي من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٤]، ومن كتابي «الموضح» و«المفتاح»

---

(١) قوله: بإسنادي إلى الفِضِّي عن ابن فارس.. لم أجد إسناد المؤلّف هذا، فالفضّي ذُكِر في إسناد كتاب «الروضة» للمالكيّ، ولكن ليست عن عبد الباقي بن فارس، وإنما عن ابن الصوّاف وابن غالب، وفي ترجمة المؤلف له ذكر أنه قرأ على عبد الباقي بن فارس وأبي معشر بكتابه «سوق العروس». وبتتبع سنده عن عبد الباقي إلى ابن وردان، من خلال «غاية» المؤلّف وجدته هكذا: ابن مسبح قرأ على عبد الباقي بن فارس، وقرأ عبد الباقي على أبيه فارس، وقرأ فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرأ الخراساني على محمد بن أحمد بن هارون الرازي - وذكر المؤلّف أنه من جامع البيان - وقرأ الرازي على الفضل بن شاذان [ذكر المؤلّف أنه من جامع البيان والكفاية الكبرى] ومن هنا يتفق سند «الكفاية» مع ما ذكره المؤلّف هنا، وخلاصة القول: إن هذه طريق أدائية للمؤلّف.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٦-٣٥٧ و ٢/ ٩٠، الكفاية الكبرى: ٥٢

(٢) كذا في جميع النسخ أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، ولعله سهو من المؤلّف أو سقط من الناسخ، والصواب أن عبد الباقي بن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي بن الحسن الخراساني.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٦-٣٥٧ و ٢/ ١٨٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠١.

(٤) الإرشاد: ١٢١-١٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٠-٥١.

لابن خيرون، ومن «المصباح» لأبي الكرم وقرأ بها هو وابن خيرون على عبد السيِّد ابن عتَّاب[١].

وقرأ بها ابن عتَّاب والواسطيّ على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد ابن يعقوب الواسطيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما، ويقال: أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبليّ[٢]، فهذه خمس[٣] طرق / للحنبلي. ١/١٧٦

ومن طريق الحمّاميّ من كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ[٤]، ومن «جامع» أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ.

وقرأ بها سبط الخيّاط على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن أحمد القصريّ، وقرأ بها أبو الكرم الشهرزوريّ[٥] على عبد السيِّد بن عتَّاب.

وقرأ بها ابن عتَّاب والقصريّ والفارسيّ والمالكيّ على أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله الحمّاميّ، وهذه أربع طرق عن الحمّاميّ.

وقرأ بها الحمّاميّ والحنبليّ على أبي القاسم هبة الله بن جعفر[٦] بن محمد بن

---

(١) المصباح: ١/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) ذكر المؤلّف أن تسميته أحمد بن محمد كما وقع في «الكفاية» لأبي العز وغيرها - «المستنير» و«سوق العروس» - ربما يكون وهماً.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩.

(٣) في (ت): «أربع» خطأ.

(٤) هذه الطريق ليست في «الروضة» المحقّق.

(٥) طريق أبي الكرم هذه ليست في «المصباح»، مما يقوي أنها طريق أدائية للمؤلّف. والله أعلم.

(٦) «جعفر» سقطت من المطبوع.

الهيثم البغداديّ، وقرأ بها على أبيه جعفر، فهذه تسع طرق لهبة الله، وقرأ بها جعفر والفضل على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلوانيّ، وقرأ بها على قالون، وقرأ بها على أبي الحارث عيسى بن وردان المدنيّ الحذّاء، تتمّة أربعين طريقاً لعيسى بن وردان.

رواية ابن جماز

طريق الهاشميّ:

من طريق ابن رزين[1] من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ[2] الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان الأصبهانيّ[3]، وقرأ بها على أبي عمر محمد بن أحمد بن عمر الخرقيّ الأصبهانيّ[4]، وقرأ بها على خاله أبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمود[5] الأشنانيّ[6]، ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على عبد السيِّد بن عتَّاب،

---

(١) ستأتي ترجمته في: ص: ٤٧٨.

(٢) «علي» سقطت من المطبوع.

(٣) مقرئ، صالح، عالي الإسناد، ثقة، توفي سنة (٤٣١ هـ). غاية النهاية: ٢/ ١٧٥-١٧٦.

(٤) مقرئ، حاذق، ثقة، عمّر دهراً طويلاً، وبقي إلى سنة (٤٢٠ هـ).

الـخَرَقيّ: بفتح الخاء المعجمة والراء وفي آخرها قاف، نسبة إلى خَرَق، قرية على ثلاثة فراسخ من مرو، وبكسر الخاء وفتح الراء نسبة إلى بيع الخِرَق، وقد اشتهر جماعة من العلماء بكلّ من النسبتين، فلا أدري صاحبنا من أيهما؟

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٧-٧٨، الأنساب: ٢/ ٣٤٩، معجم البلدان: ٢/ ٣٦٠.

(٥) الأدَمي، مقرئ مشهور. غاية النهاية: ٢/ ١١٢.

(٦) المستنير: ١/ ٢٩٧-٢٩٨.

وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان المذكور[١]. ومن «الكامل» للهذلي قرأ بها على أبي نصر منصور بن أحمد القهندزيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الجوهريّ[٢]، وأبي جعفر محمد بن جعفر المغازليّ[٣].

وقرأ بها المغازليّ والجوهريّ والأشنانيّ على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحسن بن عمر الثقفي[٤] ويعرف بالكسائيّ[٥].

ومن «المصباح» أيضاً قال: أخبرنا أبو عليّ الحسن بن أحمد الحدّاد أنه قرأ على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار الأصبهانيّ، قال: قرأت على أبي عبد الله الأشناني المذكور.[٦]

١/١٧٧ وقال سبط الخيّاط: أخبرني بها الشريف أبو الفضل العبّاسيّ / شيخنا قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الفارسيّ، وقرأ بها على الحسن بن سعيد المطّوّعيّ[٧].

---

(١) المصباح: ١/ ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) شيخ مقرئ معروف، غاية النهاية: ٢/ ١٦٥.

(٣) التميميّ، مقرئ مشهور، ضابط، شيخ أصبهان.

والمغازلي: نسبة إلى: المغازل وعملها.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٢، الأنساب: ٥/ ٣٥١.

(٤) شيخ مشهور، توفي سنة (٣٤٧ هـ).

انظر غاية النهاية: ٢/ ٦١.

(٥) الكامل: ق: ٨٤.

(٦) المصباح: ١/ ٣٨٨.

(٧) هذه طريق أدائية للمؤلّف.

وقرأ بها المطّوّعيّ والكسائيّ على أبي بكر ويقال: أبو عبد الله محمد بن عبدالله ابن شاكر الصيرفيّ الرمليّ[١]، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن سهل المعروف بالطّيّان[٢]، وقرأ بها على أبي عمران موسى بن عبد الرحمن البزاز،[٣] وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين الأصبهانيّ، فهذه ستّ طرق لابن رزين.

ومن طريق الأزرق الجمّال وهي الثانية عن الهاشميّ من «المصباح» لأبي الكرم[٤] ومن «كتابي» ابن خيرون، قرآ[٥] بها على أبي القاسم عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن عثمان بن زلال النهاوندي سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة[٦] وقرأ بها على أبي الحسن علي بن إسماعيل بن الحسن بن العباس الخاشع القطّان، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن سعيد الرازي[٧]، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن عليّ ابن حماد بن مهران الأزرق الجمّال بقزوين، وقرأ بها الجمال وابن رزين على

---

(١) مقرئ متصدر معروف، والصيرفي، نسبة إلى من يبيع الذهب.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٩، الأنساب: ٣/ ٥٧٤.

(٢) مقرئ متصدر. انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١.

(٣) بالباء الموحدة من أسفل، ويقال بالخاء المعجمة، مقرئ متصدر، ثقة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠.

(٤) المصباح: ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٥) في المطبوع: «قرأ» بالإفراد، تصحيف.

(٦) كتب التاريخ في (ظ) بالأرقام، وفي حاشية (ز) بالحروف.

(٧) مقرئ متصدر عارف. غاية النهاية: ٢/ ١٧٧.

أبي أيوب سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس[١] الهاشمي البغدادي فهذه تسع طرق للهاشميّ.

طريق الدوري من طريق ابن النفاح[٢] من طريقين:

الأولى من طريق ابن بهرام من كتاب الكامل قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي[٣] محمد عبد الله بن محمد الذارع[٤] الأصبهانيّ؛ الخطيب بها[٥]، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميميّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد ابن عبد الوهاب بن داود بن بهرام الأصبهاني[٦] الضرير[٧].

الثانية طريق المطوعي قرأها سبط الخيّاط على الشريف عبد القاهر العبّاسيّ وقرأها على الكارزينيّ، وقرأها على أبي العباس المطوعي[٨]، وقرأ بها المطوعي وابن بهرام على أبي الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن[٩] النفّاح الباهليّ البغداديّ.

---

(١) كذا بالباء الموحدة من أسفل والسين المهملة، وهو الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى (عياش) بالمثناة والمعجمة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٣.

(٢) بالحاء المهملة، وتصحفت هي والآتية في المطبوع بالخاء المعجمة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٢.

(٣) «أبي»: سقطت من (ت).

(٤) بالذال المعجمة، وتصحفت في المطبوع إلى: (الزارع) بالزاي. وكذلك الآتية.

(٥) «بها»: سقطت من المطبوع.

(٦) إمام، مقرئ محرر له مؤلف في القراءات ومفردة لعاصم، توفي سنة (٣٥٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٩-٧٠.

(٧) الكامل: ق: ٨٤.

(٨) هذه طريق أدائية للمؤلّف، والله أعلم.

(٩) «بن»: سقطت من المطبوع.

ومن طريق ابن نهشل من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي محمد الذارع، وقرأ بها على الأستاذ أبي جعفر المغازلي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد الأصبهانيّ الضرير، وقرأ بها على أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصبّاح / بن نهشل الأنصاريّ الأصبهانيّ[1]. ١/ ١٧٨

وقرأ ابن نهشل وابن بهرام[2] على أبي عمر حفص بن عمر الدوريّ إلا أن الأكثر على أن ابن بهرام قرأ الحروف فقط.[3] فهذه ثلاث طرق للدوريّ.

وقرأ الدوريّ والهاشميّ على أبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني، وقرأ على أبي الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهري مولاهم المدنيّ، تتمّة اثنتي عشرة طريقاً لابن جماز[4].

وقرأ ابن جماز وابن وردان على إمام قراء المدينة أبي جعفر يزيد بن القعقاع

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤٧٩.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو سهو من المؤلّف رحمه الله صوابه: ابن بدر النفاح، فهو الذي قرأ على الدوري وهو صاحب الطريق التي قبل ابن نهشل، وهو الذي ذكر المؤلّف في ترجمته أنه: روى الحروف عن الدوري سنة (٢٤٤ هـ) بسُرَّ من رأى، ويقال إنه عرض عليه. اهـ.

زد على ذلك أن ابن بهرام ما وُجِدَ في الدنيا إلّا بعد رحيل الدوريّ عنها ب (٢٧) سبع وعشرين سنة، فوفاة الدوريّ سنة (٢٤٦ هـ) وولادة ابن بهرام سنة (٢٧٣ هـ).

وقال المؤلّف: ابن النفاح قرأ برواية أبي جعفر على الدوريّ وأقرأ بها. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٦-٢٥٧ و٢/ ٦٩-٧٠ و٢٤٢، المنجد: ١٢١، لطائف الإشارات: ١/ ١٦٠-١٦١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٢، المعرفة: ١/ ٤٨٠.

(٤) في (ت): «للهاشميّ»، وهو سبق قلم.

المخزوميّ المدنيّ، وقيل إن إسماعيل بن جعفر* قرأ على أبي جعفر *[١] نفسِه، أثبت ذلك بعض حُفّاظنا،[٢] فذلك اثنتان وخمسون طريقاً لأبي جعفر.

وقرأ أبو جعفر على مولاه عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ، وعلى الحبر البحر عبد الله بن عباس الهاشميّ، وعلى أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسيّ، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي المنذر أُبيّ بن كعب الخزرجيّ، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت.

وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه[٣]، وذلك محتمل؛ فإنّه صحّ أنّه أُتِيَ به إلى أم سلمة زوجِ[٤] النبي ﷺ رضي الله عنها فمسحت على رأسه ودعت له، وأنّه

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٢) لعله يقصد المعدّل، حيث أثبت قراءة إسماعيل على جعفر، فقال: روى عنه - أبي جعفر - القراءة إسماعيل بن جعفر. اهـ بل جعل له رواية عنه فقال: قرأت على الشيخ أبي العباس أحمد بن سعيد عن السامريّ عن محمد بن محمد الباهليّ عن الدوريّ عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع القارئ. اهـ.
وقال المؤلّف: وليس يبعد قول من قال: إنه - إسماعيل - قرأ على أبي جعفر. اهـ.
وذكر الذهبيّ أن إسماعيل سمع من أبي جعفر. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٣، المعرفة: ١/ ٢٩٤، روضة الحفاظ: ق: ٢٤ و ٥٠

(٣) قال الذهبيّ: لم يصح. اهـ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٢، المعرفة: ١/ ١٧٣.

(٤) هذه لغة صحيحة لبعض العرب، يقولون لقرينة الرجل بنكاح (زوجا) بدون هاء، كما يقولون للرجل، وقد أنكر بعض علماء اللغة -منهم الإمام الأصمعيّ رحمه الله - أن يقال: زوجة بالهاء، وعدّوا ذلك لحناً، والصواب خلاف ذلك، بل «زوجة» لغة صحيحة لبعض القبائل من تميم وكثيرٍ بن قيس وأهل نجد وأزد شنوءة، ومنها ما جاء في صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان مع إحدى نسائه فمرّ به رجل فدعاه فجاء فقال ﷺ: «يا فلان هذه زوجتي فلانة» اهـ.
وأيضاً قول ابن عباس في عائشة رضي الله عنها: هذه زوجة نبيكم، ومنه قول الفرزدق:
وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها
وهذا معروف في شعر العرب ونثرهم. انظر: اللسان والتاج (زوج).

صلَّى بابن عمر بن الخطاب، وأنّه أقرأ الناس قبل الحَرّة؛ وكانت الحرَّة سنة ثلاث وستين[١]، وقرأ زيد وأُبَيٌّ على رسول الله ﷺ.

وتوفي أبو جعفر سنة ثلاثين ومائة على أصح الأقوال[٢]، وكان تابعيّاً كبير القَدْر، انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة.

قال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة وكان ثقة[٣].

وقال يعقوب بن جعفر بن أبي كثير[٤]: كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر[٥].

وروى ابن مجاهد عن أبي الزناد قال: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسّنة من أبي جعفر[٦].

وقال الإمام مالك: كان أبو جعفر رجلاً صالحاً[٧].

وروينا عن نافع قال: لما غُسِّل أبو جعفر بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، قال: فما شكّ أحد ممن حضره أنه نور القرآن.

---

(١) انظر: البداية والنهاية: ٨/ ٢٢٠-٢٢٥.

(٢) كذا في (س) وفي بقية النسخ «على الأصح».

وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٤، المعرفة: ١/ ١٧٨.

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ٩ / ٢٨٥، السير: ٥/ ٢٨٧.

(٤) المدني، أخو إسماعيل، غاية النهاية: ٢/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٥) انظر: السبعة: ٥٧.

(٦) قال ابن مجاهد: وحدثوني عن الأصمعي عن ابن أبي الزناد قال:.... إلخ.

انظر: السبعة: ٥٧.

(٧) انظر: المعرفة: ١/ ١٧٥.

ورئي في المنام بعد وفاته على صورة حسنة فقال: بَشِّرْ أصحابي وكلّ من قرأ قراءتي أنّ الله قد غفر لهم / وأجاب فيهم دعوتي، ومُرهم أن يُصَلُّوا هذه الركعات[١] في جوف الليل كيف استطاعوا[٢].

١٧٩/١

وتوفي ابن وردان في حدود سنة ستين ومائة[٣]، وكان رأساً في القراءة[٤] ضابطاً لها محقّقاً، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر.

وتوفي ابن جمّاز بُعيد سنة سبعين ومائة، وكان مقرئاً جليلاً، ضابطاً نبيلاً، مقصوداً في قراءة أبي جعفر ونافع، روى القراءة عرضاً عنهما.[٥]

وتوفي إسماعيل بن جعفر ببغداد سنة ثمانين ومائة على الصواب، وكان إماماً جليلاً ثقة عالماً مقرئاً ضابطاً[٦].

وتوفي ابن شاذان في حدود سنة تسعين ومائتين[٧]، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً. قال الداني: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه، وعدالته وحسن اطّلاعه[٨].

---

(١) كتب في (ك) تحت كلمة «الركعات»: يعني صلاة التهجد. اهـ.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٤.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٦.

(٤) في المطبوع: «القرآن» وهو تحريف.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٥.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٣.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٠.

(٨) انظر: المعرفة: ١/ ٤٦٣.

وتوفي ابن شبيب سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة[١] بمصر، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصدراً مشهوراً، مشاراً إليه بالضبط والتحقيق والإتقان والحذق.

وتوفي ابن هارون سنة بضع وثلاثين وثلاثمائة[٢] ببغداد، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً حاذقاً مشهوراً محقّقاً.

وتوفي هبة الله في حدود سنة خمسين وثلاثمائة[٣]، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً مشهوراً بالإتقان والعدالة.

وتوفي الحنبلي بُعيد سنة تسعين وثلاثمائة فيما أظن[٤]، وكان مقرئاً متصدراً مقبولاً.

وتوفي الحمّاميّ في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمائة عن تسعين سنة[٥]، وكان شيخَ العراق، ومسندَ الآفاق، مع الثقة والبراعة، وكثرة الروايات والدِّين، قال الحافظ أبو بكر الخطيب: كان صدوقاً ديِّناً فاضلاً، تفرّد بأسانيد القرآن[٦] وعلوّها.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٢٣.

(٢) قال الداني فيما نقله عنه المؤلّف: توفي بعد الثلاثين وثلاثمائة. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٠.

(٣) لكن قال الذهبيّ: مات سنة نيّف وخمسين وثلاثمائة فيما أظن. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٥١، المعرفة: ٢/ ٦٠٧.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢، المعرفة: ٢/ ٧١٠.

(٦) في المطبوع: «القراءات».

١/ ١٨٠ وتوفي الهاشمي سنة تسع عشرة ومائتين[١] ببغداد، وكان مقرئاً ضابطاً / مشهوراً ثقة، كتب القراءة عن إسماعيل بن جعفر.

قال الخطيب البغدادي: مات داود بن عليّ وابنه حَمْل[٢] فلمّا وُلِد سموه باسمه داود[٣]، وكان سليمان ثقة صدوقاً، وتقدمت وفاة الدوري في قراءة أبي عمرو.[٤]

وتوفي ابن رزين سنة ثلاث وخمسين ومائتين على الصحيح[٥]، وكان إماماً في القراءات كبيراً، ثقة في النقل مشهوراً، له في القراءة اختيار رويناه عنه، ومؤلّفات مفيدة نقلت عنه وروى عنه الأئمّة والمقرئون، وتقدمت وفاة الجمّال في رواية هشام[٦].

وتوفي ابن النفاح[٧] سنة أربع عشرة وثلاثمائة بمصر، وكان ثقة مشهوراً صالحاً، قال ابن يونس[٨]: كان ثقة ثبتاً صاحب حديث متقلّلاً من الدنيا.[٩]

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٣.

(٢) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم بعدها لام: ما يُحمل في البطن من الولد، ومنه قوله تعالى ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق [٤] انظر: التاج (حمل).

(٣) تاريخ بغداد: ٩/ ٣١.

(٤) انظر: ص: ٣٥٤.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢٤.

(٦) انظر: ص: ٣٨٦.

(٧) بالمهملة كما سبق، وتصحف في المطبوع بالمعجمة.

(٨) أغلب ظنّي أنه: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، إمام، حافظ متقن، مصريّ، قال الذهبي: صاحب «تاريخ علماء مصر» سمع النسائي وغيره، ما ارتحل ولا سمع بغير مصر، ولكنه إمام بصير بالرجال فَهْمٌ متيقظ، حدّث عنه ابن منده وغيره. توفي سنة (٣٤٧ هـ). انظر: السير: ١٥/ ٥٧٨-٥٧٩.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٢، المعرفة: ١/ ٤٨١.

وتوفي ابن نهشل سنة أربع وتسعين ومائتين[١]، وكان إماماً في القراءة مجوّداً فاضلاً ضابطاً، وكان إمام جامع أصبهان[٢].

قراءة يعقوب

رواية رويس: طريق التمّار[٣] عنه من طريق النخّاس[٤] * -بالخاء المعجمة- *[٥] عن التمّار من سبع طرق:

طريق الحمّاميّ، وهي الأولى عن النخاس من تسع طرق؛ من «التذكار» لابن شيطا، ومن «مفردة» ابن الفحّام، قرأ بها أبو القاسم ابن الفحّام على أبي الحسين نصر الفارسيّ، ومن كتاب «الجامع» لنصر المذكور، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على ابن غالب، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ[٦]، ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على أبي عليّ المالكيّ أيضاً[٧]، ومن كتاب «الروضة» للمالكيّ المذكور، ومن كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطيّ[٨]، ومن

---

(١) وقيل بعدها بسنة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٣.

(٢) يلاحظ أنه خالف منهجه، فكان من حقّه ذكر ابن نهشل قبل ابن النفاح.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٧.

(٤) سبقت ترجمته ص: ٣٩٧.

(٥) ما بين النجمتبن سقط من (س).

(٦) مفردة ابن الفحّام: ق: ٢-٣.

(٧) الكامل: ق: ١٢٤-١٢٥.

(٨) الإرشاد: ١٥٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦.

«غاية» أبي العلاء الحافظ قرأ بها على أبي العز المذكور[١]، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشّرمقانيّ، ومن «المستنير» أيضاً قرأ بها على أبي عليّ العطّار إلى آخر[٢] سورة «إبراهيم»، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن علي الخيّاط، ومن «الجامع» لأبي الحسن الخيّاط / المذكور[٣]، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الهاشمي[٤]، ومن «الكامل» للهذليّ، وقرآ[٥] بها على عبد الملك بن عليّ بن سابور[٦] بن نصر[٧].

١/١٨١

وقرأ ابن سابور والخيّاط والعطّار والهاشميّ والشّرمقانيّ والواسطيّ والمالكيّ[٨] والفارسيّ وابن شيطا تسعتهم على أبي الحسن عليّ بن أحمد الحمّاميّ، فهذه خمس عشرة طريقاً للحمّاميّ.

طريق القاضي أبي العلاء، وهي الثانية عن النخاس من «كتابي» أبي العزّ القلانسيّ، قرأ بها على الحسن بن القاسم[٩]، ومن «كتابي» ابن خيرون، قرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على ابن عتَّاب القرآن

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ١٢٠-١٢١.

(٢) عبارة ابن سوار: (وبلغت إلى سورة إبراهيم) اهـ.

(٣) الجامع: ٣٠، المستنير: ١/ ٣٠٣.

(٤) المصباح: ٢/ ٧٥١، وفيه أن أبا الكرم قرأ على الهاشمي إلى آخر سورة «الفتح»، كما هو معلوم.

(٥) بالتثنية، وتصحفت في المطبوع: (قرأ) بالإفراد.

(٦) كذا بالمهملة في (س) وفي البقية بالمعجمة، وكلاهما صحيح.

(٧) الكامل: ق: ١٢٤-١٢٥.

(٨) الروضة للمالكي: ٢٢٠.

(٩) الإرشاد: ١٥٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦.

كلّه، وعلى أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون إلى آخر «الأنعام»[١].

وقرأ بها الحسن وابن عتّاب وأبو الفضل على القاضي أبي العلاء محمد بن عليّ بن أحمد بن يعقوب الواسطيّ، فهذه ست طرق للقاضي أبي العلاء.

طريق السعيدي، وهي الثالثة عن النخّاس قرأ بها أبو القاسم بن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومن الجامع للفارسيّ المذكور، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ ابن جعفر السعيدي[٢].

طريق ابن العلّاف، وهي الرابعة عن النخّاس من «المستنير»، قرأ بها أبو طاهر ابن سوار على الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، ومن كتاب «التذكار» لابن شيطا، وقرأ بها ابن شيطا والشرمقانيّ على أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف بن العلاف.[٣]

طريق الكارزيني، وهي الخامسة عن النخاس من «المبهج»، قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل، ومن «المصباح»، قرأ بها أبو الكرم عليه أيضاً، ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على أبي علي الواسطيّ، ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ؛ ومن «تلخيص» أبي معشر الطّبريّ

وقرأ بها هو والهذليّ والواسطيّ والشريف أبو[٤] الفضل على أبي عبد الله

(١) المصباح: ٢/ ٧٤٩-٧٥٠.

(٢) مفردة ابن الفحّام: ق: ٢-٣.

(٣) المستنير: ١/ ٣٠٣.

(٤) في المطبوع: «وأبو» بواو العطف، وهو خطأ؛ لأن -أبو الفضل- هو الشريف نفسه، فهو بدل، وليس معطوفاً.

محمد بن الحسين بن آذر بهرام الكارزينيّ، فهذه خمس طرق للكارزيني.[١]

طريق الخبازي، وهي السادسة عن النخاس من الكامل، قرأ بها الهذليّ علي منصور بن أحمد القهندزيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد بن الحسين الخبازي[٢].

طريق الخزاعي، وهي السابعة عن النخّاس من «الكامل»، للهذليّ أيضاً قرأ بها على عبد الله / بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر بن عبدالكريم بن بديل الخزاعيّ[٣]. ١/ ١٨٢

وقرأ بها الخزاعيّ والخبازيّ والكارزينيّ وابن العلّاف والسعيديّ والقاضي أبو العلاء والحمّاميّ سبعتهم على أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان النخّاس -بالخاء- المعجمة[٤] البغدادي، فهذه اثنتان وثلاثون طريقاً للنخاس.

ومن طريق أبي الطيّب[٥] عن التمّار من طريقين؛ من «غاية» أبي العلاء الهمذانيّ، قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن أحمد الحدّاد، وقرأ بها على أبي القاسم عبدالله بن محمد العطّار، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد

---

(١) الكامل: ق: ١٢٥، التلخيص: ١٢٨، المبهج: ١/ ١٢١-١٢٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦، المصباح: ٢/ ٧٥٠.

(٢) كذا قال المؤلّف هنا إن الهذليّ قرأ بهذه الطريق على القهندزي، بينما في (الكامل: ق: ١٢٥) قال الهذليّ: أخبرنا القهندزي...إلخ. والفرق واضح ومهمّ، والله أعلم.

(٣) الكامل: ق: ١٢٤و ١٢٥.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٤، المنجد: ١١٧.

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٨.

التميمي[١] وأبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله الزاهد، المعروف بابن أبولة[٢]، وقرآ[٣] بها على أبي الطيّب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي.[٤] فهذه طريقان له[٥].

ومن طريق أبي الحسن محمد بن مِقسَم عن التمّار من «غاية» أبي بكر بن مهران، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على محمد بن أحمد النَّوْجاباذيّ[٦]، ومحمد ابن عليّ الزنبيلي[٧]، وقرآ بها على أبي نصر منصور بن أحمد بن إبراهيم العراقيّ، وقرآ بها؛ أعني: العراقيَّ وابنَ مِهْران، على أبي الحسن أحمد بن أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطّار البغداديّ[٨] وغيره، فهذه ثلاث طرق لابن مقسم.

---

(١) مقرئ نحوي، معمّر، مسند، ثقة، متقن للحديث، توفي سنة (٤٠٢ هـ).
غاية النهاية: ٢/ ١١١، المعرفة: ٢/ ٦٠٨.

(٢) سبقت ترجمته ص: ٣٧٩.

(٣) بالتثنية، وتصحفت في المطبوع بالإفراد.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٧.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١٢٠.

(٦) شيخ متصدر ببخارى، روى عنه الهذليّ عرضاً وسماعاً.
والنَوجاباذي: بفتح النون وضمها وسكون الواو وفتح الجيم والباء الموحدة من أسفل بين الألفين وفي آخرها ذال معجمة، نسبة إلى: نوجاباذ: قرية من قرى بخارى.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٣، الأنساب: ٥/ ٥٣١، معجم البلدان: ٥/ ٣٠٩-٣١٠.

(٧) السِّجزي، روى عن الحدّاد. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٤.

(٨) الغاية: ١٢٦، الكامل: ق: ١٢٥.

ومن طريق الجوهريّ عن التمّار، قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ومن «التذكرة» لابن غلبون المذكور، وقرأها على أبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم البصريّ، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني[١].

---

(١) هذان طريقان للداني رحمه الله، وهُما:

أ- الداني عن ابن غلبون عن البصري - هو ابن خشنام المالكيّ - عن البغدادي - وهو ابن خليع - عن ابن حبشان... إلخ.

ب- الداني عن أبي الفتح عن الخراساني عن البغدادي عن ابن حبشان... إلخ، عليهما عدة ملحوظات:

١ - ليسا في «مفردة يعقوب» للداني، بل ليس فيها عن (رويس) إلا رواية واحدة وهي:

قال الداني: قرأت بها القرآن كلّه على شيخنا أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبد الله بن الحسين المقرئ، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع التمار، سمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي عبد الله محمد بن المتوكّل الملقّب برويس، وقرأ رويس على يعقوب. اهـ ص١٤.

٢ - قول المؤلّف: (ومن التذكرة) قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي.. اهـ يخالف ما في «التذكرة»، ففيها قال ابن غلبون: حدّثني بها. اهـ

ويمكن أن يقال: ذلك لا يعتبر قدحاً، ولكنه لا يجعلها «قراءة»، بل رواية أو «إجازة»، ، وأيضاً: إذا لم نعتبر ذلك قدحاً فما ذا يقال في رواية ابن خليع عن ابن حبشان، فقد صرّح المؤلّف بأنها أخذاً للحروف، أي: أن ابن خليع أخذ الحروف عن ابن حبشان، وعليه فنعتبر طريق (الداني) عن ابن غلبون «إجازة»، وطريقه الثانية عن (أبي الفتح) أدائية للمؤلف، والله أعلم.

٣- أن المؤلّف هنا لم يصرح في طريقي الداني أنهما من (مفردته) ليعقوب، فإقحامها هنا والتنصيص على أن لها طريقاً في النشر في رواية رويس كما ذكر الشيخ الأزميري رحمه الله حينما قال: ليس في «التذكرة» ولا في «مفردة يعقوب» للداني، من طريق الطيبة سوى طريق الجوهري عن التمار. اهـ تحرير النشر: ق: ١٧/ب أراه ليس صواباً كما تقدم من حيث «المنهجية».

٤ - أن المؤلّف رحمه الله ترك إسناد «المفردة»، وهو عالٍ ومسلسل بالقراءة وبالسماع، من شيخ الداني إلى رويس واختار سند التذكرة وهو نازل عنه بدرجة، إضافة إلى أنه ليس قراءة كما تقدم. والله أعلم.

وقرآ بها[١] على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر البغدادي[٢]، ومن «الكامل» للهذليّ، قرأها[٣] على أبي نصر القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي.

وقرأ بها الخبازي والبغدادي على أبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان الجوهريّ، فهذه أربع طرق للجوهريّ.

وقرأ بها الجوهريّ وابن مقسم وأبو الطيّب والنخّاس؛ الأربعة على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة التمّار البغداديّ، وقرأ التمّار على أبي عبد الله/ محمد بن المتوكّل اللؤلؤيّ البصريّ؛ المعروف برويس، تتمّة إحدى وأربعين طريقاً لرويس. ١/ ١٨٣

رواية روح

طريق ابن وهب:[٤] من طريق المعدّل من ثلاث طرق:

طريق ابن خُشْنام، وهي الأولى عن المعدَّل من عشر طرق:

---

(١) «بها» سقطت من المطبوع.

(٢) هو ابن خليع، سبقت ترجمته ص: ٤١٩.

(٣) كذا ذكر المؤلّف في هذه الطريق أيضاً أن الهذليّ قرأها على القهندزي، بينما عبارة السند كلّه في «الكامل» هي بالإجازة، قال الهذليّ: أخبرنا القهندزي عن أبي الحسن عن النحاس وابن حبشان. اهـ والله أعلم. انظر: الكامل: ق: ١٢٥.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٨.

من «التذكار» لابن شيطا، ومن «مفردة» ابن الفحّام، وقرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومن «الجامع» للفارسيّ المذكور، ومن «الجامع» لابن فارس الخيّاط، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخيّاط، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن إبراهيم المالكيّ[١]، ومن «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ المذكور، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على المالكيّ المذكور[٢].

وقرأ بها المالكيّ والفارسيّ وابن فارس الخيّاط، وابن شيطا، على أبي أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن طيفور البصريّ[٣]، وأبي محمد الحسن بن محمد[٤] بن يحيى الفحّام[٥].

ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ[٦]، ومن «الإرشاد» و«الكفاية»، لأبي العز القلانسيّ المذكور قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ[٧]، ومن «الكامل»، للهذليّ قرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن سابور البغداديّ[٨].

---

(١) المفردة لابن الفحّام: ق: ١.

(٢) الكامل: ق: ١٢٥.

(٣) شيخ عارف، ثقة، صدوق، لغوي، عارف بالقراءات، توفي سنة (٤٠٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٥، المعرفة: ٢/ ٧١١-٧١٢، تاريخ بغداد: ١١/ ٥٧.

(٤) «بن محمد»: سقطت من المطبوع.

(٥) الروضة للمالكي: ٢٢١.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ١١٩.

(٧) الإرشاد: ١٥٣، الكفاية الكبرى: ١٣٧.

(٨) الكامل: ق: ١٢٥

وقرأ بها هو والواسطي على القاضي أبي الحسين أحمد بن عبد الكريم بن عبدالله الشِّينيزيّ[(١)]، زاد ابن سابور: فقرأ على عبد السلام بن[(٢)] الحسين المذكور، ومن «غاية» أبي العلاء أيضاً قرأ بها على أبي العزّ أيضاً، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن نزار بن القاسم بن يحيى التكريتيّ[(٣)] بالجامدة[(٤)]، ومن «المستنير»، لابن سوار، ومن «تلخيص» أبي معشر الطّبريّ، وقرآ بها على أبي القاسم المسافر[(٥)] بن الطيّب بن عبّاد البصريّ[(٦)]، ومن «كتابي» أبي منصور ابن خيرون قرأ بها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن[(٧)] خيرون، ومن «المصباح»، و«كتابي» ابن خيرون قرأ بها أبو الكرم وأبو منصور ابن خيرون أيضاً على عبد السيِّد بن عتّاب[(٨)].

---

(١) مقرئ متصدر، مشهور، قاضي سرّ من رأى.

الشينيزي: بكسر الشين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية بعدها نون مكسورة ثم ياء أخرى ثم زاي، لم أجد نسبتها، والذي ضبطه ابن نقطة أنها بالمهملة وصوّبه، نسبة إلى: شينير: من قرى الأهواز.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٠-٧١، الإرشاد: ١٥٣ (حاشية ٤).

(٢) في المطبوع: «بن أبي الحسين» وكلمة (أبي) زائدة خطأ.

(٣) مقرئ الجامدة. غاية النهاية: ٢/ ٢٦٩.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١١٩.

(٥) كذا في جميع النسخ بالتعريف، وفي مصادر ترجمته: «مسافر» بدون «أل».

وهو مقرئ حاذق، زاهد، بصير بحرف يعقوب، حافظ له، عالي الإسناد. توفي سنة (٤٤٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٣-٢٩٤، المعرفة: ٢/ ٧٦٣-٧٦٤، تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣١.

(٦) المستنير: ١/ ٣٠١، وفيه أن قراءته على مسافر كانت سنة (٤٣٢ هـ) وقراءة مسافر على ابن خشنام سنوات: (٣٦٤ و٣٦٥ و ٣٦٦ هـ).

انظر: التلخيص: ١٢٦.

(٧) «بن»، سقطت من المطبوع.

(٨) المصباح: ٢ / ٧٥٣-٧٥٤.

وقرأ بها ابن عتَّاب وأبو الفضل ابن خيرون أيضاً على أبي القاسم المسافر بن الطيّب البصري المذكور.

ومن «المصباح» أيضاً، قرأ بها أبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار، وأبي الحسن أحمد بن عبد القادر، وأبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن / بن هارون، وقرأ الثلاثة على المسافر بن الطيّب[1]. ١/١٨٤

ومن «المبهج»، و«المصباح»، قرأ بها السبط وأبو الكرم على عزّ الشرف العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني[2]، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ أيضاً على أبي الحسن عليّ بن أحمد الجوردكيّ[3]، ومنه أيضاً قرأ بها على عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، ومنه أيضاً قرأها على أبي نصر الهرويّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبّازيّ[4]، وقرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون[5]، ومن «التذكرة»، لابن غلبون المذكور[6].

وقرأ بها ابن غلبون والخبازي والخزاعي والجوردكيّ[7] والكارزينيّ

---

(١) المصباح: ٢/ ٧٥٣-٧٥٤.

(٢) المبهج: ١/ ١٢١، المصباح: ٢/ ٧٥٣.

(٣) شيخ مقرئ، معمّر، متصدر، ولم أجد من عرّف نسبة (الجوردكيّ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٥-٥٢٦.

(٤) الكامل: ق: ١٢٥.

(٥) مفردة يعقوب للداني: ١٢-١٣.

(٦) التذكرة: ١/ ٥٦.

(٧) وصف المؤلّف قراءة الهذليّ على الجوردكيّ عن ابن خُشْنام بأنها في غاية العلو.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٦.

والمسافر والتكريتيّ والشينيزيّ والحسن بن الفحّام وعبد السلام، عشرتهم على أبي الحسن عليّ بن محمد[1] بن إبراهيم بن خُشْنام المالكيّ البصريّ، فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن خُشْنام.

طريق ابن أشتة، وهي الثانية عن المعدَّل[2] من «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشَّرْمقانيّ، وقرأ بها الشرمقانيّ على أبي الحسن بن العلّاف، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله البُرُوجِرْديّ[3] المؤدّب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشتة الأصبهانيّ[4].

طريق هبة الله، وهي الثالثة عن المعدَّل من طريقين؛ من «الغاية»، لابن مهران[5] قرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغداديّ[6]، ومن «المصباح»، قرأ بها الشهرزوري على عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على

(١) «بن محمد» سقطت من المطبوع.

(٢) في المستنير: أحمد بن حرب المعدّل، وهو وهم كما نبه عليه المؤلّف، والصواب أنه محمد بن يعقوب المعدّل.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥ و٢/ ١٨٤، المستنير: ١/ ٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٤.

(٣) مقرئ حاذق، له انفرادات عن شيخه.
والبُرُوجِرديّ: بضم الباء الموحدة من أسفل وفتحها بعدها راء ممدودة بواو ثم جيم مكسورة بعدها راء ساكنة ثم دال مهملة، نسبة إلى: بروجرد، بلدة على ثمانية عشر فرسخاً من همذان، خرج منها جماعة من العلماء في كلّ فنّ.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٠، الأنساب: ١/ ٣٣٢، معجم البلدان: ١/ ٤٠٤.

(٤) المستنير: ١/ ٣٠١-٣٠٢.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: «مهروان»، بواو بين الراء والألف.

(٦) الغاية: ١٢٣.

القاضي أبي العلاء، وقرأ بها على أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبليّ، وقرأ بها على هبة الله بن جعفر[١].

وقرأ بها هبة الله وابن أشتة وابن خشنام ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجّاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر التيميّ المعدّل، فهذه أربعون طريقاً للمعدَّل.

وقد وقع في «أخبار»، ابن العلّاف أنّ ابن أشتة قرأ على أحمد بن حرب المعدّل،[٢] والصواب محمد بن يعقوب المعدّل كما ذكره ابن أشتة في «كتابه»، وأيضاً فإن ابن حرب قديم الوفاة[٣] لم يدركه ابن أشتة، ولو أدركه لذكره في جملة شيوخه من «كتابه»[٤].

وقرأ هبة الله أيضاً على أحمد بن يحيى الوكيل صاحب روح سنة ثلاث[٥] وثمانين ومائتين، ومن هذه الطريق[٦] ساق الإسنادَ ابنُ مهران في «الغاية» وأبو الكرم في/ «المصباح»[٧]، وله عنهما[٨] انفرادات نذكرها إن شاء الله تعالى. ١/ ١٨٥

---

(١) المصباح: ٢/ ٧٥٢.

(٢) ذكر اثنين من القراء فقال لكلّ منهما: أحمد بن حرب المعدّل، أحدهما ابن غيلان وكنيته أبو جعفر، وقد ترجم له، والثاني: ابن مسمع وكنيته أيضاً أبو جعفر وترجم له ضمن ترجمة الأول ولم يفرده بترجمة خاصة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥.

(٣) توفي سنة (٣٠١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في «الغاية»، (١٢٣): سنة نَيِّف وثمانين ومائتين. اهـ.

(٦) في المطبوع: «الطرق» بالجمع، خطأ.

(٧) الغاية: ١٢٣، المصباح: ٢/ ٧٥٢.

(٨) في حاشية (ك): وله عنهما: أي لهبة الله عن المعدّل وأحمد بن يحيى الوكيل. ا.هـ.

ومن طريق حمزة بن عليّ عن ابن وهب من كتاب «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ قرأها[1] على أبي نصر منصور بن أحمد الهروي القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن إبراهيم المؤدّب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن إلياس بن عليّ[2]، وقرأ بها على عمّه حمزةَ بن عليّ البصريّ[3].

وقرأ حمزة والمعدّل على أبي بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن عبدالحكم بن هلال بن تميم الثقفيّ البغداديّ، فهذه إحدى وأربعون طريقاً لابن وهب.

طريق الزبيري عن روح من طريق غلام بن شنبوذ من طريقين.

من «غاية»، أبي العلاء قرأ بها على أبي عليّ[4] الحسن بن أحمد الحدّاد، وقرأ بها على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر الأصبهانيّ المغازلي وأبي الحسن عليّ بن محمد الزاهد الفقيه، وقرآ بها على أبي الطيّب محمد بن أحمد بن يوسف[5] البغدادي المعروف بغلام ابن شنبوذ[6].

---

(١) في المطبوع: «قرأ بها».

(٢) غاية النهاية: ٢/ ١٠٢، وفي الكامل: ق: (١٢٥) تصحف (إلياس) إلى: (العباس).

(٣) الكامل: ق: ١٢٥، إلّا أن فيه قراءة حمزة بن عليّ على إسماعيل عن روح. اهـ.

(٤) «علي» سقطت من المطبوع.

(٥) في (س): «يونس»، وهو تصحيف وخطأ.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ١١٨.

ومن طريق ابن حَبَشَان[1] من «الكامل»، قرأها الهذليّ على أبي نصر منصور ابن أحمد، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين عليّ بن محمد الأصبهانيّ، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان الجوهريّ[2].

وقرأ ابن حبشان وغلام ابن شنبوذ على الفقيه أبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوّام الأسدي الزبيريّ، البصريّ الشافعيّ الضرير، فهذه ثلاث طرق للزبيريّ.

وقرأ الزبيريّ وابن وهب على أبي الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم[3] الهذليّ، مولاهم البصريّ النحويّ، تتمة أربع وأربعين طريقاً لروح.

وقرأ روح ورويس على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، مولاهم البصريّ، فذلك خمس وثمانون طريقاً ليعقوب.

---

(١) بالفتح، كرمضان.

انظر: القاموس والتاج (حبش).

(٢) الكامل: ق: ١٢٥.

(٣) اتّبع المؤلّف قول الداني، أمّا الأهوازي فقال: هو: ابن عبد المؤمن بن قرة بن خالد البصري. اهـ.

ثم قال المؤلّف: وإن صحّ ما ذكره الأهوازي في نسبه يكونان واحداً، ويكون ابن قرة نُسب إلى جده. اهـ

وذهب الدّانيّ والهذليّ والذهبيّ إلى أنهما شخصان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٥-٢٨٦، المعرفة: ١/ ٤٢٧-٤٣٠.

وقرأ يعقوب على أبي المنذر سلَّام بن[1] أبي سليمان[2] المزنيّ[3]، مولاهم، الطويل[4]، وعلى شهاب بن شُرْنُفَة[5]

وعلى أبي يحيى مهدي بن ميمون المَعْوَلي[6]، وعلى أبي الأشهب جعفر بن

---

(١) كذا في جميع النسخ: «ابن أبي» وكلمة (أبي) زائدة.

(٢) المقرئ النحوي، إمام جامع البصرة، يعرف بالخراساني، ثقة جليل صدوق. توفي سنة (١٧١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٩، المعرفة: ١/ ٢٧٧، الجرح والتعديل: ٤/ ٢٥٩، تاريخ بغداد: ٩/ ١٩٧-١٩٨.

(٣) تصحفت في (س) إلى: «المدني» بالدال المهملة، بدل الزاي.

(٤) صرّح الإمام الذهبيّ بأن سلَّاماً هذا ليس هو سلّاماً الطّويل، وقال: سلّام بن سليمان أبو المنذر يُعرف بالخراساني، وليس هو سلّاماً الطويل السعدي.

ثم قال بعد أن ذكر توثيق العلماء لسلّام المزني، فأما سلّام الطّويلُ المدائني فهو أبو سليمان بن مسلم السعدي أحد الضعفاء في الحديث.

قال: ولا يكاد يميز بينه وبين سلّام أبي المنذر القارئ إلا الحذّاق، يروي الطّويلُ عن ابن زاذان والعمّي وجماعة، ويروي عنه شبابة وهو تميمي.

وسلّام بن سليمان الثقفي المدائني ضعيف، توفي بعد المائتين.

انظر: المعرفة: ١/ ٢٧٧-٢٧٩.

(٥) هذا هو الصواب، بضم الشين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وضمها، كما ضبطه المؤلّف، وقد سبقه إلى ذلك ابن المنادي كما نقله عنه الذهبي، وتصحفت في المطبوع إلى (شريفة) بالياء المثناة التحتية بدل النون.

وهو من جلّة المقرئين بعد أبي عمرو، مع الثقة والصلاح، قرأ عليه يعقوب ختمة واحدة في خمسة أيام. توفي بعد سنة (١٦٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٨-٣٢٩، المعرفة: ١/ ٢٧٤.

(٦) ثقة مشهور، روى عنه ابن المبارك ووكيع. توفي سنة (١٧١ هـ).

المَعْوَلي: بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو وفي آخرها لام، نسبة إلى: مَعْوَلَة؛ بطن من الأزد، ومهدي مَعْوَلي بالولاء.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٦، الأنساب: ٥/ ٣٤٨-٣٤٩.

١٨٦/١ حيّان العُطارديّ(١)، وقيل: إنه قرأ على أبي عمرو نفسِه(٢)، وقرأ سلّامٌ على/ عاصم الكوفي، وعلى أبي عمرو، وتقدم سندهما(٣).

وقرأ سلّامٌ أيضاً على أبي المُجَشِّر(٤) عاصم بن العجّاج الجحدريّ البصري، وعلى أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار العبقسيّ(٥)، مولاهم البصريّ، وقرأ على الحسن بن أبي الحسن البصري؛ وتقدم سنده.(٦) وقرأ الجحدريّ أيضاً على سليمان بن قتّة التيميّ، مولاهم، البصريّ(٧)، وقرأ على عبد الله بن عباس.

---

(١) توفي سنة (١٦٥ هـ). غاية النهاية: ١/ ١٩٢.

والعُطارديّ: بضم العين وفتح الطاء المهملة وكسر الراء والدال نسبة إلى جدّه، أو إلى عطارد بن عوف بطن من تميم، وهذا الثاني استدركه ابن الأثير على السمعانيّ وصرّح أن منهم أبا رجاء العطّاردي، فلعل جعفراً منهم أيضاً.

انظر: الأنساب: ٤/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) ذكره ابن غلبون: ١/ ٥٨ والذهبيّ نقلاً عن ابن المنادي. المعرفة: ١/ ٣٣٠.

(٣) انظر: ص: ٣٥١ و٤١٤.

(٤) ضبطها المؤلّف بقوله: بالجيم والشين المعجمة مشددة مكسورة، وضبطها الزبيدي على وزن (محدّث).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٩، التاج: (جشر).

(٥) إمام جليل، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه، توفي سنة (١٣٩ هـ).

والعبقسي: نسبة إلى: (عبد القيس من ربيعة بن نزار)، ويقال لهم أيضاً: العبدي.

ونسبه المؤلّف في ترجمته أنه (قعنبي) وهي نسبة إلى أحد أجداد المنتسب به.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٧، الأنساب: ٤/ ١٣٥ و ١٤٣ و ٥٣١.

(٦) انظر: ص: ٣١.

(٧) سليمان بن حبيب، التَّيمي، مولاهم، التابعي، قَتَّة بفتح القاف ومثناة من فوق مشددة على وزن (ضَبَّة)، وهي أُمُّه، وهو ثقة عرض على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث عرضات، من فحول الشعراء، وهو القائل في رثاء الحسين رضي الله عنه:

وإن قتيل الطفّ من آل هاشم أذلّ رقاب المسلمين فذلت

غاية النهاية: ١/ ٣١٤، تاريخ الطبري: ٤/ ١٨٢، السير: ٤/ ٥٩٦.

وقرأ شهاب على أبي عبد الله هارون بن موسى العتكيّ الأعور النحويّ، وعلى المعلّى بن عيسى[١]، وقرأ هارون على عاصم الجحدري وأبي عمرو بسندهما، وقرأ هارون أيضاً على عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ وهو أبو جدّ يعقوب، وقرأ على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم بسندهما المتقدم[٢].

وقرأ المعلّى على عاصم الجحدريّ بسنده، وقرأ مهديّ على شعيب بن الحبحاب[٣]، وقرأ على أبي العالية الرياحيّ، وتقدم سنده[٤]، وقرأ أبو الأشهب على أبي رجاء عمران بن ملحان العطّاردي وقرأ أبو رجاء على أبي موسى الأشعريّ، وقرأ أبو موسى على رسول الله ﷺ، وهذا سند في غايةٍ من الصحّة والعلوّ.

وتوفي يعقوب سنة خمس ومائتين، وله ثمان وثمانون سنة[٥]، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً ديّناً، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبي عمرو، وكان إمام جامع البصرة سنين.

---

(١) البصري، الناقط، من أثبت الناس في عاصم الجحدري، وهو الذي روى عنه عدد الآي والأجزاء، روى عنه العدد سليم وعبيد بن عقيل.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: ص: ٣٥٣.

(٣) الأزدي، تابعي ثقة، توفي سنة (١٣٠ هـ).

وتصحف اسم والده في المطبوع إلى (الحجاب) بالحاء المهملة ثم جيم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٧.

(٤) انظر: ص: ٣٥٢.

(٥) والعجب أنه وأباه وجدّه وجدّ أبيه كلّ منهم مات عن هذا العمر.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٩.

قال أبو حاتم السجستانيّ: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن،[١] وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو،[٢] وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء[٣].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: وائتم بيعقوب في اختياره عامة البصريّين بعد أبي عمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد[٤] سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب[٥].

ثم روى الداني عن شيخه الخاقاني عن محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني[٦] أنه قال: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد[٧] الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم[٨].

وتوفي رويس بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين[٩]، وكان إماماً في القراءة قيّماً / بها ماهراً ضابطاً مشهوراً حاذقاً، قال الداني: هو من أحذق أصحاب يعقوب.[١٠]

١/ ١٨٧

(١) في المطبوع: «القراءات».

(٢) في المطبوع: «النحوي» بإثبات ياء النسبة، وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٩، السير: ١٠ / ١٧٣، مفردة يعقوب للداني: ١١، وفيات الأعيان: ٦/ ٣٩٠-٣٩١.

(٤) «قد»، سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ٥٨، السير: ١٠/ ١٧٣.

(٦) لم أعرفه. وفي (ز) و(س): «محمد بن عبد الله»، بدون تكرار (محمد بن).

(٧) في (ز): «المسجد الحرام»، ولعله سهو وسبق قلم.

(٨) انظر: المعرفة: ١/ ٣٢٩.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٥.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٥.

وتوفي روح سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين[١]، وكان مقرئاً جليلاً، ثقة ضابطاً مشهوراً، من أجلّ أصحاب يعقوب وأوثقهم، روى عنه البخاريّ في صحيحه[٢].

وتوفي التّمار بُعيد سنة ثلاثمائة، وقال الذهبيّ: بعد سنة عشر[٣]، وكان مقرئ البصرة وشيخها في القراءة، من أجلّ أصحاب رويس وأضبطهم، قرأ عليه سبعاً وأربعين ختمة[٤].

وتوفي النخّاس سنة ثمان وستين، وقيل: سنة ست وستين وثلاثمائة، ومولده سنة تسعين ومائتين[٥]، وكان ثقة مشهوراً ماهراً في القراءة قيّماً بها متصدراً، من أجل أصحاب التّمار، وقال أبو الحسن بن الفرات:[٦] ما رأيت في الشيوخ مثله.

---

(١) انظر: الثقات: ٨/ ٢٤٤، المعرفة: ١/ ٤٢٨.

(٢) انظر: صحيح البخاري: ٤/ ٩٤ (كتاب بدء الخلق) (باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة).

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٢، المعرفة: ٢/ ٥٣٢.

(٤) قاله التمار نفسُه، قال ابن الجلندا: قرأت على التمار وأعطيته (٢٨) درهماً وأخبرني أنه قرأ على رويس (٢٤) ختمة و (٢٣) ختمة أخرى متقطعات. اهـ وروى الداني بسنده إلى السامريّ قال: أنشدني التمار شاهداً لقراءة يعقوب:

جارية أحسن من حَلْيها والحَلْي فيه الدرّ والجوهر

الشاهد قوله: حَليها، و(الحلي) بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الياء كما قرأ يعقوب قوله تعالى: ﴿من حَلْيِهم﴾ [الأعراف: ١٤٨].

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧١، المعرفة: ٢/ ٥٣٢، التذكرة: ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، الجمع والتوجيه: ٢٦٢.

(٥) غاية النهاية: ١/ ٤١٤، المعرفة: ٢/ ٦٢٣.

(٦) محمد بن العباس بن أحمد، توفي سنة (٣٨٣ هـ).

انظر: السير: ١٦/ ٤٩٥-٤٩٦.

وتوفي أبو الطيّب؛ وهو غلام ابن شنبوذ، سنة بضع وخمسين وثلاثمائة[١]، وكان مقرئاً مشهوراً ضابطاً ناقلاً رحّالاً، حدّث عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهانيّ وغيره.

وتوفي أبو الحسن أحمد بن مقسم - وهو ولد أبي بكر[٢] محمد بن مقسم الذي تقدم في رواية خلف عن حمزة - في سنة ثمانين وثلاثمائة[٣]، وكان قيّماً بالقراءة، ثقة فيها، ذا صلاح ونسك، روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره أيضاً[٤].

وتوفي الجوهريّ؛ وهو ابن حبشان أيضاً، في حدود الأربعين وثلاثمائة، أو بعدها فيما أظنّ، وكان مقرئاً معروفاً بالإتقان، عارفاً بحرف يعقوب وغيره[٥].

وتوفي ابن وهب في حدود سنة سبعين ومائتين أو بُعَيدها، وكان إماماً ثقة عارفاً ضابطاً، سمع الحروف من يعقوب، ثم قرأ على روح ولازمه، وصار أجلّ أصحابه وأعرفهم بروايته[٦].

وتوفي المعدَّل بُعيد العشرين وثلاثمائة، وكان ثقة ضابطاً، إماماً مشهوراً،

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٢.

(٢) في (س): «وهو أبو بكر ولد...» إلخ، وهذا تحريف من الناسخ.

(٣) لم يذكر في ترجمته سنة وفاته.

(٤) «أيضاً» من (ك) فقط.

(٥) لم أجد له ترجمة عند الذهبي أو غيره، ولم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٦.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٦، المعرفة: ٢/ ٥١٠-٥١١.

وهو أكبر أصحاب ابن وهب وأشهرهم، قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته[(١)].

وتوفي حمزة بن عليّ[(٢)] قبيل العشرين وثلاثمائة فيما أحسب[(٣)]، والصواب أنه قرأ على ابن / وهب نفسه كما قطع به الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ، ورَدَّ قول الهذليّ إنه روى عنه بواسطة.[(٤)] ١/ ١٨٨

وتوفي الزبيريّ سنة بضع وثلاثمائة، قال الذهبيّ ويقال: إنه بقي إلى سنة سبع عشرة[(٥)] وقيل توفي سنة عشرين[(٦)].

وكان إماماً فقيهاً[(٧)] مقرئاً ثقة كبيراً شهيراً، وهو صاحب كتاب «الكافي»[(٨)] في الفقه على مذهب الإمام الشافعيّ، وتقدمت وفاة غلام ابن شنبوذ وابن حبشان آنفاً رحمهم الله أجمعين[(٩)].

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٢، المعرفة: ٢/ ٥٦٥-٥٦٦، ولم يذكر تاريخ وفاته.

(٢) «بن علي» سقطت من المطبوع.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٦٤.

(٤) لم أجد قول الهمداني وردّه على الهذليّ، لكن بين المؤلّف أن هذه الواسطة التي ذكرها الهذليّ هو رجل يقال له إسماعيل، ولم ينسبه، ونقل قول الهمداني: ولا نعرف إسماعيل هذا أبداً. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٤، الكامل: ق: ١٢٥.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٣، المعرفة: ٢/ ٥٢٤، الطبقات الكبرى: ٣/ ٢٩٦.

(٦) ذكره الذهبي في السير: ١٥/ ٥٨.

(٧) ترجم له السبكيّ في طبقاته ونقل عنه مسائل وفوائد وغرائب، وصحّح بعض ما نُقل عنه مما رجع عنه أو نقل عنه خلاف كلامه.
انظر: طبقات الشافعية: ٣/ ٢٩٦.

(٨) ذكره له كلّ من ترجم له.

(٩) لم أعرف سبب إعادته لهما، مع ذكرهما قبل قليل، انظر ص: ٤٩٨.

قراءة خلف

رواية إسحاق الورّاق: طريق ابن أبي عمر من طريق السوسنجرديّ وهي الأولى عنه.

من تسع طرق:

من «روضة»، أبي عليّ المالكيّ، ومن «جامع»، أبي الحسين الفارسيّ، ومن «كامل»، الهذليّ، وقرأ بها على المالكيّ المذكور[١]، ومنه أيضاً قرأ بها الهذليّ على أبي نصر عبد الملك بن سابور[٢]، ومن «كتابي»، أبي العزّ القلانسيّ، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[٣]، ومن «كفاية»، سبط الخيّاط قرأ بها هبة الله بن الطّبر، ومن «غاية»، أبي العلاء الحافظ قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ وقرأ بها هو وابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن موسى الخيّاط[٤].

ومن «المصباح»، قال أبو الكرم: أخبرنا أبو بكر الخيّاط المذكور[٥]، ومن «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الحسن بن عليّ العطّار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشّرْمقانيّ[٦]، ومن كتاب «التذكار»، لأبي الفتح بن شيطا، ومن «جامع»، ابن فارس[٧].

---

(١) الكامل: ق: ١٤٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الإرشاد: ١٥٥، الكفاية الكبرى: ١٠٨.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٦١.

(٥) المصباح: ٢/ ٦٤٨.

(٦) المستنير: ١/ ٣٠٩.

(٧) الجامع: ٥٣.

وقرأ ابن فارس وابن شيطا والشرمقانيّ والعطّار والخيّاط والواسطيّ وابن سابور والمالكيّ[1] والفارسيّ؛ تسعتهم على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور السّوسنجِرْديّ، إلّا أنّ الشرمقانيّ لم يختم عليه، وبلغ عليه إلى سورة «التغابن»[2]، فهذه ثلاثة عشر طريقاً للسوسنجردي. ومن طريق بكر وهي الثانية[3] عن ابن أبي عمر من «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشّرمقانيّ، و«منه»، قرأ بها أيضاً على الأستاذ أبي الحسن الخيّاط[4]، ومن «الجامع»، للخياط المذكور[5]، ومن «المصباح»، لأبي الكرم قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عليّ بن يوسف[6] الخيّاط[7] / وقرأ بها الخيّاطان المذكوران والشرمقانيّ على أبي القاسم بكر بن شاذان، وهذه أربع طرق لبكر. ١/١٨٩

وقرأ بكر والسوسنجرديّ على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن مرّة الطوسيّ، المعروف بابن أبي عمر، فهذه سبع عشرة طريقاً لابن أبي عمر[8].

---

(١) الروضة للمالكي: ٢٢٧.

(٢) هذا قول الشرمقاني نفسه قال: ولم أختم على السُّوسنجِرْديّ، وانتهت قراءتي عليه إلى آخر سورة التغابن. اهـ. انظر: المستنير: ١/ ٣٠٩.

(٣) كذا في (ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا في المطبوع: «الثالثة» وهو تحريف.

(٤) المستنير: ١/ ٣٠٩.

(٥) الجامع: ٥٣.

(٦) كذا في جميع النسخ: «يوسف»، وهو خطأ، صوابه: «موسى» كما سبق مراراً. وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٠٨.

(٧) المصباح: ٢/ ٦٤٨، وفي (س) بزيادة «والشرمقاني» وهو تحريف من الناسخ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٦.

طريق محمد بن إسحاق عن أبيه إسحاق الورّاق: من «غاية»، ابن مهران قرأ بها على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن[1] مرّة، وقرأ بها على محمد بن إسحاق بن إبراهيم[2].

طريق البُرْصاطيّ عن إسحاق من كتابي «المفتاح»، و«الموضح»، لأبي منصور ابن خيرون، ومن طريق أبي الكرم الشهرزوريّ قرآ[3] بها على عبد السيِّد ابن عتَّاب[4]، وقرأ بها الحافظ أبو العلاء على الأستاذ أبي العز القلانسيّ، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ[5].

وقرأ بها الواسطيّ وابن عتَّاب على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله الحربيّ، الزاهد وقرأ بها على أبي علي[6] الحسن بن عثمان النجار المعروف بالبرصاطي ويقال البرزاطي[7] فهذه أربع طرق للبرصاطي.

وقرأ البرصاطي وابن أبي عمر ومحمد على أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم ابن عثمان بن عبد الله الورّاق المروزيّ، ثم البغداديّ، تتمّة اثنين وعشرين طريقاً لإسحاق.

---

(١) «محمد بن» سقطت من المطبوع.

(٢) الغاية: ١٣٠.

(٣) في المطبوع: «قرأ» بالإفراد، وهو خطأ وتحريف؛ لأن المراد قراءة ابن خيرون وأبي الكرم على ابن عتّاب.

(٤) المصباح: ٢/ ٦٤٧.

(٥) هذه الطريق ليست في غاية الاختصار والإرشاد ولا الكفاية الكبرى، فتعتبر طريقاً أدائية للمؤلف.

(٦) «أبي علي»، سقطت من المطبوع.

(٧) نسبة إلى: برزاط قرية من قرى بغداد.
انظر: الأنساب ١/ ٣١٨، معجم البلدان: ١/ ٣٨١.

وذكر ابن خيرون والشهرزوريّ في «المصباح»، أن البرصاطيّ قرأ على أبي العباس أحمد بن إبراهيم المروزي الوراق أخي إسحاق المذكور[١].

وهو وَهْمٌ، والصوابُ ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمداني وقطع به لأنه الحجة والعمدة ولأن أحمد بن إبراهيم الوراق قديم الوفاة لم يدركه البرصاطي ولو صحت قراءته من طريق أحمد المذكور لكان بينه وبينه رجل وقد أثبته أبو الفضل الخزاعي في كتابه «المنتهى»، كما ذكره الحافظ أبو العلاء أيضاً فصح ذلك والله تعالى أعلم.[٢]

رواية إدريس

طريق الشطّي:

من «غاية»، الحافظ أبي العلاء العطّار وقرأ بها على أبي بكر محمد[٣] بن الحسين بن عليّ الشيبانيّ، وقرأ بها على أبي بكر الخيّاط[٤]، ومن «المصباح»، قال الشهرزوريّ: أخبرنا أبو بكر الخيّاط[٥]، ومن «كفاية»، سبط الخيّاط قرأ بها أبو القاسم بن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن محمد الخيّاط / وقرأ بها الخيّاط ١/١٩٠

(١) المصباح: ٢/ ٦٤٧.

(٢) انظر: المنتهى: ٢/ ١٤٠-١٤١.

(٣) في (ت) والمطبوع: «أحمد»، خطأ.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٦١-١٦٢.

(٥) المصباح: ٢/ ٦٥٠.

على أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله الحذاء[١]، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النّسّاج، المعروف بالشطّي فهذه ثلاث طرق للشطّي.

طريق المطوعي من كتاب «المبهج»، لأبي محمد سبط الخيّاط، ومن كتاب «المصباح»، لأبي الكرم الشهرزوري، قرآ بها على الشريف أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني[٢]، ومن «الكامل»، لأبي القاسم الهذليّ قرأ بها على عبد الله بن شبيب[٣]، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، وقرأ بها الخزاعي والكارزيني على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعيّ[٤]، وهذه ثلاث طرق للمطّوعيّ.

طريق ابن بويان من «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على محمد بن أحمد النوجاباذيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي نصر منصور بن أحمد العراقيّ، وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد البغداديّ، وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغدادي فهذه طريق واحدة[٥].

---

(١) شيخ مقرئ، عدل، ضابط، توفي سنة (٤١٥ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٢.

(٢) المبهج: ١/ ٩١، المصباح: ٢/ ٦٤٩.

(٣) الكامل: ق: ١٤٧.

(٤) الكامل: ق: ١٤٧.

(٥) نفس المصدر السابق.

طريق القَطِيعيّ[١] من «الكفاية في القراءات الست»، و«المصباح»، قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار بن إبراهيم البقّال[٢]، وقرأها على القاضي أبي العلاء محمد بن أحمد بن علي[٣] بن يعقوب الواسطيّ، وسمعها[٤] منه سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وقرأها من الكتاب على أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله القطيعيّ[٥].

وقرأ القطيعيّ وابن بويان والمطّوعيّ والشطّي على أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدّاد، تتّمة تسع طرق لإدريس.

وقرأ الحدّاد والورّاق على الإمام[٦] أبي محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار[٧] -بالراء- صاحب «الاختيار»، فذلك إحدى وثلاثون طريقاً لخلف.

واستقرت جملةُ الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق وثمانين طريقاً حسبما فُصِّل فيما تقدم، عن كلّ راوٍ راوٍ من رواتهم، وذلك بحسب تشعّب

(١) بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفي آخرها عين مهملة، نسبة إلى: القطيعة، وهي مواضع في أماكن متفرقة من بغداد.
انظر: الأنساب: ٤/ ٥٢٨.

(٢) بفتح الموحدة من أسفل، وتشديد القاف وفي آخرها لام، نسبة لمن يبيع الأشياء المتفرقة من الفواكه اليابسة وغيرها. الأنساب: ١/ ٣٧٨ -٣٧٩.

(٣) «بن علي» سقطت من المطبوع.

(٤) في المطبوع: «سمعتُها»، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) المصباح: ٢/ ٦٤٩.

(٦) يلاحظ أنه الوحيد من بين العشرة الذي وصف بالإمامة مطلقاً، أما غيره -ما عدا الكسائي- فقيّد إمامته بقُطرِه كقوله: إمام المدينة أو مكة... إلخ، أما الكسائي فجرّده من أي لقب.

(٧) كان خلف رحمه الله يكره أن يدعى البزار، وكان يقول: ادعوني المقرئ. انظر: المعرفة: ١/ ٢٢٤.

١/ ١٩١ الطرق من أصحاب الكتب(١)، مع أَنَّا لم نَعدّ للشاطبيّ / رحمه الله وأمثاله إلى صاحب «التيسير» وغيره سوى طريق واحدة، وإلا فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف.

وفائدة ما عيّناه وفصّلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا مُيِّزَت وبُيِّنَت(٢) ارتفع ذلك والله الموفق.

وقرأ خلف على سُلَيم صاحب حمزة كما تقدم(٣)، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبي بكر، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضّل الضَّبّيّ(٤) وأبان العطّار(٥) وقرأ أبو بكر والمفضّل وأبان على عاصم، وتقدم سند عاصم،(٦) وروى الحروف عن إسحاق المسّيبيّ(٧) صاحب نافع،

---

(١) في (ز): «الطرق».

(٢) في المطبوع: «بنيت»، بتقديم النون، تصحيف.

(٣) انظر: ص: ٤٤١.

(٤) ابن محمد بن يعلى، مقرئ نحوي إخباري، ثقة عند الخطيب، وعند السجستاني في الشعر لا الحروف، ومتروك فيهما معاً عند أبي حاتم، كان يأتي عاصماً يقرأ عليه فإذا لم يأته أتاه عاصم نفسُه في بيته. توفي سنة (١٦٨هـ). غاية النهاية: ٢/ ٣٠٧، المعرفة: ١/ ٢٧٧-٢٧٨، الضعفاء الكبير: ٢/ ١٦٠، الجرح والتعديل: ٤/ ٢٥٩، تاريخ بغداد: ٩/ ١٩٧-١٩٨.

(٥) ابن يزيد بن أحمد، البصري، النحوي، ثقة، صالح. غاية النهاية: ١/ ٤.

(٦) انظر: ص: ٤١٤.

(٧) ابن محمد بن عبد الرحمن المدني، إمام جليل قيم بقراءة نافع، ضابط لها محقق، فقيه، عالم بالحديث. توفي سنة (٢٠٦ هـ).

المسيبي: بضم الميم، وفتح السين المهملة والياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها ياء موحدة من أسفل، نسبة إلى جدهم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٧-١٥٨، المعرفة: ١/ ٣١٢-٣١٥، الأنساب: ٥/ ٢٩٩-٣٠٠.

وعن يحيى بن آدم عن أبي بكر[١] أيضاً، وعن الكسائيّ ولم يقرأ عليه عرضاً[٢]، وتقدمت أسانيدهم متصلة إلى النبي ﷺ[٣].

وتوفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، ومولده سنة خمسين ومائة[٤]، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وكان إماماً كبيراً، عالماً ثقة زاهداً عابداً، روينا عنه أنه قال: أشكل عليّ باب من النحو فأنفقت ثمانين ألفاً حتى عرفته[٥].

قال أبو بكر بن أشتة: إنه خالف حمزة، يعني في «اختياره»، في مائة وعشرين حرفاً[٦].

قلت: تتبعت «اختياره»، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرفين * وهما قوله تعالى في ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[الأنبياء:٩٥].

---

(١) كان بإمكان خلف القراءة على أبي بكر نفسه إلا أن إرادة الله تعالى ثم حدة شباب خلف منعته من ذلك.
انظر القصة في: غاية النهاية: ١/ ٢٧٣، المعرفة: ١/ ٤٢١-٤٢٥.

(٢) هذا قول الحافظ أبي العلاء، وذكر الأهوازي في مفردة الكسائي أنه قرأ عليه.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٣.

(٣) انظر: ص: ٤٠٣.

(٤) توفي في التاريخ المذكور وهو مختف من الجهمية.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٤، المعرفة: ١/ ٤٢٢.

(٥) ذكر ذلك حمدان بن هانئ المقرئ أنه سمع خلفاً يقوله.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٣، المعرفة: ١/ ٤٢١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٤.

وفي سورة «النور»، ﴿دُرِّيٌّ﴾ [٣٥] *[١] قرأهما كحفص والجماعة، وروى عنه أبو العز القلانسي في «إرشاده»، السكت بين السورتين، فخالف الكوفيِّين[٢].

وتوفي الورّاق سنة ست وثمانين ومائتين[٣]، وكان ثقة، قيّماً بالقراءة، ضابطا لها، منفرداً برواية «اختيار»، خلف لا يعرف غيره، وتقدمت وفاة إدريس في رواية خلف عن حمزة[٤]./ ١/١٩٢

وتوفي ابن أبي عمر سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، وكان مقرئاً كبيراً، متصدراً صالحاً جليلاً مشهوراً نبيلاً[٥].

وتوفي محمد بن إسحاق الوراق قديماً، أظنه بعد التسعين ومائتين[٦]، ووقع

---

(١) ما بين النجمتين من (س) فقط، وفي البقية وكذا المطبوع: إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى في الأنبياء ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ قرأها كحفص والجماعة بألف.
وكتب في حاشية (ز) ما في (س) وأشير إلى أنه من نسخة أخرى، والذي أثبته هو الصواب.
وأمانةً للعلم وإرجاع الحق لصاحبه أقول: إن ما انفردت به (س) وكتب في حاشية (ز) هو من تنبيه أحد تلاميذ المؤلّف للمؤلف، حيث ذكر السخاوي في ترجمة: عبد العليم بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليماني وهو ممن تلا بالعشر على المؤلّف، أنه نبّه المؤلّف على إغفال لفظة ﴿دُرِّيٌّ﴾ فاستدركها عليه، قال: «لأن خلفاً خالف المذكورين فيها أيضاً، قال السخاوي: ووقف عليه المؤلّف -الجزري- فأمر به واستحسنه».
انظر: الضوء اللامع: ٤/ ٢٤١.

(٢) انظر: ص: ٦٥٩.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٥.

(٤) انظر: ص: ٤٤٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٦.

(٦) الغاية: ١٣٠.

في كتب ابن مهران ما يقتضي أنه توفي سنة ست وثمانين ومائتين؛ فإنه حكى عن ابن أبي عمر أنه قال: قرأت على إسحاق الوراق «باختيار»، خلف وكان لا يحسن غيره، ثم ثقلت أذنه فخلفه ابنه محمد فقرأت عليه أيضاً، ثم توفي سنة ست وثمانين ومائتين[١].

قلت: الذي توفي سنة ست وثمانين هو إسحاق نفسه[٢] والله أعلم.

وتوفي السوسنجردي في رجب سنة اثنتين وأربعمائة، عن نيِّف وثمانين سنة، وكان ثقة ضابطاً متقناً مشهوراً[٣].

وتوفي بكر في شوال سنة خمس وأربعمائة، وكان ثقة واعظاً مشهوراً نبيلاً[٤].

وتوفي البرصاطيّ في حدود الستين وثلاثمائة[٥]، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً معدّلاً.

وتوفي الشطّي في حدود السبعين وثلاثمائة[٦]، وكان مقرئاً متصدراً ضابطا،

---

(١) الغاية: ١٣٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٧.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٧٣، المعرفة: ٢/ ٦٩٠، تاريخ بغداد: ٤/ ٢٣٧.

(٤) غاية النهاية: ١/ ١٧٨.

(٥) قال المؤلّف: توفي بعد الخمسين وثلاثمائة في حدود الستين، بل بعد ذلك. اهـ.
غاية النهاية: ١/ ٢٢٠.

(٦) لم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته.
انظر: غاية النهاية: ١/ ١١.

متقناً مقصوداً شهيراً، وتقدمت وفاة المطوعي في رواية ورش،[١] وتقدمت وفاة ابن بويان في رواية قالون[٢].

وتوفي القطيعي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وكان ثقة، راوياً مسنداً نبيلاً صالحاً، انفرد بالرواية وعلوّ الإسناد[٣].

فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشر من الطرق المذكورة التي أشرنا إليها، وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق[٤]، وهي أصحّ ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلّا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا / عدالته، وتحقق لُقِيُّه لمن أخذ عنه وصَحَّت[٥] معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألّف في هذا العلم. ١/١٩٣

ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة علماً عرف قدر ما سبرنا[٦]

---

(١) انظر: ص: ٣٠٠.

(٢) انظر: ص: ٢٩٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣، الأنساب: ٣/ ٥٢٨.

(٤) أُشيرَ هنا في (ز) و (ك) إلى الحاشية وكتب: أصل: ثم جمعتها بالتحقيق فإذا هي تسعمائة طريق وثمانون طريقاً.

(٥) في (ز): «ووضحت» بالضاد المعجمة، ولعلها ليست هي مراد المؤلّف.

(٦) السَّبْر: استخراج كنه الأمر، وهو مصطلح أصوليّ، يقصد به: إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية.

انظر: التعريفات: ١١٦-١١٧، اللسان والتاج (سبر) أضواء البيان: ٤/ ٣٦٩-٣٧٤.

ونقّحنا[١] واعتبرنا[٢] وصحّحنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي.

وإذا كان صحة السند من أركان القراءة كما تقدم[٣]، تَعَيَّن أن يُعرف حالُ رجال القراءات كما يعرف أحوالُ رجال الحديث، لا جرم[٤] اعتنى الناس بذلك قديماً، وكان حِرْصُ الأئمّة على ضبطه عظيماً، وأفضل من علمناه تعاطى ذلك وحقّقه، وقَيَّد شوارده[٥] ومطلقه، إماما الغرب والشرق؛ الحافظ الكبير الثقة أبوعمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلف «التيسير»، و«جامع البيان»، و«تاريخ القراء»، وغير ذلك، ومن انتهى إليه تحقيق هذا العلم وضبطه وإتقانه ببلاد الأندلس والقطر الغربي، والحافظ الكبير أبو العلاء الحسن بن أحمد العطّار الهمداني مؤلّف «الغاية»، في القراءات العشر و«طبقات القرّاء»، وغير ذلك، ومن انتهى إليه معرفة أحوال النقلة وتراجمهم ببلاد العراق والقطر الشرقي.

ومن أراد الإحاطة بذلك فعليه بكتابنا « غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية»[٦].

---

(١) أي: هذّبنا، يقال نقح الكلام: فتّشه وأحسن النظر فيه، وقيل: أصلحه وأزال عيوبه.
انظر: الأساس والقاموس والتاج (نقح).

(٢) الاعتبار هو: النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا ؟ وهل هو معروف أم لا؟ والمؤلّف هنا طبقه على طرق القراءات.
انظر: الباعث الحثيث: ٥٦، رسالة في مصطلح الحديث للجرجاني: ٨٦.

(٣) انظر: ص: ٤٧.

(٤) أي: حقاً. التاج (جرم).

(٥) كلمة (شرد) تدور حول التفرق والتفرد والشذوذ والطرد. انظر: اللسان والتاج (شرد).

(٦) قال عنه المؤلّف في مقدمته: من حصّله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. اهـ.

وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح[(١)] عند أئمة هذا الشأن أنّ بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلا، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة يعقوب من رواية رويس، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلا لثبوت قراءة ابن عامر على أبي الدرداء رضي الله عنه، وكذلك يقع لنا في رواية حفص من طريق الهاشمي عن الأشنانيّ، ومن طريق هبيرة عن حفص متّصلاً وهو من «كفاية»، سبط الخيّاط * لكن وقع لي من طريق الملنجيّ عن الهاشميّ عن الأشنانيّ عن عُبَيد عن حفص عن عاصم اثنا عشر رجلاً ثقاتٍ بالإجازة *[(٢)(٣)].

وهذه أسانيد لا يوجد اليوم أعلى منها * بل لا يوجد ما يُساويها الآن *[(٤)]، ولقد وقع لنا في/ بعضها المساواة والمصافحة للإمام أبي القاسم الشاطبيّ رحمه الله ولبعض شيوخه كما بيّنت ذلك في غير هذا الموضع[(٥)]. ١/١٩٤

ووقع لي بعض القرآن كذلك وأعلى من ذلك، فوقعت لي سورة «الصفّ»، مسلسلةً متّصلة[(٦)] إلى النبي ﷺ بثلاثة عشر رجلاً ثقاتٍ، وسورة «الكوثر»، مسندة بأحد عشر رجلا * من «مسند»، الإمام أحمد، وفي

---

(١) انظر: ص: ٤٧.

(٢) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٣) انظر: ص: ٤٠٥.

(٤) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٥) في المطبوع: «الموضوع» وهو تحريف.

(٦) «متصلة» من (ك) فقط.

قوّة عشرة من «معجم»، ابن جُميع،[١] *[٢] وهذا أعلى ما يكون من جهة القرآن.

وأمّا من جهة الحديث النبويّ فوقع لي صحيحاً في غير ما حديث عشرة رجال، ثقاتٍ باتصال السّماع والمشافهة واللُّقيّ والاجتماع.

فأما سورة الصف:

فأخبرني بها جماعة من الشيوخ الثقات بمصر ودمشق وبعلبك والحجاز، منهم المسند الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صِدِّيق بن إبراهيم الصوفي المؤذّن، بقراءتي عليه في يوم الأحد الرابع من ذي الحجة الحرام سنة اثنين وتسعين وسبعمائة بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المعظّمة، قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي، قال: أخبرنا أبو المنجا عبدالله بن عمر ابن اللَّتيّ الحريميّ[٣]، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن

---

(١) أبو الحسن، محمد بن أحمد بن محمد، الغساني، الصيداوي، المسند المحدث، الشيخ الصالح، سمع من ابن الأعرابي وأبي العباس الأثرم وغيرهما كثير، وحدّث عنه عبد الغني بن سعيد وأبو عليّ الأهوازي وولده السكن وغيرهم، وثقه الخطيب وغيره. توفي سنة (٤٠٢ هـ) وله ٩٦ سنة.
و(معجم الشيوخ) له مطبوع في جزء بتحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
انظر: السير: ١٧ / ١٥٢-١٥٦.

(٢) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٣) الشيخ الصالح المسند، سمع من أبي الفتوح الطائيّ وغيره، وروى عنه ابن النجار وغيره، قال الذهبي: كان شيخاً صالحاً مباركاً، عامّياً عَرِياً من العلم، وقال: شيخ صالح لا يدري هذا الشأن ألبتة، وبه ختم حديث أبي القاسم البغوي بعلوّ. توفي سنة (٦٣٠ هـ).
الحريميّ: نسبة إلى محلة شرق بغداد تعرف بالحريم الطاهري، تنسب إلى طاهر بن الحسين، كان من لجأ إليها أمن، فسميت بالحريم، وأمّا (اللّتي) فهي بفتح اللام وتشديدها وتاء ثالث الحروف مكسورة وياء النسب، ونقل الزبيدي عن ابن الأعرابي أن (اللتي) على وزن (غنيّ) في اللغة هو الملازم للموضع، وقيل: هو المرمى.
انظر: التكملة: ٣/ ٥١٦، السير: ٢٣/ ١٥-١٧، التاج (التي) و(حرم).

عيسى بن شعيب الصوفي[١]. أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي[٢]، أنا أبو محمد عبدالله ابن أحمد بن حمّويه السرخسيّ[٣]، أنا أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي[٤]، أنا أبو محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي[٥]، أنا محمد بن كثير[٦] عن الأوزاعي[٧] عن يحيى بن

---

(١) الشيخ الإمام الزاهد، ابن الشيخ، سمع من كثيرين منهم شيخ الإسلام الأنصاري، حدث عنه ابن عساكر والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، ذكر له الذهبي قصة تدل على همّته وتواضعه وورعه في طلبه العلم، توفي سنة (٥٥٣ هـ).

انظر: الأنساب: ٧/ ٤٧، المنتظم: ١٠/ ١٨٢-١٨٣، السير: ٢٠/ ٣٠٣ - ٣١١.

(٢) ابن المظفر، الإمام العلّامة، الورع، المسند، سمع الصحيح ومسند ابن حميد ومسند الدارمي من السرخسي، وتفرد في الدنيا بعلوّ ذلك، حدّث عنه أسعد الماليني وغيره، توفي سنة (٤٦٧ هـ).

انظر: الأنساب: ٥/ ٢٦٣-٢٦٤، السير: ١٨/ ٢٢٢-٢٢٦، الطبقات الكبرى: ٥/ ١١٧-١٢٠.

(٣) الإمام المحدّث، المسند، سمع (الصحيح) من الفربري، والمسند الكبير والتفسير لابن حميد من إبراهيم الشاشي حدّث عنه أبو ذر الهروي وغيره، توفي سنة (٣٨١ هـ).

انظر: السير: ١٦/ ٤٩٢-٤٩٣.

(٤) المحدث، الصدوق، راوي مسند الدارمي، صاحبه، قال الذهبي: شيخ مقبول لا نعلم شيئا من أمره، حدث عنه السرخسي وأبو الحسن محمد بن عبد الله الكاغدي، ولا أعلم متى توفي إلا أنه كان حياً في قرب سنة (٣٢٠ هـ). انظر: السير: ١٤/ ٤٨٧.

(٥) من كبار حفاظ الحديث (١٨١-٢٥٥هـ). انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٠٥.

(٦) ابن أبي عطاء، الإمام المحدّث، أبو يوسف الصنعاني ثم المصّيصي، حدّث عن حماد بن سلمة وغيره، وحدّث عنه أبو عبيد القاسم والحسن بن الربيع وغيرهما، ضعفه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الذهبي: بكلّ حال يكتب حديثه، أما الحجّة به فلا تنهض. اهـ توفي سنة (٢١٦ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٦٩، ميزان الاعتدال: ٤/ ١٨-٢٠، السير: ١٠/ ٣٨٠-٣٨٣.

(٧) عبد الرحمن بن عَمرو بن يُحْمَد، شيخ الإسلام، أبو عمرو، ولد في حياة الصحابة، حدّث عن عطاء ومكحول وقتادة وغيرهم، روى عنه ابن شهاب وابن أبي كثير، وهما من شيوخه، وشعبة والثوري وغيرهم كثير، توفي سنة (١٥٧ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ١/ ١٨٤-٢١٩، ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٨٠، السير: ٧/ ١٠٧-١٣٤.

أبي كثير[١] عن أبي سلمة عن عبد الله بن سَلَام[٢] قال: «قعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أيَّ الأعمال أحبَّ إلى الله تعالى لعملناه، فأنزل الله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١-٣] حتى ختمها، قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها، قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سَلَام، قال يحيى: فقرأها علينا / أبو سلمة، قال الأوزاعيّ: فقرأها علينا يحيى، قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعيّ قال الدارميّ: فقرأها علينا ابن كثير[٣]، قال السمرقندي: فقرأها علينا الدارميّ، قال السرخسيّ: فقرأها علينا السمرقندي، قال الداوديّ: فقرأها علينا السرخسيّ، قال عبد الأول: فقرأها علينا الداودي قال ابن اللّتيّ: فقرأها علينا عبد الأول، قال ابن نعمة الصالحيّ: فقرأها علينا ابن اللّتيّ، قال شيخنا ابن صدّيق: فقرأها علينا ابن نعمة الصالحيّ، قلت أنا: فقرأها علينا ابن صدّيق تجاه الكعبة المعظمة.

١/١٩٥

---

(١) الإمام الحافظ، أحد الأعلام، أبو نصر الطائي، مولاهم، اسم أبيه: صالح وقيل يسار وقيل نشيط، روى عن أبي قلابة وعمران بن حطان وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الله، وعكرمة بن عمار وغيرهما، توفي سنة (١٢٩ هـ).

انظر: ميزان الاعتدال: ٤/ ٤٠٢-٤٠٣، السير: ٦/ ٢٧-٣١، تهذيب التهذيب: ١١/ ٢٦٨.

(٢) ابن الحارث، الصحابي الجليل، من ذرية سيدنا يوسف عليه السلام، من بني قينقاع، ثم الأنصاري بالحلف، كان اسمه الحصين فسمّاه النبي ﷺ بعبد الله، توفي سنة (٤٣ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/١١٨-١١٩.

(٣) انظر: سنن الدارمي: ٢/ ٢٦٣ (كتاب الجهاد: باب الجهاد في سبيل الله أفضل العمل).

هذا حديث جليل كلُّ رجال إسناده ثقات، ورويته أيضاً بأحسن من هذا الإسناد باعتبار تقدّم سماع مَن حدّثني به وجلالته وجلالة شيوخهم وتقدّمهم، إلّا أنّي ذكرت هذه الطريق[1] لعظم المكان الذي سمعتها به، مع أنّه لم يكن من أعالي رواياتي ولا أرفع سماعا، وقد أخرج الترمذيّ هذا الحديث في «جامعه»، عن الدارميّ كما أخرجناه فوافقناه بعلوّ ولله الحمد، وقال: قد خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعيّ فرواه[2] ابن المبارك[3] عن الأوزاعيّ عن يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة[4] عن عطاء بن يسار عن عبد الله ابن سلام، أو عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام[5].

---

(١) في المطبوع: «الطرق» بالجمع، وهو تحريف.

(٢) كذا في النسخ، وفي الترمذي: (فروى).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح، الإمام، عالم زمانه، أبو عبد الرحمن، الحنظلي، مولاهم، التركي، طلب العلم وهو ابن عشر سنين، روى عن الربيع بن أنس وهو أقدم شيوخه، ومالك وابن لهيعة وغيرهم كثير، وحدّث عنه: معمر، والثوري، وطائفة من شيوخه وغيرهم. قال الذهبي: حديثه حجّة بالإجماع وهو في المسانيد والأصول.اهـ.

توفي سنة (١٨١ هـ).

انظر: غاية النهاية:١/ ٤٤٦، الجرح والتعديل: ٥/ ١٧٩، تاريخ بغداد:١٠/ ١٥٢، السير: ٨/ ٣٧٨-٤٢١.

(٤) هلال بن علي، المدني، مولى آل عامر بن لؤي، ثقة مشهور، حدّث عن أنس وغيره، وروى عنه مالك بن أنس وغيره، توفي سنة بضع وعشرين ومائة.

انظر: الجرح والتعديل: ٩/ ٧٦، السير: ٥/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٥) انظر: سنن الترمذي: ٥/ ٨٥-٨٦.

قلت: كذا رواه الإمام أحمد عن مُعمَّر[١] عن ابن المبارك به مسلسلاً، ورواه أيضاً عن يحيى بن آدم، ثنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعن عطاء بن يسار عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام[٢]، فتابع ابن المبارك محمد بن كثير من هذه الطريق[٣]؛ وزاد برواية الأوزاعيّ عن عطاء عن[٤] أبي سلمة عن ابن سلام، فيكون الأوزاعيّ قد سمعه من يحيى ومن عطاء جميعا.

قال الترمذيّ أيضاً: ورواه الوليد بن مسلم[٥] عن الأوزاعيّ نحواً من رواية محمد بن كثير[٦].

---

(١) ابن سليمان، أبو عبد الله النخعي، الإمام القدوة، حدّث عن حجاج بن أرطاة وغيره، وحدّث عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة وغيره، وثّقه يحيى بن معين، وقال الأزدي: في حديثه مناكير، قال الذهبيّ: ما ألتفت إلى غمز الأزديّ له، ويكفيه أنه ذكر فيمن اسمه معمر - بالتخفيف - وإنما هو مثقّل.

انظر: التاريخ الصغير: ٢/ ٢٤٥، الجرح والتعديل: ٨/ ٣٧٢، السير: ٩/ ٢١٠، ميزان الاعتدال: ٤/ ١٥٦

(٢) المسند: ٥/ ٤٥٢ وفيه تصحّف اسم: معمر، إلى: (يعمر).

(٣) في المطبوع: (الطرق) بالجمع، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (على) وهو تحريف.

(٥) الإمام الحافظ، إمام دمشق، سمع يحيى الذماري وغيره حدّث عنه الإمام أحمد وغيره، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: ثقة، قال الذهبي: لا نزاع في حفظه وعلمه وإنما الرجل مدلّس، فلا يحتج به إلا إذا صرّح بالسماع، اهـ توفي سنة (١٩٥ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٦) الترمذي: ٥/ ٨٦.

قلت: وكذا رواه الوليد بن مَزْيدٍ[١] عن الأوزاعي كما رواه محمد بن كثير سواء، وبهذه المتابعات حسن الحديث وارتقى عن درجة الحسن./ ١/١٩٦

وأمّا سورة الكوثر:

فأخبرني بها الشيخ الرُّحْلة أبو عمر محمد بن أحمد بن عبد الله ابن قدامة المقدسيّ الحنبليّ بقراءتي عليه بسفح قاسيون من دير[٢] الحنابلة ظاهر دمشق المحروسة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد الحنبليّ قراءة عليه بالسفح أيضاً ظاهر دمشق، * أخبرنا أبو عليّ حنبل بن عبدالله[٣] الحنبليّ قراءة عليه ظاهر دمشق، من السفح، *[٤] أخبرنا هبة الله بن الحصين الحنبليّ[٥] قراءة عليه[٦] ببغداد مدينة السلام، أخبرنا أبو عليّ الحسن بن المذهب[٧] الحنبليّ قراءة عليه ببغداد: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك

---

(١) الحافظ الثقة، العذريّ البيروتي، أخذ عن الأوزاعيّ تصانيفه، وعن مقاتل بن سفيان وغيرهما، حدّث عنه ابنه العباس، ودُحَيم وغيرهما، قال الدارقطني: ثبت. اهـ توفي سنة (٢٠٣ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٩/ ١٨، السير: ٩/ ٤١٩-٤٢١.

(٢) جمع دَيِّرة: بفتح الدال المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، وهو اسم موضع في عصر المؤلّف، وليس من دارات العرب المشهورة. انظر: التاج (دار).

(٣) بن فرج، بقية المسندين سمع إسماعيل بن السمرقنديّ وابن المؤمّل وغيرهما، حدّث عنه ابن الدبيثي وابن النجار وغيرهما، وكان فقيراً جداً، توفي سنة (٦٠٤ هـ).
انظر: التكملة: ٢/ ١٢٥-١٢٦، السير: ٢١/ ٤٣١-٤٣٣.

(٤) ما بين النجمتين جاء في (ز) و(س) بعد: «أخبرنا هبة الله بن الحصين»، وهو تقديم وتأخير من الناسخ، سبق بصر، والله أعلم.

(٥) ابن محمد بن عبد الواحد، تفرد برواية «المسند»، حدّث عنه ابن ناصر والسلفي وغيرهما، توفي سنة (٥٢٥ هـ). انظر: المنتظم: ١٠/ ٢٤، السير: ١٩/ ٥٣٦-٥٣٩.

(٦) «عليه»، من (ز) فقط.

(٧) ابن محمد، المكبِّر بجامع المهدي، روى «المسند»، كلّه عن ابن الحصين، حدّث عنه الدبيثي وابن النجار، توفي سنة (٦٠٤ هـ). انظر: التكملة: ٢/ ١٢٥-١٢٦، السير: ٢١/ ٤٣١-٤٣٣.

القطيعي الحنبـلي ببغداد، أخبرنا عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ببغداد قال: حدّثني أبي ببغداد، ثنـا محمد بن فضيل[١] عن المختـار بـن فلفـل[٢] عـن[٣] أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أغفى رسـول الله ﷺ إغفـاءة فرفـع رأسـه مبتسماً إمّا قال لهم وإمّا قالوا له: لم ضحكت؟ فقال رسـول الله ﷺ إني أنزلـت عليّ آنفاً سـورة، فقـرأ؛ يعنـي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۞ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۞ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ حتـى ختمهـا[٤] قـال: هـل تـدرون مـا الكوثر؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي عـز وجـل في الجنـة عليه خير كثير، ترد عليه أُمّتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يختلج[٥] العبد منهم فأقول: ياربّ إنه من أُمّتي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[٦].

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في «صحيحه»، بهـذا اللفـظ وأبـو داود والنـسائي مـن طريـق محمـد بـن فـضيل وعـليّ بـن مـسهر[٧]، كلاهمـا عـن[٨]

---

(١) إمام صدوق، حافظ، حدّث عن أبيه وعاصم الأحول وغيرهما، وقرأ على حمزة، وحدّث عنه أبو عبيد وإسحاق وغيرهما، وثقه العجلي وابن معين وأحمد مع تشيع كان فيه، واحتج به أصحاب الصحاح، توفي سنة (١٩٥ هـ).
انظر: تاريخ ابن معين: ٥٣٤، الجرح والتعديل: ٨/ ٥٧، السير: ٩/ ١٧٣-١٧٥، هدي الساري: ٤٤١.

(٢) كوفي، ثقة، عابد، روى عن أنس وإبراهيم التيمي، وعنه الثوري وجرير الضبي وغيرهما، كان حيّاً حدود سنة (١٤٠ هـ). انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٣١٠، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٦٨-٦٩، السير: ٦/ ١٢٣.

(٣) في المسند: (إن فلفل قال: سمعت أنس).

(٤) لم يذكر في المسند السورة كلّها بل ذكر الآية الأولى فقط، وهو مناسب لقولـه: حتى ختمهـا، أمّـا عبـارة المؤلّف بعد ذكر كلّ السورة فلم أر لها وجهاً. والله أعلم.

(٥) أي: يجتذب، من الـخَلْج وهو الجذب والنزع. اللسان والتاج (خلج).

(٦) المسند: ٣/ ١٠٢.

(٧) الإمام الحافظ، من مشايخ الإسلام، القرشي الكوفي، سمع يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره، حدّث عنـه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره، وثقه أبو زرعة وابن معين، توفي سنة (١٨٩ هـ).
انظر: تهذيب التهذيب: ٧/ ٣٨٣، السير: ٨/ ٤٨٤-٤٨٧.

(٨) في المطبوع: «على» وهو تحريف.

المختار بن فلفل عن أنس.[١]

وهذا الحديث يدلّ على أن البسملة نزلت مع السورة، وفي كونها منها أو في أولها احتمال، وقد يدلّ على أن هذه السورة مَدَنية، وقد أجمع[٢] من نعرفه من علماء العدد والنزول على أنها مكية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما الحديث فمنه ما أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات المسندين؛ منهم الرئيس الكبير الأصيل أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري قراءة عليه وأنا أسمع[٣] في يوم السبت / ثامن عشر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وسبعمائة بدار الحديث الأشرفية داخل دمشق، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي قراءة عليه وأنا أسمع بسفح قاسيون، قال: أخبرنا الإمام أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي وغيره: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري[٤]، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر

١/١٩٧

---

(١) مسلم في «الصلاة»، باب: حجة من قال البسملة آية: ٢/ ١٢-١٣.
أبو داود في كتاب السنّة: ٥/ ١١٠ و ١/ ٤٩٦-٤٩٧، في الصلاة باب من لم ير الجهر ببسم الله.
النسائيّ في الافتتاح: ٢/ ١٣٣-١٣٤ مشيخة ابن البخاري: ١/ ١٦٧-١٦٨.
تنبيه: الحديث رواه مسلم من طريقي ابن فضيل وابن مسهر كلاهما عن ابن فلفل، ورواه النسائي عن ابن مسهر فقط، ورواه أبو داود عن ابن فضيل فقط، والله أعلم.

(٢) اعترض الشهاب الخفاجي على قول المؤلّف بالإجماع، فقال: فيه نظر مع وجود الاختلاف فيها. اهـ ويمكن الجواب عن المؤلّف أن هذا الاعتراض لا يسلّم؛ لأن المؤلّف خَصَّ الإجماع بمن يعرفه من علماء العدد، ولم يجعله عامّاً، مع التنبيه على أن الخفاجي رحمه الله لم ينقل هذه العبارة، أعني (من علماء العدد) انظر: البيان للداني: ٢٩٢، كفاية القاضي: ٩/ ٥٧٧، التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥٧١.

(٣) «وأنا أسمع» سقطت من المطبوع.

(٤) الشيخ، الإمام، الفرضي، من سلالة كعب بن مالك رضي الله عنه، سمع كثيرين، منهم القاضي أبو الطيّب الطّبريّ وغيره، وسمع منه كثيرون منهم السلفيّ والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، توفي سنة (٥٣٥ هـ). انظر: المنتظم: ١٠/ ٩٢-٩٤، السير: ٢/ ٢٣-٢٨.

ابن أحمد البرمكي الفقيه[١]، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن موسى[٢]، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجّي[٣]، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري[٤]، ثنا حميد[٥] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قال: قلت يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً؟ قال: تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه»، هذا حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، عن مسدّد[٦] عن معتمر بن

---

(١) الشيخ الإمام، المفتي، المسند، الحنبلي، سمع من أبي بكر القطيعي وغيره، وحدّث عنه هبة الله بن الطّبر وغيره، وكتب عنه الخطيب، وبرع في مذهب الإمام أحمد، توفي سنة (٤٤٥ هـ).
البرمكي: نسبة إلى قرية: البرمكية.
انظر: تاريخ بغداد: ٦/ ١٣٩، الأنساب: ١/ ٣٢٩، السير: ١٧ / ٦٠٦.

(٢) الشيخ المحدّث الثقة، البغدادي، سمع من أبي معشر الدارمي وغيره، وحدّث عنه أبو نعيم وغيره، وثقه الخطيب. توفي سنة (٣٦٩ هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ٤٠٨-٤٠٩، المنتظم: ٧/ ١٠٢، السير: ١٦ / ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) الإمام الحافظ، صاحب السنن، سمع من الأصمعي وحجاج بن منهال وغيرهما، وحدّث عنه أبو القاسم الطّبريّ وأبو بكر الآجري وغيرهما، وثقه الدارقطني وغيره، وقد مدحه البحتري بعدة قصائد، توفي سنة (٢٩٢ هـ). الكجيّ: نسبة إلى الكج، وهو الجصّ.
انظر: تاريخ بغداد: ٦/ ١٢٠-١٢٤، الأنساب: ٥/ ٣٦، السير: ١٣/ ٤٢٣-٤٢٥.

(٤) ابن المثنى، من أهل البصرة، روى عنه البخاري وأحمد وغيرهما، وثقه ابن معين وغيره، تولى القضاء بالجانب الشرقي من بغداد زمن هارون الرشيد، توفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد: ٥/ ٤٠٨-٤١١.

(٥) ابن أبي حميد، الطويل، الإمام الحافظ، أبو عبيدة البصري، واسم أبيه: تيرويه، وقيل: تيرو، سمع أنس والحسن البصري وغيرهما، وروى عنه عاصم بن بهدلة والسفيانان وغيرهم، وثقه العجلي وأبو حاتم، توفي وهو قائم يصلي سنة (١٤٢ هـ) أو آخر التي بعدها.
انظر: الجرح والتعديل: ٣/ ٢٢١، الأنساب: ٤/ ٨٣، السير: ٦/ ١٦٣-١٦٨.

(٦) ابن مُسرهَد بن مُسربَل بن مُرعبَل، الإمام الحافظ الحجة، أحد أعلام الحديث، سمع من وكيع وأبيه الجراح وأبي عوانة وغيرهم، وحدّث عنه البخاري وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم. توفي سنة (٢٢٨ هـ).
انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٤٣٨، السير: ١٠ / ٥٩١-٥٩٥.

سليمان[١] عن حميد عن أنس به[٢]، فكأنّ شيوخنا سمعوه من الكُشْمِيهَنّي[٣]، وأخرجه الترمذي عن محمد بن حاتم المؤدّب[٤] عن محمد بن عبد الله الأنصاري كما أخرجناه وقال: حديث حسن صحيح.[٥]

---

(١) ابن طَرخان، الحافظ القدوة، ابن الإمام أبي المعتمر التيمي، من موالي بني مرة، حدّث عن أبيه وأيوب وغيرهما، وحدّث عنه ابن المبارك وعبد الرزاق والأصمعي وغيرهم، وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد، توفي سنة (١٨٧ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٩٠، الجرح والتعديل: ٨/ ٤٠٢، السير: ٨/ ٤٧٧-٤٧٩.

(٢) متفق عليه من حيث المعنى، أما ألفاظه فمختلف فيها، فما رواه البخاري عن مسدّد إلى أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالما أو مظلوما، قالوا: يا رسول الله هذا ننصره مظلوما، فكيف ننصره ظالماً؟ قال: تأخذ فوق يديه.» اهـ.

قال ابن حجر: قوله: (تأخذ فوق يديه) كنّى به عن كفّه عن الظلم بالفعل إن لم يكفِ القول، وعبّر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة. اهـ.

وأما لفظ البخاري كما رواه المؤلّف فهو من طريق محمد بن عبد الرحيم إلى عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس.

انظر: المسند: ٩٩ و ٢٠١ و ٣٢٤، سنن الدارمي: ٢/ ٤٠١-٤٠٢، فتح الباري: ٥/ ٩٨ و ١٢/ ٣٢٣.

(٣) أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن، الإمام الخطيب الزاهد، سمع من أبي المظفر السمعاني ومحمد بن أبي عمران الصفار وغيرهما، روى عنه ابنه محمد وعبد الرحيم بن أسعد السمعاني وغيرهما، توفي (٥٤٨ هـ) الكُشْمِيْهَني: بضم الكاف وسكون الشين المعجمة، وكسر الميم وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الهاء وفي آخرها نون، نسبة إلى قرية من قرى مرو، خرج منها جماعة من العلماء. وقال ياقوت: هي بفتح الميم.

انظر: الطبقات الكبرى: ٦/ ١٢٤ -١٢٥، الأنساب: ٥/ ٧٥، معجم البلدان: ٤/ ٤٦٣، السير: ٢٠/ ٢٥١-٢٥٢.

(٤) ابن سليمان، خراساني، ثقة، صاحب حديث، حدّث عن هشيم وجرير بن عبد الحميد وطبقتهما، وعنه النسائي وعبد الله بن أحمد وغيرهما، توفي سنة (٢٤٦ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٧/ ٢٣٨، السير: ١١/ ٤٥٢-٤٥٣.

(٥) انظر: سنن الترمذي: ٣/ ٣٥٦ -٣٥٧.

فوقع لنا بدلاً[١] عالياً جداً حتى كأنا سمعناه من أصحاب أبي الفتح الكروخي وتوفي الكروخي سنة ثمان وأربعين وخمسمائة فبيني وبين النبي ﷺ فيه عشرة رجال ثقاة عدول وهذا سند لم يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعيناي عاشر[٢] عين رأت من رأى النبي ﷺ.

وإنما ذكرت هذا الطرف[٣] وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب ليعلم مقدار علوّ الإسناد وأنه كما قال يحيى بن معين رحمة الله عليه: الإسناد[٤] العالي قربة إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ، وروينا عنه أنه قيل له في مرض موته: ما تشتهي؟ فقال: بيت خال وإسناد عال.[٥] وقال أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنّة عمن سلف[٦].

وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري[٧] رضي الله عنه من المدينة إلى مصر[٨]

---

(١) في المطبوع: «سنداً»، وهو تحريف.

(٢) جاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بقطب الدين النهروالي: (٩١٧-٩٩٠) أنّ له مسلسلاً عشارياً بينه وبين النبي ﷺ (١٠) عشرة أنفس، قال: وقد افتخر قبل هذا -وقته- بنحو مائة وخمسين عاماً بعشاريّ السند، رواه الحافظ ابن الجزري في النشر. اهـ.
انظر: فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٩٤٧.

(٣) في المطبوع: «الطرق» بالقاف، وهو تصحيف.

(٤) في (ك): «الأستاذ»، بالمثناة والمعجمة، وهو تصحيف، وكذلك التي بعدها.

(٥) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧.

(٦) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧، الباعث الحثيث: ١٥٥.

(٧) السلمي، صحابي جليل، أحد الستة الذين شهدوا العقبة الأولى، توفي سنة (٧٤ هـ).
انظر: الإصابة: ١/ ٤٣٤.

(٨) في حاشية (ك): (لعلها إلى الشام)، وقضية مصر واقعة أخرى.

لحديث واحد بلغه عن مَسلَمة بن مُخَلَّد[١].

---

(١) خلط المؤلف هنا بين قصتين، فالأولى هي رحلة جابر (وكانت إلى الشام للقاء عبد الله بن أنيس الأنصاري).

والثانية رحلة عقبة بن عامر وهو الذي رحل إلى مسلمة بن مخلد.

والعجب أن المؤلف رحمه الله ذكر القصتين على التحقيق مسندتين منه إلى أصحابها في «جامع أسانيده»، فقال: بعد أن ذكر إسناده إلى جابر بن عبد الله أنه قال: بلغني عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ ولم أسمعه منه، فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه فابتعت بعيراً فشددت عليه ثم سرت عليه شهراً حتى قدمت الشام فأتيت عبد الله بن أنيس الأنصاري، فقمت فاستأذنت عليه، فقلت: جابر ابن عبد الله، فخرج إليّ فعانقني وعانقته، فقلت: حديثاً بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم، خشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله العباد، وأومأ بيده إلى الشام عراة حفاة غرلاً بهماً، قال: قلت: ما بهماً ؟ قال: ليس عليهم شيء فيناديهم منادٍ بصوت يسمعه مَن بَعُد كما يسمعه مَن قَرُب: أنا الملك الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحدٌ من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة، حتى اللطمة، قال: قلت: وكيف وإنما نأتي عراة غرلاً بهماً، قال: الحسنات والسيئات» اهـ. ثم قال المؤلف في نهايته: ولا يقال إنما رحل لشكه... حديثه. اهـ ثم واصل الكلام فقال: وكذا رحل عقبة بن عامر إلى مسلمة بن مخلد رضي الله عنهما لحديث معه من النبي ﷺ كما أخبرنا شيخنا... ثم ذكر إسناده إلى مكحول): إنّ عقبة أتى مسلمة، وكان بينه وبين البواب شيء، فسمع صوته فأذن له، فقال: إني لم آتك زائراً، ولكنّي جئتك لحاجة، أتذكر يوم قال رسول الله ﷺ: «من علم من أخيه سيئة فسترها ستر الله عليه يوم القيامة» اهـ.

ومسلمة هو الصحابي الجليل، ولد حين قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً، استعمله معاوية على مصر والمغرب، وهو أول من جمعا له، توفي سنة (٦٢ هـ).

انظر: الأدب المفرد: حديث رقم (٩٩٩) باب المعانقة ص٢٠٩، المسند: ٣/ ٤٩٥ في حديث عبد الله بن أُنَيْس و ٤/ ١٠٤ حديث مسلمة بن مخلَّد، الرحلة في طلب العلم: ٣١-٣٤، فتح الباري: ١/ ١٥٨، وفيها كلها أن رحلة جابر كانت للشام كما ذكر المؤلف في جامع أسانيده ق: ١٠ و١١ ـ أسد الغابة: ٤/ ٣٩٨-٣٩٩، السير: ٣/ ٤٢٤-٤٢٦.

١/١٩٨ ولا يقال إنه[١] إنما رحل / لشكّه في رواية مَن رواه له عنه فأراد تحقيقه؛ لأنه لو لم يصدّق الراوي لم يرحل من أجل حديثه، ولهذا قال العلماء: إن الإسناد خصيصة الله لهذه الأمّة، وسنّة بالغة من السنن المؤكدة[٢]، وطلب العلوّ فيه سنّة مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمّة من الأمم أن تسند عن نبيّها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة[٣].

والعلو ينقسم إلى خمسة أقسام: أجلُّها القربُ من رسول الله ﷺ[٤]، ومِن ثَمّ تداعت رغبات الأئمة والنقاد، والجهابذة[٥] الحفاظ من مشايخ الإسلام، إلى الرحلة إلى أقطار الأمصار[٦]، ولم يُعَدّ أحد منهم كاملاً إلّا بعد رحلته، ولا وصل مَن وصل إلى مقصوده إلّا بعد هجرته، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لأحبّ الأعمال إليه، ولأنفع العلوم لديه، فإنه مالك ذلك والقادر عليه.

---

(١) «إنه» سقطت من المطبوع.

(٢) هذا نص كلام ابن الصلاح. انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧.

(٣) هذا نص كلام ابن كثير في الباعث الحثيث: ١٥٤.

(٤) ثانيها: القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ.

ثالثها: العلوّ بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعتمدة.

رابعها: العلوّ المستفاد من تقدم وفاة الراوي.

خامسها: العلوّ المستفاد من تقدم السماع. وقد نظمها المؤلّف في منظومته في مصطلح الحديث: (الهداية في علم الرواية) فقال:

وهو خمسة فالأعلى الأوّلُ ... قرب الرسول إذ هو المعوّل

ثُمّتَ قربٌ من إمام ذي عمل ... ثُمّت قُربٌ بوفاق أو بدل

ثم تقدم الوفاة ثُمّا ... قُدِّم تاريخ السماع تَمّا

انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧-٢٦١، الغاية في شرح الهداية: ٩٧-١٠٥، نزهة النظر: ٥٨-٥٩، لطائف الإشارات: ١٧٤-١٨٠.

(٥) جمع: جهباذ، وهو لغة في الجِهبذ وهو: النقاد، أي الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف لطرق النقد، قال الزبيدي: وهو معرّب صرح به ابن الشهاب والتلمساني. اهـ انظر: القاموس والتاج (جهبذ).

(٦) انظر: الباعث الحثيث: ١٥٦.

ولا بأس بتقديم فوائد لا بد من معرفتها لمريد هذا العلم قبل الأخذ فيه، كالكلام على «مخارج الحروف وصفاتها»، وكيف ينبغي أن يقرأ القرآن من التحقيق والحدر والترتيل والتصحيح والتجويد والوقف والابتداء[١]، ملخصاً مختصراً، إذ بسط ذلك بحقه ذكرته في غير هذا الموضع[٢].

فأقول: أمّا مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها:

فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحقّقين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم؛ سبعة عشر مخرجاً[٣]، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار[٤] وهو الذي أثبته أبو عليّ ابن سينا[٥] في مؤلّف أفرده في (مخارج الحروف وصفاتها)[٦].

---

(١) سيتولّى المؤلّف تعريف هذه المصطلحات وبيان المراد بها عند علماء هذا العلم في مظانها من الكتاب ص: ٥٤٤-٥٥١.

(٢) أي في كتابه (التمهيد في علم التجويد).

(٣) ما ذكره المؤلّف عن الخليل يخالف ما ذكره الهذلي وأبو حيان عنه، حيث نصّا على أن مذهبه أنها ستة عشر (١٦) مخرجاً. اهـ انظر: الكامل ق: ٤١، الرعاية: ١٤٤، النكت الحسان: ٢٧٥.

(٤) كذا الصواب بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بالمثناة.

(٥) الحسين بن عبد الله بن الحسن البخاري معدود في الفلاسفة والمنطقيين والأطباء، وهو بالأولين ألصق، تعقّب الإمامُ ابن تيمية رحمه الله سقطاتِه وعثراتِه الفلسفية المخالفة للقرآن والسنة، وقيل إنه تاب عن ذلك وتصدق بماله على الفقراء وردَّ المظالم وأعتق مماليكه، وكان يختم القرآن كل ثلاث، توفي سنة (٤٢٨هـ). وكتابه في «المخارج»، الذي ذكره المؤلّف لم أقف عليه، ثم علمت أنه مطبوع ضمن مطبوعات مجمع اللغةالعربية بدمشق بعنوان «أسباب حدوث الحرف». والله أعلم. انظر: السير: ١٧/ ٥٣١-٥٣٧.

(٦) هذا مذهب سيبويه وابن السراج والرَّضِيّ وابن الحاجب، من النحويين، ومن القراء كثيرون منهم: الداني الذي قال عن هذا المذهب: هو الصحيح المعوّل عليه. اهـ ومكّي خلافاً لما نسب إليه المؤلّف وابن الباذش والمهدوي وابن أبي مريم والشاطبيّ وأبو شامة المالقي.

انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، الأصول في النحو: ٣/ ٤٠٠، التحديد: ٢١٩، الرعاية: ١٤٤، شرح الهداية: ١/ ٧٥، الإقناع: ١/ ١٧١، الموضح ١/ ١٦ ٣، الدر النثير: ٢/ ١٤.

وقال كثير من النّحاة والقرّاء هي ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج (الألف) من أقصى الحلق (والواو) من مخرج المتحركة وكذلك (الياء).

وذهب قطرب[١] والجرميّ / والفراء وابن دريد[٢][٣] إلى أنها أربعة عشر فأسقطوا ١/١٩٩

مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد[٤].

والصحيحُ عندنا الأولُ لظهور ذلك في الاختبار[٥].

---

(١) محمد بن المستنير، أبو علي، لازم سيبويه، حتى لقبه بقطرب وهو عند العرب: دويبة وطائر لا تستريح نهارها سعياً، وأخذ عن عيسى بن عمر، وتأثر به حتى صار معتزلياً من فرقة النظّامية، قال السيوطي: لم يكن ثقة، كان يكذب في اللغة توفي سنة (٢٠٦ هـ).

انظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، القاموس والتاج (قطرب).

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن، الأزدي، إمام عصره في اللغة والأدب والشعر، أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما، وأخذ عنه أبو علي القالي وغيره، ألف «الجمهرة»، وغيرها، توفي سنة (٣٢١ هـ).

انظر: وفيات الأعيان: ٤/ ٣٢٣-٣٢٩.

(٣) جاء في المطبوع بعد كلمة (دريد) ابن كيسان، وهي زيادة ليست في جميع النسخ ولا في «الارتشاف»، لأبي حيان الذي يغلب الظن عندي أن المؤلف ينقل منه، وأيضاً هذه الزيادة في «التحديد»، للدّانيّ ولكن ليس فيه «ابن دريد».

انظر: التحديد: ٢٢٣، الارتشاف: ١/ ٥.

(٤) جاء في المطبوع بعد (واحد) «وهو طرف اللسان»، وهو تحريف، لأن النص من «الارتشاف»، ١/ ٦ وليست فيه هذه الزيادة.

(٥) انظر: التحديد: ٢٢٣، النكت الحسان: ٢٧٥.

واختبار[١] مخرج الحرف[٢] محقّقاً: هو أن تلفظ بهمزة الوصل[٣] وتأتي بالحرف بعدها ساكناً أو مشدداً، وهو أبين؛ ملاحِظاً فيه صفات ذلك الحرف[٤].

المخرج الأول: الجوف[٥] وهو للألف والواو الساكنةِ المضمومِ ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وهذه الحروف تسمّى حروف المدّ واللّين، وتسمى الهوائية والجوفية.

قال الخليل: وإنما نسبن إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن[٦].

وقال مكّي: وزاد غير الخليل معهن الهمزة[٧] لأن مخرجها من الصدر وهو يتصل بالجوف[٨].

قلت: الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة.

---

(١) بالموحدة من أسفل، والمراد كيفية معرفة مخرج الحرف، وتصحفت الكلمة في المطبوع بالمثناة.

(٢) في المطبوع: (الحروف) بالجمع، وكذلك الآتيين، وهو تحريف.

(٣) هي التي ليست بفاء الفعل في الأفعال التي لا يضم أول مستقبلها، كألف استفعل، سميت بذلك للتوصل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة.
انظر: الحروف للمزني: ٣٨-٣٩، المباني: ٣٨.

(٤) انظر: سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٦-٧، التحديد: ٢٢، شرح الهداية: ١/ ٨٠، المفيد لابن أم قاسم: ٤٤، شرح المقدمة لزكريا: ٣١.

(٥) هو الخلاء الداخل في الفم والحلق. التاج (جوف).

(٦) نقل المؤلّف قول الخليل بالمعنى وليس بالنص، ويغلب الظن أنه بواسطة مكّي؛ لأن النص حرفي فيه.
انظر: العين: ١/ ٥٧، الرعاية: ١٤٢.

(٧) ذكر الخليل نفسه الهمزة معهن. انظر: العين: ١/ ٥٧.

(٨) الرعاية: ١٤٢.

المخرج الثاني: أقصى الحلق[١] وهو للهمزة والهاء، فقيل على مرتبة واحدة[٢]، وقيل الهمزة أوّل[٣].

المخرج الثالث: وسط الحلق وهو للعين والحاء المهملتين، فنصَّ مكّي على أنّ العين قبل الحاء[٤] وهو ظاهر كلام سيبويه[٥] وغيره[٦]، ونصّ شريح على أنّ الحاء قبل وهو ظاهر[٧] كلام المهدوي وغيره.

المخرج الرابع: أدنى الحلق إلى الفم وهو للغين والخاء، ونصّ شريح على أنّ الغين قبل الخاء[٨] وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً،[٩] ونصّ مكي على تقديم الخاء[١٠]، وقال الأستاذ أبو الحسن عليّ بن محمد بن خروف

---

(١) مما يلي الصدر.

(٢) هذا مذهب الأخفش.

انظر: شرح الشافية: ٣/ ٢٥١.

(٣) قال أبو حيان: الذي يظهر من كلام سيبويه أن الهمزة هي المتقدمة في الترتيب وتليها الهاء، اهـ.

انظر: النكت الحسان: ٢٧٦.

(٤) الرعاية: ١٣٩.

(٥) عبارته: ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. اهـ الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(٦) منهم أبو حيّان في «النكت»، حيث قال: وسط الحلق له العين والحاء -المهملتان- وهي بعد العين في الرتبة. اهـ: ٢٧٦.

(٧) بل هو نص كلامه، وعبارته: المخرج الثاني: له حرفان: الحاء والعين مخرجهما من وسط الحلق. اهـ

انظر: شرح الهداية: ١/ ٧٦.

(٨) «الخاء» من (ز) وهي كذلك في الارتشاف: ١/ ٧.

(٩) نص عبارته: وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء. اهـ الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(١٠) الرعاية: ١٣٩ و١٦٨-١٦٩.

النحوي:[١] إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد[٢].

قلت: وهذه الستة الأحرف المختصة بهذه الثلاثة المخارج هي الحروف الحلقية.[٣]

المخرج الخامس: أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك وهو للقاف[٤]، وقال شريح: إن مخرجها من اللهاة مما يلي الحلق ومخرج الخاء[٥]. / ١/٢٠٠

المخرج السادس: أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك وهو للكاف[٦]، وهذان الحرفان يقال لكل منهما لَهَويّ، نسبة إلى اللّهاة وهي بين الفم والحلق[٧].

المخرج السابع: للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدّية من وسط اللسان

---

(١) الحضرميّ نسباً الإشبيليّ وطناً، من أئمة اللغة والنحو والأدب، تتلمذ على كثيرين، منهم ابن خير وابن صاف المقرئ، وتتلمذ عليه كثيرون أيضاً، منهم المقرئ علي بن جابر الدباج وغيره. شرح (الكتاب) و(الجُمَل) توفي سنة (٦٠٩ هـ).

انظر: إنباه الرواة: ٤/ ١٩٢، بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣.

(٢) لم يذكر المؤلّف مصدر كلام ابن خروف، هل هو من شرح الجمل أو شرح الكتاب، وعلى كل فالاثنان لم أهتد إليهما.

(٣) انظر: العين: ١/ ٥٢، التحديد: ٢٢٠-٢٢١، الرعاية: ١٣٩، النكت: ٧٦، التمهيد: ١١٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٧١، التمهيد: ١١٣.

(٥) انظر: الرعاية: ١٣٩.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) ذكر مكي أن الخليل سماها بذلك، والنص موجود حرفياً في الرعاية: ١٣٩.

بينه وبين وسط الحنك[١] ويقال إن الجيم[٢] قبلهما، وقال المهدويّ: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين[٣]، وهذه هي الحروف الشَّجْرية.

المخرج الثامن: للضاد المعجمة من أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقلّ[٤]، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين[٥]، وقال الخليل: إنها[٦] أيضاً شَجْرية[٧]، يعني من مخرج الثلاثة قبلها، والشَّجْر[٨] عنده: مَفْرج[٩]؛ الفم أي مفتحه.

وقال غير الخليل[١٠]: وهو مجمع اللَّحيَين عند العنفقة[١١]، فلذلك لم تكن الضاد منه.

---

(١) انظر: التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٣٩، التمهيد في معرفة التجويد: ٢٧٨، التمهيد: ١١٤.

تنبيه: في الرعاية (الضاد) بدل (الياء) وقد تبع مكيٌّ في هذا الخليلَ.

(٢) كذا في النسخ كلّها، وهو صنيع جلّهم، لم أر مَن خالفه غير مكي والمهدوي حيث قدما الشين والياء على الجيم. انظر: الرعاية: ١٣٩، شرح الهداية: ١/ ٧٦.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى (السين) بالمهملة.

(٤) انظر: التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ١١٤.

(٥) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢، التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ١/ ٩، النكت الحسان: ٢٧٦-٢٧٧، المفيد لابن أم قاسم: ٤٢.

(٦) أي: (الضاد).

(٧) العين: ١/ ٥٨، وانظر: الرعاية: ١٣٩.

(٨) في المطبوع: (الشجرة) بالتاء، ولا أستطيع اعتبارها تحريفاً لوجودها في نسخة من نسخ (الرعاية) فلعلها التي ينقل منها المؤلّف.

(٩) بالفاء بعد الميم، وهو الصواب، وفي «القاموس»، للفيروزآبادي»، (مخرج) بالخاء المعجمة من «خرج»، لكن صرح الزبيدي بأنه تصحيف، صوابه بالفاء. انظر: القاموس والتاج (شجر).

(١٠) هو أبو عمرو الشيباني، كما صرّح به أبو العلاء الهمداني في «تمهيده»، ص: ٢٧٨.

(١١) اسم لشعيرات بين الشفة السفلى والذقن، وقيل غير ذلك.

انظر: الرعاية: ١٣٩-١٤٠، لطائف الإشارات: ١/ ١٩١، التاج (الشجر) و (عنفق).

المخرج التاسع: للام من حافة[١] اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك[٢] والناب[٣] والرَّباعية[٤] والثنيّة[٥].

المخرج العاشر: للنون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلاً.

المخرج الحادي عشر: للراء وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً[٦]، وهذه الثلاثة[٧] يقال لها: الذَّلَقِيّة، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان؛ إذ طرف كلّ شيء ذَلَقُه[٨].

---

(١) أما عند الداني فهي من أدنى حافته. اهـ ويلاحظ هنا التشابه الحرفي في هذا المخرج مع كلام الهمداني فيه.
انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ٢٧٧، التمهيد: ١١٤، والارتشاف: ١/ ٩، شرح الهداية: ١/ ٧٦.

(٢) هي الأسنان الأربعة التي بين الأنياب والأضراس. القاموس (ضحك).

(٣) السن التي خلف الرباعية. القاموس (ناب).

(٤) فتح الراء على وزن (ثمانية) وهي السن التي بين الثنية والناب. القاموس (ربع).

(٥) قيل هي سن الأضراس الأربع التي في مقدمة الفم ثنتان من فوق وثنتان من أسفل، وقيل هي أول ما في الفم.
انظر: التاج (ثني).

(٦) انظر: التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ١/ ١٠.

(٧) أي: اللام والنون والراء.

(٨) انظر: اللسان: (ذلق)، الرعاية: ١٤٠-١٤١.

المخرج الثاني عشر: للطاء، والدال، والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك[١]، ويقال لهذه الثلاثة: النّطعيّة؛ لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سقفه[٢].

المخرج الثالث عشر: لحروف الصفير وهي: الصاد والسين والزاي/ من بين طرف اللسان و[٣]فويق الثنايا السفلى. ١/٢٠١

ويقال في الزاي زاءٌ بالمدّ، وزِيٌّ بالكسر والتشديد[٤]، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأسلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو مستدقه.[٥]

المخرج الرابع عشر: للظاء، والذال، والثاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لها: اللثوية، نسبة إلى اللثة؛ وهو اللّحم المركب فيه الأسنان[٦].

المخرج الخامس عشر: للفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

---

(١) التحديد: ٢٢١، شرح الهداية: ١/ ٧٧، الارتشاف: ١/ ١٠.

(٢) الرعاية: ١٤١.

(٣) الواو سقطت من المطبوع.

(٤) النص حرفياً في الارتشاف: ١/ ١٠.

وانظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢٢، شرح الهداية: ١/ ٧٧.

وقال المؤلف في التمهيد: ومن رأسه -اللسان- وبين أصول الثنيتين: الصاد والسين والزاي. اهـ: ١١٤.

(٥) انظر: الرعاية: ١٤٠، اللسان والتاج (أسل).

(٦) القاموس: (لث)، التحديد: ٢٢، الرعاية: ١٤ والنص حرفياً منه، شرح الهداية: ١/ ٧٧، التمهيد: ١١٤.

المخرج السادس عشر: للواو غير المدّية والباء والميم مما بين الشفتين فينطبقان في[1] الباء والميم[2]، وهذه الأربعة الأحرف يقال لها: الشفهية والشفوية، نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه وهو الشفتان[3].

المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو للغنّة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة،[4] فإنّ مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها[5] إلى الجوف على الصواب.

وقول سيبويه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة إنما يريد به النون الساكنة المظهرة[6].

ولبعض هذه الحروف فروع صحّت القراءة بها؛ فمن ذلك:

---

(١) في (ك) وكذا المطبوع «على».

(٢) انظر: التحديد: ٢٢٣، شرح الهداية: ١/ ٧٧، الارتشاف: ١/ ١٠.

(٣) الرعاية: ١٤١-١٤٢.

(٤) انظر: التحديد: ٢٢٣، الرعاية: ٢٤٠، شرح الهداية: ١/ ٧٧، الارتشاف: ١/ ١١، التمهيد: ١١٤.

(٥) في المطبوع: (مخرجهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٦) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٤، الارتشاف: ١/ ١١.

الهمزة المسهلة «بين بين»، فهي فرع عن الهمزة المحققة، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد؛ نظراً إلى مطلق التسهيل[١]، وذهب غيره[٢] إلى أنها ثلاثة أحرف نظراً إلى التفسير[٣] بالألف والواو والياء.

ومنه ألفا الإمالة والتفخيم، وهما فرعان عن الألف المنتصبة،[٤] وإمالة «بين بين»، لم يَعْتَدَّها[٥] سيبويه وإنما اعتدّ الإمالة المحضة وقال: «التي تمال إمالة شديدة»[٦] كأنها حرف آخر قَرُبَ من الياء[٧]. /

١/٢٠٢

ومنه الصاد الـمُشَمَّة[٨] وهي التي بين الصاد والزاي، فرع عن الصاد الخالصة أو عن الزاي.[٩]

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٣٢.

(٢) هو السيرافي كما صرح به أبو حيان في الارتشاف، وذكره ابن عقيل في المساعد.
انظر: الارتشاف: ١/ ١٢، المساعد: ٤/ ٢٤٤.

(٣) كذا في النشر: التفسير، بالفاء والسين المهملة والراء، وفي الارتشاف: (التقييد) بالقاف وياءين والدال، وهو الصواب كما يقتضيه السياق، قال السهيلي بعد أن ذكر مذهب سيبويه: وينبغي في التحقيق أن تُعَدّ ثلاثة أحرف، وذلك أن همزة (بين بين) تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فبين الهمزة والواو، وإن كانت مفتوحة فبين الهمزة والألف، ولما كانت الياء غير الواو وجب أن يكون الحرف الذي بين الهمزة والياء غير الحرف الذي بين الهمزة والواو، وكذلك الذي بين الهمزة والألف.اهـ.
انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٤٣، الارتشاف: ١/ ١٢.

(٤) أي: الخالصة التي لا ترقيق ولا تفخيم فيها. شفاء العليل: ٣/ ١١١٦.

(٥) في (ز): «بها».

(٦) عبارة سيبويه وما بعده كلام أبي حيان كما سيأتي. انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٢.

(٧) من قوله: (فمن ذلك..) إلى هنا: بنصه من الارتشاف: ١/ ١٣.

(٨) في المطبوع: (المشممة) بميمين.

(٩) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢، النكت للسهيلي: ٢/ ١٢٤٣، الارتشاف: ١/ ١٤.

ومنه اللاّم المفخمة، فرع عن المرققة وذلك في اسم «الله»،تعالى بعد فتحة وضمة وفيها صحت الرواية به[١] عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين.[٢]

وأما صفات الحروف*

فمنها المجهورة: وضدها المهموسة، والهمس من صفات الضعف، كما أن الجهر من صفات القوة، والمهموسة عشرة يجمعها قولك «سكت فحثه شخص»، والهمسُ: الصوت الخفيّ فإذا جرى مع الحرف النَّفَسُ لضعف الاعتماد عليه كان مهموساً[٣].

والصاد والخاء المعجمة أقوى مما عداهما[٤]، وإذا مَنَع الحرفُ النَّفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهوراً، قال سيبويه: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّة[٥].

ومنها الحروف الرخوة وضدها الشديدة والمتوسطة، فالشديدة وهي ثمانية: «أَجِدْ قطٍ بَكَت»، والشدةُ: امتناع الصوت أن يجري في الحروف، وهو من صفات القوة.

---

(١) في المطبوع: (فيه) وهو تحريف.

(٢) سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في بابه: انظر ص: ١٣٩٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٤، التحديد: ٢٢٥، شرح الهداية: ١/ ٧٨، ١/ ١٦.

(٤) لأن في الصاد إطباقاً واستعلاء وصفيراً وفي الخاء استعلاء، وكل ذلك من صفات القوة.اهـ. النكت: ٢٧٨، التمهيد: ٩٧، ونقل كلام أبي حيان.

(٥) من قوله: (سكت فحثه) إلى هنا بنصه في الارتشاف: ١/ ١٧، الكتاب: ٤/ ٤٣٤.

والمتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك: «لن عمر»، وأضاف بعضهم إليها الياء والواو.[١]

والمهموسة كلّها غير التاء والكاف رخوة، والمجهورة الرخوة خمسة: الغين، والضاد، والظاء، والذال المعجمات والراء. والمجهورة الشديدة ستّةٌ يجمعها قولك: «طبق أجد»[٢].

ومنها الحروف المستفلة[٣] وضدها المستعلية، والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: «قظ خص ضغط»[٤] وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي[٥] / حروف الإطباق،[٦] ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكيّ عليها الألف،[٧] وهو وَهْمٌ، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم.

١/ ٢٠٣

(١) انظر: الرعاية: ٩٤، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٢٩، شرح الشافية: ٣/ ٢٥٨، الارتشاف: ١/ ١٧، والمؤلّف نفسه في التمهيد: ٩٨.

(٢) الارتشاف: ١/ ١٧.

(٣) بالفاء، وتصحفت في المطبوع إلى القاف.

(٤) التحديد: ٢٢٧-٢٢٨، الرعاية: ١٢٣، شرح الهداية: ١/ ٧٨-٧٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٧٣، الارتشاف: ١/ ١٧.

(٥) في (ظ): «من» بدل (هي).

(٦) سميت بذلك؛ لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، وبعضها أقوى من بعض، فالطاء -المهملة- أقواها في الإطباق لجهرها وشدتها، والظاء -المعجمة- أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان. التمهيد: ١٠٠ بتصرف، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١.

(٧) الضمير في (عليها) يعود على حروف التفخيم فهي التي ذكر مكيّ معها الألف، وليس على حروف الإطباق كما قد يتوهم، وعليه فيمكن توجيه كلام مكي رحمه الله على أنه يقصد الألف المسبوقة بحرف مفخم، وإذا صح هذا فتوهيمه وَهْمٌ، والله أعلم. انظر: الرعاية: ١٢٨-١٢٩.

ومنها الحروف المنفتحة وضدها المنطبقة والمطبقة، والانطباق من صفات القوة، وهي أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.[١]

*ومنها الحروف المصمتة،[٢] وضدها المذلقة،[٣] أي المتطرفة، وهي ستة يجمعها قولك: «فَرَّ مَن لَبَّ»[٤] ثلاثة من طرف اللسان، وثلاثة من طرف الشفتين،[٥] ولا توجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها إلا ما ندر؛ من ذلك: عسجد[٦] وعَسَطوس،[٧] وقيل: إنهما ليستا أصليين بل

---

(١) انظر: التحديد: ٢٢٧، الرعاية: ١٢٢-١٢٣، شرح الهداية: ١/ ٧٨، التمهيد: ١٠٠.

(٢) سميت بذلك لمنع أن يبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الإذلاق.
انظر: الرعاية: ١٣٥، اللسان (صمت)، التمهيد لأبي العلاء: ٢٧٩.

(٣) ذلق كل شيء: طرفه، وسميت الحروف بذلك لأن عملها وخروجَها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين. انظر: المصدرين السابقين.

(٤) كذا ضبطت بالشكل في (ز) و(س).

(٥) هذا إجمال، بيانه: أن ثلاثةَ طرفِ اللسان هي: الراء والنون واللام، وثلاثة طرف الشفتين هي: الفاء والباء والميم، وهذه لا عمل للسان فيها. الرعاية: ١٣٦.

(٦) العَسْجَد: الذهب، وقيل هو اسم جامع للجوهر كله من دُرٍّ وياقوت..إلخ، والعسجد: نوع من الإبل كان يركبه الملوك. انظر: الجمهرة: ٢/ ١١٣٦، التهذيب، الصحاح، اللسان (عسجد).

(٧) قال ابن دريد: العَسْط: كلمة مماتة منها اشتقاق العسطوس، وهو ضرب من الشجر لا شوك له، واستشهدوا على ذلك بقول ذي الرمة:

على أمر منْقدّ العفاء كأنه ... عصا عَسَطوسٍ لِينها واعتدالها

العِفاء: جمع عِفو وهو الوبر الذي على الحمار، يصفه بتمزق شعره، وهذه كانت رواية كتب اللغة، أما رواية الديوان فهي: ....عصا قُسٍّ قُوس.......

قال ابن برّي: وهو المشهور في شعره. اهـ والقُوس: المنارة التي فيها الراهب، قال أبو عمرو: ليس شيء أشد استواء من عصا القسّ، تكون ملساء مستوية. اهـ وقيل: العسطوس: من رؤس النصارى، بالرومية.، وجاء أيضاً: الدهدقة، والزهدقة.

انظر: العين:١/ ٥٢، الجمهرة:١/ ٨٣٤، شرح ديوان ذي الرمة:١/ ٥٢٦، التهذيب و الصحاح واللسان (عسطس) شرح صناعة الإعراب:١/ ٦٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٦٢، الارتشاف:١/ ٢٠، النكت الحسان: ٢٨٦.

ملحقتان في كلامهم، وذلك لسهولة هذه الحروف، فلذلك ينطق بها سهلة *[١].

وحروف الصفير ثلاثة: الصاد، والسين، والزاي، وهي الحروف الأسلية المتقدمة.

وحروف القلقلة، ويقال اللقلقة خمسة يجمعها قولك «قطب جد»[٢]، وأضاف بعضهم إليها «الهمزة»؛ لأنها مجهورة شديدة، وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال.

وذكر سيبويه معها «التاء»، مع أنها من[٣] المهموسة، وذكر لها نفخاً، وهو قويّ في الاختبار[٤]، وذكر المبرّد منها «الكاف»،إلا أنه جعلها دون «القاف»، قال: وهذه القلقلة بعضها أشدّ من بعض[٥].

وسمّيت هذه الحروف بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) جعل الداني التاء المثناة من فوق بدلاً من الموحدة، وكنت أحسبه تصحيفاً إلى أن قرأت قول أبي حيان في الارتشاف: والجمهور على أن الباء متقلقلة دون التاء، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء. اهـ توقفت، ووجه ذلك: أن التاء لا يمكن أن تنطق إلا بانفراج العضوين كحروف القلقلة، فالجامع لها مع القلقلة وجيه جداً. وعلى هذا فحرفا الباء والتاء من حروف القلقلة كالجيم، بل كذلك الكاف بإفادة شيخي المشرف د/ إبراهيم الدوسري، والله أعلم.

(٣) (من) سقطت من المطبوع.

(٤) النص من الارتشاف: ١/ ١٨، وانظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٤.

(٥) انظر: المقتضب: ١/ ١٩٦، إبراز المعاني: ٤/ ٣٢٢.

فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف[١] وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف؛ لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه[٢].

وذهب متأخرو أئمتنا[٣] إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف في الوقف، فظنّوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون، وقوّى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح، واللَّقْلَقة شدة الصوت[٤].

وقال أستاذ التجويد[٥] أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح رحمه الله / في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقلة الخمسة فقال: وهي متوسطة كباء ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣] وجيم ﴿ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد: ١٠].

١/ ٢٠٤

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (الوقت) بالتاء.

(٢) انظر: الرعاية: ١٢٤.

(٣) صرّح بهذا شيخ المؤلّف ابن الجندي في «البستان».

(٤) انظر: الرعاية: ١٢٥.

(٥) في المطبوع: (الأستاذ أبو الحسن).

ودال ﴿مَدَدْنَٰهَا﴾ [الحجر: ١٩، وق: ٧] وقاف ﴿خَلَقْنَا﴾ [الذاريات: ٤٩، وسورة ق: ٣٨، والإنسان: ٢، والبلد: ٤، والتين: ٤] وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤] ومتطرفة كباء ﴿لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات: ١١] وجيم ﴿لم يخرج﴾[1] ودال ﴿وَلَقَدْ﴾ [الملك: ٥] وقاف ﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾ [النساء: ١١٥] وطاء ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢] فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة. انتهى. وهو عينُ[2] ما قاله المبرّد ونصٌّ فيما قلناه والله أعلم[3].

وحروف المدّ هي الحروف الجوفية وهي الهوائية وتقدمت أولاً، وأمكنهن عند الجمهور الألف، وأبعد ابن الفحّام[4] فقال: أمكنهن في المدّ الواو ثم الياء ثم الألف، والجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فالحروف على هذا عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك، وقيل ليست الحركات مأخوذة من الحروف ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وصحّحه بعضهم[5].

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، إذ لا يوجد هذا التركيب في القرآن الكريم.

(٢) تصحفت في (ت) إلى «غير» بالغين المعجمة والمثناة التحتية والراء.

(٣) من قوله: (وقال أستاذ..) إلى هنا: كتب في حاشية (س،ظ) ووضع عليه: صح.

(٤) كذا في النشر، ولم أجد ما نسبه إلى ابن الفحام في التجريد، ويغلب على الظن أن المؤلّف وَهِمَ، فصاحب هذا القول هو عمر بن خلف الصقلّي. قال أبو حيان: وأمكنهن.. خلافاً لأبي بكر الصقلي... اهـ وقال في النكت: وذهب صاحب الاقتداء وهو أبو بكر الصقلي.. فلعل الاشتراك في النسبة هي سبب وهم المؤلّف، خاصة إذا علمت أن النص حرفي من الارتشاف: ١/ ١٨، النكت: ٢٧٩.

(٥) من قوله: (وأمكنهن..) إلى هنا حرفياً في الارتشاف، وانظر في هذه المسألة - أعني الحركات والحروف - سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧-١٩، الخصائص: ٢/ ٣٢١-٣٢٨، الرعاية: ٩٨-١٠٢، الارتشاف: ١/ ١٨.

والحروف الخفية أربعة: الهاء وحروف المد، سميت خفية؛ لأنها تُخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قويت بالصلة، وقويت حروف المدّ بالمد عند الهمزة[١].

وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.[٢]

وحرفا الانحراف اللام والراء على الصحيح، وقيل اللام فقط، ونسب إلى البصريين، وسميا بذلك؛ لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما[٣].

وحرفا الغنّة هما النون والميم، ويقال لهما الأغنان لما فيهما من الغنة المتصلة بالخيشوم.

والحرف المكرّر هو الراء، قال سيبويه وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصوت[٤] لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت.

---

(١) انظر: الرعاية: ١٢٧.

(٢) انظر: الرعاية: ١٢٦.

(٣) انظر: في هذه المسألة: الأصول لابن السراج: ٣/ ٤٠٣، سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٣، شرح الشافية: ٣/ ٢٥٨، الارتشاف: ١/ ١٩، الرعاية: ١٣١-١٣٢.

(٤) المؤلّف نقل كلام سيبويه من أبي حيان، مما حدث عنه تغيير وسقط بعض كلمات سيبويه. وعبارة الكتاب: المكرّر حرف شديد يجري.... لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى للصوت كالرخوة. انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٥، الارتشاف: ١/ ١٩.

وقال المحقّقون:[١] هو بين الشدة والرخاوة، وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء وإلى ذلك ذهب المحقّقون[٢]، فتكريرها ربوّها في اللفظ لا إعادة[٣] بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصاً إذا شدّدت، ويعدّون ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ[٤]./ ١/٢٠٥

وحرف التفشي:[٥] هو الشين اتفاقاً؛ لأنه تفشّى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء[٦]، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم[٧].

والحرف[٨] المستطيل: هو الضاد؛ لأنه استطال عن الفم[٩] عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء.[١٠]

---

(١) بيّنهم أبو حيان فقال: وقال الصيمريّ وشريح: هو بين الشدة...
والصيمريّ هو: عبد الله بن عليّ النحوي، أبو محمد صاحب كتاب «التبصرة والتذكرة» في النحو. انظر: الارتشاف: ١/ ١٩، التبصرة: ٢/ ٩٢٩، بغية الوعاة: ٢/ ٤٩.

(٢) صرّح أبو حيان بأنه شريح، ومن قوله: المكرّر.. إلى هنا بنصه في الارتشاف: ١/ ١٩

(٣) في المطبوع: (وإعادتها) وهو خطأ.

(٤) قال أبو حيان: «وبالتكرير قرأنا على من قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة، وهو مذهب مكي وأبي عبد الله المغامي». الارتشاف: ١/ ١٩.

(٥) قال مكي: معنى التفشي: كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها. اهـ الرعاية: ١٣٥.

(٦) في (ت، ز) والمطبوع: الطاء المهملة، وهو تصحيف.

(٧) انظر: الرعاية: ١٣٤-١٣٥.

(٨) في المطبوع: (والحروف) بالجمع.

(٩) تصحفت في المطبوع إلى: «الفهم» بالهاء بين الفاء والميم.

(١٠) النص حرفي في الرعاية: ١٣٤.

وأمّا كيف يقرأ القرآن

فإنّ كلام الله تعالى يقرأ بالتحقيق وبالحَدْر وبالتدوير الذي هو التوسط بين الحالتين مرتّلاً مجوّداً بلحون العرب وأصواتها، وتحسين اللفظ والصوت بحسب الاستطاعة(١).

أما التحقيق: فهو مصدر من حقّقت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقّه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه، والوصول إلى نهاية شأنه.

وهو عندهم: عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنّات، وتفكيك الحروف؛ وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرّك ولا إدغامه.

فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يُستحسَن ويُستحبّ الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النّونات بالمبالغة في الغنّات؛ كما رويناه عن حمزة الذي هو إمام المحقّقين أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أنّ ما كان

---

(١) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٥٩-٦٣، لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٧.

فوق الجعودة[١] فهو قَطَطٌ[٢] وما كان فوق البياض فهو برص / وما كان فوق القراءة فليس بقراءة[٣].

٢٠٦/١

قلت: وهو نوع من «الترتيل» وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق، فهو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهانيّ عنه، وقتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريّين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق[٤] العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان، كما هو مقرّر في كتب الخلاف مما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى[٥].

قرأت القرآن كلّه على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري بـ«التحقيق» وقرأ هو على محمد بن أحمد العدل[٦] «التحقيق»، وقرأ على عليّ بن شجاع «التحقيق»، وقرأ على الشاطبيّ «التحقيق»، وقرأ على ابن هذيل «التحقيق»، وقرأ على أبي داود «التحقيق»، وقرأ على أبي عمرو الداني «التحقيق»، وقرأ على فارس بن أحمد «التحقيق»، وقرأ على عمرو[٧] بن عراك

---

(١) الجعد من الشعر: خلاف السبط وهو القصير. التاج (جعد).

(٢) القطط: الشديد الجعودة. التاج (قَطط).

(٣) انظر النص في: التحديد: ١٩٤، غاية النهاية: ١/ ٢٦٣، المعرفة: ١/ ٢٥٤، لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٨.

(٤) (طرق) سقطت من المطبوع.

(٥) انظر ص: ٨٠٦-٨١٠.

(٦) في (ت) وكذا المطبوع: «المعدل» بالميم قبل العين، وهو تصحيف، والمراد تقي الدين الصائغ، ووصفه المؤلّف بأنه: عدل.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٦ و ٣٣٢.

(٧) كذا في جميع النسخ: (عمرو) بالواو، وهو خطأ صوابه: (عمر) كما سبق، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢.

«التحقيق»، وقرأ على حمدان بن عون «التحقيق»، وقرأ على إسماعيل النحاس «التحقيق»، وقرأ على الأزرق «التحقيق»، وقرأ على ورش «التحقيق»، وأخبره أنه قرأ على نافع «التحقيق»، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة[(١)] «التحقيق»، وأخبره الخمسة أنهم قرءوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة «التحقيق»، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبيّ بن كعب «التحقيق»، قال: وأخبرني أُبيٌّ أنه قرأ على رسول الله ﷺ «التحقيق»، قال: وقرأ النبي ﷺ عليَّ[(٢)] «التحقيق»[(٣)].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد[(٤)].

---

(١) سيذكرهم المؤلّف بعد قليل.

هذا السّند يختلف عن السّند الذي ذكره الداني في كتابيه: «جامع البيان» و«التحديد»:

قال الداني: حدثنا فارس، قال: حدثنا عمر بن محمد - هو ابن عراك- قال: حدثنا الحسن بن أبي الحسن العسكري قال: حدثنا محمد بن الحسن بن عمير، قال: حدثنا عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، قال قرأت على أبِي التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورش التحقيق... إلخ اهـ وهذا هو السند الثاني للمؤلّف حيث قال أخبرني أبو محمد بن أبي بكر عن عثمان بن محمد المالكي عن أبي إسحاق الإشبيلي عن أبي عبد الله الأندلسي عن أحمد بن محمد عن الداني قال: حدثنا فارس...

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢، جامع البيان: ٢٤ب، التحديد: ١٨١.

(٢) كذا في «النشر» و«غاية المؤلّف»، وفي التحديد: وقرأ النبي ﷺ على جبريل بالتحقيق. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢، التحديد: ١٨١.

(٣) ذكر المؤلّف لهذا الحديث سنداً آخر إلى نافع.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٢.

(٤) جامع البيان: ١/ ٢٤/ب.

وقال في كتاب «التحديد»[١] بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة «التحقيق» من الأخبار الغريبة، والسنن العزيزة؛ لا توجد روايته[٢] إلا عند المكثرين الباحثين ولا يكتب إلا عن الحفّاظ الماهرين، وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة «التحقيق» وتعلّم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه. انتهى[٣].

وقال بعد إيراده له في «جامع البيان»: هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ إلا من/ هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد.[٤] ٢٠٧/١

والخمسة الذين أشار إليهم نافع هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نِصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، كما سمّاهم محمد بن إسحاق الـمُسَيَّبيّ عن أبيه عن نافع[٥]. والله أعلم.

وأما الحدر: فهو مصدر من حَدَر بالفتح، يَحدُر بالضمّ: إذا أسرع، فهو من الحدور الذي هو الهبوط[٦]؛ لأن الإسراع من لازمه، بخلاف الصعود.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (التجريد) بالجيم والراء.

(٢) في التحديد: (التي لا توجد روايةً): ١٨١.

(٣) التحديد: ١٨١-١٨٢.

(٤) كذا في جميع النسخ بإعادة هذه العبارة.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ٢٣-٢٤.

(٦) اللسان والتاج (حدر).

فهو[١] عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها؛ بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير وتخفيف الهمز، ونحو ذلك مما صحّت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب، ومراعاة تقوّم[٢] اللفظ، وتمكين الحروف.

وهو عندهم ضد التحقيق؛ فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليحترز فيه عن بتر حروف المد، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصحّ بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة، ولا يخرج عن حد الترتيل[٣]، ففي «صحيح» البخاري أن رجلاً[٤] جاء إلى ابن مسعود رضي الله عنه فقال: قرأت المفصّل[٥] الليلة في ركعة، فقال: هذّاً كهذّ[٦] الشِّعر، الحديث.[٧]

---

(١) أي: (الحدر).

(٢) في المطبوع: (تقويم).

(٣) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٦١-٦٢.

(٤) هو نهيك بن سنان السلمي.
انظر: المسند (المكثرين من الصحابة [٣٧٦٢]) التمهيد لأبي العلاء: ١٣٩-١٤٠، الفتح: ٩/ ٩٠.

(٥) سمي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وقيل لقلة المنسوخ فيه، واختلف في تعيين أوله على اثني عشر قولاً (١٢) هل هو من سورة (قٓ) أو غيرها.
انظر: الإتقان: ١/ ١٨٠-١٨١.

(٦) الهذّ: سرعة القطع، ومجازاً. سرعة القراءة. التاج (هذّ).

(٧) انظر: صحيح البخاري: ١/ ١٨٩ (الأذان ١٠٦) سنن أبي داود: ٢/ ٧٧، الفتح: ٩/ ٨٩-٩٠، ورواه أيضاً الداني في «التحديد»: ١٧٨ بسنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه.

قلت: وهذا النوع وهو الحدر: مذهب ابن كثير وأبي جعفر وسائر من قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشـهر عـنهم وكالولي عن حفص وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام.

وأمّا التدوير: فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مَدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهـو مذهب سائر القرّاء، وصحّ عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهـل الأداء، قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنثروه - يعني القرآن - نثر الدَّقَل[١] ولا تهذّوه هذّالشِّعر؛ الحديث سيأتي بتمامه[٢].

وأمّا الترتيل: فهو مصدر من رتل فلان كلامه؛ إذا أتبع بعضه بعضاً عـلى / ١/٢٠٨ مكث وَتَفَهّم من غير عجلة[٣]، وهو الذي نزل به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

وروينا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يحب أن يُقرأ القرآن كما أنزل» أخرجه ابن خزيمة[٤] في «صحيحه»[٥].

---

(١) الدقل: أردأ التمر. التاج (دقل).

(٢) لعل المؤلّف سها عن إتمامه، وتمامه: «قفوا عند عجائبه، وحرّكوا به القلوب، ولا يكن همُّ أحـدكم آخـر السورة».

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٧٥، شعب الإيـمان: ٢/ ٣٦٠، التمهيـد لأبي العـلاء: ١٤٠، المعرفـة: ١/ ١١٧-١١٨.

(٣) انظر: التحديد: ١٧٠، الصحاح والقاموس (رتل).

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٥٨.

(٥) لم أجده فيه، وعزاه السيوطي إلى السجزي في «الإبانة». انظر: الفتح الكبير: ١/ ٣٥٦.

وقد أمر الله به نبيّه ﷺ فقال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، قال ابن عباس: بيِّنه، وقال مجاهد: تأنَّ فيه، وقال الضّحّاك: انبذه حرفاً حرفاً.

يقول تعالى: تلبّث[١] في قراءته وتمهّل فيها، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده[٢]، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكّده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له؛ ليكون ذلك عوناً على تدبّر القرآن وتفهمه، وكذلك كان ﷺ يقرأ.

ففي «جامع» الترمذيّ وغيره عن يعلى بن مملك[٣] أنه سأل أمّ سلمة رضي الله عنها عن قراءة النبي ﷺ فإذا هي تنعت قراءةً مفسَّرةً حرفاً حرفاً[٤].

قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها[٥].

---

(١) في (س): «تثبت» بالثاء المثلثة بدل اللام.

(٢) انظر: المصنف لعبد الرزاق: ٢/ ٤٩٠، المصنف لابن أبي شيبة: ١٠/ ٥٢٥، الطبري: ٣٠/ ١٢٧، التحديد: ١٧١، التمهيد لأبي العلاء: ١٤١-١٥٣، الدر المنثور: ٨/ ٣١٤.

(٣) قال الذهبي: «ما حدّث عنه سوى ابن أبي مليكة، اهـ، وقال ابن حجر: مملك: على وزن جعفر، المكي، مقبول من الثالثة».

انظر: التاريخ الكبير: ٨/ ٤١٥، ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٨، التقريب: ٢/ ٣٧٩.

(٤) انظر: المسند ٦/ ٢٩٤، الترمذي: ٥/ ١٨٢، التحديد: ١٧٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٩-١٨٢، القرطبي: ١/ ١٧.

(٥) الحديث لم أجده عن عائشة رضي الله عنها، بل هو مشهور عن حفصة رضي الله عنها، رواه الداني وأبوالعلاء عن حفصة رضي الله عنها وفيه «...ويقرأ السورة فيرتلها حتى...».

انظر: الموطأ: ١٠٤، سنن أبي داود: ٤/ ٢٩٤، المعجم الكبير: ٢٣/ ١٦٧، التحديد: ١٧٦، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٨-١٧٩.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قام بآية يردّدها حتى أصبح ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨] رواه النَّسائي وابن ماجه[١].

وفي «صحيح» البخاريّ عن أنس: أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مدًّا ثم قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ يمدّ (الله) ويمد (الرحمن) ويمدّ (الرحيم)[٢]، *«فالتحقيق» داخل في «الترتيل» كما قدّمنا والله أعلم*.[٣]

وقد اختلف في الأفضل؛ هل الترتيل وقلّة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة؟

فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتجّوا بحديث ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها»، الحديث رواه الترمذي وصححه،[٤] ورواه غيره: «بكل حرف عشر حسنات»[٥]، ولأنّ عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة.

---

(١) انظر: المجتبى (١٠١٠) كتاب: الافتتاح، باب: ترديد الآية، تفسير النسائي: ١/ ٤٦٤ وقد استوعب محققه تخريج هذا الحديث بما يغني عن الإعادة، سنن ابن ماجه رقم (١٣٥٠) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، التمهيد لأبي العلاء: ١٦٦.

تنبيه: في جميع المصادر المذكورة وغيرها أن الراوي هو أبو ذر الغفاري رضي الله عنه وليس أبا الدرداء، وذكرت أيضاً رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه لكنها مجملة وفيها: أن رسول الله ﷺ ردّد آية حتى أصبح. اهـ.

(٢) انظر: الفتح: ٩/ ٩٠-٩١، المسند: وفيه أن السائل هو قتادة رضي الله عنه، القرطبي: ١/ ١٠، التحديد: ١٨٢ وفيها: (يمد بسم الله).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٤) قال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ سننه: ٤/ ٢٤٨.

(٥) انظر: المعجم الكبير: ٩/ ١٣٩-١٤٠، لمحات الأنوار: ١/ ١١٤-١٢٣.

١/٢٠٩ والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف / والخلف وهو أن: الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، لأنّ المقصود من القرآن فهمه، والتفقه فيه، والعمل به، وتلاوتُه وحفظُه وسيلةٌ إلى معانيه، وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم[١].

وسئل مجاهد عن رَجُلين؛ قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعها وسجودهما واحد، فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل[٢].

ولذلك كان كثير من السلف يردِّد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي ﷺ.

وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً[٣].

وروينا عن الإمام[٤] محمد بن كعب القرظي رحمة الله عليه أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح «إذا زلزلت»، و«القارعة»، لا أزيد عليها، وأتردّد فيها وأتفكر؛ أحبُّ إليَّ من أن أهذَّ القرآن هذّاً؛ أو قال: أنثره نَثْراً[٥].

---

(١) هذا نص كلام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد: ١/ ٣٣٧-٣٣٩.

(٢) روى أبو العلاء الهَمَذاني بسندين إلى مجاهد هذا الأثر، وفي أحدهما أن مجاهداً هو السائل وليس المسئول، انظر: التمهيد لأبي العلاء: ١٤٩-١٥٠، وذكر محققه أنه في الزهد لابن المبارك: ٤٥٥.

(٣) انظر: زاد المعاد: ١/ ٣٣٨.

(٤) أبو حمزة، ويقال: أبو عبد الله، المدني، من حلفاء الأوس، روى عن العباس وابن مسعود وغيرهما، ثقة عالم بالقرآن، صالح، كثير الحديث، توفي سنة (١١٨ هـ). انظر: تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٢١-٤٢٢.

(٥) لم أجد هذا الأثر عن القرظي، ووجدته منسوباً لابن عباس رضي الله عنه في: إحياء علوم الدين: ١/ ٢٧٧.

وأحسن بعض[1] أئمّتنا رحمه الله فقال: إنّ ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجلّ وأرفع قدراً، وإنّ ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً؛ فالأوّل كمن تصدّق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً، والثاني كمن تصدّق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة[2].

وقال الإمام أبو حامد الغزالي[3] رحمه الله: واعلم أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبر؛ فإنّ العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيلُ والتؤدة؛ لأنّ ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشدّ تأثيراً في القلب من الهذرمة والاستعجال[4].

وفرّق بعضهم[5] بين الترتيل والتحقيق: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط، فكلُّ تحقيق ترتيل وليس كلّ ترتيل تحقيقاً.

---

(١) في حاشية (ك) «ذلك البعض هو الشيخ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيّم الجوزية.» وفي «بحر الجوامع» هو ابن الجوزي. اهـ الأول هو الصحيح كما سيأتي.

(٢) النقل حرفياً من زاد المعاد: ١/ ٣٣٩.

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، المشهور بحجة الإسلام، برع في الفقه، ومهر في الكلام والجدل، وتصوّف حتى زهد في الدنيا، ورفض الرئاسة، ألف الكثير من الكتب، توفي سنة (٥٠٥ هـ).

انظر: المنتظم: ٩/ ١٦٨-١٧٠، وفيات الأعيان: ٤/ ٢١٦-٢١٩، السير، ١٩/ ٣٢٢-٣٤٦.

(٤) إحياء علوم الدين: ١/ ٢٧٧.

(٥) هو الإمام الداني.

انظر: التحديد: ١٧٣.

وجاء عن عليّ رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[١].

وحيث انتهى بنا القول إلى هنا فلنذكر فصلاً في التجويد يكون جامعاً للمقاصد، حاوياً للفوائد[٢]. وإن كنّا قد أفردنا لذلك كتابنا: «التمهيد في التجويد» وهو مما / ألّفناه حال اشتغالنا بهذا العلم في سنّ البلوغ، إذ القصد أن يكون كتابنا هذا جامعاً ما يحتاج إليه القارئ والمقرئ.

١/٢١٠

أخبرنا الشيخ الإمام العالم المقرئ المجود أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الشامي بقراءة ابني[٣] أبي الفتح عليه، أخبرنا الإمام العلاّمة المقرئ شيخ «التجويد» أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ سماعاً، أخبرنا الشيخ المقرئ المجوّد أبو سهل اليسر بن عبد الله الغرناطي قراءة مني عليه، أخبرنا الشيخ المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن أبي العافية بقراءتي عليه أخبرنا الشيخ المقرئ أبو بكر محمد بن إبراهيم الزنجاني.

ح وأعلى من هذا: قرأت على شيخنا المقرئ أبي حفص عمر بن الحسن الحلبي أنبأك[٤] علي بن أحمد المقدسي عن شيخ الشيوخ عبد الوهاب بن علي

---

(١) الحديث من «الكامل» ولكنه منقطع الإسناد، بإفادة شيخي المشرف حفظه الله.
وانظر الإتقان: ١/ ٨٥.

(٢) في (س): «للفرائد» بالراء، وكتب في حاشيتها: بلغ الصديق العمرانيّ قراءة على سيدي شهاب الدين أحمد المقرئ سنة (٨٤٠ هـ).

(٣) (ابني) سقطت من (ت).

(٤) في (ت) وكذا المطبوع «أنبأني».

البغدادي وغيره[١] قالوا: أخبرنا الإمام شيخ القراءات والتجويد أبو الكرم بن الحسن البغدادي[٢] حدثنا أحمد ابن بندار بن إبراهيم،[٣] حدثنا أبو الحسين محمد ابن عبد الواحد بن رزمة[٤] البزاز، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن[٥] المعلى الشونيزي،[٦] حدثنا محمد بن يحيى المروزي[٧]، حدثنا محمد بن سعدان،[٨] حدثنا أبو معاوية الضرير[٩] عن جويبر[١٠] عن الضحاك، قال: قال عبد الله بن مسعود:

---

(١) انظر: ص: ٢٣٣.

(٢) هو المبارك بن الحسن الشهرزوري صاحب «المصباح».

(٣) أبو ياسر، أخو المقرئ ثابت، توفي سنة (٤٩٧ هـ).
انظر: الشذرات: ٣/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٤) بالميم بعد الزاي، وتصحفت في المطبوع إلى الباء. وهو: ثقة، من شيوخ الخطيب، محدّث، توفي سنة (٤٣٥هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٣، تاريخ بغداد: ٢/ ٣٦١.

(٥) (بن): سقطت من المطبوع.

(٦) محدّث، صدوق، رمي بالتشيع. توفي سنة (٣٦٤ هـ).
والشونيزي: بالشين المعجمة مضمومة بعدها واو ساكنة بعدها نون ثم ياء تحتية مثناة بعدها زاي: نسبة إلى محلة ببغداد.
انظر: تاريخ بغداد: ١٢/ ٨٤-٨٥، الأنساب: ٣/ ٤٧١-٤٧٢.

(٧) مقرئ محدّث مشهور، من جلّة أصحاب محمد بن سعدان.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٨) أبو جعفر، الضرير، نحوي، ثقة عدل، له اختيار لم يخالف فيه المشهور، له «الجامع» و«المجرّد». توفي سنة (٢٣١ هـ).
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٣، تاريخ بغداد: ٥/ ٣٢٤.

(٩) محمد بن خازم، بالخاء المعجمة، من تلاميذ الأعمش، روى عنه الإمام أحمد، ثقة ثبت. توفي سنة (١٩٥ هـ)
انظر: ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٧٥، التقريب: ٢/ ٥٧.

(١٠) ابن سعيد، أبو القاسم، روى عن أنس رضي الله عنه، وصفه الحافظ ابن حجر بقوله: ضعيف جداً.
انظر: التقريب: ١/ ١٣٦.

«جَوِّدوا[1] القرآن، وزَيِّنوه بأحسن الأصوات، وأعربوه، فإنه عربيٌّ والله يحب أن يعرب به»[2][3].

فالتجويد مصدر من جَوّد تجويداً، والاسم منه الجودة ضد الرداءة، يقال جوّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيّداً[4].

فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجوّدة الألفاظ، بريئة من الرداءة في النطق، ومعناه: انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين[5].

ولا شكّ أنّ الأمة كما هم متعبَّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم[6] متعبَّدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه، على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة، المتصلة بالحضرة النبويّة الأفصحيّة العربية؛ التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها.

١/٢١١ والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور، فمن قَدَر / على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربيّ الفصيح، وعَدَل إلى اللفظ

---

(١) كذا في جميع النسخ بالواو، وهو المناسب للمستدَل عليه، ولقوله: أحسن الأصوات، وجاء في بعض المصادر: جرّدوا، بالراء.

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢، المحكم للداني: ١٠، المصباح: ١/ ٢٨٥، مجمع الزوائد: ٧/ ١٥٨.

(٢) السند ضعيف لضعف جويبر، كما سبق في ترجمته قبل قليل.

(٣) من قوله: أخبرنا إلى هنا سقط من أصل (ظ) وكتب في الحاشية.

(٤) انظر: اللسان والقاموس (جود)، التمهيد: ٥٩-٦٠.

(٥) قوله: انتهاء..إلخ هو نص كلام الداني في التحديد: ١٦٩.

(٦) (هم): سقطت من المطبوع.

الفاسد العجميّ أو النبطي[١] القبيح، استغناء بنفسه واستبداداً برأيه وحدسه[٢]، واتّكالاً على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ فإنه مقصّر بلا شكّ، وآثم بلا ريب، وغاشٌّ بلا مرية، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصحية: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم»[٣].

أمّا من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أُمّيّ، وهو من لا يحسن القراءة[٤].

واختلفوا في صلاة من يبدل حرفاً بغيره، سواءً تجانسا أم تقاربا، وأصحُّ القولين عدمُ الصّحة، كمن قرأ: «الحمد» بالعين، أو «الدين» بالتاء، أو «المغضوب» بالخاء أو الظاء[٥].

ولذلك عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحناً، وعدّوا القارئ بها لحّاناً، وقسموا اللّحن إلى جليّ وخفيّ، واختلفوا في حدّه وتعريفه، والصحيح أن اللحن فيهما:

---

(١) النَّبَط: جيل نزل سواد العراق، غير عرب، سمّوا بذلك لاستنباطهم ما يخرج من الأرض. انظر: القاموس والتاج (نبط).

(٢) الحدس: التوهم والظن، التاج (حدس).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ١/ ٧٤ ح(٩٥/ ٥٥) عن تميم الداري، في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة.

(٤) انظر: القاموس والتاج (أمّ).

(٥) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ١/ ٦٤٥-٦٥٥.

خَلَلٌ يطرأ على الألفاظ فيخلّ؛ إلاّ أن الجَلِيّ يخلّ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم.

وأن الـخَفِيّ يخلّ إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة[١] وأئمة الأداء، الذين تلقَّوْا من أفـواه[٢] العلـماء، وضـبطوا عـن ألفـاظ أهـل الأداء، الـذين ترتـضى تلاوتهم،[٣] ويوثق بعربيّتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الـصحيحة، والنـصوص الصريحة، فأعطوا كل حرف حقّـه، ونزّلـوه منزلتـه، وأوصـلوه مـستحقّه مـن التجويد والإتقان والترتيل والإحسان.

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمـد الـشيرازي[٤] في كتابـه «الموضح في وجوه القراءات»، في فصل «التجويـد» منـه بعـد ذكـره الترتيـل[٥] والحدر ولزوم التجويد فيهما[٦] قال: فإنّ حُسْنَ الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حقّ تلاوته؛ صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغيير إليه سبيلاً، على أنّ العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن، فذهب بعضهم إلى / أنّ ذلك مقصور على ما يلزم المكلّف قراءتـه في المفترضـات فـإن ١/٢١٢ تجويد اللفظ وتقـويم الحـروف وحـسن الأداء واجـب فيـه فحـسب، وذهـب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كلّ من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان؛ لأنه لا

(١) في (ظ) «القرآن».

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (أقوال).

(٣) في (ز): «رواتهم».

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٨٤.

(٥) في المطبوع: (الترتيلي)، وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: (فيها)، وهو تحريف.

رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه، واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند الضرورة قال الله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٢٨] انتهى[١].

وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح بل الصواب على ما قدمنا، وكذا ذكره الإمام الحجة أبو الفضل الرازي في «تجويده»[٢] وصوَّب ما صوَّبناه، والله أعلم.

فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته؛ من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلّف[٣]، وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غَضًّا[٤] كما أنزل؛ فليقرأ قراءة ابن أُمّ عبد»[٥] يعني عبد الله بن مسعود، وكان رضي الله عنه قد أعطي حظّاً عظيماً في تجويد القرآن وترتيله وتحقيقه كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحبّ

(١) الموضح: ١/١٥٦-١٥٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هذا نص كلام الداني.

انظر: التحديد: ١٦٩.

(٤) أي: طريّ، التاج (غض).

(٥) من حديث عمار رضي الله عنه.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٩، المعرفة: ١/ ١١٦، المسند: ٧/ ٢٧، المستدرك: ٣/ ٣١٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٨٢.

النبيّ ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ أبكى رسولَ الله ﷺ كما ثبت في «الصحيحين».

وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهديّ قال: صلّى بنا ابن مسعود المغرب بـ«قل هو الله أحد» و[1] لَوَدِدتّ أنّه قرأ بسورة البقرة؛ من حسن صوته وترتيله[2].

قلت: وهذه سنّة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوّداً مصحّحاً كما أنزل، تلتذّ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول، ويأخذ بالألباب سرٌّ من أسرار الله تعالى، يودعه من يشاء من خلقه، ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلاّ أنه كان جيد الأداء، قيّماً باللفظ، فكان إذا قرأ أطرب[3] المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربيّ ومن لا يعرفه من سائر الأنام / مع تركهم جماعات من ذوي الأصوات الحسان، عارفين بالمقامات والألحان؛ لخروجهم عن التجويد والإتقان. ٢١٣/١

---

(١) في المطبوع: (ووالله) وليست في النسخ ولا في المصادر.

(٢) روى أبو العلاء هذا الحديث بسنده عن النزّال بن عمار عن ابن مسعود قال: صليت خلف النبيّ ﷺ المغرب... إلخ، وأشار إلى أن النزّال لم يلق ابن مسعود، فالعبارة لابن مسعود يصف قراءة النبيّ ﷺ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٩، المعرفة: ١/ ١١٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٧١.

(٣) الطَرَب، بالتحريك: خفة تلحق الشخص من فرح أو حزن. اللسان والقاموس والتاج (طرب).

وأخبرني جماعة من شيوخي[١] وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري[٢] رحمه الله وكان أستاذاً في «التجويد» أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] وكرّر هذه الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدهد[٣].

وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط مؤلّف «المبهج»،وغيرِه في «القراءات»،رحمه الله أنّه كان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً، وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته[٤].

وآخر من علمناه بلغ النهاية في ذلك الشيخ بدر الدين محمد بن أحمد بن بَصْخان شيخ الشام،[٥] والشيخ إبراهيم بن عبد الله الحِكْري[٦] شيخ الديار

---

(١) ذكر المؤلّف أن منهم شيخه أبا بكر بن الجندي وكان حاضراً ذلك اليوم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٧.

(٢) انظر ترجمته ص: ١٧٤.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٧، لطائف الإشارات: ١/ ٢١١.

(٤) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢١١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٠.

(٦) أبو إسحاق، أستاذ ماهر، سمع الحديث من الدمياطي، انتهت إليه رئاسة الإقراء والتجويد مع حسن الصوت وجودة الأداء. توفي سنة (٧٤٩ هـ).

الحِكْريّ نسبةٌ إلى «منية حِكْر» من قرى مصر، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧-١٨، معجم البلدان: ٢/ ٢٨٠، التاج (حكر).

المصرية رحمهما الله، وأمّا اليوم فهذا باب أغلق، وطريق سُدّ، نسأل الله التوفيق، ونعوذ به من قصور الهمم ونَفاق[١] سوق الجهل في العرب والعجم.

ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد،[٢] مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلَقَّى من فَمِ المُحسِن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها[٣] الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ.

ولله دَرُّ الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه[٤].

فلقد صدق وبَصَّر، وأوجز في القول وما قَصَّر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير[٥] الفم، ولا بتعويج الفكّ، ولا بترعيد الصوت ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتقطيع المدّ، ولا بتطنين الغنّات، ولا بحصرمة الراءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجّها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة؛ التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسّف ولا تكلّف، ولا تصنّع ولا

---

(١) نفق البيع، والسلعة نَفَاقاً -كسحاب -: راجت وغلت ورغب فيها. القاموس والتاج (نفق).

(٢) تصحفت في المطبوع بالشين المعجمة.

(٣) (بها) سقطت من المطبوع.

(٤) التحديد: ١٦٩.

وانظر: الإقناع: ١/ ٥٦٠، التمهيد: ٥٩، لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٥) قَعْر كل شيء: أقصاه، يقال: تقعّر الرجل: تشدّق وتكلم بأقصى قعر فمه، ومتقعّر في كلامه متشدق، قال ابن الأعرابي: هو يتقعر في كلامه إذا كان يتنحّى وهو لحّانة، ويتعاقل وهو هلباجة. اهـ القاموس والتاج (قعر).

تنطّع، لا[1] تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء، وها نحن نشير إلى جُمَلٍ من ذلك بحسب التفصيل، نقدم الأهمّ فالأهمّ فنقول: /

١/٢١٤

أوّلُ ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيحُ إخراج كل حرف من مخرجه المختصّ به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفيةُ كل حرف صفته المعروفة به؛ توفية تخرجه عن مجانسه، يُعمِل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة، فكل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج.

كالهمزة والهاء اشتركا مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدّة.

والعين والحاء اشتركا مخرجاً واستفالاً وانفتاحاً وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة.

والغين والخاء اشتركا مخرجاً ورخاوة واستعلاء وانفتاحاً، وانفردت الغين بالجهر.

والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً*، وانفردت الجيم بالشدة، واشتركت مع الياء في الجهر*[2]، وانفردت الشين بالهمس والتفشي، واشتركت مع الياء في الرخاوة.

---

(١) في (ت): (ولا) بزيادة الواو.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

والضاد والظاء اشتركا صفة جهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، وافترقا مخرجاً، وانفردت الضاد بالاستطالة.

والطاء والدال والتاء اشتركت مخرجاً وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال في الانفتاح والاستفال.

والظاء والذال والثاء اشتركت مخرجاً ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر، وانفردت الثاء[1] بالهمس، واشتركت مع الذال استفالاً وانفتاحاً.

والصاد والزاي والسين اشتركت مخرجاً ورخاوة وصفيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع السين في الهمس، وانفردت الزاي بالجهر، واشتركت مع السين في الانفتاح والاستفال، وكل ذلك ظاهر مما تقدم.

فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته، موفٍ حقّه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يُحسن الحروف مفردة، ولا يُحسنها مركّبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب / وقَويّ وضعيف، ومفخّم ومرقّق، فيجذب القويُّ الضعيفَ، ويغلب المفخّمُ المرقّقَ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقِّه؛ إلاّ بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحّة التلفظ[2] حالة التركيب حَصَّل ٢١٥/١

(١) في المطبوع: (التاء) بالمثناة، تصحيف.

(٢) في المطبوع: (اللفظ).

حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب، وسنورد لك من ذلك ما هو كافٍ إن شاء الله تعالى بعد قاعدة نذكرها وهي:

أنّ أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها؛ هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها الطباعات[١]، تُلُقِّيت من العجم، واعتادتها النبط، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يُوَقَّفوا[٢] على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه، وإذا انتهى الحال إلى هذا فلا بدّ من قانون صحيح يرجع إليه، وميزان مستقيم يعوّل عليه، نوضّحه مستوفىً إن شاء الله في أبواب «الإمالة» و«الترقيق» ونشير إلى مهمّه[٣] هنا:

فاعلم أن الحروف المستفلة[٤] كلّها مرقّقة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلاّ اللاّم من اسم «الله»،تعالى بعد فتحة أو ضمّة إجماعاً، أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات وإلاّ الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الأحوال كما سيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى[٥]، والحروف المستعلية كلّها مفخّمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال.

---

(١) في (ز): (الطباع).

(٢) في المطبوع: (يقفوا) وهو تحريف، والضبط من (س).

(٣) في المطبوع: «مهمة» بالتاء، وهو تحريف.

(٤) تصحفت في المطبوع إلى القاف بدل الفاء.

(٥) سيعقد المؤلّف لكل من «الراء» و«اللام» باباً خاصاً.

وأمّا **الألف** فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً[١].

وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يُصَيِّروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرقّقة فيه.

وأما نَصُّ بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وَهِمَ فيه ولم يسبقه إليه أحد،[٢] وقد رَدَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه.

ورأيت من ذلك تأليفا للإمام أبي عبد الله محمد بن بَصْخان سمّاه: «التذكرة والتبصرة لمن نسي[٣] تفخيم الألف أو أنكره» قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف؛ فإنكاره صادر عن جهله، أو غِلَظِ[٤] طباعه، أو عدم / اطّلاعه أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف.

١/٢١٦

---

(١) هذا رجوع منه عن ما كان قد قرّره وقال به في «التمهيد» من أنّ الألف ترقّق دائماً وبخاصة بعد حرف الاستعلاء.

و«التمهيد» ألّفه كما ذَكَرَ قبل قليل في سنّ البلوغ وبالتحديد سنة (٧٦٩ هـ) أي وعمره (١٨ سنة) والله أعلم.

انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٨.

(٢) قوله: (بعض أئمتنا) هو الإمام الجعبري حيث نُقل عنه ذلك، والمراد بقوله (بعض المتأخرين) هو الإمام ابن الجندي شيخه، وتلميذ الجعبري، حيث نقل عنه قوله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ. اهـ.

انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٩، لطائف الإشارات: ١/ ٢٢٠-٢٢١، تنبيه الغافلين: ٤٥-٤٦.

(٣) في (س): «سَنَّ».

(٤) كذا ضبطت في (س).

ثم قال: والدليل على جهله أنه يدّعي أن الألف في قراءة ورش «طال»، و«فصالا» وما أشبههما مرقّقة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين.

والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قال) وألف (حال) حالة التجويد.

والدليل على عدم اطّلاعه أنّ أكثر النحاة نصّوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك.

ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان رحمه الله فكتب عليه: طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية.

فالهمزة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسة في النطق، سهلة في الذوق، وليتحفّظ من تغليظ النطق بها نحو ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ولا سيّما إذا أتى بعدها ألف نحو ﴿وَءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، و ﴿ءَايَٰتٌ﴾ [يوسف: ٧]، و ﴿ءَآمِّينَ﴾ [المائدة: ٢]، فإن جاء بعدها[1] حرف مغلّظ كان التحفظ آكد نحو: ﴿ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، أو مفخّم نحو ﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و ﴿وَأَصْلَحَ﴾ [الشورى: ٤٠] فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشدّ، وبترقيقها أوكد نحو: ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿أَعْطَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿أَحَقُّ﴾ [التوبة: ٦٢] فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوِّع.

---

(١) «بعدها»: من (س) فقط، وسقطت من المطبوع أيضاً.

وكذا الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو ﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، ﴿بَغَىٰ﴾ [ص: ٢٢]، و ﴿وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقهما أبلغ، نحو: ﴿وَبَاطِلٌ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و ﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦] فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو: ﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿الْبَقَرَ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]، عند من أدغم، وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لا سيّما إن كان حرفاً خفيّاً[1] نحو: ﴿بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]، و ﴿بِهِ﴾ [البقرة: ٢٦]، و ﴿بِهَادِ﴾ [الروم:٥٣]،[2] و ﴿بَالِغَ﴾ [المائدة:٩٥]، و ﴿بَاسِطٌ﴾ [الكهف:١٨]، و ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أو ضعيفاً نحو: ﴿بِثَلَاثَةِ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿وَبِذِي﴾ [النساء: ٣٦]، و ﴿بِسَاحَتِهِمْ﴾ [الصافات: ١٧٧] وإذا سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدّة والجهر أشدّ نحو: ﴿رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، و ﴿الْخَبْءَ﴾ [النمل:٢٥]، و ﴿قَبْلُ﴾ [الجمعة: ٢]، و ﴿بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، ﴿فَانْصَبْ﴾ [الشرح: ٧]، ﴿فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٨] وكذلك الحكم في سائر حروف القلقلة لاجتماع الشدّة والجهر فيها؛ نحو ﴿يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿الْحِجْرِ﴾ [الحجر: ٨٠]، و ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، و ﴿وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و ﴿النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، و ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ﴾ [النساء: ١٠٠] ونحو: ﴿تَدْرُونَ﴾ [النساء: ١١]، و ﴿عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، و ﴿الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و ﴿وَعَدْوًا﴾ [يونس: ٩٠] و ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و ﴿وَاقْصِدْ﴾ [لقمان: ١٩]

---

(١) في المطبوع: (خفيفاً).

(٢) رسمت في المطبوع: (بهادون) وهو تحريف للكلمة.

ونحو: / ﴿يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]، و ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦]، و ﴿مَطْلَعِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿إِطْعَٰمٌ﴾ [البلد: ١٤]، و ﴿بِمَا لَمْ تُحِطْ﴾ [النمل: ٢٢] ونحو: ﴿وَيَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و ﴿وَقْرًا﴾ [الإسراء: ٤٦]،[1] و ﴿بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿إِن يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧]. ٢١٧/١

والتاء: يتحفظ بما فيها من الشدة لئلا تصير رخوة، كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلت سيناً، لا سيما إذا كانت ساكنة نحو: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و ﴿فَتْرَةٍ﴾ [المائدة: ١٩]، و ﴿يَتْلُونَ﴾ [فاطر: ٢٩]، و ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٧] ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة، وليكن التحفظ بها إذا تكررت آكد نحو: ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ [النساء: ٩٧]، و ﴿تَتَوَلَّوْا﴾ [محمد: ٣٨]، ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، ﴿ٱلرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا﴾ [النازعات: ٦-٧] وكذلك كلّ ما تكرر من مثلين نحو: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، و ﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، و ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهف: ٦٠]، و ﴿يَرْتَدِدْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و ﴿أَخِى * ٱشْدُدْ﴾ [طه: ٣٠-٣١]، و ﴿صَدَدْنَٰكُمْ﴾ [سبأ: ٣٢]، و ﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢]، و ﴿مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ٩]، و ﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، و ﴿مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] و ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، و ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، و ﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]، و ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، و ﴿يُخَفِّفَ﴾ [النساء: ٢٨]، و ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿تَعْرِفُ فِى﴾ [المطففين: ٢٤]، و ﴿حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الحج:

---

(١) في المطبوع: (وقرأ) وهو تحريف.

٧٤]، و ﴿بِٱلْحَقِّۚ قَالُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، و ﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و ﴿إِنَّكِ كُنتِ﴾ [يوسف: ٢٩]، و ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ﴾ [ص: ٨٨]، و ﴿جِبَاهُهُمۡ﴾ [التوبة: ٣٥]، و ﴿وُجُوهِهِم﴾ [الفتح: ٢٩]، و ﴿فِيهِ هُدٗى﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا﴾ [مريم: ٣٦] ﴿وُۥرِيَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، و ﴿يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، و ﴿يُحۡيِيكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨]، و ﴿وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، و ﴿حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦] لصعوبة اللفظ بالمكرّر على اللسان.

قالوا: هو بمنزلة مَن في القَيْد، يرفع رجله مرتين أو ثلاثاً، ويردّها في كلّ مرّة إلى الموضع الذي رفعها منه، ولذلك آثر أبو عمرو وغيره الإدغام بشرطه تخفيفاً، ويعتني ببيانها وتخليصها مرقّقة إذا أتى بعدها حرف إطباق ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخرج، وذلك نحو: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، و ﴿تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ﴾ [طه: ٨١]، و ﴿وَتَصۡدِيَةٗۚ﴾ [الأنفال: ٣٥]، و ﴿وَتَصُدُّونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]، و ﴿تُظۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

والثاء: حرف ضعيف، فإذا وقع ساكناً[1] فليتحفظ في بيانه، لا سيما إذا أتى بعده حرف يقاربه، وقرئ بالإظهار نحو: ﴿يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و ﴿لَبِثۡتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و ﴿لَبِثۡتُمۡۖ﴾ [الكهف: ١٩] وكذا إن أتى قبل حرف استعلاء وجب التحرز في بيانه لضعفه وقوة الاستعلاء بعده، نحو: ﴿أَثۡخَنتُمُوهُمۡ﴾ [محمد: ٤]، و ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ﴾ [الممتحنة: ٢]، وكثير من العجم لا يتحفظون من بيانها فيخرجونها سينا خالصة.

---

(١) في المطبوع: (ساكنها)، وهو تحريف.

والجيم: يجب أن يتحفظ بإخراجها من مخرجها[١]، فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين[٢]؛ كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر، وربما نبا بها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف، كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيراً / في بوادي اليمن، وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهموسة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ[٣] نحو: ﴿ٱجْتَمَعُوا۟﴾ [الحج: ٧٣]، و﴿ٱجْتَنِبُوا۟﴾ [الحجرات: ١٢]، و﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، ﴿تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿تُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، و﴿رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩] و﴿رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لئلا تضعف؛ فتمزج بالشين، وكذلك إذا كانت مشدّدة نحو: ﴿ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠]، و﴿وَحَآجَّهُۥ﴾ [الأنعام: ٨٠]، لا سيما نحو ﴿لُّجِّىٍّ﴾ [النور: ٤٠]، و﴿يُوَجِّههُّ﴾[٤] [النحل: ٧٦] لأجل مجانسة الياء وخفاء الهاء.

١/٢١٨

والحاء: تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لا سيما إذا سكنت نحو: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [الطور: ٤٩] فكثيرا ما يقلبونها في الأول عيناً ويدغمونها وكذلك يقلبون الهاء في ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]

---

(١) قال البقاعي: هذه الجيم لم نأخذ عن أحد يقيم لفظها على ما ينبغي إلا ابن الجزري رحمه الله، وذلك أنها حرف من جملة صفاته الشدة... قال: وكل من أدركناه سواه يمكّن مدّ الصوت بها ينطق به منها عند الإسكان. اهـ إظهار العصر لأسرار أهل العصر: ١/ ٢٧٧.

(٢) انظر: النكت للسهيلي: ٢/ ١٢٤٤.

(٣) يلاحظ أن بعض هذه الأمثلة ليس فيها بعد الجيم حرف مهموس وهي ﴿تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿تُجْزَوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣] ﴿رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩].

(٤) في المطبوع: (يوجه) بهاء واحدة، وهو خطأ.

حاء، لضعف الهاء وقوة الحاء؛ فتجذبها فينطقون بحاء مشدّدة، وكلّ ذلك لا يجوز إجماعاً، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿وَٱلْحَقَّ﴾ [ص: ٨٤] فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو: ﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف: ٥١].

والخاء: يجب تفخيمها وسائر حروف الاستعلاء، وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلغ، وإذا وقع بعدها ألف أمكن نحو: (﴿خَلَقَ﴾ [البقرة: ٢٩]، وغلب، وطغى، وصَعَداً[1]، و ﴿وَضَرَبَ﴾ [النحل: ٧٦]، و ﴿خَـٰلِقُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، و ﴿لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥]، و ﴿ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وطائف، و ﴿وَظَالِمٌ﴾ [الصافات: ١١٣]).

قال ابن الطحّان الأندلسيّ في «تجويده»: المفخّمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً، وضرب دون ذلك وهو أن يقع مضموماً، وضرب دون ذلك وهو أن يكون مكسوراً. انتهى.[2]

والدال: فإذا كانت بدلاً من تاء؛ وجب بيانها؛ لئلا يميل اللسان بها إلى أصلها نحو: ﴿مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤]، و ﴿تَزْدَرِيٓ﴾ [هود: ٣١].

والذال: يعتنى بإظهارها إذا سكنت وأتى بعدها نون نحو: ﴿فَنَبَذْنَـٰهُ﴾ [الصافات: ١٤٥]، و ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾ [الأعراف: ١٧١] وكذلك يعتنى بترقيقها، وبيان

---

(١) في المطبوع: «صعيداً».

(٢) انظر: التمهيد: ١٢٧.

انفتاحها واستفالها إذا جاورها حرف مفخّم، وإلا ربما انقلبت ظاء نحو: ﴿ذَرۡهُمۡ﴾ [الحجر: ٣]، و«ذره»، و ﴿أَنذَرۡتُكُمۡ﴾ [فصلت: ١٣]، و ﴿ٱلۡأَذۡقَانِ﴾ [يسٓ: ٨] ولا سيما في نحو: ﴿ٱلۡمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧]، و ﴿مَحۡذُورٗا﴾[1] [الإسراء: ٥٧] و ﴿وَذَلَّلۡنَٰهَا﴾ [يسٓ: ٧٢] لئلا تشتبه بنحو: ﴿ٱلۡمُنظَرِينَ﴾[2] [ص: ٨٠]، و ﴿مَحۡظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، و ﴿وَظَلَّلۡنَا﴾ [البقرة: ٥٧] وبعض النبط ينطق بها دالاً مهملة، وبعض العجم يجعلها زاياً، فليتحفظ من ذلك.

والراء: انفرد بكونه مكرّراً صفة لازمة له لغلظه، قال سيبويه: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة.[3]

وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرّة بعد / المرّة، فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين[4]، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين[5]. ٢١٩/١

وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشدّدة، فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أن يلفظ بها مشدّدة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة، وارتفاعاً واحداً؛ من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

---

(١) في المطبوع: (محذراً) وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «المنتظرين» بالتاء قبل الظاء، وهو تحريف، لأن المراد القياس على «المنذرين» وليس «المنتذرين».

(٣) الكتاب: ٤/ ١٣٦.

(٤) ذكر أبو حيان أن الذي ذهب إلى ذلك هو ابن شريح.
انظر: الارتشاف: ١/ ١٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١٩٦.

[الفاتحة: ١]، ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وليحترز حال ترقيقها من نُحولها نُحولاً يُذهِب أثرها، وينقل لفظها عن مخرجها، كما يعانيه بعض الغافلين.

والزاي: يتحفظ ببيان جهرها، لا سيما إذا سكنت نحو: ﴿تَزْدَرِيٓ﴾ [هود: ٣١]، و ﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و ﴿رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨]، و ﴿لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، و ﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] وليكن التحفظ بذلك إذا كان مجاورها حرفاً مهموساً آكد، لئلا يقرب من السين نحو: ﴿مَا كَنَزْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

والسين: يعتنى ببيان انفتاحها واستفالها إذا أتى بعدها حرف إطباق[١]، لئلا تجذبها قوّته فتقلبها صاداً، نحو: ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و ﴿مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦]، و ﴿تَسْتَطِع﴾ [الكهف: ٧٨]، و ﴿أَقْسَطُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وكذلك نحو: ﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و ﴿سُلْطَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٩٩]، و ﴿تُسَٰقِطْ﴾ [مريم: ٢٥] ويتحفظ ببيان همسها إذا أتى بعدها غير ذلك نحو: ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ٤]، و ﴿مَسْجِدًا﴾ [التوبة: ١٠٧] فربما ضارعت في ذلك الزاي والجيم نحو ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ [الأنبياء: ٣] و ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ [غافر: ٧]، و ﴿عَسَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٧٩]، و ﴿قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢] لئلا يشتبه بنحو: ﴿وَأَصَرُّواْ﴾ [نوح: ٧]، و ﴿تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، و ﴿وَعَصَىٰٓ﴾ [طه: ١٢١]، و ﴿قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: ١١].

والشين: انفردت بصفة التفشّي، فليعن ببيانه، لا سيما في حال تشديدها أو سكونها نحو: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠١]، و ﴿ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و ﴿يَشْرَبُونَ﴾ [الإنسان: ٥]، و ﴿ٱشْدُدْ﴾ [طه: ٣١]، و ﴿ٱلرُّشْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]

---

(١) (إطباق) سقطت من (ظ).

ولا سيما في الوقف وفي نحو: ﴿شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، و ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فليكن البيان أوكد للتجانس.

والصاد: ليحترز حال سكونها إذا أتى بعدها تاء[١] أن تقرب من السين نحو ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، و ﴿حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] أو طاء أن تقرب من الزاي نحو: ﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿يَصْطَفِي﴾ [الحج: ٧٥] أو دال أن يدخلها التشريب عند من لا يجيزه نحو ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]، و ﴿يُصْدِرَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

والضاد: انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلف، وقلَّ من يحسنه؛ فمنهم من يخرجه ظاء، * ومنهم من يخرجه طاء*[٢] ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي؛ وكلّ ذلك لا يجوز.

والحديث / المشهور على الألسنة «أنا أفصح من نطق بالضاد»، لا أصل له ولا يصح[٣]. ١/ ٢٢٠

(١) في المطبوع: تاآن، وهو خطأ.

(٢) ما بين النجمتين من (ز) فقط، وهو أيضاً في التمهيد للمؤلّف: ١٤١.

(٣) قوله: (لا يصح) أي من حيث السند، أما من حيث المعنى فهو صحيح لا شك، قال ابن كثير رحمه الله بعد أن ذكر الحديث: لا أصل له، ومعناه صحيح، وقال السيوطي: أورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد. اهـ ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: (أنا أعربكم) والطبراني عن أبي سعيد: (أنا أعرب العرب..) وقد ذكر ابن الأنباري هذه العبارة بنصها فقال في الاستدلال على منع «أنْ» في خبر «كاد»، قال: وأما الحديث: «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإن صحّ فزيادة (أَنْ) من كلام الراوي، لا من كلامه ﷺ لأنه صلوات الله وسلامه عليه أفصح من نطق بالضاد. اهـ بنصه.

انظر: الإنصاف: ٢/ ٥٦٧، كشف الخفا: ٢٠٠-٢٠١، الجد الحثيث: ١٩، الخزانة: ١/ ١٤.

فليحذر من قلبه إلى الظاء لا سيما فيما يشتبه بلفظه نحو: ﴿ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ﴾ [الإسراء: ٦٧] يشتبه بقوله: ﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا﴾ [النحل: ٥٨] وليعمل الرياضة في إحكام لفظه خصوصاً إذا جاوره ظاء نحو: ﴿أَنقَضَ ظَهۡرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧] أو حرف مفخّم نحو: ﴿أَرۡضُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٧] أو حرف يجانس ما يشبهه نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ [آل عمران: ٩١]، وكذا إذا سكن وأتى بعده حرف إطباق نحو: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] أو غيره نحو: ﴿أَفَضۡتُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، و ﴿وَخُضۡتُمۡ﴾ [التوبة: ٦٩]، و ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]، و ﴿فِي تَضۡلِيلٖ﴾ [الفيل: ٢].

والطاء: أقوى الحروف تفخيماً، فلتوفّ حقّها، ولا سيما إذا كانت مشدّدة نحو: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و ﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البقرة: ١٥٨] وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التاء، ولولا التجانس لم يَسُغِ الإدغام لذلك، نحو: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦] كما يحكم ذلك في المشافهة.

والظاء: يتحفظ ببيانها إذا سكنت وأتى بعدها تاء نحو: ﴿أَوَعَظۡتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦] ولا ثاني له وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه، نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم.

والعين: يحترز من تفخيمها، لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو: ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، وإذا سكنت وأتى بعدها حرف مهموس فليبين جهرها وما فيها من الشدة نحو: ﴿ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، و ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾

[البقرة: ١٩٠]، وإن وقع بعدها غين وجب إظهارها؛ لئلا يبادر اللسان للإدغام لقرب المخرج نحو: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦].

والغين: يجب إظهارها عند كل حرف لاقاها، وذلك آكد في حروف الحلق، وحالة الإسكان أوجب، وليحترز مع ذلك من تحريكها لا سيما إذا اجتمعا في كلمة واحدة، وأمثلة ذلك نحو: ﴿يَغْشَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤]، و ﴿يَغْفِرُ﴾ [النساء: ٤٨]، و ﴿فَرَغْتَ﴾ [الشرح: ٧]، و ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩] وليكن اعتناؤه بإظهار ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] أبلغ، وحرصه على سكونه أشدّ، لقرب ما بين «الغين» و«القاف»، مخرجاً وصفة.

والفاء: فيجب إظهارها عند الميم والواو نحو: «تلقف ما»، و«لا تخف ولا» فليحرص على ذلك، وكذلك عند الباء عند أكثر القراء نحو: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩] ولا ثاني/ له كما سيأتي[1]. ٢٢١/١

والقاف: فليتحرز على توفيتها حقها كاملاً، وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالكاف الصّماء، وإذا لقيها كاف لغير المدغم نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢]، و ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

فأمّا إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠] فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع

---

(١) انظر ص: ١١٦٩.

ذلك، فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨] وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغاما محضاً، والوجهان صحيحان إلّا أن هذا الوجه أصحّ قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿وَرَزَقَكُم﴾ [الأنفال: ٢٦]، و﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢].

والفرقُ بينه وبين ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] وبابه أن الطاء زادت بالإطباق[1]، وسيأتي الكلام فيها أيضاً آخر باب «حروف قربت مخارجها»[2].

والكاف: فليعن بما فيها من الشدّة والهمس، لئلا يذهب بها إلى الكاف الصّماء الثابتة في بعض لغات العجم، فإن تلك الكاف غير جائزة في لغة العرب، وليحذر من إجراء الصوت معها كما يفعله بعض النبط والأعاجم، ولا سيما إذا تكررت أو شددت أو جاورها حرف مهموس نحو: ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، و ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و ﴿نَكْتَلْ﴾ [يوسف: ٦٣]، و ﴿كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١].

واللام: يحسن ترقيقها، لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ [النحل: ٩]، و ﴿جَعَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٩٧]، و ﴿اللَّطِيفُ﴾ [الملك: ١٤]، و ﴿فَاخْتَلَطَ﴾ [الكهف: ٤٥]، و ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وإذا سكنت وأتى بعدها نون فليحرص على إظهارها

---

(١) انظر: التمهيد: ١٥٠.

(٢) انظر ص: ١١٨٣.

مع رعاية السكون، وليحذر من الذي يفعله بعض العجم من قصد قلقلتها؛ حرصًا على الإظهار؛ فإن ذلك مما لا يجوز، ولم يرد بنصٍّ ولا أداء، وذلك نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾ [الكهف: ٣٢]، و ﴿وَأَنزَلْنَا﴾ [الفرقان: ٤٨] و ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] و ﴿فَضَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]،[1] ومثلُ ذلك، ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وأمّا ﴿قُل رَّبِّيٓ﴾ [الكهف: ٢٢] فلا خلاف في إدغامه لشدة القرب وقوة الراء، ولذلك تدغم لام التعريف في أربعة عشر حرفاً وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون. ويقال لها «الشمسية» لإدغامها، / وتظهر عند باقي الحروف ٢٢٢/١ وهي أربعة عشر أيضاً وتسمى «القمرية» لإظهارها.

وأمّا لام ﴿هَلْ﴾، و ﴿بَل﴾ فسيأتي ذكرها في بابها[2].

والميم: حرف أغنّ، وتظهر غنّته من الخيشوم إذا كان مدغماً أم مخفياً[3]، فإن أتى محرّكاً فليحذر من تفخيمه، ولا سيما إذا أتى بعده حرف مفخّم نحو: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، و ﴿مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و ﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٨٥] فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم آكد، فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة؛ خصوصاً الأعاجم نحو: ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]،

---

(١) في المطبوع: (قال)، وهو خطأ.

(٢) انظر ص: ١١٥٧.

(٣) في المطبوع: (مخففاً)، وهو تحريف.

﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٤] وأمّا إذا كان ساكناً فله أحكام ثلاثة:

الأول: الإدغام بالغنّة عند ميم مثله، كإدغام النون الساكنة عند الميم، ويطلق ذلك في كل ميم مشددة نحو: ﴿دَمَّرَ﴾ [محمد: ١٠]، و﴿يُعَمَّرُ﴾ [فاطر: ١١]، و﴿حَمَّالَةَ﴾ [المسد: ٤]، ﴿صُمٌّ﴾ [البقرة: ١٨]،[١] و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١]، و﴿وَهُم مِّنۡ﴾ [الأنبياء: ٢٨]،[٢] ﴿أَم مَّنۡ أَسَّسَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

الثاني: الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره[٣]، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية،[٤] وذلك نحو: ﴿يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿رَبَّهُم بِهِمۡ﴾ [العاديات: ١١]، ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦] فتظهر الغنة فيها إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [الروم: ٣]، ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣]، وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره[٥] إلى إظهارها عندها إظهاراً تامّاً وهو اختيار مكّي القيسي[٦] وغيره، وهو الذي عليه

---

(١) في المطبوع: (حم) بالحاء، وهو تحريف.

(٢) (من) سقطت من المطبوع.

(٣) كعلي بن بشر - شيخ الداني -، وسيبويه، والخزاعي، والفراء.
انظر: الإقناع: ١/ ١٨٨.

(٤) في (س): «العربية» بالعين المهملة، تصحيف.

(٥) كأحمد التائب وعبد الباقي بن الحسن.
انظر: الإقناع: ١/ ١٨٠.

(٦) انظر: الرعاية: ٢٣٢-٢٣٣.

أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه[1].

قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما؛ إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣].

الحكم الثالث: إظهارها عند باقي الأحرف نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿أَنَّهُمْ هُمُ﴾ [المؤمنون:١١١]، ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٤] ولاسيما إذا أتى بعدها فاء أو واو، فليعن بإظهارها لئلا يسبق اللسان إلى الإخفاء لقرب / المخرجين[2] نحو: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿عَلَيْهِمْ وَمَآ﴾ [الشورى: ٦]، ﴿أَنفُسَهُمْ وَمَا﴾ [البقرة: ٩] فيتعمّل اللسان عندهما ما لايتعمل في غيرهما، وإذا أظهرت في ذلك فليتحفظ بإسكانها وليحترز من تحريكها.

١/٢٢٣

النون: حرف أغنّ، آصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم، فليتحفظ من تفخيمه إذا كان متحركاً، لا سيما إن جاء بعده ألف نحو: ﴿أَنَا۠﴾ [البقرة:٢٥٨]، ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٤]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿نَصْرُ﴾ [النصر: ١]، و﴿نَكَصَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥] وسنذكر أحكامها ساكنة

---

(١) انظر: التحديد: ٣٦٣.

(٢) في (س): «المخرج» بالإفراد.

في بابه إن شاء الله تعالى[١]، وليحترز من إخفائها حالة الوقف على نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فليعن ببيانها، فكثيراً ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف.

والهاء: يعتنى بها مخرجاً وصفة؛ لبعدها وخفائها، فكم من مقصِّرٍ فيها يخرجها كالممزوجة بالكاف، ولا سيما إذا كانت مكسورة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و ﴿سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] وكذلك إذا جاورها ما قاربها صفة أو مخرجاً، فليكن التحفظ ببيانها آكد نحو: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [فاطر: ٥]، و ﴿مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ [الإنسان: ٢٦] ولا سيما إذا وقعت بين ألفين نحو: ﴿بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، و ﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦]، و ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] فقد اجتمع في ذلك ثلاثة أحرف خفيّة، وليكن التحفظ ببيانها ساكنة أوجب نحو: ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ١٣٥]، و ﴿كَٱلْعِهْنِ﴾ [القارعة: ٥] وليُخلِص لفظها مشددة غير مشوبة بتفخيم نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦] وليحترز من فكّ إدغامها عند نطقه بها كذلك، وإن كانت كتبت بهاءين فإن اللفظ بهاء واحدة، وكقوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ﴾ [الطارق: ١٧].

وقد اختلف في إدغام: ﴿مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وإظهاره مع اجتماع المثلين، والجمهورُ على الإظهار من أجل أن الأولى منهما «هاء»، سكت، وسيأتي بيان ذلك[٢].

---

(١) انظر ص: ١١٨٧.

(٢) انظر ص: ١١٨٥.

الواو: فإذا كانت مضمومة أو مكسورة تُحفظ[١] في بيانها من أن يخالطها لفظ غيرها أو يَقْصُر[٢] اللفظ عن حقّها نحو: ﴿تَفَٰوُتٍۖ﴾ [الملك: ٣]، و ﴿وَوُجُوهٞ﴾ [القيامة: ٢٤]، و ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] وليكن التحفظ بها حال تكررها[٣] أشد نحو: ﴿وُۥرِيَ﴾ [الأعراف: ٢٠] وليحترز من مضغها حال تشديدها نحو: ﴿عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]، ﴿غُدُوّٗا﴾ [غافر: ٤٦]، و ﴿وَأُفَوِّضُ﴾ [غافر: ٤٤]، و ﴿لَوَّوۡاْ﴾ [المنافقون: ٥] و ﴿ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٩٣] لا كما يلفظ بها بعض الناس، فإن سكنت وانضم ما قبلها وجب تمكينها بحسب ما فيها من المد واعتنى[٤] بضم الشفتين لتخرج الواو من بينهما صحيحة / ممكّنة، فإن جاء بعدها واو أخرى وجب إظهارها[٥] واللفظ بكل منهما نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [العصر: ٣] ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٩٦].

١/ ٢٢٤

والياء: فليعتن بإخراجها محركة بلطف ويسر خفيفة، نحو: ﴿تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و ﴿لَّا شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١]، و ﴿مَعَٰيِشَۗ﴾ [الأعراف: ١٠] وليحترز من قلبها فيها همزة، وليحسن في تمكينها إذ جاءت حرف مدّ ولا سيما إذا وقع بعدها ياء محركة نحو: ﴿فِي يَوۡمٖ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ﴾ [الناس: ٥] وإذا أتت مشددة فليتحفظ من لوكها ومطّها نحو: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿عِتِيّٗا﴾ [مريم: ٦٩]،

---

(١) في (ز): (يتحفظ).

(٢) في (ز): (يقتصر).

(٣) في (س) وكذا المطبوع: (تكريرها).

(٤) في المطبوع: (واعتن).

(٥) في المطبوع: إظهارهما، بالتثنية.

و ﴿بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ﴾ [النساء: ٨٦] فكثيراً ما يُتواهن في تشديدها وتشديد الواو أختها، فيلفظ بهما ليّنتين ممضوغتين، فيجب أن ينبو اللسان بهما نبوة واحدة وحركة واحدة، وبعض القراء يبالغ في تشديدها فيحصرمها، وليته لو يخضرمها.

فهذا ما تيسر من الكلام على تجويد الحروف مركّبة، والمشافهة تكشف حقيقة ذلك، والرياضة توصل إليه، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

وأما الوقف[١] والابتداء

فلهما حالتان:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

الثانية: كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في بابي «الوقف على أواخر الكلم» و «مرسوم الخط»[٢].

والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألّف الأئمة فيه كتباً؛ قديماً وحديثاً، ومختصراً ومطوّلاً، أتيت على ما وقفت عليه من ذلك، واستقصيته في كتاب «الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا» وذكرت في أوّله مقدّمتين جمعت فيهما أنواعاً من الفوائد، ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة، وها أنا أشير إلى زبد ما في الكتاب المذكور فأقول:

لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصّة في نفس واحد، ولم يجز[٣] التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة؛ وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، / وتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل[٤] المعنى ولا يخلّ بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلمه ومعرفته ١/٢٢٥

(١) في المطبوع: (الوقوف).

(٢) انظر ص: ١٤٠٢ و ١٤١٩.

(٣) تصحفت في المطبوع بالراء.

(٤) في المطبوع: (يخل ب)، تصحيف.

كما قدمنا عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قولـه: «الترتيـل معرفـة الوقـوف وتجويد الحروف.»[١]

وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لقد عشنا[٢] برهة مـن دهرنـا وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فَيُتَعلّم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»[٣]

ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلّمه ومعرفتـه، وفي كـلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم[٤].

وصحَّ بل تواتر عندنا تعلُّمه والاعتناء به من السلف الصالح كـأبي جعفـر يزيد بن القعقاع؛ إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمـام

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٩٣٣.

(٢) في (ز، س): (غشينا) بالغين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية.

(٣) الحديث رواه النحاس والداني، وفي سنده مقال، حيث فيه القاسم بن عـوف البكـري، وهـو مـضطرب الحديث عند أبي حاتم، وضعيف عند النسائي وابن معين.
وفيه أيضاً هلال بن العلاء، قال عنه النسائي: روى أحاديث منكرة عن أبيه. اهـ.
فظهر ضعف الحديث من حيث سنده. والله أعلم.
انظر: تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٢٦-٣٢٧ ومع علة هذين الراويين فإن الحاكم قال: حديث صـحيح عـلى شرط الشيخين ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه. اهـ وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.
وفي استدلال المؤلّف بهذا الحديث على سنية الوقف نظر، وهو أن قول ابن عمر رضي الله عنه على فرض صحته (يوقف عنده) يمكن حمله وتفسيره على معنى الوقوف عند حدود الله بدليل قوله: (فيتعلم حلالها وحرامها)، وأيضاً فإن في تكملة الحديث: «عنده منه» أي من الأمر والزجر. والله أعلم.
انظر: القطع والائتناف: ٨٧، المكتفى: ١٣٤، المـستدرك: ١/ ٩١ وفيـه (وإن أحـدثنا)، مجمـع الزوائـد: ٧/ ١٦٥.

(٤) تعليل كلام علي رضي الله عنه هو للنحاس، وتعليـل كـلام ابـن عمـر رضي الله عنـه هـو كـلام الـداني. انظر: المصدرين السابقين.

نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرميّ، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمّة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنّةً أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين، رحمة الله عليهم أجمعين.

وصحّ عندنا عن الشعبيّ؛ وهو من أئمّة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى أنه قال: إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] فلا تسكت حتى تقرأ ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[1] [الرحمن: ٢٧].

وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاونديّ[2]، وخرج في مواضع عن حد ما اصطلحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي: «الاهتداء». وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأن الكلام: إما أن يتم أَوْ لَا، فإن تمّ كان اختيارياً، وكونه تامّاً[3] لا يخلو:

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم.

انظر: الإتقان: ١/ ٢٣١.

(٢) إمام مقرئ، نحوي، مفسر، له تفسير حسن للقرآن، كان حيّاً في المائة السادسة، وله كتابان في الوقف؛ (علل الوقوف) وهو مطبوع، و(وقوف القرآن) مطبوع أيضاً.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٧، مقدمة تحقيق كتاب: علل الوقوف: ١/ ٣٦-٣٧.

(٣) في (ت) و (ز): «تماماً».

١/٢٢٦ إمّا أن لا / يكون له تعلق بها بعده البتة؛ أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى؛ فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة «بالتامّ» لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلّق فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط؛ وهو الوقف المصطلح عليه «بالكافي» للاكتفاء به واستغنائه[١] عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتمام[٢] في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلّق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه «بالحسن» لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلّق اللفظيّ، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أمّ سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قَطَّع قراءته آية آية يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم يقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤] رواه أبو داود ساكتاً عليه، والترمذي وأحمد وأبو عبيد[٣] وغيرهم، وهو حديث حسن، وسنده صحيح[٤].

---

(١) (واستغنائه) سقطت من المطبوع، وفي (س): (والاستغناء به).

(٢) في المطبوع: (كالتام).

(٣) في المطبوع: (أبو عبيدة) وهو خطأ.

(٤) قال الداني: له طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب. اهـ.

انظر: سنن أبي داود: ٤/ ٣٧، سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢، المسند: بقية مسند الأنصار (٢٥٥١٧)، مسند أبي يعلى: ١٢/ ٤٥١.

ولذلك[1] عدّ بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنّة، وقال أبوعمرو:[2] «وهو أحب إليّ»،[3] واختاره أيضاً البيهقيّ في «شعب الإيمان»،[4] وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها،[5] قالوا: واتّباع هدي رسول الله ﷺ وسنّته أولى.

وإن لم يتمّ الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً؛ وهو المصطلح عليه «بالقبيح»،لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة، من انقطاع نَفَس ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى.

فالوقف التامّ أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القَصَص؛ نحو الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ والابتداء ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ونحو الوقف على ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ونحو ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] والابتداء ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ٦] ونحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وابتداء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] ونحو ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩] / والابتداء ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٠] ونحو ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦] والابتداء ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾ [البقرة: ٤٧].

١/٢٢٧

---

(١) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، تصحيف، وانظر جمال القراء: ٢/ ٥٥٣.

(٢) هو ابن العلاء، كما في المكتفى للداني: ١٤٦.

(٣) المكتفى: ١٤٦. وقال الداني: «ومما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي؛ لأنهن في أنفسهن مقاطع».

(٤) انظر: شعب الإيمان: ٢/ ٥٢٠.

(٥) انظر: المكتفى: ١٤٥.

وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة نحو ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ [النمل: ٣٤] هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس[١] ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] رأس آية[٢].

وقد يكون وسط الآية نحو ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِيۗ﴾ [الفرقان: ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم[٣]؛ وهو أُبيُّ بن خلف[٤]، ثم قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولٗا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو ﴿لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩١] أي أمر ذي القرنين كذلك؛ أي كما وصفه تعظيماً لأمره، أو كذلك كان خبرهم، على اختلاف بين المفسّرين في تقديره مع إجماعهم على أنه التمام[٥].

---

(١) بنت هداد بن شرحيل، ويقال: ذي شرج بن عمرو ذي الأذعار بن أبرهة، وعند الطبري اسمها بلقمة، واختلف في نكاح سيدنا سليمان عليه السلام لها، فقيل أنكحها لنفسه، وقيل: أنكحها له فتى من ملوك اليمن.

انظر: تاريخ الطبري: ١/ ٤٨٩، التعريف والإعلام: ٩٤، تفسير مبهمات القرآن: ٢/ ٢٩٢.

(٢) نقل النحّاس عن أبي حاتم أن الوقف على ﴿أَذِلَّةٗۖ﴾ مرويّ عن ابن عباس رضي الله عنه صحيحاً.

(٣) المكتفى: ١٤١.

(٤) كذا قال المؤلّف، وهو يخالف ما عليه جمهور المفسرين من أن ﴿ٱلظَّالِمُ﴾ هو عقبة بن أبي معيط، و﴿فُلَانًا﴾ هو «أبيّ» والله أعلم، وهو من صناديد مشركي قريش طعنه النبي ﷺ يوم أحد طعنة كانت سبب وفاته بعد عودته بمكة سنة ٣ هـ، وهو المراد هنا في الآية على قول المؤلّف بسبب ردّه عقبة بن أبي معيط عن الإسلام بعد أن نطق بالشهادتين في بيته أمام رسول الله ﷺ.

انظر: الطبري: ١٩/ ٧-٨، القرطبي: ١٣-٢٥، التحرير والتنوير: ١٩/ ١١-١٢.

(٥) انظر: المكتفى: ٣٧٢، القطع: ٤٤٩.

ونحو ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧] هو آخر الآية، والتمام ﴿وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٨] أي مصبحين ومُلْيلين. ونحو ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾ [الزخرف: ٣٤] آخر الآية، والتمام ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وقد يكون الوقف تامّاً على تفسير أو إعراب، ويكون غير تامّ على آخر؛ نحو ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وقف تام على أنّ ما بعده مستأنف؛ وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائيّ ويعقوب والفرّاء والأخفش وأبو حاتم وسواهم من أئمّة العربية[1].

قال عروة[2]: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل؛ ولكن يقولون آمنّا به.

وهو غير تامّ عند آخرين، والتمام عندهم على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] فهو عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره[3].

ونحو ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] ونحوه من حروف الهجاء فواتح السور، الوقف عليها تامّ على أن يكون المبتدأ أو الخبر محذوفاً، أي هذا ﴿الٓمٓ﴾ أو ﴿الٓمٓ﴾ هذا،

---

(١) انظر: القطع والائتناف: ٢١٥، المكتفى: ١٩٦.

(٢) ابن الزبير بن العوام، ابن حواريّ رسول الله ﷺ، أبو عبد الله، عالم المدينة، أحد الفقهاء السبعة، حدّث عن أبيه وخالته عائشة وعليّ وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، حدّث عنه أبناؤه يحيى وهشام وعثمان ومحمد وأيضاً ابن شهاب وغيرهم، توفي سنة (٩٤ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/ ١٧٨، تاريخ البخاري: ٧/ ٣١، السير ٤/ ٤٢١-٤٣٧، الدر المنثور: ٢/ ١٥١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٨٤.

أو على إضمار فعل، أي: قل ﴿الٓمٓ﴾ على استئناف ما بعدها، وغير تام على أن يكون ما بعدها هو الخبر[١].

وقد يكون الوقف تامّاً على قراءة، وغير تام على أخرى، نحو ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥] تامّ على قرءاة من كسر خاء ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ [البقرة: ١٢٥] وكافٍ على قراءة من فتحها،[٢] ونحو ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] تامّ على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحَسَنٌ على قراءة من خفض[٣].

وقد يتفاضل التام في التمام نحو ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿وَإِيَّاكَ / نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كلاهما تامّ؛ إلّا أنّ الأوّل أتمّ من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأوّل[٤].

١/ ٢٢٨

والوقف الكافي يكثر في الفواصل وغيرها نحو ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] وعلى ﴿مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٤] وعلى ﴿هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٥] وكذا ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩] وكذا ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩] وكذا

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢٧، الدر المصون: ١/ ٨١، إعراب القرآن للعكبري: ١/ ١٠، القرطبي: ١/ ١٥٤.

(٢) قراءة الفتح لنافع وابن عامر، وهي على الخبر، وقراءة الكسر للباقين وهي على الأمر.
انظر: النشر: ٢/ ٢٢٢.

(٣) الرفع لأبي جعفر ونافع وابن عامر وصلاً في الحالتين، ورويس معهم في الابتداء خاصة، والباقون بالخفض في الحالتين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٩٨.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٧٦، المكتفى: ١٥٥.

﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١] هذا كلّه كلام مفهوم، والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنىً[1].

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] كاف ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منه ﴿ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منهما.

وأكثر ما يكون التفاضل في رؤوس الآي نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣] كاف ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] أكفى، ونحو ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٣] كاف و ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩٣] أكفى، ونحو ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ [البقرة: ١٢٧] كاف ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفى.

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف: إذا جعلت «ما» بعده نافية، فإن جُعلت موصولة كان حَسَناً فلا يبتدأ بها، ونحو ﴿ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] كاف؛ على أن يكون ما بعده مبتدأ، خبره ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥] وحَسَنٌ على أن يكون ما بعده خبر ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣] أو خبر ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٤].

وقد يكون كافياً على قراءة وغير كاف على أخرى، نحو ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٩] كاف على قراءة من قرأ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالخطاب، وتامّ

(١) انظر: الهادي لأبي العلاء: ١/ ١٥-١٧.

على قراءة من قرأ بالغيب[1]، وهو نظير ما قدمنا في التام، ونحو ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كاف على قراءة من رفع ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وحَسَنٌ على قراءة من جزم[2]، ونحو ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: ١٧١] كاف على قراءة من كسر ﴿وَأَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧١] وحسن على قراءة الفتح.

والوقف الحسن؛ نحو الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ وعلى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ٣] وعلى ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] وعلى ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] الوقف على / ذلك وما أشبهه حَسَنٌ؛ لأنّ المراد من ذلك يفهم، ولكن الابتداء بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] و ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لا يحسن لتعلقه لفظاً؛ فإنه تابع لما قبله، إلّا ما كان من ذلك رأس آية، وتقدم الكلام فيه وأنه سنّة. ٢٢٩/١

وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً على آخر، وتامّاً على غيرهما، نحو قوله تعالى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] يجوز أن يكون حسناً إذا جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] نعتاً ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وأن يكون كافياً إذا جعل

---

(١) قراءة الخِطاب لابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ورويس، والغيب للباقين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٢٣.

(٢) قراءة الرفع لابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب، والجزم للباقين.
انظر: النشر: ٢/ ٢٣٧.

﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٢] رفعاً بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب، أو نصباً بتقدير «أعني»، الذين، وأن يكون تامّاً إذا جعل ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥].

والوقف القبيح نحو الوقف على ﴿ بِسْمِ ﴾ وعلى ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿ رَبِّ ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿ مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿ يَوْمِ ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿ إِيَّاكَ ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة: ٧] فكلّ هذا لا يتمّ عليه كلام ولا يفهم منه معنى.

وقد يكون بعضه أقبح من بعض؛ كالوقف على ما يحيل المعنى نحو ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء: ١١] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأن المعنى يصير[١] أن البنت مشتركة في النصف مع «أبويه»، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد[٢]، وكذا الوقف على قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الأنعام: ٣٦] إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك؛ بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون؛ مستأنف بهم[٣].

وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدّي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى، نحو الوقف على ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ ﴾ [البقرة:٢٦] و ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ ﴾ [البقرة:٢٥٨]

(١) (يصير) سقطت من المطبوع.
(٢) انظر: القرطبي: ٥/ ٧٢.
(٣) انظر: القرطبي: ٦/ ٤١٨.

و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨] و ﴿لِلَّذِينَ[1] لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأَخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠] و ﴿فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فالوقف / ١/٢٣٠ على ذلك كلّه[2] لا يجوز إلا اضطراراً لانقطاع النفس، أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه. فهذا حكم الوقف اختيارياً واضطرارياً[3].

وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقلّ بالمعنى، موفٍ بالمقصود.

وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته، نحو الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:٨] فإن الابتداء بـ «الناس»،قبيح، و﴿وَمِنَ﴾ تامّ، فلو وقف على ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداء بـ «يقول»، أحسن من ابتدائه بـ ﴿مَن﴾، وكذا الوقف على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٧] قبيح، والابتداء بـ ﴿ٱللَّهُ﴾ أقبح.وبـ ﴿خَتَمَ﴾ كاف، والوقف على ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيح والابتداء بـ ﴿ٱبۡنُ﴾ أقبح، والابتداء بـ ﴿عُزَيۡرٌ﴾ و ﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾ أقبح منهما. ولو وقف على ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٢] ضرورة؛ كان الابتداء بالجلالة قبيحاً، و بـ ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبح منه و بـ ﴿مَّا﴾ أقبح منهما. والوقف على ﴿بَعۡدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [البقرة: ١٢٠] للضرورة والابتداء بما بعده قبيح. وكذا بما قبله، بل[4] من أوّل الكلام.

---

(١) في المطبوع: (الذين) خطأ.

(٢) قوله: «كلّه» يدخل فيه: ﴿فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فهي رأس آية، وقد سبق بيان المؤلّف لذلك قبل قليل. والله أعلم.

(٣) في (س): «اختياراً واضطراراً».

(٤) (بل) سقطت من المطبوع.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً نحو ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١] الوقف عليه حسن لتمام الكلام، والابتداء به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله تعالى.

وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيّدًا نحو ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا ﴾ [يسٓ: ٥٢] فإن الوقف على «هذا» قبيح عندنا؛ لفصله بين المبتدأ وخبره؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى ﴿ مَّرْقَدِنَا ۜ ﴾، وليس كذلك عند أئمة التفسير، والابتداء بـ ﴿هَٰذَا﴾ كاف أو تامّ؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة ردَّ بها قولهم.

تنبيهات

أوّلها: قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على[1] المبتدأ دون الخبر / ولا على نحو «كان»،و«إنّ» وأخواتها؛ دون أسمائها[2]، ولا على النّعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه، إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك؛ إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا ما يؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده.

١/ ٢٣١

وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه ألبتة، فإنه حيث اضطر

(١) (على): ليست في (س) و (ظ).

(٢) في المطبوع: أسمائها، بالإفراد، وهو تحريف.

القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك، باعتبار قطع نَفَس أو نحوه؛ من تعليم أو اختبار، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدئ به، اللهم إلّا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى؛ فإنه والعياذ بالله يَحْرُم عليه ذلك، ويجب ردعه بحسبه، على ما تقتضيه الشريعة المطهرة[1]، والله تعالى أعلم.

ثانيها: ليس كلّ ما يتعسفه بعض المعربين[2]، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفاً أو ابتداء، ينبغي أن يتعمد الوقف عليه؛ بل ينبغي تحري المعنى الأتم، والوقفَ الأَوْجَه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والابتداء ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء، ونحو ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢] ثم الابتداء ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا﴾ ونحو ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣] ثم الابتداء ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ﴾ على معنى القسم، ونحو ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] ونحو ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧] ويبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ و ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بمعنى واجب أو لازم، ونحو الوقف على ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣] والابتداء ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، وأشدّ قبحاً من ذلك الوقف على ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ والابتداء ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، ونحو الوقف على ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] مع وصله بقوله ﴿وَيَخْتَارُ﴾ على أن «ما» موصولة.

---

(١) صرح الداني بكفره. انظر: المكفي: ١٥٠.

(٢) في (س): (المقرئين) وهو تصحيف وتحريف، والتعسف هو: ركوب الأمر بلا تدبر ولا روية، التاج: (عسف).

١/ ٢٣٢ ومن ذلك قول بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] / إنّ الوقف على ﴿تُسَمَّىٰ﴾ أي: عيناً مسمّاة معروفة، والابتداء ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ هكذا جملة أمرية؛ أي اسأل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة[1]، ومن ذلك الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ والابتداء ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وهذا يردّه قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

ومن ذلك تعسّف بعضهم إذا وقف على ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ﴾ أن يبتدئ ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] ويبقى ﴿يَشَاءَ﴾ بغير فاعل، فإنّ ذلك وما أشبهه تمحّل وتحريف للكلم عن مواضعه يُعرف أكثره بالسباق والسياق.

ثالثها: من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاونديّ «لازم»، وعبّر بعضهم عنه «بالواجب»، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه، كما توهمه بعض الناس ويجيء هذا في قسمي التام والكافي وربما يجيء في الحَسَن.

---

(١) نقل هذا الوجه الزمخشري، وذكر أنه معزو إلى علي رضي الله عنه، ثم شنّع على قائله غاية التشنيع، وقال: هذا غير مستقيم على ظاهره، ثم وجّهه من حيث العربية، وقال: وهو مع استقامته في العربية تكلف وابتداع، وعزوه إلى مثل علي رضي الله عنه أبدع. اهـ.

انظر: الكشاف: ٤/ ١٧٠، البحر المحيط: ٨/ ٣٩٨، مغني اللبيب: ٢/ ٦١٢، الدر المصون: ١٠/ ٦١٣- ٦١٤، روح المعاني: ١٥/ ١٧٨.

فمن التامّ: الوقف على قوله ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] عند الجمهور، وعلى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] مع وصله بما قبله عند الآخرين كما تقدم، وقوله ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢] والابتداء ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣] لئلا يوهم العطف، ونحو قوله ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦] والابتداء ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] لئلا يوهم النعت، وقوله ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] والابتداء ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ لئلا يوهم وصل «ما» وعطفها.

ومن الكافي: الوقف على نحو ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] والابتداء ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] لئلا يوهم الوصفية حالاً، ونحو ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٢] والابتداء ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾؛ لئلا يوهم الظرفية لـ ﴿يَسْخَرُونَ﴾، ونحو ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] والابتداء ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ لئلا يوهم التبعيض للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة، فلا موضع لها من الإعراب، / ونحو ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] والابتداء ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾؛ لئلّا يوهم أنه من مقولهم، ونحو ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [هود: ٢٠] والابتداء ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ لئلا يوهم الحالية أو الوصفية.

١/٢٣٣

ونحو: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةً ﴾ [الأعراف: ٣٤] والابتداء ﴿ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾ أي ولا هم يستقدمون، لئلا يوهم العطف على جواب الشرط، ونحو ﴿ وَنَسُوقُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرۡدًا ﴾ [مريم: ٨٦] والابتداء ﴿ لَّا يَمۡلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ ﴾ [مريم: ٨٧] لئلا يوهم الحال، ونحو ﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ ﴾ [القصص: ٨٨] والابتداء ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ ﴾ لئلا يوهم الوصفية، ونحو ﴿ خَيۡرٌ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٍ ﴾ [القدر: ٣] والابتداء ﴿ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ مستأنفاً لئلا يوهم النعت، ونحو ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ ﴾ [البقرة: ١١٦] والابتداء ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥۖ ﴾ لئلا يوهم أنه من قولهم، وقد منع السجاوندي الوقف دونه، وعلّله بتعجيل التنزيه، وألزم بالوقف على ﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣] لإيهام كونه من قولهم، ولم يوصل لتعجيل التنزيه.

وقد كان أبو القاسم الشاطبيّ رحمه الله يختار الوقف على ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ ﴾ [السجدة: ١٨] والابتداء ﴿ لَّا يَسۡتَوُۥنَ ﴾ أي لا يستوي المؤمن والفاسق.

ومن الحسن: الوقف على نحو قوله ﴿ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] والابتداء ﴿ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ﴾ لئلا يوهم أن العامل فيه ﴿ أَلَمۡ تَرَ ﴾، ونحو ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [المائدة: ٢٧] والابتداء ﴿ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا ﴾ ونحو ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ ﴾ [يونس: ٧١] والابتداء ﴿ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ ﴾، كلّ ذلك ألزم السجاونديُّ بالوقف عليه لئلا يوهم أن العامل في «إذ». الفعل المتقدم.

وكذا ذكروا الوقف على ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩] ويبتدأ ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأوَّلين عائد على النبي ﷺ، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ [التوبة: ٤٠] والابتداء ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ﴾ قيل لأن ضمير «عليه» لأبي بكر الصديق، «وأيّده» للنبي ﷺ، ونقل عن سعيد بن المسيب، ومن ذلك اختار بعضهم الوقف على ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ / قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتۡ﴾ [يوسف: ٢٧] والابتداء ﴿وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ ١/٢٣٤ إشعاراً بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه.

رابعها: قول أئمّة الوقف لا[1] يوقف على كذا، معناه أن لا[2] يبتدأ بها بعده، إذ كلُّ ما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده، وقد أكثر السجاونديُّ في هذا القسم وبالغ في كتابه (لا)، والمعنى عنده: لا تقف، وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده، وأكثره يجوز الوقف عليه.

وقد توهّم من لا معرفة له من مقلّدي السجاونديّ أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح، أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده، وليس كذلك، بل هو من الحَسَن؛ يَحسُن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، فصاروا إذا اضطرهم النَفَس يتركون الوقف على الحسن الجائز

---

(١) (لا): سقطت من (ز) و (ظ).

(٢) (لا): سقطت من (ز) و (ظ).

ويَتَعَدَّون[(١)] الوقف إلى[(٢)] القبيح الممنوع، فتراهم يقولون: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمۡ غَيرِ﴾ [الفاتحة: ٧] ثم يقولون ﴿غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِمۡ﴾ ويقولون ﴿هُدًى لِّلمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢-٣] ثم يبتدئون ﴿ٱلَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِٱلغَيبِ﴾ فيتركون الوقف على ﴿عَلَيهِمۡ﴾ وعلى ﴿لِّلمُتَّقِينَ﴾ الجائزين قطعاً، ويقفون على ﴿غَيرِ﴾ و ﴿ٱلَّذِينَ﴾ اللذين تَعَمُّدُ الوقف عليهما قبيح بالإجماع؛ لأن الأول مضاف، والثاني موصول، وكلاهما ممنوع من تعمد الوقف عليه، وحجّتهم في ذلك قول السجاوندي (لا).

فليت شعري إذ مَنَع من الوقف عليه، هل أجاز الوقف على: ﴿غَيرِ﴾ أو ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟ فليعلم أن مراد السجاوندي بقوله: (لا) أي لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف[(٣)].

ومن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى ﴿هُدًى لِّلمُتَّقِينَ﴾ منع[(٤)] الوقف عليه، قال: لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ صفتهم، وقد تقدّم جواز كونه تامًّا وكافياً

---

(١) من (س) وكذا ضبطت فيها، وفي البقية: «يتعمدون.على».

(٢) من (س)، وفي البقية: «.على».

(٣) «القائل أن يقول: لأن تعمد الوقف على «غير» و «الذين» المذكورين، بل هو اضطراري، والوقف على ما قبلهما على سبيل التعمد مع القدرة على الوقف على ما بعدهما، ولا شك أن تعمد الوقف على المواضع الممنوعة عنده وإن كانت رءوس الآي أولى بالمنع من الوقف الاضطراري المطلق عنده». اهـ. بحر الجوامع: ٧٧/ ب.

(٤) في المطبوع: (مع) وهو تحريف.

وحَسَنًا، واختار كثير من أئمتنا كونه كافياً، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بها بعده، فإنه وإن كان صفة ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فإنه يكون من الحَسَن، وسوّغ ذلك كونه رأس آية.[١] وكذلك منع الوقف على ﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] للعطف، وجوازه كما تقدم ظاهر[٢].

١/ ٢٣٥ وقد / ذكرنا في «الاهتداء» رواية أبي الفضل الخزاعيّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلّى الغداة، فقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب

---

(١) هذا غير مخصوص بالسجاوندي، فإنه أورد في تفسير الكواشي: إن نصبت أو رفعت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] مدحاً وقفت على (المُتَّقِين) وإن جرّدته وصفاً لهم لم تقف عليهم، وأيضاً لِمَ لا يجوز أن يكون هذا المنع من قبيل ما ذكرتم من منع القراء الوقف بين «النعت» و «المنعوت» أي بمعنى عدم الجواز الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، لا بمعنى أنه حرام أو مكروه، نعم، قال الداني في المكتفى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] تامّ إذا رفع ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣] بالابتداء، وجعل الخبر في قوله ﴿أُولَٰئِكَ﴾ [البقرة: ٥] فإن رفع على المدح بتقدير هم الذين، أو نصب بتقدير: أعني الذين، فالوقف على (المتقين) كاف، وإن خفض على النعت «للمتقين» فالوقف عليه حسن، وهذه الأوجه جائزة في كل ما يرد من نحو (الذين) و (الذي) نعتاً كقوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ [البقرة: ٢٧] ونحو ذلك، فهذا الجواز مخصوص بكون (الذي) نعتاً على ما ذكره الداني، وأنتم قائلون بعمومه في جميع رءوس الآي، على أن الوقف على قوله تعالى ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] قبل قوله ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] والابتداء بقوله ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ غير مستحسن عند القراء مع أنه رأس آية عند الكوفيين، لأن قوله ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ متعلق بقوله ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ أو بـ ﴿وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ﴾ [البقرة: ٢٢١]. اهـ.
بحر الجوامع: ٧٧ب -٧٨/ أ.

(٢) منع السجاوندي الوقف على ﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] من حيث عطف ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] على ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لئلا يتوهم عدم العطف المذكور، ولا شك أن هذا المقدار يكفي في منع جواز الوقف الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، نعم يجوز الوقف من حيث كونه كلاماً تاماً وهذا لا ينافي عدم جوازه من الحيثية المذكورة. اهـ، بحر الجوامع: ت ٧٨/ أ.

وبـ ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] وفي الثانية بفاتحة الكتاب و بـ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ثم سلّم، وأيّ مقتدىً به أعظم من ابن عباس ترجمان القرآن[١].

ومن ذلك ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ [البقرة: ١٠] منع الوقف عليه، قال: لأن الفاء للجزاء فكان تأكيداً لما في قلوبهم ولو عكس فجعله من الوقف اللازم لكان ظاهراً، وذلك على وجه أن تكون الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض، وهو قول جماعة من المفسرين والمعربين، والقول الآخر أن الجملة خبر، ولا يمتنع أن يكون الوقف على هذا كافياً للتعلّق المعنويّ فقط، فعلى كل تقدير لا يمتنع الوقف عليه، ولذلك قطع الحافظ أبو عمرو الداني بكونه كافياً ولم يحك غيره[٢].

ومن ذلك ﴿لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] منع الوقف عليه للعطف بأو، وهي للتخيير، قال: ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل، وقد جعله الداني وغيره كافياً أو تامّاً[٣].

قلت: وكونه كافياً أظهر و«أو».هنا ليست للتخيير كما قال السجاونديّ، لأن «أو».إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا في الخبر[٤]، بل هي للتفصيل، أي من الناظرين من يشبههم بحال المستوقد، ومنهم من يشبههم

---

(١) هذا مُسلّم، لكن لم يجوز أن يكون الوقف منه على ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ و ﴿يُنفِقُونَ﴾ على سبيل الرخصة، والقرينةُ عليها قصرُ القراءة عن القراءة المسنون عليها في هذه الصلاة. اهـ. بحر الجوامع: ق٧٨/ أ.

(٢) انظر: المكتفي: ١٦٠.

(٣) انظر: المكتفي: ١٦١.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٦٤-٧١.

بحال ذوي صيِّب، والكاف من ﴿ كَصَيِّبٍ ﴾ [البقرة: ١٩] في موضع رفع؛ لأنها خبر مبتدأ محذوف، أي: ومَثَلُهم كمثل صَيِّب، وفي الكلام حذف، أي: كأصحاب صيِّب، ويجوز أن تكون معطوفة على ما موضعه رفع وهو ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ﴾ [البقرة: ١٧]، وكذا قوله ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] والابتداء بقوله ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ ﴾ [النور: ٤٠] وقطع الداني بأنه تام.

ومن ذلك ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١] منع الوقف عليه؛ لأن ﴿ ٱلَّذِى ﴾ [البقرة: ٢٢] صفة الرّب تعالى، وليس بمتعيّن أن يكون صفة للرّب كما ذكر، بل يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الذي، وحسن القطع فيه؛ لأنه صفة مدح، وجوّز مكيّ أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني، وأجاز أيضاً نصبه مفعولاً بـ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١] وكلاهما بعيد.[1]

---

(١) مَنْعُ الوقف من السجاوندي على ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] للإشارة إلى التعلق المعنويّ، لا بمعنى أنه حرام، وكذلك مَنْعُ الوقف على قوله تعالى ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٨] من حيث إن «أو» للتخيير.
وما قلتم في النشر من أن «أو» إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا شك أنه يمكن أن يؤوّل الآية ههنا بمعنى الأمر، أي: إن شئت شبِّهْهم بأصحاب الصيِّب كما أشار إليه صاحب الكواشي [كذا] وغيره من المفسرين.
وكذا منع الوقف منه على قوله تعالى ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [النور: ٣٩] والابتداء بقوله ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ ﴾ [النور: ٤٠] للإشارة إلى العطف على ﴿ كَسَرَابٍ ﴾ [النور: ٣٩].
وما قلتم إن الداني قطع بأنه تام، فليس في المكتفى، بل على قوله ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [النور: ٣٨] على أن صاحب الكواشي [كذا] قال: لا أحب الوقف على ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ لكون ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ ﴾ عطفاً على ﴿ كَسَرَابٍ ﴾. وكذا منع الوقف على ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ من حيث إن ﴿ ٱلَّذِى ﴾ صفة الرب، وكذا على ﴿ٱلْفَاسِقِينَ﴾ لكون ﴿الذِينَ﴾ صفتهم لا بمعنى أن الوقف من كل وجه ممنوع وحرام، تأمل فإن هذا من مزالق الأذكياء. اهـ. بحر الجوامع: ق٧٨/ أ.

ومن ذلك ﴿إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] منع الوقف عليه؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٧] صفتهم، وهو كـ ﴿ٱلَّذِينَ / يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] سواء.

١/٢٣٦

ومثل ذلك كثير في وقوف السجاوندي، فلا يغتر بكل ما فيه، بل يتبع فيه الأصوب ويختار منه الأقرب.

خامسها: يغتفر في طول الفواصل، والقَصَص، والجمل المعترضة، ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق، والترتيل، ما لا يغتفر في غير ذلك، فربما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي «المرخّص ضرورة». ومثّله بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] والأحسن تمثيله بنحو ﴿قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبنحو ﴿عَٰهَدُواْ﴾ [البقرة: ١٧٧] ونحو كل من ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخره، وهو إلى ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] إلّا أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفى. ونحو كلّ من فواصل ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى آخر القصة، وهو ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١].

ونحو فواصل ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١] إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج وهو ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾[1] [ص: ١٤] وقيل الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] أي لكم، وحذفت اللام.

---

(١) في المطبوع: (العقاب)، وهو خطأ.

وقيل الجواب: ﴿صٓ﴾ على أن معناه صدق الله، أو محمد.

وقيل الجواب محذوف تقديره: لقد جاءكم، أو إنه لمعجز، أو ما الأمر كما تزعمون، أو إنك لمن المرسلين[1].

ونحو ذلك الوقف على فواصل ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] إلى ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] ولذلك أجيز الوقف على ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] دون ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وعلى ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] دون ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وإن كان ذلك كله معمول ﴿قُلۡ﴾ ومن ثم كان المحققون يقدِّرون إعادة العامل، أو عاملاً آخر، أو نحو ذلك فيما طال.

سادسها: كما اغتفر الوقف لما ذكر، قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل، وإن لم يكن التعلق لفظياً نحو ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٧] لقرب الوقف على: ﴿بِٱلرُّسُلِۖ﴾ [البقرة: ٨٧] وعلى: ﴿ٱلۡقُدُسِۗ﴾ [البقرة: ٨٧].

١/٢٣٧ ونحو ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] لم يغتفروا / القطع عليه لقربه من ﴿تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ وأكثرهم لم يذكر ﴿تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ﴾ لقربه من ﴿وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾، وكذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ﴾ لقربه من ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ﴾ وبعضهم لم يرض الوقف على ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ﴾ لقربه من ﴿بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ﴾، وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ﴾

(١) انظر: الدر المصون: ٩/ ٣٤٤-٣٤٦.

[آل عمران: ٢٧] وعلى ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ لقربه من ﴿وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ ومن ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [آل عمران: ٢٧].

وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع، وطول المدّ، وزيادة التحقيق وقصد التعليم؛ فيلحق بما قبل لما ذكرنا، بل قد يحسن؛ كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معنىً، أو تنبيهٍ على خفيّ؛ وقف عليه وإن قَصُر، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدئ بها، كما نصّوا على الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ و﴿كَلَّا﴾ ونحوهما مع الابتداء بهما؛ لقيام الكلمة مقام الجملة كما سنبيّنه.

سابعها: قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضادّ، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر، كمن أجاز الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه لا يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، والذي يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾، وكالوقف على ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] يراقب الوقف على ﴿مَّا﴾ من قوله ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ وكالوقف على ﴿مَاذَآ﴾ يراقب ﴿مَثَلًا﴾ وكالوقف على ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنّ بينه وبين ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ مراقبة، وكالوقف على ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٠] فإنّ بينه وبين ﴿كَدَأْبِ / ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ مراقبة، وكذلك الوقف ١/٢٣٨ على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] بينه وبين ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مراقبة، وكالوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٦] فإنه يراقب ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦] وكذا الوقف على ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] يراقب ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾.

وأوّل من نبّه على «المراقبة». في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي، أخذه من «المراقبة». في «العَروض»[١].

ثامنها: ربما يراعى في الوقف «الازدواج». فيوصَل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه وانقطع تعلقه مما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] مع ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ ونحو ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مع ﴿وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ونحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] ونحو ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧] مع ﴿وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ونحو ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ مع ﴿وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ونحو ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦] مع ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾، وهذا اختيار نُصَير بن محمد ومن تبعه من أئمّة الوقف[٢].

تاسعها: لا بدّ من معرفة أصول مذاهب الأئمّة القراء في الوقف والابتداء؛ ليعتمد في قراءة كلٍّ مذهبه.

فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، كما ورد عنه النص بذلك.

---

(١) المراقبة بين الوقفين ألاّ يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً، بل يوقف على أحدهما، أمّا في «العروض». فهي عدم اجتماع «الزحافين». فإذا وجد أحدهما لم يحصل الآخر، ولا يصح أن تخلو التفعيلة منهما، والمراقبة تكون في بحري «المضارعَ» و«المقتضب».

وانظر تفصيل كل ذلك في: العمدة: ١/ ٢٩١-٢٩٢، الوافي: ١٦٥، الهادي: ١/ ٥٥-٥٧، شرح أهدى سبيل: ١٣٤-١٣٥.

(٢) هذه الفقرة كلها جاءت في المطبوع «سابعاً» قبل التي قبلها، وهو تحريف من النساخ. والله أعلم.

وابن كثير روينا عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وعلى ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أُبال بعدها وقفت أو لم أقف، وهذا يدلّ على أنه يقف حيث ينقطع نَفَسُه[1]، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رءوس الآي ويقول: هو أحب إليّ، وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائيّ كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقيل: لأن قراءته التحقيقُ والمدّ الطويل، فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي.

---

(١) لقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون مراده بقوله: (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) ما كان مثلها في كونها كلاماً تامّ المعنى، على أن قوله (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) لم يدل على عدم الوقف على ما سواه، بل يحتمل الوجهين.

وقول الشيخ: وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه، إن أراد أنه مخصوص به فغير مسلّم؛ لأن كل واحد من القراء -هذه الحالة- أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وإن أراد معنى آخر فليبين من أي اللفظ من كلامه فهم ذلك. اهـ. بحر الجوامع: ق٧٨/ ب.

وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيّناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة[1].

والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداء، كذا حكى عنهم غير واحد، منهم الإمامان أبوا[2] الفضل الخزاعيّ والرازي رحمهما الله تعالى.

١/٢٣٩ **عاشرها:** في الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت:/

هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيّدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحقّقين فإن القطع عندهم: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمُعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب، أو وِرْد، أو عُشر، أو في ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة

---

(١) لقائل أن يقول: كون القرآن عنده كالسورة الواحدة؛ لا يقتضي أن لا يتعمد وقفاً معيناً، ولا إيثار وصل السورة بالسورة، لِمَ لا يجوز أن يكون ذلك منه لأجل الحرص على التلاوة، أو لأجل إظهار المهارة في العلم بكيفية طرق الوصل وتعليمها، ولو اقتضى عدم تعمد توقف إنما يقتضي وصل السورة بالسورة، لا عدم تعمد الوقف في أوساط السورة، ولواقتضى ينبغي أن يقتضي في السورة الواحدة عدم تعمد الوقف عند سائر القراء أيضاً وليس كذلك، تأمل.

وأيضاً الملازمة في قوله: فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة،: ممنوعة. اهـ بحر الجوامع: ق ٧٩/ أ.

(٢) كذا بالتثنية وهو الصواب، وفي المطبوع «أبو» بالإفراد، وهو تحريف.

المستأنفة أدباً[١] ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآي في نفسها مقاطع[٢].

أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزآبادي في آخرين مشافهة عن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي،[٣] أنا محمد بن أحمد الصيدلانيّ[٤]؛ في كتابه عن الحسن بن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل، أنا أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ، أخبرني أبو عُمر بن حيُّويَه،[٥] حدثنا أبو الحسن[٦] بن المنادي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا الحسين بن محمد المروزي، حدثنا خلف[٧] عن أبي سنان هو ضرار بن مرة[٨] عن عبد الله بن

---

(١) «أدباً» من (س) فقط.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٨٧.

(٣) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته ص: ٨.

(٤) أبو جعفر، مسند الوقت، روى عنه الضياء وغيره، توفي سنة (٦٠٣ هـ).

انظر: التكملة: ٢/ ١٢١-١٢٢، السير: ٢١/ ٤٣٠-٤٣١.

(٥) محمد بن العباس بن محمد، الخزاز، البغدادي، سمع الباغندي والبغوي وغيرهما، وحدث عنه البرقاني والخلال وغيرهما، توفي سنة (٣٨٢ هـ).

تنبيه: في المطبوع «أبو عمرو» وهو خطأ.

انظر: تاريخ بغداد: ٣/ ١٢١-١٢٢، المنتظم: ٧/ ١٧٠-١٧١، السير: ١٦/ ٤٠٩-٤١٠.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: «الحسين». مصغراً.

(٧) خلف بن خليفة، تغير قبل موته، واختلط، صدوق، قال الحاكم: أخرجه مسلم في الشواهد، توفي سنة (١٨١ هـ).

انظر: من تكلم فيه: ١/ ٧٦، الجرح والتعديل: ٣/ ٣٦٩-٣٧٠، السير: ٨/ ٣٤١-٣٤٢.

(٨) الشيباني، سمع سعيد بن جبير، روى عنه الثوري وابن عيينة.

انظر: المقتنى في سرد الكنى: ١/ ٩٥، الكنى والأسماء: ١/ ٤٠٢.

أبي الهذيل[١] أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها[٢].

وأخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إذناً، أخبرنا عليّ بن أحمد جدّي، عن أبي سعد الصفار، ثنا أبو القاسم بن طاهر،[٣] أخبرنا أبو بكر الحافظ،[٤] أخبرنا أبو نصر بن قتادة،[٥] أخبرنا أبو منصور النَّضْرُوي،[٦] حدثنا أحمد بن نجدة،[٧] ثنا سعيد بن منصور، ثنا خلف بن خليفة، حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمّها.

قال الخزاعي: في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمّها، فيركع حينئذ، قال: فأما جواز ذلك لغير المصلّي فمجمع عليه.

---

(١) العنزي، روى عن ابن مسعود رضي الله عنه وأبي هريرة وغيرهما، وروى عنه عطاء بن السائب وغيره.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٢-٤٦٣- الجرح والتعديل: ٥/ ١٩٦، الحلية: ٤/ ٣٥٨-٣٦٤، السير: ٤/ ١٧٠-١٧١.

(٢) عقّب المؤلف على ذلك بقوله: وقد حمله أئمتنا على أن مراده بذلك القراءة في الصلاة ونحو ذلك من القطع لا الوقف والله أعلم.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٣.

(٣) هو زاهر الشحامي، تقدم ص: ٨.

(٤) هو الإمام البيهقي، تقدم ص: ٣٥٦.

(٥) لم أعرفه.

(٦) العباس بن الفضل بن زكريا، ثقة، مسند، روى عنه الدقاني وغيره، وثقه الخطيب، توفي سنة (٣٧٢ هـ).
انظر: السير: ١٦/ ٣٣١، الشذرات: ٣/ ٧٩.

(٧) المحدّث القدوة، أبو الفضل الهروي، الثقة، حدّث عنه أبو إسحاق البزاز وغيره، توفي سنة (٢٩٦ هـ).
انظر: السير: ١٣/ ٥٧١، الشذرات: ٢/ ٢٢٤.

قلت: كلام ابن أبي الهذيل أعمّ من ذلك، ودعوى الخزاعيّ الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر، إذ لا فرق بين الحالتين[١] والله تعالى أعلم.

وقد أخبرتني به أسند من هذا الشيخة الصالحة أم محمد ست العرب ابنة / محمد بن علي[٢] بن أحمد بن[٣] البخاري رحمهما الله فيما شافهتني به بمنزلها من الزاوية الأرموية[٤] بسفح قاسيون في سنة ستّ وستين وسبعمائة، أخبرنا جدّي أبو الحسن عليّ المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا أبو سعد عبد الله بن عمر بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشّحاميّ، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، ثنا أحمد بن نجدة، أنا سعيد بن منصور، ثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل أنه[٥] قال: كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها.

١/٢٤٠

وهذا أعمّ من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعيّ كبير، وقوله: (كانوا) يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك، والله تعالى أعلم[٦].

---

(١) لقائل أن يقول: بين الحالتين فرق وهو؛ أن الاقتصار ببعض الآية في الصلاة ممنوع؛ لأنه يستلزم ترك الفرض، وفي غير الصلاة لا يستلزم شيئاً، فلا وجه لمنعه في خارج الصلاة. اهـ. بحر الجوامع: ق٨٠/ ب.

(٢) في (س) «عثمان»، خطأ.

(٣) (بن) سقطت من المطبوع.

(٤) وهي فوق الروضة بجبل قاسيون، أسسها الشيخ الصالح القدوة عبد الله بن يونس الأرموي المتوفى سنة (٦٣١ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ٢/ ١٩٦.

(٥) (أنه) سقطت من المطبوع.

(٦) رواه أبو عبيد في: فضائل القرآن: ١٩٠.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً؛ يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة؛ إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، كما تقدّم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنيّة الإعراض[1]، وتنبغي البسملة معه في «فواتح» السور كما سيأتي[2]، ويأتي في رءوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسماً كما سيأتي، ولا بدّ من التنفّس معه، كما سنوضحه.

والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

وقد اختلفت ألفاظ أئمّتنا في التأدية عنه بما يدلّ على طول السكت وقصره، فقال أصحاب سُليم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة[3].

وقال جعفر الوزّان[4] عن عليّ بن سُليم[5] عن خلاّد: لم يكن يسكت على السواكن كثيراً[6].

---

(١) انظر: ص: ٥٨٥.

(٢) انظر: ص: ٦٦٦.

(٣) انظر: جامع البيان: ١١٥ب.

(٤) ابن محمد، القرشي، يعرف بصنجة، مقرئ متصدر من أئمة القراء المشهورين.
غاية النهاية: ١/ ١٩٤.

(٥) كذا في النسخ: (سليم)، وذكر في ترجمته أنه: سلم، بدون ياء، وهو الصواب.
وهو: علي بن الحسين بن سلم، النخعي، راوٍ مشهور، قال أبو العلاء: يروي عن خلاد وسُليم، وهو صادق في كليهما.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٣.

(٦) انظر: جامع البيان: ١١٥.

وقال الأشناني: سكتة قصيرة[١].

وقال قتيبة عن الكسائي: سكت سكتة مختلسة من غير إشباع[٢].

وقال النقار[٣] عن الخياط[٤] يعني عن[٥] الشموني[٦] عن الأعشي: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف[٧].

وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون: وقفة يسيرة[٨].

وقال مكيّ: وقفة خفيفة[٩].

وقال ابن شريح: وقيفة[١٠].

---

(١) انظر: جامع البيان: ١١٥.

(٢) انظر: جامع البيان: ١١٥.

(٣) الحسن بن داود، أبو علي، نحوي، مصدر حاذق، من أضبط أصحاب الخياط، وقرأ عليه (٤٠) ختمة ذكر له الذهبيّ رؤيا لطيفة، توفي قبل سنة (٣٥٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٢، المعرفة: ٢/ ٥٩٢-٥٩٣، بغية الوعاة: ١/ ٥٠٣.

(٤) القاسم بن أحمد أبو محمد، يعرف بالقملي، إمام في قراءة عاصم، حاذق، ثقة، أجمع الناس على تفضيله في قراءة عاصم، توفي سنة (٢٩١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٦-١٧، المعرفة: ١/ ٤٩٤-٤٩٥، تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٣٨.

(٥) (عن) سقطت من المطبوع.

(٦) محمد بن حبيب، أبو جعفر، مقرئ ضابط مشهور، تلقن القرآن من الأعمش تلقيناً.توفي بعد سنة (٢٤٠هـ).

الشمّوني: لم أجد نسبتها إلى شيء، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٤-١١٥، المعرفة: ١/ ٤١٣.

(٧) انظر: جامع البيان: ١١٥ب.

(٨) الذي وقفت عليه في التذكرة: (وقفة خفيفة). التذكرة: ١/ ١٤٥ و ٢/ ٤١٢.

(٩) التبصرة: ٥٧٢ -٥٧٣.

(١٠) الكافي: ١٢٤.

وقال أبو العز: سكتة يسيرة هي أكثر من سكت القاضي عن رويس[١].

١/٢٤١ وقال الحافظ / أبو العلاء يسكت حمزة والأعشى[٢] وابن ذكوان من طريق العلويّ[٣]، والنهاوندي عن قتيبة، من غير قطع نَفَس وأتمّهم سكتة[٤] حمزة والأعشى[٥].

وقال أبو محمد سبط الخياط: حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة[٦].

وقال أبو القاسم الشاطبي: [سكتاً مقلّلاً][٧].

وقال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع. وهذا لفظه أيضا في السكت بين السورتين من «جامع البيان»[٨]

وقال فيه ابن شريح: بسكتة خفيفة[٩].

وقال ابن الفحّام: سكتة خفيفة[١٠].

---

(١) الإرشاد: ١٨٨، وقال في الكفاية: وقفة يسيرة اهـ: ٢٢٦.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٤٠٤.

(٣) تقدمت ترجمته ص: ٢٦٨.

(٤) في غاية الاختصار: (سكتاً) انظره: ١/ ٢٦٦.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٦) المبهج: ١/ ٣٢٦.

(٧) الشاطبية: ١٩.

(٨) التيسير: ١٤٢، جامع البيان: ١/ ٥٩/ب.

(٩) الكافي: ١٤.

(١٠) التجريد: ١٩ب.

وقال أبو العزّ: مع سكتة يسيرة[١].

وقال أبو محمد في «المبهج»: وقفة تـؤذن بإسرارهـا، أي بـإسرار البـسملة، وهذا يدل على المهلة[٢].

وقال الشاطبي: [وسكتهم المختار دون تنفس][٣].

وقال أيضاً: [وسكتة حفص دون قطع لطيفة][٤].

وقال الداني في ذلك: بسكتة لطيفة من غير قطع[٥].

وقال ابن شريح: وقيفة[٦].

وقال أبو العلاء: بوقيفة[٧].

وقال ابن غلبون: وقفة خفيفة[٨].

وكذا قال المهدوي[٩]، وقال ابن الفحّام: سكتة خفيفة[١٠].

---

(١) الإرشاد: ١٨٨.

(٢) المبهج: ١/ ٣٤٥.

(٣) الشاطبية: ٦٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) التيسير: ١٤٢.

(٦) الكافي: ١٢٤.

(٧) غاية الاختصار: ٢/ ٥٥٢.

(٨) التذكرة: ٢/ ٤١٢.

(٩) لم أجده في (شرح الهداية).

(١٠) التجريد:٣٦ب.

وقال القلانسي في سكت[١] أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف[٢] منها بسكتة يسيرة[٣].

وكذا قال الهمذاني[٤].

وقال أبو العز: ويقف على: ﴿صٓ﴾ و ﴿قٓ﴾ و ﴿نٓ﴾ وقفة يسيرة[٥].

وقال الحافظ أبو عمرو في «الجامع»: واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة[٦] من غير قطع شديد[٧].

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن «السكت» زمنه دون زمن الوقف عادة، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق، والحدر، والتوسط، حسبما تحكمه المشافهة.

وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلفت أيضاً في المراد به آراء بعض[٨]

---

(١) في (س): «وقف».

(٢) في (س): «حرفين».

(٣) الكفاية الكبرى: ٢٢٦.

(٤) غاية الاختصار: ٢/ ٤٠٤.

(٥) الإرشاد: ٢٠٧.

(٦) في (ظ): «خفية».

(٧) جامع البيان: ١/ ٥٩/ب وفي المطبوع: (شديدة) وهو خطأ.

(٨) في (س): «بعض آراء».

المتأخرين، فقال الحافظ أبو شامة: الإشارة بقولهم[١] [دون تنفس] إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة[٢].

وقال الجعبريّ: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النَّفَس؛ لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة[٣].

وقال الأستاذ ابن بَصْخان: أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس؛ بدليل أن القارئ إذا أخرج نَفَسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدلّ على أن التنفس هنا بمعنى المهلة[٤].

وقال ابن جبارة: «دون تنفس» يحتمل معنيين: أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين / لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أي أقصر منه، أي دونه في المنزلة والقصر؛ لكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس، حتى يجعل هذا دونه في القصر. قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء[٥].

١/٢٤٢

قلت: الصواب حمل «دون».من قولهم [دون تنفس] أن تكون بمعنى «غير» كما دلّت عليه نصوص المتقدمين، وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن

(١) في إبراز المعاني: «قوله»: وهو الصحيح، والمراد به الشاطبيّ رحمه الله.

(٢) في إبراز المعاني: ١/ ٢٣٢.

(٣) كنز المعاني: ٢/ ١٨٨.

(٤) لم أجد هذا المصدر.

(٥) لم أجد هذا المصدر.

السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس، سواء قَلّ زمنه أم كثر، وإنَّ حملَه على معنى «أقلّ». خطأٌ، وإنما كان هذا صواباً لوجوه:

أحدها: ما تقدم من النصّ عن الأعشى «تسكت حتى يظن أنك قد نسيت»، وهذا صريح في أنّ زمنه أكثر من زمن إخراج النَّفَس وغيره.

ثانيها قول صاحب «المبهج»: سكتة تؤذن بإسرارها، أي بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن[1] إخراج النَّفَس بلا نظر.

ثالثها: أنه إذا جعل بمعنى أقلّ فلا بد من تقديره، كما قدروه بقولهم: أقل من زمان إخراج النفس ونحو ذلك، وعدمُ التقدير أولى.

رابعها: أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح؛ لأن زمن إخراج النفس وإن قلّ لا يكون أقلّ من زمن قليل السكت، والاختبار يبيّن ذلك.

خامسها: أن التنفس على الساكن في نحو: ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿وَقُرْءَانٍ﴾ [الحجر: ١] و ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] ممنوع اتفاقاً، كما لا يجوز التنفس[2] على الساكن في نحو: ﴿ٱلْخَٰلِقُ﴾ [الحشر: ٢٤] و ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] و ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١] و ﴿مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧] إذ

---

(١) (زمن): سقطت من المطبوع.

(٢) في (س): «الوقف».

التنفس في وسط الكلمة لا يجوز[١]، ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين.

وأمّا استدلال ابن بَصْخان بأن القارئ إذا أخرج نَفَسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فإن ذلك ليس على إطلاقه، فإنّه إن أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعاً، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلمة كما قدمنا، وإن أراد سكتاً[٢] بين السورتين من حيث إن كلامه فيه، فإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام، يجوز القطع عليها والوقف، فلا محذور من التنفس عليها،/ نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السكت أو على ﴿عِوَجَاۜ﴾ [الكهف: ١] و ﴿مَرْقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢] لحفص ١/٢٤٣

(١) يمكن أن يجاب عن الأول بأن يقال: لا نسلم أن نص بعض الأئمة (تسكت حتى تظن أنك قد نسيت) يدل على أن زمنه أكثر من زمن إخراج النَّفَس، فضلاً عن التصريح به؛ لأنه يجوز أن يكون السكوت في زمن أقل من زمان إخراج النفس مظنة النسيان.
وعن الثاني: بأن زمان قراءة البسملة يجوز أن يكون أقل من زمن إخراج النفس على سبيل العادة، إذا قرأ القارئ بسرعة، فهلّا أطلقتم بقولكم: إن الزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن إخراج النفس بلا نظر.
وعن الثالث: أن التقدير في كلام الفصحاء لحصول معنىً حَسَنٍ معقولٍ لاشبهة فيه، أحسنُ من عدم التقدير فيه، وقد كان له معنى فيه شبهة لا معقولية فيه.
وعن الرابع: بأنه لا يلزم من التقدير المذكور أن يكون زمن إخراج النفس أقل من زمن قليل السكت، حتى لا يصح ذلك التقدير على الوجه المذكور.
وعن الخامس: المنع إنما هو باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه عادة، وليس المراد أن مجرد النَّفَس أعمّ من أن يكون مع السكوت المستلزم للمهلة أو لا غير جائز؛ لأنه لا جهة لمنع التنفس على الساكن بحيث لا يلزم قطع في الكلمة معه. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨١-٨٢.
(٢) كذا في (س)، وفي البقية: «سكت».

من غير مهلة؛ لم يكن ساكتا ولا واقفاً؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة[١]، والسكت لا يكون معه تنفس[٢] * فاعلم ذلك وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة ومن تبعه *.[٣]

خاتمة: الصحيح أن السكت مقيّد بالسّماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو، وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخزاعيّ؛ إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك، وإذا صحّ حمل ذلك جاز، والله تعالى أعلم.

---

(١) هذا القول غير مسلّم، بل الوقف قطع الصوت على آخر الكلمة مع إسكانه، مع مهلة يجري فيها التنفس عادة. ومَن شَرط التنفس فإنما شرط باعتبار كون المهلة معه عادة، فإن مَن حبس نفسه على خلاف العادة زماناً طويلاً، وقرأ فيه خمس آيات مع السكوت في كل آية مقدار زمان التنفس عادة من غير إخراج النفس، لا يقال له: لَمْ يقف، ولو قيل له: إنه لم يقف، فمع كونه مستبعداً جداً يكون مجرد اصطلاح ولا مشاحة فيه. فالحقّ أن مهلة زمان السكت دون مهلة زمان التنفس، ومهلة زمان الوقف مقدار مهلة زمان التنفس عادة، وإن أجرى التنفس على خلاف العادة في الأول بلا سكوت مستلزم لمهلة، ولم يجر في الثاني مع السكوت المستلزم للمهلة مقدار التنفس عادة. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨٢ / أ.

(٢) لقائل أن يقول: إن أردتم بقولكم: لا يجوز التنفس في أثناء الكلام، التنفس مع السكوت المستلزم للمهلة فعدمُ جوازه مُسلَّم، لكن لا يضر ذلك ابن بصخان؛ لأن مراده ليس في ذلك، وإن أردتم أعمّ من أن يكون مع السكوت وعدم السكوت فعدم جوازه ممنوع، لِمَ لا يجوز أن يكون التّنفّس مع عدم السكوت المستلزم للمهلة بحيث لا يقع قطع في الكلمة، ولا شك أن مجرد التنفس في أثناء الكلام غير ممنوع، نعم باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه يكون ممنوعاً.

ففي الحقيقة السكوت المستلزم للمهلة في أثناء الكلام ممنوع؛ لأنه يقع معه قطع في الكلمة، فأما مجرد التنفس بحيث لا يقع معه قطع في الكلمة ليس ممنوعاً بل لا جهة لمنعه. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨١/ ب.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

باب اختلافهم في الاستعاذة

والكلام عليها من وجوه:

الأول: في صيغتها، وفيه مسألتان:

الأولى: أن المختار لجميع القرّاء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة «النحل»[1]؛ فقد حكى الأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو العزّ القلانسيّ وغيرهما الاتفاق على هذا اللفظ بعينه[2].

وقال الإمام أبو الحسن السخاويّ في كتابه «جمال القرّاء». إن الذي عليه إجماع الأمة هو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)[3]، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: إنه هو المستعمل عند الحذاق دون غيره.[4]

وهو المأخوذ به عند عامّة الفقهاء؛ كالشافعيّ وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وقد ورد النص بذلك عن النبي ﷺ، ففي «الصحيحين». من حديث سليمان بن صُرَد[5] رضي الله عنه قال: استبّ رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس،

---

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨].

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٦٢، التلخيص: ١٣٣، التبصرة: ٢٤٦، الكافي: ١٣، المستنير: ١/ ٤٣٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣، ولم يذكرها في الإرشاد، العنوان: ٦٥، التجريد: ١٩ب، تلخيص العبارات: ٢١-٢٢، إيضاح الرموز: ٢٠.

(٣) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٢.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) الخزاعي، الصحابي الجليل، روى عنه: يحيى بن يعمر وغيره، توفي رضي الله عنه سنة (٦٥ هـ). انظر: طبقات ابن سعد: ٧/ ١٧، الاستيعاب: ١٠٨، السير: ٣/ ٣٩٤-٣٩٥.

وأحدهما يسبّ صاحبه مغضباً قد احمّر وجهه، فقال النبيّ ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده؛ لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

١/ ٢٤٤ الحديثُ لفظ / البخاريّ في باب «الحذر» من الغضب في كتاب «الأدب»، ورواه أبو يعلى الموصليّ في «مسنده» عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، وكذا رواه الإمام أحمد، والنسائيّ في «عمل اليوم والليلة». وهذا لفظه أيضاً[١]، وأبو داود، ورواه أيضاً الترمذي من حديث معاذ بن جبل بمعناه[٢]، وروي هذا اللفظ من التعوّذ أيضاً من حديث جبير بن مطعم، ومن حديث عطاء بن السائب عن السلميّ عن ابن مسعود[٣].

وقد روى أبو الفضل الخزاعيّ عن المطوعيّ عن الفضل بن الحباب عن روح بن عبد المؤمن قال: قرأت على يعقوب الحضرميّ فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلام أبي[٤] المنذر فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان

---

(١) من (س)، وفي المطبوع: (نصاً) وهو تحريف.

(٢) لم أجده عند (الترمذي) لا بلفظه ولا بمعناه عن (معاذ) رضي الله عنه، بل وجدت فيه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبيّ ﷺ فقال: علمني شيئاً ولا تكثر عليّ لعلّي أعيه، قال: «لا تغضب»، فردد ذلك مراراً، كل ذلك يقول: لا تغضب»، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد سليمان بن صرد، وهذا حديث حسن صحيح غريب. اهـ.

انظر: سنن الترمذي: ٤/ ٣٧١.

(٣) البخاري: ٥/ ٢٢٤٨، مسلم: ٤/ ٢٠١٥، المسند: ٥/ ٢٤٠، سنن أبي داود: ٥/ ١٣٩-١٤٠، عمل اليوم والليلة: ١/ ٣٠٦، السنن الكبرى: ٦/ ١٠٤.

(٤) في المطبوع: (ابن) بدل (أبي) وهو خطأ، فهي كنيته لا اسم أبيه.

الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن بهدلة فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زرّ بن حبيش فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على النبي ﷺ فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي: «يا ابن أمّ عَبْد قُلْ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أخذته عن جبريل عن ميكائيل[١] عن اللوح المحفوظ». حديث غريب[٢] جيّد الإسناد من هذا الوجه[٣].

ورويناه مسلسلاً من طريق روح أيضاً؛ قرأت على الشيخ الإمام العالم، العارف، الزاهد جمال الدين أبي محمد محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجمال النّسائي[٤] مشافهة فقلت أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على الشيخ الإمام، شيخ السنّة سعيد[٥] الدين محمد بن مسعود بن محمد الكازروني[٦] فقلت: أعوذ بالله السميع العليم،

---

(١) في (س) فقط: «عليهما الصلاة والسلام».

(٢) هو الذي رواه واحد فقط، ويسمّى أيضاً الفرد المطلق.

انظر: ألفية السيوطي: ٤٤-٤٥، تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠-١٨٢.

(٣) الكامل: ق١٥٥/ ب.

(٤) انظر ترجمته ص: ٧٧.

(٥) في المطبوع: (سعد) وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: (الكارزيني) وهو تحريف.

هو: شيخ المحدثين في فارس، سمع الكثير، وأجاز له المزي وغيره، وخرّج (المسلسلات)، توفي سنة (٧٥٨ هـ). انظر: الدرر الكامنة: ٤/ ٢٥٥.

فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي الربيع عليّ بن عبد الصمد بن أبي الجيش:[١] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والدي[٢] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محي الدين أبي محمد / يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي[٣] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والدي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي الحسن علي بن يحيى البغدادي[٤] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري،[٥] أعوذ بالله السميع العليم، * فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)*[٦] فإني قرأت على هَنَّاد بن إبراهيم النسفي[٧]، أعوذ بالله السميع

١/ ٢٤٥

---

(١) لم أعرفه.

(٢) عبد الصمد بن أحمد، البغدادي، الحنبلي، شيخ القراء ببغداد، إمام عارف محقق زاهد ثقة ورع، روى عن الناقد أكثر من (٣٠) كتاباً في القراءات، توفي سنة (٦٧٦ هـ). المعرفة: ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

(٣) محتسب بغداد، تولى تدريس المدرسة المستنصرية للحنابلة، وكان يتردد في الرسائل إلى الملوك حتى صار أستاذ دار الخلافة، توفي في وقعة التتر قتيلاً سنة (٦٥٣ هـ).

انظر: وفيات الأعيان: ٣/ ١٤٢.

(٤) لم أعرفه.

(٥) انظر ترجمته ص: ٥٢٠.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٧) من المحدّثين المكثرين، والحفاظ المشهورين، قال عنه ابن ناصر الدين: لكنه ضعيف مكثر من رواية الموضوعات. توفي سنة (٤٦٥ هـ).

انظر: الشذرات: ٣/ ٤٢٤.

العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمود بن المثنى بن المغيرة[١] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عصمة محمد بن أحمد السجزي،[٢] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي محمد عبد الله بن عجلان بن عبد الله الزنجاني[٣] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عثمان سعيد بن عبد الرحمن الأهوازي[٤] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمد بن عبد الله بن بسطام[٥] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على روح بن عبد المؤمن أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على يعقوب بن إسحاق الحضرمي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلاّم أبي[٦] المنذر أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن أبي النجود أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زرّ بن حبيش أعوذ بالله السميع العليم، فقال

---

(١) لم أعرفه.

(٢) لم أعرفه.

(٣) لم أعرفه.

(٤) لم أعرفه.

(٥) لم أعرفه.

(٦) في المطبوع: (ابن) وهو خطأ.

لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على رسول الله ﷺ أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: «قل أعوذ بالله / من الشيطان الرجيم فإني قرأت على جبريل أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم قال جبريل: هكذ أخذت عن ميكائيل وأخذها ميكائيل عن اللوح المحفوظ»[١].

١/٢٤٦

وقد أخبرني بهذا الحديث أعلى من هذا شيخاي الإمامان: الولي الصالح أبو العباس أحمد بن رجب المقرئ، وقرأت عليه، «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، والمحدّث[٢] الكبير يوسف بن محمد السّرّمرّي البغداديان فيما شافهني[٣] به، وقرآ على أبي الربيع بن أبي الجيش المذكور.

وأخبرني به عاليا جدّاً جماعة من الثقات منهم؛ أبو حفص عمر بن الحسن ابن مزيد بن أميلة المراغيّ[٤]، وقرأت عليه «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، عن شيخه الإمام أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، قال: أخبرنا الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ[٥] بن محمد بن الجوزي في «كتابه»، فذكره بإسناده.

---

(١) انظر: الكامل: ق: ١٥٥/ ب، المصباح: ٤/ ١٥٧٣.

(٢) في المطبوع: «المقرئ». قبل كلمة «المحدّث». وهو تحريف.

(٣) في (س): «شافهاني»، بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) انظر ترجمته ص: ٦١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٩٠.

وروى الخزاعيّ أيضاً في كتابه «المنتهى» بإسناد غريب عن عبد الله بن مسلم ابن يسار[1] قال: قرأت على أبيّ بن كعب فقلت: أعوذ بالله السميع العليم، فقال: يا بنيّ، عمّن أخذت هذا ؟ قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)؛ كما أمرك الله عز وجلّ[2].

الثانية: دعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكلة، والظاهر أن المراد على أنه المختار فقد ورد تغيير هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص منه، كما سنذكره ونبيّن صوابه.

وأمّا أعوذ: فقد نقل عن حمزة فيه: «أستعيذ»، و«نستعيذ»، و«استعذت». ولا يصح، وقد اختاره بعضهم كصاحب «الهداية»[3] من الحنفيّة، قال: لمطابقة لفظ القرآن، يعني قوله تعالى ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل : ٩٨] وليس كذلك[4].

وقولُ الجوهريّ[5]: عذت بفلان، واستعذت به؛ أي لجأت إليه[6]، مردود عليه[7] عند أئمّة اللسان، بل لا يجزي ذلك على الصحيح، كما لا يجزي: أتعوّذ، ولا تعوّذت.

---

(١) لم أجد له ترجمة مع شهرة ومكانة أبيه في العلم.

(٢) لم أجد هذا النص في «المنتهى» فلعله في كتابه الخاص بـ «الاستعاذة»، والله أعلم.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٧٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٨٠.

(٦) الصحاح في اللغة: (عوذ).

(٧) (عليه): سقطت من المطبوع.

وذلك لنكتة[١] ذكرها الإمام الحافظ العلاّمة أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد بن النقاش[٢] رحمه الله تعالى في كتابه «اللاحق السابق والناطق الصادق». في التفسير فقال:

١/٢٤٧ بيان الحكمة التي لأجلها / لم تدخل السين والتاء في فعل المستعيذ الماضي والمضارع وقد قيل له: استعذ، بل لا يقال إلا «أعوذ». دون «أستعيذ». و«أتعوّذ»، و«استعذت». و«تعوّذت»، وذلك أن السين والتاء شأنهما الدلالة على الطَّلَب، فوردتا في الأمر إيذاناً بطلب التعوذ، فمعنى استعذ بالله: اطلبْ منه أن يعيذك، فامتثال الأمر هو أن يقول: أعوذ بالله؛ لأن قائله متعوّذ أو مستعيذ قد عاذ والتجأ، والقائل: أستعيذ بالله ليس بعائذ؛ إنما هو طالب العياذ به، كما تقول أستخير الله، أي أطلب خِيرته، وأستقيله أي أطلب إقالته، وأستغفره أي أطلب مغفرته، فدخلت في فعل الأمر إيذاناً بطلب هذا المعنى من المعاذ به، فإذا قال المأمور أعوذ بالله، فقد امتثل ما طلب منه، فإنه طلب منه نفس الاعتصام والالتجاء، وفرق بين الاعتصام وبين طلب ذلك، فلمّا كان المستعيذ هارباً ملتجئاً معتصماً بالله أتى بالفعل الدالّ على طلب ذلك فتأمله.

قال: والحكمة التي لأجلها امتثل المستغفر الأمر بقوله: استغفر الله * أنه طلب منه أن يطلب المغفرة التي لا تتأتي إلا منه سبحانه[٣]، بخلاف العياذ واللّجأ

---

(١) النّكتة: بالضم؛ هي اللطيفة المؤثرة في القلب، ثم أطلقت من باب المجاز على المسائل الحاصلة بالنقل المؤثر في القلب التي يقارنها نكت -ضرب- الأرض غالباً بنحو الأصبع. اهـ. التاج (نكت).

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٤٩.

(٣) (سبحانه): من (س).

والاعتصام، فامتثل الأمر بقوله: أستغفر الله *[١] أي أطلب منه أن يغفر لي.[٢] انتهى. ولله درّه ما ألطفه وأحسنه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري في تفسيره: حدثنا أبو كريب[٣] ثنا عثمان بن سعيد[٤] ثنا بشر بن عمارة[٥] ثنا أبوروق[٦]

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٢) لقائل أن يقول: قولكم في ردّ قول صاحب «الهداية» حيث قال: «لمطابقته لفظ القرآن». «وليس كذلك»: إن أردتم أنه ليس مطابقاً للفظ القرآن؛ فهو مكابرة، وإن أردتم معنى آخر فليس ردّاً له، وأيضاً: قولكم: «فمعنى أستعيذ بالله؛ اطلب منه أن يعيذك». إن أردتم به أنه المعنى الموضوع له لقوله «استعذ» فممنوع؛ لأن المعنى الموضوع له لاستعذ اطلب العياذ، لا اطلب الإعاذة، وإن أردتم به المعنى الإلزامي فمسلّم، ولكن الكلام ليس فيه، فامتثال الأمر يكون بقوله: «أستعيذ». أظهر من قوله: «أعوذ». ولئن سلّمنا أن معنى «أستعيذ». اطلب الإعاذة يكون امتثال الأمر بقوله: «اللهم أعذني»، لا بقوله: «أعوذ». لأنه وضع «أعذني» لطلب الإعاذة لا «أعوذ»، نعم دلالته عليه بالالتزام، والكلام ليس فيه، على أن قياس ما أوردتم من قولكم «أستخير الله». و«أستقيله» و«أستغفره» يقتضي أن يكون الامتثال ب «أستعيذ» لا بـ «أعوذ». وأيضاً طلب العياذ أبلغ من طلب الإعاذة؛ لأن في طلب العياذ منه تعالى إشارة إلى أن العياذ وإن كان فعل العبد فهو متعلق بإرادة الله ومشيئته، ولا يحصل بدونها، وليس للعبد اختيار في حصول ذلك الفعل منه، فيكون العبد محتاجاً إليه تعالى في حصول هذا الفعل منه، فهو كالإعاذة في هذا المعنى. والله أعلم. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨٤/ أ.

(٣) محمد بن العلاء، الهمداني، الكوفي، الثقة، شيخ المحدثين، حدّث عن أبي بكر بن عياش، وهشيم وغيرهما، وحدّث عنه الستة وغيرهم، وثّقه النسائي وغيره، توفي سنة (٢٤٨ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٥٢، السير: ١١/ ٣٩٤-٣٩٨، تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٥.

(٤) مرة، المري، المكفوف.

(٥) الخثعمي، ضعّفه النسائي، ومشّاه غيره.

انظر: الجرح والتعديل: ٢/ ٣٦٢، الضعفاء والمتروكين: ٦٨، ميزان الاعتدال: ١/ ٣٢١.

(٦) عطية بن الحارث، العوفي، الهَمْداني صدوق من الخامسة، صاحب «التفسير» روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

انظر: تقريب التهذيب: ٢/ ٢٤، طبقات المفسرين: ١/ ٣٨٦.

عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: « أوّل ما نزل جبريل على محمد ﷺ قال: يا محمد استعذ، قال: أستعيذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]»[١].

قلت: ما أعظمه مساعداً لمن قال به لو صحّ. فقد قال شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله بعد إيراده: وهذا إسناد غريب، قال: وإنما ذكرناه ليعرف، فإن في إسناده ضعفاً وانقطاعاً.[٢][٣]

قلت: ومع ضعفه وانقطاعه وكونه لا تقوم به حجّة؛ فإن الحافظ أبا عمرو الداني رحمه الله تعالى رواه على الصواب من حديث أبي روق أيضاً عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: « أوّل ما نزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ علّمه / الاستعاذة، قال يا محمد قُل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،[٤] ثم قال: قل: بسم الله الرحمن الرحيم.»[٥]

١/ ٢٤٨

والقصدُ أنّ الذي تواتر عن النبي ﷺ في التعوذ للقراءة ولسائر تعوّذاته من روايات لا تحصى كثرة، ذكرناها في غير هذا الموضع؛ هو لفظ: «أعوذ»، وهو

---

(١) تفسير الطبري: ١/ ٥٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ١/ ١٤.

(٣) لم يبيّنا رحمهما الله محل الضعف والانقطاع في الحديث.

الضعف من جهة: بشر بن عمارة.

الانقطاع من جهة الخلاف في لقيّ الضحاك لابن عباس رضي الله عنه، والله أعلم.

(٤) عند الداني: (قل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اهـ).

جامع البيان: ٥٦ب.

(٥) المصدر السابق.

الذي أمره الله تعالى به وعلّمه إيّاه فقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنون: ٩٧] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] وقال عزّ وجلّ عن موسى صلّى الله تعالى على نبينا وعليه وسلّم ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ [غافر: ٢٧] وعن مريم عليها السلام ﴿أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ﴾ [مريم: ١٨].

وفي «صحيح» أبي عوانة عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ * أقبل علينا بوجهه *[1] فقال: «تعوّذوا بالله من عذاب النار، قلنا نعوذ بالله من عذاب النار، قال: تعوّذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قلنا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: تعوّذوا بالله من فتنة الدجّال، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال.»[2]

فلم يقولوا في شيء من جوابه ﷺ «نتعوذ» بالله ولا «تعوّذنا» على طِبْقِ اللّفظ الذي أمروا به، كما أنّه ﷺ لم يقل «أستعيذ». بالله، ولا «استعذت». على طِبق اللفظ الذي أمره الله به.

ولا كان ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم يعدلون عن اللفظ المطابق الأَوْلَى المختار إلى غيره؛ بل كانوا هم أولى بالاتّباع، وأقرب إلى الصواب، وأعرف بمراد الله تعالى، كيف وقد علّمنا رسول الله ﷺ كيف يُستعاذ فقال: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم،

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ).

(٢) مسلم: ٤/ ٢١٩٩ (٢٨٦٧)، صحيح ابن حبان: ٣/ ٢٨١، الآحاد والمثاني: ٤/ ٩١، مسند عبد بن حميد: ١/ ١١١.

ومن عذاب القبر، ومن فتنة الـمَحْيا والمات، ومن شرّ فتنة المسيح الـدجّال».
رواه مسلم وغيره[١]، ولا أصرح من ذلك.

وأمّا «بالله»: فقد جاء عن ابن سيرين: «أعـوذ بالـسميع العلـيم»، وقيّـده بعضهم عنه[٢] بصلاة التطوع، ورواه أبو علي الأهوازي عن ابن واصـل وغـيره عن حمزة، وفي صحة ذلك عنهما نظر.

١/٢٤٩ وأمّا «الرجيم»: فقد ذكر/ الهذلي في «كامله» عن شبل، عن حُميد؛ يعني ابن قيس: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر)[٣]، وحكى أيضاً عن أبي زيد عـن أبي السماك (أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي)[٤]، وكلاهما لا يصح.

وأمّا تغييرهما بتقديم وتأخير ونحوه، فقد روى ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم»[٥].

وكذا رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى[٦] عن معاذ بن جبل، وهذا لفظه[٧]، والترمذيّ بمعناه وقال: مرسل[٨].

---

(١) مسلم: ١/ ٤١٢، مسند أبي عوانة: ١/ ٥٤٧.
(٢) (عنه): سقطت من المطبوع.
(٣) الكامل: ق ١٥٥/ ب.
(٤) الكامل: ق١٥٥/ ب، وقال ابن الباذش: واختاره بعضهم لجميع القراء. اهـ.
انظر: الإقناع: ١/ ١٥١، وقرة عين القراء: ق٤٠/ أ.
(٥) ابن ماجه: ١/ ٢٦٦.
(٦) في المطبوع: (ليلة).
(٧) سنن أبي داود: ١/ ٢٠٦.
(٨) الترمذي: ١/ ١٥٤.

يعني أنّ عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق معاذاً؛ لأنه مات قبل سنة عشرين[١].

ورواه[٢] ابن ماجه أيضاً بهذا اللفظ عن جبير بن مطعم[٣] واختاره بعض القراء[٤].

وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا خرج أحدكم من المسجد فليقل: اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم.» رواه ابن ماجه، وهذا لفظه، والنسائي من غير ذكر «الرجيم»[٥].

وفي كتاب ابن السنيّ[٦]: «اللهم أعذني من الشيطان الرجيم»[٧]، وفيه أيضاً عن أبي أمامة رضي الله عنه: «اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده» الحديث[٨].

---

(١) قال الذهبي: حدّث عن عمر وعليّ وأبيّ وابن مسعود ومعاذ؛ وما إخاله لقيه، مع كون ذلك في السنن الأربعة. اهـ. والضمير في (لأنه) راجع إلى معاذ رضي الله عنه فقد مات سنة (١٨ هـ). على أصحّ الأقوال، وعليه فسنّ ابن أبي ليلى تحتمل لقي معاذ حيث إن ولادته -عبد الرحمن- كانت في زمن الصدّيق رضي الله عنه أو قبله، وقيل: في خلافة عمر رضي الله عنه، والله أعلم.

انظر: السير: ١/ ٤٦١ و٤/ ٢٦٣.

(٢) في (ز): «رواية».

(٣) في (ز): «معظم».تصحيف وخطأ. ولعله سبق قلم.

(٤) ابن ماجه: ١/ ٢٦٥.

(٥) ابن ماجه: ١/ ١٢٩ وفيه: وإذا خرج فليسلم على النبيّ ﷺ وليقل: اللهم.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٦٠.

(٧) انظر: الأذكار: ٣٣.

(٨) الحديث:«إن أحدكم إذا أراد أن يخرج من المسجد تداعت جنود إبليس، وأجلبت واجتمعت كما تجتمع النحل على يعسوبها، فإذا قام أحدكم على باب المسجد فليقل: اللهم. فإنه إذا قالها لم يضرّه».

انظر: الأذكار للنووي: ٣٣٣.

وروى الشافعي في «مسنده» عن أبي هريرة: أنه تعوّذ في المكتوبة رافعاً صوته: «ربنا إنّا نعوذ بك من الشيطان الرجيم»[١].

وأما الزيادة فقد وردت بألفاظ؛ منها ما يتعلق بتنزيه الله تعالى:

الأول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» نصّ عليها الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»، وقال: إن على استعماله عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والعراقين والشام[٢]، ورواه أبو عليّ الأهوازي أداء عن الأزرق[٣] بن الصباح، وعن الرفاعيّ[٤] عن سُليم؛ كلاهما عن حمزة، ونصّاً عن أبي حاتم[٥]، ورواه الخزاعيّ عن أبي عديّ عن ورش أداء.[٦]

(١) انظر مسند الشافعي: ١/ ٣٥.

(٢) جامع البيان: ٥٦ب، وفيه: (العراقيين) بالجمع.

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من المؤلّف، صوابه: المنذر بن الصباح، كوفي، أخذ القراءة عن حمزة، وهو معدود في أصحابه، روى عنه القراءة: محمد بن عبد الرحمن بن قتبي.

وذكر المؤلّف في ترجمة حمزة اثنين يكنيان بالأزرق، وهما: إبراهيم بن عليّ، وإسحاق بن يوسف. ولعلهما ليسا مرادين هنا.

انظر: غاية النهاية: ١/ و٢/ ٣١١.

(٤) محمد بن يزيد، أبو هشام، إمام مشهور، قاضٍ، ألّف: «الجامع» في القراءات، له روايات شاذة وانفرادات عن سليم وشعبة والكسائي، روى عنه مسلم في صحيحه والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة، قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه. توفي سنة (٢٤٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٠-٢٨١.

(٥) لعله في كتابه: «الإقناع»، وهو مفقود.

وانظر: الإقناع لابن الباذش: ١/ ١٥٠، التقريب والبيان: ١/ ٢٠.

(٦) انظر: الإقناع: ١/ ١٤٨، التقريب والبيان: ١/ ٢٠.

قلت: وقرأت أنا به في اختيار أبي حاتم السجستاني، ورواية حفص من طريق هبيرة.[١] وقد رواه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن أبي سعيد الخدري بإسناد «جيد»، وقال الترمذي: هو أشهر حديث في هذا الباب[٢].

وفي «مسند» أحمد بإسناد صحيح عن معقل بن يسار[٣] / عن النبي ﷺ قال: «من قال[٤] حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قرأ ثلاث آيات من آخر سورة «الحشر»، وكّل الله به سبعين ألف مَلَك يصلّون[٥] عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة» رواه الترمذي وقال: حَسَن غريب[٦]. ١/ ٢٥٠

الثاني: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم) ذكره الداني أيضاً في «جامعه»؛ عن أهل مصر وسائر بلاد المغرب، وقال: إنه استعمله منهم أكثر أهل

---

(١) انظر: التقريب والبيان: ١/ ٢٠، الكنز: ١٢١.

(٢) انظر: سنن الترمذي: ١/ ١٥٤.

(٣) المزني، الصحابي الجليل، شهد بيعة الرضوان، سكن البصرة، روى عنه عمرو بن ميمون وأبو عثمان النهدي وغيرهما، توفي آخر خلافة معاوية رضي الله عنه، وقيل: في خلافة يزيد.

انظر: أسد الغابة: ٤/ ٤٥٦-٤٥٧، السير: ٢/ ٥٧٦.

(٤) في (ز) «قرأ» بدل «قال» وهو خطأ.

(٥) الصلاة هنا بمعنى الدعاء، وهذا أحد معانيها اللغوية، ومنه قول الأعشى:

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً ... يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي ... نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا

انظر: القرطبي: ١/ ١٨٨.

(٦) المسند: ٥/ ٢٦، سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢.

الأداء[١]، وحكاه أبو معشر الطبري في «سوق العروس»؛ عن أهل مصر أيضاً وعن قنبل والزينبي[٢].

ورواه الأهوازي عن المصريين عن ورش،[٣] وقال: على ذلك وجدت أهل الشام في الاستعاذة، إلا أني لم أقرأ بها عليهم من طريق الأداء عن ابن عامر، وإنما هو شيء يختارونه، ورواه أداء عن أحمد بن جبير في اختياره، وعن الزهريّ وأبي بحرية[٤]، وابن مناذر[٥]، وحكاه الخزاعي عن الزينبي عن قنبل، ورواه أبو العزّ أداء[٦] عن أبي عديّ عن ورش[٧]، ورواه الهذلي عن ابن كثير في غير رواية الزينبيّ[٨].

الثالث: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الأهوازي عن أبي عمرو[٩]، وذكره أبو معشر عن أهل مصر والمغرب[١٠]،

---

(١) جامع البيان: ١/ ق٥٦/ ب.

(٢) انظر الإقناع: ١/ ١٤٩-١٥٠.

(٣) انظر: الإقناع: ١/ ١٤٩، قرة عين القراء: ١٤، الكنز: ١٢١.

(٤) عبد الله بن قيس الكندي، من كبار التابعين، علم فاضل، حدّث عن عمر وأبي هريرة وغيرهما، روى عنه خالد بن معدان وضمرة بن حبيب وغيرهما، توفي في خلافة الوليد.

انظر: طبقات ابن سعد: ٧/ ٤٤٢، السير: ٤/ ٥٩٤.

(٥) تصحفت في المطبوع بالدال المهملة. ولم أعرفه.

(٦) (أداء) سقطت من (ظ).

(٧) لم أعرف مصدر المؤلّف في هذا، فالإرشاد ليس فيه الكلام عن الاستعاذة، والكفاية فيها ما عليه الجمهور. فلعله في «الإرشاد» الكبير.

(٨) الكامل: ق: ١٥٥/ ب.

(٩) انظر: قرة عين القراء: ٤٠/ أ.

(١٠) لعله في الجامع، أما في التلخيص فقال عنه: مدني، شامي، علي الكسائي. اهـ. ص١٣٣.

ورويناه من طريق الهذلي عن أبي جعفر وشيبة ونافع في غير رواية أبي عدي عن ورش[١]، وحكاه الخزاعيّ وأبو الكرم الشهرزوريّ عن رجالهما عن أهل المدينة، وابن عامر، والكسائيّ، وحمزة، في أحد وجوهه[٢]، وروي عن عمر بن الخطاب، ومسلم بن يسار، وابن سيرين، والثوريّ.

وقرأت أنا به في قراءة الأعمش، إلّا أني في رواية الشنبوذي عنه أدغمت الهاء في الهاء[٣].

الرابع: (أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم) رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص، قال: وكذا في حفظي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل، وذكره الهذلي عن أبي عديّ عن ورش[٤].

الخامس: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الهذلي عن الزينبيّ عن ابن كثير[٥]./ ٢٥١/١

السادس: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) ذكره الأهوازي عن جماعة، وقرأت به في قراءة الحسن البصريّ[٦].

---

(١) الكامل: ق ١٥٥/ ب.

(٢) انظر: المنهاج: ق٧٠، المصباح: ٤/ ١٥٧٦، وليس فيه «حمزة».وإنما فيه خلف في اختياره.

(٣) أي الهاء من لفظ الجلالة (الله) في هاء «هو».

وانظر: قرة عين القراء: ٤٠، التقريب والبيان: ١/ ٢٢.

(٤) الكامل: ق ١٥٥/ ب.

(٥) الكامل: ق١٥٥/ ب.

(٦) المصدر السابق.

السابع: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأستفتح الله وهو خير الفاتحين) رواه أبو الحسين الخبازيّ، عن شيخه أبي بكر الخوارزميّ، عن ابن مقسم، عن إدريس، عن خلف عن حمزة[١].

الثامن: (أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم) رواه أبو داود في الدخول إلى المسجد عن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ وقال: «إذا قال ذلك، قال الشيطان: حُفظ منّي سائر[٢] اليوم» إسناده جيّد، وهو حديث حسن.

ووردت بألفاظ تتعلق بشتم الشيطان؛ نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الخبيث المخبث، والرجس النّجس» كما رويناه في كتابَي «الدعاء»، لأبي القاسم الطبرانيّ، و«عمل اليوم والليلة»، لأبي بكر بن السني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس، الخبيث المخبث، الشيطان الرجيم». وإسناده ضعيف[٣].

ووردت أيضاً بألفاظ تتعلق بما يستعاذ منه؛ ففي حديث جبير بن مطعم «من الشيطان الرجيم، من همزه ونَفْثِه ونفخه». رواه ابن ماجه، وهذا لفظه، وأبو داود والحاكم وابن حبّان في «صحيحيهما»[٤]، وكذا في حديث أبي سعيد،

---

(١) هذا بنصه كلام الهذلي في «الكامل»: ق: ١٥٥/ ب.

(٢) (سائر): ليست في (ز)، والحديث في السنن: ١/ ٣١٨.

(٣) الدعاء: ١٣٤-١٣٥.

(٤) الدعاء: ١٣٤ و١٣٥، سنن أبي داود: ١/ ٢٠٦، المستدرك: ١/ ٣٦٠، صحيح ابن حبان: ٥/ ٧٨-٧٩.

وفي حديث ابن مسعود: «من الشيطان الرجيم، وهمزه، ونفخه، ونفثه»[١]، وفسّروه فقالوا: همزه الجنون، ونفثه الشعر، ونفخه الكبر[٢].

وأما النقص: فلم يتعرض للتنبيه عليه أكثر أئمتنا، وكلام الشاطبي رحمه الله يقتضي عدمه[٣]، والصحيح جوازه؛ لما ورد، فقد نصّ الحلواني في «جامعه» على جواز ذلك فقال: وليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص، أي بحسب الرواية[٤] كما سيأتي.

وفي «سنن» أبي داود من حديث جبير بن مطعم « أعوذ بالله من الشيطان». من غير ذكر «الرجيم»، وكذا رواه غيره، وتقدم في حديث أبي هريرة من رواية النسائي «اللهم اعصمني من الشيطان». من غير ذكر «الرجيم»[٥]./ ١/٢٥٢

فهذا الذي أعلمه ورد في الاستعاذة من الشيطان في حالة القراءة وغيرها، ولا ينبغي أن يعدل عمّا صح منها حسبما ذكرناه مبيّناً، ولا يعدل عمّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متّبعون لا مبتدعون، قال الجعبريّ في شرح قول الشاطبي:

.... وإن تزد لربك تنزيهاً فلست مجهّلا[٦]

---

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة: ١/ ٢٤٠، الدعاء للضبي: ١/ ٢٩٩.

(٢) في (ظ): «الكذب» والكلمة سقطت من (ت).

(٣) لأنه ذكر لفظ «النحل» والزيادة عليه، ولم يتعرض للنقص عما في سورة «النحل» مما يفهم منه أن ذلك غير جائز، والله أعلم.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق٥٧/ ب.

(٥) انظر ص: ٦٣٧.

(٦) الشاطبية: ٨.

«هذه الزيادة وإن أطلقها وخصّها؛ فهي مقيّدة بالرواية، وعامّة في غير التنزيه»[١].

الثاني: في حكم الجهر بها والإخفاء:

وفيه مسائل:

الأولى: أن المختار عند أئمة القراءة هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم، إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما نذكره، وفي كلّ حال من أحوال القراءة كما نذكره.

قال الحافظ أبو عمرو في «جامعه»: لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، وعند ابتداء كلّ قارئ بعرض، أو درسٍ، أو تلقينٍ، في جميع القرآن، إلّا ما جاء عن نافع وحمزة.

ثم روي عن ابن المسيّبي أنه سئل[٢] عن استعاذة أهل المدينة؛ أيجهرون بها أم يخفونها؟ قال: ما كنّا نجهر ولا نخفي، ما كنا نستعيذ البتة.

وروى عن أبيه عن نافع؛ أنّه كان يخفي الاستعاذة، ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورؤوس الأثمنة[٣] في جميع القرآن[٤].

---

(١) تتمة كلامه: «ولم يروها، ولهذا ما بيّنها، بل نبّه عليها على مذهب الغير». كنز المعاني: ٢/ ١٧٤.

(٢) السائل هو: الحسن بن مخلد. جامع البيان: ١/ ق ٥٧ / أ.

(٣) عند الداني: (الآي): ق ٥٧، وما في النشر يوافق ما في التيسير: ١٧، وتحرفت في المطبوع إلى «الآيات». وجاء في حاشية (ك): أي الأجزاء، إذ عند الأئمة المصريين والشاميين كل جزء ثمانية أثمان. ا.هـ.

(٤) جامع البيان: ق ٥٧، التيسير: ١٧، النجوم الطوالع: ٢٤.

وروي أيضاً عن الحلواني قال: قال[١] خلف: كنّا نقرأ على سُلَيم، فنخفي التعوذ، ونجهر بالبسملة في «الحمد» خاصة، ونخفي التعوذ والبسملة في سائر القرآن، نجهر برؤوس أثمنتها، وكانوا يقرؤون على حمزة فيفعلون ذلك، قال الحلواني: وقرأت على خلاد ففعلت ذلك[٢].

قلت: صحّ إخفاء التعوّذ من رواية المسيبي عن نافع[٣]، وانفرد به الولي عن إسماعيل عن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس عن ورش[٤]، وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين:

أحدهما: إخفاؤه حيث قرأ القارئ مطلقا؛ أي في أول الفاتحة وغيرها، وهو الذي لم يذكر أبو العباس المهدوي عن حمزة من / روايتي خلف وخلاد سواه[٥]، ١/ ٢٥٣ وكذا روى الخزاعي عن الحلواني عن خلف وخلاد، وكذا ذكر الهذلي في «كامله». وهي رواية إبراهيم بن زَرْبيٍّ عن سليم عن حمزة[٦].

الثاني: الجهر بالتعوذ في أول «الفاتحة» فقط، وإخفاؤه في سائر القرآن، وهو الذي نصّ عليه في «المبهج» عن خلف عن سليم وفي «اختياره»، وهي رواية محمد بن لاحق التميمي[٧] عن سليم عن حمزة[٨].

---

(١) (قال): سقطت من المطبوع.
(٢) جامع البيان: ق٥٧، التيسير: ١٧، الإقناع: ١٥٢.
(٣) وهي ليست من طرقه.
(٤) هذه الانفرادة خارجة عن طرقه.
(٥) انظر: شرح الهداية: ١/ ٨-٩.
(٦) انظر: الكامل: ق١٥٥/ ب، الإقناع: ١/ ١٥٢.
(٧) متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، رواها عنه عرضاً الحسن بن داود والنقار، وتفرد بالأخذ عنه. غاية النهاية: ٢/ ٢٣٣-٢٣٤.
(٨) المبهج: ١/ ٣٤٥، وهي ليست من طرقه.

ورواه الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في «كتابه» عن أبي الحسين بن المنادي، عن الحسن بن العباس، عن الحلوانيّ، عن خلف، عن سُليم، عن حمزة؛ أنه كان يجهر بالاستعاذة والتسمية في أول سورة «فاتحة» الكتاب، ثم يخفيها بعد ذلك في جميع القرآن.

قال الحلواني: وقرأت على خلاد فلم يغيّر عليّ، وقال لي: كان سُليم يجهر[١] فيهما جميعاً، ولا ينكر على من جهر ولا على من أخفى.

وقال أبو القاسم الصفراوي في «الإعلان»: واختلف عنه؛ يعني عن حمزة، أنه كان يخفيها عند «فاتحة» الكتاب، كسائر المواضع، أو يستثني «فاتحة» الكتاب، فيجهر بالتعوّذ عندها؛ فرُوِيَ عنه الوجهان جميعاً انتهى.[٢]

وقد انفرد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبريّ عن الحلوانيّ عن قالون بإخفائها في جميع القرآن.[٣]

الثانية: أطلقوا اختيار الجهر في الاستعاذة مطلقاً، ولا بدّ من تقييده، وقد قيّده الإمام أبو شامة رحمه الله تعالى أنه[٤] بحضرة من يسمع قراءته، ولا بدّ من ذلك، قال: لأن الجهر بالتعوذ إظهار لشعار[٥] القراءة، كالجهر بالتلبية، وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع ينصت للقراءة من أوّلها لا يفوته منها

(١) في جامع البيان: ١/ ق ٥٧: (يجيزهما) وأرى أنها الأصوب، وما هنا تصحيف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق٥٧/ أ.

(٣) لعله ذكر هذه الانفرادة في كتابه: «الاستبصار»، الذي هو مفقود.

(٤) (أنه): من (ز).

(٥) من (س)، وهو الذي في إبراز المعاني: ١/ ٢٢٥، وفي بقية النسخ: (شعائر).

شيء، وإذا أخفي التعوذ، لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة، وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم منصت من أوّل الإحرام بالصلاة[1].

وقال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله: إذا تعوّذ في الصلاة التي يسّر فيها بالقراءة أَسرّ بالتعوذ، فإن تعوّذ في التي يجهر فيها بالقراءة فهل يجهر؟ فيه خلاف، من أصحابنا من قال يسرّ، وقال الجمهور: للشافعي في المسألة قولان:

أحدهما: يستوي الجهر والإسرار، وهو نصّه / في «الأمّ»، والثاني: يسنّ الجهر، وهو نصه في «الإملاء»، ومنهم من قال قولان: أحدهما يجهر، صحّحه الشيخ أبو حامد الإسفراييني[2] إمام أصحابنا العراقيين، وصاحبه المحامليّ[3] وغيره، وهو الذي كان يفعله أبو هريرة رضي الله عنه، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسرّ، وهو الأصحّ عند جمهور أصحابنا، وهو المختار. ١/ ٢٥٤

---

(١) إبراز المعاني: ١/ ٢٢٥.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد، انتهت إليه رياسة الشافعية في بغداد، أخذ الفقه عن أبي الحسن بن المرزبان، علّق على مختصر المزني «تعاليق»، وغيرها. توفي سنة (٤٠٦ هـ).

الإسفراييني: نسبة إلى إسفراين بلدة بخراسان بنواحي نيسابور.

انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣٦٨، وفيات الأعيان: ١/ ٧٢-٧٤، طبقات السبكي: ٣/ ٢٤.

(٣) أبو الحسن، أحمد بن محمد بن القاسم، له تعليقة في الفقه الشافعي، تنسب إليه، توفي سنة (٤١٥ هـ).

المحاملي: نسبة إلى المحامل التي يُحمل عليها الناس في السفر.

انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣٧٢، وفيات الأعيان: ١/ ٧٤-٧٥، الشذرات: ٣/ ٢٠٢.

قلت: حكى صاحب «البيان» القولين على وجه آخر فقال: أحد القولين إنه يتخيّر بين الجهر والسّر، ولا ترجيح. والثاني: يستحبّ فيه الجهر، ثم نقل عن أبي عليّ الطبري أنه يستحبّ فيه الإسرار، وهذا مذهب أبي حنيفة، وأحمد، ومذهب مالك في قيام رمضان[1].

ومن المواضع التي يستحبّ فيها الإخفاء، إذا قرأ خالياً؛ سواء قرأ جهراً أو سراً، ومنها إذا قرأ سرّاً فإنه يسرّ أيضاً، ومنها إذا قرأ في الدور ولم يكن في قراءته مبتدئاً؛ يسر بالتعوذ لتتصل القراءة ولا يتخلّلها أجنبيّ، فإنّ المعنى الذي من أجله استحب الجهر؛ وهو الإنصات فُقِد في هذه المواضع.

الثالثة: اختلف المتأخرون في المراد بالإخفاء، فقال كثير منهم: هو الكتمان، وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشرّاح، فعلى هذا يكفي فيه الذكر في النفس من غير تلفظ.

وقال الجمهور: المراد به الإسرار، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبيّ، فلا يكفي فيه إلا التلفظ وإسماع نفسه، وهذا هو الصواب؛ لأن نصوص المتقدمين كلّها على جعله ضدّاً للجهر، وكونه ضدّاً للجهر يقتضي الإسرار به، والله تعالى أعلم.

فأمّا قول ابن المسيبي: ما كنّا نجهر ولا نخفي؛ ما كنا نستعيذ ألبتة؛ فمراده الترك رأساً كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى كما سيأتي.

---

(١) النص بحروفه في الأذكار: ٤٥.
انظر: المهذب: ١/ ٧٢، روضة الطالبين: ١/ ٣٤٦-٣٤٧.

الثالث في محلها:

وهو قبل القراءة إجماعاً ولا يصح قول بخلافه عن أحد ممن يعتبر قوله، وإنما آفة العلم التقليد، فقد نُسب إلى حمزة وأبي حاتم، ونُقل عن أبي هريرة / رضي الله عنه وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وحُكِيَ عن مالك، وذُكِر أنّه مذهب داود بن علي الظاهري وجماعته؛ عملاً بظاهر الآية وهو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] فدل على أن الاستعاذة بعد القراءة. ١/٢٥٥

وحُكِيَ قولٌ آخر؛ وهو: الاستعاذة قبل وبعد، ذكره الإمام فخر الدين الرازي في «تفسيره»، ولا يصح شيء من هذا عمّن نُقِل عنه، ولا ما استدل به لهم[1].

أمّا حمزة وأبو حاتم؛ فالذي ذكر ذلك عنهما هو أبو القاسم الهذلي، فقال في «كامله»: قال حمزة في رواية ابن قلوقا[2] إنما يتعوّذ بعد الفراغ من القرآن، قال: وبه قال أبو حاتم.

قلت: أمّا رواية ابن قلوقا عن حمزة فهي منقطعة في «الكامل». لا يصحّ إسنادها[3]،

(١) انظر: أحكام القرآن: ٣/ ١١٧٥، المحرر الوجيز: ١/ ٤٨، القرطبي: ١/ ٨٨، التفسير الكبير: ٢٠/ ١٤١، تفسير ابن كثير: ١/ ١٣.

(٢) عبد الرحمن، الكوفي، راو معروف، عرض على حمزة وعلى سليم، روى عنه الإمام أحمد بن حنبل. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٦.

(٣) وذلك لأن الهذليّ رواها عن أحمد بن محمد بن الفتح الفرضي عن زيد بن علي عن محمد بن الحسن بن يونس عن أبي أيوب الضبي، عن رجاء بن عيسى عن ابن قلوقا عن حمزة. والانقطاع هو: أن الفرضي لم يقرأ على زيد. انظر: الكامل: ٧٤/ أ.

وكل من ذكر هذه الرواية عن حمزة من الأئمة كالحافظين أبي عمرو الداني، وأبي العلاء الهمداني، وأبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وغيرهم؛ لم يذكروا ذلك عنه ولا عرّجوا عليه.

وأمّا أبو حاتم فإنّ الذين ذكروا روايته واختياره؛ كابن سوار، وابن مهران، وأبي معشر الطبري، والإمام أبي محمد البغوي[١]، وغيرهم؛ لم يذكروا عنه شيئاً ولا حكوه.

وأمّا أبو هريرة فالذي نقل عنه رواة الشافعي في «مسنده»: أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن ربيعة بن عثمان[٢] عن صالح بن أبي صالح[٣] أنه سمع أبا هريرة وهو يؤمّ الناس رافعاً صوته (ربنا إنّا نعوذ بك من الشيطان الرجيم) في المكتوبة إذا فرغ من «أمّ القرآن»[٤].

وهذا إسناد لا يحتج به؛ لأن إبراهيم بن محمد هو الأسلمي، وقد أجمع أهل النقل والحديث على ضَعْفه، ولم يوثّقه سوى الشافعيّ رضي الله عنه، قال

---

(١) لم يذكر البغويُّ أبا حاتم ضمن القراء الذين اعتمد رواياتهم وطرقهم.

(٢) يروي عن ابن المنكدر، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث اهـ، ووثقه غيره.

انظر: من تكلم فيه: ١/ ٧٩.

(٣) اسم أبيه: مهران، مولى عمرو بن حريث.

انظر: الجرح والتعديل: ٤/ ٤١٣.

(٤) مسند الشافعي: ١/ ٣٥.

أبو داود: كان قدريّاً رافضيّاً مأبوناً[١] كلُّ بلاءٍ فيه[٢]، وصالح بن أبي صالح الكوفي ضعيف واهٍ[٣].

وعلى تقدير صحّته، لا يدلّ على أن الاستعاذة بعد القراءة، بل يدل على أنه كان يستعيذ إذا فرغ من «أمّ القرآن» أي للسورة الأخرى، وذلك واضح.

فأمّا أبو هريرة فهو ممن عرف بالجهر بالاستعاذة.

وأمّا ابن سيرين والنخعيّ فلا يصح عن واحد منهما عند أهل النقل.

وأما مالك فقد حكاه عنه القاضي أبو بكر بن العربي في «المجموعة» وكفى في الرد والشناعة[٤] على قائله[٥].

---

(١) تصحفت في المطبوع بالتاء بدل النون، والكلمة مأخوذة من: الأبْنة، يقال: أبَنَه يَأْبُنُه: اتهمه بخير أو شر، وإذا أطلقت فقيل هو مأبون: فهو للشر خاصة. قاموس: (أبن).

(٢) المدنيّ، تكلّموا فيه وكذّبوه، غير الشافعي تلميذه وابن الأصبهاني، فإنه كان ثقة عندهما في الحديث، وأجابوا عن الشافعي بأنه تتلمذ عليه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبيّ، ولا شك أن الجرح مقدم، توفي سنة (١٨٤ هـ).

انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/ ٦٢-٦٤، ميزان الاعتدال: ١/ ٥٧-٦١، تهذيب التهذيب: ١/ ١٥٨.

(٣) انظر: تقريب التهذيب: ١/ ٣٦٠، تاريخ ابن معين: ١٣٤.

(٤) شنع عليه: قبّحه، القاموس (شنع).

(٥) عبارة المؤلف تُفهم أن «المجموعة» هي لابن العربي: وأنه حكى فيها هذا القول، وهذا ليس كذلك، فـ«المجموعة»: اسم كتاب مشهور في الفقه المالكي ألّفه محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت ٢٦٠ هـ) وهو من أوثق وأكبر وأعلم تلاميذ سحنون، قال عياض: ألّف –ابن عبدوس– «المجموعة». كتاب شريف على مذهب مالك وأصحابه، أعجلته المنية قبل تمامه، قال: وهي نحو خمسين كتاباً. اهـ. وتصويب عبارة المؤلف هو التعبير بـ«عن المجموعة» بدل «في»، لأن ابن العربي حكى هذا القول عنها، ونصّ عبارته: ومن أغرب ما وجدناه قول مالك في «المجموعة» في تفسير هذه الآية ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾ [النحل: ٩٨] قال: ذلك بعد قراءة أم القرآن لمن قرأ في الصلاة، وهذا قول لم يرد به أثر ولا يعضده نظر قال: والله أعلم بسرّ هذه الرواية. اهـ. انظر: أحكام القرآن: ٣/ ١١٧٥-١١٧٦، ترتيب المدارك: ٤/ ٢٢٢-٢٢٨، تفسير القرطبي: ١/ ٨٨، تفسير ابن كثير: ١/ ١٤.

١/٢٥٦ وأما داود وأصحابه فهذه كتبهم موجودة / لا تعدّ كثرة، لم يذكر فيها أحد شيئاً من ذلك، ونَصَّ ابن حزم[١]؛ إمام أهل الظاهر على التعوّذ قبل القراءة، ولم يذكر غير ذلك[٢].

وأما الاستدلال بظاهر الآية فغير صحيح؛ بل هي جارية على أصل لسان العرب وعرفه وتقديرها عند الجمهور: إذا أردت القراءة فاستعذ، وهو كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وكقوله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل»[٣]

وعندي أن الأحسن في تقديرها: إذا ابتدأت وشرعت،[٤] كما في حديث جبريل عليه السلام: «فصلّى الصبح حين طلع الفجر»[٥]؛ أي أخذ في الصلاة عند طلوعه، ولا يمكن القول بغير ذلك، وهذا بخلاف قوله في الحديث: «ثم صلاّها بالغد بعد أن أسفر»[٦]؛ فإنّ الصحيح أن المراد بهذا: الابتداءُ؛ خلافاً لمن قال إن المراد الانتهاء[٧].

ثم إن المعنى الذي شرعت الاستعاذة له يقتضي أن تكون قبل القراءة؛ لأنها طهارة الفمّ مما كان يتعاطاه؛ من اللغو، والرفث وتطييبٌ له، وتهيّؤٌ لتلاوة

---

(١) في (ظ): «ابن الأخرم» ولعله سبق قلم.

(٢) انظر: المحلى: ٣/ ٢٤٥-٢٤٨.

(٣) انظر: البخاري: ٢/ ٩، مسلم: ٣/ ٢، الترمذي: ١/ ١٥٣، ابن ماجه: ١٧٩.

(٤) كتب في حاشية (ك): لأن القارئ ربما يريد القراءة ولا يقرأ، فلا معنى لاستعاذته. اهـ.

(٥) مسلم: ١/ ٤٢٩، السنن الكبرى: ١/ ٤٦٦.

(٦) انظر: الموطأ: ١/ ٤، التمهيد: ٤/ ٣٣١ وفيه قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث اهـ.

(٧) انظر: التمهيد: ٤/ ٣٣٤-٣٣٦، شرح الزرقاني على الموطأ: ١/ ٢٨، تنوير الحوالك: ١/ ١٧.

كلام الله تعالى، فهي التجاءٌ إلى الله تعالى، واعتصام بجنابه، من خلل يطرأ عليه، أو خطأ يحصل منه في القراءة وغيرها، وإقرار له بالقدرة، واعتراف للعبد بالضعف، والعجز، عن هذا العدو الباطن الذي لا يقدر على دفعه ومنعه إلا الله تعالى، الذي خلقه، فهو لا يقبل مصانعة، ولا يدارى بإحسان، ولا يقبل رشوة، ولا يؤثر فيه جميل؛ بخلاف العدوّ الظاهر من جنس الإنسان، كما دلّت عليه الآي الثلاث من القرآن؛ التي أرشد فيها إلى ردّ العدوّ الإنساني والشيطاني، فقال تعالى في الأعراف: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] فهذا ما يتعلق بالعدوّ الإنسانيّ، ثم قال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] الآية، وقال في «المؤمنون» ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [المؤمنون: ٩٦] ثم قال: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾ [المؤمنون: ٩٧] الآية. وقال في «فُصّلت» ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ﴾ [فصلت: ٣٤] الآيات[1].

وقلت: في ذلك، وفيه أحسن الاكتفاء[2]، وأملح الاقتفاء: / ٢٥٧/١

---

(١) هذه الفقرة هي كلام ابن كثير مختصراً في تفسيره: ١/ ١٦.

(٢) هو حذف الكلام لدلالة الباقي على الذاهب منه، وهو عند البلاغيين داخل في باب «المجاز» وهو أسلوب معروف في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب؛ شعرهم ونثرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ٣١] أي: لكان هذا القرآن، أو غيره على اختلاف المفسرين في بيان ذلك المحذوف.

ومن كلام النبي ﷺ قوله للمهاجرين، وقد شكروا عنده الأنصار رضي الله عنهم أجمعين: «أليس قد عرفتم ذلك لهم؟ قالوا: بلى، قال: فإن ذلك»، أي مكافأة لهم.

وأما في كلام العرب فكثير جداً، فمن المنثور قولهم: (لو رأيت علياً بين الصَّفَّين) أي لرأيت أمراً عظيماً.

ومنه قول امرئ القيس: فلو أنها نفس تموت سويّة ... ولكنّها نفس تساقط أنفسا

أيْ كأنه قال: لهان الأمر. وإنما كان «الاكتفاء».معدوداً من أنواع البلاغة لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، والله أعلم. انظر: النكت للرماني: ٧٠، العمدة: ١/ ٤٣٣-٤٣٤.

شيطاننا المغويّ عدوّ فاعتصم بالله منه والتجئ وتعــــوّذِ
وعدوّك الإنســــيّ دارِ وِدادَه تملِكه وادفع بالتي فإذا الذي

الرابع: في الوقف على «الاستعاذة»، وقَلَّ من تعرض لذلك من مؤلّفي الكتب، ويجوز الوقف على «الاستعاذة» والابتداء بما بعدها بسملةً كان أو غيرها، ويجوز وصلها بما بعدها والوجهان صحيحان.

وظاهر كلام الداني رحمه الله أن الأَوْلى وصلها بالبسملة؛ لأنه قال في كتابه «الاكتفاء»:[1] الوقف على آخر التعوذ تامّ، وعلى آخر التسمية أتمّ[2].

وممّن نصّ على هذين الوجهين الإمام أبو جعفر بن الباذش، ورجّح الوقف لمن مذهبه الترتيل، فقال في كتابه «الإقناع»: ولك أن تصلها أي «الاستعاذة» بالبسملة في نَفَسٍ واحد، وهو أتمّ[3]، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالبسملة، وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل، فأمّا من لم يُسمّ؛ يعني مع الاستعاذة؛ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها[4].

قلت: وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة، ومراده «بالسكت» الوقفُ؛ لإطلاقه ولقوله في «نَفَس واحد»، وكذلك نظمه الأستاذ أبو حيان في «قصيدته». حيث قال: .... وقف بعد أو صِلا

(١) ويسمى أيضاً (المكتفى).

(٢) المكتفى: ١٥٥.

(٣) علّله ابن الباذش بقوله: لأنك تكمل الاستفتاح اهـ.: ١/ ١٥٤.

(٤) الإقناع: ١/ ١٥٤.

وعلى الوصل لو التقى مع الميم مثلها نحو «الرحيم» ﴿مَا نَنسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦] أدغم، لمن مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو «الرحيم» ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الحديد: ٢٠] ونحو «الرحيم» ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١].

وقد ورد من طريق أحمد بن إبراهيم القصباني[1] عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو أنه كان يخفي الميم من «الرجيم» عند باء: «بسم الله».

ولم يذكر ابن شيطا وأكثر العراقيين سوى وصل «الاستعاذة» «بالبسملة»، كما سيأتي في باب البسملة.

الخامس: في حكم الاستعاذة استحباباً[2] ووجوباً:

وهي مسألة لا تعلق للقراءات بها، ولكن لما ذكرها شرّاح «الشاطبية» لم نخل كتابنا من ذكرها، لما يترتب عليها من الفوائد، وقد تكفّل أئمة التفسير والفقهاء بالكلام فيها،[3] ونشير إلى ملخّص ما ذكر فيها في مسائل:

---

(١) تقدمت ترجمته: ص: ٧٤٢.

لكن بيّن المؤلّف في «غايته» أنه -القصباني- كان يخفي الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥-٣٦.

(٢) الاستحباب هو الندب، وهو عند الأصوليين: أمر بتخيير في الترك، إلا أن فاعله مأجور، وتاركه لا أجر له ولا إثم عليه، وهو كل تطوّع ونافلة، وسائر أعمال البر.

انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٤٣.

(٣) في (ز): «عليها».

١/٢٥٨ **الأولى**: ذهب الجمهور / إلى أن «الاستعاذة» مستحبة في القراءة بكل حال؛ في الصلاة وخارج الصلاة، وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب داود بن عليّ وأصحابه إلى وجوبها؛ حملاً للأمر على الوجوب كما هو الأصل، حتى أبطلوا صلاة من لم يستعذ، وقد جنح الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله إلى القول بالوجوب، وحكاه عن عطاء بن أبي رباح واحتج له بظاهر الآية من حيث الأمر، والأمر ظاهره الوجوب، وبمواظبة النبي ﷺ عليها؛ ولأنها تدرأ شرّ الشيطان، وما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب؛ ولأن الاستعاذة أحوط، وهو أحد مسالك الوجوب، وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب، وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي ﷺ دون أمته، حكى هذين[١] القولين شيخنا الإمام عماد الدين ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره»[٢].

الثانية: الاستعاذة في الصلاة للقراءة لا للصلاة، وهذا مذهب الجمهور كالشافعي وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل.

وقال أبو يوسف هي للصلاة، فعلى هذا يتعوّذ المأموم وإن كان لا يقرأ، ويتعوّذ في العيدين بعد الإحرام، وقبل تكبيرات العيد[٣].

ثم إذا قلنا بأن الاستعاذة للقراءة؛ فهل قراءة الصلاة قراءة واحدة فتكفي

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «هذا من».

(٢) انظر: القرطبي: ١/ ٨٥، ابن كثير: ١/ ١٤، المحلى: ٣/ ٢٤٧، التحرير والتنوير: ١٤ / ٢٧٧ أضواء البيان: ٣/ ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) هذه الفقرة كلها وبنصها من كلام ابن كثير في تفسيره: ١/ ١٥-١٦.

الاستعاذة في أول ركعة، أو قراءة كلّ ركعة مستقلّة بنفسها، فلا يكفي؟ قولان للشافعيّ، وهما روايتان عن أحمد[١].

والأرجح الأولُ؛ لحديث أبي هريرة في «الصحيح» أن النبي ﷺ كان إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة ولم يسكت[٢]، ولأنه لم يتخلّل القراءتين أجنبيّ؛ بل تخللهما ذِكْر، فهي كالقراءة الواحدة؛ حَمدٌ لله أو تسبيح أو تهليل أو نحو ذلك، ورجّح الإمام النوويّ وغيره الثاني[٣].

وأما الإمام مالك فإنه قال: لا يستعاذ إلا في قيام رمضان فقط[٤]، وهو قول لا يعرف لمن قبله، وكأنه أخذ بظاهر الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها «كان يستفتح[٥] الصلاة بالتكبير، والقراءة بـ(الحمد لله رب العالمين).» ورأى أنّ هذا دليل على ترك التعوّذ، فأمّا قيام رمضان / فكأنه رأى أن الأغلب عليه جانب القراءة، والله أعلم. ١/٢٥٩

الثالثة: إذا قرأ جماعة جملة؛ هل يلزم كل واحد منهم[٦] «الاستعاذة» أو تكفي استعاذة بعضهم؟

---

(١) انظر: المغني: ١/ ٣١٣.

(٢) مسلم:١/ ٤١٩، السنن الصغرى:١/ ٣٣٠، السنن الكبرى: ٢/ ١٩٦، المستخرج على صحيح مسلم: ٢/ ١٩٧.

(٣) في حاشية (ك): «وهو التعوّذ كل ركعة اهـ.» وانظر: روضة الطالبين ١/ ٣٤٦.

(٤) انظر: القرطبي: ١/ ٨٦ وقال ابن كثير: «في أول ليلة منه». ١/ ١٥.

(٥) في المطبوع عبارة ليست في النسخ وهي: رسول الله ﷺ؛ وانظر: شرح مسلم للنووي: ٤/ ٢١٣.

(٦) «منهم» من (ز).

لم أجد فيها نصاً ويحتمل أن تكون كفايـة، وأن تكـون عينـاً عـلى كـلّ مـن القولين بالوجوب والاستحباب، والظاهر الاستعاذة لكل واحد؛ لأن المقـصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله من[1] شرّ الشيطان كـما تقـدم، فـلا يكـون تعـوذ واحد كافياً عن آخر كما اخترناه في التسمية على الأكـل، وذكرنـاه في غـير هـذا الموضع، وأنه ليس من سنن الكفايات والله أعلم.

الرابعة: إذا قطع القارئ القراءة لعارض من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة، وذلك بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً؛ ولو ردّاً للـسلام، فإنـه يـستأنف الاسـتعاذة وكـذا لـو كـان القطـع إعراضـاً عـن القـراءة كـما تقـدّم والله أعلم.

وقيل: يستعيذ، واستُدِلّ له بما ذكره أصحابنا.[2]

---

(١) في المطبوع: «عن». بالعين، تصحيف.

(٢) أي الشافعية.

باب اختلافهم في البسملة

والكلام على ذلك في فصول:

الأول: بين السورتين:

وقد اختلفوا في الفصل بينهما بالبسملة وبغيرها، وفي الوصل بينهما؛ ففصل بالبسملة بين كلّ سورتين إلا بين (الأنفال) (وبراءة) ابن كثير، وعاصم، والكسائي[١]، وأبو جعفر، وقالون، والأصبهانيُّ عن ورش، ووصل بين كلّ سورتين حمزة.

واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت؛ فنصّ له أكثر أئمة المتقدمين على الوصل كحمزة، وهو الذي في «المستنير» و «المبهج» و «كفاية» سبط الخياط و «غاية» أبي العلاء[٢]، ونصّ له صاحب «الإرشاد» على السكت[٣]، وهو الذي عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة كابن الكَدِي[٤]، وابن الكال[٥]، وابن زريق الحدّاد[٦]، وأبي الحسن الديواني، وابن مؤمن صاحب (الكنز)[٧] وغيرهم.

---

(١) سقط ذكر (الكسائي) من (ت).

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٩، المبهج: ١/ ٣٤٦، غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٣) الإرشاد ليس فيه رواية إدريس أصلاً، فالأولى تقييد كلام المؤلف.

انظر: الدراسة ص ٢٢٨،الإرشاد: ١٩٩.

(٤) كتب فوق الكلمة في (ز) (خف) وكتب تحتها في (ك): (بإسكان الياء) وتصحفت في (ت) إلى (اللولوي) وفي (س) إلى (الكوي) بالواو بدل الدال.

(٥) تصحفت في (ز) و (ك) إلى (الكيال) بالياء بين الكاف والألف.

(٦) المبارك بن المبارك، أبو جعفر، أستاذ حاذق، قرأ القرآن على والده، وسبط الخياط ، ألف (الخيرة في القراءات العشر) مختصر من الإرشاد (نظم) توفي سنة (٥٩٦هـ). غاية النهاية: ٢/ ٤١.

(٧) الكنز كالإرشاد ليس فيه رواية إدريس أصلاً. انظر: الكنز: ٣٥-٣٦ و ١٢١.

١/ ٢٦٠ واختلف أيضاً عن الباقين وهم: أبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب / وورش من طريق الأزرق؛ بين الوصل والسكت والبسملة.

فأما أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب «العنوان»[1]، وصاحب «الوجيز»[2]، وهو أحد الوجهين في «جامع البيان» للداني، وبه قرأ على شيخه الفارس عن أبي طاهر[3]، وهو طريق أبي إسحاق الطبري في «المستنير»[4]، وغيره، وهو ظاهر عبارة «الكافي»[5] وأحد الوجهين في «الشاطبية»، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي[6]، وهو أحد الوجوه الثلاثة في «الهداية»، وبه قطع في «غاية الاختصار» لغير السوسيّ[7]، وبه قطع الحضرميّ في «المفيد» للدوري عنه[8].

وقطع له بالسكت صاحب «الهداية»[9] في الوجه الثاني، و «التبصرة»، و «تلخيص العبارات»، و «تلخيص» أبي معشر، و «الإرشاد» لابن غلبون،

---

(١) العنوان: ٦٥.

(٢) تأمل عبارة المؤلف «صاحب الوجيز» والمقصود الأهوازي، ويُنبَّه هنا أن المؤلف لم يختر أي طريق من «الوجيز» في قراءة أبي عمرو، مما يعني أن هذا خارج عن طرقه، والله أعلم.

انظر: الوجيز ق ٦/ أ.

(٣) جامع البيان: ١/ ق ٥٨-٥٩.

(٤) المستنير: ١/ ٤٣٩.

(٥) الكافي: ١٤.

(٦) التجريد: ق ١٩/ ب.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٨) يلاحظ أن «المفيد» ليس له أي طريق في «النشر».

(٩) «الهداية» ليس لها طريق في قراءة أبي عمرو.

و«التذكرة»[1]، وهو الذي في «المستنير» و «الروضة»، وسائر كتب العراقيين لغير ابـن حـبش عـن الـسوسي[2]، وفي «الكـافي» أيـضاً، وقـال: إنـه مـن أخـذ[3] البغداديين[4].

وهو الذي اختاره الداني وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابـن خاقـان، ولا يؤخذ من «التيسير» بسواه عند التحقيق[5]، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية» وبه قرأ صـاحب «التجريـد» عـلى الفـارسي للـدوري[6]، وقطـع بـه في «غايـة الاختصار» للدوري أيضاً[7].

وقطع لـه بالبـسملة صـاحب «الهـادي» وصـاحب «الهدايـة»[8] في الوجـه الثالث، وهو اختيار صـاحب «الكـافي»[9]، وهـو الـذي رواه ابـن حـبش عـن السوسي، وهو الذي في «غاية الاختصار» للسوسي[10].

---

(١) أما «الإرشاد» لابن غلبون فليس له أي طريق في قراءة أبي عمرو، وأما «التذكرة» فلها طريق واحد عـن الدوري وليس عن السوسي.

وانظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٧، التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات: ٢٢.

(٢) المستنير: ٤٣٩، الروضة للمالكي: ٦٦٣.

(٣) في المطبوع: «أخذ من»، وهو خطأ.

(٤) وعبارته: والبغداديون يأخذون في قراءة أبي عمرو بسكتة بين السورتين. اهـ الكافي: ١٤.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ب، ٥٩/ ب، التيسير: ١٧-١٨.

(٦) التجريد: ق: ١٩/ ب.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٨) الهادي: ق: ٣، وأما «الهداية» فقد سبق قبل قليل أنه ليس منها أي طريق في قراءة أبي عمرو.

(٩) وعبارته: واختياري الأخذ لجماعة القراء إلا حمزة بالفصل بها بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه. اهـ الكافي: ١٤.

(١٠) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١-٤٠٢.

وقال الخزاعي، والأهوازي، ومكي، وابن سفيان، والهذلي: والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبي عمرو[١].

وأما ابن عامر؛ فقطع له بالوصل صاحب «الهداية»، وهو أحد الوجهين في «الكافي»[٢] و«الشاطبية»، وقطع له بالسكت صاحب[٣] «التلخيص»، و«التبصرة» وابنا غلبون، واختيار الداني، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن، ولا يؤخذ من «التيسير» بسواه، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية»[٤]، وقطع له بالبسملة صاحب «العنوان»، وصاحب «التجريد»، وجميع العراقيين، وهو الوجه الآخر في «الكافي»، وبه قرأ الداني على الفارسي وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المالكي في «الروضة» سواه، وهو الذي في «الكامل»[٥].

---

(١) أما قول الأهوازي فلم أجده في الوجيز، وقول الخزاعي موجود في المنتهى (٢/ ٢٢٧) لكن ينبه على أن المؤلف لم يأخذ أي طريق من هذا الكتاب.

وانظر: المنتهى: ٢/ ٢٢٧، الوجيز: ق: ٧، الكامل: ق: ٣١٣، التبصرة: ٢٤٨، الهادي: ق: ٣.

(٢) «الهداية» منها طريقان في النشر في قراءة ابن عامر، وهما من رواية ابن ذكوان، فهشام فيها ليس من طريق هذا الكتاب، وأما «الكافي» فله في «النشر» طريق واحد عن ابن عامر من رواية هشام، وعليه فابن ذكوان فيه ليس من طريق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) في (ز) و (ظ) «صاحبا» بالتثنية، وما أثبته أصح، بل هو الصحيح لا غير؛ لأن المقصود هو «تلخيص العبارات» لابن بليمة، لا تلخيص أبي معشر؛ قال أبو معشر: الباقون - يعني غير حمزة وأبي عمرو وورش - يجهرون بها عند رؤوس السور فقط وهو الاختيار، اهـ.

انظر: التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات ٢٢.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التيسير: ١٧-١٨، جامع البيان، ١/ ق ٥٩، التبصرة: ٢٤٧.

أما «الإرشاد» لابن غلبون الذي دلت عليه عبارة المؤلف (ابنا غلبون) فليس له أي طريق في قراءة ابن عامر في «النشر».

(٥) انظر: الروضة للمالكي: ٦٦٣، جامع البيان: ١/ ق٥٩، الكافي: ١٤، التجريد: ق: ٢٠، العنوان: ٦٥.

وأما يعقوب؛ فقطع له بالوصل صاحب «غاية الاختصار»[(١)]، وقطع له بالسكت صاحب «المستنير» و «الإرشاد» و «الكفاية» / وسائر العراقيين[(٢)]، ١/ ٢٦١ وقطع له بالبسملة صاحب «التذكرة»، والداني وابن الفحام وابن شريح[(٣)] وصاحب «الوجيز» و «الكامل»[(٤)].

وأما ورش من طريق الأزرق؛ فقطع له بالوصل صاحب «الهداية» وصاحب «العنوان» والحضرمي صاحب[(٥)] «المفيد»، وهو ظاهر عبارة «الكافي»، وأحد الوجوه الثلاثة في «الشاطبية»[(٦)]، وقطع له بالسكت ابنا غلبون، وابن بلِّيمة صاحب «التلخيص»، وهو الذي في «التيسير»، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، وأحد الوجهين في «التبصرة» من قراءته على أبي الطيّب، وهو ظاهر عبارة «الكامل» الذي لم يذكر له غيره[(٧)]، وقطع له بالبسملة صاحب «التبصرة» من قراءته على أبي عدي، وهو

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٩، الإرشاد: ١٩٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣.

(٣) لعله يقصد في كتابه في قراءة يعقوب، مع العلم أنه ليس من مصادره.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣، الوجيز: ق ٦/ أ - مع أنه ليس عنه أي طريق في «النشر» -، الكامل: ق: ٣١٣، مفردة يعقوب لابن الفحام: ق: ٥.

تنبيه: ليس في النسخة التي لدي من مفردة يعقوب للداني فصل: «التعوذ» و «البسملة»، والله أعلم.

(٥) في المطبوع: «وصاحب» بإثبات واو العطف، وهو خطأ؛ لأن الحضرميّ نفسه هو صاحب «المفيد»، وقد سبق بيان أن «المفيد» ليس له أي طريق في «النشر».

(٦) انظر: الكافي: ١٤، العنوان: ٦٥.

(٧) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٧-٢٤٨، التيسير: ١٧-١٨، الكامل: ق ٣١٢-٣١٣، تلخيص العبارات: ٢٢.

اختيار صاحب «الكافي»، وهو الوجه الثالث في «الشاطبية»، وبه كان يأخذ أبوغانم وأبو بكر الأذفويّ وغيرهما عن الأزرق[١].

الثاني: أن الآخذين بالوصل لمن ذكر، من حمزة أو أبي عمرو، أو ابن عامر، أو يعقوب، أو ورش؛ اختار كثير منهم لهم السكت بين «المدثر» و «لاأقسم بيوم القيامة» و بين «الانفطار» و «ويل للمطففين» وبين «والفجر» و «لا أقسم بهذا البلد» و بين «والعصر» و «ويل لكل همزة» كصاحب «الهداية» وابني غلبون، وصاحب «المبهج»، وصاحب «التبصرة»، وصاحب «الإرشاد»، وصاحب «المفيد»،ونَصَّ عليه أبو معشر في «جامعه» وصاحبُ «التجريد»، وصاحب «التيسير»، وأشار إليه الشاطبي.

ونُقِل عن ابن مجاهد في غير «العصر» و «الهمزة»[٢]، وكذا اختاره ابن شيطا صاحب «التذكار»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون[٣].

وكذا الآخذون بالسكت لمن ذكر؛ من أبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وورش اختار كثير منهم لهم البسملة في هذه الأربعة المواضع؛ كابني غلبون، وصاحب «الهداية» ومكي صاحب «التبصرة»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وخلف بن خاقان[٤].

---

(١) انظر: التبصرة: ٢٤٧، الكافي: ١٤.

(٢) مذهب ابن مجاهد هذا ليس في السبعة، بل ليس فيها ذكر التعوذ والبسملة أصلاً.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، التيسير: ١٨، جامع البيان: ١/ق ٥٩، المبهج: ١/ ٣٤٦، الإرشاد: ١٩٩.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، جامع البيان: ١/ ق ٥٩.

وإنما اختاروا ذلك لبشاعة[١] وقوع مثل ذلك إذا قيل: ﴿وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ*لَآ﴾ [المدثر: ٥٦، القيامة: ١] أو ﴿وَٱدْخُلِى جَنَّتِى*لَآ﴾ [الفجر: ٣٠، البلد: ١] أو ﴿لِلَّهِ* وَيْلٌ﴾ [الانفطار: ١٩، المطففين: ١] أو ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ* وَيْلٌ﴾ [العصر: ٣، الهمزة: ١] من غير فصل، ففصلوا بالبسملة للساكت، وبالسكت للواصل، ولم يُمْكِنْهم البسملة له؛ لأنه ثبت / عنه النص بعدم البسملة، فلو بسملوا لصادموا النصّ بالاختيار، وذلك لا يجوز. ١/٢٦٢

والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب «الهادي»، وأبي الطّاهر صاحب «العنوان»، وشيخِه عبد الجبار الطرسوسي، و[٢] صاحب «المستنير» و «الإرشاد» و «الكفاية» وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحقّقين، والله تعالى أعلم[٣].

تنبيهات

أولها: تخصيص السكت والبسملة في الأربعة المذكورة مفرَّع على الوصل والسكت مطلقاً، فمن خصّها بالسكت فإن مذهبه في غيرها الوصل، ومن

---

(١) البشاعة: مصدر «بشع» وهو في اللغة من قولهم: البَشِع -ككَتِف- من الطعام: الكريه الذي فيه مرارة، وفي المجاز يطلق على عدة معان منها: البشع من الناس: الكريهُ ريح الفم الذي لايتخلل ولا يستاك، والسيئ الخلق، وبَشِع بالأمر: ضاق به ذرعاً، وهي عبارة معروفة عند القراء.

انظر: أساس البلاغة، وتهذيب اللغة، وتاج العروس (بشع).

(٢) الواو سقطت من المطبوع، مما يوهم القارئ أن الطرسوسي هو صاحب «المستنير».

(٣) انظر: الهادي: ق: ٣، التيسير: ١٨، المستنير: ١/ ٤٣٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣، الإرشاد: ١٩٩، العنوان: ٦٥.

خصها بالبسملة فمذهبه في غيرها السكت، وليس أحد يرى[1] البسملة لأصحاب الوصل كما توهمه «المنتجب» وابن بَصخان[2]، فافهم ذلك، فقد أحسن الجعبريّ في فهمه ما شاء وأجاد الصواب[3]. والله أعلم.

وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة موضعاً خامساً؛ وهو البسملة بين «الأحقاف» و «القتال» عن الأزرق عن ورش، وتبعه في ذلك أبو الكرم[4].

وكذلك انفرد صاحب «التذكرة» باختيار الوصل لمن سكت من أبي عمرو، وابن عامر، وورش، في خمسة مواضع، وهي: «الأنفال» بـ «براءة» و «الأحقاف» بـ «الذين كفروا» و «اقتربت» بـ «الرحمن» و «الواقعة» بـ «الحديد» و «الفيل» بـ «لإيلاف قريش» قال: لحسن ذلك بمشاكلة آخر السورة لأول التي تليها[5].

ثانيها: إنه تقدم تعريف «السكت»، وأنّ الشرط فيه أن يكون من دون نَفَس، وأن كلام أئمتنامختلف في طول زمنه، وقصره، وحكايةُ قول سبط الخياط، «و[6] إن الذي يظهر من قوله طول زمن السكت بقدر البسملة»، وقد قال: أيضاً

---

(١) في المطبوع: «يروى»، وهو تحريف.

(٢) انظر: ترجمته ص: ٣١٠.

(٣) انظر: كنز المعاني: ٣٤٧-٣٥١.

(٤) انظر: الكامل: ق٣١٣، المصباح: ٤/ ١٥٩١.

(٥) التذكرة: ١/ ٦٤.

(٦) سقط (و) من المطبوع.

في «كفايته» ما يصرح بذلك حيث قال عن أبي عمرو: وروي عن أبي عمرو إسرارها بينهما أي إسرار البسملة[١].

قلت: والذي قرأت به وآخذ؛ السكتُ عن جميع من روى عنه السكت بين السورتين سكتاً يسيراً من دون تنفس، قدر السكت / لأجل الهمزة عن حمزة وغيره، حتى أني أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي «الضحى» و «ألم نشرح» على جميع من قرأت[٢] عليه من شيوخي، وهو الصواب. والله أعلم.

١/ ٢٦٣

الثالث: أن كلاً من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين؛ إذا ابتدأ سورة من السور بسمل بلا خلاف عن أحد منهم، إلا إذا ابتدأ «براءة» كما سيأتي، سواء أكان الابتداء عن وقف أو قطع.

أمَّا على قراءة من فصل بها فواضح، وأمَّا على قراءة من ألغاها فللتّبرك والتّيمّن، ولموافقة خط المصحف الكريم؛ لأنها عند من ألغاها إنما كتبت لأول السورة تبرّكاً، وهو لم يلغها في حالة الوصل إلا لكونه لم يبتدئ، فلما ابتدأ لم يكن بُدٌّ من الإتيان بها لئلا يخالف المصحف وصلاً ووقفاً؛ فيخرج عن الإجماع، فكأنّ ذلك عنده كهمزات الوصل تحذف وصلاً وتثبت ابتداء، ولذلك لم يكن بينهم خلاف في إثبات البسملة أول «الفاتحة» سواء وصلت بسورة «الناس» قبلها أو ابتدئ بها؛ لأنها ولو وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً، ولذلك كان الوصل هنا حالّاً مرتَحَلاً.

---

(١) انظر: ص: ٦٢٢.

(٢) في المطبوع: «قرأته».

وأما ما رواه الخرقي عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش أنه ترك البسملة أول «الفاتحة» فالخرقي هو شيخ الأهوازي وهو محمد بن عبد الله بن القاسم؛ مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي[١]. ولا يصح ذلك عن ورش، بل المتواتر عنه خلافه.

قال الحافظ أبو عمرو في كتابه «الموجز»: اعلم أن عامّة أهل الأداء من مشيخة المصريين رَوَوْا أداء عن أسلافهم عن أبي يعقوب عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين في جميع القرآن إلا في أول «فاتحة» الكتاب، فإنه يبسمل في أولها؛ لأنها أول القرآن، فليس قبلها سورة يوصل آخرها بها، هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد، وحكوا ذلك عن قراءتهم متصلاً[٢].

وانفرد صاحب «الكافي» بعدم البسملة لحمزة في ابتداء السور سوى «الفاتحة»[٣]، وتبعه على ذلك ولده أبو الحسن شريح؛ فيما حكاه عنه أبو جعفر بن الباذش، مِن أنه مَن كان يأخذ لحمزة بوصل السورة / بالسورة، لا يلتزم الوصل ألبتة، بل آخر السورة عنده كآخر آية وأول السورة الأخرى، فكما لا يلتزم له ولا لغيره وصل الآيات بعضهن ببعض كذا لا يلتزم له وصل السورة حتماً، بل إن وصل فحسن، وإن ترك فحسن[٤].

١/ ٢٦٤

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٨٣.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق ٥٨/ أ، ولم يكن «الموجز» عندي فأوثق منه هذا النص.

(٣) وعبارته: وإذا ابتدأ -القارئ- بأول سورة، أيّ سورة كانت إلا براءة عوّذ وبسمل إلا لحمزة، بهذا قرأت وبه آخذ. اهـ الكافي: ١٤.

وفي انفراد «الكافي» بذلك نظر، قال الهذلي: وروي عن حمزة، طريق ابن عطية وابن زربي ترك التسمية في جميع القرآن وهكذا جميع طرق الزيادات إلا في الفاتحة. اهـ الكامل: ق ١٥٦، وانظر: المصباح: ٤/ ١٥٩٤.

(٤) الإقناع: ١/ ١٥٩.

قلت: حجّته في ذلك قول حمزة: «القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول فاتحة الكتاب أجزأني»[١].

ولا حجّة في ذلك، فإنّ كلام حمزة يُحمل على حالة الوصل لا الابتداء، لإجماع أهل النقل على ذلك والله أعلم.

الرابع: لا خلاف في حذف البسملة بين «الأنفال» و «براءة» عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء بـ «براءة» على الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى الإجماع على ذلك أبو الحسن ابن غلبون، وأبو القاسم ابن الفحام، ومكي، وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نصّ بخلافه.[٢]

وقد حاول بعضهم جواز البسملة في أولها؛ قال أبو الحسن السخاوي: إنه القياس.

قال: لأن إسقاطها إما أن يكون لأن «براءة» نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون «الأنفال»، فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذلك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمّي للتبرك.

وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة. وقد عُلم الغرض بإسقاطها فلا مانع من التسمية[٣].

قلت: لقائل أن يقول: يمنع تضافر[٤] النصوص.

(١) انظر: الكافي: ١٤، الدر النثير: ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٦٣، التبصرة: ٢٤٨.

(٣) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٤، إبراز المعاني: ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) كذا بالضاد المعجمة، وكتب في حاشية (ك): «تضافروا على الشيء أي تعاونوا عليه، اهـ.» ومن معانيها: تجمعوا عليه وهو المناسب هنا. وكتب في (س): «تظافر» بالظاء المعجمة، وهي مثلها في المعنى، وتصحفت في المطبوع إلى: «بظاهر» بالظاء المعجمة والهاء.

وقال أبو العبّاس المهدويّ: «فأما «براءة» فالقراء مجمعون على ترك الفصل بينها وبين «الأنفال» بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أوّلها في حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور، فإنه يجوز[1] أن يبتدأ بها من أول «براءة» عند جعلها و «الأنفال» سورة واحدة، ولا يبتدأ بها في قول من جعل علّة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف»[2].

وقال أبو الفتح بن شيطا: «ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول «التوبة»، فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها، ثم تلا السورة، لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى / كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك، ١/٢٦٥ وإنما المحذور أن يصل آخر «الأنفال» بأول «براءة» ثم يفصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة، وضلال، وخرق للإجماع، ومخالف للمصحف».

قلت: ولقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسملة أوّلها: أنه خرق للإجماع، ومخالف للمصحف، ولا تُصادم النصوص بالآراء، وما رواه الأهوازي في كتابه «الاتضاح»[3] عن أبي بكر من البسملة أوّلها فلا يصح[4]، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتّباع ونعوذ بالله من شرّ الابتداع.

الخامس: يجوز في الابتداء بأوساط السور مطلقاً سوى «براءة»، البسملة وعدمها لكل من القراء تخييراً، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، وأهل الأندلس.

---

(١) في المطبوع: «لا يجوز»، وهو خطأ.

(٢) لم أجد هذا النص في شرح الهداية.

(٣) بالتاء، وتصحفت في المطبوع بالياء، وكلاهما اسم كتاب للأهوازي.

(٤) انظر: التقريب والبيان: ١/٢٦.

وقال ابن شيطا: اعلم أنني قرأت على جميع شيوخنا، في كل القراءات، عن جميع الأئمة الفاصلين بالتسمية بين السورتين والتاركين لها، عند ابتداء القراءة عليهم بالاستعاذة، موصولة بالبسملة مجهوراً بهما، سواء كان المبدوء به أول سورة، أو بعض سورة؛ قال: ولا علمت أحداً منهم قرأ على شيوخه إلا كذلك انتهى؛ وهو نصٌّ في وصل الاستعاذة بالبسملة كما سيأتي.

وقال ابن فارس في «الجامع»: وبغير بسملة ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذاهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية[1].

وقال مكي في «تبصرته»: فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء، ثم قال: وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت[2].

وقال ابن الفحّام: قرأت على أبي العباس؛ يعني ابن نفيس، أوّل حزبي من وسط سورة، فبسملت، فلم ينكر عليّ، وأتبعت ذلك: هل آخذ ذلك عنه على طريق الرواية؟ فقال: إنما أردت التبرك، وقال: أخاف أن تقول رواية، قال: وقرأت بذلك على غيره، فقال: ما أمنع، وأما قرأت بهذا فلا. انتهى[3]، وهو صريح في منعه رواية.

---

(١) نصّ ابن فارس لم أقف عليه في النسخة التي لديّ من «الجامع» وأيضاً ليس في «التبصرة» لابن فارس، ويغلب على الظن أن المؤلف وهم في نسبته إلى ابن فارس، والدليل على ذلك أن هذا الكلام بنصه هو كلام الداني الآتي بعد قليل، والله أعلم.

(٢) التبصرة: ٢٤٩.

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو يخالف ما في «التجريد» خلافاً جوهرياً يؤدي إلى تغيير المعنى، فظاهر كلام المؤلّف أن عبارة (وقرأت بذلك...) هي من كلام ابن الفحام، مع أن السياق في «التجريد» هي من تتمّة كلام شيخه أبي العباس، والعبارة هناك: «أخاف أن تقول رواية أو يقال وقرأت...إلخ» فتأمل الفرق بين (قال) هنا، وبيا (أو يقال..) هناك. والله أعلم.
انظر: التجريد: ق: ٢٠/أ وفيه أيضاً: (جزء) بدل (حزبي).

وقال الداني في «جامعه»: وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي / أختار، ولا أمنع من التسمية[١].

١/٢٦٦

قلت: وأطلق التخيير في الوجهين جميعا أبو معشر الطبريّ، وأبو القاسم الشاطبي[٢] وأبو عمرو الداني في «التيسير»[٣].

ومنهم من ذكر البسملة وعدمها على وجه آخر؛ وهو التفصيل، فيأتي بالبسملة عمّن فصل بها بين السورتين؛ كابن كثير، وأبي جعفر، ويتركها عمّن لم يفصل بها؛ كحمزة وخلف، وهو اختيار سبط الخياط، وأبي عليّ الأهوازيّ، وأبي جعفر بن الباذش[٤]؛ يتبعون وسط السورة بأوّلها.

وقد كان الشاطبيّ يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾ [النساء: ٨٧] وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِۚ﴾ [فصلت: ٤٧] ونحوه، لما في ذلك من البشاعة[٥]، وكذلك كان يفعل أبو الجود غياث[٦] بن فارس، وغيره، وهو اختيار مكي في غير «التبصرة».

قلت: وينبغي قياساً أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ

---

(١) جامع البيان: ١/ ق، ٦٠/أ، وقد سبق قبل قليل نسبة هذا القول إلى ابن فارس في «جامعه».

(٢) وذلك في قوله (وفي الأجزاء خيّر من تلا)، الشاطبية: ٩.

(٣) التيسير: ١٨.

(٤) المبهج: ١/ ٣٤٦، الموجز: ق ٦/أ، الإقناع: ١/ ١٦٣.

(٥) ذكر ذلك الجعبري في كنز المعاني: ٢/ ١٩٠.

(٦) في (س) «عتاب» بالعين المهملة بعدها تاء مثناة فوقية، وهو تصحيف.

﴿ٱلْفَقْرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨] وقوله: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨] ونحو ذلك؛ للبشاعة أيضاً.

السادس: الابتداء بالآي وسط «براءة» قَلَّ من تعرض للنص عليها، ولم أر فيها نصاً لأحد من المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء؛ التخيير فيها.

وعلى جواز البسملة فيها، نَصّ أبو الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء» حيث قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] وفي نظائرها من الآي[1].

وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبريّ فقال راداً على السخاويّ: إن كان نقلاً فمسلّم، وإلاّ فردّ عليه أنه تفريع على غير أصل، وتصادم لتعليله[2].

قلت: وكلاهما يحتمل، و[3] الصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير «براءة»، لا إشكال في تركها عنده في وسط «براءة»، وكذلك لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تَبَعٌ لأوّلها، ولا تجوز البسملة أوّلها، فكذلك وسطها.

وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً؛ فإن اعتبر بقاء أثر العلّة التي

(١) جمال القراء: ٢/ ١٨٤.

(٢) كنز المعاني: ٢/ ١٩١، وفيه «فيرد» بدل «فردّ»، وفيه أيضاً «مصادم» بالميم بدل «تصادم» بالتاء.

(٣) الواو: سقطت من المطبوع مما أدى إلى التحريف.

من أجلها حذفت البسملة من أولها، وهي نزولها بالسيف؛ كالشاطبي ومن سلك مسلكه؛ لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علّة بسمل بلا نظر، والله أعلم. / ١/٢٦٧

السابع: إذا فصلت[1] بالبسملة بين السورتين أمكن أربعة أوجه:

الأول: أولاها قطعها عن الماضية ووصلها بالآتية.

الثاني: وصلها بالماضية وبالآتية.

والثالث: قطعها عن الماضية وعن الآتية، وهو مما لا نعلم خلافاً بين أهل الأداء في جوازه، إلا ما انفرد به مكيّ، فإنه نَصَّ في «التبصرة» على جواز الوجهين الأولين، ومنع الرابع وسكت عن هذا الثالث، فلم يذكر فيه شيئاً[2].

وقال في «الكشف» ما نصّه: «إنه أُتِيَ بالبسملة على إرادة التبرك بذكر الله وصفاته في أول الكلام، وإثباتها للاستفتاح[3] في المصحف، فهي للابتداء بالسورة، فلا يوقف[4] على التسمية دون أن توصل بأول السورة[5]». انتهى.

---

(١) في المطبوع: «فصل».

(٢) انظر: التبصرة: ٧٣٥.

(٣) في المطبوع: «للافتتاح».

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: «يوصف» بالصاد المهملة بدل القاف.

(٥) الكشف: ١/ ١٣، ويحتمل أن المؤلف نقل النص بواسطة «الدر النثير» (١/ ١٣٠) للمشابهة بينهما بحذف كلمة (أسماء) في قوله: بذكر (أسماء) الله وصفاته...

وهو صريح في اقتضاء منع الوجهين؛ الثالث والرابع، وهذا من أفراده كما سنوضّحه في باب «التكبير» آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى.

والرابع: وصلها بالماضية وقطعها عن الآتية، وهو ممنوع؛ لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها، قال صاحب «التيسير»: والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز[1].

تنبيهات

أولها: أن المراد بالقطع المذكور[2] هو «الوقف» كما نصّ عليه الشاطبيّ، وغيره من الأئمة، قال الداني في «جامعه»: «واختياري في مذهب من فصل؛ أن يقف القارئ على آخر السورة، ويقطع على ذلك، ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى[3]» انتهى.

وذلك واضح، وإنّما نّبهت عليه؛ لأنّ الجعبريّ -رحمه الله- ظنّ أنه «السكت» المعروف فقال في قول الشاطبيّ «فلا تقفن»: لو قال فلا تسكتن، لكان أسدّ[4].

---

(١) التيسير: ١٨.

(٢) كتب تحت الكلمة في (ك): «أي في قول التيسير اهـ» وتصحفت في المطبوع إلى: «المذكورة» بالتاء.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٥٩/ ب.

(٤) دافع ابن المبارك عن الجعبري بما حاصله أن الجعبري أراد تأكيد المعنى بالنهي عن الأضعف الذي يُفهم النهي عن الأقوى بالأحرى، لا لينص على أن الموضع محل سكت، ونظّره بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ١٧] بخلاف قول الشاطبي فإنه لا يلزم منه نفي السكت. اهـ.
انظر: الجعبري ومنهجه في كنز المعاني: ١/ ٤٦٧، وكنز المعاني: ٢/ ١٩٥.

وذلك وَهْمٌ لم يتقدمه أحد إليه، وكأنه أخذه من كلام السخاوي حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها، فلم يتأمّله، ولو تأمّله لعلم أن مراده «بالسكت» «الوقف» فإنه قال في أول الكلام: اختار الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور ثم يبتدئ بالتسمية./ ٢٦٨/١

ثانيها: تجوز الأوجه الأربعة في البسملة مع الاستعاذة؛ من الوصل بالاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة ووصلها بالآية، ومن عكسه كما تقدم الإشارة إلى ذلك في الاستعاذة[١]، وإلى قول ابن شيطا في الفصل الخامس قريباً[٢] في قطعه بوصل الجميع، وهو ظاهر كلام سبط الخياط؛ وقال ابن الباذش: إن الوقف على الجميع أشبه بمذهب أهل الترتيل[٣].

ثالثها: أن هذه الأوجه ونحوها؛ الواردة على سبيل التخيير، إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها، على وجه الإباحة، لا على وجه ذكر الخُلْف، فبأي وجه قرئ منها جاز ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع أو الإفراد. وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والإشمام. و كالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً، إذا كان أحدهما حرف مدٍّ أو لين؛ ولذلك كان بعض المحققين لايأخذ منها إلا بالأصح الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعض لا يلتزم

---

(١) انظر: ص: ٦٥٤.

(٢) انظر: ص: ٦٧٠.

(٣) الإقناع: ١/ ١٥٤.

شيئاً، بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كلّ ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه.

وكان[١] بعض مشايخنا يرى أن الجمع[٢] بين هذه الأوجه على وجه آخر، فيقرأ بواحد منها في موضع، وبآخر في غيره، ليجمع الجميع المشافهة.

وبعض أشياخنا[٣] يرى الجمع بينها في أول موضع وردت، أو في موضعٍ مّا، على وجه الإعلام، والتعليم، وشمول الرواية.

أمّا من يأخذ بجميع ذلك في كلّ موضع، فلا يعتمده إلا متكلّف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف.

وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو «التسهيل» في وقف حمزة لتدريب القارئ المبتدئ ورياضته على الأوجه العَربية[٤] ليجري لسانه، ويعتاد التلفظ بها بلا كلفة، فيكون على سبيل التعليم، فلذلك لا يكلّف العارف بجمعها في كل موضع، بل هو بحسب ما تقدم.

ولقد بلغنا عن جلّة مشيخة الأندلس -حماها الله- أنهم لا يأخذون / في وجهي «الإسكان» و «الصلة» من ميم الجمع لقالون؛ إلا بوجه واحد معتمدين ظاهر قولِ[٥] الشاطبي: ١/٢٦٩

---

(١) في ز: وكل، بدل (وكان)، وهو تحريف.

(٢) كذا في (س) وفي بقية النسخ: أن يجمع.

(٣) كذا في (س) فقط، وفي البقية: «أصحابنا» بدل «أشياخنا»، ولعل المثبت هو الأصوب، والله أعلم.

(٤) في (ز): «الغريبة»، وكذا المطبوع.

(٥) في المطبوع: «قولي» بالتثنية، وهو تحريف.

.... وقالون بتخييره جلا[١].

وسيأتي ذلك.

رابعها: يجوز بين «الأنفال» و«براءة» -إذا لم يقطع على آخر «الأنفال»- كل من الوصل والسكت والوقف لجميع القراء. أمّا الوصل لهم فظاهر؛ لأنه كان جائزاً مع وجود البسملة فجوازه مع عدمها أولى عن الفاصلين والواصلين، وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون في قراءة من لم يفصل، وهو في قراءة من فصل[٢] أظهر.

وأما «السكت» فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، وأما عن غيرهم من الفاصلين والواصلين، فممّن نصّ عليه لهم ولسائر القراء أبو محمد مكّي في «تبصرته» فقال: وأجمعوا على ترك الفصل بين «الأنفال» و «براءة» لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما، فأما «السكت» بينهما فقد قرأت به لجماعتهم وليس هو منصوصاً[٣].

وحكى أبو عليّ البغدادي في «روضته» عن أبي الحسن الحمّامي أنه كان يأخذ بسكتة بينهما لحمزة وحده، فقال: وكان حمزة وخلف[٤] والأعمش، يَصِلون السورة بالسورة، إلا ما ذكره الحمّامي عن حمزة؛ أنه سكت بين «الأنفال» و «التوبة» وعليه أعوّل[٥]. انتهى. وإذا أُخِذ بالسكت عن حمزة، فالأخذ به عن غيره أحرى.

---

(١) الشاطبية: ٩.

(٢) في المطبوع: «يصل» بالياء، تصحيف.

(٣) التبصرة: ٢٤٨.

(٤) أي في اختياره كما في الروضة.

(٥) الروضة للمالكي: ٦٦٣.

قال الأستاذ المحقق أبو عبد الله بن القصاع في كتابه «الاستبصار في القراءات العشر»: «واختلف في وصل «الأنفال» بـ«التوبة»؛ فبعضهم يرى وصلهما وتبيين[١] الإعراب، وبعضهم يرى السكت بينهما». انتهى.

قلت: وإذا قرئ بالسكت على ما تقدم؛ فلا يتأتى وجه إسرار البسملة على مذهب سبط الخياط المتقدم، إذ لا بسملة بينهما يسكت بقدرها فاعلم ذلك.

وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام.

وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل؛ من أجل أنه لو وقف على أواخر السور للزمت البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف، والمقتضي للوقف قائم؛ فمن ثم اخترنا[٢] الوقف، ولا نمنع غيره، والله أعلم. / ١/ ٢٧٠

خامسها: ما ذكر من الخلاف بين السورتين، هو عام بين كل سورتين، سواء كانتا مرتبتين، أو غير مرتبتين، فلو وصل آخر «الفاتحة»؛ مثلاً[٣] بـ«آل عمران» أو آخر «آل عمران» بـ«الأنعام»؛ جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، ولو وصلت «التوبة» بآخر سورة سوى «الأنفال» فالحكم كما لو وصلت بـ«الأنفال»، أما لو

---

(١) في المطبوع: «ويتبين» وهو تصحيف.

(٢) في (س): «أجزنا» ولها وجه، وفي نسخة من نسخ شرح الطيبة للنويري: فمن ثم أجيز الوقف. شرح الطيبة: ٢/ ٣٦.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «مبتدئاً».

وصلت سورة ما بأولها كأن كررت -مثلا- كما تكرر سورة «الإخلاص»، فلم أجد فيه نصا، والذي يظهر البسملة قطعاً، فإن السورة والحالة هذه مبتدأة؛ كما لو وصلت «الناس» بـ«الفاتحة».

ومقتضى ماذكره الجعبري عموم الحكم، وفيه نظر؛ إلا أن يريد في مذهب الفقهاء عند من يعدّها آية، وهذا الذي ذكرناه على مذهب القراء[1].

وكذلك يجوز إجراء أحوال الوصل في آخر السورة الموصَل طرفاها من إعراب وتنوين، والله أعلم.

الثامن: في حكمها وهل هي آية في أول كل سورة كتبت فيه أم لا؟

وهذه مسألة اختلف الناس فيها، وبسط القول فيها في غير هذا الموضع، ولا تعلق للقراءة بذلك؛ إلا أنه لـمّا جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك، لم نخل كتابنا منه، لتعرف مذهب أئمة القراءة فيها فنقول:

اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال:

أحدها: أنها آية من «الفاتحة» فقط، وهذا مذهب أهل مكّة، والكوفة، ومن وافقهم، وروي قولاً للشافعيّ.

---

(١) تعقّب ابن دراوة المكناسي رحمه الله المؤلف بقوله: ما فهمه الشيخ ابن الجزري رحمه الله من قوله: «والحكم عام» أنه راجع لوصل طرفيها، ونظر فيه، وتكلف للجواب عنه بقوله: إلا أن يريد مذهب الفقهاء... إلخ، لا يظهر، إذ لا بينية هناك؛ بل المراد بقوله: «والحكم عام» في المرتبتين وغيرهما للفاصلين بها والتاركين لها، ولا يرجع للمنفردة المكررة التي وصل طرفاها لأنها فاتتها البينية، والكلام مفروض في البينية، وأما حكم المكررة فمن قوله: «ولا بد منها في ابتدائك سورة».. إلخ فقوله: «والحكم عام» في المرتبتين وغيرهما، وقوله: «لكن أخرج وصل طرفيها»، هومفهوم البينية، صرح به ولا إشكال. اهـ. انظر: الجعبري ومنهجه: ١/ ٤٦٥-٤٦٦.

الثاني: أنها آية من أوّل «الفاتحة» ومن أوّل كل سورة، وهو الأصحُّ من مذهب الشافعيّ ومن وافقه، وهو رواية عن أحمد، ونسب إلى أبي حنيفة[١].

الثالث: *أنها آية من أوّل «الفاتحة» وبعض آية من غيرها، وهو القول الثاني للشافعي*[٢].

الرابع: أنها آية مستقلة في أوّل كل سورة؛ لا منها، وهو المشهور عن أحمد، وقول داود وأصحابه، وحكاه أبو بكر الرازي[٣] عن أبي الحسن الكرخي[٤]؛ وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة.

الخامس: أنها ليست بآية، ولا بعض آية من أوّل «الفاتحة» ولا من أوّل غيرها، وإنّما كتبت للتيمن والتبرك، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، والثوريّ، ومن وافقهم[٥] وذلك مع / إجماعهم على أنها بعض آية من سورة «النمل»، وأن بعضها[٦] آية من «الفاتحة». ٢٧١/١

---

(١) انظر: شرح فتح القدير: ١/ ٢٩١، المجموع: ٣/ ٣٣٢-٣٣٤، المغني: ٢/ ١٤٧-١٤٨.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) أحمد بن علي، الحنفي، المشهور بالجصّاص، صاحب حديث ورحلة، اتهم بالاعتزال، قال الذهبي: إليه المنتهي في معرفة المذهب. اهـ .تفقه بالكرخي،توفي سنة (٣٧٠هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣١٤-٣١٥، السير: ١٦/ ٣٤٠-٣٤١،الجواهر المضية: ١/ ٢٢٠-٢٢٤.

(٤) عبيد الله بن الحسين الحنفي، انتهت إليه رئاسة المذهب، وكان رأساً في الاعتزال، سمع إسماعيل القاضي وغيره.توفي سنة (٣٤٠هـ).
انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣٥٣-٣٥٥، السير: ١٥/ ٤٢٦-٤٢٧،الجواهر المضية: ١/ ٣٣٧.

(٥) هذه مسألة مشهور الخلاف فيها بين العلماء حتى أفردها بعض كبار العلماء بالتأليف، منهم ابن عبد البر وأبو شامة وغيرهما.

(٦) كتب في حاشية (ك): «أي: الرحمن الرحيم» بعد «ملك».

قلت: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح وأنّ كلّ ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات.

قال السخاويّ رحمه الله: واتفق القراء عليها في أوّل «الفاتحة»: فابن كثير وعاصم والكسائي، يعتقدونها آية منها، ومن كل سورة، ووافقهم حمزة على «الفاتحة» خاصة.

قال: وأبو عمرو، وقالون، ومن تابعه من قراء المدينة، لا يعتقدونها آية من «الفاتحة»[١]. انتهى.

ويحتاج إلى تعقب؛ فلو قال: «يعتقدونها من القرآن أول كل سورة» ليعم كونها آية منها أو فيها، أو بعض آية لكان أسدّ؛ لأنا لا نعلم أحداً منهم عدها آية من كل سورة[٢] سوى «الفاتحة» نصاً.

وقوله: إن قالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة، فيه[٣] نظر؛ إذ قد صح نصاً أن إسحاق بن محمد المسيبي أوثق أصحاب نافع وأجلهم قال: سألت نافعاً عن قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» فأمرني بها، وقال: أشهد أنها[٤] من السبع المثاني، وأن الله أنزلها، روى ذلك الحافظ أبو عمرو الداني بإسناد صحيح[٥]، وكذلك رواه أبو بكر بن مجاهد عن شيخه موسى بن إسحاق

---

(١) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٤.

(٢) «كل» سقطت من (س) و (ك).

(٣) في المطبوع: «ففيه» بفائين، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: «آية من» وهو تحريف. وانظر: جامع البيان: ١/ ق ٥٩/ ب.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٥٩/ ب.

القاضي عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه، ورويا[١] أيضاً عن ابن المسيبي قال: كنا نقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» أول «فاتحة» الكتاب، وفي أول سورة «البقرة» وبين السورتين في العرض والصلاة، هذا[٢] كان مذهب القراء بالمدينة، قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك.

قلت: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك؛ أنه سأل نافعاً عن «البسملة» فقال: السنّة الجهر بها، فسلَّم إليه وقال: «كلُّ علم يُسأل عنه أهله»[٣].

ذكر اختلافهم في سورة أمّ القرآن

اختلفوا في ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] فقرأ عاصم، والكسائيّ، ويعقوب، وخلف؛ بالألف[٤] مدّاً، وقرأ الباقون بغير ألف؛ قصراً.

واختلفوا في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿ صِرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فرواه رويس حيث وقع، وكيف أتى بالسين.

واختلف عن قنبل، فرواه عنه بالسين كذلك ابن مجاهد[٥]، وهي رواية أحمد

(١) كذا بالتثنية، وتصحفت في (ت) وكذا في المطبوع إلى: «روينا» بالجمع.

(٢) في المطبوع: «هكذا».

(٣) «الكامل»: ق ٨/أ.

(٤) أي بعد الميم.

(٥) وهي الموجودة في كتب القراءات مثل: التذكرة ١/ ٦٥، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٣.

١/ ٢٧٢ ابن ثوبان[١] عن قنبل[٢]، ورواية / الحلوانيّ عن القواس[٣]، ورواه عنه ابن شنبوذ بالصاد[٤]، وكذلك سائر الرواة عن قنبل، وبذلك قرأ الباقون إلا حمزة؛ فروى عنه خلف بإشمام الصاد الزاي في جميع القرآن.

واختلف عن خلاد في إشمام «الأوّل» فقط، أو حرفي «الفاتحة» خاصّة، أو المعرّف[٥] باللام في جميع القرآن، أو لا إشمام في شيء.

فقطع له بالإشمام في الحرف الأول حسب[٦] في «التيسير» و «الشاطبية»، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح فارس[٧]، وصاحب «التجريد» على عبدالباقي[٨]، وهي رواية محمد بن يحيى الخنيسي[٩] عن خلاد[١٠].

وقطع له بالإشمام في حرفي «الفاتحة» فقط، صاحب «العنوان»[١١]،

---

(١) بالثاء المثلثة، وتصحفت في (س) بالموحدة.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٣.
(٢) ليست من طريق هذا الكتاب.
(٣) ليست من طريق هذا الكتاب، وإنما طريقه عن ابن مجاهد عن قنبل عن القواس.
(٤) انظر: السبعة: ١٠٤-١٠٥، جامع البيان: ق/ ٦١، التلخيص: ٢٠١.
(٥) في المطبوع: «المعروف»، وهو تصحيف.
(٦) في (ت) والمطبوع: «حسبما».
(٧) التيسير: ١٥ و ١٨، جامع البيان: ١/ ق ٥٣ و ٦١.
(٨) التجريد: ق ٢٠.
(٩) مقرئ مشهور، روى القراءة عن خلاد عن سليم، وروى عنه القراءة جعفر بن محمد بن حرب.
الخنيسي: نسبة إلى «خنيس» وهي محلة في الكوفة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٨-٢٧٩، الإكمال: ٣/ ٢٥٧، التاج (خنس).
(١٠) هذه الرواية ليست من طرقه، بل هي من «الكامل» وكتب في حاشية (ك): «من المتابعات.اهـ».
(١١) العنوان: ٦٧.

والطرسوسيّ من طريق ابن شاذان عنه، وصاحب «المستنير» من طريق ابن البختري عن الوزان عنه[١]، وبه قطع أبو العزّ والأهوازيّ عن الوزان أيضاً[٢]، وهي طريق ابن حامد عن الصواف[٣].

---

(١) المستنير: ١/ ٤٤١.

(٢) قوله: «قطع به أبو العز» فيه كلام:

أولاً: أن أبا العز قطع بإشمام حرفي الفاتحة لخلاد من طريق الوزان.

ثانياً: أن الوزان هو الوزان المذكور قبل قليل في طريق البختري من المستنير.

أما أولاً: فإن أبا العز لم يقطع لخلاد إلا بإشمام المعرف فقط، حيث نص على ذلك فقال: «روى .. وخلاد عن سليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألف ولام فقط».

والذي قطع به أبو العز في إشمام حرفي الفاتحة إنما هو رواية علي بن سلم، إذ قال: «وروى علي بن سلم إشمامها الزاي في الحمد خاصة في الموضعين فقط».

فاتضح من كلام أبي العز غير ما ذكره عنه المؤلف؛ وقد يقول قائل: إن عليَّ بن سلم قرأ على خلاد كما أنه قرأ على سليم، فالجواب أن ذلك صحيح ولكن لا علاقة له هنا؛ حيث إن أبا العز جعل لكل من خلاد وعلي طريقاً عن سليم، حيث قال: رواية خلاد: أبو العز عن الهراس عن الحمامي عن بكار عن الصواف عن القاسم بن يزيد الوزان عن خلاد عن سليم.

وروايته عن علي: أبو العز عن الهراس عن الجعفي عن محمد بن الحسن عن جعفر بن محمد الوزان عن عليّ بن سلم عن سليم.

أما ثانياً: هناك وزّانان: أولهما: وهو الذي في رواية خلاد -وهو من طرق النشر- فاسمه: القاسم بن يزيد ابن كليب، وقد سبقت ترجمته ص: ٤٤٨.

أما الثاني: وهو الذي في رواية علي بن سلم، فاسمه: جعفر بن محمد بن أحمد، وتقدمت ترجمته أيضاً ص ٦١٦.

ثالثاً: هذا المذكور عن أبي العز إنما هو من كتابه «الكفاية»، أما «الإرشاد» فليس فيه رواية خلاد أصلاً. والله أعلم.

(٣) وهي من «غاية» ابن مهران. انظر: الغاية: ١٣٨.

وقطع له بالإشمام في المعرّف باللام خاصّة؛ هنا وفي جميع القرآن جمهور العراقيين، وهو طريق بكار عن الوزان؛ وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكيّ[1]، وهو الذي في «روضة» أبي علي البغدادي[2]، وطريق ابن مهران عن ابن أبي عمر، عن الصوّاف، عن الوزان[3]، وهي رواية الدوري عن سليم عن حمزة[4].

وقطع له بعدم الإشمام في الجميع؛ صاحب «التبصرة»، و «الكافي»، و «التلخيص»[5]، و «الهداية»، و «التذكرة» وجمهور المغاربة[6]، وبه قرأ الداني على أبي الحسن[7]. وهي طريق ابن الهيثم، والطلحيّ[8] ورواية الحلوانيّ عن خلّاد[9].

وانفرد ابن عبيد عن[10] أبي علي الصوّاف، عن[11] الوزان عنه بالإشمام في

(١) التجريد: ق ٢٠.

(٢) الروضة: ١٨٥.

(٣) الغاية: ١٣٨.

(٤) ليست من طرقه، وهي من طرق، المستنير: ١/ ٤٤١، الكفاية الكبرى: ٢١٨.

(٥) وهو تلخيص العبارات لابن بليمة، أما التلخيص لأبي معشر فليس فيه رواية خلاد.

(٦) انظر: التذكرة: ١/ ٦٥، التبصرة: ١/ ٢٥١، الكافي: ١٤، الإقناع: ٢/ ٢، تلخيص العبارات: ٢٣.

(٧) كتب في الحاشية (ك): «فكأن الداني اختصر في «التيسير» حيث لم يذكر الخلف عن خلاد وفي الأول. اهـ».
انظر: جامع البيان: ١/ ق/ ٦١.

(٨) انظر: ص:٤٤١.

(٩) ليست من طرقه، وانظر: جامع البيان: ق ٦١.

(١٠) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

(١١) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

المعرّف والمنكّر؛ كرواية خلف عن حمزة في كلّ القرآن[1]، وهو ظاهر «المبهج» عن ابن الهيثم[2].

واختلفوا في[3] ضمّ الهاء وكسرها، من ضمير التثنية والجمع، إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿إِلَيْهِم﴾ [الممتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] و﴿عَلَيْهِمَا﴾ [طه: ١٢١] و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] و﴿فِيهِمَا﴾ [الرحمن: ٦٦] و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] و﴿إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١] و﴿فِيهِنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦] و﴿أَبِيهِمْ﴾ [يوسف: ٦٣] و﴿صَيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] و[4] ﴿بِجَنَّتَيْهِمْ﴾ [سبأ: ١٦] و﴿تَرْمِيهِم﴾ [الفيل: ٤] ﴿وَمَا نُرِيهِم﴾ [الزخرف: ٤٨] و﴿بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾[5] [يس: ٩] وشبه ذلك، فقرأ يعقوب جميع ذلك بضم الهاء، وافقه حمزة في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿إِلَيْهِم﴾ [الممتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] فقط[6].

فإنْ سقطت منه الياء لعلّة جزم أو بناء نحو[7]: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٩] ﴿وَيُخْزِهِمْ﴾ [التوبة: ١٤] ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾

---

(١) انظر: جامع البيان: ق٥٤ و ٦١.

(٢) انظر: المبهج: ٢/ ٣٤٩.

(٣) في (ز): «على» بدل في.

(٤) الواو تكررت في المطبوع، وهو خطأ.

(٥) وفي (س): «بين أيديهن».

(٦) انظر: التذكرة: ١/ ٦٦.

(٧) الجزم نحو: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾ والبناء نحو ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾.

[الصافات: ١١، ١٤٩] ﴿فَـَٔاتِهِمْ﴾ [الأعراف: ٣٨] فإن رويساً يضمّ الهاء في ذلك كلّه، إلا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الأنفال: ١٦] فإنه كسرها / بلا خلاف[(١)]. ٢٧٣/١

واختلف عنه في ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ [الحجر: ٣] و ﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ و كلاهما في غافر: [٩،٧]، فكسر الهاء في الأربعة القاضي أبو العلاء عن النخّاس[(٢)]، وكذلك روى الهذلي عن الحمّامي في الثلاثة الأول، وكذا نصّ الأهوازي[(٣)]، وقال الهذلي: هكذا أخذ علينا في التلاوة، ولم نجده في الأصل مكتوباً[(٤)].

زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة وهي ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾، وضم الهاء في الأربعة الجمهور عن رويس[(٥)].

وانفرد فارس بن أحمد، عن يعقوب؛ بضم الهاء في ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و ﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ولم يرو ذلك غيره[(٦)].

وانفرد ابن مهران، عن يعقوب بكسر الهاء من ﴿أَيْدِيهِنَّ

---

(١) العلّة في ذلك - بعد الرواية - هي أن اللّام مشددة، فهي بمنزلة كسرتين، والانتقال من كسرتين إلى ضمّة ثقيل جداً، وقيل جمعاً بين اللغتين.

انظر: شرح الطيبة لابن الناظم: ٥٢، الإيضاح للزبيدي: ١٠٨، التتمة: ٣٦.

(٢) بالخاء المعجمة كما سبق، وتصحفت في المطبوع بالمهملة.

(٣) الوجيز: ق: ٢١ مع ملاحظة أن «الوجيز» ليس له أي طريق في قراءة يعقوب في «النشر».

(٤) الكامل: ق: ٣٠٧ وفيه «عليّ» بدل «علينا».

(٥) قال الشيخ صدقة المسحرائي: وكذا بالخلاف نقل الداني في «مفردة رويس» ولكنه رجّح الضمّ في الكلّ، وقال: وهو الصواب عندي. اهـ انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٠٢-١٠٣، التتمة: ٣٤.

(٦) قال الداني: والوجهان جيدان. اهـ انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٧، التتمة: ٣٦.

﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢][1]، وبذلك قرأ الباقون في جميع الباب.

واختلفوا في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها؛ إذا[2] وقعت قبل محرَّك، نحو ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ﴿عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة:٧]، فضمّ الميم من جميع ذلك، ووصلها بواو في اللفظ وصلاً؛ ابنُ كثير، وأبو جعفر.

واختلف عن قالون، فقطع له بالإسكان صاحب «الكافي»، وهو الذي في «العنوان»، وكذا قطع في «الهداية» من طريق أبي نشيط، وهو الاختيار له في «التبصرة» ولم يذكر في «الإرشاد» غيره، وبه قرأ الداني على أبي الحسن من طريق أبي نشيط، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين، من طريق الحلواني، وصاحب «التجريد» على[3] ابن نفيس، من طريق أبي نشيط، وعليه وعلى الفارسي والمالكي من طريق الحلواني، وبه قرأ الهذلي أيضاً من طريق أبي نشيط[4].

وبالصلة قطع صاحب «الهداية» للحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته على عبد الباقي بن الحسين، وعن قراءته على عبدالله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني[5]، وبه قرأالهذلي أيضاً من طريق الحلواني[6].

---

(١) وينبه على أن المراد الهاء من ﴿أَيْدِيهِنَّ﴾، أما ﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ فلا خلاف فيها أنها بالكسر لعدم مطابقة القاعدة عليها. انظر: الغاية:١٤١، المبسوط: ٨٨، الكامل: ٣٠٧.

(٢) في المطبوع: «وإذا» بزيادة «و» وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «عن».

(٤) انظر: جامع البيان: ق: ٦٢، التبصرة: ٢٥٣، الكافي: ١٥، الكامل: ق ٣٠٨، الإرشاد: ٢٠٤، التجريد: ٧٠، العنوان: ٤٢.

(٥) جامع البيان: ق: ٦٢-٦٣.

(٦) الكامل: ق ٣٠٨.

وأطلق الوجهين عن قالون ابن بليمة صاحب «التلخيص» من الطريقين[١]، ونص على الخلاف صاحب «التيسير» من طريق أبي نشيط[٢]، وأطلق التخيير له في «الشاطبية»[٣]، وكذا جمهور الأئمة العراقيين من الطريقين./ ١/٢٧٤

وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز بعدم الصلة مطلقاً كيف وقعت، إلا أنه مقيد بما لم يكن قبل همزة قطع[٤]، كما سيأتي في باب «النقل»[٥].

ووافق ورش على الصلة؛ إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٤٦]، والباقون بإسكان الميم في جميع القرآن؛ وأجمعوا على إسكانها وقفا.

واختلفوا في كسر ميم الجمع، وضمها، وضم ما قبلها، وكسره إذا كان بعد الميم ساكن، وكان قبلها هاء؛ قبلها كسرة أو ياء ساكنة، وذلك نحو: ﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] و ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] و ﴿يُغْنِهِمُ اللَّهُ﴾[٦] [النور: ٣٢] و ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] و ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] و ﴿مِن يَوْمِهِمُ الَّذِى﴾ [الذاريات: ٦٠]

---

(١) تلخيص العبارات: ٢٥ وفيه: قالون في رواية الحلواني إذا ضم الميمات يضمها -ميم الجمع- في جميع القرآن، وإذا سكن الميمات أسكن ميم الجمع. اهـ

ملاحظة: جاء في تلخيص العبارات المطبوع: «الميمان»، في الموضعين بالنون، وهو تصحيف وتحريف صوابه «الميمات»، بالتاء المثناة الفوقية آخره.

(٢) التيسير: ١٩.

(٣) في قوله: [وقالون بتخييره جلا].

(٤) وعبارته: والهاشمي عنه بالإسكان لا غير. اهـ الكامل: ٣٠٨، وانظر التتمة: ٣٩.

(٥) انظر: ص: ٩٨٠.

(٦) في المطبوع: «يغنيهم» بالياء بعد النون، وهو خطأ.

فكسر الميم والهاء في ذلك كلّه أبو عمرو، وضم الميم وكسر الهاء نافع، وابن كثير، وابن عامر[(١)]، وعاصم، وأبو جعفر؛ وضمّ الميم والهاء جميعاً حمزة، والكسائي، وخلف.

وأتبعَ يعقوبُ الميمَ الهاءَ على أصله المتقدم، فضمّها حيث ضمّ الهاء، وكسرها حيث كسرها، فيضمّ نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] و ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] لوجود ضمّة الهاء، ويكسر نحو ﴿فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] لوجود الكسرة، ورويس على الخلاف في نحو ﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] هذا حكم الوصل.

وأمّا حكم الوقف؛ فكلّهم على إسكان الميم، وهم في الهاء على أصولهم؛ فحمزة يضم نحو: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] و ﴿إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ويعقوب يضمّ ذلك،ويضمّ في نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٦٧] و﴿لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤]، ورويس في نحو: ﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] على أصله بالوجهين.

وأجمعوا على ضمّ الميم إذا كان قبلها ضمّ، سواء كان هاء، أم كافاً، أم تاء؛ نحو: ﴿يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١] و ﴿عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ﴾ [الإسراء: ٢٨] و ﴿عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وما أشبه ذلك ، وإذا وقفوا سكّنوا الميم.

---

(١) «ابن عامر» ليس في (س).

باب اختلافهم في الإدغام الكبير[1]

الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثّاني مشدداً، وينقسم إلى كبير وصغير: **فالكبير**: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين.

١/ ٢٧٥ وسمي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل / : لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: هو الذي يكون الأوّل منهما ساكناً، وسيأتي بعد باب «وقف حمزة وهشام على الهمزة».

وكلٌّ منهما ينقسم إلى جائز، وواجب، وممتنع، كما هو مفصّل عند علماء العربية[2]؛ وتقدّم الإشارة إلى ما يتعلّق بالقراءة في فصل «التجويد»[3]، وسيأتي

---

(١) ذكر المؤلّف هذا الباب بعد (الفاتحة)؛ لأنه من مسائلها وذلك في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٢-٣] وهو في اللغة: الإدخال والستر، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس.
أما اصطلاحاً فسيأتي تعريف المؤلف له بعد قليل.
انظر: هذا الباب في: التذكرة: ١/ ٧٢-٧٣، التيسير: ٢٠-٢٢، الإدغام الكبير: ٤٠-٤٢، الإقناع: ١/ ١٩٥، المصباح: ٣/ ٨١٩-٩٤٧، غاية الاختصار: ١/ ١٨١-١٨٣، إبراز المعاني: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، شرح الطيبة للنويري: ٢/ ٦١-١٢٦.

(٢) انظر: المقتضب: ١/ ١٩٧-٢٢٤، الأصول في النحو: ٣/ ٤٠٥-٤٢٩، شرح المفصل: ١٠/ ١٢١-١٥٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٣٣-٢٥٠، شرح ابن عقيل: ٤/ ٢٤٨-٢٥٤.

(٣) انظر: ص: ٥٦٣ وما بعدها.

تتمّته في آخر باب «الإدغام الصغير»[(١)]، والكلام عند القراء على الجائز منها، بشروطه عمن ورد.

وينحصر الكلام على الإدغام الكبير في فصلين:

الأول: في رواته.

والثاني: في أحكامه.

فأما رواته: فالمشهورُ به، والمنسوبُ إليه، والمختصُّ به من الأئمة العشرة؛ هو أبو عمرو بن العلاء، وليس بمنفرد به، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصريّ، وابن محيصن،والأعمش، وطلحة بن مُصرّف، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله الفهري[(٢)]، ومسلمة بن محارب السدوسي[(٣)]، ويعقوب الحضرميّ وغيرهم.

ووجهه: طلبُ التخفيف[(٤)]، قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره[(٥)].

---

(١) انظر: ص: ١١٤٥.

(٢) النحوي، من العلماء بالعربية، وكان يقرأ بالإدغام الكبير لأبي عمرو، وروى حروفاً لم يدغمها أبو عمرو، وله اختيار في القراءة، قال المؤلّف: لا أعلم على من قرأ، قرأ عليه شهاب بن شرنفة.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٨.

(٣) ابن دثار، قرأ على أبيه عرضاً، وعرض عليه يعقوب.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٨.

(٤) قال ابن جنّي: إدغام الحرف في الحرف أخفّ من إظهار الحرفين.

انظر: الخصائص: ٢/ ٢٢٨.

(٥) نقله الداني بسنده عن أبي عمرو. انظر: الإدغام الكبير: ٣٩.

ومن شواهده في كلام العرب قول عديّ بن زيد[١]:

وتَذكّر رَبُّ الخَوَرْنقِ إذ فكّـ ـــر يوماً وللهُدَى تفكير[٢]

قوله (تذكّرْ) فعل ماض، و (رَبّ) فاعله.

وقال غيره[٣]:

---

(١) ينتهي نسبه إلى مضر بن نزار، شاعر فصيح من الجاهلية، وليس ممن يُعَدّ في الفحول، بل هو قرويّ؛ يصف ما لم ير، فيضعه في غير موضعه، وهو أوّل من كتب العربية في ديوان كسرى، سكن المدائن وأرسله أنوشروان إلى ملك الروم، ثم تزوج هنداً بنت النعمان. توفي نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة.
انظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤٠-١٤٢، الأغاني: ٢/ ٩٧-١٥٤، الأعلام: ٤/ ٢٢٠.

(٢) البيت من قصيدة تعتبر من غرر قصائده، مطلعها:

أيها الشامت المعَيِّر بالدهـ ـر أأنت المبرَّأُ الموفور

أم لديك العهد الوثيق من الأيـ ـام بل أنت جاهل مغرور

وبعد البيت:

سَـــرَّه ماله وكثرةُ ما يمـ ـلك والبحرُ مُعرِضاً والسدير

والخورنق: اسم قصر النعمان الأكبر، بالعراق، وقد ذكر في شعر الأعشى، والمنخّل، وعبد المسيح الغساني، وهو معرب (خورنكاه) أي: موضع الأكل والشرب.
وفي البيت رواية أخرى: «وتبيّن» بدل «وتذكّر» و «أشرف» بدل «فكّر».
انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ١٤١، الأغاني: ٢/ ١٣٨-١٣٩، التاج (خرنق).

(٣) هو جرير بن خرقاء العجلي، البكري، أبو العطّاف، من بكربن وائل، والبيت قاله راداً على بيت الفرزدق عند ما تنكّر لبني وائل بعد أن أمّنوه:

فدعني أكن ما كنتُ حيّاً حمامةً من القاطنات البيت غير الروائم

وهذا البيت المستشهد به هو ثالث أربعة، وبعده مما يستحسن عند أهل الشعر:

فإن تنأ عنّا لا تضِرنا، وإن تَعُـدْ تجِدْنا على العهد الذي كنتَ تعلم

ملاحظتان:
١- رواية البيت في المصادر: (ليالي تمنّى) بدل (عشية) ولعل المؤلف اتبع كتب القراءات كشرحي أبي شامة والجعبري.
٢- نسب النويري رحمه الله في شرحه «الطيبة» هذا البيت إلى عكرمة، وهو خطأ.
انظر: طبقات الشعراء: ١/ ٣٠٨-٣٠٩ و ٣٥٨-٣٥٩، أمالي المرتضى: ١/ ٣٠٤-٣٠٥، إبراز المعاني: ١/ ٢٥٤، كنز المعاني: ٢/ ق ٤٨.

عشية تّـمنّى أن تكون حمامة   بمكة يؤويك الستار المحرَّم

ثم إن لمؤلفي الكتب من أئمة القراءة في ذكره طرقاً؛ منهم من لم يذكره ألبتة، كما فعل أبو عبيد في «كتابه»، وابن مجاهد في «سبعته»[1]، ومكيّ في «تبصرته»، والطلمنكيّ في «روضته»، وابن سفيان في «هاديه»، وابن شريح في «كافيه»، والمهدويّ في «هدايته»، وأبو الطاهر في «عنوانه»، وأبو الطيّب ابن غلبون، وأبوالعزّ القلانسيّ في «إرشاديهما»، وسبط الخياط في «موجزه» ومن تبعهم كابن الكدي[2]، وابن زريق، والكال[3]، والديوانيّ، وغيرهم.

ومنهم من ذكره في أحد الوجهين عن أبي عمرو بكماله، من جميع طرقه وهم / الجمهور، من العراقيين وغيرهم. ٢٧٦/١

ومنهم من ذكره عن الدوريّ والسوسيّ معاً، كأبي معشر الطبري في «تلخيصه»، والصفراويّ في «إعلانه»[4].

ومنهم من خَصَّ به السوسيَّ وحده؛ كصاحب «التيسير» وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون، والشاطبيّ ومن تبعهم.

---

(١) لعل المؤلف يقصد أن ابن مجاهد لم يفرد الإدغام الكبير بباب خاص، وإلا فقد ذكره في أماكن متعددة من «السبعة». انظر مثلاً: ١١٣-١٢٧.

(٢) كتب في الحاشية (ك): بإسكان الياء كذا قال المصنف نوّر الله مرقده.
وتصحفت في المطبوع إلى: الكندي، بالنون بين الكاف والدال.

(٣) تصحفت في (ك) إلى: «الكيال» وفي المطبوع إلى: «الكمال» بالميم.

(٤) قال النويري: والمصنف ابن الجزري موافق لهما -الطبري والصفراوي- بين الطريقين لاجتماعهما على ثبوته للراويين.اهـ.
انظر: شرح الطيبة: ١/ ١٧٧.

ومنهم من لم يذكره عن السوسيّ ولا الدوريّ، بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي، وشجاع عن أبي عمرو، كصاحب «التجريد»، والمالكي صاحب «الروضة»[١]، وذلك كله بحسب ما وصل إليهم مرويّاً، وصَحّ لديهم مسنداً.

وكلّ من ذكر الإدغام ورواه، لابدّ أن يذكر معه إبدال الهمز الساكن، كما ذكر من لم يذكر الإدغام إبداله مع الإظهار، فثبت حينئذ عن أبي عمرو مع الإدغام وعدمه ثلاث[٢] طرق:

الأولى: الإظهار مع الإبدال: وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين عن أبي عمرو بكماله، وأحد الوجهين عن السوسيّ في «التجريد»، و «التذكار»، وأحد الوجهين في «التيسير» المصرّح به في أسانيده من قراءته على فارس بن أحمد[٣]، وفي «جامع البيان» من قراءته على أبي الحسن[٤]، وهو الذي لم يذكر مكيّ، والمهدوي، وصاحب «العنوان» و«الكافي»، وغيرهم؛ ممن لم يذكر الإدغام عن أبي عمرو سواه وجهاً واحداً، وكذلك اقتصر عليه أبو العز في «إرشاده»[٥]؛

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٧٢، التيسير: ١٩.

(٢) أي المقروء بها، والجائزة عند القراء، وإلا فهي أربع كما سيذكر المؤلف بعد قليل.

انظر: شرح الطيبة: ١/ ١٧٧.

(٣) التيسير: ١٢.

(٤) أي طاهر بن غلبون.

انظر: جامع البيان: ق: ٤٤ب.

(٥) انظر: الحاشية الآتية بعد هذه.

إلاّ أن بعضهم خَصّ ذلك بالسوسيّ كصاحب «العنوان» و «الكافي»، وبعضهم عَمَّ أبا عمرو، كمكّي، وأبي العز في «إرشاده»[١].

الثانية: الإدغام مع الإبدال: وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام، من روايتي الدوري والسوسيّ جميعاً، ونصّ عليه عنهما جميعاً الداني في «جامعه» تلاوة[٢]، وهو الذي عن السوسيّ في «التذكرة» لابن غلبون[٣]، و «الشاطبية»[٤] و «مفردات» الداني[٥]، وهو الوجه الثاني عنه في «التيسير»، و «التذكار»، وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريقي «الشاطبية»، و «التيسير»، وإنما تبعوا في ذلك الشاطبيَّ رحمه الله.

---

(١) ليس في الإرشاد المطبوع رواية السوسيّ، ولهذا قال الأزميري: ويوهم ظاهر عبارة «النشر» أن يكون السوسيّ في «الإرشاد» اهـ. ثم ذكر ما ذكره المؤلف، وتوهيم المؤلّف هنا قد يُدفَع بأن المؤلّف يقصد «الإرشاد» الكبير، والله أعلم.
انظر: بدائع البرهان: ق ٧٦.

(٢) انظر: جامع البيان: ق: ٤٤ أ.

(٣) انظره: ١/ ٧٢.

(٤) نصُّ الشاطبية يعمّ الدوري والسوسي، وهذا نصه:

ودونك الادغام الكبير وقطبه أبو عمرو البصري فيه تحفّلا

فقول المؤلّف هنا: (والشاطبية) حذفه أولى؛ لأنه سيذكر مذهبها المعمول به بعد قليل.
انظر: الشاطبية: ١٠.

(٥) لعل المؤلّف اعتمد على حفظه هنا -والحفظ أحياناً يخون- فإن (الإدغام الكبير) ليس في «المفردات» بدليل تصريح الداني نفسه: فأمّا في الإدغام للمثلين المتحركين، والمتقاربين، فقد بسطناه في غير هذا الكتاب، وإنما لم نذكره هنا؛ لأن الطالبين لمذهبه، قَلَّ ما يقرؤون به لصعوبته وتشابهه، فلا يضبطه إلا من تفرّس في القراءة، وتعمق في العربية، فتركنا ذكره في هذا الكتاب لذلك. اهـ. المفردات: ١٦٧.
وقال أيضاً: فأمّا مذهبه -أبي عمرو- في إدغام الحروف المتحركة فقد أفردنا لذلك كتاباً بسطناه فيه، وقد ذكرنا منه ما فيه كفاية في كتاب «التيسير لاختلاف مذاهب القراء» اهـ. المفردات: ١٢٥.

قال السخاويّ في آخر باب الإدغام من «شرحه»: «وكان أبو القاسم، يعني الشاطبي، يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسيّ لأنه كذلك قرأ»[١].

وقال أبو الفتح فارس بن أحمد: وكان أبو عمرو يقرئ بهذه القراءة الماهر النحرير الذي عرف وجوه القراءات ولغات العرب[٢].

الثالثة: الإظهار مع / الهمز: وهو الأصل عن أبي عمرو، والثابت عنه من جميع الطرق، وقراءة العامّة من أصحابه وهو الوجه الثاني عن السوسيّ في «التجريد»[٣]، وللدوريّ عند من لم يذكر الإدغام؛ كالمهدويّ، ومكيّ، وابن شريح وغيرهم، وهو الذي في «التيسير» عن الدوريّ من قراءة الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي. ١/ ٢٧٧

وبقيت طريق رابعة وهي الإدغام مع الهمز؛ ممنوع منها عند أئمة القراءة؛ لم يجزها أحد من المحقّقين، وقد انفرد بذكرها الهذلي في «كامله»، فقال: وربّما همز وأدغم المتحرك، هكذا قرأنا على ابن هاشم، على الأنطاكيّ، على ابن بدهن، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء، على الدوري[٤].

قلت: كذا ذكر الهذلي، وهو وهمٌ منه على[٥] ابن هاشم المذكور، عن هذا الأنطاكيّ؛ لأن:

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣١٠.

(٢) لم أجد مصدر هذه المعلومة فيما وقفت عليه من مراجع، وانظر: المفردات: ١٦٧.

(٣) وهي من طريق «التيسير».

(٤) الكامل: ق ٢٠٥ وفي النسخة التي لديّ: أبو الزعراء على أبي عمرو. اهـ. فلعله سهو أوسقط من الناسخ.

(٥) في المطبوع: «عنه عن» وهو تصحيف.

ابنَ هاشم المذكورَ هو: أحمد بن عليّ بن هاشم المصريّ؛ يعرف بتاج الأئمة أستاذ مشهور ضابط، قرأ عليه وأخذ عنه غير واحد من الأئمة كالأستاذ أبي عمر[1] الطلمنكيّ، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم ابن الفحام، وغيرهم، ولم يَحْكِ أحد منهم عنه ما حكاه الهذليّ ولا ذكره ألبتة.

وشيخَه الأنطاكيّ هو: الحسن بن سليمان، أستاذ ماهر حافظ أخذ عنه غير واحدمن الأئمة كأبي عمرو الداني، وموسى بن الحسين المعدَّل الشريف صاحب «الروضة»[2]، ومحمد بن أحمد بن علي القزويني وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم ذلك عنه.

وشيخَه ابنُ بُدُهْن هو: أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي، إمام متقن مشهور، أحذق أصحاب ابن مجاهد، أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر، وعبيد الله بن عمر القيسي[3] وغيرِهم، لم يرو أحد منهم ذلك عنه.

وشيخَه ابن مجاهد شيخ الصنعة[4] وإمام «السبعة»[5] نقل عنه خلق كثير لا يحصون ولم ينقل ذلك أحد عنه.

---

(١) في المطبوع: «عمرو»، وهو خطأ.

(٢) في هذا نظر، وللمرّة الثانية يقع المؤلّف فيه، حيث سبق في مبحث الطرق (ص: ٣٢٩) أنْ ذكر مثل ذلك، فارجع إليه.

(٣) نزيل الأندلس، إمام مقرئ علّامة، صنف في القراءات، والفقه، وأصول الأحكام، توفي سنة (٣٦٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٩-٤٩٠.

(٤) أي: القراءات.

(٥) يقصد إمام من ألّف في «السبعة» إذ كتابه هو المعتمد لا أن ابن مجاهد إمام القراء السبعة كما يتبادر.

وكذلك أغرب[1] القاضي أبو العلاء محمد بن عليّ بـن يعقـوب الواسـطي؛ حيث قال: أقرأني أبو القاسم عبد الله بـن اليـسع الأنطـاكيّ، عـن قراءتـه عـلى الحسين بن إبراهيم بن أبي عجزم[2] الأنطاكيّ، عن قراءته على أحمد بن جبير، عن اليزيدي عن أبي عمرو بالإدغام الكبير مع الهمز؛ قال القاضي: ولم يقرئنا أحد من شيوخنا بالإدغام مع الهمز إلا هذا / الشيخ[3]. ١/ ٢٧٨

قلت: ولا يتابع أيضاً هذا الشيخ ولا الراوي عنه على ذلـك، إذا كـان عـلى خلافه أئمة الأمصار في سائر الأعصار؛ قال أبو عليّ الأهوازي: وما رأيت أحداً يأخذ عن أبي عمرو بالهمز وبإدغام المتحركات، ولا أعرف لذلك راوياً عنـه[4]. انتهى، وناهيك بهذا من الأهـوازي؛ الـذي لم يقـرأ أحـد فـيما نعلـم بمثـل مـا قرأ.

وقد حكى الأستاذ أبو جعفر بن الباذش عن شيخه شريح بن محمد أنّه كان يجيز الهمز مع الإدغام فقال في باب الإدغام مـن «إقناعـه» بعـد حكايتـه كـلام الأهوازي المذكور: والناس على ما ذكر الأهوازيّ؛ إلّا أن شريحا بن محمد أجـاز لي الإدغام مع الهمز، قال: وما سمعت ذلك من غيره[5].

---

(1) تصحفت في المطبوع بالعين المهملة.

(2) أشهر أصحاب ابن جبير وأضبطهم.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٧.

(3) هذا قرأ به أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب، وقرأ به ابن مؤمن بسنده إلى أبي الكرم.

انظر: المصباح: ٢/ ٦٨٧، الكنز: ٥٠.

(4) ليس في كتابه «الوجيز» وانظر: الإقناع: ١/ ١٠٥.

(5) الإقناع: ١/ ١٩٥.

قلت: وقد قصد[١] بعض[٢] المتأخرين التغريب؛ فذكر ذلك معتمداً على ما ذكره الهذلي، فكان بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك، وأخذ عليّ الأستاذ أبو بكر ابن الجندي بذلك عندما قرأت عليه بـ «المبهج» متمسكاً بما فيه من العبارة المحتملة، حيث قال في باب الإدغام: أنه قرأ من رواية السوسي بالإدغام والإظهار وبالهمز وتركه[٣].

وليس في هذا تصريح بذلك، بل الصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة وجمهور الأمة ونصوص أصحابه هو الصحيح، فقد روى الحافظ أبو عمرو الداني أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة، أو أدغم، لم يهمز كل همزة ساكنة[٤]، فلذلك تعين له القصر أيضاً حالة الإدغام كما سيأتي تحقيق ذلك، والله تعالى أعلم[٥].

وأما أحكام الإدغام: فإن له شرطاً، وسبباً، ومانعاً.

فشرطه في المدغَم: أن يلتقي الحرفان خطّاً ولفظاً، أو خطاً لا لفظاً؛ ليدخل نحو ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [فصلت: ٣٦] ويخرج نحو ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، **وفي المدغم فيه:** كونه أكثر من حرف إن كانا بكلمة واحدة؛ ليدخل نحو

---

(١) في (ت) «نص».

(٢) جاء في حاشية (ك): هو ابن اللبان. اهـ وعندي أن المقصود بقوله: (بعض المتأخرين) هو ابن مؤمن الواسطي صاحب «الكنز» فهو الذي ذكر ذلك (ص ٥٠) والمقصود بقوله: الآتي (بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك) هو ابن اللبان وهو الذي أخذ عنه المؤلف «الكنز» كما سبق، والله أعلم.

(٣) انظر: المبهج: ١/ ١٣٥.

(٤) انظر: ص: ٩٤٠.

(٥) انظر: ص: ٩٤١.

﴿خَلَقَكُمْ﴾ [التغابن: ٢] ويخرج نحو ﴿نَرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢][١].

وسببه: التماثل، والتجانس، والتقارب، قيل: والتشارك، والتلاصق، والتكافؤ، والأكثرون على الاكتفاء بالتماثل والتقارب.

فالتماثل: أن يتفقا مخرجاً وصفة؛ كالباء في الباء، والتاء في التاء، وسائر المتماثلين.

والتجانس: أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة، كالذّال في الثاء، والثاء في الظاء، والتاء في الدال.

١/٢٧٩ والتقارب: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة * أو مخرجاً وصفة[٢] * كما سيأتي[٣]. /

وموانعه المتفق عليها ثلاثة: كون الأول تاءَ ضمير أو مشدّداً، أو منوّناً.

أمّا تاء الضمير؛ فسواء كان متكلماً أو مخاطباً نحو: ﴿كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠] ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ﴾ [يونس: ٤٢] ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] ﴿جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١].

وأما المشدّد فنحو: ﴿رَبِّ بِمَآ﴾ [القصص: ١٧] ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨] ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ﴾ [الأعراف:١٤٢] ﴿ٱلْحَقُّ كَمَنْ[٤]﴾ [الرعد: ١٩] ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، وليس ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٩٦] من باب الإدغام، فلذلك نذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) وفي المطبوع (نرزقكم) بالجمع، وهو خطأ.

(٢) مابين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) انظر: ص: ٧٢١.

(٤) وكتبت في المطبوع: «كن»، بالكاف والنون، وهو تحريف.

وأما المنوّن فنحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحريم: ١] ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣] ﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠] ﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢] ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦] ﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ﴾ [الحشر: ١٤] ﴿رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨] ﴿لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] وقد وهِمَ فيه الجعبري وتقدمه إلى ذلك الهذلي[١].

والمختلفُ فيه: الجزمُ، قيل: وقلّة الحروف، وتوالي الإعلال؛ ومصيره إلى حرف مدّ.

واختص بعض المتقاربين بخفة الفتحة، أو بسكون ما قبله، أو بهما كليهما، أو بفَقْد المجاور، أو عدم التكرار.

واعلم أنه ما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة؛ فإدغامه جائز[٢]، وما زاد صوته؛ فإدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه[٣]، وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد؛ جائز مختار؛ لخروجه من حال الضعف إلى حال القوة.

فأمّا الجزم؛ فورد في المتماثلين في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] و ﴿يَخْلُ[٤] لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، وفي المتجانسين ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] وألحق به ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] لقوّة الكسرة، وفي المتقاربين في قوله: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛

(١) انظر: الكامل: ق: ٢٢١، ولم أقف على ما نسبه إلى الجعبري في «شرحه» للشاطبية.

(٢)«لأنه لا يعرض له ما يمنعه من الإدغام». قاله الداني في الإدغام: ٤٢.

(٣) وهو ذهاب صوته بالإدغام. المصدر السابق.

(٤) وفي المطبوع (يحل) بالحاء المهملة، وهو تحريف.

فأكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً، وهو مذهب ابن شَنَبوذ وأبي بكر الداجونيّ.

والمشهورُ الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره، ما لم يكن مفتوحاً بعد ساكن،ولهذا كان الخلاف في ﴿ يُؤْتَ سَعَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٧] ضعيفاً، وفي غيره قويّاً، وسيأتي الكلام على كل ذلك مفصلاً[١].

فإذا وجد الشرط والسبب، وارتفع المانع جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأُدغم، وإن كانا غير مثلين قُلب كالثاني وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان[٢] عنهما رفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روم / وليس بإدخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم[٣]، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا، طلباً للتخفيف. ١/ ٢٨٠

ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة إلا قوله تعالى: ﴿ مَّنَٰسِكَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و ﴿ مَا سَلَكَكُمْ ﴾ [المدثر: ٤٢]، وأظهر ما عداهما نحو ﴿ جِبَاهُهُمْ ﴾

---

(١) انظر: ص: ٧٢٩.

(٢) خالف السخاوي هذا التعبير، واختار أن يقال: (العضو) بدل (اللسان) وعلّل ذلك أن من الحروف ما تدغم ولا دخل للسان فيها نحو الباء في الباء.
انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٥.

(٣) قوله: (بعضهم) لعله المالقي، إذ قال: «إن الإدغام في اصطلاح القراء وأهل العربية معناه: إدخال الحرف في الحرف،ودفنه فيه حتى لايقع بينهما فصل بوقف ولا بحركة، ولكنك تُعمل العضو الناطق بهما إعمالاً واحداً فيكون الحاصل منهما في اللفظ حرفاً واحداً مشدّداً».
الدر النثير: ٢/ ٩.

[التوبة: ٣٥]، و ﴿وُجُوهُهُم[1]﴾ [الزمر: ٦٠]، و ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩]، و ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤][2] وشبهه.

إذا عُلم ذلك؛ فليعلم أن من الحروف الألفَ والهمزةَ[3] لا يدغمان، ولا يدغم فيهما.

ومنها خمسة أحرف، لم تلق مثلها، ولا جنسها ، ولا مقاربها فيدغم فيها، وهي: الخاء، والزاي، والصاد، والطاء، والظاء.

ومنها ستّة أحرف لقيت مثلها، ولم تلق جنسها، ولا مقاربها، وهي: العين، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء.

ومنها خمسة لقيت مجانسها، أو مقاربها، ولم تلق مثلها، وهي: الجيم، والشين، والدال، والذال، والضاد.

وبقي من الحروف أحد عشر حرفاً لقيت مثلها أومقاربها، أو مجانسها، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون.

فجملة اللّاقي مثلَه متحركاً سبعة عشر، وجملة اللّاقي مجانسه أو مقاربه ستة عشر حرفاً، تفصيل السبعة عشر اللاقية مثلها:

---

(١) وفي المطبوع (وجههم)، وهو تحريف.

(٢) وجه إظهارها – بعد الرواية – أن الراء قبل الكاف ساكنة فلو أدغم لجمع بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد.انظر: الإدغام: ٤٤.

(٣) لا يعترض على المؤلّف بإدغام الهمزة في الهمزة في نحو (سآل) فمراده القراءة لا اللغة. والله أعلم.

فالباء، نحو قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وجملة ما في القرآن من ذلك سبعة وخمسون[١] حرفاً، عند من لم يبسمل بين السورتين، أو عند من بسمل، إذا لم يصل آخر السورة بالبسملة، وهي عنده إذا وصل تسعة وخمسون حرفاً، لزيادة آخر (الرعد) و(إبراهيم).

والتاء: نحو ﴿ٱلْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٦]، ونحو ﴿ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧] مما ينقلب في الوقف هاءً، وجملة الجميع أربعة عشر حرفاً[٢].

والثاء: وهو ثلاثة أحرف[٣]: ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ في البقرة [١٩١] وفي النساء [٩١] ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

والحاء: في موضعين ﴿ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ *في البقرة*[٤] [٢٣٥]، و ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ في الكهف [٦٠].

والراء: نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿ٱلْأَبْرَارِ * رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣، ١٩٤]، وجملته خمسة وثلاثون حرفاً[٥].

---

(١) انظر: الدر النثير: ٢/ ٩٩.

(٢) كذا ذكر المؤلّف أنها أربعة عشر (١٤) وقد سبقه المالقي وابن الباذش، إلا أن المالقي عددها كلها فصارت ثلاثة عشر (١٣) لا كما قالوا أربعة عشر.

انظر: الإقناع: ١/ ٢٠٠-٢٠١، الدر النثير: ٢/ ٨٤-٨٥

(٣) انظر: الإقناع: ١/ ٢٠٧، الدر النثير: ٢/ ١٠٤.

(٤) ومابين النجمتين سقط من المطبوع.

(٥) في الإقناع (٤٦) موضعاً، ١/ ٢١٣. انظر: الدر النثير: ٢/ ٨٥-٨٨.

والسين: ﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ ﴿لِلنَّاسِ سَوَآءً﴾ كلاهما في الحج [٢، ٢٥] ﴿ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ في نوح: [١٦]، ثلاثة مواضع لا غير[١].

والعين: ﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ثمانية عشر حرفاً[٢].

والغين: ﴿وَمَن / يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] موضع واحد لا غير، واختلف فيه لحذف لامه[٣] بالجزم[٤]؛ فروى إدغامه: أبو الحسن الجوهريّ عن أبي طاهر، وأبو محمد الكاتب، وابن أبي عُمَرَ[٥] النقاش كلهم عن ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإدغام وجهاً واحداً؛ الحافظ أبو العلاء[٦] وأبو العزّ[٧]، وابن الفحام، ومن وافقهم[٨]. ١/٢٨١

وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإظهار؛ ابن شيطا، وأبو الفضل الخزاعيّ وغير واحد.

وروى الوجهين جميعاً أبو بكر الشذائي، ونصّ عليهما أبو عمرو الداني، وابن سوار، وأبو القاسم الشاطبيّ[٩]، وسبط الخياط[١٠] وغيرهم.

---

(١) الإقناع: ١/ ٢١٥، الدر النثير: ٢/ ٨٣.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٢١٨، الدر النثير: ٢/ ٦٢.

(٣) وهو الياء بعد الغين، لأن الأصل (يبتغي) من بغي.

(٤) لأنه مجزوم بأداة الشرط «من».

(٥) كذا في (س) وفي بقية النسخ (مرة) بدل (عمر) وكلاهما واحد.

(٦) انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٨١-١٨٣.

(٧) انظر: الكفاية الكبرى: ١٦.

(٨) انظر: التجريد: ١٣/أ.

(٩) انظر: التيسير: ٢١، المستنير: ١/ ٣٣١ و ٢/ ٥٠٢.

(١٠) أما المبهج فقد نصّ على أنه قرأ بالإظهار قولاً واحداً. انظره: ١/ ١٥١.

قلت: والوجهان صحيحان فيه، وفيما هو مثله مما يأتي من المجزوم.

والفاء: نحو ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وجملته ثلاثة وعشرون حرفاً[١].

والقاف: خمسة مواضع ﴿ٱلرِّزۡقِۚ قُلۡ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ﴾ [التوبة: ٩٩]، ﴿ٱلۡغَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿طَرَآئِقَ قِدَدٗا﴾ [الجن: ١١].

والكاف: نحو ﴿رَبَّكَ كَثِيرٗا﴾ [آل عمران: ٤١] ﴿إِنَّكَ كُنتَ﴾ [طه: ٣٥] وجملته ستة وثلاثون حرفاً[٢]، واختلف عنه في ﴿يَكُ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٢٨] كما تقدم في ﴿يَبۡتَغِ غَيۡرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وأظهر ﴿يَحۡزُنكَ كُفۡرُهُۥٓۚ﴾ [لقمان: ٢٣]؛ لكون النون قبلها مخفاة عندها، فلو أخفاها على المختار عندهم -كما سيأتي[٣]- لوالَى بين إخفائين، * ولو أدغمها لوالى بين *[٤] إعلالين.

وانفرد الخزاعي عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن القاسم بن عبد الوارث[٥]

---

(١) انظر: الدر النثير: ٢/ ٨٨-٨٩.

(٢) انظر: الدر النثير: ٢/ ٨٣.

(٣) فيما قبل إدغام ساكن صحيح. كما في حاشية (ك).

(٤) مابين النجمتين سقط من (ظ).

(٥) أبو نصر، أخذ القراءة عن الدوريّ وهو من قدماء أصحابه، وروى عنه ابن مجاهد.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩.

عن الدوريّ بإدغامه، لم يروه أحد عن الدوريّ[١] سواه، ولا نعلمه ورد عن السوسيّ ألبتة، وإنما رواه أبو القاسم بن الفحام عن مدين[٢] عن أصحابه، ورواه عبد الرحمن بن واقد[٣] عن عباس[٤]، وعبد الله بن عمر الزهري[٥] عن أبي زيد؛ كلاهما عن أبي عمرو[٦]، قال الداني: والعمل والأخذ بخلافه[٧].

واللام: نحو ﴿لَّاقِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل: ٣٧] ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠]، وجملته مائتان وعشرون حرفاً[٨]، واختلف منها عنه في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، و ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [القمر: ٣٤]؛ أمّا ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ فهو من المجزوم[٩]، وتقدّم[١٠].

---

(١) انظر: المنتهي: ٢/ ١٦٨، الكامل: ق: ١٠٣/ أ، جامع البيان: ١، ق: ٦٦.

(٢) ابن شعيب، أبو عبد الرحمن، الصوفي، يُعرف بمردويه، شيخ مقرئ مشهور ثقة، أخذ عن عبيد الله اليزيديّ، توفي سنة (٣٠٠هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٢-٢٩٣، المعرفة: ٢/ ٥٤٣.

(٣) عبد الرحمن بن عبيد الله، أبو مسلم، مقرئ معروف، روى عنه ابنه عبيد الله شيخ ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨١.

(٤) ابن الفضل بن جعفر، الواسطي. غاية النهاية: ١/ ٣٥٤.

(٥) روى القراءة عنه عرضاً إبراهيم بن يحيى الأشعري. غاية النهاية: ١/ ٤٣٨.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٣.

(٧) جامع البيان: ق: ٦٦ أ.

(٨) ذكر ابن الباذش أن جملته (٢١٥) مائتان وخمسة عشر، ولا تعارض بين القولين؛ لأن المؤلّف قصد المجموع الكلّي، وابن الباذش قصد المتفق عليه فقط، والمختلَفُ فيه خمسٌ.

انظر: الإدغام: ٧٣، الإقناع: ١/ ٢٢٣، الدر النثير: ٢/ ٦٤.

(٩) لأن لام الكلمة وهو الواو؛ محذوف؛ جواباً للأمر، وأصل الكلمة (يخلو)؛ والعجب قول الداني: الإدغام عندي في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ قبيح.

انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ١/ ٢٢٤، إبراز المعاني: ١/ ٢٦٥.

(١٠) انظر: ص: ٧٠٣.

وأمّا ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ فأربعة مواضع؛ منها في (الحِجْر) حرفان[1]، وواحد في النمل [٥٦]، وآخر في القمر [٣٤]؛ فروى إدغامه؛ أبو طاهر بن سوار عن النهرواني، وأبو الفتح بن شيطا عن الحمّاميّ وابنِ العلاف، ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدوريّ[2]، ورواه أيضاً ابن حبش عن السوسيّ، وبذلك قرأ الداني[3]، وكذا رواه شجاع عن أبي عمرو، ومدينُ، والحسينُ بن شيرك[4] الأَدَميّ[5] عن أصحابهما، والحسن بن بشار العلّاف عن الدوريّ، وعن أحمد بن جبير / ، كلُّهم عن اليزيديّ، وهي رواية أبي زيد، وابن واقد، عن عبّاس[6]، كلاهما عن أبي عمرو.

١/ ٢٨٢

وروى إظهاره سائر الجماعة، وهو اختيار ابن مجاهد ورواه عن عصمة، ومعاذ عن أبي عمرو نصّاً[7].

واختلف المظهرون في مانع إدغامه؛ فروى ابن مجاهد، عن عصمة بن عروة

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: (موضعان) والآيتان من الحجر: ٥٩ و ٦١.

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٤.

(٣) انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ١/ ٢٢٤.

(٤) في المطبوع: (شريك) تصحيف.

(٥) كذا ضبطت في (س)، وهو: أبو عبد الله، البغدادي، مقرئ عارف، أخذ القراءة عن أبي حمدون صاحب اليزيدي، وهو جليل في أصحابه، روى عنه محمد بن يونس المطرز وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤١-٢٤٢.

(٦) في المطبوع: (ابن عباس) وهو خطأ، وكلمة «ابن» زائدة.

(٧) انظر: الإدغام: ٧٤، جامع البيان: ١/ ق: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٢٤.

الفقيميّ[١] عن أبي عمرو: لا أدغمها لقلّة حروفها[٢]، وردَّ الداني هذا المانع بإدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] إجماعاً؛ إذ هو أقلُّ حروفاً من (آل) فإنّ هذه الكلمة على وزن (قال) لفظاً وإن كان رسمها بحرفين اختصاراً.

قال الداني: وإذا صحّ الإظهار فيه بالنصّ، ولا أعلمه من طريق اليزيديّ، فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل، إذا كانت (هاءً) على قول البصريِّين، والأصل (أهل)، أو (واواً) على قول الكوفييّن والأصل (أول)؛ فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجيهما[٣]، وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار ذلك كسائر المعتلّ الذي يؤثر الإظهار فيه، للتغيير الذي لحقه، لا لقلّة حروف الكلمة.[٤]

قلت: ولعلّ أبا عمرو أراد بقوله: (لقلّة حروفها)، أي: لقلّة دورها في القرآن؛ فإن قلّة الدور وكثرته معتبرٌ، كما سيأتي في (المتقاربين)[٥]،على أن أبا عمرو من البصريِّين، ولعله أيضاً راعى كثرة الإعلال وقلّة الحروف مع اتّباع الرواية، والله أعلم.

---

(١) تصحفت في (س) إلى: (الثقفي).

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) في المطبوع: (مخرجها) وهو خطأ، وتصريفُ المؤلّف يحتاج إلى تتمّة، فيقال: لما أبدلت الهاء همزة اجتمع همزتان فصارت الكلمة (أأل) فأبدلت الثانية ألفاً فصارت (آل).

انظر: الممتع: ١/ ٣٤٨-٣٤٩، شرح الشافية: ٣/ ٢٠٨، الارتشاف: ١/ ٢٦٤.

(٤) ردّ ابنُ الباذش -الأب- قولَ الداني ومن تبعه من أنّ أصل (آل): (أهل)، وهو قول البصريين، ورجح قول الكوفيين وهو قول الكسائي أساساً.

انظر: الاقتضاب: ٨، الإقناع: ١/ ٢٢٦-٢٢٧، الدر النثير: ٢/ ١١٨-١١٩، الارتشاف: ١/ ٢٦٤.

(٥) انظر ص: ٧٤٣.

والميم: نحو ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، ﴿ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٣٧]، وجملته مائة وتسعة وثلاثون حرفاً[١].

والنون: نحو ﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٩]، وجملته أحد[٢] وسبعون حرفاً.

والواو: نحو ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨] مما قبل الواو فيه مضموم، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، ونحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧] و ﴿ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ [الأعراف: ١٩٩] مما قبلها ساكن وجملته خمسة أحرف[٣]، تتمّة ثمانية عشر حرفاً.

وقد اختلف فيما قبل الواو مضموم؛ فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه؛ إلا العطار[٤] وابن شيطا عن الحمامي عن زيد عنه[٥]، وكذا أبو الزعراء من طريق ابن شيطا عن ابن العلّاف، عن أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وابن جرير، عن

---

(١) كتب في حاشية (ز): «وفي نسخة أربعون.اهـ» وفي (ك): ضُرِب على قوله: 'وتسعة وثلاثون'، وكتب في الحاشية: 'وأربعون صحّ'.

وقال الداني وابن الباذش: وهي في جميع القرآن مائة وسبعة وثلاثون (١٣٧) وقيل: مائة وأربعون (١٤٠) انظر: الإدغام: ٨٠، الإقناع: ١/ ٢٢٨، الدر النثير: ٢/ ٩٠-٩٩

(٢) (أحد و): من (ك)، وكذا هي عند الداني وابن الباذش.

انظر: الإدغام: ٦٨، الإقناع: ١/ ٢٢٩، الدر النثير: ٢/ ٧٦

(٣) وهي: الموضعان اللذان ذكرهما إضافة إلى: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [النحل: ٦٣] و ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمۡ﴾ [الشورى: ٢٢] و ﴿مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١] وهذه الأخيرة كل القراء يسكنون الهاء.

(٤) في المطبوع: (إلا أن) وهو خطأ.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٨.

السوسيّ؛ وهي رواية الحسن بن بشار، عن الدوريّ، وابن روميّ[١]، وابن جبير، كلاهما عن اليزيديّ، وبه قرأ فارس بن أحمد، وطاهر بن غلبون، وهو اختيار ابن شنبوذ والجلّة من البصريين[٢] والمغاربة. / وروى إظهاره؛ سائر البغداديّين سوى من ذكرنا، وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه[٣]. ١/ ٢٨٣

واختلفوا في مانع الإدغام؛ فالأكثرون منهم على أن ذلك من أجل أنّ الواو تسكّن للإدغام، فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مدّ ولين، في نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [الانشقاق: ٢٥] مما لا يدغم إجماعاً من أجل المدّ[٤].

وردَّ المحقّقون[٥] ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١] و ﴿أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾ [الشورى: ٤٧]، ولا فرق بين الواو والياء، مع أن تسكينها للإدغام عارض[٦]، وقيل: لقلّة حروفه، وردَّ بما تقدّم.

والصحيح: اعتبار المانِعَين جميعاً وإن كانا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع

---

(١) محمد بن عمر بن عبد الله، أبو عبد الله، البصري، مقرئ جليل.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٨.

(٢) كذا في (س) نسبة إلى (البصرة)، وهو الموافق لما عند النويري أيضاً، ولعله الصواب، وفي البقية: (المصريين) نسبة إلى (مصر) ولا أرى لها وجهاً، والله أعلم.

(٣) انظر: السبعة: ١١٧، الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٣٣.

(٤) انظر: الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦ب، إبراز المعاني: ١/ ٢٧٠.

(٥) صرح الداني بأنه قول ابن شنبوذ.
انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٦.

(٦) لأن أصلهما الحركة فليسا حرفي مد.
انظر: جامع البيان: ق: ١/ ق٦٦.

إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل:

وضعيفان يغلبان قويّا[١]

على أن الداني قال في «جامع البيان»: وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام لاطّراده وجريه على قياس نظائره؛ ثم قال: فإن سكن ما قبل الواو سواء كان (هاءً) أو غيرها؛ فلا خلاف[٢] في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧] و ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩][٣]

قلت: وإنما نَبَّه على ما قبل الواو فيه ساكن، وسوّى فيه بين (الهاء) وغيرها؛ من أجل ما رواه بعضهم[٤] من الإظهار في ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ في الأنعام [١٢٧] ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ في النحل [٦٣] ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمْ﴾ في الشورى [٢٢]، فلم[٥] يعتدّ بهذا الخلاف لضعف حجته، وانفراد راويه[٦] عن الجادة؛ فإن الذي ذُكِر في (هو)

---

(١) هذا الشطر مشهور في كتب الأدب، ولم أعرف صدره ولا قائله، إذ إنه مضمّن في كثير من الأبيات، ولعل أجود ما يمكن أن يكون صدراً له هو:

لا تخاصم بواحد أهل بيت   فضعيفان...

ووجدت الشطر مضمّناً في شعر أكثر من شاعر، رأيت عدم ذكرها هنا، تنزيهاً لهذا الكتاب، فهي في المجون أو الغزل الفاحش.

انظر: الغيث المسجم: ١/ ١٢٣، الوافي بالوفيات: ٢٠/ ٣٦٧، أضواء البيان: ١/ ١٥١.

(٢) في المطبوع: (خوف) وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٦٦، الإدغام: ٨٢.

(٤) هو الأهوازي وابن سوار. انظر: المستنير: ١/ ٣٣٧، الإقناع: ١/ ٢٣٢.

(٥) في المطبوع: (فلا) وهو تحريف.

(٦) من (س) و(ك)، وفي البقية: (روايته).

المضموم الهاءِ مفقودٌ هنا؛ وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]؛ وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق.

قال القاضي أبو العلاء: قال ابن مجاهد: إدغامهن قياس مذهب أبي عمرو؛ لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩] و ﴿مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾ [الجمعة: ١١]، قال: وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار[١].

ووقع في «تجريد ابن الفحام»: أن شيخه عبد الباقي روى فيهن الإظهار[٢]، وصوابه: أنّ عبد الباقي يروي إدغامهن، وأنّ شيخه الفارسيّ يروي إظهارهنّ، فسبق القلم سهواً، والسهو قد يكون في الخط، وقد يكون في اللفظ، وقد يكون في الحفظ.

والصحيح أن لا فرق بين ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧] وبين ﴿الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ وبين ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾[٣] إذ لا يصح نَصٌّ عن أبي عمرو / وأصحابه بخلافه، وما روي عن ابن جبير وابن سَعدان، عن اليزيديّ، من خلاف ذلك؛ فلا يصح، والله أعلم.

١/ ٢٨٤

---

(١) انظر: الإقناع: ١/ ٢٣٢.

(٢) التجريد: ١٢/ أ.

(٣) لأن أصل الياء في ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] التحريك، وأن السكون عارض لأجل الإدغام، وكذلك الواو في ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ وأخواتها، بخلاف الواو في ﴿ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٤] فإن سكونه أصل كسكون الياء في ﴿الَّذِي يَدُعُّ﴾ [الماعون: ٢] وما أشبهه. ولهذا قال الداني: ولا فرق بين البابين -بالموحدة بعد الألف- اهـ قال المالقي أي: باب الياء المكسور ما قبلها، وباب الواو المضموم ما قبلها؛ في أن كل واحد منهما إذا سكن صار حرف مدّ. اهـ.

تنبيه: في «التيسير»: الياءين، بالهمزة تثنية ياء المثناة التحتية، وهو تصحيف نبّه عليه المالقي.

انظر: الإدغام: ٥٩ و٨٢، التيسير: ٢١ الدر النثير: ٢/ ١٢٠.

والهاء: نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ﴾ [مريم: ٦٥]، وتحذف الصلة وتدغم للالتقاء خطّاً، ولأنّ الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء؛ تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف للساكن، فلذلك لم يعتدّ بها.

وقد حكى الداني عن ابن مجاهد، أنه كان يختار ترك الإدغام في هذا الضرب، ويقول: إن شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وإدغام ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين (الهاءين) وإسقاط حركة الهاء، وليس ذلك من شرط الإدغام؛ قال: وقد ذهب إلى ما قاله جماعة من النحويين[1]، وقد بيّنّا فساد ذلك.[2]

---

(١) وذهب إليه من المقرئين الأهوازيّ فيما حكاه عنه ابن الباذش.
انظر: جامع البيان: ق: ٦٧، الإقناع ١/ ٢٣٤.

(٢) جاء في حاشية (ك): يعني بما ورد في جامع البيان من الوجهين الدالّين على صحة الإدغام، وذلك أنه قال في «الجامع» قبيل هذا الكلام ما نصّه: إذا أدغم أبو عمرو (الهاء) التي للضمير؛ الموصلَة بياء، أو بواو، في مثلها نحو ﴿لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و ﴿مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] و ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ [البقرة: ٣٧] وشبهه؛ حذف صلتها ثم أدغمها وذلك من حيث كانت تلك الصلة زيادة كبرت بها (الهاء) لخفائها، ألا ترى أنها تحذف عند الوقف لذلك، فلذلك تحذف أيضاً عند الإدغام، لاشتراكهما في تغيير الحركة وتسكينها، وجائز أن يكون أبو عمرو أخذ في هذه (الهاء) بلغة من لم يصلها، كما قرأ به غير واحد في قوله ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿فَأَلۡقِهۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النمل: ٢٨] و ﴿يَرۡضَهُ لَكُمۡ﴾ [الزمر: ٧] وشبهه، فعلى هذا لا يحتاج إلى حذف. اهـ
فظهر من هذا الكلام المنقول بنصه من جامع البيان أن فساد وجه الإظهار في ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ ونظائره مردود من وجهين:
١ - أن الفاصل بين المدغم والمدغم فيه هو الصلة، وهي لا أصل لها في الكلمة، بل جيء بها تكثيراً للهاء لخفائها.
٢ - أن وجه الإدغام جاء على لغة من لغات العرب، وأبو عمرو كان من أئمتها، وهي لغة من يكتفي بحركة الهاء دون الصلة، ولها شواهد كثيرة من كلام العرب، من ذلك قول الأعشى، وهو من شواهد سيبويه:

فما لهُ من مجدٍ تليدٍ ومالهُ ... من الريح فضل لا الجَنوب ولا الصَّبا

الشاهد قوله: مالهُ، حيث حذف الصلة.
انظر: الكتاب: ١/ ٣٠، الإدغام: ٥٠-٥١، جامع البيان: ١/ ق:٦٧، الارتشاف: ٥/ ٢٤١٠.

قلت: ممن ذهب إلى عدم إدغامه أيضاً؛ أبو حاتم السجستاني وأصحابه، والصواب إدغامه، فقد روى محمد بن شجاع البَلْخيّ[١] إدغامه نصّاً عن اليزيديّ عن أبي عمرو في قوله: ﴿إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] ورواه العباس[٢] أيضاً، وروى أبو زيد نصاً[٣] عن أبي عمرو إدغام ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولم يأت عنه نصٌّ بخلاف ذلك، وجملة ما ورد من ذلك خمسة وتسعون حرفاً[٤].

وانفرد الكارزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] دون سائر الباب، ذكر أنه قرأه على أصحاب[٥] ابن مجاهد بالإظهار، حكى ذلك عنه سبط الخياط.[٦]

قلت: والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كلّه، من غير فرق، والله أعلم.

والياء: ثمانية مواضع: ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ في البقرة [٢٥٤] وإبراهيم [٣١] والرُّوم [٤٣] والشورى [٤٧]، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] ﴿وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠] و ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١] ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦].

---

(١) البغدادي، فقيه حنفي، مشهور، متكلم فيه من جهة اعتقاده، قيل إنه تاب عن ذلك، وتوفي سنة (٢٦٤ هـ) وهو ساجد. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٢-١٥٣.

(٢) هو ابن عبد الوارث كما في جامع البيان: ١/ ق:٦٧.

(٣) في المطبوع: (أيضاً) تصحيف.

(٤) عند الداني وابن الباذش: ثلاثة وتسعون، وعند المالقي أربعة وتسعون.

انظر: الإدغام: ٥٠، الإقناع: ١/ ٢٣٣، الدر النثير: ٢/ ٥٥.

(٥) هما الشذائي وابن بشران. انظر: الكفاية الكبرى: ١٦٧.

(٦) الذي حكاه سبط الخياط هو الإدغام. وعبارته: ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ فقرأت بالإدغام على أصحاب ابن مجاهد، وهذا على قول الكارزيني.اهـ وكذلك ذكر الإدغام في كتابه «الاختيار» والله أعلم.

انظر: المبهج: ١/ ١٥٥، الاختيار: ١/ ١٩٦ و٣٢٣.

وقد ذكر الداني في هذا الباب قوله تعالى ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤]، ونـصَّ له على إظهاره وجهاً واحداً على مذهبه في إبدالها ياء ساكنة،[1] وتبعه عـلى ذلـك أبو القاسم الشاطبيّ[2]، والصفراويّ، وأصـحابهم[3]؛ وقيـاس ذلـك إظهارهـا للبزيّ أيضاً.

وتعقَّب ذلك عليهم أبو جعفر بن الباذش، ومن تبعـه مـن الأندلـسيين ولم يجعلوه من هذا الباب؛ بل جعلوه مـن الإدغـام الـصغير، وأوجبـوا إدغامـه في مذهب من سكّن الياء مبدلة.[4]

١/ ٢٨٥ وصوّبه أبو شامة فقال: «الصواب / أن يقال: لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء ساكنة، وباب (الإدغام الكبير) مختص بإدغـام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وما أوّل المثلين فيه مسكّنٌ فـلا بـــدَّ مـن إدغـامـه

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٦٧، التيسير: ٢٢، الإقناع: ١/ ٢٣٦

(٢) في قوله:

وقبل يئسن الياء في اللاّء عارض سكوناً أَوَ اصْلاً فهو يُظهِر مسْهِلا

الشاطبية: ١١.

(٣) منهم طاهر بن غلبون كما صرّح به ابن الباذش في الإقناع: ١/ ١٦٧.

(٤) قال ابن الباذش: «وإنما يأخذ في هذا -اللائي- بالإظهار لهما - أبي عمرو والبزي- من اعتقـد أن الهمـزة مليّنة بين بين لا مبدلة، قال: فثبت أن الإدغام في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ لأبي عمرو واجب في الإدغـام الـصغير فلا وجه لذكره في الإدغام الكبير». الإقناع: ١/ ١٦٨-١٦٩.

قال: وعند ذلك يجب[(١)] إدغامه؛ لسكون الأول وقبله حرف مدّ، فالتقاء الساكنين على حدّهما[(٢)]» انتهى.

قلت: وكلّ من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر؛ مأخوذ به، وبهما قرأت على أصحاب أبي حيّان، عن قراءتهم بذلك عليه، فوجه الإظهار توالي الإعلال من وجهين:

أحدهما: أن أصل هذه الكلمة ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الطلاق: ٤][(٣)]، كما قرأ ابن عامر، والكوفيون، فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، كما قرأ نافعٌ في غير رواية ورش، وابنُ كثير في رواية قنبل وغيره[(٤)] ويعقوبُ، ثم خفّفت الهمزة لثقلها وحشوها، فأبدلت ياء ساكنة على غير قياس[(٥)]، فحصل في هذه الكلمة إعلالان،[(٦)] فلم تكن لتعلّ ثالثاً بالإدغام[(٧)].

---

(١) تصحفت في «إبراز المعاني» إلى (بحيث).

(٢) إبراز المعاني: ١/ ٢٧٢.

(٣) أي بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة.

انظر: التيسير: ١٧٨، تحبير التيسير: ٣٤.

(٤) قوله: (غيره) بيّنه الداني بأنه رواية القوّاس وابن فليح.

انظر: جامع البيان: ١/ ٦٧.

(٥) إذ قياسها أن تكون ‹بين بين›.

انظر: الدر النثير: ٢/ ١٢٣.

(٦) قال الداني: «هما: حذف الياء وذهاب نبرتها، فإن أدغمت الياء اكتنفها إعلال ثالث، وذلك خروج من الكلام وعدول عن المتعارف في اللغة، فبطل الإدغام لذلك». انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٧.

(٧) هذا التوجيه نص كلام الداني في جامع البيان: ١/ ق٦٧.

الثاني: أن أصل هذه الياء الهمزةُ؛ فإبدالها وتسكينها عارض، ولم يعتدّ بالعارض فيها، فعوملت الهمزة، وهي مبدلة؛ معاملتها وهي محقّقة ظاهرة، لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كان كذلك لم تدغم، ووجه الإدغام ظاهر من وجهين:

أحدهما: أن سبب الإدغام قَوِيَ باجتماع المثلين، وسَبْقِ أحدهما بالسكون، فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، وذلك أصل مطرد عندهم غير منخرم،[1] ألا ترى إلى إدغام ﴿رُءۡيَىٰ﴾ [يوسف: ٤٣] في مذهب أبي جعفر وغيره[2] كيف عوملت الهمزة المبدلة واواً معاملة الأصلية، وفعل بها كما فعل في ﴿مَّقۡضِيًّا﴾ [مريم: ٢١] و ﴿وَلِيًّا﴾ [الأحزاب: ١٧] فأبدلت (ياء) من أجل الياء بعدها وأدغمت فيها.

الثاني: أن (اللايْ) بياء ساكنة من غير همزة، لغة ثابتة في (اللائـي)، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش،[3] فعلى هذا يجب الإدغام على حِدَة، بلا نظر، ويكون من (الإدغام الصغير)، وإنما أظهرت في قراءة الكوفيين وابن عامر، من أجل أنها وقعت حرف مدّ، فامتنع إدغامها لذلك.

فجملة الحروف المدغمة في مثلها، على مذهب ابن مجاهد بما فيه من الحرفين اللذين من كلمة، سبعمائة وتسعة وأربعون حرفاً، والله تعالى أعلم./ ١/٢٨٦

---

(١) خَرَم الشيء: خرقه. انظر: الأساس والتاج (خرم).

(٢) قوله: (وغيره) هو ورش من طريق الأصبهاني انظر ص: ٩٣٨.

(٣) نقله السمين، وتتمّة كلامه: «التي أُمر الناس أن يقرؤوا بها». انظر: البحر: ٧/ ٢١١، الدر المصون: ٩/ ٩٢.

ذكر المتقاربين[1]

وهما على ضربين، أحدهما من كلمة، والثاني: من كلمتين.

أمّا ما هو من كلمة واحدة:

فإنه لم يدغم إلا (القاف) في (الكاف) إذا تحرك ما قبل (القاف)، وكان بعد (الكاف) ميم[2] جمع نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [نوح: ١٤] و ﴿رَزَقَكُمُ﴾ [يس: ٤٧] ﴿صَدَقَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿وَاثَقَكُم﴾ [المائدة: ٧] ﴿سَبَقَكُم﴾ [الأعراف: ٨٠] ولا ماضي غيرهنّ، ونحو ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾ [الزمر: ٦] ﴿يَرْزُقُكُم﴾ [يونس: ٣١] ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩]، ولا مضارع غيرهن[3]، وجملة ذلك ثمانية[4]، وما تكرر منه سبعة وثلاثون حرفاً[5].

---

(١) وهو من جملة الإدغام الكبير كالمثلين، وهو إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، وبعد تسكينه يقلب إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فيرتفع اللسان بلفظ الثاني مشدّداً، ولا يبقى للأول أثر، إلا إذا كان حرف إطباق أم مغنّاً فيبقى أثرهما. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٧٤

(٢) وجهُ هذين الشرطين: أنّ الكلمة تطول بالميم وتثقل بالحركة فاستحسنوا تخفيفها بالإدغام، ووجه التقارب بين القاف والكاف اشتراكهما في الشدة لاتصال المخرج. انظر: الدر النثير: ٢/ ١٢٥، المصباح: ٣/ ٩٠٩-٩١٥.

(٣) بل ﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ بالنون.

(٤) الصواب أنها تسعة (٩) وهي: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ و ﴿يَخْلُقُكُمْ﴾ و ﴿رَزَقَكُمُ﴾ و ﴿يَرْزُقُكُم﴾ و ﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ و ﴿سَبَقَكُم﴾ و ﴿صَدَقَكُمُ﴾ و ﴿واثقكم﴾ و ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾، ويلاحظ أن المؤلف اعتبر ﴿يَرْزُقُكُم﴾ و ﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ واحدة، والله أعلم، وقد نبّه على هذا المالقي، وعدد مواضع كلٍّ في كل سورة. انظر: الدر النثير: ٢/ ١٢٥-١٢٦.

(٥) انظر: الإدغام: ٤٦ و ٥٦، الإقناع: ١/ ٢٢٠، الدر النثير: ٢/ ١٢٥.

فإن سكن ماقبل (القاف)، أولم يأت بعد (الكاف) ميم جمع نحو ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣] ﴿مَّا خَلْقُكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨] ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩][1] ﴿صَدَقَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧] ﴿نَّرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢] لم يختلف في إظهاره.

واختلف فيما إذا كان بعدها (نون جمع) وهو في موضع واحد ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ في سورة التحريم [٥]، فرواه عنه بالإظهار عامّة أصحاب ابن مجاهد، عنه، عن أبي الزعراء، عن الدوريّ، وهو رواية عامّة العراقيّين[2] عن السوسيّ، ورواية مدين عن أصحابه، قال ابن مجاهد: ألزم[3] اليزيديّ أبا عمرو إدغام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾؛ فإلزامه ذلك يدل على أنه لم يدغمه.[4]

---

(١) والمثال على قراءة أبي عمرو حيث إنه يسكن الراء، ومعه حمزة وخلف وشعبة.
انظر: النشر: ٢/ ٣١٠.

(٢) قال ابن سوار: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ أدغم بإجماع؛ غير مدين، والجوهري عن أبي طاهر عن مجاهد. اهـ
انظر: الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ١/ ق ٦٧ ب، المستنير: ١/ ٣٣١-٣٣٢، الكفاية الكبرى: ١٦١.

(٣) بيّن المالقي ذلك فقال: «بيان وجه الإلزام، أن اليزيديّ يقول لشيخه أبي عمرو: قد اجتمع في هذا الحرف الشروط التي تعتبر إدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة، وذلك تحريك ما قبل القاف، ووقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون هنا بعد الكاف تدلّ على جماعة المؤنث، كما أن الميم في ﴿رَزَقَكُمُ﴾ وأخواته تدل على جماعة المذكّرين، مع أن التأنيث أقلّ من التذكير، فليكن الإدغام هنا أوكد، قال: فهذا وجه الإلزام».
الدر النثير: ٢/ ١٢٩.

(٤) لأنّ اليزيديّ روى ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ عن أبي عمرو بالإظهار، وإلا لم يكن لإلزامه له معنى، قال المالقي: يقول: ألزمت فلاناً كذا إذا كان قائلاً بخلاف ما ألزمته، ويكون مع ذلك من أصول مذهبه ما يقتضي القول بما ألزمته، وهذه الشروط موجودة في هذه المسألة.
انظر: فيها الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ق ٦٧، الدّر النثير: ٢/ ١٣٠.

ورواه بالإدغام ابن فرح، وابن أبي عمر[١] النقّاش، والجَلّاء، وأبـو طـاهر ابن عمر، من غير[٢] طريق الجوهريّ، وابن شيطا؛ ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وهي رواية ابن بشار عن الدوريّ؛ والكارزينيُّ عن أصحابه عن السوسيّ، والخزاعيُّ و[٣] ابنُ حبش عن السوسيّ وسائر العراقيين عن أصحابهم[٤]، ورواية[٥] الجماعة عن شجاع[٦].

قال الداني: «وبالوجهين[٧] قرأته أنا، وأختار الإدغام؛ لأنـه قـد اجتمـع في الكلمة ثِقلان: ثقلُ الجمع وثقل التأنيث، فوجب أن يخفـف بالإدغـام، عـلى أنّ العباس بن الفضل قد روى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصّاً.» انتهى[٨]، وعلى إطلاق الوجهين فيها مَن علمناه من القرّاء بالأمصار[٩]. والله أعلم.

وأمّا ما هو من كلمتين: فإن المدغم في مجانسه، أو مقاربه، ستة عـشر حرفـاً وهي: الباء[١٠]، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين،

---

(١) في «ز»: أبي عمرو النقاش، وهو تحريف.

(٢) «غير»: سقطت من (ظ).

(٣) في (ت) وكذا في المطبوع: «عن» بدل (و).

(٤) انظر: التلخيص: ٤٤٠، المستنير: ١/ ٣٣٢، الكفاية الكبرى: ١٦١، غاية الاختصار: ١/ ١٨٤.

(٥) في (ز) «ورواه».

(٦) انظر: التجريد: ١٢ب.

(٧) هذا قوله في جامع البيان أما في ‹التيسير› فقد صرّح أنه قرأ بالإدغام فقط.

(٨) جامع البيان: ٦٧ب. وانظر: الإدغام: ٤٧.

(٩) قال ابن غلبون: وكلاهما -الإظهار والإدغام- معمول به.

انظر: السبعة: ٦٤٠-٦٤١، التذكرة: ١/ ٧٥، إبراز المعاني: ١/ ٢٧٧.

(١٠) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في جامع البيان بالفاء، ق:٦٧.

١/ ٢٨٧ والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، وقد / جمعت في كلم (رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بَذْلُ قُثَمْ)[١]، فكان يدغم هذه الستة عشر فيما جانسها، أو قاربها؛ إلا الميم إذا تقدمت الباء[٢]؛ فإنه يحذف حركتها فقط ويخفيها، ويدغم ما عداها ما لم يمنع مانع من الموانع الثلاثة المجمع عليها كما تقدم، أو مانع اختص ببعضها، أو مانع اختلف فيه، كما سيأتي مبيّناً.

فالباء: تدغم في الميم في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ فقط، وذلك في خمسة مواضع:[٣] موضع في آل عمران [١٢٩]، وموضعان في المائدة [١٨، ٤٠]، وموضع في العنكبوت [٢١] وموضع في الفتح [١٤]، وإنما اختصت بالإدغام في هذه الخمسة؛ موافقة لما جاورها، وهو ﴿وَيَرْحَمُ مَن﴾ و ﴿يَغْفِرُ لِمَن﴾؛ إمّا قبلها أو بعدها، فطرد الإدغام لذلك، ومن ثَمَّ أظهر ما عدا ذلك، نحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾

---

(١) العبارة: أصلها للداني إلا أنه جعل كلمة (رض) بعد كلمة (بذل) قال: «وجمعتها في كلام مفهوم ليحفظ وهو: سنشد..». وقد ضَمّن المؤلف هذه العبارة بأكملها وجعلها شطر بيت في الطيبة فقال:

كاللّاء لا يحزنك فامنع وكَلِمْ رُضْ سنشدُّ حجَتك بَذْلُ قُثَمْ

رض: من الرياضة وهي التهذيب، بذل: من البذل، وهو الإعطاء عن طيب نفس.

وقُثم: الكثير العطاء من الناس، وقد سمّت العرب به.

انظر: جامع البيان: ٦٧، التيسير: ٢٢-٢٣، إبراز المعاني: ١/ ٢٧٨-٢٧٩، الدر النثير: ٢/ ١٣٠، شرح الطيبة: ٥٧، التاج: (بذل).

(٢) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بالمثناة التحتية.

(٣) ليس فيها موضع البقرة ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [٢٨٤] لأنه -أبا عمرو- يقرؤه بتسكين الباء فهو واجب الإدغام عنده، من جهة الإدغام الصغير لا الكبير.

انظر: إبراز المعاني: ١/ ١٩٥.

[الحج: ٧٣] ﴿سَنَكْتُبُ مَا﴾ [آل عمران: ١٨١] لفقد المجاور، وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً[١].

وقد روينا عن ابن مجاهد قال: قال اليزيديّ: إنما أدغم ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ من أجل كسرة الذال، وردَّ الداني هذه العلة بنحو ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٤] و ﴿يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦][٢]، وقيل[٣]: إنما أراد اليزيديّ إذا انضمّت (الباء) بعد كسرة، وردّه أيضاً الداني بإدغامه ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥][٤].

قلت: والعلة الجيّدة فيه -مع صحة النقل- وجود المجاور، ومما يدلُّ على اعتباره أن جعفر بن محمد الأَدَميَّ روى عن ابن سعدان، عن اليزيديّ، عن أبي عمرو؛ أنه أدغم ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾ في المائدة [٣٩]، والباء في ذلك مفتوحة[٥]، وما ذاك إلّا من أجل مجاورة ﴿بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾ المدغمة في مذهبه، والدليل على ذلك: أنه مع إدغامه حرف المائدة أظهر ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ في هود [١١٢] والله أعلم.

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٩٥.

(٢) انظر: السبعة: ١١٨، جامع البيان: ١/ ق ٧٢أ، غاية الاختصار: ١/ ١٨٥.

(٣) هذا القول افترضه الداني، وعبارته: ولعلّ قائلاً يقول: إنما...

انظر: جامع البيان: ١/ ق ٧٢.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق٧٢.

(٥) جامع البيان: ١/ ق ٧٢، المنتهى: ٢/ ١٥٨، وهي شاذة.

والتاء: تدغم في عشرة أحرف، وهي: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.[(١)]

فالثاء نحو ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢] وجملته خمسة عشر حرفاً[(٢)]، واختلف عنه: في ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣] و﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]؛ لمانع كونهما من المفتوح بعد ساكن، فروى إدغامهما للتقارب ابن حبش من طريقي الدوريّ والسوسيّ، وبذلك قرأ الداني من الطريقين[(٣)]، وهي رواية أحمد بن جبير، وابن رومي عن اليزيديّ، ورواية القاسم بن عبد الوارث عن الدوريّ، ومدين والأدميّ عن أصحابهما، ورواية الشذائي عن الشونيزيّ / وأبو[(٤)] الليث، كلاهما عن شجاع[(٥)]، وروى أصحاب ابن مجاهد عنه، الإظهار لخفة الفتحة بعد السكون، وهي رواية أولاد اليزيديّ عنه، واختيار ابن مجاهد[(٦)]. ٢٨٨/١

---

(١) من فوائد المالقي؛ تبيينه أن التاء التي تدغم في هذا الباب هي أبداً تاء التأنيث، إما في المفرد نحو ﴿ٱلْءَاخِرَةِ﴾ أو الجمع المؤنث السالم نحو ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ إلا خمسة مواضع، اثنان منها التاء فيهما لام الكلمة وهما ﴿ٱلْمَمَاتِ﴾ في [الإسراء: ٧٥] و﴿ٱلْمَوْتِ﴾ في [العنكبوت: ٥٧] وثلاثة منها التاء فيها عينٌ وهي ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] و[الروم: ٣٨].
انظر: التيسير: ٢٦، الإقناع: ١/ ٢٠١، الدر النثير: ٢/ ١٥٦.

(٢) عند الداني والمالقي (١٦) وعند ابن الباذش (١٧) والصواب ما ذكره الداني وعدّده المالقي.
انظر: الإدغام: ٦٤، الإقناع: ١/ ٢٠١، الدر النثير: ٢/ ١٥٨-١٥٩.

(٣) بل صرح بأنه يأخذ به، قال: بذلك قرأت وبه آخذ. اهـ الإدغام: ٦٤.

(٤) كذا بالرفع في جميع النسخ، ولها وجه وهو الحكاية، أو على تقدير: ورواه أبو الليث، وهو: نصر بن نصر، البغدادي، كان من خيار عباد الله، فقيه حنفي، توفي سنة (٣١٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٣٨.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ٨٥، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠أ، الإقناع: ١/ ٢٠٢.

(٦) وهو اختيار طاهر بن غلبون إذ قال: «...والمأخوذ به الإظهار في الموضعين» وصرح بإظهارها أبو العز أيضاً.
انظر: السبعة: ١٢١، التذكرة: ١/ ٨٥، التيسير: ٢٥، جامع البيان: ق: ٧٠، الإدغام: ٦٤، الكفاية الكبرى: ١٥٣، الإقناع: ١/ ٢٠٢، الدر النثير: ٢/ ١٥٩-١٦٠.

وانفرد ابن شنبوذ بإدغام ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ في الإنسان [٢٠][1]، وهو من (تاء) المضمر، وكذا روى أبو زيد عن شجاع، والخزاعي عن الشذائي، عن شجاع، وعن القاسم عن الدوريّ[2]، وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول، ورعياً للنّصوص، والله أعلم.

وفي الجيم: نحو ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ ﴾ [محمد ﷺ: ١٢] وجملته سبعة عشر حرفاً[3].

وفي الذال: نحو ﴿ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ﴾ [هود: ١١٤] ﴿ وَٱلْأَخِرَةَ ذَٰلِكَ ﴾ [الحج: ١١] وجملته تسعة أحرف[4].

واختلف في ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ في الموضعين[5]، لكونها من المجزوم، أو مما حكمه حكم المجزوم؛ فكان ابن مجاهد وأصحابه، وابن المنادي وكثير من البغداديين يأخذونه بالإظهار من أجل النقص وقلّة الحروف[6]، وكان ابن شنبوذ وأصحابه، وأبو بكر الداجوني ومن تبعهم[7] يأخذونه بالإدغام؛

---

(١) وهذا شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: المنتهى: ٢/ ١٦٠، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠، الإقناع: ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) انظر: الإدغام: ٦٤، الدر النثير: ٢/ ١٦١.

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب أن التاء لقيت الذال في اثني عشر (١٢) موضعاً.
انظر: الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٠٣، الدر النثير: ٢/ ١٥٨.

(٥) الموضع الأول في الإسراء: ٢٦ والثاني في الروم: ٣٨، إلّا أنه بالفاء ﴿ فَـَٔاتِ ﴾.

(٦) انظر: جامع البيان: ٧٠، الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٠٧.

(٧) منهم طاهر بن غلبون الذي قال: المأخوذ به الإدغام في السورتين. اهـ ومنهم أبو العز وابن سوار.
انظر: التذكرة: ١/ ٨٦، المستنير: ١/ ٣٢٠، الكفاية الكبرى: ١٥٣.

للتقارب وقوة الكسرة، وبالوجهين قرأ الداني، وبهما أخذ الشاطبي وأكثر المقرئين[١].

وفي الزاي في ثلاثة أحرف: ﴿بِٱلۡأٓخِرَةِ زَيَّنَّا﴾ [النمل: ٤] ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا﴾ [الصافات: ٢] ﴿إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ﴾ [الزمر: ٧٣].

وفي السين: نحو ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ﴾ [النساء: ٥٧] و ﴿ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠] وجملته أربعة عشر حرفاً.[٢]

وفي الشين: في ثلاثة مواضع:[٣] ﴿ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ﴾ [الحج: ١] ﴿بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ موضعان [النور: ٤، ١٣].

واختلف في ﴿جِئۡتِ شَيۡـٔٗا فَرِيّٗا﴾ في كٓهيعٓصٓ مريم [٢٧]، فرواه بالإظهار[٤]، ورواه بالإدغام؛ لقوة الكسرة، وهي رواية مدين عن أصحابه، وبالوجهين قرأ الداني وابن الفحام الصقلّي، وبهما أخذ الشاطبيّ، وسائر المتأخرين.

---

(١) منهم ابن مؤمن، قال: «وبالوجهين قرأت من طريق المصريين». الكنز: ٥٧.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٢٠٢.

(٣) انظر: الإقناع: ١/ ٢٠١.

(٤) كتب في حاشية (ك): كأن في النسخة الأصل بياض بعد قوله: (فرواه بالإظهار اهـ.) ويلاحظ: أنه لم يذكر وجه الإظهار كما سبق في سابقيه، كما لم يذكر من قرأ به، ووجهه أن ﴿جِئۡتِ﴾ منقوص العين، فالإدغام يخلّ به، وقد ذكر طاهر ابن غلبون والشاطبي علّة أخرى؛ وهي أن التاء للخطاب فقال:
[وفي جئت شيئا أظهروا لخطابه ونقصانه] وضعّف أبو شامة هذا الوجه، وقد قرأ بالإظهار قولاً واحداً ابن غلبون وأبو العزّ.
انظر: التذكرة: ١/ ٨٦، الإدغام: ٦٥، جامع البيان: ١/ ق٧٠، الكفاية الكبرى: ١٥٤، إبراز المعاني: ١/ ٢٩٠-٢٩١.

وفي الصاد: ثلاثة أحرف:[1] ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ [الصافات:١] ﴿وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨] ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣].

وفي الضاد موضع واحد: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١][2]

وفي الطاء ثلاثة أحرف: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ﴾ [هود: ١١٤] ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] و ﴿الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢].

واختلف في ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] من أجل الجزم؛ فرواه بالإدغام من روى إدغام المجزوم من المثلين، وأظهره من أظهر سائر المجزومات؛ إلّا أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة / والطاء؛ ورواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين[3]. ٢٨٩/١

قال الخزاعيّ: سمعت الشذائي يقول: كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديماً، ثم رجع إلى الإظهار، وبه قرأت عليه[4].

---

(١) انظر: الإدغام: ٦٥ الإقناع: ١/ ٢٠٣.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من جميع النسخ الخطية إلا أنه في (م) كتب في الحاشية، ووضع عليه «صح» علماً أنه أيضاً غير موجود في «بحر الجوامع» للقاهري. والله أعلم.

(٣) انظر: جامع البيان: ٦٩ب، الإدغام:٦٥، الإقناع: ١/ ٢٠٦، التيسير: ٢٥.

(٤) ورواه الداني بسنده عن زيد بن علي أنه سمع ابن مجاهد سنة (٣٠٠) يقرئ ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ و ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ بالإدغام، وكذلك سائر المنقوص، ثم رجع إلى الإظهار في آخر عمره. اهـ زاد ابن الباذش: «واعتلّ بما سقط من أصل الكلمة». انظر: جامع البيان: ٦٩، الإقناع: ٢٠٦.

وقال ابن سوار: أنا أبو العطار، أنا أبو إسحاق الطبري، أنا أبو بكر الولي، ثنا ابن فرح، عن الدوريّ، عن اليزيديّ ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ مدغم فيما قرأت به عليه[1].

وانفرد ابن حبش عن السوسيّ بإظهار ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبل[2]، وأدغمه سائر أهل الأداء؛ من أجل التجانس، وقوة الطاء.

وأمّا قوله تعالى ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ٨١] فإنه يدغم ‹التاء› في ‹الطاء› في الإدغام والإظهار جميعاً، وأجمع من روى الإظهار عنه على إدغامه، وقال الداني: «ولم يدغم من الحروف المتحركة؛ إذا قرأ بالإظهار غيره.»[3] انتهى.

وقال بعضهم:[4] هو من السواكن؛ من قولهم بَيَّاهُ وتبيّاه، إذا تعمّده[5]، فتكون ‹التاء› على هذا للتأنيث مثل ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ وأنشدوا:

---

(١) وكذا رواه ابن الباذش سماعاً عن أبي عليّ الصوفي، عن ابن سوار.
انظر: المستنير: ١/ ٣٢٢، الإقناع: ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) وذكر الخزاعي أنه قرأه علي أبي شعيب مظهراً.اهـ وهو شاذ لا يقرأ به، المنتهى: ٢/ ١٥٩، الإقناع: ١/ ٢٠٣.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٦٩ب.

(٤) انظر: الموضح: ١/ ٤٢٢.

(٥) انظر: تهذيب اللغة، والصحاح، واللسان، والتاج (بيّ) و(فوف).

باتت تبيّاً[١] حوضها عكوفا   مثل الصفوف لاقت الصفوفا[٢]

يصف إبلاً اعتمدت حوضها لتشرب الماء، والعكوف: الإقبال على الشيء.

وفي الظاء: في موضعين ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ﴾ في النساء [٩٧] و النحل [٢٨].

والثاء: تدغم في خمسة أحرف، وهي: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد، ففي التاء في موضعين: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] و ﴿ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ [النجم: ٥٩]، وفي الذال حرف واحد: ﴿وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤].

وفي السين: أربعة أحرف: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿حَيْثُ سَكَنتُم﴾ [الطلاق: ٦] ﴿ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ [القلم: ٤٤] ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣].

وفي الشين: خمسة أحرف: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ و ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ في البقرة [٣٥،٥٨] والأعراف [١٩، ١٦١]، ﴿ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

وفي الضاد: موضع واحد ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ﴾ [الذاريات: ٢٤].

والجيم: تدغم في موضعين: في الشين ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، وفي التاء: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۞ تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣-٤][٣]، وقد اختلف في ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ فأظهره

---

(١) تصحّفت في المطبوع إلى (تبتا).

(٢) الرجز لأبي محمد الفقعسي، من قطعة فيها:

أمسى غلامي كَسِلاً قطوفا   يسقي معيدات العِراق جوفا

باتت......   الصفوفا

وأنت لا تغنين عني فوفا

انظر: الصحاح اللسان، والتاج (بيّ) و(فوف) و(قطوف).

(٣) وصف ابن الباذش عبارة القراء بالإدغام هنا أنها تجوز قال: وتحقيقه إخفاء الحركة.

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٦٧، الإدغام ٥٨، الإقناع: ١/ ٢٠٨.

ابن حبش عن السوسيّ، وأبو محمد الكاتب عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء عن الدوريّ، وهو رواية[١] القاسم بن بشار[٢] عن الدوريّ، ومدين عن أصحابه / وابن جبير عن اليزيديّ، وابن واقد عن[٣] عباس عن أبي عمرو، والخزاعي عن شجاع، وأدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكروا غيره[٤].

١/٢٩٠

قلت: والوجهان صحيحان، نصَّ عليهما سبط الخياط[٥]، ورواهما جميعاً الشذائي وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغماً ومظهراً، قال: وقد كان قديماً يأخذه مدغماً انتهى.

ولم يختلف عنه أحد من طرقنا في إدغام ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ﴾ وإظهار ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩] و ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠][٦] والله أعلم.

نعم؛ قال الداني: وإدغام (الجيم) في (التاء) قبيح؛ لتباعد ما بينهما في المخرج، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج (الشين)[٧]، والشينُ لتفشيها تتصل بمخرج (التاء)، فأجري لها حكمها وأدغمت في (التاء) لذلك، قال: وجاء بذلك نصّاً عن

(١) في المطبوع: (رواية أبي) وهو خطأ، وكلمة (أبي) زائدة.

(٢) هو: القاسم بن محمد بن بشار، والد أبي بكر الأنباري المشهور، ثقة، عرض على عمه أحمد بن بشار، وغيره، توفي سنة (٣٠٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤.

(٣) في (ز) «ابن» بدل (عن) وهو خطأ.

(٤) انظر: المستنير: ١/ ٣٢٣، الإقناع: ١/ ٢٠٩، الدر النثير: ٢/ ١٤٠.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ١٤٧.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨، الإقناع: ١/ ٢٠٩.

(٧) بالمعجمة، وفي المطبوع بالمهملة، وهو تصحيف.

اليزيديّ ابنُه عبد الرحمن وسائر أصحابه، فقالوا عنه: كان يدغم ‹الجيم› في ‹التاء›، و‹التاء› في الجيم[١].

والحاء: تدغم في ‹العين› في حرف واحد؛ قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فقط؛ لطول الكلمة وتكرار الحاء[٢]، ولذلك يظهر فيما عداه نحو ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣] لوجود المانع[٣]، وقد روى إدغام ﴿زُحْزِحَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] منصوصاً أبو عبد الرحمن بن اليزيديّ عن أبيه.

قلت: وهو مما ورد فيه[٤] الخلاف عن أصحاب الإدغام، فروى إدغامه عامّة أهل الأداء، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوريّ، وابن جرير من جميع طرقه، عن السوسيّ، وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام وعليه أصحابه، وروى إظهاره جمهور العراقيين من جميع طرق أبي الزعراء، عن الدوريّ، ومن جميع طرق السوسيّ، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما.

وأمّا قول ابن مجاهد: سمعت أبا الزعراء يقول: سمعت الدوريّ يقول: سمعت اليزيديّ يقول: مِن العرب مَن يدغم ‹الحاء› في ‹العين› نحو ﴿فَمَن زُحْزِحَ

---

(١) انظر: جامع البيان: ٦٨أ، الإدغام: ٥٨، المستنير: ١/ ٣٢٣، الدر النثير: ٢/ ١٤٠.

(٢) التوجيه بنصّه في إبراز المعاني: ١/ ٢٨١، والدّر المصون: ٣/ ٥٢٢.

(٣) كتب في حاشية (ز) و(ك): «وهو أن حروف الحلق لا تدغم مقاربة ولا مجانسة».

(٤) (فيه): سقطت من المطبوع.

﴿عَنِ ٱلنَّارِ﴾ وكان أبو عمرو لا يرى ذلك[١]؛ فمعناه: أنه لا يرى ذلك قياساً، بل يقصره على السماع، بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع، وعباس، وأبي زيد، وعن اليزيديّ / من رواية ابنه، ومدين والأدميّ. ١/ ٢٩١

وقد روى القاسم بن عبد الوارث، عن الدوريّ إدغام ﴿لَّا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿ٱلْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١][٢]، ورواه صاحب «التجريد» عن شجاع وعبيد الله[٣] في ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿ٱلْمَسِيحَ﴾ [النساء: ١٥٧][٤].

والإظهار هو الأصحّ، وعليه العمل، ويقوّيه ويعضّده الإجماع على إظهار (الحاء) الساكنة، التي إدغامها آكد من المتحركة، في قوله ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩][٥] فدل على أن إدغام (الحاء) في (العين) ليس بقياس بل مقصور على السماع، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء، والله أعلم[٦].

والدال: تدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء، بأي حركة تحركت (الدال)، إلا إذا

---

(١) انظر: الإدغام: ٥٢، الدر النثير: ٢/ ١٣٤.

(٢) قال ابن الباذش: «وهذا عندهم لا يوافق أصول أبي عمرو، فحدثنا أبو داود، حدثنا أبو عمرو، قال: انعقد الإجماع على إظهار الحاء وهي ساكنة عند العين في قوله: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] وذلك مبطل لرواية القاسم؛ لأن الساكنة أولى وأحق بالإدغام في المتحركة.» الإقناع: ١/ ٢١٠.

(٣) المعروف بمقرئ أبي قرة، وفي (ت): عبد الله مكبراً، وهو تصحيف.

(٤) التجريد: ق:١٤.

(٥) هذا التعليل ذكره الداني في الإدغام: ٥٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٥١، الإقناع: ١/ ٢١٠.

فتحت وقبلها ساكن، فإنها لا تدغم إلا في «التاء»، فإنها تدغم فيها على كل حال للتجانس.

ففي التاء خمسة مواضع: ﴿ٱلْمَسَٰجِدِۗ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ﴾ [المائدة: ٩٤] ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧] ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨].

وفي الثاء موضعان: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤] ﴿لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ﴾ [الإسراء: ١٨].

وفي الجيم موضعان: ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءَۢ﴾ [فصلت: ٢٨]، وقد روي إظهار هذا الحرف عن الدوريّ من طريق ابن مجاهد، وعن السوسيّ من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين، والصحيح: أن الخلاف في ذلك هو في «الإخفاء» و«الإدغام» من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الباب[1]؛ إذ لا فرق بينه وبين غيره، وهذا مذهب المحقّقين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ، وابن المنادي، وغيره من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الداني، وبه نأخذ وله نختار لقوّة الكسرة[2]، والله أعلم.

وفي الذال: نحو ﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [النور: ٤٧] ﴿وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧] وجملته ستة عشر موضعاً.

---

(١) انظر ص: ٧٥١.

(٢) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، الإقناع: ١/ ٢٠٩، الدر النثير: ٢/ ١٥٢.

وفي الزاي: موضعان: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [الكهف: ٢٨] و ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا﴾ [النور: ٣٥].

وفي السين: أربعة مواضع ﴿فِي ٱلۡأَصۡفَادِ * سَرَابِيلُهُم﴾ [إبراهيم: ٤٩-٥٠] ﴿كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ﴾ [طه: ٦٩] ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] ﴿يَكَادُ سَنَا﴾ [النور: ٤٣]، ولم يذكر الداني ﴿كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ﴾ بل تركه سهواً[١]، قال: ويدغم «الدال» في «السين» بعد الساكن في موضعين ﴿فِي ٱلۡأَصۡفَادِ * سَرَابِيلُهُم﴾ ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ﴾ لا غير[٢].

وفي الشين: موضعان: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ﴾ في الحرفين من يوسف [٢٦] والأحقاف [١٠].

١/٢٩٢ **وفي الصاد**: في أربعة مواضع/ ﴿نَفۡقِدُ صُوَاعَ﴾ [يوسف: ٧٢] ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩] ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ﴾ [النور: ٥٨] ﴿مَقۡعَدِ صِدۡقٍ﴾ [القمر: ٥٥].

وفي الضاد: ثلاثة مواضع ﴿مِنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ﴾ في يونس [٢١] وحمٓ السجدة [٥٠] و ﴿مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ﴾ في الروم [٥٤].

وفي الظاء: ثلاثة مواضع ﴿يُرِيدُ ظُلۡمٗا﴾ في آل عمران [١٠٨] وغافر [٣١] ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ في المائدة [٣٩].

والذال: تدغم في (السين) في قوله ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ في موضعي الكهف [٦١، ٦٣].

---

(١) لكن ذكره في كتابه «التفصيل» كما ذكر ذلك عنه المالقي؛ انظر: الدر النثير: ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، التيسير: ٢٤.

وفي الصاد: موضع في قوله ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾ [الجن: ٣].

والراء: تدغم إذا تحركت؛ في (اللام) بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ﴾ [الفتح: ٢]، فإنْ سكن ما قبلها وتحركت هي بضمّة أو كسرة، أدغم ما جاء من ذلك نحو ﴿ٱلْمَصِيرُ ۝ لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٥-٢٨٦] ﴿وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، وجملة المدغم منها أربعة وثمانون حرفاً[١].

وأجمعوا على إظهارها إذا فتحت وسكن ما قبلها، نحو ﴿وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨] و ﴿ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟﴾ [النحل: ١٤] و ﴿ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٢] إلّا ما روي عن شجاع، ومدين، من إدغام الثلاثة الأول[٢]، وسيأتي حكمها إذا سكنت في (الإدغام الصغير)[٣].

والسين: تدغم في (الزاي) في موضع واحد؛ قوله ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] لا غير، وفي الشين قوله ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وقد اختلف فيه؛ فروى إظهاره ابن حبش عن أصحابه، في روايتي الدوريّ والسوسيّ، وابن شيطا عن أصحابه عن ابن مجاهد، في رواية الدوريّ، والقاضي أبو العلاء عن أصحابه عن الدوريّ، والقاسم بن بشار عنه، وهي رواية ابن جبير عن اليزيديّ، وأبي الليث عن شجاع، وابن واقد عن عباس.

وأدغمها سائر المدغمين، وبه قرأ الداني، قال: وعليه أكثر أهل الأداء عن

---

(١) وقيل ستة وثمانون، كما عند الداني. انظر: الإدغام: ٧١، الإقناع: ١/ ٢١٤

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) انظر: ١١٦٩.

اليزيديّ وعن شجاع، وكان ابن مجاهد يخيّر فيها، يقول: إن شئت أدغمتها وإن شئت تركتها.

وقال الشذائي: أخذه عليّ[١] ابن مجاهد أولاً بالإظهار، وآخراً بالإدغام[٢]، وأطلق الشاطبي ومن تبعه فيها الخلاف[٣].

وأجمعوا على إظهار ﴿ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤] لخفة الفتحة بعد السكون[٤].

والشين: تدغم في (السين)[٥] في موضع واحد ﴿ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢] لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوصاً عبد الله بن اليزيديّ عن أبيه،[٦] وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوريّ، والنهروانيّ عن ابن

---

(١) (عليّ): سقطت من المطبوع.

(٢) قال ابن الباذش: حكى الأهوازي عن الشذائي قال: قرأتها على ابن مجاهد في الختمة الأولى بالإظهار كأشباهها، وفي الثانية بالإدغام فقط. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/ ق ٦٨، الإدغام: ٦٦-٦٧، الإقناع: ١/ ٢١٥.

(٣) في قوله:

..... ومدغم له الرأس شيباً باختلاف توصّلا

ويجب التنبيه على أن إطلاق الشاطبي الخلاف فيها إنما هو للسوسيّ فقط؛ لأنه صاحب الإدغام عنده أما الدوريّ فليس له من الشاطبية إلا الإظهار قولاً واحداً. والله أعلم.

انظر: الشاطبية: ١٢.

(٤) انظر: الإقناع: ١/ ٢١٥.

(٥) (في السين): سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨أ، الإدغام: ٥٨.

فرح عن الدوريّ، وأبي الحسن الثغري[١] عن السوسيّ والدوريّ[٢]، وبه قرأ الداني من جميع طرق / اليزيديّ وشجاع،[٣] وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو، وبه قرأ الشذائي، عن سائر أصحاب أبي عمرو وهواختيار[٤] أبي طاهر بن سوار، وغيره، من أجل زيادة الشين بالتفشّي.

١/ ٢٩٣

قلت: ولا يمنع الإدغام من أجل صفير السين، فحصل التكافؤ، والوجهان صحيحان قرأت بهما، وبهما آخذ، والله أعلم.

والضاد: تدغم في الشين في موضع واحد: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ في النور [٦٢] حسب لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسيّ عن اليزيديّ، قال الداني: ولم يروه غيره[٥].

---

(١) علي بن أحمد، مقرئ مشهور، قرأ على الدوريّ والسوسيّ وعرض على السجستاني، أخذ القراءة عنه عرضاً المطوعي وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢-٥٢٣.

(٢) قال ابن سوار: أدغمها الثغريّ عن صاحبيه: السوسيّ والدوريّ من طريق عبد السلام. اهـ. المستنير: ١/ ٣٣٠.

(٣) جامع البيان: ١/ ق٦٨أ.

(٤) لم يصرح ابن سوار بذلك، وإنما قال: وفي إدغامها قبح؛ لأن السين من مخرج الشين. اهـ وهذه ليست صريحة في ما قاله المؤلّف، خاصة وأن ابن سوار لم يذكر إلا من أدغم الكلمة.

انظر: المستنير: ١/ ٣٣٠.

(٥) كذا قال الإمام الداني في «جامع البيان» وكتابه الآخر «الإدغام»، وزاد فيه: «وقال ابن جبير: أكثر ظني أني قرأته على اليزيديّ بالإدغام».

انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨، الإدغام: ٧٦، الإقناع: ١/ ٢١٧.

قلت: يعني منصوصاً، وإلا فروى إدغامه أداء؛ ابنُ شيطا عن ابن أبي عمر، عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء، عن الدوريّ، وابنُ سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي[1]، ورواه أيضاً شجاع،[2] والأدميّ عن صاحبيه، وبكران عن صاحبيه، والزهري عن أبي زيد، والفحام عن عباس، وروى إظهاره سائر رواة الإدغام.

وقال الداني: وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد؛ أنه كان لا يمكّن من إدغامها إلا حاذقاً، قال: وقياس ذلك قوله في: ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣] ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللّغتين، مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر[3].

قلت: يمكن أن يقال في الفَرق: أن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به، اجتنب بعد الراء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها.

وأمّا ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦] فلخفة الفتح بعد السكون، على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسيّ بإدغامه[4]، وتابعه الأدميّ عن صاحبيه فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور. والله أعلم.

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٠.

(٢) قال ابن الباذش: «وذكر الأهوازي عن ابن المنادي عن الصوّاف، عن ابن غالب، عن شجاع، إدغام الضاد في الشين في ذلك كله.» الإقناع: ١/ ٢١٦.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق٦٨، الإدغام: ٧٦، الدر النثير: ٢/ ١٤٣-١٤٤.

(٤) انظر: الإقناع: ١/ ٢١٧، الدر النثير: ٢/ ١٤٤، وهذه الانفرادة لا يقرأ بها فهي شاذة.

والقاف: تدغم في ‹الكاف› إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿ يُنفِقُ كَيۡفَ ﴾ [المائدة: ٦٤] وجملته أحد عشر حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِى ﴾ [يوسف: ٧٦]

والكاف: تدغم إذا تحرك ما قبلها في ‹القاف› نحو ﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ ﴾ [البقرة: ٣٠] وجملته اثنان وثلاثون حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿ إِلَيۡكَۚ قَالَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿ يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ ﴾ [يونس: ٦٥] ﴿ وَتَرَكُوكَ قَآئِمًاۚ ﴾ [الجمعة: ١١].

واللام: تدغم إذا تحرك ما قبلها في ‹الراء› بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿ رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ [هود: ٨١] ﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ ﴾ [آل عمران: ١١٧] ﴿ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۖ ﴾ [النحل: ٢٤] / ١/٢٩٤ وجملته أربعة وثمانون حرفاً؛ كجملة ‹الراء› في ‹اللام› سواء، فإن سكن ما قبلها أدغمها، مضمومة كانت أو مكسورة، نحو ﴿ يَقُولُ رَبَّنَآ ﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل: ١٢٥] ، فإن انفتحت بعد الساكن لم تدغم، نحو ﴿ فَعَصَوۡاْ رَسُولَ رَبِّهِمۡ ﴾ [الحاقة: ١٠] إلّا لامُ ‹قال› فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها، نحو ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [ص: ٣٥] ﴿ قَالَ رَبُّكُمۡ ﴾ [سبأ: ٢٣] ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾ [غافر: ٢٨] ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣].

والميم: تسكن عند ‹الباء› إذا تحرك ما قبلها، تخفيفاً لتوالي الحركات؛ فتخفى إذ ذاك بغنّة نحو ﴿ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [الزمر: ٣] ﴿ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٣] ﴿ مَرۡيَمَ بُهۡتَٰنًا ﴾ [النساء: ١٥٦] وجملته ثمانية وسبعون حرفاً.

فإن سكن ما قبلها أجمعوا على ترك ذلك، إلا ما رواه القصبانيّ[1]، عن شجاع عن أبي عمرو، من الإخفاء بعد حرف المدّ أو اللّين[2] نحو ﴿ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٤] ﴿ٱلۡيَوۡمَ بِجَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وليس ذلك من طرق كتابنا، وقد عبّر بعض المتقدّمين[3] عن هذا (الإخفاء) (بالإدغام)؛ والصواب ما ذكرته، وفي ذلك كلام لا يسع هذا الموضع بسطه فنذكره في غيره والله الموفق.

والنون: تدغم إذا تحرك ما قبلها في (الراء) و(اللام)، ففي (الراء) في خمسة أحرف ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٧] ﴿خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ﴾ في الإسراء [١٠٠] وص [٩] ﴿خَزَآئِنُ رَبِّكَ﴾ في الطور [٣٧].

فإن سكن ما قبلها أظهرت بغير خُلْف نحو ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ﴾ [إبراهيم: ١] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠] وفي اللام نحو ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿تَبَيَّنَ لَهُۥٓ﴾ [التوبة: ١١٤] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] وجملة ذلك ثلاثة وستون حرفاً.

فإن سكن ما قبلها لم تدغم إلّا في كلمة ﴿نَحۡنُ﴾ حيث وقعت، وجملته عشرة مواضع؛ في البقرة أربعة: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ حرفان [١٣٣، ١٣٦]، ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [١٣٨] ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ﴾ [١٣٩]، و في آل عمران [٨٤] ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن مروان، قرأ عليه زيد بن عليّ بن أبي بلال.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥-٣٦، جامع البيان: ٧١، الإقناع: ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ما رواه القصباني لا يقرأ به، فهو شاذ.

انظر: المنتهى: ٢/ ١٦٩، الكامل: ق١٠٣/ أ.

(٣) منهم اليزيديّ كما صرح بذلك الداني في جامع البيان: ١/ ق ٧١.

مُسۡلِمُونَ ﴾ وفي الأعراف [١٣٢] ﴿فَمَا نَحۡنُ لَكَ﴾ وفي يونس [٧٨][1] ﴿وَمَا نَحۡنُ لَكُمَا﴾ وفي هود [٥٣] ﴿وَمَا نَحۡنُ لَكَ﴾ وفي المؤمنون [٣٨] ﴿وَمَا نَحۡنُ لَهُۥ﴾ وفي العنكبوت [٤٦] ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾، روى ذلك منصوصاً أصحاب اليزيديّ عنه؛ سوى ابن جبير[2].

واختلف في علّة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام؛ فقيل: لثقل الضمة[3]، ويَرِدُ على ذلك ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] فإنه مُظهَر، وقال الداني: للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما عداها كذلك[4].

قلت: ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها / وكثرة دورها، ولم يكن ذلك في غيرها[5]، هذه رواية الجمهور عن اليزيديّ. ١/٢٩٥

وقد انفرد الكارزيني عن السوسيّ بإظهار هذه الكلمة، لسكون[6] ما قبل النون، طرداً للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعيّ[7] عن ابن حبش،

(١) وكتب في المطبوع (فما) بالفاء وهو خطأ.

(٢) انظر: جامع البيان: ١ق: ٧١.

(٣) أي: التي في النون.

(٤) جامع البيان: ١ق: ٧١، الإدغام: ٦٩.

(٥) انظر: كنز المعاني: ٢/ ٢٩٨.

(٦) تصحفت في المطبوع إلى: (لكون) بدون السين.

(٧) قال ابن الباذش: «وأظن ما حكى الخزاعي عن أبي شعيب من الإظهار اختياراً من أبي عمران.» الإقناع: ١/ ٢٣٠ وانظر: المنتهى: ٢/ ١٧٠، الكامل: ق١٠٣/ ب.

عن شجاع، وعن السوسيّ، وروى ذلك أيضاً أحمد بن جبير عن اليزيديّ[١].

كما انفرد محمد بن غالب عن شجاع، بإدغام ما قبله ساكن من ذلك، نحو ﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] و ﴿مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤] ولم يستثن من ذلك سوى ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] فأظهره[٢]، والأول هو المعوّل عليه، والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله تعالى أعلم.

قال ابن شيطا: فجميع باب (المتقاربين) من (كلمة) و(كلمتين)[٣] خمسمائة حرف، وستة وأربعون حرفاً، قال: فتكامل جميع[٤] باب (المثلين) و(المتقاربين) ألف حرف، ومائتان وخمسة وتسعون حرفاً.

وقال الداني: وقد حصّلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة، فوجدناه على مذهب ابن مجاهد؛ ألف حرف، ومائتين وثلاثة وسبعين حرفاً، قال: وعلى ما أقرئناه ألف حرف، وثلاثمائة حرف، وخمسة أحرف، قال: وجميع ما وقع الاختلاف فيه بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفاً.

قلت: كذا قال في «التيسير» و «جامع البيان» وغيرهما[٥]، وفيه نظر ظاهر،

---

(١) انفرادة لا يقرأ بها للسوسيّ، فهي شاذة.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق٧١، الإدغام: ٦٩، الإقناع: ١/ ٢٣٠-٢٣١.

(٣) في المطبوع: (وكلمتين وخمسمائة) بزيادة الواو بين الكلمتين، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع بعد كلمة جميع: (ما في) وهي ليست في النسخ الخطية.

(٥) الإدغام: ١٢٧، جامع البيان: ق ٧٢، التيسير: ٢٨.

والصواب أن يقال: على مذهب ابن مجاهد ألف حرف، ومائتان وسبعة وسبعون حرفاً؛ لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون، لا اثنان وثلاثون، وهي عشرون من المثلين ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] و ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] و ﴿يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ أربعة[1]، و ﴿هُوَ﴾ ثلاثة عشر[2]، ومن (المتقاربين) ثمانية ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] * ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦] *[3] و ﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] و ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥] و ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥].

وأن يقال: وجميع ما أدغمه على مذهب غير ابن مجاهد إذا وصل السورة بالسورة: ألف حرف، وثلاثمائة وأربعة أحرف؛ لدخول آخر (القدر) بـ(لم يكن)، وعلى رواية من بسمل إذا وصل آخر السورة بالبسملة؛ ألف وثلاثمائة وخمسة أحرف، لدخول آخر (الرعد) بأول (إبراهيم) وآخر (إبراهيم) بأول (الحجر)، وعلى رواية من فصل بالسكت ولم يبسمل، ألف وثلاثمائة وثلاثة أحرف، كذا حقّق وحرّر، ومن / أراد الوقوف على تحقيق ذلك فليعتبر سورة سورة ٢٩٦/١

(١) في الحجر: ٥٩، ٦١، وفي النمل: ٥٦، وفي القمر: ٣٤.

(٢) أي: أن لفظ ﴿هُوَ﴾ مما قبل الواو فيه مضموم يقع في ثلاثة عشر موضعاً في القرآن الكريم، وهي: البقرة: ٢٤٩، آل عمران: ١٨، الأنعام: ١٧، ٥٩، ١٠٦، الأعراف: ٢٧، يونس: ١٠٧، النحل: ٧٦، طه: ٩٨، النمل: ٤٢، القصص: ٣٩، التغابن: ١٣، المدثر: ٣١.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

وليجمع[١]، ويضاف إلى ذلك ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق: ٤] على ما قررناه[٢].

والله تعالى أعلم.

(١) العجب من أن قوله: (كذا قال في التيسير) إلى هنا سقط من: (ز) و(ظ) وكتب في الحاشية.

(٢) انظر: الدر النثير: ٢/ ١٨٨.

فصل

اعلم أنه ورد النصّ عن أبي عمرو؛ من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع، أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله، أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول أوتحرك، إذا كان مرفوعاً، أو مجروراً، أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة[1]:

فحمله ابن مجاهد على الرَّوم، فقال: كان أبو عمرو يشمّ الحرف الأول المدغم إعرابَه في الرفع والخفض، ولا يشمّ في النصب[2]، وهذا صريح في جعله إيّاه رَوماً، وتسميةِ الروم إشماماً، كما هو مذهب الكوفيين.

وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام، فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية، لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النفس، غير مرئية ولا مسموعة[3]، وهذا صريح في جعله إيّاه إشماماً على مذهب البصريين.

وحمله الجمهور على الرّوم والإشمام جميعاً، فقال أبو عمرو الدانيّ: والإشارة عندنا تكون رَوماً وإشماماً، والرَّوم آكد في البيان عن كيفية الحركة، لأنه يقرع السمع؛ غير أن الإدغام الصحيح، والتشديد التامّ يمتنعان معه، ويصحّان مع الإشمام، لأنه إعمال العضو، وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ، فلا يقرع

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق ٧٢، الإدغام: ٨٤، التذكرة: ١/ ٩١-٩٣، الإقناع: ١/ ٢٣٦.

(٢) السبعة: ١٢٢.

(٣) قول الشنبوذي هذا نسبه إليه أيضاً أبو الكرم في المصباح: ٣/ ٩٤٤، وانظر الإقناع: ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

السمع، ويمتنع في المخفوض لبُعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأوّل منصوباً، لم يشر إلى حركته لخفته[١].

قلت: وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعمّ في اللفظ، وأصوب في العبارة، وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، وهو من «الإدغام الكبير» كما سيأتي، فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور في إدغام أبي عمرو[٢].

ومما يدلّ على صحّة ذلك؛ أن الحرف المسكَّن للإدغام يشبه المسكن للوقف من حيث إنّ سكون كلّ منهما عارض، ولذلك أُجرِي فيه المدُّ وضدُّه الجاريان في سكون الوقف / كما سيأتي قريباً[٣]. ١/٢٩٧

نعم؛ يمتنع الإدغام الصحيح مع «الرّوم» دون «الإشمام»، إذ هو هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام، وغير الإظهار[٤]، كما هو في ﴿تَأْمَنَّا﴾.

فإن قيل: فإذا أجري الحرف المسكّن للإدغام، مجرى المسكّن للوقف؛ في «الروم» و«الإشمام» و«المدّ» و«ضدّه»، فهلّا أجري فيه ترك «الرّوم» و«الإشمام» ويكون هو الأصل في الإدغام، كما هو الأصل في الوقف.

---

(١) جامع البيان: ١/ق: ٧٢، الإدغام: ٨٤، التيسير: ٢٨.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: ص: ٧٥١.

(٤) من قوله: (يمتنع..) إلى هنا بنصه في إبراز المعاني: ١/ ٢٩٧-٢٩٨.

قلت: ومن يمنع ذلك؛ وهو الأصل المقروء به، والمأخوذ عند عامّة أهل الأداء، في كل ما نعلمه من الأمصار، وأهل التحقيق من أئمة الأداء؛ بين من نصّ عليه، كما هي رواية ابن جرير عن السوسيّ، فيما ذكره الأستاذ أبو عبد الله ابن القصّاع، وعليه كثير من العراقيّين عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع (الروم) و(الإشمام) كالأستاذ أبي جعفر ابن الباذش، ومن تبعه، ونحا نحوه، وبين من أجراه على أصل الإدغام، ولم يعوّل على (الروم) و(الإشمام) ولا ذكرهما ألبتة؛ كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء، وكثير من الأئمّة، وبين من ذكرهما نصّاً ولم يمنع غيرهما، كما فعل أبو عمرو الدانيّ، ومن معه من الجمهور.

مع أن الذي وصل إلينا عنهم أداء؛ هو الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافاً في جواز ذلك، ولم يعوّل منهم على (الروم) و(الإشمام)، إلا حاذقٌ قصد البيان والتعليم.

وعلى ترك (الرّوم) و(الإشمام)، سائر رواة الإدغام عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نصٌّ عنهم بخلافه.

ثم إنّ الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو، أجمعوا على استثناء (الميم) عند مثلها، وعند (الباء) وعلى استثناء (الباء) عند مثلها وعند (الميم)؛ قالوا: لأن الإشارة تتعذّر في ذلك من أجل انطباق الشفتين[1].

قلت: وهذا إنما يتجه؛ إذا قيل: بأن المراد (بالإشارة) (الإشمامُ) إذ تعسّر الإشارة بالشفة، و(الباء) و(الميم) من حروف الشفة، والإشارة غير النطق

(١) هذا القول بنصه للداني، قاله في التيسير: ٢٩.

بالحرف، فيتعذر فعلهما معاً في الإدغام، من حيث إنه وَصْل، ولا يتعذر ذلك في الوقف؛ لأن الإشمام فيه ضمُّ الشفتين بعد سكون الحرف، فلا يقعان معاً[1].

١/٢٩٨ واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء؛ فاستثناها / أيضاً غير واحد كأبي طاهر ابن سوار في «المستنير»[2]، وأبي العزّ القلانسيّ في «الكفاية»[3]، وابن الفحّام وغيرهم، لأن مخرجها من مخرج (الميم) و(الباء) فلا فرق، ومثال ذلك ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [التغابن: ٤] ﴿أَعْلَمُ بِمَآ﴾ [الممتحنة: ١] ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦] ﴿وَيُعَذِّبُ مَن﴾ [البقرة: ٢٨٤] ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤].

وانفرد أبو الكرم في «المصباح» في الإشارة بمذهب آخر، فذكر إنْ جاورت ضمّة أو واواً مدّية، نحو ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ [النمل: ٤٠] و﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨] ﴿فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٥١] لم[4] يشر إلى بيان حركة الإدغام، وإن لم تجاوره نحو ﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿يُنفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٣] أشار[5] إلى الحركة بالروم والإشمام[6]، وكأنه نقل ذلك من الوقف.

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٩٨، فكلام المؤلّف كأنه تنميق وتوضيح لكلام أبي شامة.
وانظر: الدر النثير: ١/ ١٩٢.

(٢) ١/ ٣١٧.

(٣) الكفاية الكبرى: ١٦٨.

(٤) في المطبوع: (ما لم) و(ما) زائدة وهو خطأ.

(٥) كتب في المطبوع: (إشارة)، وهو خطأ.

(٦) انظر: المصباح: ٣/ ٨٣٧، كنز المعاني: ٢/ ٣٠٥.

وحكى ابن سوار، عن أبي عليّ العطار، عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري، أنه كان يأخذ بالإشارة في (الميم) عند (الميم)، وينكر على من يخل بذلك، وقال: هكذا قرأت على جميع من قرأت عليه بالإدغام[١]، وهذا يدل على أن المراد (بالإشارة) (الرّومُ)، والله أعلم.

تنبيهات

الأول: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم؛ إمّا أن يكون محرّكاً، أو ساكناً؛ فإن كان محرّكاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً؛ فلا يخلو إمّا أن يكون معتلّا أو صحيحاً، فإن كان معتلّا فإن الإدغام معه ممكن، حسن، لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه، وهي: المدّ والتوسط، والقصر؛ كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكّن للإدغام كالمسكّن[٢] للوقف كما تقدم،[٣] وممن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء الهمذاني، فيما نقله عنه أبو إسحاق الجعبري،[٤] وهو ظاهر لا نعلم[٥] نصّاً بخلافه، وذلك نحو ﴿ ٱلرَّحِيمِ * مَلِكِ ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] ﴿ قَالَ لَهُمْ ﴾ [الشعراء: ١٧٧] ﴿ يَقُولُ رَبَّنَآ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، نحو ﴿ قَوْمُ مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾ [الفيل: ١]، والمدُّ أرجح من

---

(١) المستنير: ١/ ٣١٧.

(٢) في (س): «حكم المسكن».

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) كنز المعاني: ٢/ ٣٠٥.

(٥) في المطبوع: (لا نعلم له) وكلمة (له) زائدة.

القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي[١]، ولو قيل باختيار المدّ في حرف المدّ، والتوسط في حرف اللّين، لكان له وجه، لما يأتي في (باب المد)[٢].

١/٢٩٩ وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً / فإنّ الإدغام الصحيح معه يعسر، لكونه جمعاً بين ساكنين أوّلهما ليس بحرف علّة، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحقّقين من المتأخرين على (الإخفاء) وهو (الرَّوم) المتقدم، ويعبّر عنه (بالاختلاس)، وحملوا ما وقع في عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز، وذلك نحو ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾ [آل عمران: ١٥١] و ﴿ٱلۡعِلۡمِ مَالَكَ﴾ [الرعد: ٣٧] و ﴿ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩] و ﴿بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ [المائدة: ٣٩] و ﴿ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾ [الأعراف: ١٩٩] و ﴿زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١٢٤].

قلت: وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمّة من أهل الأداء، والنصوصُ مجتمعة عليه، وسيأتي تتمّة الكلام على ذلك، عند ذكر ﴿نِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١ والنساء: ٥٨][٣]، إذ السكون فيها كالسكون فيهن، وخصّ بعضهم هذا النوع منه (بالإظهار)، وإن لم يُرِد (الرّومَ) فقد أبعد، والله أعلم.

الثاني: كلّ من أدغم (الراء) في مثلها، أو في (اللام) أبقى إمالة الألف قبلها، نحو ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۞ رَبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩١، ١٩٢] ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ﴾ [آل عمران:

---

(١) لم أجده في النسخة التي لديّ من «الكامل».

(٢) انظر ص: ٨٤٩.

(٣) انظر ص: ١٦٤٣.

١٩٠][1] من حيث إنّ الإدغام عارض، والأصل عدم الاعتداد، وروى ابن حبش، عن السوسيّ، فتح ذلك حالة الإدغام، اعتداداً بالعارض، وسيأتي الكلام على ذلك بحقّه في باب «الإمالة»[2]، والله الموفق[3].

الثالث: أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو، على إدغام «القاف» في «الكاف» إدغاماً كاملاً تذهب معه صفة الاستعلاء، ولفظها؛ ليس بين أئمّتنا في ذلك خلاف، وبه ورد الأداء وصحَّ النقل، وبه قرأنا، وبه نأخذ، ولم نعلم أحداً خالف في ذلك، وإنما خالف من خالف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠][4] ممن لم يرو إدغام أبي عمرو. والله أعلم.

وكذلك أجمعوا على إدغام «النون» في «اللام» و«الراء»، إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنّة: من روى الغنّة عنه في «النون الساكنة» و«التنوين» عند «اللام» و«الراء»، ومن لم يروها، كما سيأتي ذكر من روى الغنّة في ذلك في باب «أحكام النون الساكنة والتنوين»[5]، فاعلم ذلك والله تعالى أعلم.

فهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء، رحمه الله تعالى، في «الإدغام الكبير» / قد حرّرناه مستوفىً، بحمد الله تعالى ومنّه. وها نحن نتبعه بأحرف، تتعلق «بالإدغام ١/٣٠٠

---

(١) كتب في المطبوع: (والنهار) الآيات!

(٢) انظر ص: ١٢٩٦.

(٣) ذكر ذلك عن الجعبري في كنز المعاني: ٢/ ٣٠٢.

(٤) انظر الوجيز: ق(٨)، الكامل: ق: (١٩٨)، المصباح: ٢/ ٨١٤.

(٥) انظر ص: ١١٨٩.

الكبير)؛ منها ما وافق بعضهم عليها أبا عمرو، ومنها ما انفرد بها عنه؛ نذكرها مستوفاة إن شاء الله تعالى.

فوافقه حمزة على إدغام التاء من غير (إشارة)، في أربعة مواضع:[١] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١-٣] ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [الذاريات: ١].

واختلف عن خلّاد عنه في: ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [المرسلات: ٥] و ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ [العاديات: ٣] فرواهما بالإدغام أبو بكر بن مهران عن أصحابه، عن الوزان، عن خلّاد[٢]، وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه، عن خلّاد، وبه قرأ الدانيّ عليه[٣].

وروى أبو إسحاق الطبري، عن البختريّ، عن الوزّان *عن خلّاد*[٤] إدغام: ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ فقط[٥].

---

(١) في (ظ) العكس: (في أربعة مواضع من غير إشارة) وكذا هي في المطبوع.

(٢) انظر: الغاية: ١٤٥.

(٣) قال الدانيّ: «وأقرأني شيخنا أبو الفتح عن قراءته في رواية خلّاد عن سليم عن حمزة ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ وفي ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ بإدغام التاء في الذال والضاد والصاد فيها، ولم أجد ذلك مسطوراً عن خلّاد».

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨، التيسير: ١٨٥-١٨٦.

(٤) ما بين النجمتين من (ت) و(ز).

(٥) نقله عنه ابن سوار في المستنير: ١/ ٣٤٠.

وروى سائر الرواة عن خلّاد إظهارهما، وذكر الوجهين عنه أبو القاسم الشاطبي[١]، ومن تبعه.

وانفرد ابن خيرون عنه بإدغام: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١].

ووافقه[٢] يعقوب على إدغام «الباء» في موضع واحد؛ وهو ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ﴾ في النساء [٣٦]، واختص دونه بإدغام «التاء» في حرف واحد وهو ﴿تَتَمَارَىٰ﴾ من قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ من سورة النجم [٥٥].

ووافقه رويس على إدغام أربعة أحرف بلا خلاف: منها «الكاف» في «الكاف» ثلاثة أحرف وهي ﴿كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ❁ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا ❁ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا﴾ في سورة طه [٣٣-٣٥]، والرابع «الباء» ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ في سورة المؤمنين [١٠١]، واختص عنه بإدغام «التاء» في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ في سورة سبأ [٤٦].

وزاد الجمهور عنه إدغام اثني عشر حرفاً، وهي: ﴿لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ في البقرة [٢٠] ﴿وَجَعَلَ لَكُم﴾ جميع ما في النحل وهي ثمانية مواضع[٣]، و ﴿لَا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ في النمل [٣٧] ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ❁ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ وهما الأخيران من سورة النجم [٤٨، ٤٩]، فأدغمها أبو القاسم النخاس من جميع طرقه، وكذلك

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله:

وخلّادهم بالخلف فالملقيات فالـــ ـمغيرات في ذكراً وصبحًا فحصّلا

الشاطبية: ٧٩.

(٢) الضمير يعود على أبي عمرو، أي وافق يعقوب أبا عمرو.

(٣) وهي في الآيات التالية: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١.

الجوهريّ؛ كلاهما عن التمّار، وهو الذي لم يذكر في «المستنير» و«الإرشـادين»[(١)] و«المبهج» و«التذكرة» والدانيّ، وابن الفحّام، وأكثر أهل الأداء، عن رويس سواه، وكذا في «الروضة» غير أنه ذكر في ﴿جَعَلَ﴾ التخيير عن الحمّاميّ،[(٢)] وذكرها الهذلي من طريق / الحمّاميّ، عن أصحابه عنه[(٣)]، ورواه أبو الطيّب، وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه؛ بالإظهار. ٣٠١/١

واختلف عنه أيضاً في أربعة عشر حرفاً، وهي ثلاثة في البقرة: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [٧٩] ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [١٧٥] وبعدها ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [١٧٦]، وفي الأعراف [٤١] ﴿مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾، وفي الكهف [٢٧] ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾، وفي مريم [١٧] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾، وفي طه [٣٩] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾، وفي النمل [٦٠] ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾، وكذلك في الزمر [٦]، وفي الرُّوم [٥٥] ﴿كَذَٰلِكَ كَانُوا۟﴾، وفي الشورى [١١] ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، وفي النجم [٤٣، ٤٤] ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾؛ وهما الحرفان الأوّلان، وفي الانفطار [٨، ٩] ﴿رَكَّبَكَ * كَلَّا﴾، فروى أبو العزّ في «كفايته» عن القاضي أبي العلاء إدغام ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] وهو الذي في «المبهج» عن رويس[(٤)].

---

(١) في المطبوع: (الإرشاد) وهو تحريف.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤، مفردة يعقوب للداني: ١٠٠، المستنير: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، المبهج: ١/ ١٥٨-١٥٩ الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، الروضة: ٣٧٥.

(٣) الكامل: ق (٢٠١).

(٤) الكفاية الكبرى: ١٥١، المبهج: ١/ ١٥٨.

وروى صاحب «الإرشادين»[١] عن القاضي أيضاً إدغام ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ﴾ [البقرة: ١٧٥] ورواه أيضاً في «الكفاية» عن الكارزيني[٢] وهو الذي في: «التذكرة» و«المصباح»[٣] و«التلخيص» عن رويس.[٤]

وروى النخاس في «الإرشادين» و«المصباح» و«غاية أبي العلاء» إدغام ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٧٦][٥] واستثنى ذلك الكارزيني في «الكفاية» عن النخاس،[٦] وهو الصحيح وذكره في «الإرشاد» للقاضي ولم يذكر في «الروضة» عن رويس في إدغامه خلافاً، ونص عليه للحمامي[٧] في «الكامل» ولم يذكر في «المستنير» عن رويس سواه.[٨]

وروى النخاس من غير طريق الكارزيني إدغام ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: ٤١]، وذكره في «الكامل» عن الحمّاميّ، وهو الذي في «المصباح»[٩]، و«الروضة»، و«المستنير» عن رويس[١٠].

---

(١) في (ت) و(س) والمطبوع «الإرشاد» بالإفراد، وهو تحريف.

(٢) الكفاية الكبرى: ١٥٢.

(٣) قوله: (والمصباح) فيه نظر، إذ ليست فيه، قال الأزميري: «وذكر في «النشر» إدغامها ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ﴾ من المصباح بلا خلاف ولم أجدها في «المصباح» منصوصاً».
انظر: المصباح: ٣/ ٨٦٩ حاشية (٢)، تحرير النشر ق: ٣٠/ أ.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤ التلخيص: ٢٢٩.

(٥) انظر: الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، المصباح:٣/ ٩٣٨، غاية الاختصار: ١/ ١٩٣.

(٦) الكفاية الكبرى: ١٥٢.

(٧) كذا في (س)، وفي البقية: (الحمّاميّ) وهو تحريف.

(٨) انظر: الإرشاد: ٢١٤، الروضة للمالكي: ٣٧٤، الكامل: ق ٢٠١، المستنير: ١/ ٣٣٩.

(٩) قوله: (المصباح) إنما هو في موضع الأعراف فقط، وفي المطبوع: (مهاداً) وهو خطأ.

(١٠) الروضة للمالكي: ٣٧٤، الكامل: ق (٢٠١) المستنير: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، المصباح: ٣/ ٩٣٩ ونص على أنه خاص بالأعراف.

وروى الكارزيني عن النخاس إدغام ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧] وكذا هو في «المبهج» و«الكفاية» و«مفردة» ابن الفحّام، ولم يذكر في «التذكرة» سواه[١].

وروى أبو عمرو الداني وابن الفحّام إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [مريم:١٧] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ﴾ [طه: ٣٩] الحرفين كليهما، وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»[٢].

وروى طاهر بن غلبون، وابن الفحّام؛ إدغام ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾ في الموضعين[٣]، وهو الذي في «المبهج» و في «الكفاية» عن الكارزيني[٤].

وروى الأهوازي، وعبد الباري إدغام ﴿كَذَٰلِكَ كَانُوا﴾ [الروم:٥٥] وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»[٥].

وروى صاحب «المبهج» إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ في الشورى [١١]، وهو الذي في «التذكرة»، ورواه في «الكفاية» عن الكارزيني[٦].

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩، الكفاية: ١٦٣.

(٢) قوله: (روى أبو عمرو إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ يخالف ما في النسخة التي لديّ من «المفردة» له، حيث ذكر الإدغام فقط في ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] و ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] قال: في الثلاثة لا غير، وكذا قرأت، وقد ذكر التمّار في كتابه عن رويس حروفاً كثيرة من المثلين، وهي عشرون حرفاً، وإنما تركت ذكرها لأني قرأتها بالإظهار، وعلى إظهارها أهل الأداء عن التمّار عن رويس. اهـ ص١٠٠.

وانظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩.

(٣) في سورتي النمل: ٦٠، والزمر: ٦.

(٤) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩، الكفاية: ١٦٣.

(٥) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، الوجيز: ق (٩/أ) المبهج: ١/ ١٥٨.

(٦) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١/ ١٥٩، الكفاية: ١٦٣.

وروى إدغام الموضعين ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ الأَوَّلَيْن من النجم [٤٣، ٤٤] أبو العلاء في «غايته» عن النخّاس، وهو الذي في «الإرشادين» و«المستنير» و«الروضة»[١].

وروى الأهوازي إدغام ﴿رَكَّبَكَ * كَلَّا﴾ [الانفطار: ٨، ٩] وهو الذي في «المبهج»[٢].

وروى الباقون عن رويس، إظهار جميع ذلك، والوجهان عنه صحيحان.

وقد روى أبو القاسم بن الفحّام عن الكارزيني إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ جميع ما في القرآن؛ وهو ستة وعشرون حرفاً: منها الثمانية المتقدمة في النحل، وحرف الشورى، وسبعة عشر حرفاً سوى ذلك، وهي: في البقرة [٢٢] حرف ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ وفي الأنعام [٩٧] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾ وفي يونس [٦٧] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾ وفي الإسراء [٩٩] ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا﴾ وفي طه [٥٣] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ وفي الفرقان [٤٧] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾ وفي القصص [٧٣] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ﴾ وفي السجدة [٩] ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ﴾ وفي يسٓ [٨٠] ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنَ﴾ وفي غافر ثلاثة[٣]، وفي الزخرف ثلاثة[٤]، وفي الملك حرفان[٥]، وفي نوح [١٩] ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا﴾.

---

(١) انظر: الروضة للمالكي: ٣٧٦، المستنير: ١/ ٣٤٠، الإرشاد: ٢١٤، غاية الاختصار: ١/ ١٩٣.

(٢) انظر: الوجيز: ق (٩/ أ)، المبهج: ١/ ١٥٨.

(٣) غافر: ٦١ و٦٤ و٧٩.

(٤) الزخرف: ١٠ و١٢.

(٥) الملك: ١٥ و٢٣.

وروى أبو عليّ في «روضته» وابن الفحّام أيضاً؛ التخيير فيها عن الحمّاميّ[١]، أي في غير التسعة المتقدمة أوّلاً، وإلا فلا خلاف عنه في التسعة المذكورة.

وكذا روى الأهوازيّ عن رويس إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ مطلقاً؛ يعني في الستة والعشرين كما ذكر ابن الفحّام[٢].

وانفرد الأهوازي بإدغام الباء في الباء في جميع القرآن، عن رويس، إلّا قوله تعالى في سورة الأنعام [٢٧] ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾[٣]

وانفرد عبد الباري بإدغام ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾ في البقرة [٣٧] ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ في الأنعام.

وانفرد القاضي أبو العلاء؛ عنه أيضاً بإدغام ﴿أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ في الحج [٦٥] و ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٧] جميع ما في القرآن[٤]، و ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وانفرد ابن العلّاف بإدغام ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا﴾ في الحج [٦٠][٥]

وذكر صاحب «المصباح» عن رويس وروح، وغيرهما، وجميع رواة يعقوب؛ إدغام كلّ ما أدغمه أبو عمرو، من حروف المعجم، أي من المثلين

---

(١) انظر: الروضة للمالكي: ٣٧٥.

(٢) انظر: الوجيز: (ق٩/ أ).

(٣) الوجيز: ق(٩/ أ).

(٤) انظر: الإرشاد: ٢١٤، التتمة: ٤٤.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٩، التتمة: ٤٥.

١/ ٣٠٣ والمتقاربين[١]، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: «المطلوب / في قراءة يعقوب»، وبه قرأنا على أصحابه عنه، وربما أخذنا عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز[٢].

قلت: هو رواية الزبيري[٣] عن روح ورويس، وسائر أصحابه، عن يعقوب.

تنبيه: إذا ابتدئ ليعقوب بقوله تعالى ﴿ تَتَمَارَىٰ ﴾ [النجم: ٥٥] المتقدمة، ولرويس بقوله تعالى ﴿ تَتَفَكَّرُواْ ﴾ [سبأ: ٤٦] ابتدئ بالتاءين جميعاً، مظهرتين؛ لموافقة الرسم، والأصل؛ فإن الإدغام إنما يتأتى في الوصل، وهذا بخلاف الابتداء بتاءات البزيّ الآتية[٤] في البقرة، فإنها مرسومة بتاء واحدة فكان الابتداء كذلك موافقة للرسم، فلفظ الجميع في الوصل واحد، والابتداء مختلف، لما ذكرنا والله أعلم.

---

(١) هذا القول نسبه أبو الكرم إلى الأهوازي، قال: وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله، عن يعقوب، إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو.اهـ

قال محقّق المصباح: «يعني برجاله أشياخه، وهم جميع رواة يعقوب سوى الوليد بن حسان، وزيد بن أحمد الحضرمي».

انظر: المصباح: ٣/ ٩٤١، والحاشية (٣) من نفس الصفحة، وانظر ما سيذكره المؤلف بعد قليل.

(٢) ذكر أبو العلاء في كتابه «مفردة يعقوب»: «أدغم السيرافي، عن داود، وابن حبيب عن الوليد، عن يعقوب، كل ما أدغمه أبو عمرو من المتماثلين والمتقاربين في الكبير إلا ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] واللام إذا انفتحت وسكن ما قبلها و ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [القصص: ١٧] وبابه».

انظر: التتمة: ٤٧-٤٨.

(٣) وتصحفت في (س) إلى: «اليزيدي».

(٤) النشر: ٢/ ٢٣٢-٢٣٥.

وبقي من هذا الباب خمسة أحرف:

الأول: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ في النساء [٨١] أدغم التاء منه في الطاء؛ أبو عمرو وحمزة، وليس إدغامه لأبي عمرو كإدغام باقي الباب، بل كلُّ أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه؛ من أدغم منهم «الإدغام الكبير» ومن أظهره، ولذلك[١] قال الدانيّ: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار سواه[٢]. انتهى، كما ذكرنا في التاء من المتقاربين، وقد قدَّمنا أن بعضهم جعله عنده من السواكن، ولم يجعله من «الكبير»[٣].

الثاني: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ في الأحقاف [١٧]، أدغم النون في النون هشام عن ابن عامر[٤]، وهي قراءة الحسن، وحكاها أبو حاتم، عن نافع، ورواها محبوب عن أبي عمرو، وسلّام ومحبوب عن ابن كثير[٥]، وقرأ الباقون بالإظهار، وكلّهم كسر النون الأولى[٦].

الثالث: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ في النمل [٣٦]، أدغم النون في النون حمزة، ويعقوب،

(١) في المطبوع: (وكذلك)، وهو تصحيف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٦٩.

(٣) انظر ص: ٧٣٠.

(٤) انظر: التيسير: ١٩٩.

(٥) ذكر السّمين أن الحسن يقرأ بفتح النون الأولى. انظر: الدر المصون: ٩/ ٦٧٠.

(٦) لأنها نون الرفع، والثانية للوقاية.

انظر: إبراز المعاني: ٤/ ١٧٥-١٧٦، الدر المصون: ٩/ ٦٧٠.

وقرأ الباقون بالإظهار(١)، وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي الكلام على يائها(٢) في الزوائد(٣)، ولا خلاف عمّن أدغمهما(٤) في مدّ الألف، والواو، للساكنين.

الرابع: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي﴾ في الكهف [٩٥] قرأ ابن كثير، بإظهار النونين، وكذا هي في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباقون بالإدغام، وهي في مصاحفهم بنون واحدة(٥).

الخامس: ﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ في يوسف [١١]، أجمعوا على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به؛ فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاماً محضاً، من غير إشارة، بل يلفظ بالنون مفتوحة مشدّدة، وقرأ الباقون بالإشارة(٦)، واختلفوا فيها / فبعضهم يجعلها رَوماً، فتكون حينئذ إخفاء، ولا يتمّ معها الإدغام الصحيح، كما قدّمنا في إدغام أبي عمرو(٧)، وبعضهم يجعلها إشماماً، فيشير إلى ضمّ النون بعد الإدغام، فيصحّ معه حينئذ الإدغام كما تقدّم. ٣٠٤/١

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٨١.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (بابها) بموحدتين من أسفل بينهما ألف.

(٣) انظر ص: ١٥٣٩.

(٤) في المطبوع: (أدغمهما) بالإفراد، وهو خطأ، وكتب في حاشية (ت): (أي: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ و ﴿أَتَعِدَانِنِي﴾).

(٥) انظر: التيسير: ١٤٦، المقنع: ١٠٨.

(٦) انظر: السبعة: ٣٤٥، التيسير: ١٢٧-١٢٨، غاية الاختصار: ١/ ١٩٥.

(٧) انظر ص: ٧٤٨.

وبالأوّل قطع الشاطبي[١]، وقال الدانيّ: إنه[٢] الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القرّاء والنحويين، قال: وهو الذي أختاره وأقول به، قال: وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النحوي، وأبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيّب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشتة، وغيرهم من الجلّة، قال[٣]: وبه ورد النصّ عن نافع، من طريق ورش انتهى[٤].

وبالقول الثاني قطع سائر أئمّة أهل الأداء، من مؤلّفي الكتب، وحكاه أيضاً الشاطبي[٥] رحمه الله تعالى، وهو اختياري؛ لأني لم أجد نصّاً يقتضي خلافه؛ ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتّباع الرسم، وبه ورد نصّ الأصبهاني.

وانفرد ابن مهران، عن قالون، بالإدغام المحض؛ كقراءة أبي جعفر[٦]، وهي رواية أبي عون، عن الحلوانيّ، وأبي سليمان[٧]، وغيره، عن قالون، والجمهور على خلافه، والله أعلم.

---

(١) إذ قال: .... وتأمننا للكل يُخفى مفصّلا.
قال أبو شامة في شرحه: «الإخفاء هو المعبّر عنه بالروم، و(مفصلاً) أي يفصل إحدى النونين عن الأخرى بخلاف حقيقة الإدغام».
انظر: الشاطبية: ٦١، إبراز المعاني: ٣/ ٢٦١-٢٦٢.

(٢) في المطبوع: (إنه هو).

(٣) «قال» سقطت من المطبوع.

(٤) جامع البيان: ٢/ ٨٦.

(٥) حيث قال: (وأدغم مع إشمامه البعضُ عنهم). الشاطبية: ٦١.

(٦) قال: ﴿لا تأمنا﴾ بلا شمّ يزيد، والحلوانيّ عن قالون. اهـ انظر: الغاية: ٢٨٥، التتمة: ٧٠٠.

(٧) سالم بن هارون بن موسى الليثي، المؤدّب، بمدينة النبي ﷺ، عرض على قالون، وعرض عليه ابن شنبوذ.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠١.

باب: هاء الكناية

وهي عبارة عن: هاء الضمير؛ التي يكنّى بها عن المفرد المذكر الغائب،[(١)] وهي تأتي على قسمين:

الأول: قبل متحرّك.

والثاني: قبل ساكن.

فالتي قبل متحرك؛ إن تقدّمها متحرّك؛ وهو فتح، أو ضم، فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء، نحو ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [البروج: ١٣] ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا﴾ [النمل: ٩] ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ﴾ [الكهف: ٣٧]؛ وإن كان المتحرّك قبلها كسراً؛ فالأصل أن توصل بياء عن الجميع، نحو ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ[(٢)]﴾ [البقرة: ٢٥٨] ﴿وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِي﴾ [الزخرف: ٢٦]؛ وإن تقدّمها ساكن؛ فإنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها كما سنبيّنه.

وأما التي قبل ساكن؛ فإن تقدّمها كسرة، أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] ﴿مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] و ﴿بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿عَلَيْهِ ٱللَّهَ[(٣)]﴾ [الفتح: ١٠] ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨] / ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، وإن تقدمها فتح، أو ضمّ، أو ساكن غير الياء، فالأصل ضمّه من غير صلة، عن كلّ القراء، نحو

١/٣٠٥

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٩٥-٩٧، التيسير: ٢٩-٣٠، غاية الاختصار: ١/ ٣٧٧-٣٨٦.

(٢) في الأصل «في ربه إذ قال»، وليس ثمة نص بهذا التركيب في القرآن الكريم.

(٣) والمثال على قراءة غير حفص كما سيأتي.

﴿فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [الأنعام: ٧٣] ﴿تَحۡمِلُهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُۚ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ﴿قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [الأنعام: ٧٣] ﴿يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿تَذۡرُوهُ ٱلرِّيَٰحُۗ﴾ [الكهف: ٤٥].

وقد خرج مواضع عن هذه الأصول المذكورة، نذكرها مستوفاة إن شاء الله، وذلك بعد أن نبيّن اختلافهم في الهاء الواقعة بعد[1] ساكن قبل متحرك فنقول: لا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غيرها، فإن كان (ياء): فإن ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل؛ وإن كان غير ياء وصلها ابن كثير أيضاً بواو وذلك نحو ﴿فِيهِ هُدٗى﴾ [البقرة: ٢] و ﴿عَلَيۡهِ ءَايَةٞ﴾ [الرعد: ٧] ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ﴾ [آل عمران: ٧] و ﴿ٱجۡتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ﴾ [النحل: ١٢١] ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ﴾ [الدخان: ٤٧].

والباقون يكسرونها بعد (الياء)، ويضمّونها بعد غيرها، من غير صلة، إلّا أن حفصاً يضمّها في موضعين ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ في الكهف [٦٣]، و ﴿عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ في الفتح [١٠]، وافقه حفص على الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ في الفرقان [٦٩].

وأمّا ما خرج من المتحرّك ما قبله، وهو قبل متحرك، وعدّته اثنا عشر حرفاً، في عشرين موضعاً ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ و ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ في آل عمران [٧٥] و ﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَاۚ﴾ في آل عمران [١٤٥] والشورى [٢٠] و ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ﴾

---

(١) في المطبوع زيادة كلمة (كل) بعد كلمة (بعد) وهو خطأ وتحريف.

جَهَنَّمَ ﴾ في النساء [١١٥] ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾ في طه [٧٥] ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾ في النور [٥٢] ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾ في النمل [٢٨] و ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ في الزمر [٧] و ﴿ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ ﴾ في البلد [٧] و ﴿ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ و ﴿ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ في الزلزلة [٧، ٨] و ﴿ أَرْجِهْ ﴾ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦] و ﴿ بِيَدِهِۦ ﴾ في موضعي البقرة [٢٣٧، ٢٤٩]، وحرف المؤمنون [٨٨] ويس [٨٣] و ﴿ تُرْزَقَانِهِۦٓ ﴾ في يوسف [٣٧].

فسكّن (الهاء) من ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿ نُؤْتِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠] و ﴿ نُوَلِّهِۦ ﴾ [النساء: ١١٥] و ﴿ وَنُصْلِهِۦ ﴾ [النساء: ١١٥] أبو عمرو وحمزة وأبو بكر[١].

واختلف عن أبي جعفر، وهشام؛ فأسكنها عن أبي جعفر، أبو الفرج النهرواني، وأبو بكر محمد بن هارون الرازي، من جميع طرقهما، عن أصحابهما، عن عيسى بن وردان؛ وكذلك روى الهاشميّ، عن ابن جمّاز، وهو المنصوص عنه[٢][٣]، وأسكنها عن هشام، الداجونيُّ من جميع طرقه[٤].

وكسر (الهاء) فيها، من غير صلة؛ يعقوب، وقالون، وأبو جعفر؛ من طرق ابن العلّاف، وابن مهران، والخبّازي، والورّاق، وهبة الله، عن أصحابهم، عن

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ٨٩، الإقناع: ١/ ٤٩٩، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

(٢) في (س) «عليه».

(٣) انظر: الإرشاد: ٢٦٥، الكفاية الكبرى: ٢٨٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

(٤) انظر: المستنير: ١/ ٥٠٠، الكفاية الكبرى: ٢٨٧.

١/٣٠٦ الفضل، عن ابن وردان، ومن طريق الدوريّ، عن ابن / جمّاز[١]، وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشميّ عنه[٢].

واختلف عن الحلوانيّ، عن هشام؛ فروى عنه كذلك بالقصر[٣]، ابنُ عبدان[٤]، وابن مجاهد، عن أبي عبد الله الجمّال[٥]، وبذلك قرأ الدانيّ، على فارس ابن أحمد، عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرّيّ، ولم يذكر في «التيسير» سواه[٦].

وروى النقّاش، وأحمد الرازي، وابن شنبوذ، من جميع طرقهم[٧] عن الجمّال، بإشباع كسرة (الهاء) في الأربعة، وهو الذي لم يذكر سائر المؤلّفين، من العراقيين، والشاميّين، والمصريين، والمغاربة، عن الحلوانيّ عن هشام سواه.

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ٨٩، الكفاية الكبرى: ٢٨٧.

(٢) قوله: (وهو ظاهر كلام...) فيه نظر، إذ نص كلام ابن سوار هو أن الهاشمي عن ابن جمّاز يقرأ بكسر الهاء مع صلتها بياء.

قال ابن سوار بعد أن ذكر الكلمات الأربع:... أبو جعفر من طريق النهروانيّ بإسكان الهاء، ومن طريق ابن العلّاف بكسر الهاء من غير صلة.... والباقون بكسر الهاء وصلتها بياء. اهـ ويدخل مع الباقين الهاشمي عن ابن جمّاز. والله أعلم.

انظر: المستنير: ١/ ٤٩٩-٥٠٠.

(٣) وهو معروف عند القراء في هذا الباب بالاختلاس.

(٤) عن الحلوانيّ كما سبق في الأسانيد.

(٥) عن الحلوانيّ أيضاً.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٣٦، التيسير: ٨٩.

(٧) انظر طرقهم فيما سبق ص: ٢٦٢-٢٧٣.

قلت: والوجهان صحيحان؛ ذكرهما الشاطبيّ[١] ومن تبعه.

واختلف عن الصوريّ عن ابن ذكوان، فروى الخمسة[٢] عن المطوّعيّ، عنه بالاختلاس، وكذا روى زيد بن عليّ من طريق غير أبي العزّ[٣]، وأبو بكر القبّاب، كلاهما عن الرمليّ عن الصوري، وبذلك قطع له الحافظ أبو العلاء[٤]، وصاحب «الإرشاد»، فيما رواه عن غير زيد[٥]، وهو الذي لم يذكر صاحب «المبهج» عن ابن ذكوان، من طريق الداجونيّ سواه[٦]، وهو رواية التغلبي[٧] عن ابن ذكوان[٨]، وروى عنه زيد من طريق أبي العزّ وغيره بالإشباع[٩]، كذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) وذلك في قوله:

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف.........................

الشاهد في قوله: (لسانه) إذ اللام رمز لهشام، وأُخِذ الوجهان من قوله (بخلف) أي بخلاف. والله أعلم.
انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ١/ ٣١٢.

(٢) هم المذكورون في الأسانيد ص: ٣٨٠، وبيّن هناك أنهم كلّهم من كتاب «الكامل».

(٣) بين المؤلّف في الأسانيد؛ أن طريق زيد بن عليّ، عن الرمليّ، عن الصوريّ، من «كتابي» أبي العز و«الروضة» للمالكي و«الجامع» للفارسيّ فاستثناؤه هنا أبا العز، يوهم أن الاختلاس عند الآخرين، وهذا «للروضة» لا يصحّ، إذ فيها التصريح بالإسكان، قال المالكي: واختلف عن هشام وأبي جعفر، والذي قرأت به لهما ما قدّمت ذكره. اهـ والذي قدّم ذكره هو الإسكان فقط. والله أعلم.
انظر: الروضة ق: ٢١٥.

(٤) استثنى أبو العلاء له ﴿نُؤْتِهِۦ﴾ موضع الشورى [٢٠]، إذ قال: «وافقهم الصوري إلا في الشورى فإنه خصّه بياء الصلة». غاية الاختصار: ١/ ٣٨٢.

(٥) الإرشاد: ٢٦٥.

(٦) انظر: المبهج: ٢/ ٤٣٤.

(٧) في (ز) وكذا المطبوع: «الثعلبي»، بالثاء المثلثة والعين المهملة، وهو تصحيف.

(٨) انظر: المصباح: ٣/ ١٣٩٥.

(٩) انظر: الإرشاد: ٢٦٥.

فيكون لأبي جعفر وجهان وهما: الإسكان والاختلاس، ولابن ذكوان وجهان وهما[١]: الصلة والاختلاس، ولهشام الثلاثة: الإسكان والاختلاس، والصلة[٢].

وانفرد بذلك أبو بكر الشذائي، عن ابن بويان، عن أبي نشيط، عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط.

وكذا اختلافهم في ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨]، إلّا أن حفصاً سكّن «الهاء» مع من أسكن[٣]، فيكون عاصم بكماله يسكّنها، وكذا سكّنها الحنبليّ، عن هبة الله، في رواية عيسى بن وردان مع من أسكنها عنه، فيكون على إسكانها النهروانيّ، وابن هارون، والحنبليّ، كلّهم عن ابن وردان، ويكون على قصرها عنه ابن العلّاف، وابن مهران، والحمّاميّ، وكذا روى الأهوازيّ عنه.

وسكّن الهاء من ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] أبو عمرو، وأبو بكر، واختلف عن هشام، وخلّاد، وابن وردان.

فأمّا هشام فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدّمة، بأوجهه الثلاثة.

وأمّا خلّاد فنصّ على الإسكان له أبو بكر ابن / مهران، وأبو العزّ القلانسي في «كفايته»، وأبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء وصاحب «المبهج» ١/٣٠٧

---

(١) «وهما»: سقطت من (ز).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٦٧-٦٨.

(٣) أبو عمرو وحمزة. انظر: الإتحاف: ٣٦.

و«الروضة»، وسائر العراقيين، وهو الذي قرأ به الدانيّ على أبي الفتح، وبه قرأ ابن الفحّام على الفارسيّ، والمالكيّ عن الحمّاميّ؛ إلّا أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماله، وهو سهو؛ فقد نصَّ شيخه الشريف أبو الفضل على الإسكان لخلّاد وحده؛[1] ونصَّ له على الصلة صاحبا[2] «التلخيص» وصاحب «العنوان» و«التبصرة» و«الهداية» و«الكافي» و«التذكرة» وسائر المغاربة، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن، ونصّ له على الوجهين جميعاً؛ صاحب «التيسير»[3]، وتبعه على ذلك الشاطبي[4].

وأمّا ابن وردان فروى عنه الإسكان؛ النهروانيّ، وابن هارون الرازيّ، وهبة الله، وهو الذي نصّ له عليه الحافظ أبو العلاء[5]، وروى عنه الإشباع ابن مهران[6]، وابن العلّاف[7]، والوراق، وروى الوجهين جميعاً الخبازي.

---

(١) انظر: الغاية: ٢١٤-٢١٥، الكفاية الكبرى: ٤٥٩، المستنير: ٢/ ٧٠٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٤، المبهج: ٢/ ٦٤٩، الروضة للمالكي: ق٣٠٦، جامع البيان: ٢/ ق١٢٥.

(٢) كذا (صاحبا) بالتثنية، والمراد «تلخيص أبي معشر» و«تلخيص العبارات» لابن بليمة، ويلاحظ أن كل هؤلاء المذكورين قد ذكر الصلة في هذه الكلمة لحمزة بكماله، كما ذكر المؤلف عن سبط الخياط. انظر: التذكرة: ٢/ ٤٦١-٤٦٢، جامع البيان: ٢/ ق:١٢٥/ ب، التبصرة: ٦١١، الكافي: ١٤٢، التلخيص: ٣٤٤، العنوان: ١٣٩، تلخيص العبارات: ١٢٨.

(٣) التيسير: ١٦٢-١٦٣.

(٤) وذلك قوله: ....ويتقه حمى صفوه قوم بخلف وأنهلا.

والقاف من (قوم) رمز لخلّاد.

انظر: الشاطبية:١٤، إبراز المعاني: ١/ ٣١٠.

(٥) المستنير: ٢/ ٧٠٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٤.

(٦) الغاية: ٢١٤-٢١٥.

(٧) ذكر ابن سوار أن أبا جعفر من طريق ابن العلّاف يقرأ بالاختلاس، وهو القصر. انظر: المستنير: ١/ ٧٠٢.

وكسر «الهاء» من غير إشباع؛ يعقوب، وقالون، وحفص، إلَّا أن حفصاً يسكّن «القاف» قبلها، ووافقهم على كسر «الهاء» من غير إشباع؛ هشام في أحد أوجهه الثلاثة المتقدّمة؛ واختلف عن ابن ذكوان وابن جمّاز.

فأمّا ابن ذكوان فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة.

وأمّا ابن جمّاز فروى عنه الدوريّ، والهاشميّ، من طريق الجمّال، قصر «الهاء»، وهو الذي لم يذكر الهذليّ عنه سواه[1]؛ وروى عنه الهاشميّ، من طريق ابن رزين إشباع كسرة «الهاء»، وهو الذي نصَّ عليه له الأستاذ أبو عبد الله ابن القصّاع، ولم يذكر ابن سوار عن ابن جمّاز سواه[2]، وبذلك قرأ الباقون.

وانفرد الشذائي، عن أبي نشيط عن قالون بذلك، كانفراده في الخمسة الأحرف المتقدمة فيكون لكلّ من خلّاد وابن وردان وجهان: الإسكان، والإشباع؛ ويكون لكلّ من ابن ذكوان وابن جمّاز وجهان: القصر والإشباع؛ ويكون لهشام كلّ من الثلاثة[3].

وسكّن الهاء من ﴿يَرْضَهُ﴾ [الزمر: ٧] السوسيّ، واختلف عن الدوريّ وهشام وأبي بكر وابن جمّاز.

فأمّا الدوريّ؛ فروى عنه الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدّل، وابن فرح من طريق المطوعي عنه؛ ومن طريق بكر بن شاذان القطّان، وأبي الحسن

---

(١) انظر: الكامل: ق: ١٥٢.

(٢) المستنير: ٢/ ٧٠٢.

(٣) انظر: شرح الطيبة: ٦٧-٦٨.

الحمّاميّ، عن / زيد، عن ابن فرح، عنه، وهو الذي لم يذكر صاحب «العنوان» سواه، وبه قرأ الدانيّ من طريق ابن فرح، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي، وهي رواية القاسم العلّاف، وعمر بن محمد الكاغدي، كلاهما عن الدوريّ[١]. ٣٠٨/١

وروى عنه الصلة، ابن مجاهد عن أبي الزعراء من جميع طرقه[٢]، وزيد بن أبي بلال، عن ابن فرح، من غير طريق القطّان، والحمّاميّ، وبه قرأ الدانيّ، على من قرأ، من طريق أبي الزعراء[٣]، وهو الذي لم يذكر في «الهداية» و«التبصرة» و«الكافي»[٤] و«التلخيص»[٥] وسائر المصريّين و[٦]المغاربة عن الدوريّ سواه.

وذكر الوجهين جميعاً عنه أبو القاسم الشاطبي[٧] وهو ظاهر

---

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق١٥٢، العنوان: ١٦٥.

(٢) السبعة: ٥٦٠.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق١٥٢، المستنير: ٢/ ٧٦٧.

(٤) انظر: التبصرة: ٦٥٨، الكافي: ١٦٣.

(٥) المراد «تلخيص العبارات» لابن بلّيمة فهو الذي صرّح بالصلة للدوري، أما «التلخيص» لأبي معشر ففيه التصريح له بالإسكان.

ملاحظة: جاء في تلخيص العبارات: ووصل السوسيّ بالإسكان.اهـ ولعله سبق قلم، صوابه: وقرأ السوسيّ إذ لا يتأتى الإسكان مع الصلة. والله أعلم.

انظر: التلخيص: ٣٩٠، تلخيص العبارات: ١٤٤.

(٦) في المطبوع: (من) بدل (و).

(٧) وذلك في قوله: وإسكان يرضه يمنه لُبْس طَيِّبٍ بخلفهما..............

فالطاء رمز للدوري عن أبي عمرو، وحكم له بالخلاف في الإسكان، فيكون له الإسكان من نصّ البيت، وله الصلة؛ لأنه لم يذكره مع من قرأ بالقصر.

انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ١/ ٣١٤-٣١٥.

«التيسير»[١]، وبه قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس، وعبد الباقي[٢].

وأمّا هشام فروى عنه الإسكان صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح، وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان،[٣] وتبعه في ذلك الشاطبيّ[٤].

وقد كشفتُه من «جامع البيان»، فوجدته قد نصّ على أنه من قراءته على أبي الفتح، عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن أبي الحسن بن خليع، عن مسلم ابن عبيد الله بن محمد، عن أبيه، عن الحلوانيّ[٥]، وليس عبيد الله بن محمد، في طرق «التيسير» ولا «الشاطبية»، وقد قال الدانيّ: إن عبيد الله بن محمد لا يُدرى من هو[٦].

وقد تتبّعتُ رواية الإسكان عن هشام، فلم أجدها في غير ما ذكرت؛ سوى ما رواه الهذلي عن زيد[٧] وجعفر بن محمد البلخيّ، عن الحلوانيّ، وما رواه

---

(١) وعبارته: وأبو شعيب وأبو عمرو -كذا- وغيرهما عن اليزيدي بإسكانها، وقرأت على الفارسي وغيره من طريق أهل العراق بصلتها بواو. اهـ

قوله: (أبو عمرو) خطأ، لعله من الناسخ، صوابه: أبو عمر، بدون واو، وهي كنية الدوريّ.

انظر: التيسير: ١٨٩، الدر النثير: ٤/ ٢٧٦.

(٢) انظر: التجريد: ق ٤٥/أ.

(٣) قوله: (وظاهره..) إلخ لأنها هي الطريق التي ذكرها في إسناده.

انظر: التيسير: ١٤ و١٨٩.

(٤) في قوله: وإسكان يرضه يمنه لُبْس طَيِّبٍ بخلفهما...............

فاللام رمز لهشام. انظر: الشاطبية:١٤.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ٤٧.

(٦) لم أقف عليه في جامع البيان فلعله في طبقات القراء، وهو مفقود.

(٧) «زيد و» من (ت)، وكذا هي موجودة في «الكامل».

الأهوازي عن عبيد الله بن محمد عن هشام[1]، وذكره في «مفردة» ابن عامر، أيضاً عن الأخفش، وعن هبة الله، والداجوني عن هشام، وتبعه على ذلك الطبري في «جامعه»، وكذا ذكره أبو الكرم في (هاء الكناية) من «المصباح» عن الأخفش عنه، ولم يذكره له في (الزمر)[2]، وليس ذلك كلّه من طرقنا، وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظر، ولولا شهرته عن هشام، وصحّته في نفس الأمر لم نذكره.

وروى الاختلاس سائر الرواة، واتفق عليه أئمّة الأمصار، في سائر مؤلّفاتهم، والله تعالى أعلم.

وأمّا أبو بكر، فروى عنه الإسكان، يحيى بن آدم، من طريق أبي حمدون، وهو الذي في «التجريد» عن يحيى بكماله / [3]، وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب، وروى عنه الاختلاس، العليمي وابن آدم من طريق شعيب، سوى ابن خيرون عنه، وذكر الوجهين صاحب «العنوان»[4]. ٣٠٩/١

وأمّا ابن جمّاز، فسكّن (الهاء) عنه الهاشمي؛ من غير طريق الأشناني، وهو نَصُّ صاحب «الكامل»[5]؛ ووصلها (بواو) الدوريّ عنه، والأُشنانيّ عن الهاشمي؛ واختلس ضمّة (الهاء) نافع، وحمزة، ويعقوب، وحفص، واختلف عن ابن ذكوان، وابن وردان، وهشام، وأبي بكر:

---

(١) انظر: الكامل: ق١٥٢/ ب.

(٢) المصباح: ٤/ ١٣٩٩.

(٣) التجريد: ق:٤٥/ أ.

(٤) العنوان: ١٦٥.

(٥) الكامل: ق١٥٢.

فأمّا ابن ذكوان؛ فروى عنه الاختلاس، الصوريّ، والنقاش عن الأخفش، من جميع طرقه إلّا من طريق الدانيّ، وأبي القاسم ابن الفحّام، وهو الذي لم يذكر[١] في «المبهج» عنه سواه، وهو الذي نُصَّ[٢] في «الإرشادين» و«المستنير» وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق، ونَصَّ عليه الحافظ أبو العلاء من طريق ابن الأخرم[٣].

وروى عنه الإشباع أبو الحسن بن الأخرم، عن الأخفش، من جميع طرقه سوى «المبهج»، وكذلك روى الدانيّ وابن الفحّام الصقلّي، عنه من سائر طرقهما، وهو الذي لم يذكر صاحب «التذكرة» وابن مهران، وابن سفيان وصاحب «العنوان» وسائر المصريّين، والمغاربة، عنه سواه.

فأمّا ابن وردان، فروى عنه الاختلاس؛ ابن العلّاف، وابن مهران،والخبازي، والورّاق عن أصحابهم عنه، وهو رواية الأهوازي، والرّهاوي، عن أصحابهما عنه، وروى عنه الإشباع ابن هارون[٤] الرازي، وهبة الله بن جعفر، والنهروانيّ، عن أصحابهم عنه.

وأمّا هشام، وأبو بكر، فتقدّم ذكر الخلاف عنهما[٥].

---

(١) في المطبوع «يذكره» وهو خطأ.

(٢) في (ز) «نص في» وسقطت كلمة (نصّ) من (س).

(٣) انظر: الإرشاد: ٥٣٠، الكفاية الكبرى: ٥٢٣، المستنير: ٢/ ٧٦٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٠-٣٨١.

(٤) في (ز): «مهران» خطأ.

(٥) انظر ص: ٧٧٤ و٤٧٥.

وأشبع ضمّة الهاء فيها[١] الباقون وهم: ابن كثير، والكسائيّ، وخلف، واختلف عن الدوريّ، وابن جمّاز، وابن ذكوان، وابن وردان كما تقدّم.

فيكون لكلّ من الدوريّ وابن جمّاز وجهان: الإسكان والإشباع؛ ويكون لكلّ من هشام وأبي بكر وجهان: الإسكان والاختلاس؛ ويكون لكل من ابن ذكوان وابن وردان وجهان: الاختلاس والإشباع[٢].

واختلف عن السوسيّ في إسكان هاء ﴿ يَأْتِهِۦ ﴾ [طه: ٧٥] فروى الدانيّ، من جميع طرقه عنه إسكانها، وكذلك ابنا غلبون، وكذلك صاحب «الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» والشاطبي[٣] وسائر المغاربة[٤]، وروى عنه الصلة ابن سوار، وابن مهران، وسبط الخياط، والحافظ أبو العلاء / وكذلك صاحب «الإرشادين» و«العنوان»[٥] و«التجريد» و«الكامل» وسائر العراقيين[٦]، ونصّ

٣١٠/١

---

(١) في المطبوع: «فيهما» بالتثنية، تصحيف.

(٢) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩.

(٣) في قوله: .... ويأته لدى طه بالإسكان يجتلا

فالياء رمز للسوسي.

انظر: التذكرة: ٢/ ٤٣٢، الكافي:١٦٣، تلخيص العبارات: ١٢١، التبصرة: ٥٩٣، الشاطبية: ١٤.

(٤) وهذا يردّ على ما ذكره محقّق «تلخيص العبارات» من أن الدانيّ لم يذكر هذا الحرف، بل الدانيّ رحمه الله ذكره.

انظر: التيسير: ١٥٢، تلخيص العبارات: ١٢١ حاشية (١).

(٥) «العنوان» المطبوع لم يتعرض للكلمة ألبتة، لكن قال المؤلف في «تحفة الإخوان»: اتفق القرّاء على إشباع ﴿يَأْتِهِۦ﴾ في طه. اهـ وذكر في المقدمة أن اللفظ سيكون موافقاً لما في «العنوان».

انظر: تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان: ق٤.

(٦) انظر: الغاية:٢١٤، الكامل: ق١٥٢/ أ، المستنير: ٢/ ٦٧٦، الإرشاد: ٤٣٦، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

على الوجهين عنه؛ أبو العباس المهدوي في «هدايته»، واختلف عن قالون، وابن وردان، ورويس، في اختلاسها:

فأمّا قالون؛ فروى عنه الاختلاس وجهاً واحداً صاحب «التجريد» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» وأبو العلاء في «غايته» وسبط الخياط في «كفايته»، وهي طريق صالح بن إدريس، عن أبي نشيط، وطريق ابن مهران، وابن العلّاف، والشذائي، عن ابن بويان، وكذلك رواه أبو أحمد الفرضي من جميع طرقه، وكذا رواه ابن أبي[1] مهران عن الحلوانيّ، من طريق السامريّ، والنقّاش، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن.

وروى عنه الإشباع وجهاً واحداً صاحب «الهداية» و«الكامل» من جميع طرقنا، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح، ولم يذكر في «جامع البيان» عن الحلوانيّ سواه، وهي طريق إبراهيم الطبري وغلام الهرّاس، عن ابن بويان، وطريق جعفر ابن محمد عن الحلوانيّ؛ وأطلق الخلاف عنه صاحب «التيسير» والشاطبي ومن تبعهما[2].

وأمّا ابن وردان؛ فروى الاختلاس عنه؛ هبة الله بن جعفر، وكذلك ابن العلّاف والورّاق، وابن مهران، عن أصحابهم، عن الفضل، وبه قرأ الخبّازي على زيد في الختمة الأولى، وروى عنه الإشباع؛ النهروانيّ، من جميع طرقه، وابن هارون الرازي كذلك.

---

(١) «أبي» سقطت من المطبوع.

(٢) قال الشاطبي: .... وفي طه بوجهين بجّلا

والباء رمز لقالون، والمراد من قوله في طه: أي الموضع الذي في طه وهو ﴿ يَأْتِهِۦ ﴾.

انظر: التيسير: ١٥٢، الشاطبية: ١٤.

وانفرد أبو الحسين الخبّازيّ، في قراءته على زيد؛ في الختمة الثانية، بإسكان الهاء[١].

وأمّا رويس؛ فروى الاختلاس عنه؛ العراقيون قاطبة، لا نعرف بينهم في ذلك خلافاً، وروى الصلة عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون، والدانيّ من طريقيه، وأبو القاسم بن الفحّام فيما أحسب، وسائر المغاربة[٢]، وبذلك قرأ الباقون، وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وورش، والدوريّ، وابن جمّاز، وروح.

وقد انفرد ابن مهران عن روح بالاختلاس[٣]، فخالف سائر الناس.

فيكون للسوسي وجهان؛ وهما: الإسكان والإشباع، ولكلّ من قالون، وابن وردان، ورويس، وجهان؛ وهما: الاختلاس والإشباع[٤].

وسكّن (الهاء) من ﴿يَرَهُۥٓ﴾ في البلد [٧] الداجوني عن هشام، وكذلك روى أبو العزّ في «كفايته»، عن / ابن عبدان عن الحلوانيّ عنه[٥]؛ واختلف في اختلاسه عن يعقوب، وابن وردان: ٣١١/١

فأمّا يعقوب فأطلق الخلاف فيه، عن رويس عنه؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وروى هبة الله، عن المعدّل، عن روح، اختلاسها، وهو القياس عن

---

(١) جميع ما ذكره المؤلف عن ختمات الخبازي على زيد، ذكره الهذلي في «الكامل»: ق:١٥٢.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٣٢، مفردة يعقوب للداني: ٤٢.

(٣) الغاية: ٢١٤-٢١٥.

(٤) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩.

(٥) الكفاية الكبرى: ٦١٤.

يعقوب؛ وروى الجمهور عنه الإشباع، والوجهان صحيحان عنه، قرأنا بهما، وبهما نأخذ.

وأمّا ابن وردان؛ فروى عنه الاختلاس، هبة الله بن جعفر، من طرقه، وابن العلّاف، عن ابن شبيب، وابن هارون الرازي، كلاهما عن الفضل، كلّهم عن أصحابهم عنه، وبه قرأ أبو الحسين الخبّازي، على زيد في الختمة الثانية، وروى الصلة عنه النهروانيّ، والورّاق، وابن مهران، عن أصحابهم عنه، وبه قرأ الخبّازي في الأولى، وبذلك قرأ الباقون.

وسكّن (الهاء) في الموضعين من إذا زلزلت، هشام من جميع طرقه، إلا ما انفرد به الكارزيني، من طريق الحلوانيّ عنه، فيما ذكره في «المبهج» أنه أشبعها[1].

واختلف عن ابن وردان؛ فروى عنه النهروانيّ، الإسكان فيهما، وروى عنه الإشباع، ابن مهران، والورّاق، والخبازي، فيما قرأه في الختمة الأولى، وروى عنه الاختلاس باقي أصحابه، فيكون له فيها ثلاثة أوجه.

واختلف أيضاً عن يعقوب؛ فروى عنه الاختلاس فيهما، أبو الحسن طاهر ابن غلبون، وأبو عمرو الدانيّ، وغيرهما، وذلك قياس مذهبه[2]، وروى الصلة

---

(١) قال ابن الباذش: قال البلخي وغيره عنه -هشام- بالإسكان، ورواية الحلوانيّ عنه بالاختلاس، وقال: الذي يصح عندي عن الحلوانيّ عن هشام وصلها بواو كالجماعة.

انظر: التيسير: ٢٢٤، المبهج: ٢/ ٨١٩، الإقناع: ١/ ٥٠٢-٥٠٣.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٦٣٦.

عنه؛ سبط الخياط في «مبهجه» وأبو العلاء في «غايته»[١]، من جميع طرقهما، وأبوبكر بن مهران وغيرهم، وروى الوجهين جميعاً بالخلاف عن رويس، فقط؛ أبو القاسم الهذلي في «كامله»، وخَصَّ أبو طاهر بن سوار وأبو العزّ القلانسيّ، وغيرهما[٢] روحاً بالاختلاس، ورويساً بالصّلة؛ وكلا الوجهين صحيح عن يعقوب.

وقرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ [الشعراء: ٣٦] بهمزة ساكنة؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب؛ واختلف عن أبي بكر؛ فروى عنه كذلك أبو حمدون، عن يحيى ابن آدم، وكذلك روى نفطويه، عن الصريفيني، عن يحيى؛ فيما قاله سبط الخياط، وانفرد الشذائي بذلك عن أبي نشيط، وقرأ الباقون بغير همز.

وضمّ (الهاء) من غير صلة؛ أبو عمرو، ويعقوب، والداجوني عن هشام، وأبو حمدون، ونفطويه، عن الصريفيني؛ كلاهما عن يحيى، عن أبي بكر، وانفرد بذلك / الشذائي عن أبي نشيط، وضمّها مع الصلة؛ ابن كثير، والحلوانيّ عن هشام، وأسكنها حمزة، وعاصم؛ من غير طريق أبي حمدون، ونفطويه، كما تقدم، وكسر (الهاء) الباقون، واختلسها منهم؛ قالون وهبة الله بن جعفر، وابن هارون الرازي؛ كلاهما عن ابنِ وردان؛ وابنُ ذكوان، إلّا أنه بالهمز كما تقدم.

٣١٢/١

---

(١) الذي صرّح به أبو العلاء يخالف ما ذكره المؤلّف هنا، حيث صرّح - أبو العلاء - أن روحاً يحذف الصلة، ورويساً يبقيها، انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٨١.

(٢) يدخل فيهم أبو العلاء، كما سبق قبل قليل.

وانفرد عنه أبو الحسين الخبّازي، فيما ذكره الهذلي[١] بالإشباع؛ يعني مع «الهمز»، وأحسبه وهمًا؛ فإنّي لا أعلم أحداً قرأ به.

والباقون منهم بالإشباع؛ وهم: الكسائي، وخلف، وورش، وابن جمّاز، وابن وردان، من باقي طرقه؛ فيكون فيها ستّ قراءات؛ سوى انفراد الخبازي عن ابن ذكوان.

واختلس كسر «الهاء» من ﴿بِيَدِهِۦ﴾ في المواضع الأربعة[٢]، رويس، وأشبعها الباقون.

واختلف عن قالون، وابن وردان، في اختلاس كسرة «الهاء» من ﴿تُرۡزَقَانِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٧]:

فأمّا قالون؛ فروى عنه الاختلاس، أبو العزّ القلانسي في «كفايته»، وأبو العلاء في «غايته» وغيرهما عن أبي نشيط، ورواه في «المستنير» عن أبي عليّ العطار، من طريق الفرضي عن أبي نشيط، والطبريّ عن الحلوانيّ، ورواه في «المبهج» من طريق الشذائي عن أبي نشيط، ورواه في «التجريد» عن قالون، من قراءته على الفارسيّ؛ يعني من طريق أبي نشيط والحلوانيّ، وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقين، وهو الذي لم يذكر المغاربة سواه.

وأمّا ابن وردان؛ فروى عنه الاختلاس، أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي، ونصَّ عليه الأستاذ أبو العزّ القلانسي في «إرشاديه»[٣]، وروى عنه سائر الرواة الإشباع، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) انظر: الكامل: ق:١١٧.

(٢) أي في أربع سور، وهي خمسة مواضع: البقرة: ٢٣٧، ٢٤٩، المؤمنون: ٨٨، يسٓ: ٨٣، الملك: ١.

(٣) انظر: الإرشاد: ٣٨١.

وبقي من المتحرّك الذي قبله متحرك، حرف واحد؛ وهو ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨]: انفرد أبو بكر الخياط، عن الفرضي، من طريق أبي نشيط عن قالون، فيما حكاه الهمدانيّ عنه، باختلاس ضمّة «الهاء»، يعني حالة الوصل بالبسملة، إذ لا يتأتّى ذلك إلّا في هذه الحالة، وكذلك ذكره ابن سوار، عن الفرضيّ؛ وسائرُ الرواة، من جميع الطرق، على الصلة، وبذلك قرأ الباقون.

وأمّا ما خرج مما قبله متحرك، وهو قبل ساكن؛ فحرفان؛ في ثلاثة مواضع وهي: ﴿يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ﴾ في الأنعام [٤٦] و ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ في طه [١٠] والقصص [٢٩] / فضمّ «الهاء» من ﴿بِهِ ٱنظُرْ﴾ الأصبهانيّ عن ورش، ٣١٣/١ وكسرها الباقون، وضمّ «الهاء» من ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟﴾ حمزة، وكسرها الباقون.

وأمّا ما كان مما قبله ساكن، وهو قبل ساكن، فحرف واحد، وهو ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠] في رواية البزي بتشديد «التاء» من ﴿تَلَهَّىٰ﴾، فإنه يُثبت واو الصلة بعد «الهاء» قبل «التاء»، ولذلك يمدّ لالتقاء الساكنين، كما سيأتي في باب «المد» مبيّناً[1]، والله تعالى الموفق.

---

(١) انظر ص: ٨٣١.

باب المد والقصر[1]

والمدّ في هذا الباب عبارة عن زيادة مطٍّ[2] في حرف المدّ، على المدّ الطبيعـي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر: عبارة عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله وتقـدّم ذكر حروف (المد)، وهي الحروف الجوفية:

الألف: ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون قبلها إلا مفتوح.

والواو: الساكنة المضموم ما قبلها.

والياء: الساكنة المكسور ما قبلها.

(١) وهو من أبواب التجويد المهمة، لما يترتب عليه من إتقان التلاوة، وحسن الأداء، لمن يؤدّيـه حـق تأديتـه، فضلاً عن ضبط الطرق والروايات، وعدم الخلط بعضها ببعض، لما يلزم -روايةً- على كل وجه منهما في بعض الأحايين، وسيذكر المؤلّف وصف قراءة النبي ﷺ بأنه كان يمـد مـداً، وردُّ ابـن مـسعود لمـن قـرأ المنفصل بالقصر وتبيينه بأنه لم يقرأ هكذا على النبي ﷺ.

ولا أعلم كتاباً في القراءات خلا من هذا الباب، فقد ذكره كلّ من:

السبعة: ١٣٤-١٣٦، التذكرة: ١٠٥-١٠٩، التيسير: ٣٠-٣١، جامع البيان: ١/ ق:٧٣-٨٦، التبصرة: ٢٥٦-٢٦٦، الكـافي: ١٦-٢٢، التلخيـص: ١٦٣-١٦٨، الروضـة للمالكـي: ٤٦٣-٤٧٣، الإرشـاد: ١٨٦-١٨٨، الكامـل: ق١٣٦-١٣٧، المـستنير: ١/ ٣٩٤-٣٩٦، المـصباح: ٤/ ١٤٣٩-١٤٦٧، التجريد: ق٩-١٠، الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٢، العنوان: ٤٣-٤٤، غاية الاختصار: ١/ ٢٥٩-٢٦٤، تلخيص العبارات: ٢٥-٢٦، الإقناع: ١/ ٤٦٠-٤٨١.

(٢) كذا بالطاء المهملة، وهي بمعنى «مَدّ» بالدال.

انظر: التاج (مط).

وتلك الزيادة لا تكون إلا لسبب؛ والسبب إمّا لفظيّ، وإمّا معنويّ، فاللفظي: إمّا همزة، وإمّا سكون[1].

أمّا الهمزة: فإمّا أن تكون قبلُ نحو ﴿ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]، و ﴿رَأَىٰ﴾ [النجم: ١٨]، و ﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣]، و ﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٢٩]، و ﴿أُوتِيَ﴾ [الحاقة: ٢٥] و ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨].

وإمّا أن تكون بعدُ، وهي في ذلك على قسمين:

أحدهما: أن يكون معها في كلمة واحدة، ويسمّى متّصلاً.

والثاني: أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى، ويسمّى منفصلاً، فما كان الهمز فيه متقدّماً، سيفرد بالكلام بعد.

فالمتّصل: نحو ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [البينة: ٧] ﴿أَوْلِيَآءُ﴾ [الأحقاف: ٣٢] ﴿يَشَآءُ ٱللَّهُ﴾ [محمد: ٤] ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤] و ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧] ونحو ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيٓءِ﴾ [الأحزاب: ٥٣] في قراءة من همز[2].

والمنفصل: نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [المائدة: ٤٨] ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ [المزمل: ١] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [الأعراف: ١٢١] ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ونحو ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ﴾

---

(١) من (ز) وفي البقية (ساكن).

(٢) والهمز قراءة ورش وصلاً ووقفاً، وقالون وقفاً. انظر: التيسير: ٧٣، والإتحاف: ٢/ ٣٧٧.

[البقرة: ٦] ﴿لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨] ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [الزلزلة: ١] عند من وصل الميم، أو بين السورتين، ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١] ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] ونحو ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [غافر: ٣٨][1] عند من أثبت الياء، وسواء أكان حرف المد ثابتاً رسماً، أم ساقطاً منه، ثابتاً لفظاً كما مثلنا به، ووجه المدّ لأجل الهمز، أن / حرف المد خفيّ، والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكّن من النطق بالصعب.

١/٣١٤

وأمّا الساكن: فإمّا أن يكون لازماً، وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه إمّا مدغم، أو غير مدغم:

فالساكن اللازم المدغَم، نحو ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿دَآبَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل[2]، ﴿وَٱلَّذَانِّ﴾ [النساء: ١٦] ﴿هَٰذَانِّ﴾ [الحج: ١٩] عند من شدد[3].

و ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] و ﴿أَتَعِدَانِنِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٧] عند من أدغم،[4]

---

(١) وأثبت الياء وصلاً أبو جعفر، وأبو عمرو، وقالون، والأصبهاني عن ورش، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب. النشر: ٢/٣٦٦.

(٢) قوله: (من أبدل) المراد به في ﴿ءالذّكرين﴾ فقط، وهو وجه لجميع القراء.

(٣) وهو ابن كثير.

انظر: التيسير: ٩٤-٩٥.

(٤) الإدغام في الأولى وهي «تأمرونني» لجميع القراء سوى نافع وابن عامر وأبي جعفر، وفي الثانية «أتعدانني» لهشام وحده.

انظر: التيسير: ١٩٠ و ١٩٩، تحبير التيسير: ١٦٩.

ونحو ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١-٣] عند حمزة، ونحو ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ [العاديات: ٣] عند من أدغم عن خلّاد، ونحو ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] عند رويس، ونحو و ﴿ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [البقرة: ٧٩] عند من أدغمه عن رويس، ونحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ [المائدة: ٢]، و ﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠]، و ﴿كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣][1] و ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] عند البزّي.

والساكن العارض المدغم، نحو ﴿قَالَ لَهُمۡ﴾ [الشعراء: ١٧٧] ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ [الشعراء: ٢٦] ﴿يَقُولُ لَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٧] ﴿فِيهِ هُدٗى﴾ [البقرة: ٢] و ﴿يُرِيدُ ظُلۡمٗا﴾ [آل عمران: ١٠٨] ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا﴾ [الصافات: ١، ٢] عند أبي عمرو إذا أدغم[2].

والساكن اللازم غير المدغم؛ نحو ﴿لام، ميم، صاد، نون﴾ من فواتح السور، ونحو ﴿وَمَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة من سكّن الياء[3]، ونحو ﴿اللاي﴾ في قراءة من أبدل الهمزة ياء ساكنة، ونحو ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿ءَأَشۡفَقۡتُمۡ﴾ [المجادلة: ١٣] عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً، ونحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١]

---

(١) وكتب في المطبوع: (كنتم تؤمنون) وهو خطأ إذ لا إدغام فيها للبزي.

(٢) كتب في حاشية (ك): (﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ عند حمزة نظير الساكن اللازم، إذ ليس له إلا الإدغام، وعند أبي عمرو نظير الساكن العارض، إذ له وجهان: الإظهار والإدغام، هذا ما خطر ببالي ولم نذكر فيه شيئاً من شيخنا... وقت القراءة.) اهـ.

(٣) وسكّنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش، وأبو جعفر.

انظر: النشر: ٢/ ٢٦٧.

﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ [هود: ٤٠] عند من أبدل الهمزة الثانية المفتوحة ألفا، والمكسورة ياء[١].

والساكن العارض غير المدغم، نحو ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الملك: ٣] و ﴿ٱلۡمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦] و ﴿ٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨] و ﴿ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] و ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿يُوقِنُونَ﴾ [لقمان: ٤] و ﴿ٱلۡكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] ونحو ﴿وَبِئۡرٖ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف: ١٣] و ﴿ٱلضَّأۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل الهمزة، وذلك حالة الوقف بالسكون، أو بالإشمام فيما يصح فيه، ووجه المدّ للساكن التمكن من الجمع بينهما، فكأنه قام مقام حركة.

وقد أجمع الأئمّة على مدّ نوعي (المتّصل) و(ذي الساكن اللازم)، وإن اختلفت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد على ما سنبينه، مع إجماعهم على أنه لا يجوز فيهما، ولا في واحد منهما القصر، واختلفوا في مدّ النوعين الآخرين وهما: (المنفصل)، و(ذو الساكن العارض)، وفي قصرهما، والقائلون بمدّهما اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المدّ، كما سنوضحه.

فأما المتصل: فاتفق أئمة الأداء من أهل العراق؛ إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مدّه قدراً واحداً / مشبعاً، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية؛ نصّ على ذلك أبو الفتح ابن شيطا، وأبو طاهر ابن سوار، وأبو العزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط وأبو عليّ البغدادي، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد مكّي ابن أبي طالب، وأبو العباس المهدوي، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وغيرهم.

١/٣١٥

---

(١) انظر ص: ٩٢٠.

حتى بالغ أبو القاسم الهذليّ في تقرير ذلـك رادّاً عـلى أبي نـصر العراقـي[١]، حيث ذكر تفاوت المراتـب في مـدّه، فقـال مـا نـصّه: «وقـد ذكـر العراقـيّ، أن الاختلاف في مدّ كلمة واحدة، كالاختلاف في مدّ كلمتين، قال: «ولم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب والعلماء، فلم أجد أحداً يجعل مدّ الكلمة الواحدة، كمدّ الكلمتين، إلا العراقيّ، بل فصلوا بينهما»[٢] انتهى.

---

(١) كذا ذكر المؤلّف هنا، وفي «غايته» ردَّ الهذلي على العراقي، وحكايته عن نفسه -المؤلف- أنه لم يجد ما ذكر عن العراقي، إذ قال في ترجمة العراقي: «... وهو الذي حكى عنه الهذلي؛ أن الاختلاف في مدّ المتصل كالاختلاف في المنفصل، وأنكر ذلك عليه .... قال: وأخذ أبو شامة ذلك بالتسليم فحكى فيه الخلاف وقلده غيره وتوسط الناس في ذلك، حتى وقفت أنا على كلام العراقيّ في المدّ، فلم أجده حكى سوى اختلاف المراتب ولم يحك القصر ألبتة، وهذا؛ فهو بالنسبة للعراقيين غريب؛ لأنهم قاطبة لم يرووا في المتصل سوى المدّ مرتبة واحدة، كالمدّ اللازم عندنا، فليعلم ذلك، فهو موضح» بنصه.

ويحتمل عند البحث أن الهذلي يقصد الردّ على شيخه أبي عليّ المالكي صاحب «الروضة»، لا شيخه أبي نصر، لوجوه:

أ- إن الهذلي قال: (العراقي) فقط، ولم يذكر اسماً أو كنية، وقد تكرّر هذا معه في «الكامل» كثيراً.

ب- إن أبا عليّ، صرح بالاختلاف أو الخلاف في (المتصل) فقال: وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع -المتصل- أنه مختلف في مدّه وقصره. اهـ

ج- أن العراقي -كما صرح المؤلّف- لم يذكر سوى الاختلاف في المراتب، ويبعد -حسب رأي البحث- أن تخون دلائلُ ألفاظه فَهْم الهذلي، وهو المطّلع الممارس للكتب والعلماء، حتى قال عنه ابن ماكولا: كان يدرس علم النحو، ويفهم الكلام. اهـ

د- أن وصف الهذلي لصاحب هذا القول بـ: العراقي، ربما يكون من باب التدليس احتراماً لشيخه، فهو بغدادي، ونهاية الأمر، عراقي.

هـ- نسب الصفراوي ترك زيادة المدّ المتصل وأنه يعامل كالمنفصل إلى (المالكي) في «روضته».

و- لو فسرت كلمة (أسمع) على الحقيقة، لا المجاز، فإنها لا تنطبق إلا على المالكي، أما العراقي فلا. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١١-٣١٢، الروضة للمالكي: ٤٦٥، التقريب والبيان: ١/ ٧٢.

(٢) الكامل: ق ١٣٦/ أ.

ولـمّا وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهذليّ -رحمه الله-، ظنّ أنه يعني أن في المتصل قصراً، فقال في «شرحه»: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين[١].

ثمّ نقل ذلك عن حكاية الهذلي، عن العراقيّ، وهذا شيء لم يقصده الهذلي، ولا ذكره العراقي[٢]، وإنما ذكر العراقيُّ التفاوتَ في مدّه فقط.

وقد رأيت كلامه في كتابه «الإشارة في القراءات العشر» وكلام ابنه عبدالحميد في مختصرها «البشارة»، فرأيته ذكر مراتب المدّ في 'المتصل' و'المنفصل' ثلاثة: طولَى، ووسطَى، ودون ذلك، ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمدّ، وما هو من كلمتين فيقصر، قال: وهو مذهب أهل الحجاز؛ غير ورش، وسهل، ويعقوب، واختلف عن أبي عمرو، وهذا نصّ فيما قلناه.

فوجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده[٣] في قراءة صحيحة، ولا شاذة، بل رأيت النصَّ بمدّه، ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه، يرفعه إلى النبي ﷺ فيما أخبرني الحسن بن أحمد[٤]

---

(١) إبراز المعاني: ١/ ٣٢١.

(٢) إن صح أن المراد بالعراقي هو منصور بن أحمد، فيحتمل أنه ذكر ذلك في كتابه الآخر «علل القراءات» فهو مظنة لذلك، والله أعلم.

(٣) قوله: (أجده)؛ إن كان الضمير عائداً على الجواز، فصحيح مسلّم به، إذ لم يُجز أحد قصر المتصل، وإن كان عائداً على وجود القول بقصره؛ بغض النظر عن جوازه أو عدمه، ففيه نظر، حيث إن المالكيّ والداني والصفراوي قد حَكَوه، ولكنهم اتفقوا على عدم صحته، بل نصوا على شذوذه.

انظر: الروضة: ٤٦٥، جامع البيان: ق: ٧٤أ، التقريب والبيان: ١/ ٧٢.

(٤) في (ت) وكذا المطبوع «محمد» وهو خطأ.

الصالحي، فيما قرئ عليه وشافهني به عن عليّ بن أحمد المقدسي، أخبرنا محمد بن أبي زيد الكرّاني[١] في كتابه، أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي،[٢] أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين الأصبهانيّ،[٣] أخبرنا سليمان بن أحمد الحافظ[٤]، ثنا محمد بن علي الصايغ[٥] المكي، ثنا سعيد بن منصور، ثنا شهاب بن خِراش،[٦] حدثني مسعود بن يزيد الكندي[٧]، قال: كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ /لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلة[٨]، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾، فمُدّوها. ٣١٦/١

---

(١) هو: الأصبهاني، الشيخ الصدوق، مسند أصبهان، عاش مائة سنة، توفي سنة (٥٩٧ هـ).
والكرّاني: بفتح الكاف وتشديد الراء، محلة بأصبهان.
انظر: التكملة: ١/ ٤٠٠، السير: ٢١/ ٣٦٣، الشذرات: ٤/ ٣٢٢.

(٢) ابن محمد، حدث عن أبي الحسن بالمعجم الكبير للطبراني، توفي سنة (٥١٤ هـ).
انظر: التحبير: ٢/ ٢٧٥-٢٧٧، التقييد: ٢/ ٢٤٥، السير: ١٩/ ٤٢٨-٤٣٠.

(٣) هو: ابن فاذ شاه، التّانيّ، كثير السماع من الطبراني، كان ينتحل الاعتزال والتشيع، توفي سنة (٤٣٣ هـ)
والتّاني: بالمثناة الفوقية، نسبة لصاحب الضياع والعقار.
انظر: التقييد: ١/ ١٩٨-١٩٩، السير: ١٧/ ٥١٥-٥١٦، الشذرات: ٣/ ٢٥٠.

(٤) هو الإمام الطبراني.

(٥) ابن زيد، أبو عبد الله، المكي، سمع الكثير مع الصدق والفهم، وسعة الرواية، توفي بمكة سنة (٢٩١ هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٥٩، السير: ١٣/ ٤٢٨-٤٢٩.

(٦) ابن حوشب، أبو الصلت، الإمام، القدوة، حدّث عن عمرو بن مرة وغيره، وحدّث عنه ابن مهدي وغيره، توفي سنة (١٨٠ هـ).
انظر: تاريخ ابن معين: ٢٥٨، الجرح والتعديل: ٤/ ٣٦٢، السير: ٨/ ٢٨٤-٢٨٦.

(٧) لم أعرفه.

(٨) علّق عليها في حاشية (س): أي غير ممدودة.

هذا حديث جليل، حجّة ونصّ في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في «معجمه الكبير»[(١)].

وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره[(٢)] آنفاً إلى تفاضل مراتب المدّ فيه، كتفاضلها عندهم في ‹المنفصل›، واختلفوا على كم مرتبة هو؟

فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، وأبو عليّ الحسن بن بليمة، وأبو جعفر بن الباذش، وغيرهم؛ إلى أنه على[(٣)] أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه؛ وليس بعد هذه المرتبة إلا ‹القَصْر›، وهو ترك المدّ العرضي.

وظاهر كلام «التيسير» أن بينهما مرتبة أخرى، وأقرأني بذلك بعض شيوخنا، عملاً بظاهر لفظه، وليس ذلك بصحيح، بل لا يصحّ أن يؤخذ من طريقه؛ إلّا بأربع مراتب، كما نصَّ عليه صاحب «التيسير» في غيره.

فقال في «المفردات» من تأليفه: إنه قرأ للسوسي، وابن كثير، بقصر ‹المنفصل› وبمدّ متوسط في ‹المتصل›، وأنه قرأ عن الدوريّ، وقالون؛ على جميع شيوخه، بمدّ متوسط في ‹المتصل›،لم يختلف عليه في ذلك، قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في ‹المنفصل›[(٤)].

---

(١) المعجم الكبير: ٩/ ١٤٨ وفيه «فمدّدَها» بدل «فمدوها» وانظر: المجمع: ٧/ ١٥٥ وقال: ورجاله رجال الصحيح.

(٢) في (ز) و(س): «سأذكره».

(٣) «على» سقطت من المطبوع.

(٤) المفردات: ٣٣، ٦١، ١٢١ -١٢٢.

وكذا ذكره في «جامعه» وزاد فيه[١] في (المتصل) و(المنفصل) جميعاً مرتبة خامسة هي أطول من الأولى، لمن سكت على الساكن قبل الهمزة، وذلك من رواية أبي بكر، طريق الشمّوني عن الأعشى عنه، ومن رواية حفص، طريق الأشناني، عن أصحابه عنه، ومن غير رواية خلّاد عن حمزة، ومن رواية قتيبة عن الكسائيّ؛[٢] لأنّ هؤلاء إذا مدّوا المدّ المشبع على قدر المرتبة الأولى، يزيدون[٣] التمكين الذي هو قدر زمن السكت، وهذه المرتبة تجري لكل من روى (السكت) على المدّ، وأشبع، كما سيأتي.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في «البسيط»[٤]، وأبو القاسم بن الفحّام، والأستاذ أبو عليّ الأهوازي، وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد، وأبو الفخر الجاجاني، وغيرهم إلى أن مراتبه ثلاث: وسطَى، وفوقها، / ودونها؛ فأسقطوا المرتبة العليا، حتى قدّره ابن مهران بألفين، ثم بثلاثة، ثم بأربعة. ٣١٧/١

وذهب الأستاذ أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر ابن خلف، وغيرهم؛ إلى أنه على مرتبتين: طولَى، ووسطَى، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطى، وسيأتي تعيين قدر المرتبة في (المنفصل).

---

(١) «فيه» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: جامع البيان:١/ ق:٧٦.

(٣) تصحفت في المطبوع بالراء المهملة.

(٤) «البسيط» ليس من مصادره في الطرق، ولم يذكر الغاية؛ لأنه ليس فيها باب المدّ والقصر، والله أعلم.

وقد ورد عن خلف، عن سُلَيم، أنه قال: أطول المدّ عند حمزة؛ المفتوحُ نحو ﴿تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ﴾ [الأعراف: ٤٧] و ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [المزمل: ١][(١)]، قال: والمدّ الذي دون ذلك ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الشورى: ٥] ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] قال: وأقصر المدّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البينة: ٧][(٢)].

وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار، في سائر الأعصار، خلافه، إذ النظر يردّه، والقياس[(٣)] يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق بين ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿خَآئِفِينَ﴾؛ فإنّ الهمزة فيهما بعد الألف مكسورة.

وأما المدّ للساكن اللازم في قسميه، ويقال له أيضاً (المدّ اللازم)، إمّا على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضًا (مدّ العدل)[(٤)]؛ لأنه يعدل حركة، فإن القرّاء مجمعون على مدّه مشبعاً؛ قدراً

---

(١) قال حمزة: هو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ في موضع ألفين. اهـ وأنكر الشذائي قوله هذا وقال: لا معنى له. انظر: الإقناع: ١/ ٤٦١-٤٦٢.

(٢) ذكر هذه الرواية عن حمزة بعض المصنفين بأسانيدهم كالشهرزوري، والهذلي، والداني، وابن الباذش، وذكرها ابن مجاهد، عن خلف مباشرة، بدون سند، وعلّق عليها ابن الباذش بقوله: «وهذه الحكاية غير مفهومة».

انظر: السبعة: ١٣٥، جامع البيان: ١/ ق: ٧٤، الكامل: ٢٧٤، المصباح: ٤/ ١٤٥١-١٤٥٢، الإقناع: ١/ ٤٦١-٤٦٢.

(٣) كتب في حاشية (ك): قلت: في قول الشيخ: والقياس يأباه، نظر، إذ لو ثبت صحة السند، له وجه في القياس وهو أن ﴿أولئك﴾ أكثر استعمالاً من ﴿الخائفين﴾ والله أعلم. كتبه جلال العالي، نقلته من خطه. اهـ

(٤) انظر: المصباح: ٤/ ١٤٥٣، الإيضاح: ١٣٠أ نقلاً عن المصباح حاشية (٥).

واحداً من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً؛ سلفاً ولا خلفاً، إلّا ما ذكره الأستاذ أبو الفخر؛ حامد بن عليّ بن حسنويه، الجاجانيّ في كتابه «حلية القراء» نصّاً عن أبي بكر بن مهران، حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون يمدّون عليه قدر أربع ألفات، ومنهم من يمدّ على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدّون عليه ألفين؛ إحداهما الألف التي بعد المتحرك، والثانية المدّة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل، ثم قال الجاجاني: وعليه، يعني وعلى المرتبة الدنيا، قولُ أبي مزاحم الخاقاني[1] في قصيدته:

وإن حرف مدّ[2] كان من قبل مدغم ... كآخر ما في الحمد فامدده واستجرْ[3]

مددت لأن الساكِنَين تلاقيا ... فصار كتحريك كذا قال ذو الخُبْرْ[4]

قلت: وظاهر عبارة صاحب «التجريد» أيضاً؛ أن المراتب تتفاوت فيه[5] كتفاوتها / في ‹المتصل›، وفحوى[6] كلام أبي علي[7] الحسن بن ٣١٨/١

---

(١) موسى بن عبيد الله بن يحيى، البغدادي، مقرئ مجوّد، محدّث، ثقة، سنّي، أخذ القراءة عن الحسن بن عبد الوهاب، ومحمد بن الفرج عن الدوري عن الكسائيّ، وإدريس وغيرهم، قرأ عليه الشذائي والشنبوذي وغيرهما، قيل هو أول من ألّف في التجويد، توفي سنة (٣٢٥ هـ).
غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) في القصيدة: (حرف لين مدغم).

(٣) في (ت) «استحر» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٤) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦-٢٧.

(٥) «فيه» سقطت من المطبوع.

(٦) فحوى الكلام وفحواؤه: معناه ومذهبه، وهو عند الأصوليين ما يسمّى بمفهوم الموافقة بقسميه الأَوْلى والمساوي. انظر: أساس اللغة والتاج (فحا)، نشر البنود على مراقي السعود: ١/ ٨٩-٩٠.

(٧) «علي» سقطت من المطبوع.

بلّيمة في «تلخيصه» تعطيه، والآخرون[١] من الأئمة بالأمصار على خلافه.

نعم، اختلفت آراء أهل الأداء من أئمتنا، في تعيين هذا القدر المجمع عليه، فالمحقّقون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المدّ فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مُدَّ للهمز، كما أشار إليه الأستاذ العلّامة أبو الحسن السخاويّ في قصيدته بقوله:

والمدّ من قبل المسكّن دون ما قد مدّ للهمزات باستيقان[٢]

يعني: أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط، وكلّ ذلك قريب.

ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل بعض ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مدَّ المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر؛ من أجل الإدغام، لاتصال الصوت فيه، وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزاد إشباع (لام) على إشباع (ميم) من أجل الإدغام، وكذلك ﴿دَآبَّةٍ﴾ بالنسبة إلى ﴿مَحْيَآيْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] عند من أسكن، وينقص عند هؤلاء (صاد ذكر)، و(سين ميم)، و (نون والقلم) عند من أظهر، بالنسبة إلى من أدغم، وهذا قول أبي حاتم السجستانيّ، ذكره في كتابه[٣]، ومذهب ابن مجاهد، فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي، ومكّي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وقَبِلَه الحافظ أبو عمرو الداني وجوّده، وقال: «به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان، يعني الأنطاكيّ»، وقال: «وإياه كان يختار[٤]».

---

(١) في (ت) «الآخذون» بالذال المعجمة، ولعلها مرجوحة.

(٢) قصيدتان في التجويد: ٥٤.

(٣) نسبه إليه الداني في جامع البيان: ١/ ق: ٨٦أ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ٨٦ب.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن المدّ في غير المدغم، فوق المدغم، وقال: لأن المدغم يتحصّن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته، فكأنّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف، ذكره أبو العز في «كفايته»[١].

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم، والمظهر، في ذلك كله، إذ الموجب للمدّ هو التقاء الساكنين؛ والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفضيل بين ذلك، وهذا الذي عليه جمهور أئمّة العراقيين قاطبة، ولا يعرف نصّ عن أحد من مؤلّفيهم باختيار خلافه.

قال الداني: وهذا[٢] مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأت على أكثر[٣] أصحابنا البغداديين، والمصريين، قال: وإليه كان / يذهب محمد بن علي، -يعني الأذفوي-، وعلي بن بشر -يعني الأنطاكي- نزيل الأندلس[٤]. ٣١٩/١

وأمّا المنفصل: ويقال له أيضاً مدّ ‹البسط›؛[٥] لأنه يبسط بين الكلمتين، ويقال مد ‹الفصل›[٦]؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له ‹الاعتبار›؛ لاعتبار

---

(١) لم أقف عليه في الكفاية الكبرى.

(٢) في (س): «وهو» ويخالف ما في جامع البيان.

(٣) أكثر: ليست في «جامع البيان»، وإذا لم تكن سقطت من الناسخ، فالمعنى جدّ مختلف. انظر: جامع البيان: ١/ ٨٦ب.

(٤) قال الداني في إثره: والوجهان جيدان. اهـ جامع البيان: ١/ ٨٦ب.

(٥) انظر: القواعد والإشارات: ٤٣.

(٦) انظر: المصباح: ٤/ ١٤٥٥.

الكلمتين من كلمة، ويقال مدّ «حرف لحرف»، أي مدّ كلمة لكلمة، ويقال المدّ «الجائز»، من أجل الخلاف في مدّه وقصره.

وقد اختلفت العبارات في مقدار مدّه؛ اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصحّ جمعه، فقلّ من ذكر مرتبة لقارئ، إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها، وها أنا أذكر ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأمّا ابن مجاهد، والطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف، وكثير من العراقيين؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي الحسن بن فارس، وابن خيرون، وغيرهم، فلم يذكروا فيه، مِن سوى القصر غير مرتبتين؛ طولى، ووسطى.

وذكر أبو القاسم بن الفحّام الصقلّي، ثلاث مراتب غير القصر وهي، التوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر، وكذا ذكر صاحب «الوجيز» أنها ثلاث مراتب[1]، إلّا أنه أسقط العليا؛ فذكر ما فوق القصر، وفوقه؛ وهو التوسط، وفوقه، وتبعه على ذلك ابن مهران، والعراقيّ، وابنه، وغيرهم، وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا؛ ولكنه أسقط ما دون العليا؛ فذكر القصر، وفوقه، والتوسط، والطولى، فكلّ هؤلاء ذكر ثلاث مراتب، سوى القصر، واختلفوا في تعيينها.

وذكر أبو عمرو الداني في «تيسيره» ومكّي في «تبصرته» وصاحب «الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«تلخيص العبارات» وأكثر المغاربة، وسبط الخياط في «مبهجه» وأبو عليّ المالكي في «روضته» وبعض المشارقة أنها أربعة، وهي: ما

---

(١) من (ت) فقط.

فوق القصر، وفوقه؛ وهو التوسط، وفوقه، والإشباع، وكذا ذكر أبو معشر الطبريّ؛ إلّا أنه لم يذكر القصر المحض، كما فعل صاحبه الهذلي، كما سيأتي.

وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان» خمس مراتب سوى القصر، فزاد مرتبة سادسة فوق الطولى التي ذكرها في «التيسير»، وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء / الهَمذاني في «غايته» وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في «كامله» وزاد مرتبة سابعة، وهي إفراط، وقدّرها ست ألفات؛ انفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون والحدّاد؛ يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وَهم عليهم في ذلك، ولم يذكر القصر فيه ألبتة عن أحد من القراء، واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل ألبتة، وأنه عندهما كالمتّصل في «التيسير»[1] والله أعلم. ١/ ٣٢٠

وزاد أبو علي[2] الأهوازي، مرتبة ثامنة دون القصر، وهي البتر، عن الحلوانيّ، والهاشمي، كلاهما عن القوّاس عن ابن كثير، في جميع ما كان من كلمتين، قال: والبترُ هو حذف الألف، والواو، والياء من سائرهنّ، قال: واستثنى الحلواني، عن القوّاس؛ الألف، ومدّها مدّاً وسطاً، في ثلاث كلمات لا غير، قوله تعالى ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ حيث كان[3]، و ﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨] و ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ حيث كان[4]، وباقي الباب بالبتر.

(١) تصحفت في (س) إلى «التفسير» بالفاء.
(٢) «عليّ» سقطت من المطبوع.
(٣) وهو في أربعة مواضع: البقرة: ٣٣، ٣٥، طه: ١١٧، ١٢٠.
(٤) أول مواضعه البقرة: ٢١.

قلت: استثناء الحلوانيّ هذه الكلم، ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلوانيّ يتوهم أنها من (المتصل)؛ من حيث إنها اتصلت رسماً، فمثل في «جامعه» (المتصل) بـ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، و ﴿نِدَآءً﴾ [مريم: ٣]، و ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، و ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ قال الداني: وقد غلط في ذلك[١].

قلت: وليس البتر مما انفرد به الأهوازيّ، فقد حكاه أيضاً[٢] الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القوّاس، عن الخزاعيّ، عن الهاشميّ عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل، عن ابن شنبوذ عنه، ثم قال الداني: وهذا مكروه[٣] قبيح، لا يعمل عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحلّ القراءة به، قال: ولعلّهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ وإسقاطها، فعبّروا عن ذلك بحذف حرف المدّ وإسقاطه، مجازاً[٤].

قلت: ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة، كما قال الداني، قولُ الحلوانيّ فيما رواه الأهوازيّ عنه، عن القوّاس حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً، كما قدمنا والله أعلم.

---

(١) جامع البيان: ١/ ٧٦أ.

(٢) «أيضاً» سقطت من المطبوع.

(٣) في (ك) «منكر».

(٤) نقل ابن الباذش كلام الداني بواسطة ابن نجاح ثم قال: قال لي أبي رضي الله عنه: يعني بالبتر حذف المدّ الذي تجلبه الهمزة، وليس يعني المدّ الذي كان في الألف قبل مجيء الهمزة؛ لأن ذلك لا يبتر، من قِبَل أن الهمزة إنما توجب الزيادة في المدّ، ولا تجلب نقصه ولا إزالته. اهـ.
انظر: جامع البيان: ١/ ق٧٦أ، الإقناع: ١/ ٤٦٧-٤٦٨.

وها أنا أذكر كلاً من هذه المراتب على التعيين، ومذاهب أهل الأداء فيها، لكلّ من أئمة القرّاء ورواتهم، منبّهاً على الأولى من ذلك، ثم أذكر النصوص؛ ليأخذ المتقن بما هو أقرب، ويرتفع[1] عن التقليد إلى الأصوب. والله المستعان./ ٣٢١/١

فالمرتبة الأولى: قصر المنفصل؛ وهي حذف المدّ العرضيّ، وإبقاء ذات حرف المدّ على ما فيها، من غير زيادة، وذلك هو القصر المحض، وهي لأبي جعفر، وابن كثير، بكمالهما من جميع ما علمناه ورويناه من الكتب والطرق، حسبما تضمّنه كتابنا، سوى «تلخيص» أبي معشر و«كامل» الهذلي، فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له[2] على القصر المحض، كما سيأتي نصّهما[3]، واختلف عن قالون، والأصبهانيّ؛ عن ورش، وعن أبي عمرو، من روايتيه، وعن يعقوب، وعن هشام؛ من طريق الحلواني، وعن حفص؛ من طريق عمرو[4].

أمّا قالون فقطع له بالقصر؛ أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مهران، وأبو طاهر بن سوار، وأبو عليّ البغدادي، وأبو العزّ في «إرشاديه»، من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس في «جامعه» والأهوازيّ في «وجيزه» وسبط الخياط في «مبهجه» من طريقيه، وابن خيرون في «كتابيه»[5]، وجمهور العراقيين، وكذلك

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «يرجع».

(٢) في حاشية (ك): أي للمد الطبيعي، اهـ.

(٣) انظر ص: ٨٠٥.

(٤) في المطبوع: «ابن الصباح» وليست في النسخ.

(٥) تصحّفت في المطبوع إلى «كفايته» بالفاء والياء والتاء، وليس له كتاب بهذا الاسم، والمراد بهما: «الموضح» و «المفتاح».

أبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف وبعض المغاربة[1]، وقطع له به من طريق الحلواني ابن الفحّام صاحب «التجريد» ومكّي صاحب «التبصرة» والمهدوي صاحب «الهداية» وابن بلّيمة في «تلخيصه» وكثير من المؤلّفين كابني غلبون، والصفراويّ، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية»[2] وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

وأمّا الأصبهانيّ، عن ورش، فقطع له بالقصر؛ أكثر المؤلّفين من المشارقة والمغاربة، كابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وصاحب «الروضة» وأبي العزّ وابن فارس، وسبط الخياط والداني، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الإعلان» نصَّ عليهما تخييرًا بعد ذكره (القصر).

وأمّا أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايتيه؛ ابن مهران، وابن سوار، وابن فارس وأبو علي البغداديّ، وأبو العزّ، وابن خيرون، والأهوازيّ، وصاحب «العنوان» وشيخه والأكثرون، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية،[3] وفي «جامع البيان» من قراءته على أبي الفتح أيضاً وفي «التجريد» و«المبهج» و«التذكار» إلّا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نصَّ على ذلك سبط الخياط، وأبو الفتح ابن شيطا، والقصّاع في طريق «التجريد» وغيرهم، / وهو الصحيح الذي لا نعلم نصّاً بخلافه، وهو الذي نقرأ به ونأخذ. ٣٢٢/١

---

(١) منهم ابن الباذش كما في الإقناع: / ٤٦٣.

(٢) في قوله: فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً بخلفهما.....................،

والباء رمز لقالون. انظر: الشاطبية: ١٤.

(٣) في حاشية (ك): أي لا من جهة الأخذ. اهـ

وقطع له بالقصر من رواية السوسيّ فقط؛ ابن سفيان، وابن شريح، والمهدويّ، ومكّي، وصاحبا «التيسير» و«الشاطبية»[١] وابن بَلِّيمة، وسائر المغاربة، وكذلك ابنا غلبون، والصفراويّ، وغيرهم، وهو المشهور عنه وأحد الوجهين للدوريّ في «الكافي» و«الإعلان» و«الشاطبية» وغيرهما.

وأمّا يعقوب فقطع له بالقصر، ابن سوار، والمالكي، وابن خيرون، وأبوالعزّ، وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي، وابنا غلبون، وصاحب[٢] «التجريد» في «مفردته»،[٣] وكذلك الداني وابن شريح[٤]، وغيرهم، وهو المشهور عنه.

وأمّا هشام فقطع له بالقصر، من طريق ابن عبدان عن الحلواني؛ أبو العزّ القلانسيّ وقطع له به من طريق الحلواني، ابن خيرون، وابن سوار، والأهوازي، وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذلك في «الوجيز».

---

(١) في قوله: فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً بخلفهما يرويك درّاً ومُخْضَلا
فالياء المثناة من تحت في (يرويك) رمز للسوسي. انظر: الشاطبية: ١٤.

(٢) في المطبوع: (صاحبا) بالتثنية وهو تصحيف.

(٣) قال الأزميري: ذكر في النشر القصر ليعقوب من مفردة ابن الفحّام، ورأيت في المفردة أن ابن الفحّام قال فيها: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نشيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكت في باب المدّ والقصر، ولم يذكر شيئاً، فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نشيط، وذكر لأبي نشيط في التجريد المدّ المتوسط في المنفصل، والمتصل، كقراءة الكسائيّ، فظهر من ذلك أن مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحّام المدّ المتوسط في الضربين. اهـ بدائع البرهان: ٣٩-٤٠.

(٤) ليس في «الكافي» إذ هو في السبعة، ويعقوب ليس منهم، قد يكون ابن شريح ذكره في كتابه عن اختلاف أصحاب يعقوب، وهو ليس من مصادر المؤلف التي ذكرها في الكتب التي استقى منها الطرق.

وأمّا حفص فقطع له بالقصر؛ أبو عليّ البغدادي؛ من طريق زرعان، عن عمرو، عنه، وكذلك ابن فارس في «جامعه» وكذلك صاحب «المستنير» من طريق الحمّاميّ، عن الولي عنه، وكذلك أبو العزّ، من طريق الفيل عنه، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

والمرتبة الثانية: **فوق القصر قليلاً**، وقدّرت بأَلِفين، وبعضهم بأَلِف ونصف، وهو مذهب الهذلي، وعبّر عنها ابن شيطا بزيادة متوسطة، وسبط الخياط بزيادة أدنى زيادة، وأبو القاسم بن الفحّام بالتمكين من غير إشباع.

ثمّ هذه المرتبة هي في (المتصل) لأصحاب قصر (المنفصل) مثل الدوريّ، والسوسيّ، عند من جعل مراتب (المتصل) أربعا؛ كصاحب «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» وغيرهم كما تقدم.

وهي في (المنفصل) عند صاحب «التيسير» لأبي عمرو من رواية الدوريّ، وذلك قراءته على أبي الحسن، وأبي القاسم الفارسي، ولقالون بخلاف عنه فيه، وبهذه المرتبة؛ قرأ له على أبي الحسن، من طريق أبي نشيط، وهي في «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«التذكرة» وعامّة كتب المغاربة، لقالون، والدوريّ[1] بلاخلاف./ وكذا في «الكافي» إلّا أنه قال: وقرأت لهما[2] بالقصر، وهي في «المبهج» ليعقوب، وهشام، وحفص؛ من طريق عمرو، ولأبي عمرو؛ إذا أظهر، وفي «التذكار» لنافع، وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمّاميّ ٣٢٣/١

(١) كتبت العبارة في المطبوع؛ بشكل غير مفهوم هكذا: وال المغاربة لقالون ورى.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (لها) بالتأنيث.

عن الولي عن حفص، ولأبي عمرو إذا أظهر، وفي «الروضة» لخلف في اختياره، وللكسائي؛ سوى قتيبة، وفي «غاية» أبي العلاء لأبي جعفر، ونافع، وأبي عمرو، ويعقوب، والحلوانيّ؛ عن هشام، والوليّ عن حفص[١]، وفي «تلخيص» الطبريّ لابن كثير، ولنافع؛ غير ورش، وللحلوانيّ عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب، وفي «الكامل» لقالون، من طريق[٢] الحلواني، وأبي نشيط، وللسوسي وغيره، عن أبي عمرو، وللحلواني عن أبي جعفر؛ يعني في رواية ابن وردان، وللقواس عن ابن كثير يعني قنبلاً وأصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدّرت بثلاث ألِفات، وقدّرها الهذلي وغيره بألفين ونصف، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطيرائي الذارع قدر ألفين، وهو ممن يقول: إن التي قبلها قدر ألف ونصف[٣].

ثم هذه المرتبة في «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» لابن عامر، والكسائيّ؛ في الضربين، وكذا في «جامع البيان» سوى قتيبة عن الكسائيّ. وهي عند ابن مجاهد للباقين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر وأحد الوجهين

---

(١) صرّح أبو العلاء في أول كلامه؛ بأن ابن كثير معهم، حيث قال: قرأ بتمكين ذلك من غير مدّ: حجازي... وهذا الرمز عنده يدخل فيه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، إلا أنه ذكر في آخر كلامه عبارة تؤذن بأن ابن كثير ينقص مدّه عن مدّهم، فقال: وأقصرهم مداً مكّي.

انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٠.

(٢) في (س): (طريقي) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٣٦/ ب.

لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء وكذلك هي للباقين؛ سوى حمزة وورش، أي من طريق الأزرق، عند من جعل المدّ في الضربين مرتبتين؛ طولي، ووسطي كصاحب «العنوان» وشيخه الطرسوسي، وهو اختيار الشاطبي.

وكذلك هي عند هؤلاء في (المتصل) لمن قصر (المنفصل)، وهي فيهما عند صاحب «التجريد» للكسائي، ولعاصم؛ من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي، ولأبي نشيط عن قالون، وللأصبهاني عن ورش، ولأبي عمرو بكماله من قراءته على الفارسيّ، والمالكيّ؛ يعني من رواية الإظهار، وهي في (المنفصل) عند صاحب «المبهج» للكوفيين؛ سوى حمزة، وسوى عمرو عن حفص، ولابن عامر سوى هشام.

١/ ٣٢٤ وعند صاحب / «المستنير» للعبسيّ، عن حمزة، ولعليّ بن سليم عن سُلَيم عنه، ولسائر من لم يقصره؛ سوى حمزة غير من تقدّم عنه، وغير الأعشى، وقتيبة والحمّاميّ، عن النقاش عن ابن ذكوان[1]، وكذا في «جامع» ابن فارس سوى حمزة والأعشى،[2] وكذا عند ابن خيرون؛ سوى حمزة، والأعشى، والمصريّين عن ورش، وفي «الروضة» لعاصم سوى[3] الأعشى، وقتيبة؛ عن الكسائيّ[4]، وفي

(١) المبسوط: ١٢٠.

(٢) انظر: الجامع: ٨٦.

(٣) من قوله: (إلا الأعشى) إلى (سوى) تكرر في المطبوع.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٤٦٤.

«الوجيز» للكسائيّ، وابن ذكوان،[١] وفي «إرشاد» أبي العزّ لمن يمدّ (المنفصل)؛ سوى حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان،[٢] وهي في «الكامل» لابن عامر، وللأصبهاني عن ورش، ولبقية أصحاب أبي جعفر، وللدوريّ، وغيره عن أبي عمرو، ولحفص من غير طريق عمرو، ولباقي أصحاب ابن كثير؛ يعني البزّي وغيره،[٣] وفي «مبسوط» ابن مهران لسائر القراء؛ غير ورش، وحمزة، والأعشى[٤]، وفي «روضة» أبي عليّ لعاصم في غير رواية الأعشى[٥].

المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدّرت بأربع ألفات، عند بعض من قدَّر الثالثة بثلاث، وبعضهم بثلاث ونصف، وقال الهذلي: مقدار ثلاث ألفات عند الجميع[٦].

أي عند من قدر الثالثة بألِفين، وبألِفين ونصف.

ثم هذه المرتبة في (الضربين) لعاصم عند؛ صاحب «التيسير» و«التذكرة» وابن بلّيمة، وكذا في «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر أيضاً من قراءته على الفارسيّ؛ سوى النقّاش عن[٧] الحلوانيّ عن هشام كما سيأتي.

---

(١) انظر: الوجيز: ق١٢/أ.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٨٧.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٣٦/ب.

(٤) انظر: المبسوط: ١٢٠، مع التنبيه إلى أنه ليس من مصادره.

(٥) انظر: الروضة: ٤٦٤.

(٦) انظر: الكامل: ق:١٣٦/ب.

(٧) في (س) «و» بدل (عن) وهو تحريف.

وهي في (المنفصل) لعاصم أيضاً عند صاحب «الوجيز» و«الكفاية الكبرى» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة»، وعند ابن خيرون؛ لعاصم، ولحمزة من طريق الرزّاز، عن إدريس، عن خلف، عنه وفي «غاية» أبي العلاء لحمزة وحده، وفي «تلخيص» أبي معشر لورش وحده، وفي «الكامل» لأبي بكر، ولحفص من طريق عبيد، وللأخفش عن ابن ذكوان، وللدوريّ عن الكسائيّ، وفي «مبسوط» ابن مهران للأعشى عن أبي بكر[1]، وفي «روضة» / أبي عليّ المالكي لابن عامر فقط، ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها؛ بل الداجونيّ فقط.

١/٣٢٥

والمرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدّرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع؛ بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في (الضربين) لحمزة ولورش؛ من طريق الأزرق، عند صاحب «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» وشيخه، وغيرهم، وفي «جامع البيان» لحمزة من رواية خلّاد، وورش من طريق المصريين.

وفي «التجريد» لحمزة، وورش من طريق الأزرق، ويونس، ولهشام من طريق النقاش، عن الحلوانيّ، وهي قراءته على الفارسيّ، انفرد بذلك عنه، وفي «الروضة» لأبي علي؛ لحمزة، والأعشى فقط.

وهي في (المنفصل) عند صاحب «المبهج» لحمزة وحده، وفي «المستنير» لحمزة سوى العبسيّ، وعلي بن سلم، عن سليم عنه، ولقتيبة عن الكسائيّ،

(١) المبسوط: ١٢١-١٢٢.

وللأعشى عن أبي بكر، قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمّاميّ، عن النقاش، عن ابن ذكوان[1]، وفي «الروضة» لحمزة والأعشى، وكذا في «جامع» ابن فارس وفي «إرشاد» أبي العزّ لحمزة، والأخفش، عن ابن ذكوان وفي «كفايته» لحمزة والأعشى، وقتيبة، والحمّاميّ عن[2] ابن عامر؛ يعني في رواية ابن ذكوان، وفي «كتابَيْ» ابن خيرون؛ لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والمصريّين عن[3] ورش، وفي «غاية» أبي العلاء للأعشى وحده، وفي «تلخيص» أبي معشر لحمزة وحده، وكذا في «مبسوط» ابن مهران[4]، وفي «الوجيز» لحمزة، وورش، وفي «التذكار» لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمّاميّ، عن النقاش عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وفي «الكامل» لمن لم يذكر، لحمزة في المرتبة الآتية، وهم مَن لم يسكت عنه، وللأعشى عن أبي بكر، ولقتيبة غير النهاوندي.

وينبغي أن تكون هذه المرتبة في (المتصل) للجماعة كلّهم، عند من لم يجعل فيه تفاوتاً، وإلّا فيلزمهم تفضيلُ مدّ (المنفصل)، إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور، ولا قائل به، وكذا يكون لهم أجمعين في المدّ اللازم، للازم المذكور، إذ سببه أقوى بالإجماع./ ١/٣٢٦

مرتبة سادسة: فوق ذلك، قدّرها الهذلي بخمس ألفات، ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل: بأقلّ، والصحيح أنها على ما تقدّم، وهي في «الكامل» عن حمزة؛

---

(١) المستنير: ١/ ٣٩٤ وعبارته: عن النقاش عن الأخفش.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

(٣) تصحفت في (س) إلى «غير».

(٤) المبسوط: ١٢٠.

لرجاء، وابن قلوقا وابن رزين، وخلف من طريق إدريس، والمحفَّي[١]، وغيرهم من أصحاب السكت عنه، وللشمّوني عن الأعشى، غير ابن أبي أمية، وللزندولانيّ[٢]، عن قتيبة، ولورش غير الأصبهانيّ عنه، وغير من يأتي في المرتبة السابعة.

وهذه المرتبة أيضاً في «غاية» أبي العلاء لقتيبة عن الكسائيّ، وفي «مبسوط» ابن مهران لورش، وهي أيضاً في «جامع البيان» لحمزة؛ في غير رواية خلّاد، ولأبي بكر من رواية الشمّوني، عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، وللكسائيّ في رواية قتيبة، قال: لأن هؤلاء يسكتون على الساكن قبل الهمزة، فهم لذلك أشدّ تحقيقاً، وأبلغ تمكيناً[٣].

قلت: وقد خالف هذا القول في «التيسير» و«مفرداته» فجعل مدّ حمزة؛ في رواية خلف، وخلّاد، وسائر رواته؛ واحداً[٤].

والصواب والله أعلم؛ أن هذه المرتبة إنما تتأتّى لأصحاب السكت على المدّ، لا لأصحاب السكت مطلقاً، فإن من يسكت على حرف المدّ قبل الهمزة، كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز؛ لا بدّ لهم من زيادة قدر السكت بعد المدّ،

---

(١) محمد بن إسحاق، أبو عليّ، روى عنه القراءة ابن شنبوذ. و(المحفَّي) في جميع النسخ بفتح الحاء المهملة، وعند الهذلي بالخاء المعجمة والمهملة أيضا، ولم أجد نسبتها لأي شيء.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٩، الكامل: ق: ٧١/ ب و١٣٦/ ب.

(٢) كتب في المطبوع: (وللزند) في آخر السطر الثاني، فصارت: وللزند ولأبي. وهو تصحيف.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق٧٦.

(٤) انظر: التيسير: ٣٠-٣١، المفردات: ٢٩٣-٢٩٤.

فمن ألحق هذه الزيادة بالمدّ؛ زاد مرتبة على المرتبة الخامسة، ومن لم يلحقها بالمدّ لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوم، والله تعالى أعلم.

مرتبة سابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدّرها الهذلي بستّ ألفات، وذكرها في «كامله» لورش، فيما رواه الحدّاد، وابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون، وقد وَهِمَ عليهم في ذلك[1]، وانفرد بهذه المرتبة، وشذّ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم؛ فالأداء عنهم مستفيض، ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوّى بين ورش؛ من طريق الأزرق، وبين حمزة، وسيأتي حكاية نصوصهم، والله الموفق.

واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات؛ لا تحقيق وراءه / بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة ‹الدنيا› وهي ‹القصر›، إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت مرتبة[2] ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدّرت بألف، أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدّر غير محقّق، والمحقَّق إنما هو الزيادة، وهذا ممّا تحكمه المشافهة، وتوضّحه الحكاية ويبيّنه الاختبار، ويكشفه الحسّ[3]. ٣٢٧/١

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: وهذا كلّه جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في

---

(١) نبّه المؤلّف على هذا قبل قليل.

(٢) «مرتبة» من (س).

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «الحسن».

تفكيك الحروف، وتخليص[1] السواكن، وتحقيق القراءة وحَدْرها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المتعارف في اللغة، والمتعالَم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضّح حقيقة ذلك، والحكاية تبيّن كيفيته[2].

قلت: وربما بالغ الأستاذ على المتعلّم في التحقيق والتجويد، والمدّ والتفكيك، ليأتي بالقدر الجائز المقصود؛ كما أخبرنا أبو عليّ[3] الحسن بن أحمد بن هلال، الدقّاق؛ بقراءتي عليه؛ بالجامع الأمويّ، عن الإمام أبي الفضل إبراهيم بن عليّ بن فضل الواسطي، أخبرنا عبد الوهاب بن عليّ الصوفي، أخبرنا الحسن بن أحمد العطار؛ الحافظ، أخبرنا أحمد بن عليّ الأصبهانيّ، أخبرنا أحمد بن الفضل الباطرقاني، أخبرنا محمد بن جعفر المقري الجرجاني، حدثنا أبو بكر بن محمد بن نصر الشذائي، ثنا أبو الحسن بن شنبوذ إملاء، ثنا محمد بن حيان،[4] ثنا أبو حمدون، حدثنا سُلَيم، قال: سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الغلام في المدّ، ليأتي بالمعني[5]. انتهى.

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «تلخيص».

(٢) جامع البيان: ١/ ق٧٦.

(٣) «علي» سقطت من المطبوع.

(٤) محمد بن عيسى بن حيان، أبو جعفر، البغدادي، شيخ مقرئ، متصدر، أخذ عن أبي هشام الرفاعي وغيره، روى القراءة عنه ابن مجاهد والسامري.
وتصحفت في المطبوع إلى: (حبان) بالموحدة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢٤.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٢-٢٦٣، الإقناع: ١/ ٤٧١.

وروينا عن حمزة أيضاً؛ أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمدّ، فقال له حمزة: لا تفعل؛ أما علمت أنّ ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة(١).

قلت: فالأوّل لما لم يُوَفّ الحقّ زاد عليه ليوَفِّيَه، والثاني: لما زاد على الحق، ردّ عليه ليهديه، فلا يكون تفريط ولا إفراط.

ومثل ذلك ما روى الدوريّ، عن سُليم أنه قال: قال الثوريّ لحمزة وهو يقرئ: يا أبا عُمارة؛ ما هذا الهمز، والقطع، والشدّة؟ فقال: يا أبا عبد الله؛ هذه رياضة للمتعلّم(٢).

وها نحن نذكر من نصوص الأئمّة ما حضرنا كما وَعَدْنا؛ فقال أبو الحسن طاهر بن غلبون / في «التذكرة»: إن ابن كثير، وأبا شعيب، وقالون؛ سوى أبي نشيط، ويعقوب؛ يمدّون أحرف المدّ(٣) إذا كنّ مع الهمزة في كلمة واحدة، مدّاً وسطاً، ويتركون مدّها زيادة على ما فيهن من المدّ واللّين؛ إذا لم يكنَّ مع الهمزة في كلمة واحدة. ٣٢٨/١

قال: وقرأ الباقون، وأبو نشيط عن قالون، والدوريّ عن أبي عمرو، بمدّ حرف المدّ واللّين؛ إذا وقعت قبل الهمزة في هذين الضربين، مدّاً واحداً مشبعاً؛ غير أنهم يتفاضلون في المدّ؛ فأشبعُهم مدّاً؛ ورش، وحمزة، ثمَّ عاصم دون

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٠٧.

(٢) ذكره الداني: بسنده في جامع البيان: ١/ ق٨٠أ.

(٣) في التذكرة: (حروف اللين).

مدّهما[١] قليلاً، ثمَّ ابن عامر، والكسائيّ دون مدّه قليلاً، ثم أبو نشيط عن قالون، والدوريّ[٢] عن أبي عمرو، دون مدّهما قليلاً[٣].

وقال الحافظ أبو عمرو في «التيسير»: إنّ ابن كثير، وقالون؛ بخلاف عنه، وأبا شعيب، وغيره؛ عن اليزيديّ، يقصرون حرف المدّ، فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المدّ الذي لا يوصل إليه إلا به.

ومثّل (المنفصل)، ثم قال: والباقون يطوّلون حرف المدّ في ذلك زيادة، وأطولهم مدّاً في (الضربين) جميعاً؛ ورش، وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر، والكسائيّ، ودونهما أبو عمرو؛ من طريق أهل العراق، وقالون؛ من طريق أبي نشيط بخلاف عنه[٤].

وقال في «جامع البيان»: وأشبعُ القراء مدّاً، وأزيدهم تمكيناً في (الضربين) جميعاً من (المتصل) و(المنفصل)، حمزة، في غير رواية خلّاد، وأبو بكر؛ في رواية الشمّوني عن الأعشى عنه، وحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه.

قال: ودونهم في الإشباع والتمكين؛ حمزة في رواية خلّاد، ونافع في رواية ورش؛ من طريق المصريّين، ودونهما عاصم؛ في غير رواية الشمّوني عن الأعشى، وفي غير رواية الأشناني عن حفص، ودونه الكسائيّ؛ في غير رواية قتيبة، وابنُ عامر، ودونهما أبو عمرو من طريق ابن مجاهد وسائر البغداديين، ونافع من رواية

(١) في المطبوع: (مدها) بالتأنيث، خطأ.

(٢) عبارة ابن غلبون: ثم قالون وأبو عمرو دون...اهـ

(٣) التذكرة: ١٠٦-١٠٧.

(٤) التيسير: ٣٠-٣١.

أبي نشيط عن قالون، قال: ودونهما ابن كثير ومن تابعه على التمييز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين[١].

وقال أبو محمد مكّي في «التبصرة»: إن ابن كثير، وأبا عمرو؛ في رواية الرّقّيّين؛ يعني السوسيّ[٢]، والحلواني عن قالون، يقصرون ‹المنفصل›، وأبا نشيط؛ عن قالون / وأبا عمرو؛ في رواية العراقيين؛ يعني الدوريّ[٣]، بالمدّ مدّاً متمكّناً، وكذلك ابن عامر والكسائيّ، غير أنهما أزيد قليلاً، ومثلهما عاصم غير أنه أزيد قليلاً، ومثله ورش وحمزة غير أنهما أمكن قليلاً[٤].

٣٢٩/١

وقال أبو العباس المهدوي في «الهداية»: وأطولهم؛ يعني في ‹المنفصل›؛ حمزة، وورش، ثمّ عاصم، ثمّ ابن عامر، والكسائيّ، ثمّ أبو نشيط، والدوريّ؛ عن اليزيدي، ثمّ الباقون.

وقال أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» عن ‹المنفصل›: فورش وحمزة أطولهم مدّاً، وعاصم دونهما، وابن عامر، والكسائيّ دونه، وقالون، والدوريّ؛ عن اليزيديّ دونهما، وابن كثير وأبو شعيب أقلّهم مدّاً، وقد قرأت لقالون، والدوريّ عن اليزيدي، كابن كثير، وأبي شعيب، قال: وإنما يشبع المدّ في هذه الحروف؛ إذا جاء بعدها همزة أو حرف ساكن مدغَم، أم غير مدغم[٥].

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ٧٦.

(٢) (يعني السوسي) من كلام المؤلّف، وليست من كلام الداني.

(٣) (يعني الدوريّ) من كلام المؤلّف.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (قيلاً) وانظر: التبصرة: ٢٦٤-٢٦٥.

(٥) الكافي: ١٦-١٧.

وقال أبو عليّ الأهوازي في «الوجيز»: إنّ ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقـوب، وقالون، وهشاماً، لا يمدّون ‹المنفصل›[١]، وإنّ أطولهم مدّاً؛ حمزة، وورش؛ وإن عاصماً ألطف مدّاً، وإن الكسائيّ، وابن ذكوان؛ ألطف منه مدّاً، قال: فـإذا كـان حرف المدّ مع الهمزة في كلمة واحدة، أجمعوا على مدّه زيادة، ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق انتهى[٢]. وهذا يقتضي التفاوت أيضاً في ‹المتصل› كالجماعة.

وقال أبو القاسم بن الفحّام في «التجريد»: إن حمزة، والنقاش؛ عن الحلواني، عن هشام، ويونس، والأزرق عن ورش، يمدّون في الضربين مدّاً مـشبعاً تامّـاً، ويليهم عبد الباقي عن عاصم، والفارسي عن ابـن عـامر؛ سـوى النقـاش عـن الحلواني عن هشام، ويليهم الكسائيّ وعبد الباقي عن ابن عـامر، وأبـو نـشيط، والأصبهانيُّ عن ورش، وأبـو الحـسين الفـارسي؛ يعنـي مـن طـرق الإظهـار، والباقون. وهم؛ ابن كثير، والقاضي والحلواني عن قالون، وأبو عمرو؛ يعني من طرق الإدغام، ومن طريق عبد الباقي وابن نفيس عن أصحابهم عنه مثلهم، إلّا أنهم لا يمدّون حرفاً لحرف[٣].

---

(١) عبارة الأهوازي: لا يمدون الألف والواو والياء، إذا أتى بعدهن همزة، وكانا من كلمتـين، بـل يمكّنـون حرف المدّ من غير وقفة ولا زيادة مدّ..

الوجيز: ق١٢/ أ.

(٢) النقل بتصرف.

انظر: المصدر السابق.

(٣) تصرف المؤلّف في النقل عن التجريد.

انظر: التجريد: ق٩ب.

وقال أبو معشر الطبري في «التلخيص»: إن حجازيّاً؛ غير ورش، والحلواني عن هشام، يتركون المدّ ‹حرفاً لحرف› ويمكّنون / تمكيناً، وإن عاصماً، والكسائيّ، وابن عامر، إلّا الحلوانيّ يمدّون وسطاً -فوق الأولى[1] قليلاً-، وإن حمزة وورشاً، يمدّان مدّاً تامّاً، وإن حمزة أطول مدّاً.[2] انتهى؛ وهو يقتضي عدم القصر المحض.

١/ ٣٣٠

وقال أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع»: وأطول القرّاء مدّاً في ‹الضربين›، ورش، وحمزة؛ ومدّهما متقارب، قال: ويليهما عاصم؛ لأنه كان صاحب مدّ، وقطع وقراءة شديدة[3]، ويليه ابن عامر، والكسائيّ.

قال: وعلى ما قرأت به للحلواني عن هشام من غير طريق ابن عبدان، مِنْ ترك مدٍّ ‹حرف لحرف›، يكون مدّ ابن عامر دون مدّ الكسائيّ، ويليهما أبو عمرو؛ من طريق ابن مجاهد، والبغداديين عن أبي عمرو، وقالون من طريق أبي نشيط، من غير رواية الفرضي، ثمّ قال:[4] وهذا كلّه على التقريب من غير إفراط[5].

---

(١) في (س): (ذلك)، بدل (الأولى) وينبه على أن عبارة: (فوق الأولى قليلا) ليست من كلام أبي معشر، بل هي للمؤلّف.

(٢) التلخيص: ١٦٣.

(٣) وصفه بذلك شريك بن عبد الله القاضي، كما نقله ابن الباذش بإسناده.
الإقناع: ١/ ٤٧٠.

(٤) هذا يوهم أن هذا القول لابن الباذش نفسه، بينما هو للداني، قال ابن الباذش: حدثنا أبو داود حدثنا أبوعمرو قال: وهذا كله... إلخ.
انظر: الإقناع: ١/ ٤٧٠.

(٥) الإقناع: ١/ ٤٧٠-٤٧١.

وقال[١] ابن شيطا: إن ابن كثير يأتي بحرف المدّ في (المنفصل) على صيغته، من غير زيادة، وإن مدنياً والحلواني لهشام، والحمّامي عن الولي؛ عن حفص، يأتون في ذلك بزيادة متوسطة، وأبو عمرو له مذهبان: أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام، والثاني: كنافع ومن تابعه؛ بل أتمّ منه، يخصّ به الإظهار، قال: وهو المشهور عنه، وبه أقرأ ابن مجاهد أصحابه، عن أبي عمرو، والباقون بمدّ مشبع، غير فاحش، ولا مجاوز للحدّ، وأتمّهم مدّاً حمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمّامي عن النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وباقيهم يتقاربون فيه، وهذا صريح في أنه لا قصر في المنفصل لغير ابن كثير.

وقال الحافظ أبو العلاء في «الغاية»؛ بعد ذكره (المنفصل) وتمثيله: فقرأ بتمكين ذلك من غير مدّ؛ حجازيّ، والحلوانيّ، عن هشام، والوليّ عن حفص، وأقصرهم مدّاً مكّي، ثمّ قال: والباقون بالمدّ المستوفى في جميع ذلك، مع التمكين، وأطولهم مدّاً حمزة، ثم الأعشى، ثم قتيبة، قال: وأجمع القرّاء على إتمام المدّ وإشباعه، فيما كان حرف المدّ والهمزة بعده في كلمة واحدة.[٢] وهذا أيضاً صريح في ذلك كما تقدّم.

وقال سبط الخياط في «المبهج» بعد ذكره (المنفصل): فكان ابن كثير وابن محيصن، يمكّنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، قال: وقال المحقّقون في ذلك:

---

(١) في المطبوع: (قان) بالنون، وهو تصحيف.

(٢) غاية الاختصار: ١/ ٢٦٠-٢٦١.

١/ ٣٣١ بل يقصرانها[١] قصراً محضاً؛ بمعنى[٢] أنهما ينطقان بأحرف المدّ / في هذا الفصل على صورتهن في الخط، وكان نافع إلا أبا سليمان، وأبا مروان[٣] جميعاً عن قالون، وهشام، وحفص؛ في رواية عمرو بن الصباح، ويعقوب، يمدّونها مدّاً متوسطاً فيُنَفِّسون مدّها تنفيساً.

قال: وكان لأبي عمرو[٤] في مدّهنّ مذهبان: أحدهما القصر، على نحو قراءة ابن كثير، إذا أدغم المتحرّكات؛ نصّ على ذلك الشذائي، وأمّا المطوعي فما عرفت عنه عن أبي عمرو نصّاً، والذي قرأت به على شيخنا الشريف بالمدّ الحسن كنافع ومتابعيه[٥].

ثمّ قال: وكان أهل الكوفة إلا الشنبوذي، عن الأعمش، وعمرو بن الصباح عن حفص، وابن عامر إلّا هشاماً، وأبو سليمان وأبو مروان عن قالون، يمدّون مدّاً تامّاً حسناً، مشبعاً من غير فحش فيه، وكان أتمّهم مدّاً، وأزيدهم فيه حدّاً وتمطّياً، حمزة، ويقاربه قتيبة، ويدانيهما ابن عامر غير هشام، ثمّ قال: واتفقوا على

---

(١) كتب في المطبوع كأنه كلمتين: (يقصر أنها).

(٢) في المطبوع: (يعني).

(٣) أبو سليمان وأبو مروان ليسا من طرق النشر.

(٤) في المبهج: ١/ ٣٣١: ولأبي عمرو إلا أبا معمر عن عبد الوارث.

(٥) قوله: (ومتابعيه) هي من كلام المؤلف، حيث إن عبارة السبط هي:.... بالمدّ الحسن المتوسط مثل قراءة نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون ومن تبعه. اهـ المصدر السابق.

تمكين هذه الحروف التمكين الوافي، وأن[١] تُمَدَّ المدّ الشافي بشرط أن يصحبها معها في الكلمة همزة أو مدغم[٢].

وقال في «كفايته»: اختلفوا في المدّ والقصر، على ثلاثة مذاهب؛ يعني في ‹المنفصل›، فكان عاصم والكسائيّ وخلف، يمدّون هذا النوع مدّاً حسناً، تامّاً، والباقون يمكّنون هذا النوع تمكيناً سهلاً؛ إلّا أنّ ابن كثير؛ أقصرهم تمكيناً، فإن اتفق حرف المدّ والهمزة في كلمة واحدة، فأجمعوا على مدّ حرف المدّ من غير خلاف، ويتفاوت تقدير المدّ فيما بينهم، والمشافهة تبيّن ذلك انتهى. وهو صريح في التفاوت في ‹المتصل›.

وقال أبو العز القلانسي في «إرشاده» عن ‹المنفصل›: كان أهل الحجاز، والبصرة، يمكّنون هذه الحروف من غير مدّ، والباقون بالمدّ؛ إلّا أن حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان، أطولهم مدّاً[٣].

وقال في «كفايته»: قرأ الولي عن حفص[٤]، وأهلُ الحجاز[٥]، والبصرةِ، وابنُ عبدان عن هشام، بتمكين حروف المدّ واللين من غير مدّ، يعني ‹المنفصل›، ومثّله، ثم قال: إلّا أن حمزة، والأعشى أطولهم مدّاً، وقتيبة أطول أصحاب

(١) في (س) «وإنما».

(٢) المبهج: ١/ ٣٣١-٣٣٣.

(٣) الإرشاد: ١٨٧.

(٤) الذي في الكفاية: الفيل عن حفص، وليس الولي كما ذكر المؤلف.

انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩. ومعلوم أن الوليَّ من الطرق عن الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص (المجمع).

(٥) استثنى أبو العز منهم: المطوعي عن الخطيب عن البزي. المصدر السابق.

الكسائيّ مدّاً، وكذلك الحمّاميّ عن ابن عامر؛ يعني[١] في رواية ابن ذكوان، ثمّ قال: الآخرون بالمدّ المتوسط، وأطولهم مدّاً عاصم[٢] انتهى، وهو صريح بتطويل مدّ عاصم على الآخرين؛ خلاف ما ذكره في «الإرشاد».

وقال أبو طاهر / بن سوار في «المستنير» عن (المنفصل): إن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر، عن ورش، والحلواني عن هشام، والولي عن حفص؛ من طريق الحمّاميّ، وأهلَ البصرة؛ يمكّنون الحرف من غير مدّ، قال: وإن شئت أن تقول اللفظ به[٣]، كاللفظ بهنّ عند لقائهن سائر حروف المعجم، وحمزة غير العبسي، وعلي بن سلم، والأعشى، وقتيبة؛ يمدّون مدّاً مشبعاً، من غير تمطيط ولا إفراط، قال[٤]: وكذلك ذكر أشياخنا عن أبي الحسن الحمّاميّ، في رواية النقاش عن الأخفش، الباقون بالتمكين والمدّ، دون مدّ حمزة وموافقيه. ١/ ٣٣٢

قال: وأحسن المدّ من كتاب الله عند استقبال همزة أو إدغام، كقوله تعالى: ﴿حَآدَّ ٱللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، ثمّ قال: فإن كان الساكن والهمزة في كلمة، فلا خلاف بينهم في المدّ والتمكين انتهى[٥]. ويفهم منه الخلاف فيما إذا[٦] كان الساكن في كلمتين، والله أعلم.

---

(١) قوله: (يعني... ذكوان) هو من كلام المؤلف، أما عبارة أبي العز فهي: الحمّاميّ عن ابن عامر.

(٢) النقل بتصرف في العبارة. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٠.

(٣) في المستنير: (اللفظ بهن عند لقائهن همزة كاللفظ..).

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (كان).

(٥) المستنير: ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٦) «إذا» من (ز) و(س) فقط.

وقال أبو الحسن عليّ بن فارس في «الجامع»: إن أهل الحجاز، والبصرة، والوليَّ عن حفص، وقتيبةَ؛ يعني من طريق ابن المرزبان[١]، لا يمدّون حرفاً لحرف، ثمّ قال: الباقون بإشباع المدّ، وأطولهم مدّاً حمزة والأعشى[٢].

وقال أبو عليّ المالكي في «الروضة»: فكان أطول الجماعة مدّاً حمزة، والأعشى، وابنُ عامر دونهما، وعاصمٌ في غير رواية الأعشى دونه، والكسائيّ دونه؛ غير أن قتيبة أطول أصحاب الكسائيّ مدّاً انتهى[٣]، وإنما ذكر ذلك في ‹المنفصل›.

وقال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران في «الغاية» ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٤] مدّ حرفاً لحرف؛ كوفي، وورش، وابن ذكوان، انتهى[٤]. ولم يزد على ذلك.

وقال في «المبسوط» عن ‹المنفصل›: أبو جعفر، ونافع[٥]، وابن كثير، وأبوعمرو، ويعقوب؛ لا يمدّون حرفاً لحرف، قال: وأمّا عاصم، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وابن عامر، ونافع برواية ورش؛ فإنهم يمدّون ذلك، وورش أطولهم مدّاً، ثمّ حمزة، ثم عاصم برواية الأعشى، الباقون يمدّون مدّاً وسطاً لا إفراط فيه، ثمّ قال: عن ‹المتصل›: ولم يختلفوا في مدّ الكلمة، وهو أن

---

(١) قوله: ‹يعني.... المرزبان› هو تفسير من المؤلف وليس من كلام ابن فارس.

(٢) الجامع: ٨٤-٨٦، وينبّه على أن العبارة الأخيرة وهي: ‹الباقون بإشباع.... والأعمش› ذكرها المؤلف بالمعني وليس بالنص.

(٣) الروضة: ٤٦٤.

(٤) الغاية: ١٥٨-١٥٩.

(٥) في المبسوط: ١٢٠: نافع برواية قالون وإسماعيل.

تكون المدّة والهمزة في كلمة واحدة، إلّا أن منهم من يفرط، ومنهم من يقتصر[١] كما ذكرنا في مذاهبهم في مدّ الكلمتين، انتهى[٢]. وهو نصّ في / تفاوت المتصل وفي اتفاق هشام، وابن ذكوان، وورش من طريقيه، على مدّ ‹المنفصل› وكلاهما صحيح، والله أعلم.

١/ ٣٣٣

وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في «العنوان»: إن ابن كثير، وقالون، وأبا عمرو، يترك الزيادة في ‹المنفصل› ويمدّ ‹المتصل› زيادة مشبعة، وإن الباقين[٣] بالمدّ المشبع في ‹الضربين›، وأطولهم مدّاً؛ ورش وحمزة،[٤] وكذا ذكر في «الاكتفاء»، وكذا نصّ شيخه عبد الجبار الطرسوسي في «المجتبى».

فهذا ما حضرني من نصوصهم، ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنّه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القرّاء، إلّا وذكر له ما يليها، وكلّ ذلك يدل على شدّة قرب كل مرتبة مما يليها، وأنّ مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمدّ المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك.

وهذه المراتب تجري في ‹المنفصل› ويجري منها في ‹المتصل› الاثنان الأخيران؛ وهما الإشباع، والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه

---

(١) كذا بالراء، وفي المبسوط: بالدال، ولعلّها الصواب والأنسب لقوله: يفرط.

(٢) المبسوط: ١٢٠-١٢٢، مع التنبيه على أنه -المبسوط- ليس من مصادر المؤلف في (الطرق).

(٣) في المطبوع: «الباقون» بالرفع، وهو خطأ ولحن.

(٤) النقل بتصرف، العنوان: ٤٣.

غالبهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبيّن الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته عن أحد، وهو الذي استقرّ عليه رأي المحقّقين من أئمتنا، قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي، ولذلك لم يذكر في «قصيدته» في (الضربين) تفاوتاً، ولا نبّه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء، وبه أيضاً كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس، وهو اختيار الأستاذ المحقّق أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يكاد يتحقّق غيره.

قلت: وهذا الذي أميل إليه، وآخذ به غالباً، وأعوّل عليه، فآخذ في (المنفصل) بالقصر المحض؛ لابن كثير، وأبي جعفر، من غير خلاف عنهما، عملاً بالنصوص الصريحة، والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جمعاً بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير، عملاً بنصوص من تقدّم، وأُجْرِي الخلاف عنه مع الإظهار؛ لثبوته نصّاً وأداء، / وكذلك آخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه، كما تقدّم، وكذا آخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني؛ جمعاً بين طريقي المشارقة والمغاربة، واعتماداً على ثبوت (القصر) عنه من طريق العراقيين قاطبة. ١/٣٣٤

وأمّا الأصبهانيّ عن ورش، فإنني آخذ له بالخلاف كقالون[1]؛ لثبوت

(١) في المطبوع: «لقالون» باللام، وهو خطأ وتحريف.

الوجهين جميعاً عنه نصّاً عمّن ذكرنا من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلّا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه.

ثمّ إني آخذ في (الضربين) بالمدّ المشبع من غير إفراط؛ لحمزة، وورش؛ من طريق الأزرق، على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه، كما قدّمنا من مذهب العراقيين، وآخذ له من الطريق المذكورة أيضاً ومن غيرها، ولسائر القراء ممن مدّ (المنفصل) بالتوسط في (المرتبتين)، وبه آخذ أيضاً في (المتصل) لأصحاب (القصر) قاطبة، وهذا الذي أجنح إليه، وأعتمد غالباً عليه، مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب، ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامّة شيوخي، وصحّ عندي نصّاً وأداء عمّن قدّمته من الأئمة.

وإذا أخذت به كان القصر في (المنفصل) لمن ذكرته عنه، كابن كثير، وأبي جعفر، وأصحاب الخلاف؛ كقالون وأبي عمرو ومن معهما[1]، ثم فوق القصر قليلاً في (المتصل) لمن قصر (المنفصل) وفي (الضربين) لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي، وخلف، ولابن عامر سوى من قدّمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثمّ فوقها قليلاً لحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طريق العراقيّين وليس عندي فوق هذه مرتبة، إلّا لمن يسكت على (المدّ) كما تقدم وسيأتي، هذا إذا أخذت بالتفاوت في (الضربين) كما هو مذهب الداني وغيره.

---

(١) في المطبوع: «تبعهما».

وأمّا إذا أخذت بالتفاوت في (المنفصل) فقط كما هو مذهب من ذكرت من العراقيين وغيرهم، فإن مراتبهم عندي في (المنفصل) كما ذكرت آنفا، ويكون (المتصل) بالإشباع على وتيرة واحدة.

وكذلك لا أمنع التفاوت في المدّ اللازم على ما قدّمت، غير[1] أنّي أختار ما عليه الجمهور، والله الموفّق.

٣٣٥/١ وقد انفرد أبو القاسم بن الفحّام في «التجريد» / عن الفارسيّ، عن الشريف الزيدي، عن النقاش، عن الحلوانيّ عن هشام بإشباع المدّ في (الضربين)[2]، فخالف سائر الناس في ذلك، والله أعلم.

تنبيه: من ذهب إلى عدم تفاوت (المتصل) فإنه يأخذ فيه بالإشباع كأعلى مراتب (المنفصل)، وإلّا يلزم منه تفضيل (المنفصل) *على (المتصل)*[3]، وذلك لا يصح، فليعلم،[4] وبهذا يتضح أن المدّ للساكن اللازم، هو الإشباع، كما هو مذهب المحقّقين، والله أعلم.

وأمّا المدّ للساكن العارض؛ وقد يقال له أيضاً الجائز، والعارض، فإن لأهل الأداء من أئمّة القرّاء فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع، كاللّازم؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، قال الداني:

---

(١) في المطبوع: « إلا » بدل (غير) وليس في النسخ.

(٢) التجريد: ٩ب.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت) و(ظ) والمطبوع، وكتب في (س) و(ك) في الحاشية ووضع عليه: صح.

(٤) في المطبوع: «فيعلم».

وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني؛ يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري[١].

قلت: وهو اختيار الشاطبي لجميع القرّاء، وأحد الوجهين في «الكافي»[٢]، واختاره بعضهم[٣] لأصحاب التحقيق؛ كحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طرق[٤] العراقيين، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني: التوسط؛ لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشذائي، والأهوازي، وابن شيطا، والشاطبيّ أيضاً، والداني، قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن، وأبي الفتح، وأبي القاسم؛ يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي، قال: وبه حدّثني الحسن بن شاكر[٥]، عن أحمد بن نصر؛ يعني الشذائي، قال: وهو اختياره، قال: وعلى ذلك ابن مجاهد وعامّة أصحابه[٦].

قلت: وهو الذي في «التبصرة»[٧] واختاره بعضهم[٨] لأصحاب (التوسط)

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/ أ.

(٢) الكافي: ٢١-٢٢.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/ أ.

(٤) في المطبوع: (طريق) بالإفراد.

(٥) في المطبوع: «الحسين» وهو خطأ، لم أعرفه.

(٦) جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/ أ.

(٧) التبصرة: ٢٦٨.

(٨) هو الداني كما ذكر في جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/ أ.

وتدوير القراءة، كالكسائيّ، وخلف في اختياره، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامّة رواياته.

الثالث: القصر؛ لأن السكون عارض فلا يعتدّ به؛ ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف، نحو ‹القدر›، و‹الفجر›، وهو مذهب أبي الحسن عليّ بن عبدالغني الحُصْري، قال في «قصيدته»:

١/ ٣٣٦

وإن يتطرف[(١)] عند وقفك ساكن ... فقف دون مدّ ذاك رأيي بلا فَخْرِ /

فجمعك بين الساكنين يجوز إن ... وقفت وهذا من كلامهم الحـر

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره، والوجه الثاني في «الكافي»[(٢)]، وقد كره ذلك الأهوازي، وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المدّ في ذلك فإذا طالبته باللفظ[(٣)] قاله في الوقف بأدنى تمكين في اللفظ، بخلاف ما يعبّر به،[(٤)] وكذلك لم يرتضه الشاطبيّ، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر، والتخفيف، ممن قصر ‹المنفصل›، كأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب وقالون، قال الداني: وكنت أرى أبا عليّ شيخنا، يأخذ به في مذاهبهم، وحدّثني به عن أحمد بن نصر[(٥)].

قلت: الصحيح جواز كلّ من الثلاثة، لجميع القراء، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع؛ إلّا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم؛ فإنه

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (يتطرق) بالقاف.

(٢) انظر: الكافي: ٢٢، إبراز المعاني: ١/ ٣٣٦، كنز المعاني: ٢/ ٣٦٥.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (في اللفظ).

(٤) لم أجده في «الوجيز».

(٥) جامع البيان:١ ق:٨٥/ أ.

يُجوّز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة، وما دونها، للقاعدة المذكورة، ولا يجوّز ما فوقها بحال، كما سيأتي إيضاحه آخر الباب، والله أعلم[١].

وبعضهم فرّق بين عروض سكون الوقف، وبين عروض سكون «الإدغام الكبير» لأبي عمرو؛ فأجرى الثلاثة له في الوقف، وخصّ الإدغام بالمدّ، وألحقه باللّازم، كما فعل أبو شامة في باب «المدّ»[٢]، والصواب أنّ سكون إدغام أبي عمرو عارض؛ كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك؛ إجراء أحكام الوقف عليه من؛ الإسكان، والرّوم، والإشمام، كما تقدّم.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري: ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله حرف مد ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمدّ كالوقف، ثم مثله، وقال: نص عليها أبو العلاء، قال: والمفهوم من عبارة الناظم؛ يعني الشاطبي، في باب «المدِّ» المدُّ[٣][٤].

قلت: أما ما وقفت عليه من كلام أبي العلاء فتقدم آخر باب «الإدغام الكبير»، وأمّا الشاطبي فنصّه على كون الإدغام عارضاً، قد يفهم منه المدُّ وغيرُه؛ على أن الشاطبيّ لم يذكر في «ساكن الوقف» قصراً، بل ذكر وجهين[٥] وهما:

---

(١) انظر ص: ٨٥٧.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٣) (المدّ) الثانية سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: كنز المعاني: ٢/ ٣٠٥.

(٥) وذلك قوله:... وعند سكون الوقف وجهان أصّلا.

فلم يصرّح الشاطبي بالوجهين، فقول المؤلف رحمه الله: (هما الطول والتوسط) هذا شرح منه لعبارة الشاطبي، وقد خالفه في ذلك غيره، والله أعلم.

انظر: الشاطبية: ١٥، إبراز المعاني: ١/ ٣٣٥، كنز المعاني: ٢/ ٣٦٢-٣٦٣.

الطول، والتوسط، كما نصّ السخاويّ في «شرحه»[١]، وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، وهو الصواب في شرح كلامه؛ لقوله[٢] بعد ذلك:

وفي عَينٍ[٣] الوجهان

١/٣٣٧ فإنه يريد الوجهين المتقدّمين من الطول والتوسط؛ بدليل قوله: / (والطُّولُ فُضِّلا)[٤] ولو أراد (القصر) لقال: والمدّ فضّلا، فمقتضى اختيار الشاطبي عدم (القصر) في سكون الوقف، فكذلك سكون (الإدغام الكبير) عنده، إذ لا فرق بينهما عند من روى (الإشارة) في الإدغام.

ولذلك كان ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١] لحمزة؛ ملحقاً باللازم، كما تقدم في أمثلتنا[٥]، فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في ﴿دَآبَّةٍ﴾، و ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾، ولذلك لم يجز له فيه الرّوم كما نصّوا عليه، فلا فرق حينئذ بينه وبين ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [النمل: ٣٦] له، وليعقوب، كما لا فرق لهما بينه وبين (لام)، من ﴿الٓمٓ﴾، وكذلك حكم إدغام ﴿أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ونحوه لرويس، و ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧] لهشام، ونحو ذلك من ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤][٦]، و(تاءات) البزي وغيره.

أمّا أبو عمرو؛ فإن من روى الإشارة عنه في (الإدغام الكبير) كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» والجمهور، فإنه لا فرق بينه وبين الوقف، ومهما كان

---

(١) هو (فتح الوصيد).

(٢) الضمير للشاطبي.

(٣) أي من قوله تعالى ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢].

(٤) الشاطبية: ١٥

(٥) انظر ص: ٧٨٧.

(٦) وكتبت في المطبوع ﴿أتأمرني﴾ بزيادة همزة الاستفهام، وهو خطأ وتحريف.

مذهبه في الوقف فكذلك في الإدغام؛ إن مدّاً فمدّ، وإن قصراً فقصر، ولـذلك لم نر أحداً منهم نصّ على المدّ في (الإدغام) إلا ويرى المـدّ في الوقـف؛ كـأبي العـز، وسبط الخياط، وأبي الفضل الرازي، والجاجاني وغيرهم؛ ولا نعلم أحداً مـنهم ذكر المدّ في الإدغام وهو يرى القصر في الوقف.

وأمّا من لا يرى الإشارة في (الإدغام) فيحتمل أن يلحقه باللازم لجريه مجراه لفظاً، ويحتمل أن يفرق بينهما؛ من حيث إن هذا جائز وذاك واجب، فإن ألحقـه به وكان ممن يرى التفاوت في مراتب اللازم؛ كابن مهران، وصاحب «التجريد» أخذ له فيه بمرتبته في اللازم، وهو (الدنيا) قولاً واحداً، وإن كـان ممـن لا يـرى التفاوت فيه؛ كالهذلي أخذ له (بالعليا)، إذ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولذلك نصّ الهذلي في (الإدغام) على المدّ فقط، ولم يلحقه باللازم، بل أجراه مجرى الوقف والحكم فيه ما تقـدّم، والله أعلـم، والأَوجُـه في ذلـك أوجُـه اختيـار لا أوجـه اختلاف، فبأيّ وجه قرأ أجزأ، والله أعلم.

قلت: والاختيار هو الأوّل، أخذاً بالمشهور، وعمـلاً بـما عليـه الجمهـور، وطرداً للقياس وموافقة لأكثر الناس.

فإن قيل: لم ثبت حرف المدّ من الصلة وغيرها، مع لقائه الساكن المدغم في / (تاءات) البزي وغيره، حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المدّ لالتقاء الساكنين، وهلّا حذف حرف المدّ على الأصل، كما حذف في نحو: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ ﴾ [التوبة: ٦١]، و ﴿ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ ﴾ [النساء: ١٨]؟ ١/٣٣٨

فالجواب: أن الإدغام في ذلك طارئ على حرف المدّ، فلم يحذف لأجله، فهو

مثل إدغام ﴿ دَآبَّةٍ ﴾ [هود: ٦]، و ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس: ٣٣]، فلم يحذف حرف المدّ خوفاً من الإجحاف باجتماع إدغامٍ طارئ وحذف.

أمّا إدغام اللام في ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ [الرعد: ٢٠] و ﴿ ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٤] ونحوه، فأصل لازم، وليس بطارئ على حرف المدّ، فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مدّ أو لم يكن، فحذف حرف المدّ للساكن طرداً للقاعدة، فلم يقرأ ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ ﴾ [التوبة: ٦١]، كما لم يثبت حرف المدّ في نحو ﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا ﴾ [النمل: ٤٧] و ﴿ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ ﴾ [التحريم: ١٠].

وإلى هذا أشار الداني حيث قال في «جامع البيان»: وإذا وقع قبل 'التاء' المشدّدة حرف مدّ ولين؛ ألف، أو واو، نحو ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] و ﴿ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴾ [عبس: ١٠] وشبههما، أثبت في اللفظ، لكون التشديد عارضاً فلم يعتدّ به في حذفه، وزيد في تمكينه؛ ليتميز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر فلا يلتقيا[1].

وكذلك الحكم في ﴿ ٱثْنَا عَشَرَ ﴾ [التوبة: ٣٦] في قراءة من سكّن العين[2]، نصّ أيضاً على ذلك في «الجامع»[3].

---

(١) جامع البيان:٢ / ق: ٢٢ب.

(٢) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: النشر: ٢/ ٢٧٩.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٧٣/ أ.

فصل

وأمّا ما وقع فيه حرف المدّ بعد الهمز[١]، نحو ما مثلنا به أوّلاً؛ فإن لورش من طريق الأزرق، مذهباً اختص به، سواء أكانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده، أو مغيَّرة في مذهبه.

فالثابتة، نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩]، و ﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، و ﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ [النحل: ٩٠]،[٢] و ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [قريش: ١]، و﴿دُعَآءِيٓ﴾ [نوح: ٦]، و ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و ﴿ٱلنَّبِيِّـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿وَءَاتَوُا﴾ [البقرة: ٢٧٧]،[٣] و ﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

والمغيَّرة له؛ إما أن تكون (بين بين) وهو ﴿ءَامَنتُم﴾ في [الأعراف: ١٢٣] و [طه: ٧١] و [الشعراء: ٤٩]، و ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ في [الحجر: ٦١]، ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ في [القمر: ٤١]، أو بالبدل، وهو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ في [الأنبياء: ٩٩] و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ في [الشعراء: ٤]، أو بالنقل، نحو: ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣] ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ﴿أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ﴾ [الصافات: ٦٩] ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣] ﴿قَدْ أُوتِيتَ﴾ [طه: ٣٦] وشبه ذلك / فإن ورشاً؛ من طريق الأزرق، مدّ ذلك كلّه، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك. ١/٣٣٩

(١) وهو المعروف بمدّ البدل.

(٢) في المطبوع: «أتيا» تصحيف.

(٣) في المطبوع: «أتوا» تصحيف.

فروى (المدّ) في جميع الباب: أبـو عبـد الله بـن سـفيان صـاحب «الهـادي»، وأبو محمد مكي صاحب «التبصرة»، وأبو عبد الله بن شريح صاحب «الكافي»، وأبو العباس المهدوي صـاحب «الهدايـة»، وأبـو الطـاهر بـن خلـف صـاحب «العنوان»، وأبو القاسم الهذلي، وأبو الفضل الخزاعي، وأبو الحسن الحـصري، وأبو القاسم بن الفحّام صاحب «التجريد»، وأبو الحسن[١] بن بلّيمـة صـاحب «التلخيص»، وأبو علي الأهوازيّ، وأبو عمرو الداني؛ من قراءته على أبي الفتح، وخلف بن خاقان، وغيرهم من سائر المصريّين والمغاربـة، زيـادة المدّ في ذلـك كله[٢].

ثمّ اختلفوا في قدر هذه الزيادة، فذهب الهذليّ فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحدّاد، إلى الإشباع المفـرط، كـما هـو مذهبـه عنـه في المـدّ (المنفصل) كما تقدم، قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي، وأبي الحسين؛ يعني الخبازي، عن أبي محمد المصري؛ يعني عبد الرحمن بن يوسف؛ أحد أصحاب ابن هلال[٣].

وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط، وسوَّوْا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضاً ظاهر عبارة «التبصرة» و«التجريد».

---

(١) كذا في جميع النسخ: «أبو الحسن» ولعله سبق قلم صوابه «أبو علي الحسن».

(٢) انظر: الهـادي: ق: ٤، التبـصرة: ٢٥٨، الكـافي: ١٧، العنـوان: ٤٤، التجريـد: ق:٩/ ب، تلخـيص العبارات: ٢٦.

(٣) لم أجده في النسخة التي لدي من «الكامل».

وذهب الداني، والأهوازي، وابن بلّيمة، وأبو علي الهراس؛ فيما رواه عن أبي[١] عديّ إلى التوسط، وهو اختيار أبي علي الحسن بن بلّيمة[٢].

وذكر أبو شامة أن مكّيّاً ذكر كلّا من الإشباع والتوسط[٣]، وذكر السخاويّ عنه الإشباع فقط.

قلت: وقفت له[٤] على مؤلّف انتصر فيه للمدّ في ذلك، وردَّ على من ردّه، أحسن في ذلك وبالغ فيه، وعبارته في «التبصرة» تحتمل الوجهين جميعاً، وبالإشباع قرأت من طريقه.

وذهب إلى (القصر) فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون، وردَّ[٥] في «تذكرته» على من روى المدّ وأخذ به وغَلّط أصحابه، وبذلك قرأ الداني عليه، وذكره أيضاً ابن بليمة في «تلخيصه»، وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه، قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق،[٦] انتهى.

---

(١) في المطبوع: «ابن»، وهو تصحيف.

(٢) قول المؤلّف إن اختيار ابن بلّيمة التوسط، يخالف نصّ عبارة ابن بلّيمة نفسه، إذ قال: «وأما همزة ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و ﴿وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ [قريش: ٤] على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يشيرون بمدّة يسيرة وبعضهم يمنعون، والقصر -والله أعلم- أصوبُ، لعلّة الفرق بين الخبر والاستخبار.» تلخيص العبارات: ٢٦.

(٣) الذي نصَّ عليه أبو شامة أن مكيا نص على المدّ، ولم يذكر أبو شامة التوسط. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٢٥.

(٤) الضمير يعود على مكّي، والمؤلَّف المذكور رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان «تمكين المدّ في ﴿آتى﴾ و ﴿آمن﴾ و ﴿آدم﴾ وشبهه» بتحقيق د/ أحمد حسن فرحات. سنة ١٤٠٤ هـ في دار الأرقم بالكويت.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ١٠٨.

(٦) إبراز المعاني: ١/ ٣٣٢.

وهو اختيار مكّي فيما / حكاه عنه أبو عبد الله الفاسي[١]، وفيه نظر[٢]، وقد اختاره أبو إسحاق الجعبريّ[٣]. ٢٤٠/١

وأثبت الثلاثة جميعاً أبو القاسم الصفراوي في «إعلانه»، والشاطبي في «قصيدته»، وضعَّف المدّ الطويل[٤].

والحقّ في ذلك: أنه قد[٥] شاع وذاع، وتلقّته الأمة بالقبول، فلا وجه لردّه، وإن كان غيره أولى منه، والله أعلم.

وقد اتفق أصحاب المدّ في هذا الباب عن ورش، على استثناء كلمة واحدة، وأصلين مطّردين:

---

(١) في المطبوع: «الفارسي»، وهو خطأ. قال الفاسي: «واختار مكي القصر مع إجازته المدّ». اللآلي الفريدة: ١/ ٤١ب.

(٢) لعل النظر بسبب تصريح مكي أنه قرأ بالمدّ حيث قال: وبالمدّ قرأت له. اهـ
ويحتمل أن يكون الفاسي يقصد أن اختيار مكي للقصر هو من حيث التوجيه والترجيح والاختيار، لا من حيث الرواية، لأنه حكي عنه ما صرح به في «الكشف»، حيث قال مكي: وحجة من لم يمكن مدّه، وعليه سائر القراء... فلم يمكن مدّه، وهو الاختيار، لإجماع القراء على ذلك، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على ترك مدّه؛ ولأن البغداديين رووا عن ورش ترك تمكين مدّه، فمدّه في الرواية قليل، إنما رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب... اهـ
انظر: التبصرة: ٢٥٨، الكشف: ١/ ٤٧-٤٨، تمكين المدّ: ٢٢، اللآلي الفريدة: ١/ ق٤١ب.

(٣) صرح بذلك في كنز المعاني: ٢/ ٣٥٣.

(٤) قال: وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولاً
ووسطه قوم.............
الشاطبية: ١٤.

(٥) «قد» سقطت من المطبوع.

١/ ٣٤٠

فالكلمة ﴿ يُؤَاخِذُ ﴾ كيف وقعت، نحو: ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٢٥] ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [البقرة: ٢٨٦][1] ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ﴾ [النحل:٦١]، نصّ على استثنائها؛ المهدوي، وابن سفيان، ومكّي وابن شريح، وكلّ من صرّح بمدّ المغيّر بالبدل.

وكون صاحب «التيسير» لم يذكره في «التيسير» فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظنّ بكونه لم يذكره في «التيسير» أنه داخل في الممدود لورش، بمقتضى الإطلاق، فقال:

....

وبعضهم يؤاخذكم[2] ....

أي وبعض رواة المدّ قصر ﴿ يُؤَاخِذُ ﴾، وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿ يُؤَاخِذُ ﴾ فلا خلاف في قصره[3]، قال الداني في» إيجازه»: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ﴾ و ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ﴾ حيث وقع، قال: وكأنّ ذلك عندهم من (واخذت) غير مهموز.

وقال في «المفردات»: وكلّهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ وبابه، وكذلك استثناها في «جامع البيان»، ولم يحك فيها خلافاً[4].

---

(١) وكتب في المطبوع: ﴿يواخذنا﴾ وهو خطأ.

(٢) وقد تبع ابن برّي الشاطبي في ذكره الخلاف فقال: وفي يواخذ الخلاف وقعا.

انظر: الشاطبية: ١٥، النجوم الطوالع: ٥٧.

(٣) قال المؤلّف: «واتفقوا على استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُمُ ﴾ حيث وقع، وما ذكر في الشاطبية من خلافٍ فوَهْمٌ.» تقريب النشر: ٢٠.

(٤) لم أجد ما ذكره المؤلف في «المفردات» للداني. وانظر: جامع البيان: ١/ ق:٧٩/ ب.

وقال الأستاذ أبو عبد الله بن القصّاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل:٦١] حيث وقع، نصَّ على ذلك الداني، ومكي، وابن سفيان، وابن شريح.

قلت: وعدم استثنائه في «التيسير» إمّا لكونه من: (واخذ)[١] كما ذكره في «الإيجاز» فهو غير ممدود، أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في «ترى»، فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير «التيسير»، والله أعلم.

وأما الأصلان المطردان:

فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، وهما[٢] من كلمة واحدة، وهو ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإنسان: ٢٣].

و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] و﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] ﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] / و﴿مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، واختلف في علّة ذلك، فقيل: لأمن الخفاء[٣] بعده، وقيل: لتوهم النقل، فكأنّ الهمزة معرّضة للحذف[٤]. ١/ ٣٤١

---

(١) أنكر بعض اللغويين كالفيروزابادي هذه اللغة وقال: لا تقل: (واخذه) ونسبها غيره للعامة، وتعقّب الفيومي عليهم هذا الإنكار بقوله:... آخذ، وتبدل واواً في لغة اليمن، فيقال: واخذه مواخذة، وقرئ بها في المتواتر فكيف تُنكَر أو يُنهى عنها. اهـ وقال ابن الباذش: لا يعرف أهل اللغة (واخذ).

انظر: القاموس، والمصباح، والتاج (أخذ)، الإقناع: ١/ ٤٧٤.

(٢) في المطبوع: «وكلاهما».

(٣) في (ز): «الإخفاء».

(٤) انظر: الدر النثير: ٢/ ٢٣٨.

قلت: وظهر لي في علّة ذلك؛ أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المدّ فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلّة الصحيحة في استثناء ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ عند من استثناها، والله أعلم.

فلو كان الساكن قبل الهمز، حرف مدّ أو حرف لين، كما تقدم في مُثُلنا، فهُمْ عنه فيه على أصولهم المذكورة.

وانفرد صاحب «الكافي» فلم يمدّ الواو بعد الهمزة في ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾، فخالف سائر أهل الأداء، الراوين مدّ هذا الباب عن الأزرق[1].

والثاني: أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف، نحو ﴿ دُعَآءً ﴾ [البقرة: ١٧١] وما بعده و ﴿ نِدَآءً ﴾ و ﴿ هُزُوًا ﴾ و ﴿ مَلْجَـًٔا ﴾ [التوبة: ٥٧]؛ لأنها غير لازمة، فكان ثبوتها عارضاً، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه.

ثمّ اختلف رواة المدّ عن ورش؛ في ثلاث كلم، وأصل مطرد:

---

(١) ليس في «الكافي» المطبوع ما يدلّ على ما ذكره عنه المؤلّف من أنه لم يمدّ الواو بعد الهمزة، بل كلامه - الكافي - هو في الواو التي قبل الهمزة، قال: وإذا انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين، وجاء بعدهما همزة في كلمة واحدة فورش وحده يمدّها مداً وسطاً نحو ﴿ شَيْءٍ ﴾ [البقرة: ٢٠]، إلى أن قال: وقد قرأت له أيضاً بإشباع المدّ في ذلك كلّه، وخالف أصله في ﴿ مَوْئِلًا ﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ [التكوير: ٨] و ﴿ سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ [الأعراف: ٢٠] و ﴿ سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٦] فلم يمدّهن. وقرأ الباقون ذلك كله بغير مد. اهـ قال المالقي: نصّ الإمام - ابن شريح - على الزيادة في ألف (سوءات) فبقي ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ غير مستثنى، فالظاهر أنه بغير زيادة عنده مثل ﴿ مَذْءُومًا ﴾ والله أعلم. اهـ ثمّ وجدت ابن سفيان نصّ على عدم مدّ ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ فقال: وخالف -ورش- أصله في ﴿ مَوْئِلًا ﴾ و ﴿ سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ و ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ فلم يمد. اهـ الهادي: ق٥/ أ فلعل في عبارة المؤلف سهواً أو سبق قلم من «الهادي» إلى «الكافي»، هذا إن صحّ أن عبارة «الهادي» تشمل الواو التي بعد الهمزة، وليس التي قبلها، والله أعلم.

انظر: الكافي: ١٨-١٩، التجريد: ق٩ب، الدر النثير: ٢/ ٢٣٥.

فالأولى من الكلم: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقعت، نصَّ على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه، وتبعه على ذلك الشاطبي، فلم يحك فيها خلافاً، ووُجِّه بطول الكلمة، وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة، مع أنها أكثر ما تجيء مع كلمة ﴿بَنِيٓ﴾، فتجتمع ثلاث مدّات فاستثنى مدّ الياء تخفيفاً[١].

ونصَّ على مدّها[٢] ابن سفيان، وأبو الطاهر بن خلف، وابن شريح[٣]، وهو ظاهر عبارة مكّي، والأهوازي، والخزاعي، وأبي القاسم بن الفحّام، وأبي الحسن الحصري؛ لأنهم لم يستثنوها.

الثانية: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ المستفهَم بها في حرفي يونس: [٥١، ٩١] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ أعني المدَّ بعد اللام، فنصَّ على استثنائها ابن سفيان، والمهدوي وابن شريح[٤]. ولم يستثنها مكّي في كتبه، ولا الداني في «تيسيره»، واستثناها في «الجامع»[٥]، ونصَّ في غيرهما بخلاف فيها، فقال في «الإيجاز» و«المفردات»: إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها[٦]. وأجرى الخلاف فيها الشاطبي.

الثالثة: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في سورة النجم: [٥٠]، لم يستثنها صاحب «التيسير»

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) في المطبوع: «تخفيفها» وهو خطأ وتحريف.

(٣) انظر: الهادي:ق:٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧.

(٤) انظر: الهادي:ق:٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧.

(٥) جامع البيان: ق:٧٩/ ب.

(٦) لم أجد ذلك في «المفردات».

فيه واستثناها في «جامعه»، ونصَّ على الخلاف في غيرهما كحرفي ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾ في يونس: [٥١، ٩١]./

٣٤٢/١

ونصَّ على استثنائها مكّي، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وأمّا صاحب «العنوان» وصاحب «الكامل» والأهوازي، وأبو معشر، وابن بلّيمة فلم يذكروا: ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾، و ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾، بل ولا نصّوا على الهمز المغيّر في هذا الباب، ولا تعرّضوا له بمثالٍ ولا غيره، وإنّما ذكروا الهمز المحقّق ومثّلوا به.

ولا شكّ أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما، أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية آخر الباب؛ لدخوله في الأصل الذي ذكروه، إذ تخفيف الهمز بالتليين، أو البدل، أو النقل، عارض، والعارض لا يعتدّ به على ما سيأتي في القاعدة، والاحتمال الثاني: أن يكون غير ممدود؛ لعدم وجود همز محقّق في اللفظ.

والاحتمالان معمول بهما عندهم، كما تمهّد في القاعدة الآتية، غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء، من حيث إنهم لم يذكروه، ولم يمثّلوا بشيء منه، ولا استثنوا منه شيئاً، حتى ولا مما أجمع على استثنائه، وكثير منهم ذكر ‹القصر› فيما أجمع على مده من ‹المتصل› إذا وقع قبل الهمزة المغيّرة، فهذا أولى.

وأمّا صاحب «التجريد» فإنه نصَّ على المدّ في المغيّر بالنقل في آخر باب ‹النقل›؛ فقال: وكان ورش إذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مدّ إلى الساكن

قبلها، أبقى المدّ على حاله قبل النقل[١]. انتهى. وقياس ذلك المغيّر بغير النقل؛ بل هو أحرى والله أعلم.

وكذلك الداني في «التيسير» وفي سائر كتبه، لم ينصّ إلا على المغيّر بنقل، أو بدل، فقال: سواء كانت محقّقة؛ أي الهمزة، أو ألقى حركتها على ساكن قبلها، أو أبدلت، ثمّ مثّل بالنوعين، ولم ينصّ على المسهّل (بين بين)، ولا مثّل به، ولا تعرّض إليه.

فيحتمل أن يكون تركُه ذِكْر هذا النوع لأنه لا يرى زيادة التمكين فيه؛ إذ لو جازت زيادة تمكينه لكان كالجمع بين أربع ألفات؛ وهي الهمزة المحقّقة، والمسهّلة (بين بين)، والألف المبدلة[٢]، فلو مدّها لكانت كأنها ألفان، فيجتمع أربع ألفات، وبهذا علّل ترك إدخال الألف بين الهمزتين في ذلك، كما سيأتي في موضعه.

فإن قيل: لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات، فيمكن أن يجاب بأن ذلك / ١/٣٤٣ غير لازم، لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قدّر، وذلك أنه لما نصَّ على التمكين بعد الهمزة المحقّقة[٣] والمغيّرة بالنقل، أو بالبدل. خاصّة، ثم استثنى مما بَعْدُ[٤] الهمزةَ المحقّقةَ، فهذا استثناء من الجنس، فلو نصَّ على استثناء ما بعد الهمزة المغيّرة بـ(بين بين) لكان استثناء من غير الجنس، فلم يلزم ذلك،

---

(١) لم أجد هذا النص في «التجريد»، انظر: التجريد: ق: ٩و١٠.

(٢) «المبدلة» من (ز) و(ك).

(٣) في (س): (المخففة) بالخاء المعجمة والفاء.

(٤) الضبط من (س).

واستثناؤه ما بعد الهمزة المجتلبة للابتداء، استثناء من الجنس، لأنها حينئذ محققة[١]، وكذلك من علمناه من صاحب «الهداية» و«الكافي»[٢] و«التبصرة» وغيرهم،لم يمثّلوا بشيء من هذا النوع، إلّا أن إطلاقهم (التسهيل) قد يرجّح إدخال نوع (بين بين) وإن لم يمثّلوا به.

وبالجملة فلا أعلم أحداً من متقدّمي أئمّتنا نص فيه بشيء، نعم عبارة الشاطبي صريحة بدخوله، ولذلك مثَّل به شرّاح كلامه، وهو الذي صحّ أداء، وبه يؤخذ، على أني لا أمنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة؛ عملاً بظواهر عبارات من لم يذكرها، وهو القياس، والله أعلم.

تنبيه: إجراء الوجهين من المدّ وضدّه، في المغيّر بالنقل إنما يتأتّى حالة الوصل، أمّا حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان في نحو: ﴿ ٱلْآخِرَةُ ﴾، ﴿ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾، ﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ جاريان، وإن اعتدّ بالعارض فالقصر ليس إلّا، نحو ﴿لَآخِرَةِ﴾، ﴿لِإِيمَانَ﴾، (لأُولَى)، لقوّة الاعتداد[٣] في ذلك، ولعدم تصادم الأصلين، نصّ على ذلك أهل التحقيق من أئمتنا.

١/٣٤٣

قال مكّي في «الكشف» إن ورشاً لا يمدّ ﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ وإن كان من مذهبه مدُّ حرف المدّ بعد الهمز المغيّر، لأن هذا وإن كان همزاً مغيّراً إلّا أنه قد اعتدّ بحركة اللام، فكأنْ لا همز في الكلمة، فلا مدّ، انتهى[٤].

---

(١) في (س): (مخففة) بالخاء المعجمة والفاء، وينبه على أن هذا السؤال والجواب عنه موجود بنصه في الدر النثير: ١/ ٢٣١.

(٢) تصحفت في (ز) إلى: «الكفاية».

(٣) في المطبوع: «الاعتدا بالعارض»، وهي زيادة ليست في النسخ.

(٤) الكشف: ١/ ٩١-٩٢.

وأمّا الأصل المطّرد الذي فيه الخلاف فهو: حرف المدّ إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء، نحو ﴿ ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ ﴾ [يونس: ١٥] ﴿ ٱئْتُونِي ﴾ [يونس: ٧٩] ﴿ ٱؤْتُمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ﴿ ٱئْذَن لِّي ﴾ [التوبة: ٤٩] فنصَّ على استثنائه وترك الزيادة في مدّه أبو عمرو الداني في جميع كتبه، وأبو معشر الطبريّ والشاطبي[١] وغيرهم، ونصّ على الوجهين جميعاً من المدّ وتركه؛ ابن سفيان، وابن شريح، ومكّي، وقال في «التبصرة»: وكلا الوجهين حسن، وترك المدّ أقيس[٢].

١/ ٣٤٤ ولم يذكره المهدوي، ولا ابن الفحّام، ولا ابن بلّيمة، ولا / صاحب «العنوان»، ولا الأهوازيّ فيحتمل مدّه؛ لدخوله في القاعدة، ولا يضر عدم التمثيل به، ويحتمل ترك المدّ، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثّلوه من غيره، وهو الأَوْلى.

فوجه المدّ؛ وجود حرف مدّ بعد همزة محققة لفظاً، وإن عرضت ابتداء، ووجه القصر؛ كون همزة الوصل عارضة، والابتداء بها عارض، فلم يعتدّ بالعارض، وهذا هو الأصح والله أعلم.

وأمّا نحو ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿ رَءَا ٱلشَّمْسَ ﴾ [الأنعام: ٧٨] ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء: ٦١] في الوقف؛ فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع، والتوسط، والقصر؛ لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها وصلاً عارض، فلم يعتدّ به، وهذا من المنصوص عليه.

---

(١) «والشاطبي»: من (ز) وحاشية (ك).

(٢) التبصرة: ٢٦٠.

وأمّا ﴿مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ في يوسف [٣٨]، ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ إِلَّا﴾ في نوح [٦]، حالة الوقف ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ * رَبَّنَا﴾ في إبراهيم [٤٠-٤١]، حالة الوصل فكذلك هم فيها على أصولهم، ومذاهبهم عن ورش؛ لأن الأصل في حرف المدّ من الأُوْلَيَين الإسكانُ، والفتحُ فيهما[1] عارض من أجل الهمزة، وكذلك حذف حرف المدّ في الثالثة عارض حالة الوقف[2] اتباعاً للرسم، والأصل إثباتُها، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتدّ فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥][3] في الحالتين، وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد، بل قلته قياساً، والعلم عند الله تبارك وتعالى، وكذلك أخذته أداء عن الشيوخ في ﴿دُعَآءِ﴾ في إبراهيم [٤٠]، وينبغي أن لا يعمل بخلافه.

---

(١) في المطبوع: «فيها»، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «الوصل»، وهو خطأ.

(٣) وكتب في المطبوع: (وراء)، وهو خطأ.

فصل

وأمّا السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قويّ مقصود[1] عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مدّ التعظيم، في نحو ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد ﷺ: ١٩] ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢] ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء:٨٧].

وهو قد ورد عن أصحاب (القصر)[2] في (المنفصل) لهذا المعنى، نصّ على ذلك أبو معشر الطبري، وأبو القاسم الهذلي، وابن مهران والجاجاني، وغيرهم، وقرأت به من طريقهم وأختاره.

ويقال له أيضاً مدّ المبالغة، قال ابن مهران في كتاب «المدّات» له: إنما سمي مدّ (المبالغة) لأنه طلب للمبالغة في نفي / إلهية سوى الله سبحانه، قال: وهذا معروف عند العرب؛ لأنها تمدّ عند الدعاء، وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدّون ما لا أصل له بهذه العلّة، قال: والذي له أصل؛ أولى وأحرى.

١/٣٤٥

قلت: يشير إلى كونه اجتمع سببان وهما: المبالغة، ووجود الهمز كما سيأتي، والذي قاله في ذلك جيّد ظاهر.

---

(١) في المطبوع: «مقصور» بالراء، وهو تصحيف.

(٢) قوله: (عن أصحاب القصر) يدخل فيهم قالون، لكن قال الأزميري: «وليس لنافع المدّ للتعظيم في قوله: (لاإله إلا الله) من غاية ابن مهران، وإنما هو لابن كثير فقط، ولا من «تلخيص» أبي معشر؛ وإنما هو لابن كثير ويعقوب فقط.». تحرير النشر: ق/١٦٨/ أ، وانظر: الكامل: ق١٣٧، التلخيص: ١٦٤.

وقد استحب العلماء المحقّقون مدّ الصوت بـ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات: ٣٥]؛ إشعاراً بما ذكرنا وبغيره، قال الشيخ محيي الدين النووي، رحمه الله في «الأذكار»: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ لما ورد فيه من التدبر، قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف في[1] هذا مشهورة، والله أعلم[2]. انتهى.

قلت: وروينا في ذلك حديثين مرفوعين: أحدهما عن ابن عمر: من قال ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ومدّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال؛ داراً سمّى بها نفسه، فقال (ذو الجلال والإكرام)، ورزقه النظر إلى وجهه[3].

والآخر عن أنس: من قال: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ومدَّها، هَدَمَتْ له أربعة آلاف ذنب[4].

وكلاهما ضعيفان، ولكنّهما في فضائل الأعمال.

وقد ورد مدّ المبالغة للنفي* في (لا) التي للتبرئة[5] في نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الروم: ٤٣] ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]

---

(١) في المطبوع: «في مدّ» وليست هذه الزيادة في النسخ.

(٢) الأذكار: ١٣.

(٣) انظر: ذيل اللآلي المصنوعة: ١٤٧، تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/ ٣٢٥.

(٤) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/ ٣٢٥، مسند الفردوس: ٣/ ٤٧٣.

(٥) في (س): «للتنزيه»، وهو تصحيف.

و«لا» التبرئة هي الداخلة على النكرة. انظر: شرح الطيبة للنويري: ٢/ ١٩٢.

عن حمزة ❊[١]، نصّ على ذلك له أبو طاهر بن سوار في «المستنير»[٢]، ونصّ عليه أبو محمد سبط الخياط في «المبهج»؛ من رواية خلف عن سُليم عنه ونـصّ عليـه أبوالحسن بن فارس في كتابه «الجامع» عن محمد بن سعدان عـن سـليم، وقـال أبوالفضل الخزاعيّ: قرأت به أداء من طريق خلف وابن سعدان وخـلّاد وابـن جبير ورويم بن يزيد كلهم عن حمزة.

قلت: وقَدْر المدّ في ذلك فيما قرأنا به؛ وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نصَّ عليه الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع، وذلك لضعف سببه عن سبب الهمـز، وقـرأت بالمدّ أيضاً في ﴿لَارَيْبَ﴾ فقط من كتاب «الكفاية في القراءات الست» لحفص من طريق هبيرة عنه.

هذا ما يتعلق بالمدّ في حروف المدّ مستوفى، إذ لا يجوز زيـادة في حـرف مـن حروف المدّ بغير سبب من الأسباب المذكورة.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٢) رجعت إلى كتاب «المستنير» لابن سوار؛ النسخة المحقّقة، والتي ذكر محققها أنه اعتمـد فيهـا عـلى خمـس نسخ، أقدمها سنة (٥٢٧ هـ) أي بعد وفاة ابن سوار بـ(٣١) إحدى وثلاثين سنة فقط، فما وجدت فيها ما ذكره المؤلّف، إلا أني بعد ذلك وجدت الأزميريّ قال: تنبيه: قال في النشر بعد تمثيل (لا) التي للتبرئة: نصّ على ذلك له ابن سوار في المستنير، قلت -الأزميري -: رأيت نسخاً كثيرة من «المستنير» لم يتعرض لـذكر التوسط في هذا النوع إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة، فقال فيها: روى العطار، عن ابـن سـعدان، عن سليم، عن حمزة التوسط في ﴿لَارَيْبَ﴾ ونحوها، فعلى هذا لا يجيء التوسط في المستنير لخلف وخلّاد، لكن نأخذ بالتوسط منه اعتمادا على ابن الجزري؛ لأنه عالم بالفن ويحتمل خطأ جميع ما رأيته في النسخ. اهـ. انظر: المبهج: ٢/ ٣٥٢، الجامع: ١٣٧-١٣٨، بدائع البرهـان: ق ١٥ب، الـروض النـضير: ق:٤١-٤٢ (بخط الشيخ المرصفي رحمه الله).

وقد انفرد أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» بمدّ ما كان على حرفين في (فواتح) السور، فحكى عن رواية/ أهل المغرب، عن ورش؛ أنه[1] يمدّ ذلك كلّه، واستثنى الراء من ﴿الٓر﴾، و ﴿الٓمٓر﴾، والطاء والهاء من ﴿طه﴾[2].

١/ ٣٤٦

قلت: وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدّراً بحسب الأصل، وذلك شاذ، لا نأخذ به، والله أعلم.

وقد اختلف في إلحاق حرفي اللّين بها، وهما؛ الياء، والواو، المفتوح ما قبلهما، فوردت زيادة المدّ فيهما بسببَيْ الهمز والسكون، إذ كانا قويين.

وإنما اعتبر شرط المدّ فيهما مع ضعفه بتغيّر حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئاً من الخفاء، وشيئاً من المدّ؛ وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المدّ، ولذلك جاز الإدغام في نحو ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦] بلا عسر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد، وعوف، مَن نقل في نحو: بكر، وعمرو[3]، وتعاقبا مع

---

(١) في المطبوع: (أنه كان) وهي زيادة ليست في النسخ، ولا في الكافي: ٢٠.

(٢) كلام المؤلّف فيه نظر، وهو أن ابن شريح لم يستثن شيئاً مما حكاه المؤلّف، بل صريح عبارته أنه ممدود عند من حكاه عنهم، قال رحمه الله: «وكذلك إن كان على حرفين فليس أحد يمكّن مدّه نحو: (ها) و(يا) و(را) و(طا)، إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمدّ ذلك كله من: ﴿الٓر﴾ و ﴿الٓمٓر﴾ و الطاء والهاء من ﴿طه﴾.» الكافي: ٢٠.

وذكر ابن الباذش أن أبا عبد الله الطرفي حكى عن قوم أنهم أخذوا لورش خاصة فيه بالإشباع اتباعاً لما التقى فيه ساكنان. ثم قال - ابن الباذش -: «ولم أر ذلك لغيره» الإقناع: ١/ ٤٧٨.

(٣) يقصد نقل حركة الحرف الأخير إلى الذي قبله، لأن بعض العرب يقول: هذا البَكُرْ، من البَكِرْ. انظر: الكتاب: ٤/ ١٧٣-١٧٤، الإقناع: ١/ ٤٨١.

حروف المدّ في الشعر، قبل حرف الرويّ في نحو قول الشاعر:[١]

.... تصفِّقها الرياح إذا جرينا

مع قوله:

.... مخاريق بأيدي اللاعبينا

وقالوا في تصغير: مدق، وأَضم، مُدَيْق وأُضَيْم[٢]، فجمعوا بين الساكنين وأجروهما مجرى حروف المدّ، فلذلك حملا عليها؛ وإن كانا دونها في الرتبة لقربهما منها، وسوّغ زيادة المدّ فيهما سببية الهمز، وقوّة اتصاله بهما في كلمة، وقوّة سببية السكون.

أمّا الهمز؛ فإنه إذا وقع بعد حرفي اللّين؛ متصلاً من كلمة واحدة نحو ﴿شَيْءٍ﴾ كيف وقع و ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و ﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]؛ فقد اختلف عن ورش؛ من طريق الأزرق، في إشباع المدّ في ذلك، وتوسّطه، وغير ذلك.

---

(١) هو عمرو بن كلثوم.

والشطران كل منهما عجز بيت، من معلّقته المشهورة.

كأنّ متونهنّ متون غدر تصفقها...

كأنّ سيوفنا منّا ومنهم مخاريق....

والضمير في قوله (متونهن) يعود على الدروع التي يصفها.

والتعاقب الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله هو قوله: (جرينا) بفتح الراء، مع (اللاعبينا) بكسر الباء، وهذا عند العرب قبيح وعيب في الشعر، ويسميه العَروضيون (سناداً).

انظر: شرح الهداية: ١/ ٣٥-٣٦، ديوانه: ٧٦، القصد النافع: ١٤٣-١٤٤، اللسان والتاج (خرق).

(٢) انظر: الكشف: ١/ ٥٥.

فذهب إلى الإشباع فيه المهدويّ، وهو اختيار أبي الحسن الحصري، وأحد الوجهين في «الهادي»[1] و«الكافي» و«الشاطبية» ومحتملٌ في «التجريد».

وذهب إلى التوسط أبو محمد مكّي وأبو عمرو الداني، وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«الشاطبية» وظاهر «التجريد» وذكره أيضاً الحُصْري في «قصيدته»[2] مع اختياره الإشباع، فقال:

وفي مدّ (عين) ثمّ (شيء) و(سوءة) ... خلاف جرى بين الأئمّة في مصر

فقال أناس مدّه متوسّط ... وقال أناس مفرط وبه أُقري/ ٣٤٧/١

وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك، وهما ﴿مَوْئِلًا﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ فلم يزد أحد فيهما تمكيناً على ما فيهما من الصيغة.

وانفرد صاحب «التجريد» بعدم[3] استثناء ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] فخالف سائر الرواة عن الأزرق[4].

واختلفوا في تمكين واو ﴿سوآت﴾ من ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] و﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فنصّ على استثنائها المهدوي في «الهداية»، وابن سفيان في «الهادي»، وابن شريح في «الكافي»، وأبو محمد في «التبصرة»

(١) (الهادي) سقطت من (ز).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى (قضيته).

(٣) في المطبوع سقطت الميم، فصارت (بعد).

(٤) انظر: التجريد: ق٩/ ب.

والجمهور، ولم يستثنها أبو عمرو الداني في «التيسير» ولا في سائر كتبه، وكذلك الأهوازيّ في «كتابه الكبير» ونصّ على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي.

وينبغي أن يكون الخلاف هو ‹المدّ المتوسط› و‹القصر›؛ فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلّا وهو يستثني ﴿سوآت﴾، فعلى هذا لا يأتي فيها لورش سوى أربعة أوجه وهي؛ قصر الواو مع الثلاثة في ‹الهمزة›، طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيهما[1]، طريق الداني. والله تعالى أعلم. وقد نظمت ذلك في بيت، وهو:

وسوآت قصر الواو والهمز ثلّثا ووسّطهما فالكلّ أربعة فادري

وذهب آخرون إلى زيادة المدّ في ﴿شَيْءٍ﴾ فقط، كيف أتى؛ مرفوعاً، أو منصوباً أو مخفوضاً، وقَصْرِ سائر الباب، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وأبي القاسم الطرسوسي، وأبي عليّ الحسن بن بلّيمة صاحب «التلخيص»، وأبي الفضل الخزاعيّ، وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قَدْر هذا المدّ، فابن بلّيمة والخزاعيّ، وابن غلبون، يرون أنه التوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي وصاحب «العنوان» يريان أنه الإشباع، وبه قرأت من طريقهما.

واختلف أيضاً بعض الأئمّة من المصريّين والمغاربة في مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ كيف أتى، عن حمزة، فذهب أبو الطيّب بن غلبون، وصاحب «العنوان»، وأبو عليّ

(١) في المطبوع: (فيها) بالإفراد، وهو خطأ.

الحسن بن بلِّيمة وغيرهم، إلى مدّه، وهو ظاهر نصّ أبي الحسن بن غلبون في «التذكرة».

وذهب الآخرون إلى أنه (السكت) دون المدّ، وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون، وبه قرأ عليه، وبه آخذ أنا[1] أيضاً، وقال في «الكافي»: إنه قرأ بالوجهين؛ يعني من (المدّ) و(السكت)، وهما / أيضاً في «التبصرة». ٣٤٨/١

والمراد بالمدّ عند من رواه من هؤلاء هو (التوسط)، وبه قرأت من طرق[2] من روى (المدّ)، ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره، والله أعلم.

وإذا وقع الهمز بعد حرف اللّين منفصلاً؛ فأجمعوا على ترك الزيادة نحو ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولا فرق بينه وبين ما لا همز بعده، نحو ﴿عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] ﴿هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

لا خلاف بينهم في ذلك لما سنذكره، إلّا ما جاء من نقل حركة الهمز في ذلك، كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

وأمّا السكون فهو على أقسام المدّ[3] أيضاً: لازم، وعارض، وكلّ منهما مشدّد وغير مشدّد.

فاللازم غير المشدّد حرف واحد؛ وهو (عين) من فاتحة (مريم) و(الشورى)، فاختلف أهل الأداء في إشباعها، وفي توسطها، وفي قصرها؛ لكلّ من القراء:

---

(١) في المطبوع: (أخذنا) بالجمع، وهو تصحيف.

(٢) في (س) «طريق».

(٣) «المدّ» سقطت من (ز).

فمنهم من أجراها مجرى حرف المدّ، فأشبع مدّها لالتقاء الساكنَين، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن عليّ بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكّي، وأبي القاسم الشاطبيّ، وحكاه أبو عمرو الداني في «جامعه» عن بعض من ذكرنا. وقال: هو قياس قول من روى عن ورش المدّ في ﴿شَيْءٍ﴾ ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ وشبههما،[1] وذكره في «الهداية» عن ورش وحده؛ يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبلُ[2]، ورعاية للجمع بين الساكنَين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي، وأبي الطاهر صاحب «العنوان» وأبي الفتح ابن شيطا وأبي عليّ صاحب «الروضة» وغيرهم، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في ﴿شَيْءٍ﴾ وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر، وهو الوجه الثاني في «جامع البيان» و«حرز الأماني» و«التبصرة» وغيرها، وهو أحد الوجهين في «كفاية» أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي «الكافي» عن ورش وحده بخلاف، وهذان الوجهان مختاران لجميع القرّاء عند المصريّين والمغاربة، ومن تبعهم وأخذ بطريقهم.

ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة، فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار / وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهَمَذاني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيّين ١/٣٤٩

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ٨٥ب.

(٢) في (ز) «قبله».

قاطبة، وهو في «الهداية» و«الهادي» و«الكافي» لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش، وقال: لم يكن أحد مدها إلا ورشاً باختلاف عنه(١).

قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح(٢)، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مدّ حرف اللّين قبل الهمز؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز كما سيأتي(٣) والله أعلم.

واللّازم المشدّد في حرفين: ﴿هَٰتَيْنِ﴾ في القصص [٢٧] و ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ في فصلت [٢٩] في قراءة ابن كثير؛ بتشديد النون، فيجري له فيهما الثلاثة الأوجه المتقدمة، على مذهب من تقدم، وممن نصّ على أن المدّ فيهما كالمدّ في ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾

---

(١) الكافي: ٢١.

(٢) قال ابن الباذش: «ولا أعلم أحداً ترك مدّ (عين) لورش، وإنما ذلك لأنه يمدّ (شيئاً) وبابه، ومدُّه لـ(شيء) يوجب مدّه (عين).» الإقناع: ١/ ٤٧٩.

(٣) قال الشيخ المتولي رحمه الله: ظاهر عبارة «النشر» في مراتب (عين) التوسط والطول من «تجريد» ابن الفحام .... و«تلخيص» ابن بلّيمة، و«كامل» الهذلي، لأنه ذكرهما من طريق المغاربة، وهؤلاء منهم، ولم يخصّهم بحكم، لكن هذه المسألة لم تكن في «التلخيص» ولا في «التجريد» أصلاً، فالقياس أن يؤخذ لهما بالأوجه الثلاثة، ولا وجه للاقتصار على بعضها إذا كانت كلها صحيحة مختارة، على أن هذه المسألة من فنّ التجويد، فمن ذكرها من مؤلفي القراءات فإنما هو على سبيل التبرّع ومن لم يذكرها فإنما يدع القارئ يقرأ بما شاء. ثم نقل المتولي قول الأزميري رحمه الله: وأمّا كتاب «التجريد» فلم يذكر عنه «النشر» شيئاً من مراتب (عين) ولكن منع القصر منه للأزرق ضمناً حيث قال: قلت ‹القصر› في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، ورأينا «التجريد» ولم يتعرض لكلمة (عين) أصلاً في باب ‹المد والقصر› ولا في ‹سورته› فالقياس أن يكون منه ‹القصر› فقط، ولكن نأخذ بالتوسط والطول للأزرق كما هو مذهبه في نحو (شيء) و(سَوء) وبالقصر لغيره. وأما كتاب «الكامل» فلم يذكر في «النشر» عنه شيئاً من مراتب (عين) أيضاً، ولكن منع ‹القصر› منه للأزرق كما تقدم، اهـ.

ثم قال المتولي رحمه الله: وقد مشينا في النظم وشرحه على ما مشى عليه الأزميري، ثم بيّنّا ما استظهرناه. اهـ انظر: الروض النضير: ق:٣٣٣ و٣٣٤.

[الفاتحة: ٧] و ﴿هَٰذَانِ﴾ [الحج: ١٩] الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» في باب ‹المدّ›[١]، وهو ظاهر «التيسير»، ونصَّ في سورة ‹النساء› من «جامع البيان» على الإشباع في ﴿هَٰذَانِ﴾ والتمكين فيهما،[٢] وهو صريح في التوسط.

ولم يذكر سائر المؤلّفين فيهما إشباعاً ولا توسطاً، فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور، والله أعلم.

وأمّا الساكن العارض غير المشدّد، فنحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ [الليل: ١]، و ﴿ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و ﴿ٱلۡمَيۡتَ﴾ [آل عمران: ٢٧]، و ﴿ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، و ﴿ٱلۡخَوۡفِ﴾ [النساء: ٨٣]، و ﴿ٱلۡمَوۡتِ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ٱلطَّوۡلِ﴾ [التوبة: ٨٦] حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام فيما يسوغ فيه؛ فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء ثلاثة مذاهب وهي:

الإشباع والتوسط والقصر، وهي أيضاً لورش من طريق الأزرق، في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو ‹شيء›، و‹السَّوء› فإن القصر يمتنع له في ذلك كما سيأتي.

والإشباع فيه مذهب أبي الحسن عليّ بن بشر، وبعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم[٣].

والتوسط مذهب أكثر المحقّقين، واختيار أبي عمرو الداني، وبه كان يقرئ وأبو القاسم الشاطبي، كما نصّ عليه أبو عبد الله بن القصاع، عن الكمال

---

(١) جامع البيان: ١/ ق:٨٤ب.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٤/ ب و٢/ ق٤٢/ أ، التيسير: ٩٤-٩٥.

(٣) في (س): «وأحزابهم»، ولعله تصحيف.

الضرير عنه، قال الداني: المدُّ في ذلك[1] التمكينُ المتوسطُ من غير إسراف، وبه قرأت[2].

والقصرُ وهو مذهب الحذّاق كأبي بكر الشذائي، والحسن بن داود النقار، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي عليّ المالكي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وأكثرهم / حكى الإجماع على ذلك، وأنها جارية مجرى الصحيح، وبه كان يقرئ الأستاذ أبو الجود المصريّ، كما نصَّ عليه ابن القصّاع عن الكمال الضرير عنه، وهو قول النحويّين أجمعين، وقد نصّ على الثلاثة جميعاً الإمام أبو القاسم الشاطبي. ١/ ٣٥٠

قلت: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه، لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المدّ من هذا الباب. وأمّا من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط، والقصر؛ اعتدّ بالعارض أو لم يعتدّ، ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلا.

والعارض المشدّد، نحو: ﴿ ٱلَّيۡلَ لِبَاسًا ﴾ [الفرقان: ٤٧] ﴿ كَيۡفَ فَعَلَ ﴾ [الفيل: ١] ﴿ ٱلَّيۡلُ رَءَا ﴾ [الأنعام: ٧٦] ﴿ بِٱلۡخَيۡرِ لَقُضِيَ ﴾ [يونس: ١١] عند أبي عمرو في الإدغام الكبير، وهذه الثلاثة الأوجه سائغة فيها كما تقدم آنفاً في العارض، والجمهور على القصر، وممن نقل فيه المدّ والتوسط؛ الأستاذ أبو عبدالله بن القصّاع.

---

(١) في المطبوع: (حال)، وهو تحريف.

(٢) لم أجده في التيسير ولا في جامع البيان، والله أعلم.

فصل: في قواعد في هذا الباب مهمة

تقدم أن شرط المدّ: حرفه، وأن سببه موجبُه:

فالشرط قد يكون لازماً؛ فيلزم في كلّ حال نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [غافر: ٨٤] و ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، أو يرد على الأصل، نحو ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] ﴿بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾ [هود: ٥٧].

وقد يكون عارضاً فيأتي في بعض الأحوال، نحو ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل نحو ﴿ءَأَنتُمْ﴾ [الواقعة: ٦٩] عند من فصل، ونحو ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾ [الملك: ١٦]، و ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة: ٥] عند من أبدل الثانية، وقد يكون ثابتاً فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون مغيّراً، نحو ﴿يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿سُوٓءِ﴾ [النحل: ٥٩] في وقف حمزة وهشام وقد يكون قوياً فتكون حركة ما قبله[1] من جنسه، وقد يكون ضعيفاً فيخالف حركة ما قبله جنسه.

١/٣٥١ وكذلك السبب، قد يكون لازماً نحو ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠][2] / و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الدخان: ٣٠] وقد يكون عارضاً نحو ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤] حالة الإدغام والوقف و ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] حالة الابتداء، وقد يكون مغيّراً نحو ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] حالة الوصل، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]

---

(١) في المطبوع: (قبله من) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٢) في (ز) «وقد يكون ضعيفا وقد..».

حالة الوصل عند البزي أو أبي عمرو، وحالة الوقف عند حمزة، وقد يكون قوياً، وقد يكون ضعيفاً.

والقوة والضعف في السبب يتفاضل، فأقواه ما كان* لفظياً، ثم أقوى اللفظي ما كان*[1] ساكناً، أو متصلاً، وأقوى الساكن ما كان لازماً، وأضعفه ما كان عارضاً.

وقد يتفاضل عند بعضهم لزوماً وعروضاً، فأقواه ما كان مدغماً كما تقدم، ويتلو الساكن العارض ما كان منفصلاً، ويتلوه ما تقدّم الهمز فيه على حرف المدّ، وهو أضعفها.

وإنما قلنا اللفظيّ أقوى من المعنويّ لإجماعهم عليه، وكان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المدّ فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمدّ، ولذلك اتفق الجمهور على مدّه قدراً واحداً، وكان أقوى من المتصل لذلك، وكان المتّصل أقوى من المنفصل لإجماعهم على مدّه؛ وإن اختلفوا في قدره، ولاختلافهم في مدّ المنفصل وقصره، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز لإجماع من اختلف في المدّ بعد الهمز، على مدّ «المنفصل»، فمتى اجتمع الشرط والسبب، مع اللزوم والقوة، لزم المدّ ووجب إجماعاً، ومتى تخلّف أحدهما، أو اجتمعا ضعيفين، أو غيّر الشرط، أو عرض ولم يقو السبب، امتنع المدّ إجماعاً، ومتى ضعف أحدهما، أو عرض السبب، أو غيّر جاز المدّ وعدمه؛ على خلاف بينهم في ذلك كما سيأتي مفصلاً، ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما،

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز).

وألغى أضعفهما إجماعاً، وهذا معنى قول الجعبري: إن القوي ينسخ حكم الضعيف[(١)].

ويتخرج على هذه القاعدة مسائل:

الأولى: لا يجوز مدّ نحو ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] كما تقدّم، وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله، والسبب بالانفصال، ويجوز مدّ نحو (سوءة)، و(هيئة) لورش من طريق الأزرق، كما تقدم، لقوّة السبب بالاتصال، كما يجوز مدّ: (عين)، و(هذين) في الحالين، ونحو: (الموت)، و(الليل) وقفاً، لقوّة السبب بالسكون.

١/٣٥٢ **الثانية**: لا يجوز المدّ في وقف / حمزة وهشام على نحو ﴿وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل: ٩٤] ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩] حالة النقل، وإن وقف بالسكون؛ لتغيّر حرف المدّ بنقل حركة الهمزة إليه، ولا يقال إنه إذ ذاك حرف مدّ قبل همز مغيّر؛ لأن الهمز لـمّا زال حرّك حرف المدّ ثم سكّن حرف المدّ للوقف.

وأمّا قول السخاويّ: وتقف على ﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾ [غافر: ٥٨] بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة، ثم تسكّن الياء للوقف، ولا يسقط المدّ؛ لأن الياء وإن زال سكونها فقد عاد إليها؛ فإن أراد المدّ الذي كان قبل النقل، وهو الزيادة على المدّ الطبيعي فليس بجيد؛ لأنه لا خلاف في إسقاطه، وإن أراد المدّ الذي هو الصفة اللازمة، قد عاد إلى الياء بعد أن لم يكن حالة حركتها بالنقل، فمُسَلَّم؛

---

(١) لم أجده.

لأنه يصير مثل (هو) و(هي)[1]، في الوقف من نحو قوله ﴿وَهُوَ بِكُلِّ﴾ [البقرة: ٢٩]، و ﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾ [هود: ٤٢] وكذا قوله في ﴿لِيَسُوءُوا﴾ [الإسراء: ٧] والله أعلم.

الثالثة: لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدّ نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾، و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، و﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [السجدة: ٥]، و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ، كما يجوز له مدّ نحو ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٩]، ﴿إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿أُوتِيَ﴾ [الإسراء: ٧١] لعروض حرف المدّ بالإبدال، وضعف السبب بتقدّمه على الشرط، وقيل للتكافؤ؛ وذلك أنّ إبداله على غير الأصل، من حيث إنه على غير قياس، والمدّ أيضاً غير الأصل، فكافأ (القصرُ) الذي هو الأصل، البدلَ الذي هو على[2] غير الأصل فلم يمدّ.

ويرد على هذا طرداً نحو ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] فإنّ إبدال ألفه على الأصل، وقصره إجماع، ويرد عليه عكساً نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠] فإنّ إبدال ألفه على غير الأصل، ومدّه إجماع، فالأَوْلى أن يقال: إن منع مدّه من ضعف سببه، ليدخل نحو ﴿مَلْجَـًٔا﴾ لضعف السبب، ويخرج نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لقوّته.

واختلف في نحو ﴿ءَأَنتُمْ﴾ و ﴿أَءِنَّا﴾ [النازعات: ١٠، ٢٧]، و ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨] في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفاً، من *حيث إنّ[3]* الألف فيها مقحمة[4]،

---

(١) (هو): سقطت من (ز) و(س) وسقطت (هي) من (ك).

(٢) (على) سقطت من المطبوع.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (مفخمة) بالفاء والخاء المعجمة، وكتبت (ح) حاء مهملة صغيرة تحت الكلمة في (س) لتأكيدها.

جيء بها للفصل بين الهمزتين؛ لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها لقوّة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف المدّ من كلمة، فصار من باب ‹المتصل› وإن كانت عارضة، كما اعتدّ بها مَن أبدل ومدّ لسببيّة السكون / ، وهذا مذهب جماعة، منهم أبو عبد الله بن شريح، نصّ عليه في «الكافي»، فقال في باب ‹المدّ›: «فإن قيل: إن هشاماً إذا استفهم، وأدخل بين الهمزتين ألفاً يمدّ الألف التي بعد الهمزة، قيل: إنما يمدّ من أجل الهمزة الثانية فهو كـ ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] ونحوه»[١]. وقال في باب ‹الهمزتين من كلمة›: «إن قالون، وأبا عمرو، وهشاماً؛ يدخلون بينهما ألفاً فيمدّون»[٢].

١/ ٣٥٣

وهو ظاهر كلام «التيسير» في مسألة ﴿هَآأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] حيث قال: ومن جعلها؛ يعني الهاء، مبدلة، وكان ممّن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء أحقّق الهمزة أو ليّنها، وصرّح بذلك في «جامع البيان»، كما سيأتي مبيّناً عند ذكرها في باب ‹الهمز المفرد› إن شاء الله[٣].

وقال الأستاذ المحقّق؛ أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السَّداد المالَقيّ في «شرح التيسير» من باب ‹الهمزتين من كلمة› عند قوله: وقالون وهشام وأبوعمرو يدخلونها؛ أي الألف، قال: فعلى هذا يلزم المدّ بين المحققة والمليّنة، إلّا أن مدّ هشام أطول، ومدّ السوسيّ أقصر، ومدَّ قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المدّ ‹المتصل›[٤].

---

(١) الكافي: ١٨.

(٢) الكافي: ٢٢.

(٣) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩، وانظر ص: ٩٦٢.

(٤) الدر النثير: ٢/ ٢٤٥.

قلت: إنما جعل مد السوسي أقصر؛ لأنه يذهب إلى ظاهر كلام «التيسير» من جعل مراتب (المتصل) خمسة، والدنيا منها لمن قصر (المنفصل) كما قدمنا، وبزيادة المدّ قرأت من طريق «الكافي» في ذلك كلّه، والله تعالى أعلم.

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها، ولضعف سببية الهمز عن[1] السكون، وهو مذهب العراقيين كافّة، وجمهور المصريّين، والشاميّين، والمغاربة، وعامّة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك.

قال الأستاذ أبو بكر بن مهران، فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه « حلية القراء » عند ذكره أقسام المدّ: أما مدّ (الحجز) ففي مثل قوله ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، و ﴿أَءِذَا﴾ [النازعات: ١١] وأشباه ذلك، قال: وإنّما سمّي مدّ (الحجز)؛ لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزاً، وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين، فتدخل بينهما مدّة تكون حاجزة بينهما، ومبعدة لإحداهما عن الأخرى، قال: ومقداره أَلِفٌ تامّة بالإجماع؛ لأن / الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة. انتهى. ١/ ٣٥٤

وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأنّ المدّ إنما جيء به زيادة على حرف المدّ الثابت، بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمزة بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلاً بينهما، واستعانة على

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (عند).

الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المدّ على[١] حرف المدّ ثَمَّ، فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا الأَولى بالقياس والأداء، والله تعالى أعلم.

الرابعة: يجوز المدّ وعدمه، لعروض السبب، ويقوى بحسب قوّته، ويضعف بحسب ضعفه، فالمدّ في نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] وقفاً، عند من اعتدّ بسكونه؛ أقوى منه في نحو ﴿ائْذَن﴾ [التوبة: ٤٩]، و ﴿اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ابتداء عند من اعتدّ بهمزه؛ لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف، ولذلك كان الأصحّ إجراء الثلاثة في الأوّل دون الثاني، كما تقدّم، ومن ثَمَّ جرت الثلاثة له ولغيره في الوقف على ﴿ائْتِ﴾ [يونس: ١٥] حالة الابتداء، لقوّة سبب السكون، على سبب الهمز المتقدّم، والله أعلم.

الخامسة: يجوز المدّ وعدمه؛ إذا غيّر سبب المدّ عن صفته التي من أجلها كان المدّ، سواء كان السبب همزاً، أو سكوناً، وسواء كان تغيّر الهمز (بين بين) أو (بالإبدال) أو (النقل) أو (بالحذف) كما سيأتي في (الهمزتين من كلمتين)، و(وقف حمزة، وهشام) وقراءة أبي جعفر، وغير ذلك، فالمدّ لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أوّلاً، وتنزيل السبب المغيّر كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتداداً بما عرض له من التغيير والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويّان، والنظران صحيحان مشهوران، معمول بهما نصاً وأداء، قرأت بهما جميعاً، والأول أرجح عند جماعة من الأئمّة؛ كأبي عمرو الداني، وابن شريح، وأبي العزّ القلانسي، والشاطبيّ وغيرهم، وحجتهم:

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (في).

أنّ مَن مدَّ عامل الأصل، ومَن قَصَر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أَوجَهُ وأقيس، وهذا اختيار الجعبريّ.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن الأَوْلى فيما ذهب بالتغيير اعتباطاً؛ هو الثاني، وفيما بقي / له أثر يدل عليه هو الأوّل، ترجيحاً للموجود على المعدوم، فقد حكى أبو بكر الداجوني، عن أحمد بن جبير عن أصحابه، عن نافع، في الهمزتين المتفقتين نحو ﴿ٱلسَّمَآءَ ان تَقَعَ﴾ [الحج: ٦٥] قال: يهمزون ولا يطوّلون ﴿ٱلسَّمَآءَ﴾ ولا يهمزونها، وهذا نصّ منه على القصر من أجل الحذف، وهو عين ما قلناه، والله أعلم. ٣٥٥/١

ومما يدل على صحّة ما ذكرناه؛ ترجيحُ المدّ على القصر لأبي جعفر في قراءته ﴿إِسْرَآئِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] ونحوه بالتليين، لوجود أثر الهمزة، ومنعُ المدّ في ﴿شُرَكَاي﴾ ونحوه في رواية من حذف الهمزة عن البزي، لذهاب الهمزة.

وقد يعارض استصحاب الحكم مانع آخر، فيترجّح الاعتداد بالعارض، أو يمتنع ألبتة، ولذلك استثنى جماعة ممّن لم يعتد بالعارض لورش من طريق الأزرق ﴿ءَآلَٰنَ﴾ في موضعي [يونس: ٥١، ٩١]، لعارض غلبة التخفيف بالنقل، ولذلك خصَّ نافع نقلها من أجل توالي الهمزات؛ فأشبهت اللازم، وقيل لثقل الجمع بين المدّين، فلم يعتدّ بالثانية لحصول الثقل بها.

واستثنى الجمهور منهم ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] لغلبة التغيير، وتنزيله بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] للزوم البدل، ولذلك لم يجز في الابتداء بنحو ﴿بِالِايمَٰنِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، ﴿ءَآلَٰنَ﴾ سوى القصر، لغلبة الاعتداد بالعارض كما قدمنا.

تنبيه: لا يجوز بهذه القاعدة إلا المدّ، على استصحاب الحكم، أو ‹القصر› على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية، ولا نعلمها، والفرق بين عروض الموجب وتغيّره واضح، سيأتي في التنبيه ‹العاشر›، والله أعلم، ويتخرج على ما قلناه فروع:

الأوّل: إذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه[1] نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] بحذف إحدى الهمزتين، في وجه قصر ‹المنفصل›، وقدّر حذف الأولى[2]، على مذهب الجمهور؛ فالقصر في ﴿ها﴾[3] لانفصاله؛ مع وجهي المدّ والقصر في ﴿أولاء إن كنتم﴾؛ لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض، وإذا قرئ في وجه مدّ ‹المنفصل›؛ فالمدُّ في ﴿ها﴾ مع المدّ في ﴿أولاء إن﴾ وجهاً واحداً.

ولا يجوز المدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء إن﴾ لأنّ ﴿أولاء﴾ لا يخلو من أن يقدّر متصلاً، أو منفصلاً، فإن قدّر منفصلاً؛ مُدّ مع مَدّ ﴿ها﴾، أو قُصِر مع قَصْر ﴿ها﴾، وإن قدّر متّصلاً / مُدَّ مع قَصْر ﴿ها﴾، فلا وجه حينئذ لمدّ ﴿ها﴾ المتفق على انفصاله، وقصر ﴿أولاء﴾ المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيهما[4] ثلاثة أوجه فحسب. ٣٥٦/١

---

(١) في المطبوع: (وافقه على) و(على) زيادة ليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: (الأولى فيها) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٣) كتب في المطبوع (فيها) متصلة وليست صواباً فـ(ها) ليست ضميراً وإنما هي الهاء من (هؤلاء) في الكلمة القرآنية.

(٤) في المطبوع: ‹فيها› بالإفراد، وهو تحريف وخطأ.

الثاني: إذا قرئ في هذا ونحوه، لقالون ومن وافقه؛ بتسهيل الأولى؛ فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة، فمع قصر ﴿ها﴾ المدُّ والقصرُ في ﴿أُوْلَآءِ﴾، ومع مدّ ﴿ها﴾ كذلك؛ استصحاباً للأصل، أو اعتداداً بالعارض، إلا أنّ المدّ في ﴿ها﴾ مع القصر في ﴿أُوْلَآءِ﴾ يضعف[1]؛ باعتبار أن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال؛ لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مدّ المتصل، وإنْ غيّر سببه، دون العكس، والله أعلم.

الثالث: إذا قرئ ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] لأبي عمرو وقالون، وقُدِّر أن ﴿ها﴾ في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ للتنبيه؛ فمن مدَّ (المنفصل) عنهما، جاز له في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وجهان لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما، ولا يجوز مدّ ﴿ها﴾ من ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وقصر ﴿ها﴾ من ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إذ لا وجه له، والله أعلم. وسيأتي ذلك.

الرابع: إذا قرئ لحمزة، وهشام في أحد وجهيه، نحو ﴿هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] وقفاً في وجه الرَّوم؛ جاز المدُّ والقصرُ؛

---

(١) قال الأزميري: تنبيه: منع ابن الجزري في «النشر» لقالون المدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء﴾ بقوله: والمدّ المتصل وإن غيّر أولى من المنفصل، ويلزم عليه أن يمنع المدّ في ﴿وارحمنا﴾ آخر البقرة، مع قصر الميم، في قوله ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] قال: ولم نقرأ بالمدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء﴾ لقالون، وكذا لا نقرئ به، ولكن لا يمكن الجواب للسائل سوى الأخذ.اهـ

ومع هذا فقد ذكر العلامة المتولي رحمه الله جواز هذا الوجه، وألزم المؤلّف بما لا يلزمه؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تؤخذ بالاجتهاد، وقراءة ابن غازي رحمه الله بهذا الوجه على شيخه -كما ذكر المتولي- لا تبيح هذا الوجه لغيره ممن لم يقرأ به متصلاً. والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ٦٠-٦١، الروض النضير: ١٤٤-١٤٥، كلاهما بخط شيخنا المرصفي رحمه الله.

على القاعدة، وإذا قرئ بالبدل، وقُدّر حذف المبدل فالمدُّ على المرجوح، والقصر على الأرجح؛ من أجل الحذف.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إذا وقف عليه بالرَّوم لحمزة، وسهلت الهمزة الأولى لتوسطها بعد الألف، جاز في الألفين (المدُّ) و(القصرُ) معاً لتغيّر الهمزتين بعد حرفي المدّ، ولا يجوز مدُّ أحدهما وقصرُ الآخر من أجل التركيب، وإن وقف بالبدل وقدّر الحذف كما تقدم؛ جاز في ألف ﴿ها﴾ الوجهان مع قصر ألف ﴿أولاء﴾، على الأرجح؛ لبقاء أثر التغيّر في الأولى، وذهابه في الثانية وجاز مدّهما وقصرهما؛ كما جاز في وجه الرَّوم؛ على وجه التفرقة بين ما بقي أثره وذهب، والله أعلم، وسيأتي بيان ذلك بحقه في باب (وقف حمزة وهشام على الهمز).

الخامس[1]: لو وقف على ﴿زَكَرِيَّآءُ﴾ [آل عمران:٣٧] لهشام في وجه التخفيف، جاز حالة البدل، المدُّ والقصرُ؛ جرياً على القاعدة، فلو وقف عليه لحمزة لم يجز له سوى القصر للزوم التخفيف لغة[2]، ولذلك لم يجز لورش في نحو ﴿تَرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٠] سوى القصر[3].

١/٣٥٧ **السادس**: / لا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة؛ إجراء (المدّ) و(القصر)، في حرف المدّ بعد الهمز المغيّر في مذهب ورش من طريق الأزرق بل القصر ظاهر

---

(١) في (ت) بعد «الخامس» قلت.

(٢) (لغة): سقطت من (س)، وينبّه على أن حمزة ممن يقرأ هذه الكلمة بدون همز بعد الياء.

(٣) لأن أصل الفعل «ترى»: تَرْأَى، على وزن تَفْعَل، مضارع رأى، خفف المضارع فيه لغة، فالتغى مدُّ البدل لورش؛ لذلك لم يجز في ﴿تَرَىٰ﴾ ونحوها إلَّا قصرُ البدل وصلاً ووقفاً.

عبارة صاحب «العنوان» و«الكامل» و«التلخيصين»[١] و«الوجيز» ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك، نحو: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١]، ولا ما اختلف فيه من ﴿ءَالْآنَ﴾ [يونس: ٥١]، و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] ولا مثّل أحد منهم بشيء من المغيّر، ولا تعرضوا له، ولم ينصّوا إلّا على الهمز المحقّق، ولا مثّلوا إلّا به كما تقدّم، وهذا صريح أو كالصريح في الاعتداد بالعارض، وله وجه قويّ؛ وهو ضَعْف سبب المدّ بالتقدّم، وضَعْفه بالتغيّر.

وتظهر فائدة الخلاف في ذلك؛ في نحو ﴿مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [البقرة: ٨]؛ فمن لم يعتدّ بالعارض في ﴿ٱلْآخِرِ﴾ ساوى بين ﴿ءَامَنَّا﴾ وبين ﴿ٱلْآخِرِ﴾ مدّاً وتوسّطاً وقصراً، ومن اعتدّ به مدَّ أو توسّط في ﴿ءَامَنَّا﴾ وقصر في ﴿ٱلْآخِرِ﴾.

ولكنّ العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كلّه؛ سوى ما استثني من ذلك فيما تقدّم، وبه قرأت وبه آخذ، ولا أمنع الاعتداد بالعارض، خصوصاً من طرق[٢] من ذكرت، والله أعلم.

السابع: ﴿ءَالْآنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، إذا قرئ لنافع، وأبي جعفر، بوجه إبدال همزة الوصل ألفاً، ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها، جاز لهما في هذه الألف المبدلة؛ المدُّ باعتبار استصحاب حكم المدّ للساكن، والقصرُ باعتبار الاعتداد بالعارض، على القاعدة المذكورة، فإن وقف لهما عليها، جاز مع كلّ

(١) في المطبوع: «التلخيص» بالإفراد، وهو خطأ.

(٢) في (س): طريق، بالإفراد.

واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام، ما يجوز لسكون[(١)] الوقف، وهو المدّ، والتوسّطُ، والقصرُ، وهذه الستة[(٢)] تجوز أيضاً لحمزة في حال وقفه بالنقل، وأمّا ورش من طريق الأزرق، فله حكم آخر، من حيث وقوع كلّ من الألفين بعد الهمز، إلا أن الهمزة الأولى محقّقة، والثانية مغيّرة بالنقل.

وقد اختلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى، وفي تسهيلها (بين بين) فمنهم من رأى* إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً *[(٣)] ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً؛ وسيأتي تحقيقه في باب (الهمزتين من كلمة).

فعلى القول بلزوم البدل، يلتحق بباب حرف[(٤)] المدّ الواقع بعد همز، ويصير حكمها حكم ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] فيجري فيها للأزرق، المدُّ و(التوسطُ) والقصرُ، وعلى / القول[(٥)] بجواز البدل، يلتحق باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ١/٣٥٨ و ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] للأزرق عن ورش، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض، فيقصر مثل ﴿ءَأَلِدُ﴾ وعدم الاعتداد به، فيمدّ كـ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ولا يكون من باب ﴿ءَامَنَ﴾ وشبهه، فلذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط، وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى:

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «لكون».

(٢) في المطبوع: «الثلاثة»، وهو خطأ.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) «حرف»: سقط من المطبوع.

(٥) في المطبوع: (الآخر) وليست في النسخ.

فإذا قـرئ بالمـدّ في الأولى، جـاز في الثانيـة؛ ثلاثـة، وهـي المـدُّ والتوسـطُ، والقصرُ، فالمدُّ على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البـدل في الأولى، وعلى تقدير جوازه فيها إن لم يعتـدّ بالعـارض، وهـذا في «التبـصرة» لمكّي، وفي «الشاطبية»، ويُحتمل لصاحب «التجريد»، والتوسط في الثانية مع مَدّ الأولى بهذين التقديرين المذكورين، وهو في «التيسير» و«الشاطبية»، والقصر في الثانية مع مدّ الأولى؛ على تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلى تقدير لـزوم البدل في الأولى، ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعـارض فيهـا؛ لتصادم المذهبين، وهذا الوجه في «الهدايـة» و«الكـافي» وفي «الـشاطبية» أيـضاً، ويحتمل لصاحب «تلخيص العبارات» و«التجريد» و«الوجيز».

وإذا قـرئ بالتوسـط في الأولى؛ جـاز في الثانيـة وجهـان، وهمـا: التوسـط والقصر، ويمتنع المدُّ فيها؛ من أجل التركيب، فتوسّطُ الأولى؛ على تقـدير لـزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعـارض فيهـا، وهـذا الوجـه طريق أبي القاسم خلـف بـن خاقـان، وهـو أيـضاً في «التيـسير» ويخـرّج مـن «الشاطبية» ويظهر من «تلخيص العبارات» و«الـوجيز»، وقـصر الثانيـة، عـلى تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في «جامع البيـان»، ويخـرّج مـن «الـشاطبية»، ويحتمـل مـن «تلخـيص» ابـن بلّيمـة و «الوجيز».

وإذا قرئ بقصر الأولى، جاز في الثانية القصرُ؛ ليس إلّا؛ لأن قـصر الأولى؛ إمّا أن يكون على تقدير لزوم البدل، فيكون على مذهب من لم ير المدَّ بعد الهمـز؛ كطاهر بن غلبون، فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإمّا أن يكون على تقدير

جواز البدل، والاعتداد معه بالعارض؛ كظاهر ما يخرج من «الشاطبية»؛ فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى / فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مدُّ الثانية، وتوسطُها، فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها، وطرقها، وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم، لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعوّل على خلاف ما ذكرت هنا (والحقُّ أحقُّ أن يتّبع)، وقد نظمتُ هذه الستّة الأوجه؛ التي لا يجوز غيرها على مذهب من أبدل؛ فقلت:

٣٥٩/١

للأزرق في آلان ستة أوجه ... على وجه إبدال لدى وصله تجري[1]

فمدّ وثلّث ثانياً ثمّ وسّطن ... به وبقصر ثمّ بالقصر مع قصر

وقولي: (لدى وصله)، قَيْدٌ، ليعلم أن وقفه ليس كذلك، فإن هذه الأوجه الثلاثة الممتنعة حالة الوصل، تجوز لكلّ من نقل في حالة الوقف كما تقدم، وقولي: (على وجه إبدال)، ليعلم أن هذه الستة؛ لا تكون إلّا على وجه إبدال همزة الوصل ألفاً.

أمّا على وجه تسهيلها فيظهر له ثلاثة أوجه في الألف الثانية؛ المدُّ وهو ظاهر كلام الشاطبي و«كامل»[2] الهذلي، ويحتمله كتاب «العنوان»، والتوسطُ طريق أبي الفتح فارس، وهو في «التيسير» وظاهر كلام الشاطبيّ أيضاً، والقصرُ، وهو غريب في طريق الأزرق؛ لأنّ أبا الحسن طاهر بن غلبون، وابن بلّيمة، اللذين

---

(١) كتب في حاشية: (ظ) و(ك): في نسخة: لورش لدى الآن... وفي وصله.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كلام).

رويا عنه القصر في باب ﴿ءَامَنَ﴾؛ مذهبهما في همزة الوصل الإبدالُ، لا التسهيل، ولكنه ظاهر من كلام الشاطبيّ مخرّج من اختياره، ويحتمل احتمالاً قويّاً من «العنوان»، نعم هو طريق الأصبهاني عن ورش، وهو أيضاً لقالون وأبي جعفر، والله تعالى أعلم.

الثامن: إذ قرئ ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢][1] بالوصل، جاز لكلّ من القراء في الياء من (ميم) المدُّ والقصرُ، باعتبار استصحاب حكم المدّ، والاعتداد بالعارض؛ على القاعدة المذكورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١] الوجهان المذكوران بالقاعدة المذكورة.

ممّن نصّ على ترك المدّ، إسماعيل بن عبد الله النخاس، ومحمد بن عمر بن خيرون القيروانيّ[2]، عن أصحابهما عن ورش، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: «والوجهان جَيِّدَانِ[3]».

ومن نصّ على الوجهين أيضاً أبو محمد مكّي وأبو العباس / المهدوي، وقال الأستاذ أبو الحسن طاهر بن غلبون في «التذكرة»: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مدّ قرأت فيهما، وبه آخذ»[4]. ١/ ٣٦٠

قلت: إنما رجّح القصر، من أجل أن الساكن ذهب بالحركة.

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق٨٦/ أ، الإقناع: ١/ ٤٧٩-٤٨٠.

(٢) شيخ القراء بالقيروان، ثقة مأمون، أخذ عن ابن سيف وغيره، أخذ عنه ابنه وغيره، هو الذي قدم بقراءة نافع إلى القيروان، توفي سنة (٣٠٦ هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٧.

(٣) جامع البيان: ١/ ٨٦/ أ، وفيه: «حسنان» بدل «جيدان».

(٤) التذكرة: ١/ ٧١.

وأمّا قول أبي عبد الله الفاسيّ: ولو أخذ بالتوسط في ذلك؛ مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً،[1] فإنّه تفقُّهٌ، وقياسٌ لا يساعده نقل، وسيأتي علّة منعه، والفرق في التنبيه (العاشر) قريباً، والله أعلم.

التاسع: إذا قرئ لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين من كلمتين، حرف مدّ وحرّك ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلاً؛ إمّا لالتقاء الساكنين نحو ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ اِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أو بإبقاء الحركة نحو ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ اِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] و ﴿لِلنَّبِيِّ اِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] جاز القصرُ؛ إن اعتدّ بحركة الثاني، فيصير مثل ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وجاز المدُّ إن لم يعتدّ بها، فيصير مثل ﴿هَٰٓؤُلَآءِ اِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] وذلك على القاعدة المذكورة.

العاشر: تقدّم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغيّر سبب المدّ فيه؛ على القاعدة المذكورة، ويجوز فيما تغيّر سبب القصر؛ نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] في الوقف، وإن كان كلّ منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه، والفرق بينهما أن المدَّ في الأول هو الأصل، ثم عرض التغيّر في السبب، والأصل أن لا يعتدّ بالعارض، فمدّ على الأصل، وحيث اعتدّ بالعارض قَصَر، إذ كان القصر ضدّاً للمد، والقصر لا يتفاوت. وأمّا القصر في الثاني؛ فإنه هو الأصل، عدماً للاعتداد بالعارض، فهو كالمدّ في الأول، ثم عرض سبب المدّ، وحيث اعتدّ بالعارض مدّ، وإن كان ضداً للقصر؛ إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطاً، فأمكن التفاوت فيه، واطّردت في ذلك القاعدة، والله أعلم.

---

(١) اللآلي الفريدة: ١/ ق٤٢/ ب.

المسألة السادسة: في العمل بأقوى السَّببين

وفيه أيضاً فروع:

الأول: إذا قرئ نحو قوله ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات: ٣٥] و ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و ﴿ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ ﴾ [البقرة: ١٧٣] لحمزة، في مذهب من روى المدّ للمبالغة عنه؛ فإنه يجتمع في ذلك السّببُ / اللفظيُّ والمعنويُّ؛ واللفظيُّ أقوى كما تقدّم، فيمدّ له فيه مدّاً مشبعاً على أصله في المدّ، لأجل الهمزة، كما يمدّ ﴿ بِمَآ أُنزِلَ ﴾ [البقرة: ٤]، ويلغى المعنويّ[1]، فلا يقرأ فيه بالتوسط له، كما[2] يقرأ ﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾ [البقرة: ٢] و ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ [هود: ٢٢] و ﴿ لَا عِوَجَ ﴾ [طه: ١٠٨] وشبهه؛ إعمالا للأقوى، وإلغاء للأضعف.

١/٣٦١

الثاني: إذا وقف على نحو ﴿ يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ١٤٢] و ﴿ تَفِيٓءَ ﴾ [الحجرات: ٩] و ﴿ ٱلسُّوٓءَ ﴾ [النساء: ١٧] بالسكون، لا يجوز فيه القصرُ عن أحد؛ وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط وقفاً لمن مذهبه الإشباع وصلا بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفاً؛ لمن مذهبه التوسط وصلاً، إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض.

فلو وقف القارئ لأبي عمرو مثلاً، على ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩] بالسكون؛ فإن لم يعتدّ بالعارض، كان مثله في حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على ﴿ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ [البقرة: ٤٤]، و ﴿ ٱلۡحِسَابِ ﴾ [البقرة: ٢٠٢] بالقصر حالة

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (المعندي) بالدال بدل الواو.

(٢) في المطبوع: (كما لا) و(لا) زائدة، وهي خطأ وتحريف.

السكون، وإن اعتدّ بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، ويكون كمن وقف بزيادة المدّ في ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، و ﴿ٱلْحِسَابِ﴾.

ولو وقف مثلاً عليه لورش؛ لم يجز له غير الإشباع، ولا يجوز له ما دون ذلك؛ من توسط، أو قصر، ولم يكن ذلك؛ من سكون الوقف؛ لأنّ سبب المدّ لم يتغيّر، ولم يُعرض حالة الوقف، بل ازداد قوة إلى قوته بسكون[1] الوقف، ولم يجز لورش من طريق الأزرق في الوقف على ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] إلا المدّ والتوسّط، ويمتنع له القصر، ويجوز لغيره؛ كما تقدّم، والله أعلم.

الثالث: إذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، و ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١]، و ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران: ١٤] فمن روى عنه المدّ وصلاً؛ وقف كذلك؛ سواء اعتدّ بالعارض، أولم يعتدّ، ومن روى التوسط وصلاً، وقف به؛ إن لم يعتدّ بالعارض، وبالمدّ إن اعتد به كما تقدّم، ومن روى القصر؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي الحسن بن بلّيمة، وقف كذلك؛ إذا لم يعتدّ بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع إن اعتدّ به، وتقدّم.

الرابع: إذا قرئ له أيضاً نحو ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] و ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف:١٦] و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ / أَن كَذَّبُواْ﴾ [الروم:١٠] وصلاً، مدَّ وجهاً واحداً مشبعاً، ٣٦٢/١ عملاً بأقوى السّببين، وهو المدّ لأجل الهمز بعد حرف المدّ في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾[2]، و ﴿أَبَاهُمْ﴾، و ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾، فإن وقف على ﴿رَءَا﴾، و ﴿وَجَآءُوٓ﴾، و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾

---

(١) في (ز): «بسبب سكون».

(٢) في (س): «آنذرتهم»، وهو خطأ.

جازت الثلاثة الأوجه؛ بسبب تقدّم الهمز على حرف المدّ، وذهاب سببية الهمز بعده، وكذلك لا يجوز له في نحو ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [الممتحنة: ٤] و ﴿ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ﴾ [المائدة: ٢] إلا الإشباع وجهاً واحداً في الحالين؛ تغليباً لأقوى السّببين، وهو الهمز والسكون بعد حرف المدّ، وألغى الأضعف، وهو تقدّم الهمز عليه.

الخامس: إذا وقف على المشدّد بالسكون؛ نحو ﴿صَوَآفَّۖ﴾ [الحج: ٣٦] و ﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ [الأنفال: ٢٢] ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] عند من شدّد النون[1]، وكذلك ﴿وَٱلَّذَانِ﴾، ﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾، ﴿هَٰتَيۡنِ﴾، فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المدّ وقفاً ووصلاً.

ولو قيل بزيادته في الوقف؛ على قدره في الوصل، لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدّد على غير المشدّد، وزادوا مدّ (لام) من ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] على مدّ (ميم) من أجل التشديد؛ فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع؛ من أجل اجتماع هذه السواكن، ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرّق بين الألف وغيرها، وهو مما لم يقل به أحد غيره، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه في آخر باب «الوقف».

---

(١) الذي قرأها بالتشديد هو ابن كثير رحمه الله. انظر: التيسير: ١٣٦.

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة[(١)]

وتأتي الأولى منهما همزة زائدة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منهما[(٢)] متحركة وساكنة، فالمتحركة؛ همزة قطع، وهمزة وصل.

فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام؛ فتأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، فالمفتوحة على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول المتّفق عليه؛ يأتي بعده ساكن ومتحرك، فالساكن يكون صحيحاً، وحرف مدّ / أمّا الذي بعده[(٣)] ساكن صحيح من المتّفق عليه، فهو ١/ ٣٦٣

---

(١) لـمّا كان النطق بهمزتين متتاليتين، سواء في كلمة أو كلمتين، فيه نوع من التكلف والصعوبة، ذهب العرب الذين نزل القرآن بلسانهم إلى تغييره بجميع أنواع التسهيل، من حذف وإبدال... إلخ.

وقد جاءت بعض القراءات المتواترة على هذا الأسلوب العربي الأصيل، فاهتمّ به القرّاء والمصنفون في القراءات؛ ومنهم المؤلف، حيث لم يخلوا مصنفاتهم من إفراده بباب أو بابين يجمعون فيه شوارده، ويلمّون فيه متفرّقه، ما عدا كلمات لها حكم خاصّ، ارتأوا تأجيل الكلام عليها في الأصول، وأخّروها إلى محالّها في الفرش في أماكنها من سورها، كالمذكور في سورة (الرعد) من لفظ الاستفهامين، و ﴿أَشَهِدُواْ﴾ في الزخرف (١٩).

وانظر هذا الباب في: السبعة: ١٣٦-١٣٧، التذكرة: ١/ ١١١-١١٥، التيسير: ٣١-٣٢، التبصرة: ٢٧٥-٢٨٤، الإرشاد: ٢٠٨، الإقناع: ١/ ٣٥٨-٣٧٧، المصباح: ٣/ ١٢١٠-١٢٣٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٠-٢٣٨، إبراز المعاني: ١/ ٣٤٦-٣٧١ وغيرها.

(٢) في المطبوع: (منها) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (بعد) بسقوط الهاء، وهو خطأ.

عشر كلم، في ثمانية عشر موضعاً؛ وهي: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦] و يسٓ [١٠]، و ﴿ءَأَنتُمْ﴾ في البقرة [١٤٠] و الفرقان [١٧]، وأربعة مواضع في الواقعة [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]، وموضع في النازعات [٢٧]، و ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ في آل عمران [٢٠]، و ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ فيها أيضاً [٨١] و ﴿ءَأَنتَ﴾ في المائدة [١١٦] والأنبياء [٦٢] و ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ في يوسف [٣٩] و ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء [٦١]، و ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ في النمل [٤٠] و[1] ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ في يسٓ [٢٣] و[2] ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ في المجادلة [١٣].

فاختلفوا في تخفيف الثانية منها، وتحقيقها، وإدخال ألف بينهما، فسهّلها بين الهمزة والألف؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، ورويس، والأصبهانيّ عن ورش، واختلف عن الأزرق عنه، وعن هشام:

أمّا الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة؛ صاحب «التيسير»، وابنُ سفيان، والمهدويُّ، ومكّي، وابن الفحام، وابن الباذش وغيرهم، قال الداني: وهو قول عامّة المصريين عنه[3]، وسهّلها عنه (بين بين) صاحب «العنوان» وشيخه الطرسوسيّ، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ الحسن بن بلّيمة، وأبو عليّ الأهوازي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً؛ ابن شريح والشاطبيّ

---

(١) كتب الواو في المطبوع داخل القوسين، وهو خطأ.

(٢) كتب الواو داخل القوسين، وهو خطأ.

(٣) النصّ لم أقف عليه لا في «الجامع»، ولا «التيسير»، ولا «المفردات»، وعزاه المالقي إلى (إيجاز البيان). انظر: الدر النثير: ٢/ ٢٤٤.

والصفراويّ وغيرهم[١]، فعلى قول رواة البدل، يمدّ مُشبَعاً لالتقاء الساكنين، كما تقدم[٢].

وأمّا هشام فروى عنه الحلواني من طريق ابن عبدان؛ تسهيلها (بين بين) وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«العنوان» و«المجتبى» و«القاصد» و«الإعلان» و«تلخيص العبارات» و«روضة» المعدّل، و«كفاية» أبي العزّ؛ من الطريق المذكورة، وهو أيضاً عن الحلواني من غير الطريق المذكورة في «التبصرة» و«الهادي» و«الهداية» و«الإرشاد»[٣] و«التذكرة» لابني غلبون و«المستنير» و«المبهج» و«غاية» أبي العلاء، و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية الأخفش عن هشام[٤]، وروى الحلوانيّ عنه أيضاً من طريق أبي عبد الله الجمّال تحقيقها، وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر[٥]، و«روضة» أبي عليّ البغدادي، و«التجريد « و«سبعة» ابن مجاهد[٦]، وكذلك روى الداجونيّ، من

(١) انظر: العنوان:٤٤-٤٥، التذكرة: ١/ ١١١، تلخيص العبارات: ٢٧، الوجيز: ق١٢/ أ، الكافي: ٢٢.

(٢) انظر ص: ٨٦١.

(٣) قوله: «الإرشاد» يقصد به «إرشاد» ابن غلبون، بدليل قوله: (ابني) بالتثنية، التي تحرفت في المطبوع إلى: «ابن» بالإفراد، فحرفت المعنى المراد للمؤلف.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، الكافي:٢٢، العنوان:٤٥، تلخيص العبارات: ٢٧، روضة الحفاظ: ١/ ق١٣٦، الكفاية الكبرى: ٢٢٨ التبصرة: ٢٧٦، التذكرة: ١/ ١١١، المستنير: ١/ ٤٣٢، المبهج: ١/ ٢٠١، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٢، التجريد: ٦/ ب.

(٥) الذي في «التلخيص» المطبوع هو (التسهيل) قال أبو معشر: بهمزة ومدّة؛ حجازي غير روح، والحلواني لهشام..إلخ. ومعروف أنّ (بهمزة ومدة) مصطلح يقصد به (التسهيل) كما سيذكره المؤلّف بعد قليل. انظر: التلخيص: ١٧٠.

(٦) انظر: الروضة: ٢٣١، التجريد: ق/ ب، السبعة: ١٣٧.

مشهور طرقه عن أصحابه؛ عن هشام، وهي رواية إبراهيم بن عبّاد[١] عن هشام[٢]، وبذلك قرأ الباقون؛ وهم: الكوفيّون، ورَوح، وابن ذكوان إلا أنّ الصوريّ من جميع طرقه عنه، سهّل الثانية من ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ في الإسراء [٦١]، ولم يذكر / ذلك[٣] في «المبهج».

١/ ٣٦٤

وانفرد في «التجريد» بتسهيلها لهشام بكماله؛ أي من طريقي الحلواني والداجونيّ، وبتحقيقها لابن ذكوان بكماله؛ أي من طريقي الأخفش والصوري، فخالف سائر المؤلّفين، ووافقه في «الروضة» عن هشام، وهو من طريق الداجوني[٤].

وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني بتسهيل ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ في الموضعين[٥]: [البقرة: ٦] [يسٓ: ١٠].

وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كلّه[٦]، والله أعلم.

وفَصَل بين الهمزتين بألف: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، واختلف عن هشام؛ فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصلَ كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل، وبذلك قرأ الباقون ممّن حقّق الثانية أو سهّلها.

---

(١) التميميّ البصري، قرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦.

(٢) رواية ابن عبّاد ليست من طرقه.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (في ذلك).

(٤) انظر: التجريد: ق:٦/ ب، الروضة للمالكي: ٢٣٥.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٢ و٤٤٥.

(٦) انظر: الكامل: ق: ٢٦٣.

وانفرد هبة الله المفسّر عن الداجونيّ عن هشام بالفصل، كرواية الحلواني عنه[١]، وانفرد به الداجوني عن هشام في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١][٢]، وكذلك انفرد به أبو الطيّب بن غلبون، والخزاعيّ؛ عن الأزرق عن ورش، قال ابن الباذش: وليس بمعروف[٣].

قلت: وأحسبه وَهْماً، والله أعلم.

وبقي حرف واحد يلحق بهذا الباب في قراءة أبي جعفر وهو ﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾ في يسٓ [١٩]، يقرؤه بفتح الهمزة الثانية كما سنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه، فهو على أصله في التسهيل وإدخال ألف بينهما، والله أعلم[٤].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٢.

(٢) قال العلّامة الأزميري رحمه الله: لا خلاف عن هشام في الفصل بين الهمزتين في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ خاصّة، وإن أطلق الخلاف في الطيّبة، وصرّح في «النشر» الفصل من طريقيه، ولكن ذكر الفصل للداجوني بطريق الانفراد.اهـ ثم ذكر الأزميريّ كلام المؤلف، وعقّب عليه بقوله: ظاهره انفرد الداجوني ولم يتابعه أصحابه، ولكن وجدنا الفصل له مصرحًا في «التجريد» و«روضة» المالكي و«تلخيص» أبي معشر.اهـ وقال الشيخ المتولي رحمه الله، معقّباً على قول المؤلّف: انفرد به - الفصل - الداجوني..إلخ. قال: معلوم أن الانفراد هو اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه، ولا شك أن قوله: وانفرد به الداجوني..إلخ، يُفهم منه أن الحلواني لم يَرو الفصل في هذا الحرف، مع أنه يرويه كالداجوني، فكان الأَوْلَى أن يُعبّر بما يفيد اتفاقهما على الفصل؛ لأن الداجونيّ لم ينفرد به، بل وافق الحلواني عليه. والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ق ٣٧١، الروض النضير: ق:٣١٥، كلاهما بخط شيخي المرصفي رحمه الله.

(٣) الإقناع: ١/ ٣٦١.

(٤) انظر ص: ١٨٦٩.

وأمّا الذي بعده متحرك من المتفق على الاستفهام فيه؛ فهو حرفان؛ أحدهما ﴿ ءَأَلِدُ ﴾ في هود [٧٢] والآخر ﴿ ءَأَمِنتُم ﴾ في الملك [١٦]، وقد اختلفوا في تسهيل الثانية منهما، وإبدالها، وتحقيقها، وإدخال الألف بينهما على أصولهم المتقدمة، إلا أنّ رواة الإبدال عن الأزرق عن ورش؛ لم يمدّوا على الألف المبدلة، ولم يزيدوا على ما فيها من المدّ؛ من أجل عدم السبب، كما تقدّم مبيّناً في باب (المدّ)[١].

وخالف قنبلٌ في حرف (الملك) أصلَه؛ فأبدل الهمزة الأولى منهما واواً؛ لضمّ راء ﴿ ٱلنُّشُورُ ﴾[٢] قبلها، واختُلف عنه في الهمزة الثانية؛ فسهّلها عنه ابن مجاهد على أصله، وحقّقها ابن شنبوذ، هذا في حالة الوصل، وأمّا إذا ابتدأ فإنه يحقق الأولى، ويسهّل الثانية على أصله، والله أعلم.[٣]

وأمّا الذي بعده حرف مدٍّ فموضع واحد وهو ﴿ ءَأَٰلِهَتُنَا ﴾ في الزخرف [٥٨]: فاختلف في تحقيق الهمزة الثانية / منه، وفي تسهيلها (بين بين)، فقرأ بتحقيقها الكوفيون وروح، وسهّلها الباقون. ٣٦٥/١

ولم يدخل أحد بينهما ألفاً؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات؛ الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدَلة

---

(١) انظر ص: ٨٦١.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: ١٥].

(٣) انظر: السبعة: ١٣٦و ١٤٤، ويلاحظ أنه جعل القراءة في هذا الحرف لابن كثير من الروايتين، ولم يقصرها على قنبل، التيسير: ٢١٢، إبراز المعاني: ٤/ ٢١٣-٢١٤.

من الهمزة الساكنة[١]، وذلك إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب[٢].

وكذلك لم يبدل[٣] أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عن الأزرق عن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها (بين بين)، لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر؛ باجتماع الألفين وحذف إحداهما، قال ابن الباذش في «الإقناع»: ومن أخذ لورش في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبدل، لم يأخذ هنا إلا (بين بين)[٤].

قلت: وكذلك لم يذكر الداني، وابن سفيان، والمهدويّ، وابن شريح، ومكّي، وابن الفحّام، وغيرهم؛ فيها سوى (بين بين).

وذكر الداني في غير «التيسير» أن أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها، وفيما كان مثلها عن ورش، في كتابه «الاستغناء» على أصله في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه،

---

(١) أصل الكلمة (أَأْلهة) على وزن «أفعلة» بهمزتين أولاهما زائدة، وثانيتهما فاء الكلمة قلبت ألفاً لسكونها بعد فتح، على القاعدة الصرفية في الخلاصة:

ومدّاً ابدل ثاني الهمزين من ... كِلمة ان يَسْكُن كآثر وائتمن

ثمّ بعد القلب دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان محقّقتان: الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفعلة.. فبعض القرّاء أبقى الهمزتين محققتين وبعضهم سهّل الثانية، ولم يدخل أحد ألفاً خوف اجتماع أربع ألفات كما بين المؤلّف.

انظر: الدر المصون: ٩/ ٦٠١، شرح ابن عقيل: ٤/ ٢١٥.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٤٦، شرح العنوان: ق ١٩٦/ أ.

(٣) في المطبوع: (يبد) بدون لام، وهو تحريف.

(٤) الإقناع: ١/ ٣٦٢.

قال الأذفوي: لم يمدّ ههنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع، مع الألف المبدلة من همزة الأصل[(١)]؛ لئلا يلتقي ساكنان، قال: ويشبع المدّ ليدلّ بذلك أنّ مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر[(٢)].

قلت: وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس، وهو ضعيف؛ قياساً، ورواية، ومصادم لمذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المدّ من أجل الاستفهام؛ فَلِمَ نَرَه يجيز المدّ في نحو ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام؟

والعجب أن بعض شراح «الشاطبية» يجيز ذلك، ويجيز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ [الصافات: ٨٦]، فليت شعري؛ ما ذا يكون الفرق بينهما؟ وكذلك الحكم في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في الثلاثة كما سيأتي[(٣)].

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر؛ يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح، وحرف مدّ، ولم يقع بعده متحرك، فالذي بعده ساكن صحيح أربعة مواضع:

أوّلها: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ في آل عمران [٧٣]؛ فكلّهم قرأه بهمزة واحدة / على الخبر، إلا ابن كثير؛ فإنه قرأه بهمزتين على الاستفهام، وهو في تسهيل الهمزة الثانية على أصله من غير فصل بألف[(٤)]. ٣٦٦/١

---

(١) في (ت) «الوصل».

(٢) انظر: جامع البيان:١/ ق: ٨٤/أ.

(٣) انظر ص: ٨٩٣.

(٤) انظر: السبعة: ٢٠٧، التيسير: ٨٩، ويلاحظ أنهما -ابن مجاهد والداني- عبّرا بقولهما:(بالمدّ) بدل التسهيل، وهو مصطلح، ولا مشاحة في الاصطلاح. انظر: الدر النثير: ٢/ ٢٤٩و٤/ ٢٢٨.

ثانيها: ﴿ءَاْعۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞ﴾ في فصلت [٤٤]، رواه بهمزة واحدة على الخبر؛ قنبل، وهشام ورويس؛ باختلاف عنهم:

أمّا قنبل؛ فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد، وكذا رواه عن ابن مجاهد[١] طلحة بن محمد الشاهد، والشذائيّ، والمطوّعي، والشنبوذي، وابن أبي بلال، وبكّار من طريق النهرواني، وهي رواية ابن شوذب[٢] عن قنبل، ورواه عنه بهمزتين على الاستفهام؛ ابن شنبوذ، والسامريّ عن ابن مجاهد عنه، والله أعلم[٣].

وأمّا هشام فرواه عنه بالخبر الحلواني من طريق ابن عبدان، وهو طريق صاحب «التجريد» عن أبي عبد الله الجمّال عن الحلواني، وكذا رواه صاحب «المبهج» عن الداجوني عن أصحابه عنه، ورواه عنه بالاستفهام الجمّال عن الحلواني؛ من جميع طرقه إلا من طريق «التجريد»، وكذلك الداجوني إلا من طريق «المبهج»[٤]، والله أعلم.

وأمّا رويس فرواه عنه بالخبر؛ أبو بكر التمار من طريق أبي الطيب

---

(١) (ابن مجاهد) سقطت من (س).

(٢) عبد الله بن عمر بن أحمد، الواسطي، مقرئ متصدر، روى القراءة عن شعيب بن أيوب الصريفيني، روى القراءة عنه ابن مهدي الواسطي.

ويلاحظ: رواية ابن شوذب عن قنبل ليست من طرق هذا الكتاب.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣٧.

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧٧.

(٤) انظر: التجريد: ٤٦/ أ، المبهج: ١/ ٢٠٣.

البغدادي،[١] ورواه عنه بالاستفهام من طريق النخاس، وابن مقسم، والجوهري، وكذلك قرأ الباقون.

وحقّق الهمزة الثانية منهما حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح[٢]، وانفرد هبة الله المفسر بذلك عن الداجوني[٣]، والباقون ممّن قرأ بالاستفهام؛ بالتسهيل.

وهم على أصولهم المذكورة من (البدل) و(بين بين) و(إدخال الألف) و(عدمه) إلَّا أنّ ابن ذكوان نصَّ له جمهور المغاربة، وبعض العراقيّين؛ على إدخال الألف فيها بين الهمزتين، وسيأتي تحقيق ذلك في ﴿أَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤][٤]

ثالثها: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ في الأحقاف [٢٠]، قرأه بهمزة واحدة على الخبر؛ نافع، وأبو عمرو، والكوفيّون، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

وهم على أصولهم المذكورة من (التسهيل) و(التحقيق) و(الفصل) و(عدمه)

---

(١) ذكر المؤلّف في مبحث (الطرق)، من مصادر هذه الطريق؛ «الغاية» لابن مهران، وبالرجوع إليها قال: ﴿ءَاعْجَمِيٌّ﴾ بهمزتين كوفي غير حفص، بهمزة هشام.اهـ ولعلّ في النسخة المحقّقة سقطاً، وهو مذهب الباقين، ورجعت إلى «المبسوط» فوجدت فيه: الباقون ومعهم رويس بهمزة واحدة ممدودة.اهـ قوله: ممدودة: أي مسهّلة.

انظر: الغاية: ٣٨٦، المبسوط: ٣٩٤، مفردة الداني: ٨٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٤.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣٨، مفردة الداني: ٨٣.

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧٧.

(٤) انظر ص: ٨٨٩.

إلّا أن الداجوني عن هشام من طريق النهرواني يسهّل الثانية ولا يفصل، والمفسّر يحقّق ويفصل[١].

وذكر الحافظ أبو العلاء في «غايته» أن الصوريّ عن ابن ذكوان يخيّر بين تحقيق الهمزتين / معاً بلا فصل، وبين تحقيق الأولى وتليين الثانية مع الفصل[٢]. ١/٣٦٧

رابعها: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ في سورة نٓ [١٤] فقرأه بهمزة واحدة على الخبر؛ نافع وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائيّ، وخلف، وحفص، وقرأه الباقون بهمزتين على الاستفهام وهم: ابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبوبكر.

وحقّق الهمزتين منهم: حمزة، وأبو بكر، وروح، وانفرد بذلك المفسّر، عن الداجوني، على أصله في ذلك وفي الفَصْل.

---

(١) لم يذكر البنّاء الدمياطي وجه التحقيق مع عدم الإدخال، مما جعل الأزميري يستدركه عليه بقوله: منشأ سهوه ما قاله «النشر»: والداجوني من طريق النهرواني يسهّل ولا يفصل، ومن طريق المفسّر يحقق ويفصل، فتوهم من ذلك أن للداجوني طريقين: النهرواني والمفسر فقط، وليس كذلك بل للداجوني طريق زيد والشذائي، ولزيد ستّ طرق؛ منهم النهروانيّ والمفسر.

قال- الأزميري -: «والذي يظهر من «النشر» للحلوانيّ؛ وجهان في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾: الفصل فقط؛ مع التحقيق والتسهيل، وللداجوني ثلاثة أوجه: الفصل مع التحقيق فقط؛ من طريق المفسّر عن زيد عن الداجوني، والثاني والثالث عدم الفصل: مع التسهيل؛ من طريق النهرواني عن زيد عنه، ومع التحقيق للداجوني سوى المفسر والنهرواني عن زيد، ولكن وجدنا الفصل مع التسهيل للداجوني من طريق من ذكرنا، ولـمّا أسقط في «النشر» واسطة زيد بين هذين الطريقين والداجوني، وقع البنّاء في هذا الخطأ في «إتحافه» في الأصول وفي الفرش.». بدائع البرهان: ٥٣٠، وانظر: الإتحاف: ١/ ٤٦.

(٢) غاية الاختصار: ١/ ٢٢٤.

وحقّق الأولى، وسهّل الثانية؛ ابن عامر، وأبو جعفر، ورويس، وفَصَل بينهما بألف؛ أبو جعفر، والحلوانيّ عن هشام[(١)].

واختلف في ذلك عن ابن ذكوان في هذا الموضع، وفي حرف (فصلت)[(٢)]، فنصَّ له على الفصل فيهما؛ أبو محمد مكّي، وابن شريح، وابن سفيان، والمهدويّ، وأبو الطيّب بن غلبون وغيرهم، وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم والصوري[(٣)].

ورَدَّ ذلك الحافظ أبو عمرو الداني، فقال في «التيسير»: ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس، وذلك أنّ ابن ذكوان لـمَّا لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما، عُلِم أن فصله بها بينهما في حال تسهيله إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه، على أن الأخفش قد قال في «كتابه» عنه؛ بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، ولم يذكر فصلاً في الموضعين، فاتضح ما قلناه، قال: وهذا من الأشياء اللطيفة، التي لا يميّزها ولا يعرف حقائقها إلا المطلعون[(٤)] بمذاهب الأئمّة، المختصّون بالفهم الفائق، والدراية الكاملة. انتهى[(٥)] وبسط القول في بيان ذلك في «جامعه»[(٦)].

---

(١) انظر: السبعة: ٦٤٦-٦٤٧، التيسير: ٢١٣، المستنير: ١/ ٤٣٢ و ٢/ ٨٢٧.

(٢) يقصد قوله تعالى: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

(٣) انظر: التبصرة: ٧٠٦، الكافي: ١٨٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٥.

(٤) في (س) «المضطلعون».

(٥) التيسير: ١٩٤.

(٦) جامع البيان: ٢/ ١٨٢.

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع»: فأمّا ابن ذكوان فقد اختلف الشيوخ في الأخذ له، فكان عثمان بن سعيد، يعني الداني، يأخذ له بغير فصل كابن كثير[١]، قال: وكذلك روى لنا أبو القاسم[٢] -رحمه الله- عن الملنجي[٣] عن أبي عليّ البغدادي، وكذلك قال محمد بن إبراهيم؛ أبو عبد الله القيسي؛ يعني ابن عيسون[٤] الأندلسي صاحب ابن أشته، قال: وهؤلاء الثلاثة علماء بتأويل نصوص من تقدّم، حفّاظٌ.

قال:[٥] وكان أبو محمد مكّي بن أبي طالب يأخذ له بالفصل بينهما بألف، وعلى ذلك أبو الطّيّب وأصحابه، وهو الذي تعطيه نصوص الأئمة / من أهل ١/٣٦٨

---

(١) في المطبوع: (كثير) بالهمز بعد الكاف، وهو تحريف.

(٢) هو: خلف بن إبراهيم بن خلف، القرطبي، عرف بالحصار، قرأ بمكة على أبي معشر الطبري، رحل إلى المشرق، ثم عاد وتولى خطابتها، وكان عليه مدار الإقراء بها، توفي سنة (٥١١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧١.

(٣) كذا في جميع النسخ: (الملنجي) بالنون بعد اللام، بعدها جيم، وفي «غاية» المؤلف و«الإقناع» لابن الباذش: (المليحي) بالمثناة التحتية بعد اللام، وبعدها (حاء) مهملة، وترجمه بقوله: عبد المجيد بن عبدالقوي، أبو محمد، المليحي، المصري، الضرير، شيخ مقرئ، قرأ على المالكي، روى عنه ابن بلّيمة. ولم أجد من نصَّ على نسبته إلى أيها، وأما في «غاية» المؤلف فلعله نسبه إلى (بني مليح) وهو حيّ من خزاعة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٦، التاج (ملح).

(٤) أقرأ الناس بالأندلس، وحدّث وكتب، أستاذ حافظ محقق، قرأ عليه بعض أصحاب الداني، وفي «غاية» المؤلف (عيشون) بالشين بالمعجمة، وهو تصحيف، توفي بعد سنة (٣٩٠ هـ)، تنبيه: في المطبوع: (القيس)، وهو تحريف. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٧.

(٥) (قال) سقطت من المطبوع.

الأداء؛ ابن مجاهد، والنقاش، وابن شنبوذ، وابن عبد الرزاق، وأبي الطيب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وابن أشته، والشذائي، وأبي الفضل الخزاعيّ، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عليّ الأهوازي، وجماعة كثيرة من متقدّم ومتأخر؛ قالوا كلّهم: بهمزة ومَدّة[1].

قلت: وليس نص من يقول: (بهمزة ومدّة)[2] يعطي الفصل، أو يدلّ عليه، ومن نظر كلام الأئمّة؛ متقدّمهم ومتأخرهم، عَلِم أنهم لا يريدون بذلك إلا (بين بين)[3] ليس إلّا، فقول الداني أقربُ إلى النصّ، وأصحّ في القياس.

نعم؛ قول الحسن بن حبيب[4]؛ صاحب الأخفش، أقرب إلى قول مكّي وأصحابه؛ فإنه قال في «كتابه» عن ابن ذكوان، عن يحيى، أنه قرأ ﴿أعجمي﴾

---

(١) الإقناع: ١/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٢) تصحفت التاء في المطبوع إلى الهاء.

(٣) وهذا ما صرح به الداني نفسه، حيث قال:... بهمزة ممدودة يعني: مسهّلة من غير فصل بألف. اه وقال الداني أيضاً: يراد بالمدّ التسهيلُ، إذ كذلك جرت عادتهم وعادة غيرهم من الرواة في العبارة عنهما. اه

وصرّح به أيضاً المالقي في شرحه للتيسير عند قول الداني: بهمزة ومدّة: قال المالقي: فهذا الموضع نصٌّ في أن الحافظ يطلق المدّ وهو يريد به الهمزة المليّنة (بين بين). اه

انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٩ و١٨٢، الدر النثير: ٢/ ٢٤٩ -٢٥٠ و ٤/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٤) ابن عبد الملك، أبو علي، الدمشقي، فقيه شافعي، مقرئ ثقة، روى عن الأعمش كتابه في قراءة ابن عامر بالعلل، قال الداني: لا نعلم أحداً من الشاميين يروي هذا الكتاب إلا عن أبي علي، اه روى عنه صالح ابن إدريس وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما، توفي سنة (٣٣٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٩-٢١٠، السير: ١٥/ ٣٨٣-٣٨٤.

بمَدَّة مطوَّلة كما قال ذو الرُّمة[١]:

أأن توهّمت من خرقاء منزلةً[٢] ....

قال: فقال (أأن) بهمزة طويلة. انتهى.

فهذا يدل على ما قاله مكّي، ولا يمنع ما قاله الداني؛ لأن الوزن يقوم بهما، وكلُّهم ينشده بالتسهيل، ويستدل له به، والوزنُ لا يقوم بالبدل[٣].

---

(١) غيلان بن عقبة، العدوي.

(٢) صدر بيت، وهو مطلع قصيدة له، عدد أبياتها (٨٤) بيتاً، وعجز البيت هو:

ماء الصبابة من عينيك مسجومُ

وفي الديوان (ترسمت) بدل (توهمت)، و(خرقاء) اختلفوا فيه؛ هل هو لقب لميّة، حسب قول ثعلب، أو أنه اسم امرأة؟ قيل: هي من بني البكاء بن عامر بن صعصعة.

انظر: ديوانه: ١/ ٣٦٩-٣٧١، الأغاني: ١٦/ ١١٣-١١٧، الخزانة: ٤/ ٤٩٥.

(٣) رواية البيت فيما اطلعت عليه من مصادر هو (أَعَنْ) بإبدال الهمزة الثانية عيناً، وهو شاهد لذلك، و(ءَأَنْ) بهمزتين محقّقتين، ولم أجد من جعل الثانية منهما مبدلة، ووجدت العلماء يستدلون على مراد المؤلف ببيت الأعشى:

ءان رأيت رجلاً أعشى أضرَّ به ريب المنون ودهر مفسد خبل

ومنه قول الآخر:

ءان زُمَّ أجمالٌ وفارق جيرةً وصاح غرابُ البين أنت حزين

الشاهد في البيتين هو (ءان) بتسهيل الهمزة الثانية (بين بين) دلالة على أنها في حكم المتحركة، وأنها ليست ساكنة، ولولا ذلك لانكسر وزن البيت، وهذا معنى قول المؤلف: (والوزن لا يقوم بالبدل) بمعنى: أن بعد الهمزة نوناً ساكنة، فلو كانت الهمزة المخفّفة -بالخاء المعجمة والفاء- في الحكم ساكنة لالتقى ساكنان وهذا لا يصح، لأنه لا يكون في الشعر إلا في القوافي، وقواف مخصوصة أيضاً. والله أعلم.

انظر: ديوان الأعشى: ٥٥، الكتاب: ١/ ٤٧٦ و٢/ ١٦٧، الحجة للفارسي: ١/ ٢٨٥-٢٨٦، و٤/ ١٧٣-١٧٤، شرح المفصل: ٩/ ١١٣-١١٤.

وقد نصَّ على ترك الفصل لابن ذكوان غيرُ من ذكرت ممّن هو أعرف بدلائل النصوص؛ كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العزّ، وأبي عليّ المالكي، وابن الفحّام الصقلّيّ[1] وغيرهم، وقد قرأت له بكلّ من الوجهين، والأمر في ذلك قريب،[2] والله أعلم.

وأمّا الذي بعده حرف مدّ واختلف فيه؛ استفهاماً وخبراً، فكلمة واحدة، وقعت في ثلاثة مواضع، وهي ﴿ءَامَنتُم﴾ في الأعراف [١٢٣] قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾.

وفي طه [٧١] والشعراء [٤٩] ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾؛ فقرأ الثلاثة بالإخبار: حفص، ورويس، والأصبهانيّ عن ورش، وانفرد بذلك الخزاعيّ عن الشذائي عن النحاس[3] *عن الأزرق*[4] عن ورش فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق.

واختلف عن قنبل في حرف (طه) فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد، ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام، وبذلك قرأ الباقون في[5] الثلاثة.

وحقّق الثانية في[6] الثلاثة منهم؛ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر،

---

(١) في المطبوع: (والصقلي) والواو زائدة.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٣٦٦.

(٣) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٥) (في): سقط من المطبوع.

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (في الثانية).

وروح، واختلف عن هشام؛ فرواها عنه الداجوني من طريق الشذائي كذلك بالتحقيق، ورواها عنه الحلواني، والداجوني من طريق زيد (بين بين) / ، وبذلك قرأ الباقون وهم: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، وورش من طريق الأزرق، والبزي، وابن ذكوان[١].

١/٣٦٩

وأمّا قنبل فإنه وافقهم على التسهيل في (الشعراء) وكذلك في (طه) من طريق ابن شنبوذ، وأبدل بكماله الهمزة الأولى من (الأعراف) بعد ضمّه نون ﴿فِرْعَوْنُ﴾ واواً خالصة حالةَ الوصل؛ كما فعل في ﴿ٱلنُّشُورُ * ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٥، ١٦]. واختلف عنه في الهمزة الثانية كذلك، فسهّلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة ابن شنبوذ، فإذا ابتدأ حقّق الهمزة الأولى وسهّل الثانية (بين بين) من غير خلاف.

ولم يُدخِل أحدٌ بين الهمزتين في واحد من الثلاثة ألفاً، لما[٢] تقدّم في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] *وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً عن الأزرق عن ورش كما تقدم ذلك في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ *[٣]؛ إذ لا فرق بينهما؛ ولذلك لم يذكر في «التيسير» لورش سوى التسهيل وأجراه مُجرى قالون وأبي عمرو وغيرهما من المسهّلين[٤].

---

(١) انظر: السبعة: ٢٩٠-٢٩١، التذكرة: ٢/ ٣٤٤.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (كما) بالكاف، وليس المراد، إذ المراد أن علّة عدم الإدخال بين الهمزتين هنا هي علّة عدم الإدخال في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) انظر: التيسير: ١١٢، الدر النثير: ٤/ ٢٣٤.

وأمّا ما حكاه في «الإيجاز» وغيره من إبدال الثانية لورش؛ فهو وجه قال به بعض من أبدلها في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وليس بسديد لما بيّناه في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ فيما تقدّم، إذ لا فرق بينهما.

ولعل ذلك وَهْمٌ من بعضهم، حيث رأى بعضَ الرواة عن ورش يقرءونها بالخبر؛ فظنَّ أن ذلك على وجه البدل، ثم حذفت إحدى الألفين؛ وليس كذلك؛ بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وأبي الأزهر؛ كلُّهم عن ورش؛ يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المدّ لما بعد الهمز، يمدّ ذلك فيكون مثل ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥] لا أنه بالاستفهام، وأبدل، وحذف، والله أعلم[١].

فهذا جميع أنواع همزة القطع، وأحكامها مفتوحة مع همزة الاستفهام، اتفاقاً واختلافاً.

وأمّا الهمزة المكسورة: فتأتي أيضاً متفقاً عليه بالاستفهام ومختلفاً فيه:

فالضرب الأوّل المتّفق عليه: سبعُ كلم، في ثلاثة عشر موضعاً، وهي ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في الأنعام [١٩] والنمل [٥٥] وفصلت [٩] و[٢] ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ الشعراء [٤١] و ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ في خمسة / مواضع النمل [٦٠ - ٦٤]، و ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ و ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ﴾ ١/ ٣٧٠

---

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٥-٦٦.

(٢) وكتب الواو في المطبوع داخل القوس، مما يوهم أنها حرف قرآني، وكذلك في الذي بعدها.

و ﴿أَئِفْكًا﴾ ثلاثتها في الصافّات [٣٦، ٥٢، ٨٦]، و ﴿أَءِذَامِتْنَا﴾ في قَ [٣].

فاختلفوا في تسهيل الثانية منهما، وتحقيقها، وإدخال ألف بينهما، فسهّلها (بين بين) -أي بين الهمزة والياء- نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الكوفيون، وابن عامر، وروح، واختلف عن رويس في حرف (الأنعام)، وعن هشام في حرف (فصلت):

أمّا حرف الأنعام [١٩]، وهو ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ فروى أبو الطيّب عن رويس تحقيقه؛ خلافاً لأصله، ونصَّ أبو العلاء في «غايته» على التخيير فيه له بين التسهيل والتحقيق[١].

وأمّا حرف فصلت [٩] وهو ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فجمهور المغاربة عن هشام على[٢] التسهيل؛ خلافاً لأصله.

وممن نصَّ له على التسهيل وجهاً واحداً؛ صاحب «التيسير» و«الكافي»، و«الهادي»[٣]، و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» وابنا غلبون، وصاحب «المبهج»، وصاحب «العنوان» وكلّ من روى تسهيله، فصل بألف قبله، كما سيأتي[٤]. وجمهور العراقيين عنه على التحقيق، وممن نصّ عليه وجهاً واحداً على أصله، ولم يذكر عنه فيه تسهيلاً؛ ابن شيطا، وابن سوار،

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٢٧، التتمة: ٨٧.

(٢) في (س) و(ز) «بالتسهيل».

(٣) (والهادي) سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، الكافي: ٢٣، التبصرة: ٢٨٢، تلخيص العبارات: ٢٧، التذكرة: ١/ ١١٢، العنوان: ٤٥.

وابن فارس، وأبو العزّ، وأبو عليّ البغدادي، وابن الفحّام، والحافظ أبو العلاء[١].

ونصّ على الخلاف فيه خاصّة؛ أبو القاسم الشاطبيّ، والصفراويّ، ومن قبلهما الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»[٢].

وفَصَل بين الهمزتين بألف في جميع الباب: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون.

واختلف عن هشام، فروى عنه الفصل في الجميع الحلواني من طريق ابن عبدان من طريق صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح، ومن طريق أبي العزّ صاحب «الكفاية»، ومن طريق أبي عبد الله الجمّال عن الحلواني، وهو الذي في «التجريد» عنه، وهو المشهور عن الحلواني عند جمهور العراقيّين؛ كابن سوار[٣]، وابن فارس، وأبي علي البغدادي، وابن شيطا وغيرهم، وهو طريق الشذائي عن الداجوني، كما هو في «المبهج» وغيره، وعليه نصَّ الداني عن الداجوني، وبه قطع الحافظ أبو العلاء من طريقي الحلواني والداجوني، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية»[٤].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٩/ أ.

(٣) قوله (كابن سوار): لم يذكر ابن سوار حكم هذه الكلمة، نعم قد ذكرها بنصها في باب (الهمزتين من كلمة) في المفتوحة وبعدها مكسورة، ووعد بأنه سيذكرها في موضعها، ولم يفعل، فاحتمال أنه نسي أو أن النسخ التي وصلت من «المستنير» ناقصة، أو أنه سَقَط من الناسخ، كل ذلك محتمل، والله أعلم.
انظر: المستنير: ١/ ٤٣٤ و٢/ ٧٧٦.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، جامع البيان: ١/ ق: ٨٩، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

١/ ٣٧١ وروى عنه القصر؛ وهو / ترك الفصل في الباب كلّه؛ الداجوني عند جمهور العراقيين وغيرِهم، كصاحب «المستنير» و«التذكار» و«الجامع» و«الروضة» و«التجريد» و«الكفاية الكبرى» وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وهو الذي في «المبهج» من طريق الجمّال عن الحلواني، وذهب آخرون عن هشام إلى التفصيل؛ ففصلوا بالألف في سبعة مواضع، وتركوا الفصل في الأُخَر،[١] ففصلوا مما تقدم في أربعة مواضع وهي: ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١]، و﴿أَئِنَّكَ﴾ و﴿أَئِفْكًا﴾ في الصافات [٥٢، ٨٦]، و﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في فصلت [٩]، وهو الذي في «الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» و«العنوان»، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن،[٢] وسيأتي بقية ما فصلوا فيه في الضرب (الثاني)[٣].

ومما يلحق بهذا الضرب[٤]، من المتفق عليه بالاستفهام؛ قوله تعالى في العنكبوت [٢٩] ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ وفي الواقعة [٤٧] ﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾، أجمعوا على قراءتها بالاستفهام، وهما من المكرر كما سيأتي، وكذلك قوله: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ في يسٓ [١٩]: أجمعوا على قراءته بالاستفهام، إلّا أن أبا جعفر يفتح الهمزة الثانية، فيلحق بضرب الهمزة المفتوحة، كما تقدّم، والباقون يكسرونها، فيلحق عندهم بهذا الضرب.

---

(١) كذا الصواب، وكتب في المطبوع: (الآخر)، وهو تحريف.

(٢) انظر: الكافي: ٣٢، التلخيص: ٢٧، التبصرة: ٢٨٣، العنوان: ٤٥، جامع البيان: ١/ ق: ٨٩/ أ.

(٣) انظر ص: ٨٩٩.

(٤) في المطبوع: (الباب).

وهم في هذه الثلاثة الأحرف على أصولهم المذكورة؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً، إلّا أن أصحاب التفصيل عن هشام يفصلون بين الهمزتين في حرفي «العنكبوت» و«الواقعة»، ولا يفصلون في حرف «يسٓ» والله أعلم.

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر على قسمين:

قسم: مفرد؛ تجيء الهمزتان فيه وليس بعدهما مثلهما.

وقسم: مكرّر؛ تجيء الهمزتان وبعدهما مثلهما.

فالقسم الأول: خمسة أحرف ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾، ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ وكلاهما في الأعراف [٨١، ١١٣]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ في يوسف [٩٠] ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ في مريم [٦٦]، ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ الواقعة [٦٦].

أمّا ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ في الأعراف [٨١]؛ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر: نافع، وأبو جعفر، وحفص، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على / أصولهم المذكورة؛ تسهيلاً وتحقيقاً وفصلاً. ١/٣٧٢

وأمّا ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ فقرأه على الخبر: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وحفص، والباقون على الاستفهام، وهم على أصولهم، وهما من المواضع السبعة، اللّاتي يفصلُ فيها عن الحلواني عن هشام؛ أصحابُ التفصيل.

وأمّا ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر: ابن كثير، وأبو جعفر، والباقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم.

وأمّا ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان؛ فرواه عنه، بهمزة واحدة

على الخبر الصوريّ من جميع طرقه غير الشذائي عنه، وهو الذي عليه جمهور العراقيين من طريقه، وابن الأخرم عن الأخفش عنه؛ من طريق «التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«تلخيص العبارات» و«الكافي» وابن غلبون، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وأبي الحسن طاهر[1].

ورواه عنه النقاش عن الأخفش عنه، بهمزتين على الاستفهام، وذلك من جميع طرقه؛ من المغاربة، والمصريّين، والشاميّين، والعراقيّين، والشذائي، عن الصوريّ عنه، وهو الذي في «التجريد» و«المبهج» و«الكامل» و«غاية» ابن مهران.

والوجهان جميعاً عنه في «الشاطبية» و«الإعلان» وظاهر «التيسير»، ونصَّ عليهما في «المفردات» و«جامع البيان»[2]، وبالاستفهام قرأ الداني على عبد العزيز الفارسيّ، وبذلك قرأ الباقون، وهم على أصولهم تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً، وهذا الحرف تتمّة السبعة التي يفصل فيها لهشام من طريق الحلواني؛ أصحابُ التفصيل.

وأمّا ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ فرواه بهمزتين على الاستفهام أبو بكر، وقرأه الباقون بهمزة على الخبر.

---

(١) انظر: جامع البيان:٢/ ق: ١١٣/ ب.

(٢) انظر: المفردات: ١٨٢.

والقسم الثاني: وهو المكرّر من الاستفهامين،[١] نحو ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾، وجملته أحد عشر موضعاً من تسع سور: في الرعد [٥] ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، وفي الإسراء موضعان [٤٩، ٩٨] ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا﴾[٢]، وفي المؤمنون [٨٢] ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وفي النمل [٦٧] ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾، وفي العنكبوت [٢٨، ٢٩] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ / ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، وفي الٓمٓ السجدة [١٠] ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٣]، وفي الصافات موضعان: الأول [١٦] ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، والثاني [٥٣] ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾، وفي الواقعة [٤٧] ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وفي النازعات [١٠، ١١] ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ۞ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً﴾، فتصير بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفاً.

١/ ٣٧٣

فاختلفوا في الإخبار بالأوّل منهما، والاستفهام بالثاني، وعكسه، والاستفهام فيهما.

فقرأ ابن عامر، وأبو جعفر؛ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، من

---

(١) انظر خلاف القراء في الاستفهامين في: السبعة: ٢٨٥-٢٨٦، التذكرة: ١/ ٣٨٦-٣٨٩، الروضة: ٢٤٩-٢٦٣، المصباح: ٣/ ١٢٦٣-١٢٦٨، الإقناع: ١/ ٣٧٤-٣٧٦، غاية الاختصار: ١/ ٢٣٠-٢٣٧، التتمة: ٧٢٩-٧٣٣.

(٢) وسقطت كلمة ﴿خَلْقًا﴾ من المطبوع.

(٣) وسقطت من المطبوع ﴿خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

موضع ‹الرعد› وموضعي ‹الإسراء› وفي ‹المؤمنون› و‹السجدة› والثاني من ‹الصافات›.

وقرأ نافع، والكسائي، ويعقوب؛ في هذه المواضع الستة بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمّا موضع ‹النمل›؛ فقرأه نافع، وأبو جعفر، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه ابن عامر، والكسائي، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، مع زيادة نون فيه، فيقولان ﴿إِنَّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾[1]، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وانفرد سبط الخياط في «المبهج» عن الكارزيني، عن النخاس، عن رويس بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني؛ كقراءة نافع وأبي جعفر، فخالف سائر الرواة عن رويس[2].

وأمّا موضع ‹العنكبوت› فقرأه نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وحفص، بالإخبار في الأول، وقرأ الباقون بالاستفهام، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وأجمعوا على الاستفهام في الثاني.

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٨٨، التيسير: ١٦٩.

(٢) ذكر هذه الانفرادة عن رويس صدقة المسحراتي نقلاً عن الصابوني.
انظر: المبهج: ١/ ٢١١ و٢/ ٦٦٨، التتمة: ٧٣٢.

وأمّا الموضع الأول من (الصافات) فقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب؛ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمّا موضع (الواقعة) فقرأه -أيضاً- نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأوّل، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الأوّل.

وأمّا موضع (النازعات) فقرأه أبو جعفر بالإخبار / في الأوّل والاستفهام في الثاني، وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، بالاستفهام في الأوّل، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما. ٣٧٤/١

وكلٌّ من استفهم في حرف من هذه الاثنين والعشرين، فإنه في ذلك على أصله من التحقيق، والتسهيل، وإدخال الألف، إلا أن أكثر الطرق عن هشام، على الفصل بالألف في هذا الباب؛ أعني الاستفهامين، وبذلك قطع له صاحب «التيسير» و«الشاطبية» وسائر المغاربة، وأكثر المشارقة، كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العز، والهمداني، وغيرهم، وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه في ذلك، كما هو مذهبه في سائر هذا الضرب، منهم الأستاذ أبو محمد سبط الخياط، وأبو القاسم الهذلي، وأبو القاسم الصفراويّ، وغيرهم، وهو الظاهر قياساً، والله أعلم.

وأمّا الهمزة المضمومة: فلم تأت إلا بعد همزة استفهام، وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها، وواحد مختلف فيه.

فالمواضع المتفق عليها: في آل عمران [١٥] ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾، وفي ص [٨] ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾، وفي القمر [٢٥] ﴿أَءُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾.

فسهّل الهمزة الثانية فيها: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الباقون، وفَصَلَ بينهما فيها[١] بألف أبو جعفر، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وهشام:

أمّا أبو عمرو فروى عنه الفصل أبو عمرو الداني في «جامع البيان»، وقوّاه بالقياس، وبنصوص الرواة عنه: أبي عمر[٢]، وأبي شعيب، وأبي حمدون، وأبي خلّاد، وأبي الفتح الموصليّ، ومحمد بن شجاع وغيرهم، حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو: إنه كان بهمزة الاستفهام؛ همزة واحدة ممدودة، قالوا: وكذلك[٣] كان يفعل بكلّ همزتين التقتا، فيصيّرهما واحدة ويمدّ إحداهما مثل ﴿أَءِذَا﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ [النمل: ٦٠]، و ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩] و ﴿ءَأَنتُمْ﴾ [الواقعة: ٥٩] وشبهه.

قال الداني: فهذا يوجب أن يمدّ إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة، إذ[٤] لم يستثنوا ذلك، وجعلوا المدّ سائغاً في الاستفهام كلّه، وإن لم

---

(١) (فيها) سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: (أبي عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ، إذا المراد الدوري، وكنيته: أبو عمر، بضم العين وفتح الميم.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (لذلك) باللام.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا).

يدرجوا شيئاً من ذلك في التمثيل، فالقياس فيه جارٍ، والمدّ فيه مطّرد، انتهى[(١)].

وقد نصَّ على الفصل للدوري عنه، من طريق ابن فرح؛ أبو القاسم الصفراوي / ، وللسوسي من طريق ابن حبش[(٢)]؛ ابنُ سوار، وأبو العزّ، ١/ ٣٧٥ وصاحب «التجريد» وغير واحد، والوجهان للسوسي أيضاً في «الكافي» و«التبصرة»، وقطع به للسوسيّ ابن بلّيمة، وأبو العلاء الحافظ.

وروى القصر عن أبي عمرو؛ جمهور أهل الأداء من العراقيّين والمغاربة وغيرهم، ولم يذكر في «التيسير» غيره، وذكر عنه الوجهين جميعاً؛ أبو العباس المهدوي، وأبو الكرم الشهرزوريّ[(٣)]، والشاطبيّ والصفراوي أيضاً.

وأمّا قالون؛ فروى عنه المدّ من طريقي أبي نشيط والحلواني، أبو عمرو الداني في «جامعه»؛ من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح، وقطع به له في «التيسير» و«الشاطبية» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات بلطيف الإشارات»[(٤)]، ورواه من الطريقين عنه صاحب «التذكرة» وأبو عليّ[(٥)] المالكي، وابن سوار، والقلانسي، وأبو بكر

---

(١) جامع البيان:١/ ق: ٩٠.

(٢) في المطبوع: (وابن)، وهو خطأ.

(٣) أبو الكرم، ورجّح القصر بقوله: «وهو المشهور عن أبي حمدون وعن اليزيدي عنه». المصباح: ٣/ ١٢٢٥-١٢٢٦.

(٤) في (ز) و(س): «تلخيص الإشارات»، وهو خطأ.

(٥) في (س): «أبو علي» بسقوط واو العطف، مما يوهم أن المالكي هو صاحب «التذكرة».

ابن مهران، وأبو العلاء الهَمذاني، والهذلي، وأبو محمد سبط الخياط في «المبهج»، وأمّا في «الكفاية» فقطع به للحلواني فقط.

والجمهور من أهل الأداء على الفصل، من الطريقين، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسيّ والمالكي.

وروى عنه القصر من الطريقين؛ أبو القاسم بن الفحام في «تجريده» من قراءته على عبد الباقي بن فارس، قال: ولم يذكر عنه سوى القصر[١].

ورواه من طريق أبي نشيط؛ أبو محمد سبط الخيّاط في «كفايته»، ورواه من طريق الحلوانيّ؛ الحافظ أبو عمرو في «الجامع»، وبه قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وكذا روى عن قالون؛ القاضي إسماعيل، وأحمد بن صالح، والشحّام؛ فيما ذكره الداني، وبه قطع صاحب «العنوان» عن قالون؛ يعني من طريق إسماعيل[٢].

وأمّا هشام فالخلاف عنه في المواضع الثلاثة المذكورة على ثلاثة أوجه:

أحدها: التحقيق مع المدّ في الثلاثة، وهذا أحد وجهي «التيسير» وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد، يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وفي «كفاية» أبي العزّ أيضاً، وكذا في «الكامل» للهذلي، وفي «التجريد» من طريق

(١) التجريد: ق:٧/ أ.

(٢) انظر: جامع البيان:١/ ق: ٨٩-٩٠، مع التنبيه على أن هؤلاء ليسوا من طرق «النشر».

أبي عبد الله الجمّال، عن الحلواني، وقطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، للحلواني عنه.

ثانيها: التحقيق مع القصر في الثلاثة، وهو أحد وجهي «الكافي» وهو الذي/ قطع به الجمهور له، من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي علي البغدادي صاحب[1] «الروضة»، وابن الفحام صاحب «التجريد» وأبي العزّ القلانسي، وأبي العلاء الهَمَذاني، وسبط الخياط وغيرهم، وبذلك قرأ الباقون.

١/ ٣٧٦

ثالثها: التفصيل: ففي الحرف الأول، وهو الذي في ﴿آل عمران﴾ بالقصر والتحقيق، وفي الحرفين الآخرين، وهما اللذان في ﴿ صٓ ﴾ و﴿القمر﴾ بالمدّ والتسهيل، وهو الوجه الثاني في «التيسير»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وبه قطع في «التذكرة»، وكذلك في «الهداية» و«الهادي» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» وجمهور المغاربة، وهو الوجه الثاني في «الكافي» وهذه الثلاثة الأوجه في «الشاطبية».

وانفرد الداني من قراءته على أبي الفتح من طريق الحلواني -أيضاً- بوجه رابع، وهو تسهيل الهمزة الثانية مع المدّ في الثلاثة[2].

---

(١) في المطبوع: (وصاحب)، وهو خطأ.

(٢) قال الداني: «وقرأت له -هشام- على أبي الفتح من طريق الحلواني في الثلاثة المواضع بالتخيير بين تحقيق الهمزتين معاً، وبين تسهيل الثانية مع المدّ في الوجهين، طرداً لمذهبه في مدّ الاستفهام». جامع البيان: ١/ ق:٩٠/ ب.

وانفرد -أيضاً- الكارزيني عن الشنبوذي من طريق الجمّال عن الحلواني أيضاً، بالمدّ مع التحقيق في (آل عمران) و(القمر)، وبالقصر مع التحقيق في (صٓ)، فيصير له الخلاف في الثلاثة، على خمسة أوجه، والله أعلم.

وأمّا الموضع المختلف فيه من هذا الباب فهو ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ في الزخرف [١٩]؛ فقرأ نافع، وأبو جعفر، بهمزتين: الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، مع إسكان الشين، كما سنذكره في سورته إن شاء الله تعالى، وسهّلا الهمزة الثانية (بين بين) على أصلهما، وفَصَلَ بينهما بألف أبو جعفر على أصله.

واختلف عن قالون أيضاً فرواه بالمدّ ممّن روى المدّ في أخواته؛ الحافظ أبوعمرو من قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وأبو بكر بن مهران من الطريقين، وقطع به سبط الخياط في «المبهج» لأبي نشيط، وكذلك الهذلي من جميع طرقه، وبه قطع أبو العزّ، وابن سوار؛ للحلواني من غير طريق الحمّاميّ، وروى عنه القصر كلُّ من روى عنه القصر في أخواته، ولم يذكر في «الهداية» و«الهادي» و«التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» و«غاية الاختصار» و«التذكرة» وأكثر المؤلّفين سواه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو في «المبهج» و«المستنير» و«الكفاية» وغيرها عن أبي نشيط، وقطع به سبط الخياط / في «كفايته» من الطريقين. ٣٧٧/١

والوجهان جميعاً عن أبي نشيط في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها. فهذه ضروب همزة القطع، وأقسامها، وأحكامها.

وأمّا همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام:

فتأتي على قسمين: مفتوحة ومكسورة، فالمفتوحة أيضاً على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول: المتفق عليه، ثلاث كلمات، في ستة مواضع: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ في موضعي الأنعام [١٤٣، ١٤٤] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١] ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في يونس [٥٩] ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل [٥٩].

فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام؛ فرقاً بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء.

وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته:

فقال كثير منهم: تبدل ألفاً خالصة، وجعلوا الإبدال لازماً لها؛ كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال، قال الداني: هذا قول أكثر النحويّين، وهو قياس ما رواه المصريون -أداء- عن ورش عن نافع[1]؛ يعني في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وبه قرأنا من طريق «التذكرة» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«التجريد» و«الروضة» و«المستنير» و«التذكار» و«الإرشادين» و«الغايتين» وغير ذلك، من جلّة المغاربة والمشارقة، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»، واختاره أبو القاسم الشاطبي.

---

(١) هنا نهاية كلام الداني. انظر: جامع البيان: ١/ ٩١/ أ.

وقال آخرون: تسهّل (بين بين) لثبوتها في حال الوصل، وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة، وليس إلى تحقيقها[1] سبيل، فوجب أن تسهّل (بين بين) قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الداني في «الجامع»: والقولان جيّدان[2].

وقال في غيره: إن هذا القول هو الأوجَهُ في تسهيل هذه الهمزة، قال: لقيامها في الشعر مقام المتحركة، ولو كانت مبدلة لقامت فيه مقام الساكن المحض، قال: ولو كان كذلك لانكسر[3] هذا البيت:

أأَلْـحَقّ إنْ دار الرّبابِ تباعدت ... أَوِ انبتَّ حبـلٌ أَنَّ قلبك طائرُ[4]/ ١/ ٣٧٨

قلت: وبه قرأ الداني على شيخه[5] وهو مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب «المجتبى»، والوجه الثاني في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»؛ وأجمع من أجاز تسهيلها

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (تخفيفها) بالخاء المعجمة والفاء.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٩١، وينبّه على أن هذين القولين بنصهما للداني.

(٣) لأن اللام من كلمة (الحق) ساكن، فلو جعلت الهمزة مبدلة لاجتمع ساكنان في بداية البيت، وهو لا يوجد ولا يصح في الشعر.

(٤) البيت نسبه سيبويه والبغدادي وغيرهما، إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو ثاني عشرة أبيات في ديوانه من قصيدة مطلعها: يقول عَتيقٌ إذ شكوت صبابتي ... وبيَّن داءٌ من فؤادي مخامر

وبعده هذا البيت لكن برواية:

أحقّا لئن دار.....

انظر: ديوانه: ١٠٩، الكتاب: ٣/ ١٣٦، تحصيل عين الذهب: ٤٣١، شرح التسهيل: ٣/ ٤٦٧.

(٥) كتب في (س) فوق كلمة شيخه: (أبي الفتح) بخط رقيق.

عنهم؛ أنه لا يجوز إدخال ألف بينها[١] وبين همزة الاستفهام، كما يجوز في همزة القطع؛ لضعفها عن همزة القطع.

والضرب الثاني المختلف فيه: حرف واحد، وهو ﴿بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ في يونس [٨١] فقرأه أبو عمرو، وأبو جعفر، بالاستفهام، فيجوز لكل واحد منهما الوجهان المتقدمان من؛ البدل، والتسهيل، على ما تقدّم في الكلم الثلاث، ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف، كما لا يجوز فيها، وقرأ الباقون بهمزة وصل على الخبر، فتسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة من الهاء قبلها لالتقاء الساكنين.

وأمّا همزة الوصل المكسورة الواقعة بعد همزة[٢] الاستفهام: فإنها تحذف في الدرج بعدها، من أجل عدم الالتباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨] ﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦] ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣] ﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] على اختلاف في بعضها، يأتي مستوفى في موضعه إن شاء الله تعالى، فهذه أقسام الهمزتين والأولى منهما همزة استفهام.

وأمّا إذا كانت الأولى لغير استفهام، فإن الثانية منهما تكون متحركة وساكنة:

---

(١) في المطبوع: (بينهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٢) في (س): «حرف» بدل همزة.

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهي كلمة واحدة في خمسة مواضع ﴿أَيِمَّةَ﴾: في التوبة [١٢] ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ وفي الأنبياء [٧٣] ﴿أَيِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ وفي القصص [٥] ﴿وَنَجۡعَلَهُمۡ أَيِمَّةٗ﴾ وفيها [٤١] ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَيِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ وفي السجدة [٢٤] ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَيِمَّةٗ﴾ فحقق الهمزتين جميعاً في الخمسة: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ وسهّل الثانية فيها الباقون، وهم: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، وأبو جعفر، ورويس.

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيلها مع من سهّل، فخالف سائر الرواة عنه[١].

واختلف عنهم في كيفيّة تسهيلها:

فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل (بين بين) كما هي في سائر باب (الهمزتين) من كلمة، وبهذا ورد النصّ عن الأصبهاني عن أصحاب ورش، فإنه / قال: (أئمة) بنبرة واحدة، وبعدها إشمام الياء[٢]، وعلى هذا الوجه نصَّ أبو[٣] طاهر ابن سوار، والهذلي، وأبو علي البغدادي، وابن الفحّام الصقلي، والحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو العباس المهدوي، وابن سفيان ٣٧٩/١

(١) هذه الانفرادة ليست في «الغاية» وهي من مصادر المؤلف، وإنما هي من «المبسوط» ص٢٢٥، وهو ليس من مصادره.

(٢) عزاه إليه الداني في جامع البيان: ٢/ ق٧٢/ أ.

(٣) (أبو) سقطت من المطبوع.

وأبو العزّ في «كفايته» ومكّي في «تبصرته» وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو معنى قول صاحبي «التيسير» و«التذكرة» وغيرهما: (بياء مختلسة الكسرة)[١]، ومعنى قول ابن مهران: (وبهمزة واحدة غير ممدودة)[٢].

وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة، نصّ على ذلك أبو عبد الله ابن شريح في «كافيه» وأبو العزّ القلانسي في «إرشاده»، وسائر الواسطيّين، وبه قرأت من طريقهم، قال أبو محمد بن مؤمن في «كنزه»: إن جماعة من المحقّقين يجعلونها ياء خالصة[٣]، وأشار إليه أبو محمد مكّي، والداني في «جامع البيان»، والحافظ أبو العلاء، والشاطبيّ وغيرهم، وأنه مذهب النحاة.

قلت: قد اختلف النحاة -أيضاً- في تحقيق هذه الياء أيضاً، وكيفية تسهيلها، فقال ابن جِنِّي[٤] في باب (شواذ الهمز) من كتاب «الخصائص» له: ومن شاذّ الهمز عندنا؛ قراءة الكسائي ﴿أَئِمَّةَ﴾ بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن يكونا عينين، نحو: (سئّال)، و(سئّار)، و(جئّار)[٥]، فأمّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين، فضعيف عندنا، وليس لحناً، ثم قال: لكن

---

(١) تمام العبارة: من غير مد. انظر: التذكرة: ٢/ ٣٥٦، التيسير: ١١٧.

(٢) المبسوط: ٢٢٥، وليس هذا النص في «الغاية».

(٣) هنا نهاية كلام ابن مؤمن في الكنز: ٧٢، مع قوله: وأنه مذهب النحاة.

تنبيه: تحرفت (أئمة) في «الكنز» المطبوع المحقق إلى (آية) فالله المستعان.

(٤) انظر: ترجمته ص: ٣٧٨.

(٥) الكلمة الثانية (سئّار) من قولهم: سأر؛ إذا أبقى شيئاً من الشراب في قعر الإناء، وأما الثالثة: (جئّار) من قولهم: جأر، إذا رفع صوته بالدعاء.

انظر: التاج (جأر) و(سأر).

التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين، لحن إلّا ما شذّ مما حكيناه *في ﴿خطاءٍ﴾ وبابه*[١]. [٢]

قلت: ولـمّا ذكر أبو عليّ الفارسيّ[٣] التحقيق، قال: وليس بالوجه؛ لأنّا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق في «آدم» و«آخر»[٤] ونحو ذلك، فكذا ينبغي في القياس «أئمة»[٥].

قلت: يشير إلى أن أصلها «أَأْمِمَة»[٦] على وزن «أَفْعِلة» جَمْعُ «إِمامٍ»، فنقل حركة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها؛ من أجل الإدغام، لاجتماع المثلين، فكان الأصلُ الإبدالَ، من أجل السكون، ولذلك نصَّ أكثر النحاة على إبدال الياء[٧]، كما ذكره الزمخشريّ في ﴿المفصل﴾.

قال أبو شامة: ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون، وذلك يقتضي الإبدال مطلقاً، قال: وتعيّنت ﴿الياء﴾ هنا لانكسارها الآن، فأبدلت ياء مكسورة[٨].

١/ ٣٨٠ ومنع كثير منهم تسهيلها ﴿بين بين﴾ قالوا: لأنها تكون بذلك في حكم /

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت)، انظر: الخصائص:٣/ ١٤٣، إبراز المعاني: ١/ ٣٦٨

(٢) في (ز): «خطايا خطائي وبابه» وهو تحريف.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٧٧.

(٤) أي تحقيق الهمزة الثانية فيهما لأن الأصل: «أَأْدم» و «أَأْخر».

(٥) الحجة للقراء السبعة: ٤/ ١٧٥-١٧٦.

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (أأيمة) بالياء المثناة التحتية بعد الهمزة الثانية.

(٧) تصحفت في (س) إلى: (الباب).

(٨) هنا نهاية كلام أبي شامة. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٦٧.

الهمزة، أَلاَ ترى أن الأصل عند العرب في اسم الفاعل من (جاءٍ): جائِيٌ[١]؛ فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة؛ لانكسار ما قبلها.

ثمّ إن الزمخشريّ خالف النحاة في ذلك، واختار تسهيلها (بين بين)، عملاً بقول من خفّفها[٢] كذلك من أئمة القرّاء، فقال في «الكشاف» من سورة (التوبة) عند ذكر (أئمة):

فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة (بين بين)؛ أي بين مخرج الهمزة والياء، قال: وتحقيق الهمزتين قراءة، مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريِّين[٣]، قال: وأمّا التصريح (بالياء) فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، ومن صرّح بها فهو لاحن محرّف[٤].

---

(١) واستدلوا له بقول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائي   إليك ولا ما يحدث الله في غد

انظر: الخصائص: ٢/ ٦ و٣/ ١٤٣.

(٢) هذا هو الصواب، وتصحفت في (س) وكذا المطبوع إلى: «حققها» بالحاء المهملة والقافين.

(٣) يقصد النحويين لا القراء.

(٤) اعترض بعض أئمة القراءات، منهم أبو حيان والصفاقسي، على الزمخشري في هذه المسألة، لكن لم يُسَلَّم لهم هذا الاعتراض، من قِبَل السمين إذ قال: «لا ينقم على الزمخشري شيء، فإنه قال: إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب أنه نقل عن غيره، وأمّا التصريح بالياء فإنه معذور فيه؛ لأنه إنما اشتهر بين القراء التسهيل (بين بين) لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة من هذه اللفظة».

انظر: الكشاف: ٢/ ١٤٢، إبراز المعاني: ١/ ٣٦٧، البحر المحيط: ٥/ ١٥، الدر المصون: ٦/ ٢٣-٢٥، غيث النفع: ٢٣٦-٢٣٧.

قلت: وهذا مبالغة منه، والصحيحُ ثبوت كلّ من الوجوه الثلاثة؛ أعني التحقيق، و(بين بين) والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمّن تقدّم، ولكلٍ وجهٌ في العربية[1]، سائغ قبوله، والله تعالى أعلم.

واختلفوا في إدخال الألف فصلاً بين الهمزتين من هذه الكلمة، من حقّق منهم، ومن سهّل: فقرأ أبو جعفر؛ بإدخال الألف بينهما على أصله في كلّ[2] باب الهمزتين من كلمة، هذا مع تسهيله الثانية.

وافقه ورش من طريق الأصبهاني على ذلك؛ في (الثاني) من (القصص) وفي (السجدة)، نصَّ على ذلك الأصبهاني في «كتابه» وهو المأخوذ به من جميع طرقه[3].

وانفرد النهروانيّ عن هبة الله عنه، من طريق أبي عليّ العطار، بالفصل في (الأنبياء)، فخالف سائر الرواة عنه[4].

وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه، فلم يدخل ألفاً بين الهمزتين بموضع، فخالف فيه سائر المؤلِّفين[5]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الدر المصون: ٦/ ٢٥.

(٢) (كل) سقطت من المطبوع.

(٣) ذكره الداني وعقّب عليه بقوله: «ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المدّ». جامع البيان: ٢/ ق٧٢/ ب، وانظر: التجريد: ق:٤٢ و٤٣.

تنبيه: ذكر المؤلف في مصادر طريق (الأصبهاني) «غاية» أبي العلاء، وبالرجوع إليها وجد فيها قوله: «وافقهما ورش» فأطلق (ورش) مما يوهم أنه من جميع طرقه، لكن هذا الإيهام يتضح عدم صحته إذا عرف أن ورشاً ليس له في «غاية الاختصار» إلا طريق الأصبهاني فقط، فلهذا جرى التنبيه، والله أعلم.

(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٥٧٦.

(٥) انظر: المبسوط: ٢٢٥.

واختلف عن هشام؛ فروى عنه المدَّ من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني: أبو العزّ، وقطع به للحلواني جمهور العراقيين كابن سوار، وابن شيطا، وابن فارس، وغيرهم، وقطع به لهشام من طرقه الحافظ أبو العلاء.

وفي «التيسير» من قراءته على أبي الفتح؛ يعني من غير طريق ابن عبدان، وأمّا من طريق ابن عبدان، فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرّح بذلك في «جامع البيان»، وهذا من جملة ما وقع له فيه خَلْطُ طريق بطريق[1].

وفي «التجريد» من قراءته على عبد الباقي؛ يعني من طريق الجمّال عن الحلواني. وفي «المبهج» سوَّى بينه وبين / سائر الباب، فيكون له من طريق الشذائي عن الحلواني والداجوني وغيرهما. ٣٨١/١

وروى القصر: ابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابنا غلبون؛ ومكّي، وصاحب «العنوان»، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من طريق ابن عبدان، وفي «التجريد» من غير طريق الجمّال، وهو في «المبهج» من طريقه.

تنبيه: لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحقّقة والمسهلة في ﴿أَيِمَّةَ﴾؛ بل ورد ذلك -أيضاً- عن نافع وأبي عمرو؛ فنافع من رواية المسيبيّ، وإسماعيل جميعاً عنه، وأبو عمرو من رواية ابن سعدان عن اليزيدي، ومن رواية أبي زيد؛ جميعاً عن أبي عمرو.

---

(١) قال الداني: وأدخل هشام عن ابن عامر، من قراءتي على فارس، عن قراءته على أبي الحسن المقرئ، في رواية الحلواني عنه، وعن قراءته على أبي طاهر، في رواية ابن عباد عنه، بين الهمزتين ألفاً، وقرأت عليه عن قراءته على ابن حسنون، عن ابن عبدان، عن الحلوانيّ عنه، بغير ألف بينهما. اهـ جامع البيان:٢/ ق:٧٢/ ب.

فكلُّ من فصل بالألف بينهما من المحقّقين، إنّما يفصل بها في حال تسهيلها (بين بين)، ولا يجوز الفصل بها في حال إبدالها (الياء) المحضة، لأن الفصل إنما ساغ تشبيهاً لها بـ﴿أَءِنَّا﴾، و ﴿أَءِذَا﴾، وسائر الباب، وذلك الشبه إنّما يكون في حالة (التحقيق)، أو (التسهيل بين بين)، أمّا في حالة (الإبدال) فإن ذلك يمتنع أصلا وقياساً، ولم يرد بذلك نصّ عمّن يُعتبر؛ وإن كان ظاهر عبارة بعضهم.

قال الداني بعد ذِكْرِ من يسهّلها (بين بين): ولا تكون (ياء) محضة الكسرة في مذهبهم؛ لأنهم يرون الفصل بالألف بينها وبين الهمزة المخففة[1]، فهي في نية همزة محققة بذلك، قال: وإنما يتحقّق إبدالها (ياء) محضة الكسرة، في مذهب من لم ير (التحقيق) ولا (الفصل)، وهو مذهب عامّة النحويّين البصريّين، قال: فأمّا من يرى ذلك، وهو مذهب أئمة القراءة فلا يكون إلا (بين بين) لما ذكرناه، انتهى[2].

وأمّا الهمزة الساكنة بعد المتحركة، لغير الاستفهام؛ فإن الأُولى منهما؛ أعني المتحركة، تكون مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، نحو ﴿ءَاسَىٰ﴾، و ﴿وَءَاتَى﴾، و ﴿ءَامَنَ﴾، و ﴿ءَادَمَ﴾، و ﴿ءَازَرَ﴾، و ﴿أُوتِيَ﴾، و ﴿أُوتِيتُمْ﴾، و ﴿وَأُوذُوا﴾، و ﴿ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾، و ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾، و ﴿وَإِيتَآيِ﴾،[3] و ﴿لِإِيلَٰفِ﴾، و ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ فإن الهمزة الثانية منهما تبدل في ذلك كله حرف مدّ، من جنس ما قبلها، فتبدل ألفاً بعد المفتوحة، وواواً بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة، إبدالاً لازما واجبا، لجميع القراء، ليس عنهم في ذلك اختلاف، والله تعالى أعلم./ ١/ ٣٨٢

(١) تصحفت في المطبوع بالحاء المهملة والقافين.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ٧٢/ ب.

(٣) (إيتاء): سقطت من المطبوع.

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين

وتأتي على ضربين: متفقتين، ومختلفتين:

فالضرب الأول: المتفقتان: وهما على ثلاثة أقسام: متفقتان بالكسر، ومتفقتان بالفتح، ومتفقتان بالضم.

أمّا المتفقتان كسراً فعلى قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظاً في خمسة عشر موضعاً؛ في البقرة [٣١] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ وفي النساء ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾ في الموضعين [٢٢ و ٢٤]، وفي هود [٧١] ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾ وفي يوسف [٥٣] ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ وفي الإسراء [١٠٢] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا﴾ و ص [١٥] وفي النور [٣٣] ﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ وفي الشعراء [١٨٧] ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ﴾ وفي السجدة [٥] ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ وفي الأحزاب [٣٢] ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ وفيها [٥٥] ﴿وَلَآ أَبۡنَآءِ إِخۡوَٰنِهِنَّ[١]﴾ وفي سبأ [٩] ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِنَّ﴾ وفيها [٤٠] ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ﴾ وفي الزخرف [٨٤] ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾.

والمختلف فيه ثلاثة مواضع: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب: ٥٣] في قراءة نافع، و ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] في قراءة حمزة[٢].

وأمّا المتفقتان فتحاً، ففي ستة عشر لفظاً، في تسعة وعشرين موضعاً، في

---

(١) وكتب في المطبوع: (ولأبنا) وهو تحريف.

(٢) بكسر همزة: ﴿إن﴾.

النساء [٥] ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾، وفيها [٤٣] وفي المائـدة [٦] ﴿جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم﴾، وفي الأنعام [٦١] ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾، وفي الأعراف [٤٧] ﴿تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾، وفيها [٣٤] وفي يونس [٤٩] و (هـود)[1] والنحـل [٦١] وفـاطر [٤٥] ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾، وفي هـود *[موضعان [٧٦، ١٠١] ﴿جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾، وفيها]*[2] خمسة مواضـع [٤٠، ٥٨، ٦٦، ٨٢، ٩٤] وموضع[3] المؤمنين [٢٧] ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾.

وفي الحِجْر [٦٧] ﴿وَجَآءَ أَهۡلُ﴾، وفيها [٦١] وفي القمر [٤١] ﴿جَآءَ ءَالَ﴾، وفي الحـج [٦٥] ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾، وفي المـؤمنين [٩٩] ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾، وفي الفرقـان [٥٧] ﴿شَآءَ أَن يَتَّخِذَ﴾، وفي الأحـزاب [٢٤] ﴿شَآءَ أَوۡ يَتُوبَ﴾، وفي غـافر [٧٨] والحديد [١٤] ﴿جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾، وفي القتال [١٨] ﴿جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۚ﴾، وفي المنافقين [١١] ﴿جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾، وفي عبس [٢٢] ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾.

وأمّا المتفقتان ضماً، فموضع واحد ﴿أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ في الأحقاف [٣٢].

فاختلفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلـك وتخفيفهـا، وتحقيقهـا: فقـرأ أبوعمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في / الأقسام الثلاثة، وافقه على ذلك ابـن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه، وأبو الطيّب عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج ١/ ٣٨٣

(١) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من الناسخ أو من المؤلف، إذ لـيس في (هـود) ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾، نعم في (س) فراغ بين (يونس) و(النحل) مطموس.

(٢) ما بين النجمتين كتب فقط في حاشية (ك).

انظر: الدر النثير: ٣/ ١٤.

(٣) في (ت) و (ك) وكذا المطبوع: (موضعي) بالتثنية، وهو خطـأ، إذ لـيس في المؤمنـون ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ إلا في موضع واحد وهو (٢٧)، ولعلّ المؤلّف اتّبع المالقي في سـهوه؛ إذ ذكـر أن في المؤمنـون موضـعين مـن ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾. انظر: الدر النثير: ٣/ ١٥.

الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة* عن البزي، وكذا ذكره أبو العزّ عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة*[١] عنه، فَوَهِمَ في ذلك.

والصواب أن ذلك رواية السامرّي عن ابن فرح عن أبي ربيعة، كما ذكره ابن سوار، ولذلك لم يعوِّل عليه الحافظ أبو العلاء، والله أعلم.

ووافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصّة؛ قالون، والبزيّ؛ وسهَّلا الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين (بين بين) مع تحقيق الثانية، واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] و ﴿لِلنَّبِيِّٓ إِنۡ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّٓ إِلَّآ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

أمّا: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾؛ فأبدل الهمزة الأولى منهما واواً، وأدغم الواو التي قبلها فيها؛ الجمهورُ من المغاربة، وسائر العراقيّين عن قالون والبزي، وهذا هو المختار رواية، مع صحته في القياس، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في «مفرداته»: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره[٢].

قلت: وهذا عجيب منه، فإن ذلك إنّما يكون إذا كانت الواو زائدة، كما سيأتي في باب (وقف حمزة)؛[٣] وإنّما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل، لوقوع الواو قبلها أصلية (عَيْنَ) الفعل كما سيأتي.

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) المفردات: ١٠٢، ويلاحظ أنه -الداني- ذكر ذلك عن البزي فقط.

(٣) انظر ص: ١١١٥.

قال مكّي في «التبصرة»: والأحسن الجاري على الأصول، إلقاء[١] الحركة؛ ثم قال: ولم يرو عنه[٢]؛ يعني عن قالون.

قلت: قد قرأتُ به عنه وعن البزي من طريق «الإقناع»[٣]، وغيره، وهو مع قوّته قياساً ضعيف[٤] رواية، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه.

وسهّل الهمزة الأولى منهما (بين بين) طرداً للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكّي أيضاً، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، ولم يذكره صاحب «العنوان» عنهما[٥]، وذكر عنهما كلًّا من الوجهين ابن بلّيمة.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (إلغاء) بالغين المعجمة، والعجب من محقّق «التبصرة» ذكر أنها في الأصول ما عدا نسخة واحدة: (إلقاء) بالقاف، إلاّ أنه عدل عن ذلك وجعلها «إلغاء» بالغين تبعاً لما في «النشر» انظر: التبصرة: ٥٤٨ حاشية (٥).

(٢) التبصرة: ٥٤٨، والمراد حذف الهمزة الأولى وإلقاء حركتها على الواو قبلها.

(٣) لكن ليس «للإقناع» أي طريق في هذا الكتاب في روايتي قالون والبزي كما سبق.

(٤) قال ابن الباذش بعد أن ذكر مذهب قالون والبزي: هكذا أخذ علينا أبي، وهو القياس ولا أعلمه روي. اهـ الإقناع: ١/ ٣٧٨-٣٧٩.

(٥) قوله: (لم يذكره صاحب «العنوان» عنهما) فيه نظر حيث ذكر لهما التسهيل، فقال في الهمزتين من كلمتين المتفقتي الحركة: وقرآ -البزي وقالون- في المكسورتين والمضمومتين بتليين الأولى وتحقيق الثانية، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلسة الكسرة. اهـ

وقال عند ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] في يوسف: على أصولهم في الهمزتين من كلمتين. اهـ

والعجب أن المؤلّف ذكر في «تحفة الإخوان» أن صاحب «العنوان» ذكر التسهيل لقالون والبزي في الأولى بين بين وجهاً واحداً، حيث قال المؤلّف: قرأ قالون والبزي ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ بتسهيل الأولى (بين بين) وجهاً واحداً.اهـ، وكان ذكر في المقدمة أن اللفظ «للعنوان»، والمسكوت عنه كما في «الشاطبية». انظر: العنوان: ٤٧ و١١١، تحفة الإخوان: ق ١ و٣.

وأمّا ﴿لِلنَّبِيِّ﴾، و ﴿ٱلنَّبِيّ﴾ فظاهر عبارة أبي العزّ في «كفايته» أن تجعل الهمزة فيهما (بين بين) في مذهب قالون، وقال بعضهم:[١] لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها، فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها (بين بين) بعدها لغة[٢].

قلت: وهذا ضعيف جدّاً، والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم.

وقد انفرد سبط الخياط في «كفايته» عن الفرضي عن ابن بويان، عن/ قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين. ١/ ٣٨٤

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان، بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة، فخالف سائر الرواة عنه، والله أعلم.

وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون، بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين[٣]، وبذلك قرأ أبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب، والأصبهاني عن ورش في الأقسام الثلاثة، واختلف عن قنبل والأزرق عن ورش:

أمّا قنبل: فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها (بين بين) كذلك، وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون، ولا صاحب «التيسير» في تسهيلها غيره، وكذا ذكره ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ.

---

(١) هو أبو شامة.

(٢) هذا الكلام ذكره أبو شامة تعليلاً لكلمة ﴿السوء إلا﴾. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٧٦.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٩٣.

وروى عنه عامّة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مدّ خالص؛ فتبدل في حالة الكسر ياء خالصة ساكنة، وحالة الفتح ألفاً خالصة، وحالة الضمّ واواً خالصة ساكنة، وهو الذي قطع به في «الهادي» و«الهداية» و«التجريد» وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الكافي» و«الشاطبية».

وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة كما تقدّم، هذا الذي عليه الجمهور من أصحابه.

وقال ابن سوار: قال شيخنا أبو تغلب: قال ابن شنبوذ:[١] إذا لم تحقّق الهمزتين فاقرأ كيف شئت، قال ابن سوار: فيصير له؛ يعني لابن شنبوذ، ثلاثة ألفاظ: أحدها: كأبي عمرو وموافقيه، والثاني: كالبزي وموافقيه، والثالث: كأبي جعفر وموافقيه[٢].

قلت: وقد ذكر الداني أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل، ثم قال: ولم أقرأ به، ولا رأيت أحداً من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه، انتهى[٣].

وأمّا الأزرق: فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حرفَ مدٍّ كوجه قنبل؛ جمهورُ أصحابه المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة؛ وهو الذي قطع به غير واحد منهم؛ كابن سفيان، والمهدوي، وابن الفحام الصقلي، وكذا في

---

(١) بين أبي تغلب وابن شنبوذ رجل هو: المعافا بن زكريا. انظر: المستنير: ١/ ٤٣٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذا الكلام ذكره الداني أثناء كلامه عن الهمزتين المضمومتين في ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٢٣] انظر: جامع البيان: ١/ ق٩٥.

«التبصرة» و«الكافي» وقالا: إنه الأحسن له.[١] ولم يذكره الداني في «التيسير» وذكره في «جامع البيان» وغيره، وقال: إنه الذي رواه المصريون عنه أداء، ثمّ قال: والبدل على غير / قياس.

١/ ٣٨٥

وروى عنه تسهيلها (بين بين) في الثلاثة الأقسام كثير منهم؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي عليّ[٢] الحسن بن بلّيمة، وأبي الطاهر؛ صاحب «العنوان»، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وذكر الوجهين جميعاً أبو محمد مكّي، وابن شريح، والشاطبي وغيرهم.

واختلفوا عنه في موضعين وهما ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيهما ياء مكسورة، وذكر في «التيسير» أنه قرأ به على ابن خاقان عنه، وأنه مشهور[٣] عنه في الأداء.

وقال في «الجامع»: إن الخاقاني، وأبا الفتح، وأبا الحسن، استثنوهما؛ فجعلوا الثانية منهما ياء مكسورة محضة الكسرة، قال: وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر ابن هلال، وأبو غانم بن حمدان، وأبو جعفر بن أسامة، وكذلك رواه إسماعيل النحاس[٤] عن أبي يعقوب أداء، قال: وروى أبو بكر بن سيف عنه إجراءهما

---

(١) انظر: التبصرة: ٢٨٥، الكافي: ٢٥.

(٢) (عليّ) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (المشهور)، بالتعريف، وهو تحريف، وانظر: التيسير: ٣٣.

(٤) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة.

كسائر نظائرهما، وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن؛ وأكثر مشيخة المصريّين على الأول[١].

قلت: فدلّ على أنه قرأ بالوجهين على كل من أبي الفتح وأبي الحسن، ولم يقرأ بغير إبدال الياء المكسورة على ابن خاقان الخاقاني كما أشار إليه في «التيسير».

وقد ذكر فيهما الوجهين؛ أعني التسهيل، والياء المكسورة، أبو علي الحسن ابن بلِّيمة في «تلخيصه»، وابن غلبون في «تذكرته» وقال: إن الأشهر التسهيل،[٢] على أن عبارة «جامع البيان» في هذا الموضع مشكلة.

وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني، فيما رواه الداني عنه عن أصحابه عن الأزرق، بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة، قال الداني: كجعله إيّاها ياء خفيفة الكسرة في ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن ﴾ و ﴿ ٱلْبِغَآءِ إِنْ ﴾ قال: ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصّوا على ذلك عن ورش، وترجموا عنه بهذه الترجمة.

ثمّ حكى مثل ذلك عن النحّاس[٣] عن أصحابه عن ورش، ثمّ قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم عن أصحابه، وأقرأني به عنهم، قال: وذلك أيضاً على غير قياس التليين[٤].

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق٩٣.

(٢) النص بالمعنى، انظر: التذكرة: ١/ ١١٧.

(٣) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة.

(٤) جامع البيان: ١/ ق٩٣.

قلت: والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء، في سائر الأمصار، ولذلك لم يذكره في «التيسير» مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان، والله/ أعلم.

٣٨٦/١

وانفرد بذلك في المضمومتين وسائر المكسورتين سبط الخياط في «المبهج» عن الشذائي، عن ابن بويان، في رواية قالون، وترجم عن ذلك (بكسرة خفيفة) و(بضمة خفيفة)[١]، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل (بين بين) لقيل إنه يريد التسهيل، ولم أعلم أحداً روى عنه البدل في ذلك غيره، والله أعلم.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الثلاثة.

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منها كأبي جعفر وموافقيه[٢]، وكذلك انفرد عنه ابن أشته فيما ذكره ابن سوار في موضع من المفتوحتين وهو ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢][٣] والله أعلم.

الضرب الثاني: المختلفتان، ووقع منها في القرآن خمسة أقسام، وكانت القسمة تقتضي ستة.

القسم الأول: مفتوحة ومضمومة؛ وهو موضع واحد ﴿جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ في المؤمنين [٤٤].

---

(١) المبهج: ١/٢١٦-٢١٧.

(٢) انظر: الغاية: ١٧٤-١٧٥، المبسوط: ١٢٥.

(٣) المستنير: ١/٤٣٦.

والقسم الثاني: مفتوحة ومكسورة، وورد متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه[1] من ذلك سبعة عشر موضعاً وهي ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ في البقرة [١٣٣] والأنعام [١٤٤] ﴿وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ﴾ في موضعي المائدة [١٤، ٦٤] * وفيها [١٠١] ﴿عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾ *[2] و ﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ﴾ في التوبة [٢٣] وفيها [٢٨] ﴿إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ و ﴿شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ في يونس [٦٦] ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ﴾ في يوسف [٢٤] وفيها [٥٨] ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾ و ﴿أَوْلِيَآءَ إِنَّآ﴾ في الكهف [١٠٢] و ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا﴾ في الأنبياء [٤٥] *و ﴿نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ في الشعراء [٦٩] و ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ﴾ بالنمل [٨٠] والروم [٥٢]*[3] و ﴿ٱلْمَآءَ إِلَى﴾ في السجدة [٢٧] و ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ﴾ في الحجرات [٩].

والمختلف فيه موضعان وهما ﴿زَكَرِيَّآ * إِذْ﴾ في مريم [٢، ٣] و الأنبياء [٨٩] على قراءة غير حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص[4].

والقسم الثالث: مضمومة ومفتوحة، ووقع متفقاً عليه ومختلفاً فيه:

فالمتفق عليه أحد عشر موضعاً، وهي ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ في البقرة [١٣]، ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ في الأعراف [١٠٠] / وفيها [١٥٥] ﴿تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا﴾ و ﴿سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾ في التوبة [٣٧] ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ في هود [٤٤] و ﴿ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِى﴾ في موضعي

٣٨٧/١

(١) (عليه) سقطت من المطبوع.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س) فقط.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٤) لأن هؤلاء المذكورين يقرؤون بحذف الهمزة من (زكريا)، والباقين يثبتونها حسب محلها من الإعراب، ففي هذين الموضعين الهمزة مفتوحة. انظر: التيسير: ٨٧، النشر: ٢/ ٢٣٩.

يوسف: [٤٣] والنمل [٣٢] و ﴿ يَشَآءُ ۞ أَلَمْ تَرَ ﴾ في إبراهيم [٢٧، ٢٨][1] ﴿ ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ ﴾ في النمل [٣٨] و ﴿ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ﴾ في فصلت [٢٨] ﴿ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا ﴾ في الامتحان[2] [٤].

والمختلف فيه موضعان، وهما ﴿ ٱلنَّبِيٓءُ أَوْلَىٰ ﴾، ﴿ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيٓءُ أَن ﴾ في الأحزاب [٦، ٥٠] على قراءة نافع.

والقسم الرابع: مكسورة ومفتوحة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه خمسة عشر موضعاً، وهي ﴿ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ ﴾ في البقرة [٢٣٥] و ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ ﴾ في النساء [٥١] و ﴿ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ ﴾ في الأعراف [٢٨] و ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ و ﴿ مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا ﴾ كلاهما فيها [٣٨، ٥٠] أيضاً، و ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا ﴾ في الأنفال [٣٢] و ﴿ مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾ في موضعي يوسف [٧٦] و ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً ﴾ في الأنبياء [٩٩] و ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ﴾ في الفرقان [١٧] و ﴿ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ ﴾ فيها [٤٠] و ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً ﴾ في الشعراء [٤] ﴿ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ[3] ﴾ في الأحزاب [٥٥] و ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ أَن ﴾ في موضعي الملك [١٦، ١٧].

والمختلف فيه موضع واحد، وهو ﴿ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن ﴾ [البقرة: ٢٨٢] في غير قراءة حمزة، كما تقدّم في المكسورتين.

---

(١) المؤلّف يقصد حالة الوصل، لأن ﴿ يَشَآءُ ﴾ رأس آية و ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ أول الآية الأخرى.

(٢) أي: سورة الممتحنة.

(٣) في المطبوع: (ولأبناء) وهو خطأ.

والقسم الخامس: مضمومة ومكسورة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه اثنان وعشرون موضعاً، وهو ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ في موضعي البقرة [١٤٢، ٢١٣] وفي يونس [٢٥] والحج[1] [٥] والنور [٤٦] ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ في البقرة [٢٨٢] أيضاً، و ﴿مَا يَشَآءُ إِذَا﴾ في آل عمران [٤٧] و ﴿يَشَآءُ إِنَّ﴾ فيها [١٣] وفي النور [٤٥] وفاطر [١] و ﴿مَّن نَّشَآءُ إِنَّ[2]﴾ في الأنعام [٨٣] و ﴿ٱلسُّوٓءُ إِنْ[3]﴾ في الأعراف [١٨٨] و ﴿نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ في هود [٨٧] و ﴿يَشَآءُ إِنَّهُۥ﴾ في يوسف [١٠٠] وموضعي الشورى [٢٧، ٥١] و ﴿مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ في الحج [٥] و ﴿شُهَدَآءُ إِلَّآ﴾[4] في النور [٦] و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّىٓ﴾ في النمل [٢٩] و ﴿ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في فاطر [١٥] و ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [٢٨] و ﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾ فيها [٤٣] أيضاً و ﴿يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ في الشورى [٤٩].

والمختلف فيه ستة مواضع:

أولها ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ في مريم [٧] في غير قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وباقيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا﴾ في الأحزاب [٤٥، ٥٠] و ﴿يَٰٓأَيُّهَا /ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ﴾ في الامتحان [١٢] و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا﴾ في الطلاق [١] و ﴿ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ﴾ في التحريم [٣] وهذه الخمسة في قراءة نافع. ١/٣٨٨

---

(١) (الحج) سقطت من (ز)، وينبه على أن موضع الحج ﴿نَشَآءُ﴾ بالنون عكس الأخرى فهي بالياء، ولكن المؤلف يقصد الهمزتين. وسيذكرها بعد قليل.

(٢) في (ز) و(س) و(م): ﴿مَا يَشَآءُ إِنَّ﴾ [النور: ٤٥] وهو خطأ، إذ ليس هذا اللفظ في الأنعام.

(٣) في (س) (إنّ) بتشديد النون، وهو خطأ.

(٤) في المطبوع: (سهداء إلى)، وهو خطأ.

قسم سادس: وهو كون[1] الأولى مكسورة، والثانية مضمومة، عكس الخامس، لم يرد لفظه في القرآن، وإنما ورد معناه، وهو قوله في القصص [٢٣] ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾، والمعنى: وجد على الماءِ أُمة.

فقرأ: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو[2] وأبو جعفر، ورويس؛ بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية من الأقسام الخمسة.

وتسهيلُها عندهم أن تجعل في القسم الأول والثاني (بين بين)، وتبدل في القسم الثالث واواً محضة، وفي القسم الرابع ياء كذلك، واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس:

فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واواً خالصة مكسورة، وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً؛ وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العزّ، قال الداني في «جامعه»: وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، قال: وكذا حكى أبوطاهر بن أبي هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد، قال: وكذا حكى أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير ابن مجاهد، قال: وبذلك قرأت أنا على أكثر شيوخي[3]. وقال في غيره: وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسيِّ والخاقانيِّ وابنِ غلبون.

وذهب بعضهم إلى أنها تجعل (بين بين) أي بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمّة النحو، كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القرّاء حديثاً، وحكاه ابن مجاهد

---

(١) في (س): «حرف» وهو تحريف.

(٢) (أبو عمرو) سقطت من (ز).

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ٩٧/ أ.

نصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو، ورواه الشذائي عن ابن مجاهد أيضاً وبه قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد،[١] قال: وأخبرني به عن[٢] عبد الباقي بن الحسن أنه قرأ كذلك على شيوخه، وقال الداني: إنه الأوجه في القياس، وإن الأوّل آثر في النقل[٣].

قلت: وبالتسهيل قطع مكّي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «العنوان» وأكثر مؤلّفي الكتب، كصاحب «الروضة» و«المبهج» و«الغايتين» و«التلخيص»[٤]، ونصّ على الوجهين في «التذكرة» و«التيسير» و«الكافي» و«الشاطبية» و«تلخيص العبارات» وصاحب«التجريد» في آخر ﴿فاطر﴾ وقال: إنه قرأ بالتسهيل على الفارسي وعبد الباقي[٥].

١/ ٣٨٩ وقد أبعد وغرب[٦] ابنُ شريح في / «كافيه» حيث حكى تسهيلها كالواو[٧]، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتمكّن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمّة، أو تكلّف إشمامها الضمّ، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم.

---

(١) في المطبوع: (بن أحمد بن محمد)، وهو خطأ.

(٢) (به عن) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: التيسير: ٣٤، جامع البيان: ١/ ٩٧/أ.

(٤) في (ز) و (ك): «التلخيضين» وليس صواباً، إذ المراد تلخيص أبي معشر فقط، أما تلخيص ابن بلّيمة فسيذكر بعد قليل.

(٥) التجريد: ق٤٤.

(٦) كذا في النسخ، يقال: غرّب: بعّد وأبعد، وتكلم فأغرب: إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره. الأساس والقاموس والتاج (غرب).

(٧) انظر: الكافي: ٢٥، إبراز المعاني: ١/ ٣٨٤، الدر النثير: ٣/ ٢٥.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الخمسة.

وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة[1].

تنبيهات

الأول: اختلف بعض أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه؛ فذهب أبو الطيّب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب «التجريد»، وأبو الحسن الحمّامي فيما حكاه عنه أبو العزّ[2] إلى أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو الذي قطع به غير واحد، وهو القياس في المثلين.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في المدّ قبلُ؛ فمن قال بإسقاط الأولى كان المدّ عنده من قبيل (المنفصل)، ومن قال بإسقاط الثانية كان المدّ[3] عنده من قبيل (المتصل).

والثاني: إذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مدّ، في مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل ووقع بعده ساكن؛ زِيد في مدّ حرف المدّ المبدل لالتقاء الساكنين،

---

(١) انفرادة لا يقرأ بها لروح. وانظر: المبسوط: ١٢٥.

(٢) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لم يكن في «النشر» صاحب «التجريد» عن أبي الطيب في طرق المسقطين قاطبة ولا أبو العزّ عن الحمامي في رواية السوسي وقنبل، فاعلم ذلك، اهـ الروض النضير: ق:٤٤٥.

(٣) (المدّ) من (ز) فقط.

فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المدّ، فالساكن نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١] ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، وغير الساكن نحو ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، وتقدّم تحقيقه في باب (المدّ والقصر).

الثالث: إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف، في مذهب المبدلين أيضاً، وذلك في موضعين ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١] و ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١] فهل تبدل الثانية فيهما؛ كسائر الباب أم تسهّل من أجل الألف بعدها؟

قال الداني: اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفاً، فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذّر / فوجب لذلك أن تكون (بين بين) لا غير؛ لأن همزة (بين بين) في زنة[1] المتحركة، وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثمّ فيهما بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين، والثاني: أن لا تحذف، ويزاد في المدّ فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما، انتهى[2]. ١/ ٣٩٠

وهو جَيِّد، وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف؛ الزيادة في المدّ، على مذهب من روى المدّ عن الأزرق، لوقوع حرف المدّ بعد همز ثابت، فحكى فيه المدّ والتوسط والقصر، وفي ذلك نظرٌ لا يخفى، والله أعلم.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (رتبة).

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٩٢.

الرابع: أن هذا الذي ذكر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في هـذا الباب، إنما هو في حالة الوصل، فإذا وقفت على الكلمة الأولى، أو بدأت بالثانية؛ حقَّقت الهمز في ذلك كله لجميع القراء، إلا ما يأتي في (وقـف حمـزة وهـشام) في بابه، والله تعالى أعلم.

باب الهمز المفرد(١)

وهو يأتي على ضربين: ساكن، ومتحرك، ويقع فاء من الفعل، وعيناً، ولاماً.

فالضرب الأول: الساكن(٢)، ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام:

مضموماً ما قبله نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠] و ﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: ٢٤٧] و ﴿رُءْيَا﴾(٣) و ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ(٤)﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ [الطور: ٢٤] و ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] و ﴿يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩]. ومكسوراً نحو ﴿وَبِئْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] و ﴿شِئْتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، و ﴿وَرِءْيَا﴾ [مريم: ٧٤]، و ﴿نَبِّئْ﴾ [الحجر: ٤٩]، و ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ومفتوحاً نحو

---

(١) يعني بالمفرد: ما لم يجتمع مع همز آخر، بعكس البابين السابقين؛ فهما في الهمز المجتمع مع همز آخر، وقد ذكر المؤلفون في القراءات هذا الباب لاختلاف القراء في أحكامه، فقد ذكر في كل من: السبعة: ٣٤٦-٣٧٠، التذكرة: ١/ ١٢٧-١٣١، الروضة للمالكي: ٢٨١-٢٩١، التبصرة: ٢٩٥-٢٩٧، الكشف: ١/ ٨١-٨٨، التيسير: ٣٤-٣٥، الكافي: ٢٥-٢٨، التلخيص: ١٥١-١٥٣، المستنير: ١/ ٣٦١-٣٧٠، الإرشاد: ١٦٧، الكفاية الكبرى: ١٦٩-١٧٣، غاية الاختصار: ١/ ١٩٥-١٩٧، الإقناع: ١/ ٤٠٧-٤١٣، تلخيص العبارات: ٣١-٣٢، التتمة: ١٠١-١٠٣.

(٢) بدأ بالكلام على الساكن لاطراد تخفيفه، ولأن القراء بتخفيفه أكثر، ثم أتبعه بالمتحرك بعد المتحرك لتحقيق الحالين، ولكثرة تنوّعه. اهـ. شرح الطيبة لابن الناظم: ٨٨.

(٣) كذا في جميع النسخ بدون إضافة، وليست في القرآن إلا مضافة أو معرفة، منها (٦٠) الإسراء، و(٥) يوسف.

(٤) جميع النسخ ﴿مؤتفكة﴾ بالتنكير، وهو خطأ.

﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿فَأْذَنُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، و ﴿ائْتُوا[١]﴾ [طه: ٦٤]، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]، و ﴿وَمَأْوَاهُ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و ﴿اقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، و ﴿إِن يَشَأْ[٢]﴾ [النساء: ١٣٣]، و ﴿الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

فقرأ أبو جعفر جميع ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مدّ بحسب حركة ما قبله؛ إن كانت ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فألف.

واستثنى من ذلك كلمتين وهما: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ في البقرة [٣٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في الحجر [٥١] والقمر [٢٨]. واختلف عنه في كلمة واحدة وهي ﴿نَبِّئْنَا﴾ في يوسف [٣٦].

فروى عنه تحقيقها أبو طاهر بن سوار من روايتي ابن وردان وابن جماز جميعاً[٣]، وروى الهذلي إبدالها من طريق / الهاشمي عن ابن جماز، وروى تحقيقها من طريق ابن شبيب عن ابن وردان، وكذا أبو العزّ من طريق النهرواني عنه، وأبدلها[٤] عنه من سائر طرقه. ٣٩١/١

وقطع له بالتحقيق الحافظ أبو العلاء، وأطلق الخلاف عنه من الروايتين أبوبكر بن مهران[٥].

---

(١) في المطبوع ﴿وَءَاتُوا﴾ [البقرة: ٤٣] بالمدّ، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع ﴿أَن يَشَآءَ﴾ [الأنعام: ٨٠] بفتح همزة (إن) وبهمزة بعد الألف من المشيئة، وهو خطأ.

(٣) المستنير: ١/ ٣٦٥.

(٤) في المطبوع: (وإبدالها).

(٥) انظر: الكامل: ق٢٢٣، الإرشاد: ١٦٨، الكفاية الكبرى: ١٧٠، غاية الاختصار: ١/ ١٩٥، الغاية: ١٥٤.

وأجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل الهمزة واواً في (رؤيا)، و(الرؤيا) وما جاء منه: يقلب الواو ياء، ويدغم الياء في الياء التي بعدها؛ معاملة للعارض معاملة الأصلي، وإذا أبدل (تؤوي)، و(تؤويه) جمع بين الواوين مظهراً، وسيأتي الكلام على ﴿وَرِءْيًا﴾.(١)

وافقه ورش من طريق الأصبهاني؛ على الإبدال في الباب كلّه، واستثنى من ذلك خمسة أسماء، وخمسة أفعال:

فالأسماءُ ﴿ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و [الأحزاب: ١٨] و ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ من مواضعه: [الحج: ٢٣] حيث وقع، ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] ﴿وَكَأْسٍ﴾(٢) و ﴿ٱلرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤] حيث وقعا.

والأفعال: ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] وما جاء منه، نحو: ﴿أَجِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ٧٠] و ﴿جِئْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ٥٢] و ﴿جِئْتُمُونَا﴾ [الأنعام: ٩٤، والكهف: ٤٨]، و ﴿نَبِّئْ﴾ وما جاء من لفظه، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: ٥١] و ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾ [الحجر: ٤٩] و ﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧] و ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [النجم: ٣٦] و ﴿قَرَأْتَ﴾ [النحل: ٩٨] وما جاء منه، نحو: ﴿قَرَأْنَٰهُ﴾ [القيامة: ١٨] و ﴿ٱقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]، و ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠] ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداء.

---

(١) انظر ص: ٩٤٣.

(٢) الواقعة: (١٨)، والصافات: ٤٥، والإنسان: ٥.

وانفرد ابن مهران عن هبة الله، فلم يستثن شيئاً سوى ﴿ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] و ﴿تَبَرَّأْنَآ﴾ [القصص: ٦٣] بخلاف فَوَهِمَ في ذلك، وكذلك الهذلي حيث لم يستثن الأفعال.[1]

وانفرد الصفراوي باستثناء ﴿يَشَأْ﴾، و ﴿تَسُؤْهُمْ﴾[2]، و ﴿وَرِءْيًا﴾ فحكى فيها خلافاً، وأظنه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري، وليس ذلك كما فهم؛ إذ قد نَصَّ أبو معشر على إبدالها وبابِها، ثمّ قال: والهمز أظهر، إن شاء الله[3]، وهذا لا يقضي أنه[4] يتحقق فيها سوى الإبدال والله أعلم.

وأما من طريق الأزرق فإنه يبدل الهمزة إذا وقعت فاء من الفعل، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، و ﴿يَأْلَمُونَ﴾، و ﴿يَأْخُذُ﴾، و ﴿مُؤْمِنٌ﴾، و ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾، و ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾، واستثنى من ذلك أصلا مطرداً وهو ما جاء من باب الإيواء نحو ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] و ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩] ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ﴾ [العنكبوت: ٢٥] و ﴿فَأْوُۥٓا۟﴾ [الكهف: ١٦]، ولم يبدل مما وقع عيناً من الفعل سوى ﴿وَبِئْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦] كيف أتى، و ﴿وَبِئْرٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣، ١٤، ١٧]، وحقق ما عدا ذلك.

واختلف عن أبي عمرو، في إبدال الهمز الساكن على ما تقدّم مبيّناً في أول باب (الإدغام الكبير).

---

(١) انظر: الغاية: ١٥٧، الكامل: ق: ٢٢٢.

(٢) في المطبوع (يسؤهم) بالمثناة التحتية، وهو خطأ.

(٣) التلخيص: ١٥٤-١٥٥.

(٤) في المطبوع: (أن).

١/٣٩٢ ونشير هنا إلى زيادة تتعيّن معرفتها وذلك: أنّ الداني قال / في «التيسير»: «اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام؛ لم يهمز كلّ همزة ساكنة»[١]. انتهى.

فخصَّ استعمال ذلك بما إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام الكبير، وقَيّده مكّي، وابنُ شريح، والمهدويّ، وابنُ سفيان؛ بما إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة.[٢]

وقال في «جامع البيان»: اختلف أصحاب اليزيدي عنه، في الحال التي يستعمل ترك الهمز فيها؛ فحكى أبو عمر[٣] وعامر الموصلي، وإبراهيم من رواية عبيد الله، وأبو جعفر اليزيديّون عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة ثمَّ قال: فدلّ على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز.

وقال: وحكى أبو شعيب عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز، ثمّ قال: فدلّ ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة؛ سواء استعمل الحدر، أو التحقيق همز.

---

(١) التيسير: ٣٦، وانظر: السبعة: ١٣٣.

(٢) انظر: التبصرة: ٢٩٨، الكافي: ٢٦.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ إذا المراد الدوري وكنيته أبو عمر، بضم العين كما هي مضبوطة بالشكل في (س).

قال: وحكى أبو عبد الرحمن، وإبراهيم؛ من رواية العباس، وأبو حمدون، وأبو خلّاد، ومحمد بن شجاع، وأحمد بن حرب؛ عن الدوري عنه[١]: أن أباعمرو كان إذا قرأ لم يهمز.[٢]

ثمَّ قال: فدلّ قولهم على أنه كان لا يهمز على كلّ حال؛ في صلاة أو غيرها، وفي حدر أو تحقيق. انتهى.[٣]

والمقصود بالإدراج. هو: الإسراع، وهو ضدّ التحقيق؛ لا كما فَهِمه من لا فَهْم له؛ من أن معناه الوصل الذي هو ضدّ الوقف وبنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز في الوصل، فإذا وقف حقّق،[٤] وليس في ذلك نقل يتّبع، ولا قياس يستمع.

وقال الحافظ أبو العلاء: وأمّا أبو عمرو فله مذهبان:

أحدهما: التحقيق مع الإظهار، والتخفيفُ مع الإدغام؛ على التعاقب.

والثاني: التخفيف مع الإظهار؛ وجه واحد[٥]. انتهى.

---

(١) (عنه): من (ك) وكذلك هي في جامع البيان، والدر النثير: ٣/ ٤٧.

(٢) في جامع البيان:١/ ق١٠٢: لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة. اهـ وانظر: الدر النثير: ٣/ ٤٧.

(٣) جامع البيان: ١/ ق١٠٢.

(٤) هذا الكلام للمالقي رحمه الله في الدر النثير: ٣/ ٤٦ والله أعلم.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١٩٨.

وهذا صريح في عدم التحقيق مع الإدغام، وأنه ليس بمذهب لأبي عمرو كما قدّمنا بيان ذلك في أوّل «الإدغام الكبير».

واعلم أن الأئمّة من أهل الأداء أجمعوا عمّن روى «البدل» عن أبي عمرو؛ على استثناء خمس عشرة كلمة، في خمسة وثلاثين موضعاً، تنحصر في خمسة معاني[١]:

١/٣٩٣ **الأول: الجزم**؛ ويأتي في ستة ألفاظ وهي ﴿يَشَأْ﴾[٢] في عشرة مواضع: / في النساء موضع [١٣٣]، وفي الأنعام ثلاثة[٣] [٣٩، ١٣٣]، وفي إبراهيم موضع [١٩]، وفي سبحان موضعان [٥٤]، وفي فاطر موضع [١٦] وفي الشورى موضعان [٢٤، ٣٣].

و ﴿نَشَأْ﴾[٤]: في ثلاثة مواضع: في الشعراء [٤]، وسبأ [٩] ويسٓ [٤٣].

و ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ في ثلاثة مواضع: في آل عمران [١٢٠]، والمائدة[٥] [١٠١]، والتوبة [٥٠].

---

(١) في المطبوع: (خمس معان)، وهو لحن في (خمس) أما (معان) فلها وجه؛ لأنها تعامل معاملة (قاضي).

(٢) تصحفت في المطبوع إلى ﴿يَشَآءَ﴾ [الأنعام: ٨٠].

(٣) في المطبوع: ثلاثة مواضع، وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية عندي.

(٤) في المطبوع ﴿نَشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وهو خطأ.

(٥) موضع المائدة ﴿تَسُؤْكُمْ﴾.

و ﴿نَنسَأْهَا﴾ في البقرة [١٠٦]، ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾ في الكهف [١٦]، و ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ في النجم [٣٦].

والثاني: الأمر: وهو البناء له، ويأتي في ستة ألفاظ أيضاً وهي ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ في البقرة [٣٣] و ﴿أَرْجِئْهُ﴾ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦]، و ﴿نَبِّئْنَا﴾ في يوسف [٣٦] و ﴿نَبِّئْ عِبَادِيَ﴾ في الحجر [٤٩] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ فيها [٥١] وفي القمر [٢٨] و ﴿ٱقْرَأْ﴾ في سبحان [١٤] وموضعي العلق [١، ٣] و ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ في الكهف [١٠].

الثالث: الثقل: وهو كلمة واحدة، أتت في موضعين: ﴿وَتُؤْوِىٓ إِلَيْكَ﴾ في الأحزاب [٥١] و ﴿تُؤْوِيهِ[١]﴾ في المعارج [١٣]؛ لأنه لو ترك همزه لاجتمع واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز[٢].

الرابع: الاشتباه: وهو موضع واحد ﴿وَرِءْيًا﴾ في مريم [٧٤]؛ لأنه بالهمز من الرُّواء؛ وهو المنظر الحَسَن؛ فلو ترك همزه؛ لاشتبه بِرِيِّ الشارب وهو امتلاؤه.[٣]

---

(١) كتب الواو في المطبوع داخل القوس، وهو خطأ.

(٢) ذكر أبو الكرم أن السوسي يترك الهمز في الكلمتين من طريق أبي جرير، قال: ذكر الشذائي أن السوسي ترك همز ﴿وَتُؤْوِىٓ﴾ و ﴿تُؤْوِيهِ﴾ اهـ وكذلك صرح أبو العلاء في «الغاية» أن السوسي يبدل هاتين الكلمتين. انظر: المصباح: ٣/ ١١٥٣ و ١٢٥٨، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٠.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ١٤٠، جامع البيان: ١/ ١٠٤أ، إبراز المعاني: ١/ ٣٩٥، التاج: مادتي (روى) و(ري).

وانفرد عبد الباقي عن أبيه، عن ابن الحسين السامرّي، عن السوسيّ[١] فيما ذكره صاحب «التجريد»[٢] بإبدال الهمزة فيها ياء، فيجمع بين الياءين من غير إدغام، كأحد وجهي حمزة في الوقف كما سيأتي، وقياس ذلك ﴿وَتُئْوِىٓ﴾ و ﴿تُئْوِيهِ﴾ ولم يذكر فيه شيئاً. والله أعلم.

الخامس: الخروج من لغة إلى أخرى: وهو كلمة واحدة في موضعين ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ في البلد [٢٠] و الهمزة [٨]؛ لأنه بالهمز من (أَصَدْتُ)[٣] أي أَطْبَقْتُ، فلو ترك همزه لخرج إلى لغةِ مَن هو عنده من (أوصدت).[٤]

وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن زيد عن أصحابه عن اليزيدي، فيما رواه الداني، وابن الفحام الصقلي، عن فارس بن أحمد عنه،[٥] وكذا أبو الصقر الدورقيّ عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه، بعدم استثناء شيء من ذلك، وذلك في رواية الدوري* من طريق ابن فرح*[٦] فخالفا سائر الناس، والله تعالى أعلم.[٧]

---

(١) في المطبوع: (السويسي) وهو تحريف.

(٢) التجريد: ق(٣٧ب).

(٣) كذا ضبطت في (س) وهو صواب.

(٤) ومعناها أيضاً: أطبقت، ونقل الزبيدي عن أبي عبيدة: آصدت وأوصدت: إذا أطبقت. اهـ التاج (وصد).
تنبيه: ذكر الزبيدي في «تاجه» أن يعقوب له الخلاف في ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ وهذا نقل عن «البصائر» للفيروز ابادي، وهذا غير معمول به، إذ المقروء به ليعقوب قولاً واحداً هو الهمز موافقة لأبي عمرو وحمزة وخلف وحفص.
انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٩٦، التاج (وصد).

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٠٢-١٠٣ و١٠٤/ أ، التجريد: ق٧/ ب و٨/ أ.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٧) ما ذكره ابن مهران هو في كتابه «المبسوط»، وهو ليس من مصادر «النشر».
انظر: الغاية: ١٥٥-١٥٦، المبسوط: ١٠٧.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون[١] ومن تبعه بإبدال الهمـزة مـن ﴿بَارِيِكُمْ﴾ في حرفي البقرة [٥٤] بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمـرو، ملحِقـاً ذلـك بـالهمز الساكن المبدل.

وذلك غير مرضيٍّ؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض / تخفيفاً، فلا يعتدّ بـه، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى. ١/ ٣٩٤

وأيضاً: فلو اعتدّ بسكونها، وأجريت مجرى الـلازم كـان إبـدالها يخـالف[٢] أصل أبي عمرو؛ وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من ‹البَرَا› وهو الـتراب، وهـو

---

(١) قوله: انفرد أبو الحسن بن غلبون...إلخ، فيه نظر وهو:

أن مذهب ابن غلبون في هذه الكلمة متعـارض، حيـث ذكـر في بـاب (مـذهب أبي عمـرو في الهمـزات السواكن) ما ذكره المؤلف هنا من أنه يبدل، ونصّ عبارته: وكذا أيضاً -يعني السوسي- يترك الهمزة مـن قوله تعالى ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين من ‹البقرة› فيبدلها ياءً ساكنة...اهـ التذكرة: ١/ ١٣٩

وعند ما جاء إلى موضع الكلمة في سورتها قال ما نصه: قرأ السوسي عن أبي عمرو ﴿بَارِيِكُمْ﴾ و ﴿يَنصُرْكُمْ﴾ هذه الخمس الكلمات بإسكان الهمزة من ﴿بَارِيِكُمْ﴾ في الموضعين... قال: وقـرأ الـدوري عن أبي عمرو باختلاس حركة الهمزة والراء في هذه المواضع كلها، وكذا روى ابن سعدان عن اليزيـدي عن أبي عمرو، اهـ انظر: التذكرة: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

وقولُ ابن غلبون: وكذا روى ابن سعدان....اهـ لا يهمّ في هذه المسألة لأنه ليس من طرق «التذكرة» بل ذكره حكاية. والله أعلم.

ولعل المؤلّف رحمه الله اقتصر على كلام ابن غلبون في الأصول دون الفـرش، أو أنـه اعتمـد عـلى كـلام أبي شامة رحمه الله عند شرحه لقول الشاطبي:

وبارئكم بالهمز حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبدّلا

فكلامهما رحمهما الله متشابه. والله أعلم.

وقال الداني رحمه الله: «وكان أبو الحسن شيخنا يبدل الهمزة في ﴿بَارِيِكُمْ﴾ و ﴿عِندَبَارِيِكُمْ﴾ بسكون الهمزة».

انظر: المفردات: ١٧٢، إبراز المعاني: ١ / ٣٩٦-٣٩٧.

(٢) كذا في (س) وفي البقية: (مخالفاً لأصل..).

فقد همز مؤصدة ولم يخففها[١] من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب، والله أعلم.

وبقي أحرف، وافقهم بعض القراء على إبدالها، وخالف آخرون فهمزوها، وهي: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ في موضعي يوسف[٢] و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] و ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحج: ٢٣] معرّفاً ومنكّراً و ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ [التوبة: ٧٠] حيث وقعا، و ﴿وَرِءْيًا﴾ في مريم [٧٤]، و ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ في الكهف [٩٤] والأنبياء [٩٦][٣]، و ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ في النجم [٢٢] و ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ في الموضعين [البلد: ٢٠، والهمزة: ٨].

أمّا ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ فوافقهم على إبداله ورش[٤] والكسائي وخلف.[٥]

وأمّا ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾، و ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ فوافقهم على إبداله أبو بكر.[٦]

وأمّا ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾، و ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ فاختلف فيهما عن قالون:

---

(١) في (س) «يحققها» بالحاء المهملة وقافين.

(٢) قوله: (في موضعي) لا وجه له، إذ هي ثلاثة مواضع: (١٣ و ١٤ و١٧) فلعلّه سهو منه، أو خطأ من الناسخ.

(٣) إلا أنها بالرفع ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾.

(٤) قوله: (ورش) هو من طريق الأزرق فقط، كما بيّنه في «الطيّبة» حيث قال: [والذئب جانيه.] ومعلوم أن الجيم رمز لورش من طريق الأزرق في الأصول، أمّا في الفرش فهي للطريقين.

انظر: شرح الطيبة: ٨٩.

(٥) انظر: التيسير: ١٢٨، الإرشاد: ٣٧٩، الكفاية الكبرى: ٣٨٣.

(٦) انظر: السبعة: ٤٣٥، التيسير: ١٥٦.

فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، وسبط الخياط في «كفايته»، وغيرهم، إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر بن مهران، عن الحسن بن العبّاس الجمّال وغيره عن الحلواني، وهي طريق الطبريّ والعلويّ عن أصحابهما عن الحلواني[1]، وكذا روى الشحّام[2] عن قالون، وهو الصحيح عن الحلواني، وبه قطع له الداني في «المفردات»[3].

وقال في «الجامع»: وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حمّاد[4]، وابن عبد الرزاق[5] وغيرهما، وبذلك آخذ، قال: وقال لي أبو الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني، يعني بالهمز، قال الداني: وهو وَهْمٌ لأن الحلواني نصّ على ذلك في «كتابه» بغير همز. انتهى.[6]

وروى الجمهور عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون

---

(١) ذكر أبو الكرم أنه طريق ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون.

انظر: المصباح: ٣/ ١١٥٢.

(٢) الحسن بن علي بن عمران، مقرئ معروف، قرأ على الوزان عرضاً، قرأ عليه محمد بن الحسن النحوي وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٥.

ملاحظة: الشحّام عن قالون ليس من طرق «النشر».

(٣) انظر: الغاية: ١٥٨، المفردات: ١٣، المستنير: ٢/ ٥٨٠.

(٤) عبد الرحمن بن سكين الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة وخلفه في القيام بالقراءة، روى الحروف عن نافع، روى القراءة عنه الكسائي وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٥) هو إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي، أبو إسحاق، مشهور، ثقة، قرأ على أبي العباس الرازي وغيره، قرأ عليه المطوعي وغيره، توفي سنة (٣٣٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦-١٧.

(٦) النص بحروفه، لكن بتقديم وتأخير في جامع البيان: ١/ ق ١٠١/ أ.

عنه سواه، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿وَرِءۡيًا﴾ فقرأه بتشديد الياء من غير همز: أبو جعفر، وقالون، وابن ذكوان.

وانفرد هبة الله المفسر، عن زيد عن الداجوني، عن أصحابه عن هشام بذلك، ورواه سائر الرواة عنه بالهمز، وبذلك قرأ الباقون[1].

١/٣٩٥ وأمّا ﴿يَأۡجُوجَ / وَمَأۡجُوجَ﴾ فقرأهما عاصم بالهمز، وقرأهما الباقون بغير همز.[2]

وأمّا ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ فقرأه بالهمز: ابن كثير، والباقون بغير همز.[3]

وأمّا ﴿مُّؤۡصَدَةُۢ﴾ فقرأه بالهمز: أبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، وخلف، وحفص، وقرأه الباقون بغير همز.[4]

والضرب الثاني: المتحرك، وينقسم إلى قسمين:

متحرّك قبله متحرّك.

ومتحرّك قبله ساكن.

---

(١) انظر: السبعة: ٤١١-٤١٢، التذكرة: ٢/ ٤٢٦، التيسير: ١٤٩، المستنير: ٢/ ٦٦٩-٦٧٠.

(٢) انظر: السبعة: ٣٩٩، التيسير: ١٤٥-١٤٦، الإرشاد: ٤٢٢.

(٣) انظر: التيسير: ٢٠٤.

(٤) انظر: التيسير: ٢٢٣، التذكرة: ٢/ ٦٢٨، الكفاية الكبرى: ٦١١.

أمّا المتحركُ المتحركُ ما قبله، فاختلفوا في تخفيف الهمزة منه في سبعة أحوال:

الأول: أن تكون مفتوحة مضموم ما قبلها،[١] فإن كانت «فاء» من الفعل، فاتفق أبو جعفر، وورش؛ على إبدالها واواً نحو ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] و ﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣] و ﴿مُّؤَجَّلًاۗ﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿مُؤَذِّنٌۢ﴾ [الأعراف: ٤٤، ويوسف: ٧٠] و ﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ﴾[التوبة: ٦٠].

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد من ذلك وهو ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصۡرِهِۦ﴾ في آل عمران [١٣]، فروى ابن شبيب من طريق ابن العلّاف وغيره، وابنُ هارون من طريق الشطوي وغيره؛ كلاهما عن الفضل بن شاذان؛ تحقيق الهمزة فيه، وكذا روى الرُّهاوي عن أصحابه عن الفضل، وكأنّه روعي[٢] فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلّة، وروى سائر الرواة عنه «الإبدال» طرداً للباب، وهي رواية ابن جماز[٣].

واختلف أيضاً عن ورش في حرف واحد وهو ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ وهو[٤] في الأعراف [٤٤]، و يوسف [٧٠]؛ فروى عنه الأصبهاني تحقيق الهمزة فيه، وكأنه

---

(١) كذا في (س) وفي البقية: «وقبلها مضموم».

(٢) في (س) وكذا المطبوع: «راعى».

(٣) انظر: التيسير: ٣٤-٣٥، المستنير: ١/ ٣٧٢.

(٤) (هو) سقطت من المطبوع.

راعى مناسبة لفظ ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف، وروى عنه الأزرق الإبدال على أصله[١].

وإن كانت (عيناً) من الفعل؛ فإن الأصبهانيّ عن ورش اختص بإبدالها في حرف واحد[٢] وهو ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾ و ﴿فُؤَادُ﴾ وهو في هود [١٢٠]، وسبحان [٣٦]، والفرقان [٣٢] والقصص [١٠] والنجم [١١].

وإن كانت (لاماً) من الفعل؛ فإن حفصاً اختص بإبدالها في ﴿هُزُوًا﴾ وهو في أحد[٣] عشر موضعاً: في البقرة موضعان ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [٦٧] ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [٢٣١] وفي المائدة موضعان ﴿لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا﴾ [٥٧] و ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا﴾ [٥٨]، وفي الكهف موضعان ﴿وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوًا﴾ [٥٦] / ﴿وَرُسُلِى هُزُوًا[٤]﴾ [١٠٦] وفي الأنبياء [٣٦] ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ وكذا في الفرقان [٤١] وفي لقمان [٦] ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا[٥]﴾ وموضعان في الجاثية ﴿ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ [٩] و ﴿ٱتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [٣٥] وفي ﴿كُفُوًا﴾ وهو في الإخلاص [٤][٦]. ١/٣٩٦

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٧١.

(٢) (واحد) سقط من المطبوع.

(٣) «أحد»: من (ز) و(ك)، وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع: في عشرة مواضع، وهو خطأ.

(٤) وكتب في المطبوع (واتخذوا آياتي) في الآيتين وليس كذلك في المخطوطات.

(٥) كذا في (ك) وهو الصواب، واختلفت النسخ الأخرى حيث فيها: وفي لقمان: ﴿ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ و ﴿ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ في الجاثية، وفي ﴿كُفُوًا﴾ إلا أن (ز) فيها: (موضعان في الجاثية).

(٦) انظر: السبعة: ١٥٨-١٦٠، التيسير: ٧٤.

الثاني: أن تكون مفتوحة وقبلها مكسور؛ فإن أبا جعفر يبدلها ياء في ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ وهو في البقرة [٢٦٤] والنساء [٣٨] و الأنفال [٤٧]، وفي ﴿خَاسِئًا﴾ في الملك [٤]، وفي ﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ في المزمل [٦]، وفي ﴿شَانِئَكَ﴾ وهو في الكوثر [٣] وفي ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾ وهو في الأنعام [١٠] و الرعد [٣٢] والأنبياء [٤١]، وفي ﴿قُرِئَ﴾ وهو في الأعراف [٢٠٤] و الانشقاق [٢١]، وفي ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ وهو في النحل [٤١] والعنكبوت [٥٨]، وفي ﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾ وهو في النساء [٧٢]، وفي ﴿مُلِئَتْ﴾ وهو في الجن [٨]، وكذا يبدلها في ﴿خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦] و ﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩]، و ﴿مِاْئَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وتثنيتهما[١].

وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان؛ بتحقيق الهمزة في هذه الأربعة، وكذلك ابن العلّاف عن زيد عن ابن شبيب، فخالف سائر الرواة عن زيد وعن أصحابه[٢].

واختلف عن أبي جعفر في ﴿مَوْطِئًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فقطع له بالإبدال الحافظ أبو العلاء من رواية ابن وردان، وكذلك الهذلي من روايتي ابن وردان وابن جماز جميعاً، ولم يذكر فيها همزاً[٣] إلّا من طريق النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان، ولم يذكر فيها أبو العزّ[٤] ولا ابن سوار من الروايتين

---

(١) ﴿مِاْئَةَ﴾ تثنيتها في (٦٥) و(٦٦) من «الأنفال»، و ﴿فِئَةٍ﴾ تثنيتها في (١٣) من «آل عمران».

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) في المطبوع: (همزة).

(٤) في (س) «أبو العلاء»، وهو خطأ.

جميعاً إبدالاً، والوجهان صحيحان بهما قرأت، وبهما آخذ[1] والله أعلم.

ووافقه الأصبهاني عن ورش في ﴿خَاسِئًا﴾، و ﴿نَاشِئَةَ﴾، و ﴿مُلِئَتْ﴾، وزاد فأبدل ﴿فَبِأَيِّ﴾ حيث وقع منسوقاً بالفاء نحو ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ﴾ [النجم: ٥٥].

واختلف عنه فيما تجرّد عن الفاء نحو ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] فروى الحمّامي من جميع طرقه عن هبة الله، والمطوعي؛ كلاهما عنه إبدال الهمزة فيها، وبه قطع في «الكامل» و«التجريد»، وذكر صاحب «المبهج» أنه قرأ له بالوجهين في ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ على شيخه الشريف، وروى التحقيق سائر الرواة عن هبة الله عنه، والله أعلم[2].

وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني بالإبدال في ﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣].

وانفرد الهذلي في «الكامل» بالإبدال في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [النحل: ٤١][3]./ ٣٩٧/١

وانفرد ابن مهران عن الأصبهاني فلم يذكر له إبدالا في هذا الحال فخالف سائر الناس[4]. والله أعلم

---

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢١٢.

(٢) انظر: الكامل: ق٢٢٤، التجريد: ق، المبهج: ١/ ١٩٠، المستنير: ١/ ٣٧٥.

(٣) الكامل: ق:٢٢٤، وهي انفرادة لا يقرأ بها لورش.

(٤) انظر: الغاية: ١٥٧.

واختص[1] الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في ﴿لِئَلَّا﴾ وهي[2] في البقرة [١٥٠] والنساء [١٦٥] والحديد [٢٩].

الثالث: أن تكون مضمومة بعد كسر، وبعدها واو، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة ويضم ما قبلها من أجل الواو، نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] و ﴿مُتَّكِئُونَ﴾ [يس: ٥٦] و ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الواقعة: ٥٣] و ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ [التوبة: ٣٧] و ﴿يُطْفِئُوا﴾ [التوبة: ٣٢] و ﴿قُلِ اسْتَهْزِءُوا﴾ [التوبة: ٦٤] وما أتى من ذلك. ووافقه نافع على ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ وهو في المائدة[3].

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد وهو ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] فرواه عنه بالهمز ابن العلاف عن أصحابه، والنهرواني من طريقي «الإرشاد» و«غاية» أبي العلاء، والحنبلي من طريق «الكفاية»، وبه قطع له الأهوازي[4]، وبذلك قطع أبو العزّ في «الإرشاد» من غير طريق هبة الله، وهو بخلاف ما قال في «الكفاية». وبالحذف قطع ابن مهران والهذلي وغيرهما.

---

(١) قوله: اختص الأزرق... فيه نظر؛ فقد صرّح ابن مهران أن أبا جعفر -وهو في رواية ابن وردان من طرق النشر- يترك همز ﴿لِئَلَّا﴾ حيث إن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر -وهو من طرق النشر- يقرأ بحيال الهمزة، أي التسهيل وقال في «المبسوط»: أبو جعفر ترك الهمز من قوله.و ﴿لِئَلَّا﴾ في كل القرآن اهـ. انظر: الغاية: ١٥٤-١٥٥، المبسوط: ١٠٥-١٠٦، المصباح: ٣/ ١٢٠٢.

(٢) (هي) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٨١.

(٤) قوله: (قطع له الأهوازي) ليس من «الموجز» لأنه في القراءات السبع ولا في «الوجيز» لأنه في الثمان، بزيادة يعقوب، ولا أعلم أن له كتاباً ذكر فيه قراءة أبي جعفر؛ فيظهر للباحث أن المؤلف ذكر مذهبه حكاية نقلاً عن أبي العز، والله أعلم. انظر: الإرشاد: ١٧١، الكفاية الكبرى: ١٨١.

ونصّ له على الخلاف أبو طاهر بن سوار، والوجهان عنه صحيحان، ولم يختلف عن ابن جمّاز في حذفه[١].

وقد خصَّ بعض أصحابنا الألفاظ المتقدّمة، ولم يذكر ﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ [البقرة:٣١]، و ﴿نَبِّـُٔونِى[٢]﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ[٣]﴾ [يونس: ١٨]، و ﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾ [الزخرف: ٣٤]، و ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: ٥٣] وظاهر كلام أبي العزّ والهذلي العموم؛ على أن الأهوازي وغيره نصّ عليها[٤]، ولا يظهر فرق سوى الرواية[٥]، والله أعلم.

الرابع: أن تكون مضمومة بعد فتح، فإن أبا جعفر يحذفها[٦] في ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾ [التوبة: ١٢٠] و ﴿لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧] و ﴿أَن تَطَـُٔوهُمْ[٧]﴾ [الفتح: ٢٥].

وانفرد الحنبليّ بتسهيلها (بين بين) في ﴿رَءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، حيث وقع[٨].

---

(١) انظر: الإرشاد: ١٧١، غاية الاختصار: ١/ ٢١٦، الكفاية الكبرى: ١٨١، الغاية: ١٥٥، الكامل: ق٢٢٤، المستنير: ١/ ٣٧٣.

(٢) في المطبوع: (أنبيوني)، وهي مكررة.

(٣) (أتنبئون) سقط من المطبوع.

(٤) في (س): «عليه».

(٥) انظر: الجامع لابن فارس: ٧١.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٣.

(٧) كتب في المطبوع (إن) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٨) انظر: الإرشاد: ١٧٢.

وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل ﴿ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ ﴾ [الحشر: ٩] كذلك، وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان[١].

الخامس: أن تكون مكسورة بعد كسر، وبعدها ياء، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة في ﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾ [الإنسان:١٣] ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ [البقرة:٦٢] و ﴿ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩] و ﴿خَـٰطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٩٧] و ﴿ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ [الحجر: ٩٥] حيث وقعت. وافقه نافع في ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ ﴾ وهو في البقرة [٦٢]، و الحج: [١٧][٢].

وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان؛ بحذفها في ﴿خَـٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٥] أيضاً[٣].

السادس: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح؛ فاتفق نافع، وأبو جعفر؛ على تسهيلها (بين بين) في ﴿رَأَيْتَ ﴾ إذا وقع بعد همزة الاستفهام، نحو ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٤٠] و ﴿ أَرَءَيْتُمْ ﴾ [القصص: ٧١] و ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ [الماعون: ١] و ﴿ أَفَرَءَيْتُمْ ﴾ [الشعراء: ٧٥] حيث وقع.

واختلف عن الأزرق / عن ورش، في كيفية تسهيلها؛ فروى عنه بعضهم[٤] ١/٣٩٨ إبدالها ألفاً خالصة، وإذا أبدلها مدّ لالتقاء الساكنين مدّا مشبعاً، على ما تقرّر في

---

(١) الإرشاد: ١٧٢، الكامل: ق: ٢٢٤.

(٢) انظر: السبعة: ١٥٨، الغاية: ١٥٥، التيسير: ٧٤، الإرشاد: ٢٢٣.

(٣) انظر: الكامل: ق٢٢٤.

(٤) هو مذهب بعض المصريين. انظر: تقريب النشر: ٣٢.

باب (المدّ)، وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الشاطبية» و«الإعـلان»، وعنـد الداني في غير «التيسير». وقال في كتابه «التنبيه»[١]:

إنه قرأ بالوجهين له[٢].

وقال مكّي: وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً، وهـو أحـرى[٣] في الروايـة؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمدّ عنه، وتمكين المدّ إنما يكون مع البدل، وجعلُهـا (بين بين) أقيس على أصول العربية[٤].

قال: وحَسَّن[٥] جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن؛ أنّ الأول حـرف مـدّ ولين، فالمدُّ الذي يحدث مع السكون، يقوم مقام حركـة يتوصـل بهـا إلى النطـق بالساكن. انتهى[٦].

---

(١) قوله: وقال في كتابه «التنبيه»... يفهم منه أن القائل هو الداني رحمه الله، وهو ليس كذلك، وهو وَهْمٌ منه - رحمه الله- من جهات:

أ - لا يعرف للداني كتاب بعنوان «التنبيه» غير رسالته في الـردّ عـلى المهـدوي «التنبيـه........» وقطعـاً ليست هي المرادة هنا إذ ليست مظنة ذلك.

ب- إن الداني نصَّ في جامع البيان (٢/ ق٥٢) على وجه التسهيل كـما في التيـسير ص١٠٢ وجعـل المـدّ للأصبهاني.

ج- إن المؤلف -والله أعلم- اعتمد في هذه المعلومة على المالقي الذي ذكر أن «التنبيـه» هـو لمكـي، وفيـه تصريحه بأنه قرأ بالوجهين. وانظر ما تقدم في (الدراسة) ص: ٣١٢.

(٢) (له): سقطت من المطبوع.

(٣) في (ك) بالجيم وتصحفت تصحيفاً قبيحاً في التبصرة.

(٤) النص بحروفه في الدر النثير: ٤/ ٢٣١. وانظر: التبصرة: ٤٩٣.

(٥) كذا ضبطت الكلمة في (ز) و(س).

(٦) النص من الكشف: ١/ ٤٣١ وفيه (يحذف) بالفاء بدل (يحدث) بالثاء وفيه (الساكن الثاني).

وقال بعضهم: إنه غلط عليه[١].

قال أبوعبد الله الفاسي[٢]: ليس غلطاً عليه؛ بل هي رواية صحيحة عنه، فإن أبا عبيد القاسم بن سلّام رحمه الله روى أن أبا جعفر ونافعاً، وغيرهما من أهل المدينة؛ يسقطون الهمزة؛ غير أنهم يدعون الألف خَلَفاً منها، فهذا يشهد للبدل،[٣] وهو مسموع من العرب، حكاه قطرب وغيره[٤].

قلت: والبدل في هذا[٥] قياس البدل في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه، إلّا أن (بين بين) في هذا أكثر وأشهر، وعليه الجمهور،[٦] والله أعلم.

وقرأ الكسائي بحذف الهمزة في ذلك كلّه، وقرأ الباقون بالهمز[٧].

واختصّ الأصبهاني عن ورش، بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ﴾ [الإسراء: ٤٠] وفي ﴿أَفَأَمِنَ﴾ وهو: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٧] ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] ﴿أَفَأَمِنُوا أَن تَأْتِيَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٧]

---

(١) الضمير في (عليه) يعود على (نافع) كما بيّن (السّمين) وقال: وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، فإن الياء بعدها ساكنة. اهـ انظر: الدر المصون: ٤/ ٦١٥.

(٢) وفي المطبوع: (الفارسي) وهو تحريف.

(٣) قال السّمين: «هذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة». الدر المصون: ٤/ ٦١٦.

(٤) اللآلي الفريدة: ٢/ ق٤٩/ أ، وانظر: الدر المصون: ٤/ ٦١٥-٦١٦.

(٥) (هذا) سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: الكشف: ١/ ٤٣١.

(٧) انظر: السبعة: ٢٥٧، التيسير: ١٠٢.

﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ﴾ [النحل: ٤٥] ﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ ﴾ [الإسراء: ٦٨] ولا سادس لها[1]، وكذا[2] سهّلها في ﴿ أَفَأَنتَ ﴾ [الزخرف: ٤٠] و ﴿أَفَأَنتُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

وكذلك سهّل الثانية من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ووقعت في الأعراف [١٨]، وهود [١١٩]، والسجدة [١٣]، و صٓ [٨٥][3].

وكذلك الهمزة[4] من ﴿ كَأَن ﴾ كيف أتت؛ مشدّدة أم مخفّفة، نحو ﴿ كَأَنَّهُمْ ﴾ [المنافقون: ٤] و ﴿ كَأَنَّكَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و ﴿كَأَنَّمَا﴾ [الأنعام: ١٢٥] و ﴿ كَأَنَّهُۥ ﴾ [النمل: ٤٢] و ﴿ كَأَنَّهُنَّ ﴾ [الصافات: ٤٩] و ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ[5]﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿ كَأَن لَّمْ يَكُنۢ[6] ﴾ [النساء: ٧٣] و ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ ﴾ [يونس: ٢٤] و ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ ﴾ [يونس: ٤٥].

وكذلك الهمزة من ﴿تَأَذَّنَ ﴾[7] في الأعراف [١٦٧] خاصة[8].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٦.

(٢) في المطبوع: (لذا) باللام، وهو تحريف.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٦، غاية الاختصار: ١/ ٢١٤.

(٤) في المطبوع: (الهمزتين)، وهو خطأ وتحريف.

(٥) ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ سقطت من المطبوع.

(٦) بالياء وهي قراءة الجمهور، سوى ابن كثير وحفص ورويس.

(٧) في المطبوع: ﴿فأذن﴾ بالفاء، وهو تحريف

(٨) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢١٤.

وكـــذلك الهمـــزة مـــن: ﴿وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ في يـــونس [٧] و ﴿اطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ في الحج [١١].

وكذلك الهمزة من (رأى) في ستة مواضع: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ و ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ في يوسف [٤] / و ﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ و ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً﴾ في النمل [٤٠، ٤٤]، و ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القـصص [٣١] خاصـة، و ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾[١] في المنافقون [٤].

١/ ٣٩٩

واختلـف عنـه في ﴿تَأَذَّنَ﴾ في إبـراهيم [٧] فـروى صـاحب «المستنير» وصاحب «التجريد» وغيرهمـا تحقيـق الهمـزة فيـه[٢]، وروى الهـذلي، والحـافظ أبو العلاء وغيرهما تسهيلها،[٣] واختلف على أبي العزّ في «الكفاية»، ففـي بعـض النسخ عنه (التحقيق)، وفي بعضها (التـسهيل)،[٤] ونَـصَّ عـلى الـوجهين جميعـاً أبو محمد في «المبهج»[٥].

وانفرد النهرواني فيما حكاه ابن سـوار، وأبـو العزّ، والحـافظ أبـو العـلاء والجماعة عنه بالتحقيق في ﴿اطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾[٦] في الحج [١١].

وانفرد فـيما حكـاه أبـو العـز، وابـن سـوار؛ بـالتحقيق في ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٦-٣٧٧، غاية الاختصار: ١/ ٢١٥.

(٢) المستنير: ١/ ٣٧٦ حيث لم يذكرها ضمن ما يسهّل له. انظر: التجريد: ق:٨/ أ.

(٣) الكامل: ق٢٢٤.

(٤) ذكر في النسخة المحقّقة التسهيل في موضع الأعراف، وسكت عن موضع (إبراهيم) فيكون مذهبه التحقيق. والله أعلم. انظر: الكفاية: ١٧٧ -١٧٨.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ١٩١.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٧، الإرشاد: ١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨، غاية الاختصار: ١/ ٢١٥.

في النمـــــل [٤٤] و ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القـــــصص [٣١] و ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقون [٤][1].

وانفرد السبط في «المبهج» بـالوجهين في هـذه الثلاثـة، وفي ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي﴾ في يوسف [٤] و ﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠][2].

وانفرد الهذلي عنه بإطلاق تسهيل ﴿رَأَتْهُ﴾ و ﴿رَءَاهَا﴾ وما يشبهه فلم يخص شيئاً، ومقتضى ذلك تسهيل ﴿رَأَيْتُ﴾ و ﴿رَءَاهُ﴾ وما جاء من ذلك، وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة[3]، نعم أطلق ذلك كذلك نصاً الحـافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيـز الفـارسي عنه؛ وليس من طرقنا[4].

وانفـرد الهـذلي عـن أبي جعفـر مـن روايتيـه؛ بتـسهيل ﴿تَأَخَّرَ﴾ وهـو في البقرة [٢٠٣] و الفتح [٢]، و ﴿يَتَأَخَّرَ﴾ في المـدّثر [٣٧] فخـالف سـائر النـاس في ذلك[5].

وانفرد الحنبلي عـن هبـة الله في روايـة ابـن وردان؛ بتـسهيل ﴿ تَأَذَّنَ ﴾ في الموضعين [إبراهيم: ٧، الأعراف: ١٦٧][6].

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، ولم يذكر أبو العزّ في «الإرشاد» المطبوع شيئا، المستنير: ١/ ٣٧٧.
(٢) المبهج: ١/ ١٩١-١٩٢.
(٣) انظر: الكامل: ق: ١١٢/ أ.
(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق٥١/ أ.
(٥) الكامل: ق١١٢/ أ
(٦) انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨.

واختلف عن البزّي في تسهيل الهمزة من ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ في البقرة [٢٢٠]، فروى الجمهور عن أبي ربيعة عنه التسهيل، وبه قرأ الداني من طريقه،[١] وروى صاحب «التجريد» عنه (التحقيق) من قراءته على الفارسي[٢]، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه، ولم يذكر ابن مهران عن أبي ربيعة سواه، والوجهان صحيحان عن البزي.

واختصّ أبو جعفر بحذف الهمزة في ﴿مُتَّكَأً﴾ في يوسف [٣١] فيصير مثل: «مُتَّقىً»[٣].

السابع: أن تكون مكسورة بعد فتح، فانفرد الحنبليّ عن هبة الله بتسهيل الهمزة في ﴿وَتَطْمَئِنُّ﴾ [الرعد: ٢٨]، و ﴿يَئِسَ[٤]﴾ [المائدة: ٣] حيث وقع، ولم يروه غيره[٥].

وأمّا المتحرك / الساكن ما قبله: فلا يخلو الساكن من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو زاياً؛ فإن كان ألفاً؛ فقد اختلفوا في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و ﴿وَكَأَيِّن﴾ [آل عمران: ١٤٦] في قراءة المدّ،[٦] و ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الطلاق: ٤]. ١/٤٠٠

---

(١) في المطبوع (طريقيه)، وهو خطأ كما سيأتي بعد قليل.

(٢) هذا يخالف ما في «التجريد» ق:٢٣/ أ، إذ فيه: «روى الفارسي في روايته عن البزي عن ابن كثير ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ بتسهيل الهمزة، وقرأ بتحقيقها من بقي».

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، المستنير: ١/ ٣٧٧.

(٤) في المطبوع: (بيس)، وهو خطأ.

(٥) انظر: الإرشاد: ١٧٤.

(٦) وهي قراءة ابن كثير، وأبي جعفر.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه، عن ابن وردان؛ بتسهيل الهمزة بعد الألف من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ ﴿فَتَكُونُ طَيْرًا﴾ من موضعي آل عمران [٤٩]، المائدة [١١٠] خاصّة، وسائر الرواة عن أبي جعفر على التحقيق فيها وفي جميع القرآن[١]، والله أعلم.

وأمّا ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقعا، فسهّل الهمزة فيهما أبو جعفر، وحقّقها الباقون،[٢] وسيأتي الخلاف في ﴿وَكَأَيِّن﴾ في موضعه من آل عمران[٣].

وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في ﴿وَكَأَيِّن﴾ فخالف سائر الناس عنه[٤]، والله أعلم.

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني؛ بتسهيل الهمزة في موضع العنكبوت [٦٠]، مع إدخال الألف قبلها، كأبي جعفر سواء، وقد خالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني، والله أعلم[٥].

وأمّا ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وهي[٦]: في موضعي آل عمران [٦٦، ١١٩] وفي النساء

---

(١) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥.

(٢) الإرشاد: ٢٢٠، المستنير: ١/ ٤٥٢.

(٣) قال المؤلّف: «واختلفوا في ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقع، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر، بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدها همزة مكسورة، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشدّدة.» النشر: ٢/ ٢٤٢.

(٤) انظر: الكامل: ق:٢٣١.

(٥) المستنير: ٢/ ٥٠٥.

(٦) (هي) سقطت من المطبوع.

[١٠٩] والقتال [٣٨]؛ فاختلفوا في تحقيق الهمزة فيها، وفي تسهيلها، وفي إبدالها، وفي حذف الألف منها:

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر بتسهيل الهمزة (بين بين)، واختلف عن ورش من طريقيه، فورد عن الأزرق ثلاثة أوجه:

الأول: حذف الألف، فيأتي بهمزة مسهّلة بعد الهاء مثل (هَعَنْتُم)[١]، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية» و«الإعلان»[٢].

الثاني: إبدال الهمزة ألفاً محضة، فتجتمع مع النون وهي ساكنة، فيمدّ لالتقاء الساكنين، وهذا الوجه هو الذي في «الهادي» و«الهداية»، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية» و«الإعلان».

الثالث: إثبات الألف؛ كقراءة أبي عمرو، وأبي جعفر، وقالون؛ إلّا أنه يمدّ مشبعاً على أصله، وهو الذي في «التبصرة» و«الكافي» و«العنوان»[٣] و«التجريد» و«التلخيص» و«التذكرة» وعليه جمهور المصريّين والمغاربة[٤].

---

(١) هذه الكلمة لم أجد لها أي معنى فيما رجعت إليه من كتب اللغة، مع تنصيص أهلها على أن حروف الحلق لا تتوالى، أما القراء فقد ذكروها وعبّروا بها، منهم ابن مجاهد وأبو العزّ وغيرهم. انظر: السبعة: ٢٠٧، الإرشاد: ٢٦٥، التلخيص: ٢٣٣.

(٢) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) انظر: التبصرة: ٤٦٠، التلخيص: ٢٣٣، التذكرة: ٢/ ٢٨٩.

وورد عن الأصبهاني وجهان:

أحدهما: حذف الألف؛ كالوجه الأول عن الأزرق، وهو طريق المطّوّعي عنه، وطريق الحمامي من جمهور طرقه عن هبة الله عنه[١].

١/٤٠١ **والثاني**: إثباتها كقالون ومن معه؛ وهو الذي رواه النهرواني من طرقه عن / هبة الله، وكذا روى صاحب «التجريد» عن الفارسي عن الحمامي عنه، وكذلك ابن مهران وغيره عن هبة الله أيضاً، والوجهان صحيحان، والله أعلم.

وقرأ الباقون؛ بتحقيق الهمزة بعد الألف، وهم: ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون ويعقوب[٢].

وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه، بتسهيل الهمزة عن رويس، فخالفوا سائر الناس، وهو وَهْم، والله أعلم[٣].

واختلف عن قنبل: فروى عنه ابن مجاهد، حذف الألف، فتصير مثل (سَأَلْتم) وهو كالوجه الأول عن ورش، إلا أنه بالتحقيق،[٤] وكذا روى نظيف،[٥]

---

(١) انظر: التلخيص: ٢٣٣، المستنير: ٢/ ٤٩٩.

(٢) انظر: الغاية: ٢١٢-٢١٣، المستنير: ٢/ ٤٩٩.

(٣) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٨٩.

(٤) انظر: السبعة: ٢٠٧.

(٥) ابن عبد الله، أبو الحسن، الحلبي، من كبار القراء، ذكر الذهبي أن قراءته على قنبل وهماً، بينما جعلها المؤلف محتملة، قرأ على عبد الصمد العينوني، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٤١-٣٤٢، المعرفة: ٢/ ٥٩٥.

وابن ثوبان[١] وابن عبد الرزاق وابن الصباح كلهم عن قنبل، ووافق قنبلاً على ذلك عن القواس أحمد بن يزيد الحلواني، وهو الذي لم يذكر في «التذكرة» و«العنوان» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» و«الإرشاد» عن قنبل سواه[٢].

وروى عنه ابن شنبوذ إثباتها كرواية البزي، وكذا روى الزينبي، وابن بقرة، وأبو ربيعة، وإسحاق الخزاعي، وصهر[٣] الأمير،[٤] واليقطيني[٥]، والبلخي[٦]، وغيرهم عن قنبل، ورواه بكار عن ابن مجاهد.

ولم يذكر ابن مهران غيره، وذكر عن أبي بكر الزينبيّ أنه رَدَّ الحذفَ، وقال: إنه قرأ على قنبل بمدّ تامٍّ، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القوّاس، وأصحاب البزي، وابن فليح.

ووهَّم[٧] ابنَ مجاهد في رواية الحذف، وقال: أجمعوا على أن هذا لا يجوز ولا

---

(١) هذا الصواب؛ بالمثلّثة بعدها واو، بعده موحّدة من أسفل، وتصحف في المطبوع إلى (بويان) بالموحدة والمثناة التحتية بعد الواو. وانظر: غاية النهاية: ١/ ٦٣ و٢/ ١٦٦.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٨٩، التلخيص: ٢٣٣، التبصرة: ٤٦، الإرشاد: ٢٦٥.

(٣) في (ز): «صمير» وهو تحريف.

(٤) ويقال: صهر أميره، وهو العباس بن الفضل، سبقت ترجمته ص: ٥٨.

(٥) محمد بن أحمد أبو بكر، أخذ القراءة عرضاً عن قنبل والتمار، روى القراءة عنه نظيف وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٧-٨٨.

(٦) عبد الله بن أحمد بن إبراهيم يعرف بـ(دلبه) مقرئ متصدر، صدوق أخذ القراءة عرضاً عن قنبل وغيره، روى عنه الشذائي وغيره، توفي سنة (٣١٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٧) في المطبوع: (وهم) بواو واحدة، وهو تحريف، ويلاحظ أن ابن مهران لم يصرح باسم ابن مجاهد بل قال: «وَهِمَ فيه بعض الشيوخ». المبسوط: ١٦٤.

يصح في كلام العرب، قال: ولو جاز في (ها أنتم)، (هأنتم) مثل (هعنتم) لجاز في (هاذا) (هَذَا) فيصير حرفاً بمعنى آخر[1].

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وحذفُ الألف في ﴿هَأَنتُمْ﴾ فقد صحَّ من رواية ورش كما ذكرنا، ومن رواية من ذكرنا عن قنبل، وعن شيخه القواس، وصحَّ أيضاً عن أبي عمرو من رواية أبي حمدون، وإبراهيم وعبد الله ابني اليزيدي؛ ثلاثتهم عن اليزيدي، ومن رواية أبي عبيد عن شجاع؛ كلاهما عن أبي عمرو، وزاد العباس بن محمد بن يحيى اليزيدي عن عمّه إبراهيم، قال: على معنى ﴿أأنتم﴾ فصيَّرت الهمزة هاءً، وزاد أبو حَمْدون عن اليزيدي قال: قال أبوعمرو: إنما هي ﴿آنتم﴾ ممدودة، فجعلوا مكان الهمزة هاء والعرب تفعل هذا.

١/٤٠٢ وأمّا قوله: (إن هذا لا يصح في كلام العرب) فقد رواه / عن العرب أبوعمرو بن العلاء، وأبو الحسن الأخفش، وقالا: الأصل ﴿أأنتم﴾، فأبدل من همزة الاستفهام (ها) لأنها من مخرجها، واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس، وَهُمْ حجَّة كلام العرب[2].

وأمّا قوله: (لو جاز في ﴿هانتم﴾ مثل (هَعَنْتم)، لجاز في (هاذا) هذا؛ فكلاهما جائز مسموع من العرب، قال الشاعر:

---

(١) انظر: المبسوط: ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٨٦، الدر المصون: ٣/ ٢٣٦.

وأتى صواحبها فقلن هَذَا الذي منح المودة غيرنا وجفانا

أنشده الحافظ أبو عمرو الداني وقال: يريد: (أذا[١] الذي) فأبدل الهمزة هاء.[٢]

قلت: وما قاله محتمل ولا يتعين بل يجوز أن الأصل (ها) في (هاذا) للتنبيه، فحذفت ألفها كما حذفت ألف «هاء» التنبيه من نحو ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] وقفاً.[٣]

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: هذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف، وأغمضها وأدقّها، وتحقيق المدّ والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها، لا يتحصل إلا بمعرفة «الهاء» التي في أوّلها، أهي «للتنبيه» أم «مبدلة» من همزة ؟ فبحَسَب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراءة[٤]؛ يُقْضَى للمدّ والقصر بعدها[٥]، ثمّ بيَّن أن «الهاء» على مذهب أبي عمرو، وقالون، وهشام؛ يحتمل أن تكون للتنبيه، وأن تكون مبدلة من همزة، وعلى مذهب قنبل، وورش؛ لا تكون إلا مبدلة، لا غير[٦].

---

(١) في المطبوع: (إذا) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ٣٢ ، والبيت لجميل بثينة في ديوانه: ٢١٨ .

(٣) وجهوا قراءته اتباعاً لرسم المصحف، انظر: الدر المصون: ٣/ ٢٣٧ .

(٤) في المطبوع: (القراء).

(٥) جامع البيان: ٢/ ق٣٢.

(٦) جامع البيان: ٢/ ق٣٢.

قال: وعلى مذهب الكوفيين والبزي وابن ذكوان؛ لا تكون إلا (للتنبيه) فقط، فمن جعلها (للتنبيه) وميَّز بين (المنفصل) و(المتصل) في حروف المدّ؛لم يزد في تمكين الألف، سواء أحقّق الهمزة بعدها، أو سهّلها، ومن جعلها (مبدلة)، وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء أيضاً حقق الهمزة، أو ليّنها. انتهى[١].

وقد تبعه فيما ذكره أبو القاسم الشاطبي رحمه الله، وزاد عليه احتمال وجهي (الإبدال) و(التنبيه) عن كلّ من القراء، وزاد أيضاً قوله:

.... وذو البدل الوجهان عنه مُسهِّلا[٢]

وقد اختلف شرّاح كلامه في معناه، ولا شك، والله أعلم؛ أنه أراد بذي (البدل) مَنْ جعل (الهاء) مبدلة من همزة، والألف للفصل؛ لأن الألف على هذا الوجه قد تكون من قبيل (المتصل) كما تقدم في أواخر (باب المدّ والقصر)[٣].

١/٤٠٣ فعلى هذا القول من حقق / همزة ﴿أَنتُمْ﴾ فلا خلاف عنه في المدّ؛ لأنه يصير كـ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿ٱلْمَآءَ﴾، ومن سهّل فله المدُّ والقصر؛ من حيث كونه حرف مدّ قبل همز مُغيَّر، فيصير للكلام فائدة، ويكون قد تبع في ذلك ابن شريح ومن قال بقوله.

(١) النص بحروفه في التيسير: ٨٨-٨٩.

(٢) الشاطبية: ٤٥.

(٣) انظر ص: ٨٦٢.

وقيل أراد بذي البدل (ورشاً)؛ لأن الهمزة في ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ لا يبدلها ألفاً إلا ورش في أحد وجهيه، يعني أن عنه المدّ والقصر في حال كونه مخفّفاً بالبدل والتسهيل؛ إذا أبدل مدَّ، وإذا سهّل قَصَر[1]، وليس تحت هذا التأويل فائدة، وتعسفه ظاهر، والله أعلم.

وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة، أو هاء تنبيه، تمحّلٌ وتعسّف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة، ولولا ما صحّ عندنا عن أبي عمرو أنه نصَّ على إبدال الهاء من الهمزة لم نَصِرْ إليه، ولم نجعله محتَملاً عن أحد من أئمة القراءة؛ لأن البدل مسموع في كلمات فلا ينقاس؛ ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام، ولم يجئ في نحو «أتضرب زيداً»: «هتضرب زيداً»[2].

وما أنشده على ذلك من البيت المتقدم، فيمكن أن يكون هاء تنبيه وقَصُرَت كما تقدم، ثم يكون الفصل[3] بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة ﴿أَنتُمۡ﴾ لا يناسب؛ لأنه إنما فصل[4] لاستثقال اجتماع الهمزتين وقد زال هنا بإبدال الأولى هاء.

ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو (أريقه)، والأصلُ: (أأريقه)؛ لاجتماع

---

(١) هذا القول للسخاوي تلميذ الشاطبي، نسبه إليه أبو شامة. انظر: إبراز المعاني: ٣/ ٢٩.

(٢) (زيداً) سقطت من المطبوع، والكلام بنصه في البحر المحيط: ٢/ ٤٨٦.

(٣) في (ظ): «التوجيه يكون» وضرب على كلمة (التوجيه) في (ك).

(٤) في المطبوع: (فصل التوجيه لاستثقال)، وكلمة (التوجيه) ليست في النسخ.

الهمزتين، فلما أبدلوها «هاء» لم يحذفوها؛ بل قالوا: (أهريقه)[1] فلم يبق إلا أن يقال: أجري البدل في الفصل؛ مجرى المبدل، وفيه ما فيه.

ونحن لا نمنع احتماله، وإنما نمنع قولهم: (إن الهاء لا تكون في مذهب ورش وقنبل إلا مبدلة من همزة لا غير)؛ لأنه قد صح عنهما إثبات الألف بينهما، وليس من مذهبهما الفصل في[2] الهمزتين المجتمعتين؛ فكيف هنا؟

وكذلك نمنع احتمال الوجهين عن كلّ من القرّاء؛ فإنه: مصادم للأصول، ومخالف للأداء.

والذي يحتمل أن يقال في ذلك، إنّ قَصْدَ ذِكْره؛ أنّ «الهاء» لا يجوز أن تكون في مذهب ابن عامر، والكوفيين، ويعقوب، والبزيّ؛ إلا «للتنبيه».

١/٤٠٤ ونمنع كونها «مبدلة» في مذهب هشام ألبتة؛ لأنه قد / صحّ عنه في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه؛ الفصلُ وعدمُه، فلو كانت في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ كذلك لم يكن بينهما فرق، فهي عند هؤلاء من باب «المنفصل» بلا شك، فلا يجوز زيادة المدّ فيها عند البزي، ولا عند من روى «القصر» عن يعقوب، وحفص، وهشام، ويحتمل أن يكون في مذهب الباقين على الوجهين.

وقد يقوى «البدل» في مذهب ورش، وقنبل، وأبي عمرو؛ لثبوت الحذف عندهم، ويضعف في مذهب قالون، وأبي جعفر؛ لعدم ذلك عنهم.

فمن كانت عنده «للتنبيه» وأثبت الألف و«قصر المنفصل» لم يزد على ما في

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٨٦.

(٢) في (س): «بين» بدل (في).

الألف من المدّ، وإن مدّه جاز له المدّ على الأصل بقدر مرتبته، والقصر اعتداداً[١] بالعارض من أجل تغيّر[٢] الهمزة بالتسهيل.

ومن كانت عنده (مبدلة) وأثبت الألف، لم يزد على ما فيها من المدّ؛ سواء أقصر (المنفصل)[٣] أو مدّه، على المختار عندنا؛ لعروض حرف المدّ كما قدّمنا، وقد يزاد على ما فيها من المدّ وتُنَزَّل في ذلك منزلة (المتصل) على مذهب من ألحقه به كما تقدم، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ وهو في الأحزاب [٤] و المجادلة [٢] وموضعي الطلاق [٤]: فقرأ ابن عامر والكوفيون؛ بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباقون بحذفها؛ وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

واختلف عن هؤلاء في (تحقيق) الهمزة، و(تسهيلها) و(إبدالها)، فقرأ يعقوب، وقالون، وقنبل بتحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفر، وورش؛ بتسهيلها (بين بين).

واختلف عن أبي عمرو والبزي: فقطع لهما العراقيون قاطبة بالتسهيل كذلك، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«المستنير» و«الغايتين» و«المبهج» و«التجريد» و«الروضة»[٤]، وقطع لهما المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في «التيسير» و«الهادي» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الهداية» و«الكافي»

---

(١) في المطبوع: (إعداداً) وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: (تغيير) وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: (المفصل) بدون النون، وهو تحريف.

(٤) انظر: الإرشاد: ٤٩٩-٥٠٠، الكفاية الكبرى: ٤٩٥، المستنير: ٢/ ٧٣٩، الغاية: ٣٦١.

و«تلخيص العبارات» و«العنوان» فيجتمع ساكنان، فيمدّ لالتقاء الساكنين[١]، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش[٢].

والوجهان في «الشاطبية» و«الإعلان»، والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في «جامع البيان»، فالأوّل وهو (التسهيلُ) قرأ به على أبي الفتح فارس بن أحمد، في قراءة أبي عمرو، ورواية البزي، والإبدالُ قرأ به على / أبي الحسن بن غلبون، وعبد العزيز الفارسي[٣]. ١/٤٠٥

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني، عن هبة الله عن الأصبهاني؛ عن ورش، في (الأحزاب) مثل قالون، وفي (المجادلة) كابن عامر، وفي (الطّلاق) كالأزرق، فخالف في ذلك سائر الرواة[٤]، والله أعلم.

وإن كان الساكن قبل الهمزة ياء؛ فقد اختلفوا من ذلك في ﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧] وفي ﴿بَرِىٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩] وجمعه[٥]، و﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩] و﴿يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١] وما جاء من لفظه.

---

(١) انظر: التيسير: ١٧٧-١٧٨، التبصرة: ٦٣٨-٦٣٩، التذكرة: ٢/ ٥٠٠، الكافي: تلخيص العبارات: ١٣٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٠٦، السبعة: ٥١٨-٥١٩، الحجة للفارسي: ٥/ ٤٦٥-٤٦٧، الصحاح (لوى) التاج (التي).

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق:٣٢.

(٤) وصف المؤلف هذه الانفرادة بالغرابة. انظر: المستنير: ٢/ ٧٣٩، تقريب النشر: ٣٤.

(٥) وهو: ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ في يونس [٤١].

فأمّا ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ وهو في التوبة [٣٧]؛ فقرأ أبو جعفر، وورش؛ من طريق الأزرق، بإبدال الهمزة منها ياء، وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأ الباقون بالهمز[١].

وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك[٢]، فخالف سائر الرواة والله أعلم.

وأمّا ﴿بَرِيٓءٌ﴾ و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ حيث وقع، و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ وهو في النساء [٤]؛ فاختلف فيها عن أبي جعفر: فروى هبة الله من طرقه والهذلي عن أصحابه عن ابن شبيب؛ كلاهما عن ابن وردان؛ بالإدغام كذلك، وكذلك روى الهاشمي من طريقي[٣] الجوهري والمغازلي، والدوري؛ كلاهما عن ابن جمّاز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروايتين ذلك بالهمز، وبذلك قرأ الباقون.

وأمّا ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾ وهو في آل عمران [٤٩] و المائدة [١١٠]، فرواه ابن هارون من طرقه، والهذلي عن أصحابه، في رواية ابن وردان؛ كذلك بالإدغام، وهي رواية الدوري وغيره عن ابن جمّاز في الروايتين[٤].

---

(١) انظر: التيسير: ١١٨، الإرشاد: ٣٥٣.

(٢) قوله: (بذلك) إن كان يقصد أن الهذلي ذكر للأصبهاني الإبدال، فهذا يخالف ما في «الكامل» إذ نص عبارته: (النسيُّ) مشدّد... وورش إلا الأسدي.. الباقون: مهموز ممدود. اهـ

وإن كان الكاف يعود على أقرب مذكور وهو (الهمز) فالهذلي لم ينفرد بذلك بل ذكره له كل من ابن سوار وأبي العز وغيرهم. انظر: الكامل: ق٢٣٨-٢٣٩، المستنير: ٢/ ٥٧٨، الكفاية الكبرى: ٣٥٨.

(٣) في المطبوع: (طريق) بالإفراد. انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكامل: ق: ٢٣١.

(٤) انظر: الكامل: ق: ٢٣٠، المستنير: ٢/ ٤٩٨.

وانفرد الحنبليّ عن هبة الله عن ابن وردان، بمدّ الياء مدّاً متوسطاً؛ لم يروه عنه غيره والله أعلم[١].

وأمّا ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ وهو في يوسف [٨٠، ٨٧، ١١٠] ﴿فَلَمَّا اسْتَيْـَٔسُوا مِنْهُ﴾ ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا اسْتَيْـَٔسَ الرُّسُلُ﴾ وفي الرعد [٣١] ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ الَّذِينَ﴾ اختلف فيها عن البزي:

فروى عنه أبو ربيعة من عامّة طرقه؛ بقلب الهمزة إلى موضع الياء * وتأخير الياء إلى موضع الهمزة *[٢] فتصير (تَأْيسوا) ثمّ تبدل الهمزة ألفاً، وهي[٣] رواية اللّهبي، وابن بَقَرة وغيرهم[٤] عن البزي، وبه قرأ الدّاني على عبد العزيز بن خواستي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة[٥]. وروى عنه ابن الحباب بالهمز، كالجماعة، وهي رواية سائر الرواة عن البزي، وبه قرأ الداني / على أبي الحسن، وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المهدوي وسائر المغاربة عن البزي سواه.[٦]

١/٤٠٦

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان؛ بالقلب والإبدال في الخمسة كرواية أبي ربيعة[٧].

---

(١) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) في المطبوع: (من) بدل (هي) وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٥) انظر: التيسير: ١٢٩-١٣٠.

(٦) انظر: جامع البيان: ٢/ ق٣٢.

(٧) انظر: الإرشاد: ٣٨٣، الكفاية الكبرى: ٣٨٧ -٣٨٨.

وإنْ كان الساكن قبل الهمز زاياً؛ فهو حرف واحد وهو: (جُزء) في البقرة [٢٦٠] ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ وفي الحجر [٤٤] ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ وفي الزخرف [١٥] ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ ولا رابع لها؛ فقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي؛ على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفاً، ثم ضعَّف الزاي؛ كالوقف على (فرجّ) عند مَن أجرى الوصل مجرى الوقف، وهي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري[1].

وإنْ كان غير ذلك من السواكن قبل الهمز، فإنّ له باباً يختص بتخفيفه[2] يأتي بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.[3]

وبقيت من هذا الباب كلمات اختلفوا في الهمز فيها وعدمه على غير قصد التخفيف، وهي: ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ و(بابه)، و ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦] و ﴿تُرْجِى﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿ضِيَآءً﴾ [يونس: ٥] و ﴿بَادِىَ﴾ [هود: ٢٧] و ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

فأمّا (النبيّ) وما جاء منه و ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] و ﴿ٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ [آل عمران: ١٨١] و ﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الحديد: ٢٦] حيث وقع فقرأه نافع بالهمز، وقرأه[4] الباقون بغير همز[5]، وتقدّم حكم التقاء الهمزتين من ذلك في الباب المتقدم[6].

---

(١) انظر ترجمته ص: ٢٨.

(٢) تصحفت في (س) إلى: (تحقيقه) بالحاء المهملة والقافين.

(٣) انظر ص: ٩٨٠.

(٤) (قرأه) سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: السبعة: ١٥٧-١٥٨، المستنير: ٧٣.

(٦) انظر ص: ٩٢٣.

وأمّا ﴿يُضَـٰهُونَ﴾ وهو في التوبة [٣٠] ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فقرأ عاصم بالهمز فينضم من أجل وقوع الواو بعدها، وتنكسر الهاء قبلها، وقرأ الباقون بغير همز فينضم[1] الهاء قبلُ؛ من أجل الواو[2].

وأمّا ﴿مُرْجَوْنَ﴾ وهي في التوبة[3] [١٠٦] ﴿مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾، و ﴿تُرْجِى﴾ وهو في الأحزاب [٥١] ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾ فقرأهما بهمزة مضمومة ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وأبو بكر، وقرأهما الباقون بغير همز[4].

وأمّا ﴿ضِيَآءً﴾ وهو في يونس [٥] و الأنبياء [٤٨] و القصص [٧١]، فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة.

وزعم ابن مجاهد أنه غلط[5]، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل وخالف الناسُ ابنَ مجاهد في ذلك فرووه[6] عنه بالهمزة ولم يختلف عنه في ذلك، ووافق قنبلاً أحمد بن يزيد الحلواني، فرواه كذلك عن القوّاس شيخ قنبل، وهو على

---

(١) في المطبوع: (فيضم).

(٢) انظر: السبعة: ٣١٤، التيسير: ١١٨.

(٣) جاء في المطبوع بعد كلمة (التوبة): «أيضاً».

(٤) انظر: السبعة: ٥٢٣، التذكرة: ٢/ ٣٦٠، ولم يذكر موضع التوبة. التيسير: ١١٩، التلخيص: ٢٨٠.

(٥) غَلَّط ابن مجاهد رواية قنبل في موضع ‹القصص› فقط، وصرّح بأن رواية الياء هي الصواب، أمّا في موضعي ‹يونس› و‹الأنبياء› فلم يذكر تغليطاً ولا تصويباً، بل اقتصر على ذكر الخلاف.
وينبّه على أن موضعي ‹يونس› و‹الأنبياء› جاءا منصوبين، بينما موضع ‹القصص› جاء مجروراً.
قال السّمين بعد أن ذكر تغليط ابن مجاهد: «كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلّطه.. قال: وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد.».
انظر: السبعة: ٣٢٣ و٤٢٩ و٤٩٥، الدر المصون: ٦/ ١٥٢.

(٦) في المطبوع: (فرواه) وهو خطأ.

القلب قدمت فيه اللام على العين، كما قيل في (عاق) عقا[١]، وقرأ / الباقون بغير همز في الياء[٢]. ١/٤٠٧

وأمّا ﴿بَادِىَ﴾ وهو في هود [٢٧] ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ فقرأه أبو عمرو، بهمزة بعد الدال، وقرأه الباقون بالياء بغير همز.[٣]

وأمّا ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾ وهو في لم يكن [٦، ٧] ﴿شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ و ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ فقرأهما نافع، وابن ذكوان بهمزة مفتوحة بعد الياء. وقرأ الباقون بغير همزة مشددة الياء في الحرفين.[٤]

تنبيهات

الأول: إذا لقيت الهمزة الساكنة؛ ساكناً، فحركت لأجله، كقوله في (الأنعام) [٣٩] ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ وفي الشورى [٢٤] ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ حُقِّقت[٥] في مذهب من يبدلها ولم تبدل لحركتها، فإن فُصِلت من ذلك الساكن بالوقف عليها دونه؛ أُبدلتْ لسكونها، وذلك في مذهب أبي جعفر، وورش من طريق الأصبهاني، وقد نصَّ عليه كما قلنا الحافظ أبو عمرو في «جامع البيان»[٦].

---

(١) في (س): «غاق: غقا» وفي المطبوع: «عات: عتا» وكلاهما تحريف.

(٢) جاءت العبارة في (س): «الباقون» بالباء بغير همز في الياء، ولعله تحريف من الناسخ.

انظر: التيسير: ١٢٠-١٢١، الإرشاد: ٣٦٠.

(٣) انظر: التيسير: ١٢٤، المصباح: ٤/ ١١٩٥. ويلاحظ أن المؤلف لم يبين حركتي الهمزة والياء، وهي الفتح فيهما.

(٤) انظر: التذكرة، ٢/ ٦٣٥، التيسير: ٢٢٤، المستنير: ٢/ ٨٥٦.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: (خففت) بالخاء المعجمة والفاء، وما أثبته أيضاً موافق ما في جامع البيان.

(٦) النصُّ في جامع البيان: ١/ ق١٠٠/ أ، إلا أنه عبر بـ«التسهيل» بدل (الإبدال).

الثاني: الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو ﴿إِن شَآءَ﴾ [البقرة: ٧٠] و ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] و ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍ﴾ [النور: ١١] إذا سكنت في الوقف؛ فهي محقّقة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة، وهذا مما لا خلاف فيه.

قال الحافظ في «جامعه»: وقد كان بعض شيوخنا يرى ترك الهمز في الوقف في (هود) على ﴿بَادِىَ﴾ ﴿بادئ﴾ لأن الهمزة في ذلك تسكن للوقف، قال: وذلك خطأ في مذهب أبي عمرو من وجهين:[١]

أحدهما: إيقاع الإشكال بما لا يُهمز؛ إذ هو عنده من (الابتداء) الذي أصله الهمز، لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك.

والثانية: أن ذلك كان يلزم في نحو ﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠] وشبههما بعينه، وذلك غير معروف من مذهبه فيه.[٢]

قلت: وهذا يؤيّد ويصحّح ما ذكرناه؛ من عدم إبدال همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] حالة إسكانها تخفيفاً كما تقدّم[٣]، والله أعلم.

الثالث: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] إذا قيل فيها بقول الجمهور أن (ها) فيها (للتنبيه) دخلت على (أنتم) فهي باتصالها رسماً كالكلمة الواحدة، كما هي في ﴿هَٰذَا﴾ و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ لا يجوز فصلها منها، ولا الوقف[٤] عليها دونها.

---

(١) كذا في (س) وفي البقية «جهتين» وهو موافق لما في جامع البيان.

(٢) جامع البيان: ١/ ق١٠٤/ ب، المفردات: ١٧١.

(٣) انظر ص: ٩٤٥.

(٤) في المطبوع: (الوقوف).

١/٤٠٨ وقد وقع في كلام الداني في «جامعه» خلاف / ذلك، فقال بعد ذكره وجه كونها (للتنبيه) ما نصّه: الأصل هاأنتم (ها) دخلت على (أنتم) كما دخلت على (أولاء) في قوله ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] فهي في هذا الوجه وما دخلت عليه كلمتان منفصلتان، يسكت على إحداهما، ويبتدأ بالثانية. انتهى[١]، وهو مشكل، سيأتي تحقيقه في باب (الوقف على مرسوم الخط) إن شاء الله تعالى.[٢]

الرابع: إذا قصد الوقف على ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الأحزاب: ٤] في مذهب من سهل الهمزتين (بين بين)؛ إنْ وقف (بالرَّوم) لم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وَقَف بياءٍ ساكنة، نَصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، ولم يتعرض كثير من الأئمّة إلى التنبيه على ذلك.[٣]

وكذلك الوقف على ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦] و ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الفرقان: ٤٣] على مذهب من روى البدل عن الأزرق عن ورش، فإنه يوقف عليه بتسهيل (بين بين) عكس ما تقدم في ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب[٤]، وليس هذا كالوقف على المشدد كما سيأتي آخر باب (الوقف على أواخر الكلم)[٥] والله أعلم.

---

(١) النص حرفياً في جامع البيان: ٢/ ٣٢/ أ.

(٢) انظر ص: ١٤٢٠.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٢١، الكافي: ٣٣، الدر النثير: ٣/ ٦٣.

(٤) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لكن نقل الشيخ سلطان المزاحي، عن الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي، أن الدانيّ جوّز الإبدال مطلقاً في «جامع البيان» وقال الأزميري: وكذا رأيت أنا في «جامع البيان» أطلق الوجهين للأزرق ولم يقيده بوصل، فيحتمل التقييد اهـ.
قال -المتولي- وذكر السيّد هاشم جواز الوقف بالإبدال في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ مع توسط الياء. والله أعلم. اهـ
انظر: جامع البيان: ١/ ق٨٦، الروض النضير: ق:٢٥٢-٢٥٣.

(٥) انظر ص: ١٤١٦-١٤١٧.

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها(١)

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش(٢)، بشرط، أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً، أو لام تعريف، أو غير ذلك.

فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ؛ لسكونها وتقدير سكونه،(٣) وذلك نحو ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ﴾ [النبأ: ٢٩] ﴿خَبِيرٌ * أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ [هود: ١-٢] و ﴿بِعَادٍ * إِرَمَ﴾ [الفجر: ٦-٧] و ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [المرسلات: ١٢] و ﴿حَامِيَةٌۢ * أَلْهَىٰكُمُ﴾ [القارعة: ١١، والتكاثر: ١] ونحو ﴿ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [البقرة: ٨] و ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [النساء: ٢٨] و ﴿ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣] و ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤] و ﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٢٠] و ﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١] ونحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [الأعراف: ٨٦] و ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ﴾ [الأعراف: ٥٩] و ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]

---

(١) انظر: هذا الباب في: التذكرة: ١/ ١٢٣-١٢٦، التيسير: ٣٥-٣٦، التبصرة: ٣٠٧-٣١٠، الكافي: ٣٥-٣٧، المصباح: ٤/ ١١٩٦-١٢٠٤، الإقناع: ١/ ٣٨٨-٣٩٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٢-٢٠٥، إبراز المعاني: ١/ ٤٠٣-٤٢٤، الكنز: ٦٦-٦٧.

(٢) قال الهذلي: «قال نافع لورش: خصصتك بنقل الحركات وهو اختياري؛ لجودة قراءتك». الكامل: ق: ١٧/ أ.

(٣) في المطبوع: (سكونها)، وهو خطأ وتحريف.

و ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾[١] [هود: ١١٠]، و ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] و ﴿فَحَدِّثْ * أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١، والشرح: ١] و ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ونحو ذلك.

١/٤٠٩ فإن / كان الساكن حرف مدّ، تركه على أصله المقرّر في باب (المدّ والقصر)، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ﴿وَإِنَّآ إِن﴾ [البقرة: ٧٠] و ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١] ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [سبأ: ٥٢].

واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح، وهو قوله تعالى في الحاقّة [١٩، ٢٠] ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي ظَنَنتُ﴾ فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة، على مراد القطع والاستئناف؛ من أجل أنها (هاء سكت) وهذا الذي قطع به غير واحد من الأئمّة من طريق الأزرق، ولم يذكر في «التيسير» غيره، وذكره في غيره وقال: إنه قرأ بالتحقيق من طريقه[٢] على الخاقاني، وأبي الفتح، وابن غلبون[٣]، وبه قرأ صاحب «التجريد» من طريق الأزرق على ابن نفيس عن أصحابه عنه، وعلى عبد الباقي عن أصحابه عن ابن عراك عنه، ومن طريق الأصبهاني أيضاً بغير خلف عنه[٤]، وهو الذي رجّحه الشاطبي وغيره.

---

(١) في جميع النسخ: (لقد آتيناهم)، وليس في القرآن الكريم بهذه الصيغة.

(٢) في المطبوع: (طريقيه) بالتثنية، وهو خطأ إذ المراد بالضمير في (طريقه) هو أبو يعقوب، الأزرق كما في جامع البيان.

(٣) هذا النص في جامع البيان: ١/ ١١٣/ ب.

(٤) ذكر الأهوازي أن الأصبهاني روى عنه تحقيق الهمزة.

انظر: الإقناع: ١/ ٣٨٩، التجريد: ق: ١٠/ أ.

وروى النقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء، ولم يفرقوا بينه وبين غيره، وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهاني، وهو ظاهر نصوص العراقيين له، وذكره بعضهم عن الأزرق، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي عن أبيه من طريق ابن هلال عنه، وأشار إلى ضعفه أبو القاسم الشاطبي[١]، وقال مكّي: أخذ قوم بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى[٢]، وقال أبو العباس المهدوي في «هدايته»: وعنه في ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] النقل والتحقيق، فسوّى بين الوجهين.

قلت: وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربيّة، وذلك أن هذه الهاء (هاء سكت) وحكمها السكون، فلا تحرّك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضاً؛ فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل وأثبتت في الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم

---

(١) تجوّز المؤلف في العبارة، فالشاطبي -رحمه الله- لم يشر إلى ضعف النقل، وإنما أشار إلى أن الإسكان أصح منه، أي فهو صحيح، قال -رحمه الله- في «الشاطبية»:

......................وكتابيه بالاسكان عن ورش أصحُّ تقبلا

انظر: الشاطبية:١٩، إبراز المعاني: ١/ ٤٢٣-٤٢٤.

(٢) كذا في جميع النسخ، حتى المطبوع منها، وهو تحريف، ولعلّه سهو من المؤلّف، فكلمة (بترك) ليس لها أي وجود في كلام مكي، وإليك نصُّ عبارته في «التبصرة»: «فأما هاء السكت فالاختيار أن لا ينقل عليه الحركة، وهو موضع واحد من كتاب الله؛ قوله عز وجل ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى».

ويلاحظ أن المؤلّف لم ينقل كلام مكّي منه مباشرة، وإنما نقله بواسطة أبي شامة، بدليل توافق عبارتيهما واختلافهما مع عبارة مكّي. انظر: التبصرة: ٣٠٩-٣١٠، إبراز المعاني: ١/ ٤٢٣.

المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر؛ وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان.(١)

وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز بالنقل؛ كمذهب ورش فيما ينقل إليه في جميع القرآن، وهو رواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر.(٢)

ووافقه على النقل في ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ فقط في الرحمن [٥٤] رويس(٣)، ووافقه على ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، وهما: / ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ و ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ قالون وابن وردان.(٤) ١/ ٤١٠

وانفرد الحمامي عن النقاش، عن أبي الحسن الجمّال عن الحلواني عن قالون، بالتحقيق فيهما كالجماعة(٥)، وكذلك انفرد السبط في «كفايته» بحكايته في وجه لأبي نشيط، وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون، وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه، وعن نافع، والله أعلم.(٦)

---

(١) من قوله: وترك النقل.. إلى هنا هو كلام أبي شامة، فكان الأولى نسبته إليه.
انظر: إبراز المعاني: ١/ ٤٢٣.

(٢) انظر: الكامل: ق٢٧٠-٢٧١.

(٣) انظر: الكامل: ق:٢٧١، التذكرة: ٢/ ٥٧٧، التلخيص: ١٥٨.

(٤) انظر: التيسير: ١٢٢، المستنير: ٢/ ٥٩٠.

(٥) انظر: المستنير: ٢/ ٥٩٠، الجامع لابن فارس: ٢٧٥، الإرشاد: ٣٦٣.

(٦) انظر: الكفاية في الستّ (سورة يونس)، إذ إن المخطوط ناقص وغير مرتّب، وعبارة السبط هي: «ورأيت أنّ أبا نشيط يقرؤهما بالتحقيق كالباقين، عن أبي نشيط مذهبان.».

وانفرد أبو الحسن بن العلّاف أيضاً عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق في الحرفين، فخالف الناس في ذلك.[١]

واختلف عن ابن وردان في ﴿آلْئَنَ﴾ في باقي القرآن[٢]: فروى النهرواني من جميع طرقه، وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله وغيرهما؛ النقلَ فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه، ورواه هبة الله، وابن مهران، والوراق، وابن العلّاف، عن أصحابهم عنه بالتحقيق.

والوجهان صحيحان عنه، نصّ عليهما له غير واحد من الأئمة، والله أعلم.

والهاشمي عن ابن جماز في ذلك كلّه على أصله من النقل، كما تقدّم، والله أعلم.[٣]

واتفق ورش، وقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب في: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في النجم [٥٠] على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام، وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل، من غير خلاف عن أحد منهم.[٤]

---

(١) انظر: المستنير: ٥٩٠، المصباح: ٤/ ١٢٠٠، الحاشية (٥).

(٢) من مواضعه (٧١) البقرة.

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٥٩٠، الإرشاد: ٣٦٣.

ولم يذكر المؤلّف النقل لابن جماز في «الطيبة» لاعتبارها انفرادة من الهذلي، قال محقق المصباح: «ليس كذلك بل هي في المصباح وعلى شيوخه.». المصباح: ٤/ ١٢٠٠.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٧٠-٥٧٢، التيسير: ٢٠٤-٢٠٥، الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤.

واختلف عن قالون في همز الواو التي بعد اللام: فروى عنه همزها جمهورُ المغاربة، ولم يذكر الداني عنه، ولا ابن مهران، ولا الهذلي من جميع الطرق سواه، وبه قطع في «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«التذكرة» و«التلخيص» و«العنوان» وغيرها من طريق أبي نشيط وغيره، وبه قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس، وعبد الباقي من طريق أبي نشيط، ورواه عنه أيضاً[1] جمهور العراقيين من طريق الحلواني، وبه قطع له ابن سوار وأبو العز، وأبوالعلاء الهمداني، وسبط الخياط في مؤلّفاته.[2]

وروى عنه بغير همز أهلُ العراق قاطبة من طريق أبي نشيط، كصاحب «التذكار» و«المستنير» و«الكفاية» و«الإرشاد» و«غاية الاختصار» و«الموضح» و«المبهج» و«الكفاية في الست» و«المصباح» وغيرهم، ورواه صاحب «التجريد» عن الحلواني.

والوجهان صحيحان، غير أن الهمز أشهر عن الحلواني، وعدمه أشهر عن أبي نشيط.

وليس الهمز مما انفرد به / قالون كما ظنَّ من لا اطّلاع له على الروايات ٤١١/١

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التبصرة:٦٨٧، الكافي:٣٦، التلخيص:٤٢١-٤٢٢، الكفاية الكبرى:٥٦٠-٥٦١، المبهج: ٢/٧٥٨-٧٥٩.

ومشهور الطرق والقراءات، فقد رواه عن نافع أيضاً أبو بكر بـن أبي أويـس،[١] وابن أبي الزناد، وكردم، وابن جبير، عن إسماعيل عن نافع، وابن ذكـوان وابـن سعدان عن المسيبـيّ عنه[٢].

وانفـرد بـه الحنـبلي عــن هبـة الله عــن أصــحابه، في روايــة ابــن وردان.[٣]

واختلف في توجيه الهمز؛ فقيل: وجهه ضمة اللام قبلها؛ فهمزت لمجـاورة الضمّ، كما همزت في: (سؤق)[٤] و(يؤقن)[٥]، وهي لغة لبعض العرب[٦]، كقـول الشاعر:[٧]

---

(١) هو: عبد الحميد بن عبد الله، ابن أخت الإمـام مالـك رحمـه الله، يعـرف بالأعـشى، ثقـة، أخـذ القـراءة عرضاً وسماعاً عن نافع، وروى عنه القراءة الحلواني وغـيره، لازم نافعـاً (٢٤) أربعـاً وعـشرين سـنة لم يفارقه، قال المؤلّف: رأيته في كتاب ابن مجاهد والكامل، توفي سنة (٢٣٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٠.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٦/ ٢٣٧.

(٣) انظر: الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤.

(٤) وهـي روايـة قنبـل عـن ابـن كثـير في قولـه تعـالى ﴿ بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [ص : ٣٣] وهـي جمـع سـاق.

انظر: الموضح: ٢/ ٩٦٣.

(٥) ومنه القراءة الشاذة لأبي حية النميري ﴿وبالآخرة هم يؤقنون﴾.

انظر: البحر المحيط: ١/ ٤٢

(٦) وهم: أسد وتميم وعكل.

انظر: الخصائص: ٣/ ٢٠٧.

(٧) هو جرير بن عطية.

أحب الـمُؤْقِدِينَ إليّ مُؤْسى[١] ....

ذكره أبو علي في «الحجّة» وغيره.[٢]

وقيل: الأصل في الواو الهمز، وأبدل لسكونه بعد همز مضموم واواً؛ كـ (أوتي)، فلمّا حذفت الهمزة الأولى بعد النقل زال اجتماع الهمزتين فرجعت تلك الهمزة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب «التمهيد» له: قد كان بعض المنتحلين لمذاهب[٣] القراء يقول بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيلة، وجَهِل العلّةَ؛ وذلك أن (أُوْلى) وزنها (فُعْلى)؛ لأنها تأنيث (أوّل)، كما أنّ (أخرى) تأنيث (آخر)[٤]، هذا في

---

(١) وهذا صدر بيت عجزه:

وجَعدة إذ أضاءهما الوَقودُ

البيت من قصيدته التي يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان، ومطلعها:

عفا النَّسْرانِ بعدك والوحيدُ ولا يَبْقى لجِدته جديد

والشاهد همز واو (مُؤْقد) و(مُؤْسى).

تنبيه: رواية المؤلّف هي إحدى روايات البيت، ولكن رواية الديوان:

لَحَبُّ الوافدان إليّ موسى.

واللام للقسم، والمعنى: حبب الله إليّ إضاءتي وقودهم. وموسى وجعدة: ابنا جرير.

انظر: ديوان جرير: ١٤٧، الموضح للشيرازي: ٢/ ٩٦٣، الخصائص: ٢/ ١٧٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٠٦، مغني اللبيب: ٢/ ٧٦٢، الدر المصون: ١/ ١٠١، شرح شواهد المغني للسيوطي: ٢/ ٩٦٢-٩٦٣.

(٢) قوله: غيره. لعله يقصد الشيرازي، فعبارة المؤلّف تطابقها.

انظر: الحجة للفارسي:١/ ٢٣٩، الموضح: ٣/ ١٢٢١-١٢٢٢.

(٣) في المطبوع: (لمذهب) بالإفراد.

(٤) تحرفت العبارة في المطبوع بالعكس: (أن آخر تأنيث أخرى).

قول من لم يهمز الواو، فمعناها على هذا: المتقدمةُ؛ لأن أوّل الشيء متقدمه، فأمّا في قول قالون؛ فهي عندي مشتقة من (وَأَلَ) أي (لجأ)، ويقال: (نجا)[١] فالمعنى: أنها نجت بالسبق لغيرها، فهذا وجه بيّن من اللغة والقياس، وإن كان غيره أبين، فليس سبيلُ ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ؛ لأن الأئمّة إنما تأخذ بالأثبت عندها في الأثر دون القياس، إذ[٢] كانت القراءة سنة، فالأصل فيها على قوله (وُءْلَى) بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة، فأبدلت الواو همزة لانضمامها، كما أبدلت في: ﴿أُقِّتَتْ﴾[٣]، وهي من (الوقت)، فاجتمعت همزتان؛ الثانية ساكنة، والعربُ لا تجمع بينهما على هذا الوجه، فأبدلت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما أبدلت في (يومن) و(يوتي) وشبهه[٤] ثم أدخلت الألف واللام للتعريف فقلت: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ بلام ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو ساكنة، فلمّا أتى التنوين قبل (اللّام) في قوله ﴿عَادًا﴾ التقى ساكنان، فألقيتَ حينئذ حركة الهمزة على اللام، وحَرَّكْتها بها لئلا يلتقي ساكنان،[٥] / ولو كسرتَ التنوين ولم تدغمه؛ لكان القياس، ولكن هذا وجه الرواية، فلمّا عدمت المضمومة، وهي الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واواً لفظاً، ردَّ قالون تلك الهمزة لعدم العلّة الموجبة لإبدالها فعامل اللفظ.[٦]

١/٤١٢

---

(١) انظر: اللسان والتاج (وأل).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا).

(٣) المرسلات: (١١)، ويقرؤها أبو عمرو ﴿وُقِّتَتْ﴾ انظر: التيسير: ٢١٨.

(٤) في المطبوع إلى: (شبهها).

(٥) قال السمين: «هذا تكلّف لا دليل عليه.». الدر المصون: ١٠/ ١١١.

(٦) من قوله: (قد كان بعض المنتحلين..) إلى هنا، بنصه في الدر النثير: ٤/ ٢٨٧-٢٨٨.

قال: ونظير ذلك ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ و ﴿قَالَ ٱئْتُونِي﴾ وشبهه مما دخلت عليه ألف الوصل على الهمزة فيه، ألا ترى أنك إذا وصلت حقّقت الهمزة لعدم وجود همزة الوصل حينئذ، فإذا ابتدأت كسرت ألف الوصل وأبدلت الهمزة، فكذلك هنا فعله قالون.

وقال: أصل (أولى) عند البصريين (وولى) بواوين؛ تأنيث (أوّل) قلبت الواو الأولى همزة وجوباً، حملاً على جمعه، وعند الكوفيين (وُءْلى) بواو وهمزة؛ من (وَأَلَ) فأبدلت الواو همزة على حدّ (وجوه)، فاجتمع همزتان، فأبدلت الثانية واواً على حدّ (أوتي) انتهى.[1] فعلى هذا تكون ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ في القراءتين بمعنى، وهو الظاهر والله أعلم.

وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون؛ بكسر التنوين، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة بعدها،[2] هذا حكم الوصل.

وأمّا حكم الابتداء؛ فيجوز في[3] مذهب أبي عمرو، ويعقوب، وقالون - إذا لم يهمز الواو - وأبي جعفر من غير طريق الهاشمي[4] عن ابن جماز، ومن غير طريق الحنبلي عن ابن وردان ثلاثة أوجه:

أحدها: (اَلُولىٰ) بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها، وهذا الذي لم ينص ابن سوار على سواه، ولم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيرُه، وهو أحد

(١) انظر: الدر النثير: ٤/ ٢٨٦-٢٨٨.

(٢) انظر: التيسير: ٢٠٥.

(٣) (في) تكرر في المطبوع.

(٤) جاء في حاشية (ك): «إنما استثنى الهاشمي من أجل أنه ينقل مطلقا كورش».

«التيسير» و«التذكرة» و«غاية» أبي العلاء، و«كفاية» أبي العز و«الإعلان» و«الشاطبية» وغيرها، وأحد الوجهين في «التبصرة» و«التجريد» و«الكافي» و«الإرشاد» و«المبهج» و«الكفاية».

الثاني: (لُولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها اكتفاء عنها بتلك الحركة، وهذا الوجه هو ثاني الوجوه الثلاثة في الكتب المتقدمة كـ«التيسير» و«التذكرة» و«الغاية» و«الكفاية» و«الإعلان» و«الشاطبية»، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«الإرشاد» و«المبهج» و«كفايته» وغيرها.

وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه، في مذهب ورش، وطريق الهاشمي عن ابن جماز، كما سيأتي.[١]

١/٤١٣ **الثالث**: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ تَرُدّ الكلمة إِلَى أصلها؛ فتأتي بهمزة الوصل / وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة بعدها، وهذا الوجه منصوص عليه في «التيسير» و«التذكرة» و«الغاية» و«الكفاية» و«الإعلان» و«الشاطبية» وهو الوجه الثاني في «التبصرة» و«التجريد».

قال مكي: وهو أحسن.[٢]

وقال أبو الحسن بن غَلْبون: وهذا أجود الوجوه.[٣]

---

(١) انظر ص: ٩٩٦.

(٢) التبصرة: ٦٨٧.

(٣) التذكرة: ٢/ ٥٧٢.

وقال في «التيسير»: وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها؛ لما بيّنته من العلّة في ذلك في كتاب «التمهيد».[١]

وقال في «التمهيد»: وهذا الوجه عندي أوجه الوجوه الثلاثة وأليق، وأقيس من الوجهين الأوليين، وإنما قلت ذلك؛ لأنّ العلّة التي دعت إلى مناقضة الأصل في الوصل في هذا الموضع خاصة، مع صحة الرواية بذلك، هي التنوين في كلمة ﴿عَادًا﴾ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده، فحرّك اللام حينئذ بحركة الهمزة لئلا يلتقي ساكنان، ويتمكن إدغام التنوين فيها؛ إيثاراً للمرويّ عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، والتقاء الساكنين والإدغام في الابتداء معدوم، بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية، فلمّا زالت العلّة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء، وجب ردّ الهمزة؛ ليوافق بذلك؛ يعني أصل مذهبهم في سائر القرآن. انتهى.[٢]

وكذلك يجوز في الابتداء بها لقالون؛ في وجه همز الواو، وللحنبلي عن ابن وردان[٣] ثلاثة أوجه:

أحدها: (اَلُؤْلى) بهمزة الوصل، وضم اللّام، وهمزة ساكنة على الواو.

ثانيها: (لُؤْلى) بضم اللّام، وحذف همزة الوصل، وهمز الواو.

ثالثها: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ كوجه أبي عمرو الثالث.

---

(١) التيسير: ٢٠٥.

(٢) انظر: الدر النثير: ٤/ ٢٨٨-٢٩٠.

(٣) في (س): «ابن ذكوان» وهو خطأ، ولعله سبق قلم.

وهذه الأوجه هي أيضاً في الكتب المذكورة كما تقدم، إلّا أن صاحب «الكافي» لم يذكر هذا الثالث عن أبي عمرو، وذكره لقالون، ولم يذكر الثاني لقالون صاحب «التبصرة»، وذكر له الثالث بصيغة التضعيف فقال: وقيل إنه يبتدأ لقالون بالقطع وهمزة مضمومة كالجماعة.(١)

وظاهر عبارة أبي العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش أيضاً، وهو سهو(٢) والله أعلم.

فأمّا إذا كان الساكن والهمز في كلمة واحدة، فلا ينقل إليه إلّا في كلمات مخصوصة وهي ﴿رِدْءًا﴾، و ﴿مِلْءُ﴾، و ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، و ﴿وَسْـَٔلِ﴾.

أمّا ﴿رِدْءًا﴾ من قوله / : ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ في القصص [٣٤]، فقرأه بالنقل نافع، وأبو جعفر، إلّا أنّ أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً في الحالين، ووافقه نافع في الوقف.(٣) ١/ ٤١٤

وأمّا ﴿مِلْءُ﴾ من قوله ﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ في آل عمران [٩١] فاختلف فيه عن ابن وردان، والأصبهاني عن ورش؛ فرواه(٤) بالنقل النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان، وبه قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء، ورواه من

---

(١) انظر: التبصرة: ٦٨٧-٦٨٨، الكافي:١٧٦-١٧٧.

(٢) عبارة أبي العلاء: (وكلهم يقف ﴿عَادًا﴾ ويبتدئ ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠]) اهـ، ولم يشر محققه إلى استدراك المؤلّف.

انظر: غاية الاختصار: ٢/ ٦٦٩، شرح العنوان: ق٢٠٦، الدر المصون: ١٠/ ١٠٩-١١٣.

(٣) انظر: التيسير:١٧١، الإرشاد: ٤٨٤، وكتبت الكلمة فيه (وداً) بالواو قبل الدال، وهو تصحيف وتحريف.

(٤) في (ز) «فقرأه».

الطريق المذكورة أبو العز في «الإرشاد» و«الكفاية» وابن سوار في «المستنير» وهو رواية العمري عنه.

ورواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل، والوجهان صحيحان عنه.

وقطع للأصبهاني فيه بالنقل؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وهو رواية أبي نصر بن مسرور، وأبي الفرج النهرواني عن أصحابهما عنه، وهو نصّ ابن سوار عن النهرواني عنه، وكذا رواه أبو عمرو الداني نصّاً عن الأصبهاني.

ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل، والوجهان عنه صحيحان، قرأت بهما جميعاً عنه وعن ابن وردان، وبهما آخذ، والله أعلم[١].

وأمّا ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ وما جاء منه، نحو: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦] ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨] فقرأه بالنقل ابن كثير.[٢]

وأمّا ﴿وَسْـَٔلْ﴾ [الزخرف: ٤٥] وما جاء من لفظه، نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢] ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤] ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و ﴿فَسْـَٔلُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو أو فاء؛ فقرأه بالنقل ابن كثير، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون الكلمات الأربع بغير نقل.[٣]

---

(١) انظر: جامع البيان ٢/ ق:٣٨/ أ، الكامل: ق: ٢٣٠-٢٣١، المستنير: ٢/ ٥٠٢، الكفاية الكبرى: ٢٨٨، الإرشاد: ٢٦٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) انظر: التبصرة: ٤٣٦، التيسير: ٧٩.

(٣) انظر: التيسير: ٩٥.

تنبيهات

الأول: لام التعريف؛ وإن اشتدّ اتصالها بما دخلت عليه، وكتبت معه كالكلمة الواحدة، فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، فلم يوجب اتصالها خطاً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البِنْية؛ لأنك إذا أسقطتها لم يختل معنى الكلمة، وإنما يزول بزوالها المعنى الذي دخلت بسببه خاصة؛ وهو التعريف.

١/ ٤١٥ ونظيرُ هذا النقل إلى هذه اللام؛ إبقاء لحكم الانفصال عليها وإن اتصلت / خطاً، سكتُ حمزة وغيره عليها إذا وقع بعدها همز كما يسكتون على السواكن المنفصلة، حسبما يجيء في الباب الآتي.[1]

فإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن لام التعريف هي عند (سيبويه) حرف واحد من حروف التهجي، وهو (اللامُ) وحدها، وبها يحصل التعريف، وإنما الألف قبلها (ألفُ وَصلٍ)، ولهذا تسقط في الدّرج، فهي إذاً بمنزلة (باء) الجر و(كاف) التشبيه مما هو على حرف واحد، ولهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها.

وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هي: (الألف) و(اللام)، وأن الهمزة تحذف في الدّرج، تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وظاهر كلام سيبويه أن هذا مذهب الخليل، واستدلّوا على ذلك بأشياء منها:

---

(١) من قوله: الأول لام التعريف... إلى هنا، بنصّه كلام الإمام المالقي في الدر النثير: ٣/ ٣٩-٤٠.

ثبوتها مع تحريك اللام حالة النقل نحو (اَلَحْمَر) (اَلَرْض)، وأنها تبدل أو تسهّل (بين بين) مع همزة الاستفهام؛ نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وأنها تقطع في الاسم العظيم في النداء نحو (يا ألله)[١].

وليس هذا محلّ ذكر ذلك بأدلته[٢]، والقصد ذكر ما يتعلق بالقراءات من ذلك، وهو التنبيه الثاني فنقول:

إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف في نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١] ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤] ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] وقصد الابتداء على مذهب الناقل؛ فإمّا أن يجعل حرف التعريف (أل) أو (اللام) فقط.

فإن جُعِلتْ (أل) ابتدأ بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع، فتقول: (اَلَرْض) (اَلَاخِرة) (اَلِيمان) (اَلَبْرار) ليس إلّا.

وإن جُعِلت اللام فقط؛ فإمّا[٣] أن يعتدّ بالعارض؛ وهو حركة اللام بعد النقل، أَوْلا يعتدّ بذلك، ويُعتبرُ الأصلُ، فإن اعتددنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (لَرْض) (لَاخرة) (لِيمان) (لَبْرار) ليس إلّا، وإن لم نعتدّ بالعارض واعتبرنا الأصل؛ جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا (اَلَرْض) (اَلَاخِرة)، كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف (أل).

---

(١) انظر: الدر النثير: ٣/ ٣٩-٤٢.

(٢) رجّح ابن مالك قول الخليل، وقال: «السلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر». انظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٥٣-٢٥٧، ابن عقيل: ١/ ١٧٧-١٧٨.

(٣) في المطبوع (فأما) بفتح الهمزة، وهو خطأ.

وهذان الوجهان جائزان في كلّ ما يُنقل إليه من لامات التعريف * لكل من ينقل، ولذلك جازا لنافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب في ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ من ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] كما تقدّم، وجازا في ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١] لابن وردان في وجه النقل *.[١]

وممّن نصّ على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقاً، الحافظان أبو عمرو الداني، وأبوالعلاء الهمَذاني / وأبو عليّ الحسن بن بلّيمة، وأبو العزّ القلانسي، وأبو جعفر بن الباذش، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم[٢]، وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير، وبهما نأخذ له وللهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر من طريق الهذلي.

٤١٦/١

وأمّا الابتداء بـ ﴿ٱلِاسۡمُ﴾[٣] من قوله تعالى ﴿بِئۡسَ ٱلِاسۡمُ﴾ [الحجرات: ١١]، فقال الجعبري: وإذا ابتدأت ﴿ٱلِاسۡمُ﴾ فالتي بعد اللام على حذفها للكل، والتي قبلها فقياسُها جوازُ الإثبات والحذف، وهو أوجه[٤] لرجحان العارض الدائم المفارق، ولكنيّ سألت بعض شيوخي، فقال: الابتداءُ بالهمز وعليه الرسم. انتهى.[٥]

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) انظر: التيسير: ٢٠٥، تلخيص العبارات: ٣١، الإرشاد: ٥٧٤، الإقناع: ١/ ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) (بـ«الاسم») سقطت من المطبوع.

(٤) في (س): «الأوجه».

(٥) كنز المعاني: ٢/ ٤٩٣ وقال الشيخ المتولي: «مراده - الجعبري - بالعارض الدائم حركة اللّام، وبالعارض المفارق الابتداء، المسوِّغ لإثبات همزة الوصل قبلها.» الروض النضير: ق ٤٤٦.

قلت: الوجهان جائزان، مبنيّان على ما تقدّم في الكلام على لام التعريف، والأَوْلَى الهمزُ في الوصل والنقل،(١) ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية وَهْي بالأصلِ الأصلُ، ولذلك(٢) رسمت، نعم الحذف جائز، ولو قيل: إن حذفها من ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ في النجم [٥٠]، أولى للحذف(٣) لساغ، ولكِنْ في الرواية تفصيلٌ كما تقدّم، والله أعلم.

الثالث: أنه إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف من حروف المدّ أو ساكن غيرهنّ، لم يجز إثبات حرف المدّ، ولا رَدُّ سكون الساكن مع تحريك اللام؛ لأن التحريك في ذلك عارض فلم يعتدّ به، وقدّر السكون إذ هو الأصل، ولذلك حذف حرف المد وحرّك الساكن حالة الوصل، وذلك نحو ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و﴿سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ﴾ [الانشقاق: ٣] ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩] و﴿فِي ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [النحل: ٦٦] ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ﴾ [الروم: ١٩] و﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢] و﴿أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ﴾ [النساء: ٥٨] ونحو ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [الجن: ٩] و﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [القيامة: ١٤] و﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] و﴿عَنِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الروم: ٧] و﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾

---

(١) قال المتولي رحمه الله: «قول ابن الجزري: (والنقل) لو أسقطه لكان أَوْلى؛ لأنّ حركة اللام إنما هي للتخلص من التقاء حركة الساكنين وليست للنقل؛ لأن همزة (اسم) لا حركة لها كسائر همزات الوصل، حتى تُنقل، وإنما تحذف في الدرج، سواء تحرك ما قبلها نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ أو سكن نحو ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ﴾ [الأعلى: ١] وتَعرِض ابتداء، توصلاً للنطق بالساكن فقط، ولو كانت للنقل لحُققت في نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾» الروض النضير: ق: ٤٤٧.

(٢) في المطبوع: (كذلك) بالكاف.

(٣) في حاشية (ك): «يعني لحذفها في الرسم» اهـ.

[الأنبياء: ٢١] و ﴿مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤] ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [عبس: ٢٤] وكذلك لو كان صلة، أو ميم جمع نحو ﴿وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١] و ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الزخرف:٥١] و ﴿هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٣٩] ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ [الحجر: ٣] ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمّة القراءة، نصّ على ذلك غير واحد؛ كالحافظ أبي عمرو الداني، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي الحسن السخاوي[1] وغيرهم، وإن كان جائزاً في اللغة وعند أئمة العربية / الوجهان: الاعتداد بحركة النقل، وعدمُ الاعتداد بها. ١/٤١٧

وأجروا على كل وجه ما يقتضي من الأحكام، ولم يخصّوا بذلك وصلاً ولا ابتداء، ولا دخول همزة، ولا عدم دخولها، بل قالوا: إن اعتددنا بالعارض فلا حاجة إلى حذف حرف من ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، ولا إلى تحريك النون من (لان)، وأنشد في ذلك ثعلب[2] عن سلمة عن الفراء:[3]

---

(١) النص حرفي من جامع البيان: ١/ ق١١٤/ ب.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٤٦٢.

(٣) يحيى بن زياد، أبو زكريا، إمام المدرسة الكوفية في النحو، تتلمذ على الكسائي، وهو ابن خالة الفقيه الحنفي محمد بن الحسن؛ صاحب أبي حنيفة توفي سنة (٢٠٧ هـ).

انظر: طبقات النحويين: ١٣١، معجم الأدباء: ٢٠/ ٩، غاية النهاية: ٢/ ٣٧١-٣٧٢.

لقد كنت تخفي حُبَّ سمراء خيفة   فبح لان منها بالذي أنت بائح[١]

وعلى ذلك قرأنا لابن محيصن ﴿يسألونك عنْ لَّـهِلَّة﴾ [البقرة: ١٨٩] و﴿عنْ لَّنفال﴾ [الأنفال: ١] و﴿منْ لَّاثمين﴾ [المائدة: ١٠٦] وشبهه؛ بالإسكان في النون وإدغامها، وهو وجه قراءة نافع ومن معه ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في النجم [٥٠] كما تقدّم.[٢]

ولّما رأى أبو شامة إطلاق النحاة، ووقف على تقييد[٣] القراء؛ استشكل ذلك، فتوسّط وقال ما نصّه: «جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في جميع القرآن غير ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ هو على قسمين:

---

(١) البيت من قصيدة لعنترة مطلعها:

طربتَ وهاجتك الظباء السوانح   غداة غدت فيها سنيح وبارح

فمالتْ بيَ الأهواء حتى كأنما   بزندين في جوفي من الوجد قادح

لقد كنت.........

لعمري لقد أعذرت لو تعذرينني   وخَشَّنت صدراً غيبه لك ناصح

ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، وهي:

تعزّيت عن ذكري سهيّة حِقبة   فبح عنك منها بالذي أنت بـائح

وعليه فلا شاهد على هذه المسألة في هذه الرواية.

والشاهد في البيت على رواية المؤلف هو تسكين الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في (بح الآن)، لما تحركت اللام للتخفيف.

وهناك شاهد نحوي آخر في البيت يستشهد به النحويون على جواز حذف العائد على الموصول من جملة الصلة، وذلك في قوله (أنت بائح) والتقدير: بائح به.

انظر: ديوان عنترة: ٤٢، الخصائص: ٣/ ٩٠، شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٤-١٧٥.

(٢) انظر ص: ٩٩١.

(٣) في حاشية (ك): «يعني تقييدهم بالابتداء» اهـ.

أحدهما: ما ظهرت فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض؛ كقوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً﴾ [الكهف: ٧] ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [الرعد: ٢٦] ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾ [النجم: ٥٧] ونحو ذلك، ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضع؛ لم تردّ حروف المدّ التي حذفت لأجل سكون اللام، ولم تسكن تاء التأنيث التي كسرت لسكون لام ﴿ٱلْآزِفَةُ﴾، فعلمنا أنه ما اعتدّ بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا ابتدأ القارئ له فيها أن يأتي بهمزة الوصل؛ لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعدُ ساكنة.

القسم الثاني: ما لم تظهر فيه أمارة نحو ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ٣] فإذا ابتدأ القارئ لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران.» انتهى[١] وهو حسن لو ساعده النقل، وقد تعقّبه الجعبري فقال: «وهذا فيه عدول عن النقل إلى النظر؛ وفيه حظر.»[٢]

قلت: صحةُ الرواية بالوجهين حالة الابتداء من غير تفصيل؛ بنصّ من يحتج بنقله، فلا وجه للتوقف فيه.

فإن قيل: لِمَ اعتدَّ بالعارض في الابتداء دون الوصل وفرّق بينهما رواية، مع الجواز فيهما لغة؟.

فالجواب: أن حذف حرف المدّ للساكن والحركة لأجله في الوصل سابق للنقل، والنقل طارئ عليه/ فأبقى على حاله لطَرآن النقل عليه ولم يعتد فيه ١/٤١٨

---

(١) إبراز المعاني: ١/ ٤٢١.

(٢) كنز المعاني: ٢/ ٤٨٧.

بالحركة، وأمّا حالة الابتداء فإن النقل سابق للابتداء، والابتداء طارئ عليه فحسن الاعتداد فيه، ألا تراه لمّا قصد الابتداء بالكلمة التي نقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام لم تكن اللام إلا محركة، ونظير ذلك حذفهم حرف المدّ من نحو ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] ﴿وَلَا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] و ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وإثباتهم له في ﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٠][1] و ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣][2] لطرآن الإدغام عليه كما قدّمنا، وذلك واضح، والله أعلم.

الرابع: ميم الجمع، أمّا لورش فواضح، لأن مذهبَه عند الهمزة صلتها بواو، فلم تقع الهمزة بعدها في مذهبه إلا بعد حرف مدّ من أجل الصلة، وأمّا من طريق الهاشمي عن ابن جمّاز فإنّ الهذلي نَصَّ على أن مذهبَه عدمُ الصلة مطلقاً[3]، ومقتضى هذا الإطلاق عدم صلتها عند الهمزة، ونص أيضاً له على النقل مطلقاً[4]، ومقتضى ذلك النقل إلى (ميم) الجمع.

وهذا من المشكل تحقيقه؛ فإني لا أعلم له نصاً في ميم الجمع بخصوصيتها بشيء فأرجع إليه، والذي أعوّل عليه في ذلك عدمُ النقل فيها بخصوصيتها، والأخذُ فيها بالصّلة، وحُجّتي في ذلك:

أنّي لـمّا لم أجد له فيها نصّاً؛ رجعت إلى أصوله ومذاهبِ أصحابه، ومن

---

(١) هي على قراءة البزي بتشديد التاء.

(٢) هي على قراءة البزي بصلة الميم وتشديد التاء.

(٣) انظر: الكامل: ق٣٠٨.

(٤) انظر: الكامل: ٢٧٠-٢٧١.

اشترك معه على الأخذ بتلك القراءة، ووافقه على النقل في الرواية، وهو الزبير ابن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري،[١] أحدُ الرواة المشهورين عن أبي جعفر من رواية ابن وردان، فوجدته يروي النقل نَصًّا وأداءً، وخَصَّ ميم الجمع بالصّلة ليس إلا، وكذلك ورش وغيره من رواة النقل عن نافع، كلّهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة، ووجدت نَصَّ من يُعتمد عليه من الأئمة صريحاً في عدم جواز النقل في ميم الجمع.

فوجب المصير إلى عدم النقل فيها، وحَسُن المصير إلى الصلة دون عدمها جمعاً بين النصّ بمنع[٢] النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة فيها دون الإسكان.

وذلك أني لم أر أحداً نقل عن أبي جعفر، ولا عن نافع؛ الذي هو أحد أصحاب أبي جعفر النقل في غير ميم الجمع وخصصها بالإسكان، كما أني لا أعلم أحداً منهم نصَّ على النقل فيها.

وحَمْلُ رواية الراوي على من شاركه في تلك الرواية، أو وافقه في أصل تلك القراءة؛ أصل معتمد مرجوع[٣] إليه، ولا سيما عند / التشكيك والإشكال فقد اعتمده غير واحد من أئمتنا رحمهم الله لما لم يجدوا نصاً يرجعون إليه.

٤١٩/١

(١) ستأتي ترجمته ص: ١٥٥٩.

(٢) في المطبوع: (يمنع) بالمثناة التحتية على أنه فعل مضارع، وهو تصحيف.

(٣) (مرجوع) سقطت من المطبوع، وفيه (عليه) بدل (إليه).

ومن ثمَّ لم يجز مكّي وغيره في ﴿ءَأَعۡجَمِيّٞ﴾ [فصلت: ٤٤] و ﴿ءَأَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤] لابن ذكوان سوى الفصل بين الهمزتين، قال مكّي عند ذكرهما في «التبصرة»: لكن ابن ذكوان لم نجد[١] له أصلاً يقاس عليه، فيجب أن يحمل أمره على ما فعله هشام في ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٩] و ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] ونحوه، فيكون مثل أبي عمرو وقالون، وحمله على مذهب الراوي معه عن رجل بعينه أولى من حمله على غيره انتهى.[٢]

وأمّا مذهب حمزة في الوقف فيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.[٣]

ثُمَّ رأيت النص عن الهاشمي المذكور لأبي الكرم الشهرزوري، وأبي منصور ابن خيرون بصلة ميم الجمع للهاشمي عند همزة القطع، فصحَّ ما قلناه واتضح ما حاولناه ولله الحمد والمنة، وقفت على ذلك في كتاب «كفاية المنتهي ونهاية المبتدي» للقاضي الإمام أبي ذر أسعد بن الحسين بن سعد بن عليّ بن بندار اليزدي[٤] صاحب الشهرزوري وابن خيرون المذكورَين، وهو من الأئمّة المعتمدين، وأهل الأداء المحقّقين.

---

(١) في التبصرة: (يجر) ولعله تصحيف، التبصرة: ٦٦٦.

(٢) ما نقله المؤلف ذكره مكي عند كلامه على ﴿ءَأَعۡجَمِيّٞ﴾ وذكر نفس الشيء عند ﴿ءَأَن كَانَ﴾ إلا أنه زاد علة ثالثة وهي: أنه وجه حسن في التخفيف في أشباه ذلك اهـ.

انظر: التبصرة: ٦٦٦ و٧٠٦، الدر النثير: ٤/ ٢٧٧ و٢٩٥.

(٣) انظر ص: ١٠٢٣.

(٤) مقرئ إمام محقق قرأ على كثيرين منهم عمر بن ظفر المغازلي وغيره، توفي في حدود (٥٨٠ هـ). ولم أجد له ترجمة إلا في: غاية النهاية: ١/ ١٥٩-١٦٠، الأعلام: ١/ ٣٠٠.

باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره[1]

تقدّم الكلام على (السكت) أول الكتاب عند الكلام على (الوقف)[2]، والكلامُ هنا على ما يسكت عليه، فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا[3] على ساكن، *إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن*[4] فينبغي أن تُعلم أقسام الساكن، ليُعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز.

فالساكن الذي يجوز السكت عليه؛ إمّا أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمزة وتحقيقه، أو لا يكون بعده همزة، وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك.

فالساكن الذي يسكت عليه لبيان الهمز خوفاً من خفائه؛ إمّا أن يكون منفصلاً؛ فيكون آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، أو يكون متصلاً؛ فيكون هو والهمز في كلمة واحدة؛ وكلّ منهما إمّا أن يكون حرف مدّ، أو غير حرف مدّ.

---

(١) هذا الباب نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، فبعضهم لم يفرده بباب خاص، بل أدخله مع الباب الذي قبله وهو باب (النقل) وهذا كما فعله الداني في «التيسير» وبعضهم خصه بباب مفرد كأبي معشر في «التلخيص»

وانظر هذا الباب في: السبعة: ١٤٨، التذكرة: ١/ ٢٤٧، التيسير: ٦٢، الكامل: ق٢٧١، التلخيص: ١٦٩، المصباح: ٣/ ١٢٠٥-١٢٠٩، غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥-٢٦٦، وغيرها.

(٢) انظر ص: ٦١٢.

(٣) (إلا) سقطت من (ز).

(٤) ما بين النجمتين سقطت من (ز).

فمثال المنفصل بغير حرف المدّ: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [سبأ: ٣٧] ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] / ﴿جَدِيدٍ * ٱفْتَرَىٰ﴾ [سبأ: ٧، ٨] ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿فَحَدِّثْ * أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١، الشرح: ١] ﴿حَامِيَةٌ * أَلْهَىٰكُمُ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١] ومن ذلك نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] و ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١]، وما كان بلام المعرفة وإن اتصل خطّاً على الأصحّ. ١/٤٢٠

ومثاله بحرف المدّ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩] ونحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَٰٓأُوْلِي﴾ [البقرة: ١٩٧] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] مما كان مع حرفي[1] النداء والتنبيه، وإن اتصل في الرسم أيضاً.

ومثال المتصل بغير حرف المد: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٩] و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] و ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] و ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] و ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

ومثاله بحرف المد: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [غافر: ٦٤] ﴿وَجَآءُو﴾ [يوسف:١٦] و ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور:٣٥] و ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء:٤] و ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠].

---

(١) في المطبوع: (حرف).

فورد ‹السكت› في ذلك عن جماعة من أئمة القراءة، وجاء من هذه الطرق عن حمزة وابن ذكوان، وحفص، ورويس، وإدريس.

فأمّا حمزة فهو أكثر القراء به عناية، واختلفت الطرق فيه عنه وعن أصحابه اختلافاً كثيراً، فروى جماعة من أهل الأداء ‹السكت› عنه[١] من روايتي خلف وخلاّد في (لام التعريف) حيث أتت، و (شيء) كيف وقعت، أي: مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً، وهذا مذهب صاحب «الكافي» وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الداني، ومذهبُ أبيه[٢] عبد المنعم، وأبي عليّ الحسن بن بلّيمة، وأَحَدُ المذهبين في «التيسير» و«الشاطبية»، وبه ذكر الداني أنه قرأ على أبي الحسن بن غلبون، إلاّ أن روايته[٣] في «التذكرة» و«إرشاد» أبي الطيب عبد المنعم، و«تلخيص» ابن بلّيمة هو المدُّ في ‹شيء› مع ‹السكت› على ‹لام التعريف› حسبُ لا غير، والله أعلم.[٤]

وقال الداني في «جامع البيان»: وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسكت على ‹لام المعرفة› خاصة؛ لكثرة دورها، وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة * أي: السكتُ على ‹لام التعريف› *[٥] ولم يذكر عنه خلافاً. انتهى.[٦]

---

(١) في المطبوع: (ومن).

(٢) في المطبوع: (أبي)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (روايتيه)، وهو تحريف.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٧، التيسير: ٦٢، تلخيص العبارات: ٥٣.

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وينبه على أنها كلمة تفسيرية من المؤلّف، وليست من كلام الداني حسب النسخة التي لدي من «جامعه».

(٦) جامع البيان: ١/ ق:١١٥/ ب.

وهذا الذي ذكره في «جامع البيان» عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نَصَّ عليه في «التيسير»؛ فإنه نصَّ فيه أنه[١] قرأ على الحسن بالسكت على لام التعريف و ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] و ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] حيث وقعا لا غير[٢].

وقال في «الجامع»: إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف خاصة، فإمّا أن يكون سقط[٣] ذكر ﴿شَىْءٍ﴾ من الكُتَّاب فيوافق «التيسير»، أو يكون مع / (المدّ) على ﴿شَىْءٍ﴾، فيوافق «التذكرة» والله أعلم. ٤٢١/١

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط، وهو طريق أبي محمد مكّي، وشيخِه أبي الطيّب بن غلبون، إلا أنه ذكر أيضاً مدَّ ﴿شَىْءٍ﴾ كما تقدم.[٤]

وروى آخرون عن حمزة من روايتيه مع (السكت) على (لام التعريف) و ﴿شَىْءٍ﴾ السكتَ على الساكن المنفصل مطلقاً غير حرف المد، وهذا مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان» وشيخِه عبد الجبار الطرسوسي، وهو المنصوص عليه في «جامع البيان» وهو الذي ذكره ابن الفحام في «تجريده» من قراءته على الفارسي في الروايتين، وأحد الطريقين

---

(١) في (ت): «فيه، أي: السكت على لام التعريف وبه» وهو سبق نظر، وكذلك هي في المطبوع مما يؤكد أنه طبع على هذه النسخة، والله أعلم.

(٢) انظر: التيسير: ٦٢.

(٣) عكست العبارة في (ت) هكذا: «ذكر شيء سقط».

(٤) انظر: التبصرة: ٣٦٢-٣٦٣.

في «الكامل» إلا أن صاحب «العنوان»[١] ذكر مدّ ﴿شَىۡءٍ﴾ كما قدّمنا[٢].

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حَسْبُ، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وطريق أبي عبد الله بن شريح صاحبُ «الكافي»، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» من طريق أبي الفتح المذكور، وفي «التجريد» من قراءته على عبد الباقي عن أبيه، عن عبد الباقي الخراساني وأبي أحمد، إلاّ أنّ صاحب «الكافي» حكى المدَّ في ﴿شَىۡءٍ﴾ في أحد الوجهين، وذكر عن خلاّد ‹السكت› فيه وفي ‹لام التعريف› فقط كما تقدّم[٣].

وروى آخرون عن حمزة من الروايتين ‹السكت› مطلقاً، أي على ‹المنفصل› و‹المتصل› جميعاً ما لم يكن حرف مدّ، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب «المستنير»، وأبي بكر بن مهران صاحب «الغاية»، وأبي عليّ البغدادي صاحب «الروضة» وأبي العز القلانسي، وأبي محمد سبط الخياط، وجمهور العراقيين[٤]، وقال أبو العلاء الحافظ: إنه اختيارهم[٥]. وهو مذكور أيضاً في «الكامل»، ورواه أبو بكر النقاش عن إدريس عن خلف عن حمزة[٦].

---

(١) مذهب أبي الطاهر في (السكت) سقط من النسخة المطبوعة من «العنوان» وهو موجود في نسخ «شرح العنوان» لعبد الظاهر بن نشوان (ق:٣٣/ أ)، وهو موافق لما ذكره المؤلف هنا.
وانظر: جامع البيان: ١/ ق:١١٥، الكامل: ق: ٢٧١، التجريد: ق: ١٠/ أ.

(٢) بيّن المؤلّف أنه يمدّها مدّاً متوسطاً. انظر: تحفة الأخوان: ق٦-٧.

(٣) انظر: الكامل: ق:٢٧١ ، التيسير: ٦٢.

(٤) انظر: الغاية: ١٥٨، التيسير: ١/ ٣٨٣، المبهج: ١/ ١٩٥، الإرشاد: ١٨٥.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥.

(٦) انظر: الكامل: ق ٢٧١، جامع البيان: ١/ ق١١٥/ ب.

وروى آخرون (السكت) عن حمزة من الروايتين على حرف المدّ أيضاً، وهم في ذلك على الخلاف في (المنفصل) و(المتصل) كما ذكرنا فمنهم من خص بذلك (المنفصل) وسوّى بين حرف المدّ وغيره مع السكت على لام التعريف و ﴿شَيْءٍ﴾، وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب «غاية الاختصار» وغيره، وذكره صاحب «التجريد» من قراءته على / عبد الباقي في رواية خلاّد. ٤٢٢/١

ومنهم من أطلق ذلك في (المتصل) و(المنفصل)؛ وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبي الفضل، عن الكارزيني عنه، وهو في «الكامل» أيضاً[1].

وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاّد مطلقاً، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكّي، وشيخه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن شريح، وذكره صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح[2]، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره، وهو أحد طرق «الكامل»، وهو طريق أبي عليّ العطار عن أصحابه عن ابن[3] البحتري، عن جعفر الوزّان عن خلاّد، كما سنذكره في آخر باب (الوقف) لحمزة[4].

وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقاً عن حمزة من روايتيه، وهو مذهب أبي العباس المهدوي صاحب «الهداية» وشيخه أبي عبد الله بن سفيان

---

(١) انظر: المبهج: ١/ ١٩٥، الكامل: ق: ٢٧١.

(٢) في المطبوع: (فارس بن أحمد)، وليست في بقية النسخ.

(٣) (ابن): سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: التيسير: ٦٣.

صاحب «الهادي»، وهو الذي لم يذكر أبو بكر بن مهران في «غايته» سواه[١].

فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، واختياري عنه السكت في غير حرف المدّ، جمعاً بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما، عن سُلَيم، عن حمزة قال: إذا مددت الحرف، فالمدُّ يجزي من ‹السكت› قبل الهمزة، قال: وكان إذا مدَّ ثم أتى بالهمز بعد المدِّ لا يقف قبل الهمز. انتهى[٢].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهذا الذي قاله حمزة من أن ‹المدَّ يجزي من السكت› معنى حسن لطيف، دالّ على وفور معرفته، ونفاذ بصيرته، وذلك أن زيادة التمكين لحرف المدّ مع الهمزة، إنما هو بيان لها لخفائها وبُعْد مخرجها، فيقوّى به على النطق بها محققة وكذا السكوت على الساكن قبلها، إنما هو بيان لها أيضاً، فإذا بُيِّنت بزيادة التمكين لحرف المدّ قبلها، لم تحتج أن تبيّن بالسكت عليه، وكفى المدّ من ذلك وأغنى عنه[٣].

قلت: وهذا ظاهر واضح، وعليه العمل اليوم والله أعلم.

---

(١) كذا جاءت العبارة في (ت) وجاءت في بقية النسخ: (في غير غايته سواه) وليس صحيحاً؛ إذ صرح ابن مهران في «المبسوط» أن حمزة يسكت على الحرف الساكن قبل الهمزة. أما في «الغاية» فجعل السكت في رواية أبي رجاء وحماد، وتحرفت العبارة في المطبوع هكذا: (غيره في غايته سواه). انظر: الغاية: ١٥٨، المبسوط: ١١٠.

(٢) رواه الداني عن شيخه الفارسي بسنده. جامع البيان: ق١١٦، وانظر السبعة: ١٣٥-١٣٦، المنتهى: ١٩١، غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥.

(٣) جامع البيان: ١/ ق:١١٦.

وأمّا ابن ذكوان فروى عنه (السكتَ) و(عدمَه) صاحبُ «المبهج» من جميع طرقه على ما كان من كلمة وكلمتين، ما لم يكن حرف مَدٍّ، فقال: قرأت لابن ذكوان / بالوقف وبالإدراج على شيخنا الشريف، ولم أره منصوصاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر.[١] ١/٤٢٣

وكذلك روى عنه السكت صاحب «الإرشاد» والحافظ أبو العلاء؛ كلاهما من طريق العلويّ عن النقاش عن الأخفش، إلاّ أنّ الحافظ أبا العلاء خَصَّه (بالمنفصل) و(لام التعريف) و ﴿شَيْءٍ﴾ وجعله دون سكت حمزة، فخالف أبا العزّ في ذلك، مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه، والله أعلم[٢].

وكذلك رواه الهذلي من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن الأخفش، وخصَّه بالكلمتين.[٣]

والسكتُ من هذه الطرق كلّها مع (التوسط) إلا من «الإرشاد» فإنه مع المدّ الطويل فاعلم ذلك، والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، وهو المشهور عنه وعليه العمل، والله أعلم[٤].

وأمّا حفص، فاختلف أصحاب الأشناني في (السكت) عن عبيد بن الصبّاح عنه، فروى عنه أبو طاهر بن أبي هاشم (السكت)، واختلف فيه عنه أصحابه؛ فروى أبو عليّ المالكي البغدادي صاحب «الروضة» عن الحمّامي عنه (السكت)

---

(١) المبهج: ١/ ٣٢٥.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٨٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥.

(٣) انظر: الكامل: ق:٢٧١.

(٤) انظر: الروض النضير: ق: ٦٣-٦٤.

على ما كان من كلمة وكلمتين غير المدّ، ولم يذكر خلافاً عن الأشناني في ذلك، وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب «التجريد» عن الفارسي عن الحمّامي عنه (السكت) على ما كان من كلمة[1] وكلمتين، (ولام التعريف) و ﴿شَيْءٍ﴾ لا غير، وروى عن عبد الباقي عن أبيه، عن أبي أحمد السامرّي عن الأشناني (السكت) على ذلك وعلى الممدود؛ يعني (المنفصل)، فانفرد بالممدود عنه، وليس من طريق الكتاب، والله أعلم.

وقال الداني في «جامعه»: وقرأت أيضاً على أبي الفتح، عن قراءته على عبدالله بن الحسين عن الأشناني بغير سكت في جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأشناني[2].

قال: وبالسكت آخذ في روايته[3]؛ لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة، وهو الإتقان والضبط والصدق، ووفور المعرفة والحذق، بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة، فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه.[4]

---

(١) (كلمة و) من (س) فقط، ويؤيّدها عبارة ابن الفحام، وهي: «..الأشناني عن عبيد عن حفص يسكت على الساكن سكتة خفيفة، ثم يأتي بالهمزة، وهذه رواية الفارسي». انظر: التجريد: ق١٠/أ.

(٢) من قوله: (بغير سكت) إلى هنا، سقط من النسخة الخطية التي لديّ من جامع البيان.

(٣) في المطبوع: (روايتيه) بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) النص بحروفه في جامع البيان: ١/ ١١٥/ ب.

قلت: والأمر كما قال الداني في أبي طاهر؛ إلّا أن أكثر أصحابه لم يرو[١] عنه ‹السكت› تلاوة أيضاً؛ كالنهرواني / وابن العلّاف والمصاحفي وغيرهم، وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحلّ لا يجهل، ولم يصحّ عندنا ‹تلاوة› عنه إلا من طريق الحمّامي، مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه، مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي عليّ غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم.

١/٤٢٤

فظهر ووضح أن الإدراج؛ وهو عدم السكت، عن الأشناني أشهر وأكثر، وعليه الجمهور، والله أعلم. وبكلّ من ‹السكت› و‹الإدراج› قرأت من طريقه والله تعالى الموفّق.

وأمّا إدريس عن خلف فاختلف عنه.

فروى الشطي وابن بويان ‹السكت› عنه في ‹المنفصل› وما كان في حكمه، و ﴿شَيْءٍ﴾ خصوصاً، نَصَّ عليه في «الكفاية في القراءات الست» و«غاية الاختصار» و«الكامل»[٢]، وانفرد به عن خلف من جميع طرقه،[٣] وروى عنه المطوعي ‹السكت› على ما كان من كلمة وكلمتين عموماً، نَصَّ عليه في «المبهج»[٤].

---

(١) في المطبوع: (يرووه) بالجمع، وهو خطأ.

(٢) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٦، الكامل: ق: ٢٧١.

هذه الانفرادة يقرأ بها لرويس، قال المؤلّف في الطيبة:

...... والخلف عن إدريس غير المد أطلق واخصصن

انظر: شرح الطيبة: ٩٩، التتمة: ١٢٩.

(٣) التتمة: ١٢٩.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ٣٢٥.

وانفرد الهمَذَاني عن الشطّي فيما لم يكن الساكن واواً، ولا ياء، يعني مثل ﴿خَلَوْا۟ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من الساكنين سواه، ولا عمل عليه والله أعلم، وكلّهم عنه بغير سكت في الممدود، والله أعلم.

وأمّا رويس؛ فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار عنه (بالسكت) اللّطيف؛ دون سكت حمزة ومن وافقه، وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين في غير الممدود، حسبما نَصَّ عليه في «الكفاية»، وظاهر عبارته في «الإرشاد» السكت على الممدود المنفصل[١].

ولـمّا قرأت على الأستاذ أبي المعالي بن اللبّان أوقفته على كلام «الإرشاد» فقال: هذا شيء لم نقرأ[٢] به ولا يجوز، ثمّ رأيت نصوص الواسطيين؛ أصحابِ أبي العزّ، وأصحابهم على ما نصّه في «الكفاية» وأخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوة، وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه، والله أعلم.

وأمّا الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز؛ فأصل مطّرد، وأربع كلمات.

فالأصل المطّرد حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو: ﴿الٓمٓ﴾[٣]،

---

(١) لم ينفرد أبو العز بذلك، بل ذكرها أيضاً أبو الكرم وأبو العلاء في مفردة يعقوب. انظر: المصباح: ٤/ ١٢٨٨، الإرشاد: ١٨٨، الكفاية الكبرى: ٢١١، التتمة: ١٢٨.

(٢) في (س) و(ز) «يُقرأ» بالياء المثناة التحتية. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٣) فاتحة سورة كل من: (البقرة، وآل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة).

﴿الٓر﴾[١]، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[٢]، ﴿طه﴾، ﴿طسٓمٓ﴾[٣]، ﴿طسٓ﴾[٤]، ﴿صٓ﴾، ﴿نٓ﴾: فقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها، ويلزم / من سكته إظهار المدغم منها، والمُخْفَى، وقطع همزة الوصل بعدها؛ ليتبيّن[٥] بهذا السكت أن الحروف كلّها ليست للمعاني؛ كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرّ من أسرار الله تعالى، الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف، فسكّنت كأسماء الأعداد إذا أوردت من غير عامل ولا عطف، فتقول: واحدْ، اثنانْ، ثلاثةْ، أربعةْ، هكذا. ١/٤٢٥

وانفرد الهذلي عن ابن جمّاز بوصل همزة ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ في أوّل آل عمران بميم[٦] ﴿الٓمٓ﴾ كالجماعة[٧].

وانفرد ابن مهران بعدم ذكر (السكت) لأبي جعفر في الحروف كلِّها[٨].

---

(١) فاتحة سورة كل من: (يونس، هود، يوسف، إبراهيم عليهم السلام، والحجر).

(٢) فاتحة سورة (مريم) عليها السلام.

(٣) فاتحة (الشعراء) و(القصص).

(٤) فاتحة سورة (النمل).

(٥) كذا في (س) وفي البقية (ليُبيِّن).

(٦) في المطبوع: (تميم) بالتاء المثناة الفوقية قبل الميم الأولى وهو تحريف.

(٧) انظر: الكامل: ق: ٣١٥.

(٨) لم يذكر ابن مهران السكت لأبي جعفر؛ لأنه صرّح بأنه لم يقرأ بذلك إذ قال: «وذكر نحوه -السكت أوائل السور- عن أبي جعفر، ولم أقرأ به». المبسوط: ١٦٠.

وذكر أبو الفضل الرازي[١] عدم (السكت) في السّين من ﴿طسٓ تِلۡكَ﴾ [النمل: ١].

والصحيح (السكتُ) عن أبي جعفر، على الحروف كلّها من غير استثناء لشيء منها، وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصاً وأداء، وبه قرأت وبه آخذ، والله أعلم.

وأمّا الكلمات الأربع فهي ﴿عِوَجَاۜ﴾ أوّل الكهف [١] ﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ في يسٓ [٥٢] و ﴿مَنۡۜ رَاقٖ﴾ في القيامة [٢٧] و ﴿بَلۡۜ رَانَ﴾ في التطفيف [١٤]، فاختلف عن حفص في (السكت) عليها و(الإدراج):

فروى جمهور المغاربة، وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو (السكت) على الألف المبدلة من التنوين في ﴿عِوَجَاۜ﴾ ثم يقول ﴿قَيِّمٗا﴾ [الكهف: ٢] وكذلك على الألف من ﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ ثم يقول: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [يسٓ: ٥٢] وكذلك على النون من ﴿مَنۡۜ﴾ ثم يقول: ﴿رَاقٖ﴾ وكذلك على اللاّم من ﴿بَلۡۜ﴾ ثم يقول: ﴿رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤]، وهذا هو[٢] الذي في «الشاطبية» و«التيسير»

---

(١) كذا في جميع النسخ، (أبو الفضل الرازي)، وفيه نظر، إذ إنه ليس له أي طريق في هذا الكتاب في قراءة أبي جعفر من الروايتين، ولعله - والله أعلم - أن المراد: أبو العباس الفضل بن شاذان الرازي، فهو المذكور وله (واحد وثلاثون) «٣١» طريقاً، من رواية ابن وردان.

ولكن يعكّر على هذا أني رجعت إلى بعض الكتب التي استقى منها المؤلف هذه الطرق وهي: الإرشاد، وغاية الاختصار، والمبهج، وغيرها، فلم أجد فيها ذكراً لهذه الانفرادة. والله أعلم.

(٢) (هو) سقطت من المطبوع.

و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«التلخيص»[١] و«التذكرة» وغيرها[٢].

وروى (الإدراج) في الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران[٣]، وغير واحد من العراقيين، فلم يفرقوا في ذلك بين حفص وغيره.

وروى عنه كلًّا من الوجهين أبو القاسم بن الفحام في «تجريده»؛ فروى (السكت) في ﴿عِوَجَا﴾ و﴿مَّرْقَدِنَا﴾ عن عمرو بن الصبّاح عنه، وروى (الإدراج) كالجماعة عن عبيد بن الصبّاح عنه.

وروى (السكت) في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾ من قراءته * على الفارسي عن عمرو، ومن قراءته *[٤] على عبد الباقي عن عبيد فقط، / وروى (الإدراج) ١/٤٢٦

---

(١) المراد (تلخيص ابن بليمة) فهو الذي ذكر السكت لحفص في المواضع المذكورة كلّها، أما «تلخيص» أبي معشر فلم يذكر إلّا في الموضعين الأولين أعني (الكهف) و(يسٓ) وسكت عن موضعي القيامة والتطفيف، والله أعلم.

انظر: تلخيص العبارات: ١١٤، التلخيص: ٣١٦ و٣٨٠.

(٢) انظر: التيسير: ١٤٢، الكافي: ١٢٤، التبصرة: ٥٧٢-٥٧٣، التذكرة: ٢/ ٤١٢ و٦٠٥ و٦١٩.

(٣) قوله: ابن مهران. فيه نظر، إذ إنه -ابن مهران- قال في موضعي (القيامة) و(التطفيف): «﴿مَنْ رَاقٍ﴾ مظهر حفص، ﴿بَلْ رَانَ﴾ مظهر حفص.».

هذا ما قاله في «الغاية»، وبيّن في «المبسوط» هذا الإظهار بقوله: «﴿مَنْ رَاقٍ﴾ يقف عليه وقفة يسيرة، وبقوله في ﴿بَلْ رَانَ﴾ بإظهار اللام مع سكتة يسيرة». وقال في باب الإدغام والإظهار: «﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾ رواه حفص عن عاصم بإظهار النون واللّام عند الراء، ولكنه يقف عليهما وقفة خفيفة، وهو مع ذلك يصل». فظهر أن مذهب ابن مهران سواء من «الغاية» أو «المبسوط» -مع أنه ليس من مصادر المؤلّف- هو السكت في موضع (القيامة) و(المطففين). والله أعلم.

انظر: الغاية: ١٥١-١٥٢، المبسوط: ١٠٢ و٤٥٣ و٤٦٧.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

كالجماعة من قراءته على ابن نفيس من طريق عبيد، والمالكيّ من طريقي (عمرو) و(عبيد) جميعاً، والله أعلم.[١]

واتفق صاحب «المستنير» و«المبهج» و«الإرشاد» على ‹الإدراج› في ﴿عِوَجَا﴾ و ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ كالجماعة، وعلى ‹السكت› في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف[٢].

والمرادُ بالإظهار: السكتُ، فإن صاحب «الإرشاد» صرّح بذلك في «كفايته»، وصاحب «المبهج» نص عليه في «الكفاية» له، ولم يذكرا سواه[٣].

وروى الحافظ أبو العلاء في «غايته»[٤] السكت في: ﴿عِوَجَا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، بل ذكر الإظهار في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و ﴿بَلْ رَانَ﴾[٥].

قلت: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه، وصحّ الوجهان من ‹السكت› و‹الإدراج› عنه، وبهما عنه آخذ.

---

(١) انظر: التجريد: ق: ٣٦/ ب و٤٤/أ و٥٠/أ.

(٢) انظر: المستنير: ٢/ ٨٣٨ و٨٤٧، المبهج: ٢/ ٧٩٤، الإرشاد: ٦١٢ و٦٢٥.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٦٠٥، الكفاية في الست: في سورة ‹القيامة›.

(٤) في (س): «كفايته»، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٥) لم يتعرض أبو العلاء لهذه الكلمات في سورها إلّا موضع الكهف، أما ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ فتعرض لها في الإدغام الصغير عند الكلام على لام (بل وهل)، وأما ﴿بَلْ رَانَ﴾ فذكرها عند الكلام على النون الساكنة والتنوين، وأما ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ فلم أقف عليها في «غاية الاختصار»، وكلّها عبّر فيها بقوله: وقفة، وقيفة، بعد أن ذكر الإظهار في موضع ‹القيامة› و‹التطفيف›. والله أعلم.
انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٩ و١٧٦، ٢/ ٥٥٢.

ووجهُ ‹السكت› في ﴿عِوَجَاۜ﴾ قصد بيان أنّ ﴿قَيِّمًا﴾ بعده ليس متّصلاً بما قبله في الإعراب، فيكون منصوباً بفعل مضمر؛ تقديره (أنزله قيّماً)، فيكون حالاً من ‹الهاء› في (أنزله)[1].

وفي ﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأنّ قوله تعالى ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ ليس من كلامهم، فهو إمّا من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين؛ كما أشرنا إليه في ‹الوقف والابتداء›[2].

وفي ﴿مَنۡۜ رَاقٖ﴾ و ﴿بَلۡۜ رَانَ﴾ قصد بيان اللفظ، ليظهر أنهما كلمتان، مع صحّة الرواية في ذلك، والله أعلم.[3]

تنبيهات

الأول: إنما يتأتّى ‹السكت› حال وصل الساكن بما بعده، أمّا إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطّاً؛ فإن السكت المعروف يمتنع، ويصير الوقف المعروف.

وإن وقف على الكلمة التي فيها الهمزة سواء كان متّصلاً أو منفصلاً فإن لحمزة في ذلك مذهباً يأتي في الباب الآتي.[4]

---

(١) انظر: الدر المصون: ٧/ ٤٣٣.

(٢) انظر: الدر المصون: ٧/ ٤٣٤.

(٣) انظر: الدر المصون: ٧/ ٤٣٥-٤٣٦.

(٤) انظر ص: ١٠٣٥.

وأمّا غير حمزة؛ فإن كان الهمز متوسطاً كـ ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٩] و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] و ﴿شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١١٦] و ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فالسكت أيضاً، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إن كان مبتدئًا ووصل بالساكن / قبله، وإن كان متطرفاً ووقف[1] بالروم فكذلك، فإن وقف بالسكون امتنع السكت؛ من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتماد[2] في الهمزة على شيء.

١/٤٢٧

الثاني: تقدّم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المدّ الطويل ومع التوسط؛ لورود الرواية بذلك.[3] فإنْ قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القصر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلّا المدّ، والقصرُ ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص، وليس له إلّا الإدراج، والله أعلم.

الثالث: أن من كان مذهبه عن حمزة (السكت) أو (التحقيق)؛ الذي هو عدم السكت إذا وقف؛ فإن كان الساكن والهمز في الكلمة الموقوف عليها فإنّ تخفيف الهمز كما سيأتي ينسخ (السكت) و(التحقيق)، وإن كان الساكن في كلمة، والهمز أوّل كلمة أخرى فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتي؛ ينسخ تخفيفه سكته وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي[4]. ولذلك لم

---

(١) في المطبوع: (وقف) بواو واحدة، هو تحريف.

(٢) في (ز) «الاعتداد».

(٣) انظر ص: ١٠١١.

(٤) انظر ص: ١١٣٥.

يتأت[1] له في نحو ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿ٱلْإِنسَٰنَ[2]﴾ [الحجر: ٢٦] سوى وجهين: وهما (النقل)، و(السكت)؛ لأنّ الساكتين عنه على (لام التعريف) وصلاً، منهم من ينقل وقفاً، كأبي الفتح عن خلف والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيقرّه على حاله كما لو وصل، كابني غلبون، وأبي الطاهر؛ صاحب «العنوان»، ومكّي، وغيرهم.

وأمّا من لم يسكت عليه؛ كالمهدوي، وابن سفيان عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلّاد فإنهم مجمعون على (النقل) وقفاً، ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] و ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [سبأ: ٣٧] و ﴿قُلْ أُوحِىَ﴾ [الجن: ١] الثلاثةُ الأوجهُ؛ أعني: (السكتَ) و(عدمَه) و(النقلَ)، وكذلك[3] تجيء الثلاثة في نحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿مَآ أُنزِلَ﴾ [المائدة: ٨٣].

وأمّا ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] فلا يجيء فيه سوى وجهي (التحقيق) و(التخفيف) ولا يتأتّى فيه (السكت)؛ لأنّ رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفاً، فامتنع (السكت) عليه حينئذ، والله تعالى أعلم.

الرابع: لا يجوز مدّ ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] لحمزة حيث قرئ به إلا مع (السكت)؛ إمّا على (لام / التعريف) فقط، أو عليه وعلى (المنفصل)، وظاهر ١/٤٢٨

---

(١) في (س) «يأت».

(٢) في (س): «الآخرة» بدل (الإنسان) وكلاهما صحيح.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (ولذلك) باللام.

«التبصرة» المدُّ على ﴿شَيْءٍ﴾ لخلّاد مع عدم السكت المطلق، حيث قال: وذكر أبو الطيّب مدَّ ﴿شَيْءٍ﴾ في روايته، وبه آخذ، انتهى[1]، ولم يتقدم «السكت» إلا لخلف وحده في غير ﴿شَيْءٍ﴾.

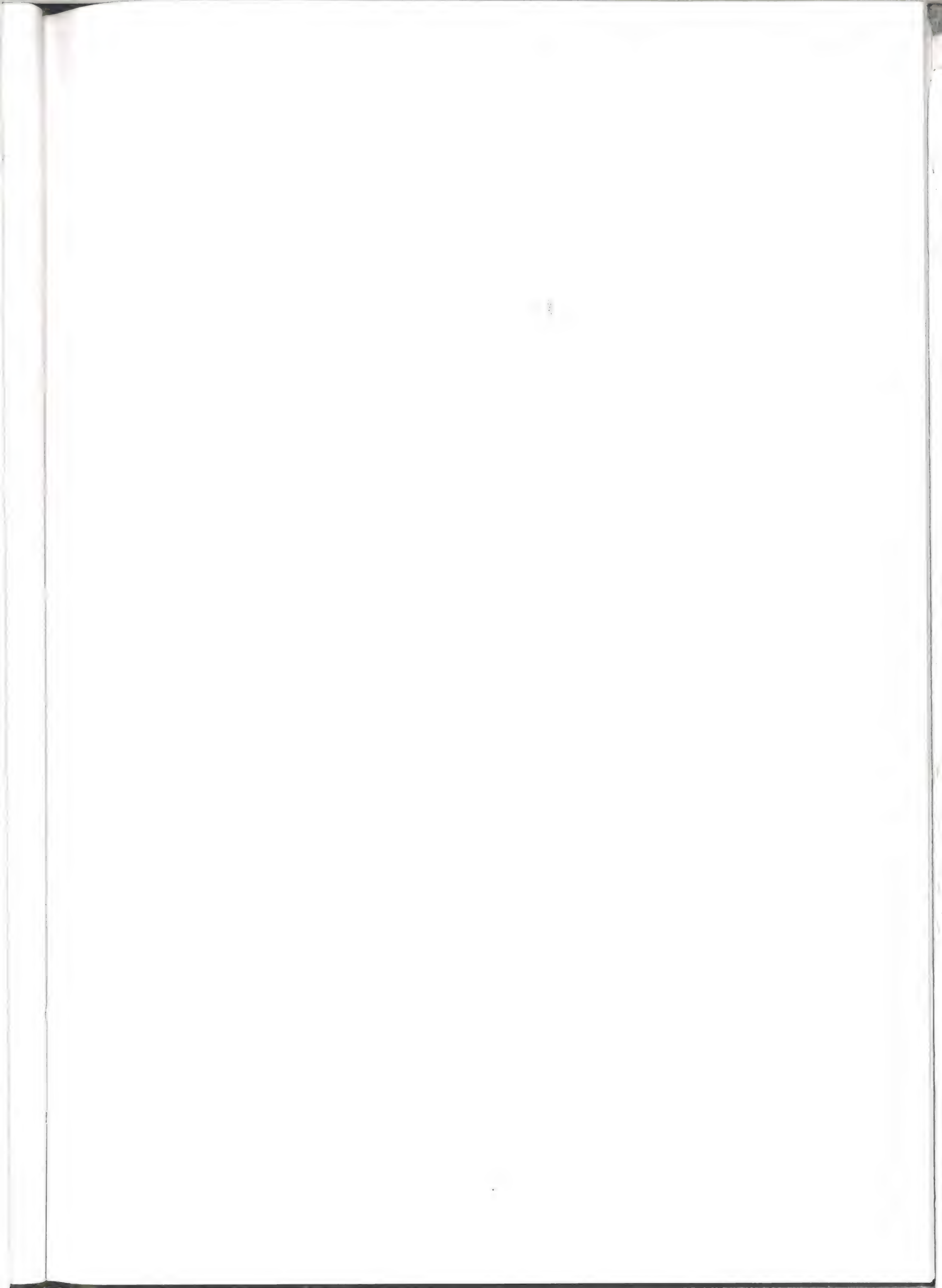
فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيّب المدَّ عن خلّاد في ﴿شَيْءٍ﴾ مع عدم السكت، وذلك لا يجوز؛ فإنّ أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب «الإرشاد»، ولم يذكر في كتابه مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة إلا مع «السكت» على لام التعريف[2]. وأيضاً فإنّ مدَّ ﴿شَيْءٍ﴾ قائم مقام «السكت» فيه، فلا يكون إلا مع وجه «السكت»، وكذا قرأنا، والله أعلم.

---

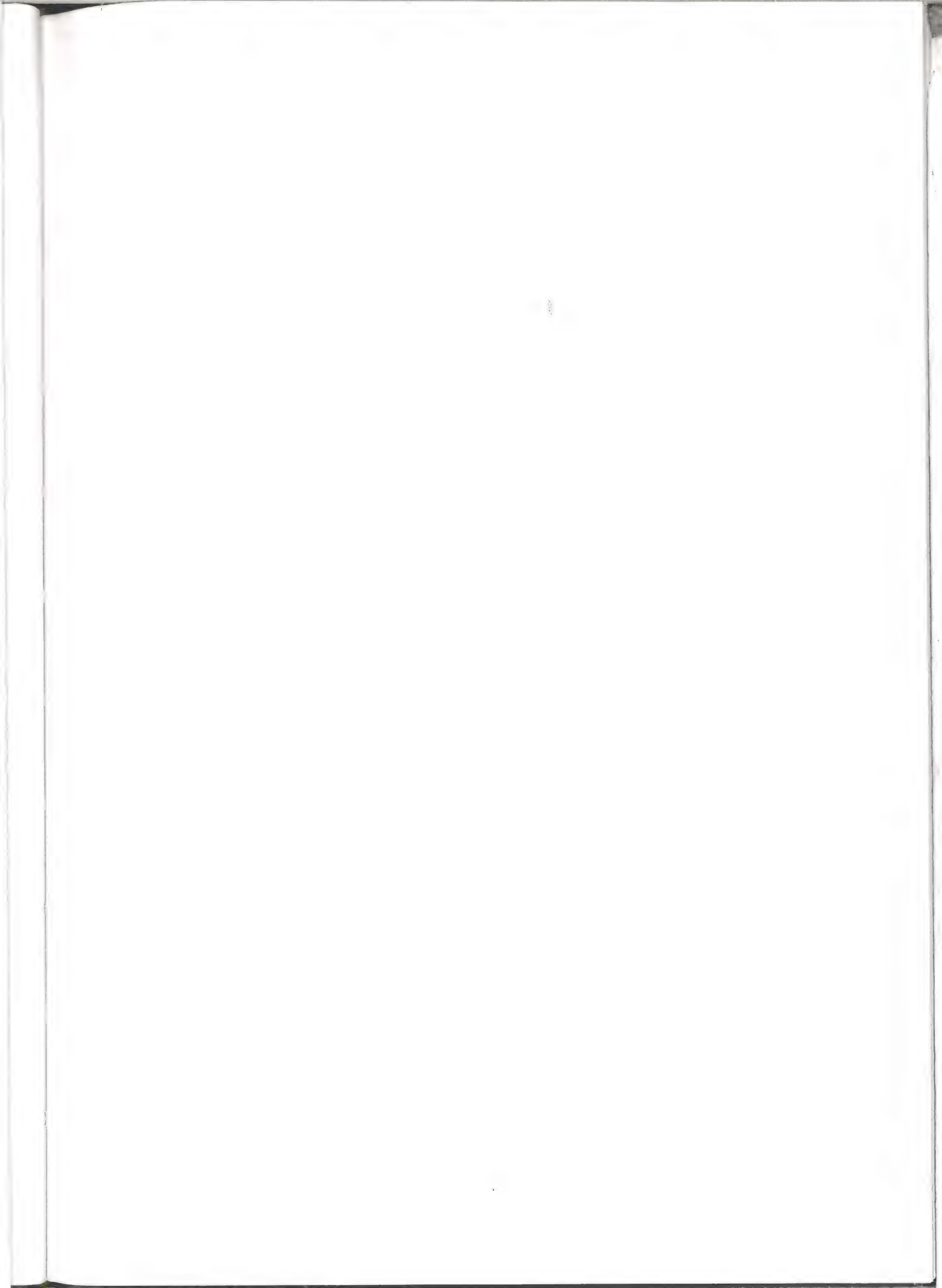
(١) التبصرة: ٤١٩.

(٢) انظر: الإقناع: ١/ ٤٨٣.

فِهرسُ مَوضُوعَاتِ
المجلّد الثَّالِثِ

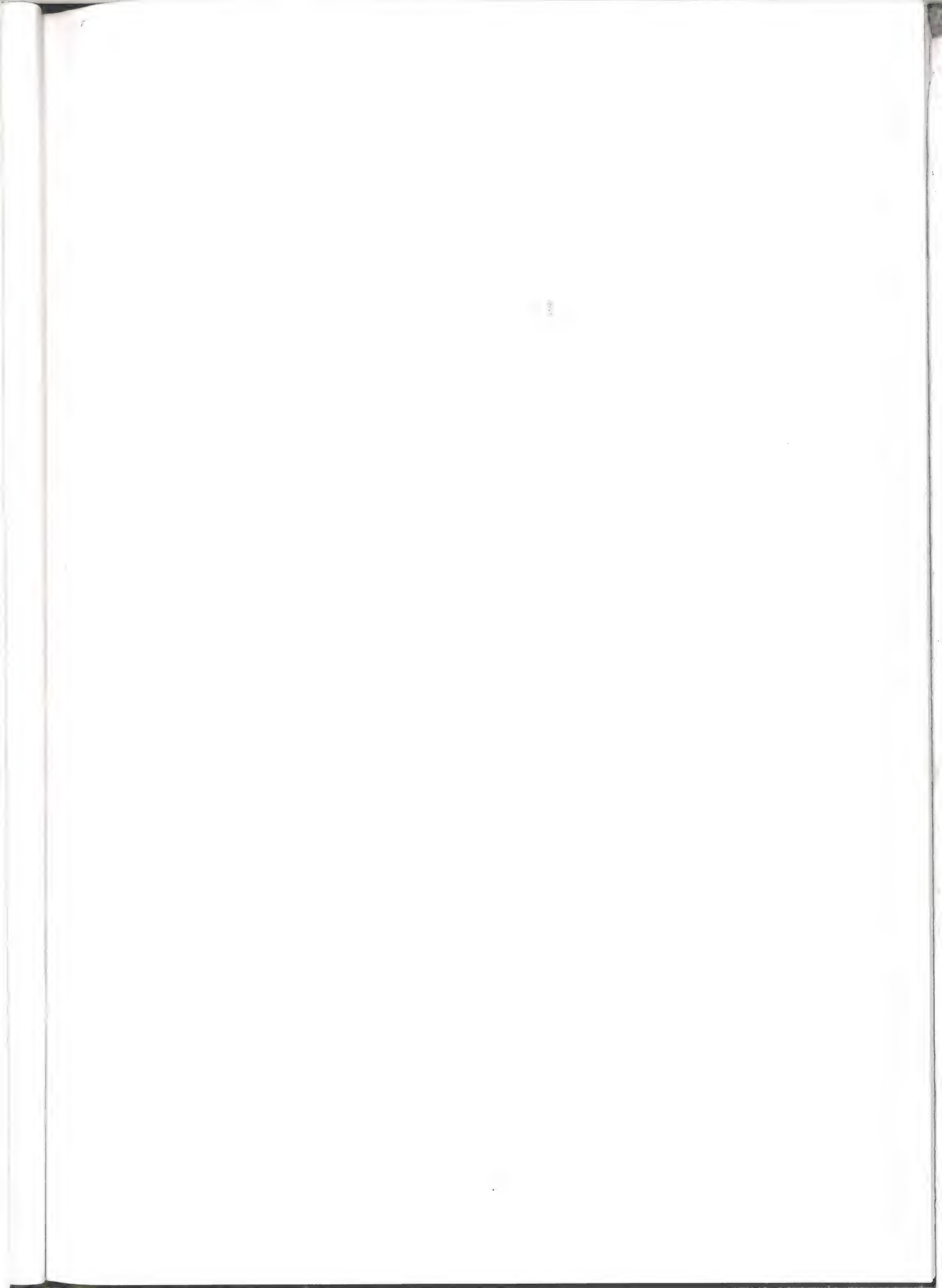


فهرس موضوعات المجلد الثالث



انتهى المجلد الثالث

ويليه المجلد الرابع، وأوله: باب الوقف على الهمز



إنّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرّها أن يصدر المجمّع كتاب

النشر في القراءات العشر

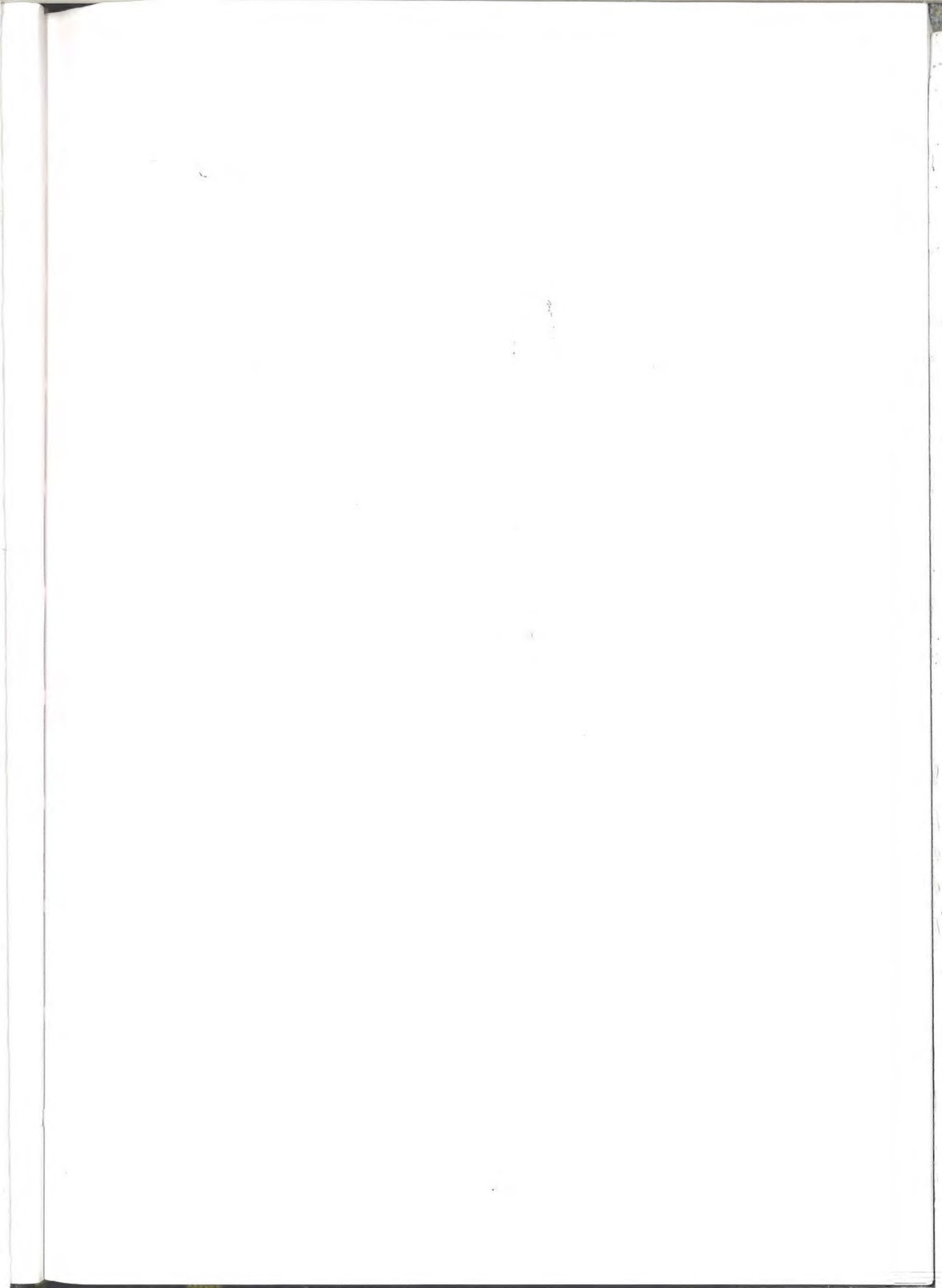
تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق



بعون الله وتوفيقه

تم تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa

